
إسماعيل المهدوي
معنى الديمقراطية
في الأيديولوجية الجديدة



١٩٩٠

اهداءات ٢٠٠٤

أسرة المخرج / إبراهيم الصحن

القاهرة

ثلاثية الايديولوجية الجديدة
الكتاب الأول

معنى الديمقراطية

اسماعيل المهدوى

نقد عقلانى لا طبقى لنظرية حكم البروليتاريا

عرفان بالجميل

تبرع بتصميم الغلاف وبالاشراف العام على هذا الكتاب أيضا، الفنان الكبير الأستاذ عصمت داوستاشى.

كذلك يجب أن نسجل هنا الشكر الخاص لهؤلاء الذين ساهموا أو ساعدوا على توفير تكاليف طبع الكتاب، فى ظروف الاهدار الشامل الذى لايسمح بنشره بطريقة أخرى.

العنوان الثابت : ٤ (أ) شارع الدكتور محمود ابراهيم، أمام الحديقة الدولية بمدينة نصر، القاهرة

تنـــويه

كان المفروض أن يصل هذا الكتاب إلى يدى القارئ منذ شهور.

لكن الذى حدث هو أن الكتاب وصاحبه تعرضا لمتاعب ومحاولات متكررة عرقلت عملية النشر، وذلك قبل وبعد الوقائع المذكورة فى الملحقات الأخيرة (خصوصا: ثانيا/ رقم ٢٣). وارتبط ذلك طبعا بالكثير من الضغوط والتهديدات من الجهات المنتمية إلى الحكومة (مثل نقابة الصحفيين ودار الهلال)، فضلا عن الجهات المكمّلة للحكومة- وخصوصاحزب التجمع الذى يمثل الجناح الناصرى المتمركس فى أجهزة السلطة. فقد اشترك بعض أدواته المنافقين فى هذه الضغوط والتهديدات بوقاحة مكشوفة.

ومع ذلك- ونتيجة موازين القوى والقدرات غير التقليدية التى أشرت إليها فى هذا الكتاب- استطعت أن أواصل محاولاتى لنشره لكن للأسف وبعد عدة شهور، لم أستطع طبعه إلا بطريقة تسمى الماستر (وتشبه الاستنسل القديم أى بدون خطوط وكليشيهات وما إلى ذلك). وسوف يصدر بهذه الطريقة أيضا الكتابان التاليان فى ثلاثية «الايديولوچية الجديدة» (الثانى عن الاقتصاد والثالث عن فلسفة التاريخ). فالمهم هو إصدار هذه الكتب بالامكانيات المتاحة.

وإزاء ذلك، نأمل أن يتقبل القارئ الكريم هذه الصفحات بما نطمع فيه من تسامح وتعاطف واهتمام.

نوفمبر ١٩٨٩

محتويات الكتاب

ثلاثية الايديولوجية الجديده

مقدمة الكــتب الثلاثة

* * *

الايديولوجية وأجهزة السلطة

تطورات كلمة «ايديولوجية»

كلمة «ايديولوجية» تعنى من حيث أصولها اللغوية (ايديا + لوجوس) :«البحث فى الأفكار» أو «علم الفكر».

ومن المعروف أن عملية تداول الكلمة، بدأت بواسطة «مدرسة الايديولوجيين» التى أنشأها تلاميذ الفيلسوف المادى العقلانى الفرنسى كوندياك Condillac (١٧١٥-١٧٨٠)، وأبرزهم أنطوان ديستوت دى تراسى A. Destutt De Tracy (١٧٥٤-١٨٣٦) وجورج كابانى G. Cabanis (١٧٥٧-١٨٠٨). وتراسى هو الذى بدأ استعمال تلك الكلمة فى كتابه «مبادىء الايديولوجية» Elements d'Ideologie.

وكانت الايديولوجية عند هؤلاء، تعنى «علم الأفكار» أو «دراسة الأفكار». أولا، فى الذهن، أى دراسة الاحساسات والمدركات والمعانى ومن ثم قوانين التفكير وقواعد المنطق، الخ. وثانيا، فى المجتمع، أى دراسة القواعد والقوانين الفكرية للتربية والأخلاق والسياسة، الخ. ولهذا، كان تراسى يقول ان كل العلوم ليست الا تطبيقات فرعية لعلم الفكر أو الايديولوجية. وكانوا يحاولون - باسم «علم الايديولوجية العقلانية» ideologie rationelle - وضع نظام للتعليم والتثقيف يجعل فرنسا «مجتمعاعقلانياعلميا».

والمهم أن ظهور هذه المحاولة العلمية الموسوعية، فى اتجاه مادى عقلانى، وذلك فى مجال الذهن قبل ظهور وتطور علم النفس المعروف، وأيضا فى مجال المجتمع قبل ظهور وتطور العلوم الانسانية الاجتماعية، بل واهتمامها بأخطر جانب من الجوانب التى يجب أن تهتم بها العلوم الذهنية والاجتماعية، وهو جانب التفسير المادى العقلانى للفكر أو العقل (الفردى والاجتماعى)، كان يعنى أنها بلاشك محاولة خطيرة تتناول أهم المراكز العصبية للبحث العلمى. ولهذا، وقعت اللعنة على تلك الكلمة، وأصبح من الضرورى أن تتعرض للتحوير والتحريف التدهورى والتعكيس بدرجة أشد من المعتاد، وأن تتعرض أسماء أصحابها للطمس.

وبسرعة، جاء رد الفعل التشويهى من رافضى وخصوم العقلانية فى فرنسا، وعلى رأسهم نابليون بونابرت. فقد أعطى هؤلاء للكلمة معنى تنفيريا مشوها، فجعلوها بمعنى التنظير المجرد غير العلمى وغير المدعم بالخبرة الواقعية! وبهذا المعنى، استعملها نابليون تضليليا للتعبير عن التجريد الفكرى المزعوم الذى كان ينسبه إلى عهد الارهاب فى الثورة الفرنسية (بدلا من أن يعتبر ذلك التفكير الارهابى تخليطا لاعقليا!)، ومن ثم قال ان «الايديولوجية هى عمل المثقفين»، وان المثقفين يحاولون أن يفرضوا على السياسة أفكارا نظرية مأخوذة من الكتب، بينما السياسة هى فى رأيه ممارسة وخبرة عملية بحتة ! ومنذ ذلك الوقت، ورغم أن سياسات نابليون «العملية» انتهت الى الهزائم التدميرية الشاملة والمتكررة، أصبحت كلمة ايديولوجية تستعمل أحيانا بمعنى تشويهى يقابل معنى كلمة «برجماتية» - التى تعنى

اتجاه الأداء العملى أو الممارسة العملية غير الموجّهة فكريا !

لكن من ناحية أخرى، وفى مجال الفكر والفلسفة، ارتبط التدهور المطلوب للكلمة بتخليطات هيجل (١٧٧٠-١٨٣١) عن تطور «الفكرة» (أو «الفكرة المطلقة») فيما يسمى أطوار ظواهريات الروح، أو ما الى ذلك من أسماء تعبر عنده عن «تجليات» و «تطورات» أحوال الذات الالهية فى الفكر والوجود ! وبذلك حلت «ايديولوجية» التفسير الروحانى الالهى للمادة، محل «ايديولوجية» التفسير المادى للفكر أو للعقل الفردى والاجتماعى. ورغم أن بعض تلاميذ هيجل رفضوا وعارضوا هذا الاتجاه الفكرى الروحانى، الا أن انتشار الادانة البرجماتية اللاعقلية ضد مايسمى «الفلسفة التأملية» Speculative (وهل يمكن أن تكون الفلسفة الا تأملية؟!) وضد «الفكر التأملى» عموما (وهل يمكن أن يوجد فكر بدون تأمل؟!)، ارتبط باستعمال كلمة «الايديولوجية» بهذا المعنى التنفيرى المشوه. وبهذا المعنى، هاجم كارل ماركس الفلسفة الألمانية بعد هيجل فى كتابه المبكر «الايديولوجية الألمانية»، وذلك حتى قبل أن يطور أفكاره ونظرياته !

وعلى كل حال، فقد التقط ماركس وانجلز فى القرن التاسع عشر، التحويرات التدهورية للكلمة من أعداء العقلانية، ومن ثم قاما بدورهما فى تكريس وترويج هذا التدهور، كما فعلا فى الكثير من التصورات والنظريات المزعومة والأسماء والمسميات السابقة على الماركسية ! والنتيجة أن كلمة «ايديولوجية» أصبحت تعنى - من خلال مدرسة هيجل ثم من خلال ماركس وانجلز ومن بعدهما - معنى «الوعى الزائف» أو «الفكر التأملى». وهذا المعنى يفسر عند ماركس وانجلز بمعنيين فرعيين منحرفين أيضا ولا عقليين، هما :

أولا، التهويم الفكرى أوالتسلسل الفكرى المنسلخ عن الواقع ! (على غرار تطور الفكرة بالطريقة الروحانية الاستبطانية عند هيجل!).

وثانيا، التبرير أو التنظير الفكرى اللاشعورى واللاارادى، أى المرتبط بما يسمى اللاشعور الثقافى، كالتصورات والأساطير والمعتقدات والأفكار المفروضة اجتماعيا التى تستخدم فى تبرير أو تنظير الفلسفة والدين والأخلاق والقانون، الخ ! (وهذا أحد المعانى الهيجلية للروح أو الذهن!).

وقد ركز ماركس وانجلز على هذا المعنى الثانى - وخصوصا انجلز الذى كتب عنه كثيرا كتابات فجة جدا ولاعقلية ولامنطقية تماما! ذلك أنه من مفارقات الماركسية، أن انجلز الذى لم يتخرج من الجامعة أصلا والذى كان أقل فى حصيلة الثقافة من ماركس، ومن ثم أكثر منه فى التخليط والتغليط، كتب عن الفلسفة وعن الفكر أكثر مما كتب ماركس!![1]

وعلى كل حال، يقول ماركس فى مقدمة أحد كتبه، ان «الأشكال الايديولوجية» هى الأشكال «القانونية والسياسية والدينية والجمالية أو الفلسفية»، وما الى ذلك من أشكال فكرية يدركها أو «يشعر بها الناس» ولكن لايدركون أسبابها الاقتصادية الحقيقية، ولا يدركون أنها تبريرات خادعة أو زائفة يتوهمون أنها صحيحة كما يتصور الشخص تصورا وهميا عن نفسه![2] ولاحظ هنا أن الماركسية تنكر

---

(١) من المهم أن أكرر هنا أن ماركس الذى تتحدث عنه الثقافة البرجوازية كفيلسوف، لم يتخصص فى الفلسفة ولكن فى القانون. وبعد تخرجه من كلية الحقوق بجامعة برلين، قدم رسالة الى جامعة اقليمية (جامعة يينا) وفق نظام كان يسمح بالدراسة الاضافية غير المتخصصة للفلسفة! ذلك أنه لايخفى على أى جامعى أن نظام التخصص فى أى كلية يفرض على الدراسات العليا أن تكون فى فروع تابعة لمجال التخرج. وكانت الرسالة عن «ديمقريطس وأبيقور»! (وموضوعها ينتمى فى الحقيقة إلى تاريخ المذهب الذرّى أكثر مما ينتمى إلى الفلسفة!). وحصل بها على مايسمى الدكتوراه فى الفلسفة-وهذه درجة تستخدم فى التزييف الأكاديمى فى بعض جامعات الغرب، لأنها تشبه الدبلوم وتقل عن درجة الماجستير وتختلف طبعا عما يسمى دكتوراه الدولة. وعلى كل حال، فهى رسالة لم تستحق أن يهتم بنشرها أنصاره ولا أعداؤه ! ولهذا، لاتكاد توجد له كتب فى الفلسفة. وعلى سبيل المثال، كتابه «فقر الفلسفة» هو مجرد كتاب فارغ عن الاقتصاد، يرد فيه على كتاب الاشتراكى برودون «فلسفة الفقر»! أما أهم كتاب فلسفى ماركسى، فهو «جدل الطبيعة» من تأليف انجلز!

(٢) «الأعمال المختارة» لماركس وانجلز، النسخة الانجليزية طبعة موسكو ١٩٥٥ : المجلد الأول، ص ٣٦٣.

الحقيقة الموضوعية والعقل الموضوعي، أي تنكر المنطق الموضوعي في الفكر والفلسفة والعلوم الانسانية أو الاجتماعية، ومن ثم ترفض اتجاه العقلانية!!

وبهذا التصور البرجماتي اللاعقلي عن الفكر، يقول انجلز أيضا ان «الايديولوجية هي الانشغال بالأفكار كما لو كانت أشياء مستقلة تتطور باستقلال ولا تخضع الا لقوانينها الخاصة»!! ومعنى ذلك أنه ينكر المنطق الموضوعي للفكر الصحيح، لأن الماركسية لاتعترف أصلا بوجود فكر صحيح موضوعها خارج العلوم الطبيعية!! وفي جهالة غريبة، يعتبر «الفلسفة» مثل «الدين» أعلى أنواع الايديولوجيات التي تدّعي الانفصال عن الظروف الاقتصادية!!(1)

وهو يؤكد مثل ماركس أن الايديولوجية «تشتغل لاشعوريا وبدون ارادة»! ويقول ان الايديولوجية تراعي «التماسك الداخلي في التعبير»، ولكن كمجرد وهم أو خيال وخداع ذاتي يسميه «التصور الايديولوجي»! وفي رأيه أن هذا تصور «مقلوب»، لأن مايتخيل الفيلسوف أو عالم الاقتصاد أو عالم السياسة أو عالم القانون أنها «مبادىء» فكرية لتحديد الواقع، ليست الا «أنعالا منعكسة اقتصادية»!!(2) وفي رسالة أخرى، يكرر أن رأيه ورأى ماركس هو أن «الأفكار السياسية والقانونية وغيرها من الأفكار الايديولوجية، مشتقة من وقائع اقتصادية أساسية»، رغم أن «الايديولوجية هي عملية يقوم بها من يسمى المفكر[!!!] عن وعي ولكن عن وعي زائف»، لأن مبرراتها الزائفة التي تخفي أسبابها الاقتصادية الحقيقية «تشتق من الفكر المحض للمفكر أو سابقيه»!!(3)

وهذه التشويهات البرجماتية اللاعقلية لكلمة «ايديولوجية»، والتي بدأت منذ عهد نابليون، نجدها أيضا عند بعض الوجوديين اللاعقليين مثل ألبير كامي A. Camus. فهذا ينقل عن هجوم هيجل ضد العقلانية في الأخلاق، ليهاجم مايسميه «الجرائم» الايديولوجية أو «جرائم المنطق» Crimes de la Logique ، بمعنى جرائم العنف السياسي المبررة فكريا أو منطقيا! ومن حسن الحظ أنهم لم يطالبوا أيضابرفض المنطق كما طالبوا برفض الايديولوجية !

الايديولوجية في الثقافة المعاصرة

رغم كل ماسبق، استمر الأصل القديم لكلمة «ايديولوجية» في فرض ايحاءاته أو تأثيراته في الثقافة الأوروبية، ومن ثم لم تستطع تلك التخليطات اللاعقلية أن تستمر حتى اليوم. وحتى الماركسيين بعد الثورة السوفييتية، تراجعوا عن المعنى التنفيري المشوه للكلمة بدرجة كبيرة، واستعملوها بمعنى عام. فمثلا «قاموس الفلسفة» السوفييتي (طبعة ١٩٦٧)، خفض درجة التخليط واللاعقلية في تصورات ماركس وانجلز عن هذا الموضوع، فاكتفى بتعريف الايديولوجية بأنها «نظام من الآراء والأفكار السياسية والقانونية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية». وهذا تعريف غير محدد طبعا، ولكنه معقول.

ومن ناحية أخرى، لاتزال كلمة «ايديولوجية» تستخدم في الكتابات البرجوازية بمعان شبيهة بتلك التي أخذها ماركس وانجلز عن مدرسة هيجل، مع اضافة معنى آخر شبه هيجلي أيضا، هو أنها «مجموع أفكار خاصة بمجموعة أو بعصر كتعبير عن موقف تاريخي»! (لاروس ١٩٧٤). وهذا التصور عن «الايديولوجية» بمعنى الفكر المعبر عن عصر تاريخي، استعمله أيضا السفسطائي المعاصر كارل بوبر K. Popper ، الذي حاولوا أن يصنعوا له النفوذ والشهرة في لندن. فمن هذا المنظور الذي لايعترف بموضوعية الفكر ولابعلمية التاريخ، رفض الكلمة أصلا، بدعوى أنها تعبر عن أوهام تحويل التاريخ الى علم! ذلك أنه اعتبر أن مجرد القول بارتباط فكر معين بعصر تاريخي معين، هو تفسير علمي للتاريخ!

أما في طبعات «دائرة المعارف البريطانية» وغيرها في السبعينات، فيفسرون الكلمة بأنها «نظام من الأفكار يستهدف تفسير وتغيير العالم كليهما»، وأنها «شكل من الفلسفة الاجتماعية والسياسية تجمع

---

(1) نفس المرجع، المجلد الثاني : ص ٣٩٦.

(2) المجلد الثاني : ص ٤٩٤.

(3) المجلد الثاني : ص ٤٩٧ - ٤٩٨.

بين العناصر التطبيقية والعناصر النظرية»، وأنها تعبر عن «أى نظرية أو ملهب أفكار لتوجيه العمل» فى السياسة وغيرها، الخ. وهذا المعنى (الذى يستعير تصور ماركس عن الفلسفة!) يجعل الايديولوجية جزءا من الفلسفة، وليس العكس! ومع ذلك، فهم يعترفون بأن «الايديولوجية» مثل «الدين»، يعتبر كل منهما «منظومة شاملة» total system ، مما يعنى منطقيا أن الايديولوجية أوسع من الفلسفة فى النظرية وليس فقط من حيث ماتتضمنه من عناصر عملية أو تطبيقية!

والمهم أن المعنى التشويهى للكلمة (بما فى ذلك المعنى اللاارادى الاجتماعى أو التاريخى)، انخفض فى المراحل الأخيرة، رغم أن الكلمة لاتزال غير محددة بدقة، بسبب ماتعرضت له من تخليط وتعكيس لقطعها عن المعنى الموسوعى المادى العقلانى السابق الذى استعملته مدرسة كوندياك.

وأقرب ترجمة عربية للكلمة، بمعناها الجديد غير المشوه، هى: «التكوين الفكرى» أو «التكوين العقائدى» (بالمعنى العام للاعتقاد). والتحديد المتسق لها الذى نستعمله فى هذا الكتاب، هو أنها تعنى تركيبة الأصول الفكرية والفلسفية لمختلف العلوم والمعارف وفروع الثقافة، كما تشمل الاتجاهات أو المذاهب الفكرية فى المجالات التى لم تخضع بعد لمنهجيات العلوم الدقيقة. ومعنى ذلك أنها نوع أوسع وأعم من الفلسفة، ومن ثم تشمل الاتجاهات أو المذاهب الفلسفية والثقافية، واتجاهات أو مذاهب العلوم الاجتماعية التى لم تستكمل بعد تطورها العلمى الدقيق غير المذهبى، فضلا عن الأصول الفكرية للعلوم الأخرى.

وقد عرضت فى ثلاثية الكتب هذه عن «الايديولوجية الجديدة»، المبادىء أو الأصول الفكرية والتصورات الأساسية الأخرى: فى مجال السياسة والمجتمع (فى الكتاب الأول الخاص بالديمقراطية)، وفى مجال الاقتصاد (فى الكتاب الثانى عن الاشتراكية والاستثمارات الخاصة)، وفى مجال التاريخ (فى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ).

هذا، ويلاحظ أن كلمة «فكر» اذا أخذناها بالمعنى الخاص المتميز عن معنى «الفن» أو «الأدب» من ناحية، وعن معنى «العلم» من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدى تقريبا دور كلمة «ايديولوجية» وتعبر تقريبيا عن معناها الشائع حاليا. فالفكر بهذا المعنى الخاص، يتعلق بالمبادىء والأصول والاتجاهات. أما بالمعنى العام، فكلمة «فكر» - مثل كلمة «تفكير» - تشمل كل أنواع الأفكار والتصورات والمعتقدات والآراء والتعبيرات، الخ. وبهذين المعنيين العام والخاص، سأستعمل كلمة «الفكر» فى بقية المقدمة.

أجهزة السلطة وأنواع الفكر

من المعروف أنه يوجد نوعان من الفكر: فكر رسمى أو معتمد رسميا، وفكر غير رسمى أو غير معتمد رسميا. ومن المعروف أيضا أن الفكر غير الرسمى ينقسم الى نوعين : فكر غير معلن من الجهات الرسمية، ولكنه يعبر عن اتجاهاتها بطريقة أو بأخرى. وفكر لاتتحمل الجهات الرسمية مسئوليته ولاينسب اليها بشكل صريح أو بشكل ضمنى، لأنه يعتبر من الناحية الرسمية «مستقلا» عنها، أو قد يعتبر «معارضا» لها، رغم أنها قد تسمح له بالتواجد القانونى أو بالتواجد العملى - سواء كانت ترفضه حقا أو تكتفى بالتنصل منه. وأوضح مثال على ذلك فى بلادنا اليوم، موقف الجهات الرسمية المرتبطة باتفاقات مع الغرب ومع اسرائيل، من حملات الاثارة والدعاية العدائية الشديدة ضد اسرائيل، الى درجة الحديث عن حرب رابعة معها. فمثل هذه الحملات تؤدى - على الأقل - الى تبرير النظام العسكرى القائم، وتبرير تضخمات واستعدادات واتفاقات العسكرية المصرية واجراءاتها الأخطبوطية.

وعلى كل حال، فالفكر «المستقل» أو «المعارض» المعترف به والمسموح له رسميا بالتواجد، يكون بالضرورة واحدا من ثلاثة أنواع، لكل نوع منها درجات متتالية. فهو :

اما فكر مكمل من الناحية العملية للفكر الرسمى. واما بديل احتياطى له يمكن الأخذ به رسميا فى مراحل أخرى. واما فكر مغضوب عليه لكن يعتبر بديلا «شعبيا» أو «اجتماعيا» للفكر الرسمى وللفكر المكمل له، أى بديلا «شعبيا» أو «اجتماعيا» للفكر الاحتياطى المعارض أيضا.

ومثل هذه التقسيمات، ترسمها وتخطط لها أجهزة التحكم السرى الشامل، مع بعض مستويات الأجهزة السرية المحلية، رغم أن الجهات الرسمية العلنية وبعض دوائر الأجهزة الأمنية قد لاتعرف عنها شيئا.

والمهم أننا نجد عدة حلقات فى سلسلة التباعد عن الرسمية - وذلك فى الفكر المسموح له بالتواجد القانونى أو بالتواجد العملى - تتدرج كما يلى :

١- فكر غير معتمد رسميا، ولكنه منسوب الى الاتجاه الرسمى. ومن ذلك مثلا، فكر الصحافة الحكومية غير المعتمدة رسميا، وفكر الجهات شبه الحكومية التى تسمى باللغة الدبلوماسية «المنظمات غير الحكومية» (وأشهرها فى مصر منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى).

٢- فكر غير منسوب الى الاتجاه الرسمى، ولكن مقبول رسميا. من ذلك مثلا، فكر محمد حسنين هيكل وثروت عكاشة وأمين هويدى وأحمد بهاء الدين وأمثالهم من كوادر العهد الناصرى، وكذلك الاسلاميين «المعتدلين» وأمثالهم من «المعتدلين» فى بعض أحزاب المعارضة.

٣- فكر تتنصل منه الجهات الرسمية، ولكن لاترفضه عمليا. من ذلك مثلا حملات العداء ضد الاتحاد السوفييتى والمعسكر الشيوعى.

٤- فكر معارض ترفضه الجهات الرسمية (وقد تسمح له بالتواجد العملى بدون اعتراف قانونى)، لكن أجهزة السلطة تعتبره بديلا رسميا أو احتياطيا رسميا للاتجاه الحاكم يُستخدم عند الاضطرار. ومن ذلك مثلا فكر الاسلاميين الاخوانيين غير المعادين وأنصارهم فى حزب العمل، والفكر الناصرى فى حزب التجمع.

٥- فكر معارض ترفضه الجهات الرسمية وتغضب عليه (وقد لاتسمح له بالتواجد القانونى)، لكن أجهزة السلطة تسمح له بالتواجد العملى (وقد تسمح له بالتواجد القانونى أيضا)، لأنها تعتبره بديلا شعبيا أو اجتماعيا مطروحا ليتعلق به الأفراد أو القوى الساخطة أو المعادية التى تبحث عن بديل ايديولوجى. من ذلك مثلا، ايديولوجية الوفد، وايديولوجية التمركس الناصرى، وايديولوجية التنظيم الارهابى الناصرى الذى يسمى «ثورة مصر» (والذى تسلط عليه أضواء الاثارة والدعاية الشديدة والواسعة بل واليومية!).

وبعد ذلك توجد حلقة أشد تباعدا عن الاتجاه الرسمى، هى حلقة الفكر الذى تقاومه الحكومة بشدة، وتقاومه أجهزة السلطة بدرجة أو بأخرى، لكنها تسمح له بالتواجد على المسرح بدرجة أو بأخرى، لأنها تعتبره بديلا فكريا من نوع أشد بعدا وأشد عداء. من ذلك مثلا، فكر المتطرفين الارهابيين الاسلاميين. وكذلك فكر التنظيمات الماركسية المصرية الحاضرة ذات الاتجاه القومى والسطحى الذى يشوه الشيوعية الأممية (والتى تخدم مصالح العسكرية المصرية بالاشتراك فى هستيريا العداء ضد اسرائيل)[(١)].

فصناعة البدائل الايديولوجية الاحتياطية القريبة أو البعيدة، أى كمجرد بدائل للاعتقاد والتفكير (ولو سرا فى خواطر الذهن!)، وليس فقط كبدائل يحتمل قبولها أو الاعتراف بها فى وقتٍ ما، هو تقليد قديم منذ عصور الكهنوت الفرعونى الذى كان يصنع مختلف العبادات المتصارعة ومختلف الآلهة المتصارعة داخل وخارج مصرا وبهذه الطريقة ، كان من يرفض عبادة رع مثلا يقع فى عبادة آمون ، ومن يرفض عبادة العجل يقع فى عبادة القط ، ومن يؤمن بالتسامح الدينى يعبد جميع الآلهة ، ومن يرفض الوثنية وعبادة الحيوانات يعبد رئيس الآلهة ، الخ .

وبهذا المنظور، نستطيع أن نفهم مثلا موقف الأجهزة العليا للغرب ازاء الاتجاهات الاسلامية (حتى فى

(١) فى هذا المجال التشويهى المزيف، تهلل مطبوعات حزب التجمع الناصرى (المكمل للعسكرية الحكومية) لمستخدم غير متعلم اسمه مبارك عبده فضل، باعتباره المعلم والشخصية الأولى للماركسيين أو المتمركسين الجدد فى مصرا وهذا المعلم المزعوم كان قد ظهر فى عهد الأجهزة البريطانية مع هنرى كورييل، ثم أصبح من أتباع العهد الناصرى منذ الستينات، ومن ثم تبناه العسكريون الناصريون فى حزب التجمع مثل زملائه! (انظر الملحقات : أولا رقم ٣)

أوروبا وليس فقط فى العالم الثالث)، وأيضا ازاء الاتجاهات الماركسية غير المستنيرة التى لاتفيد المعسكر الاشتراكى فكريا أو سياسيا. ونستطيع من ناحية أخرى أن نفهم موقف الأجهزة العربية الاسلامية حاليا - حتى فى الكويت والخليج - من تشجيع واظهار بعض اليساريين أو أدعياء اليسارية المصريين الذين يتقرر السماح لهم بالاشتراك فى تقديم الأفكار الاحتياطية (فى «ورشة» قطع الغيار الايديولوجية المتنوعة المحتويات)، الى درجة تكرار الدعوات الخاصة اليهم والكتابة عنهم واستكتابهم وتزويدهم بالمصادر الاضافية للدخل، الخ! فهذا مايفعلونه حتى مع أدوات الجمجمة اليسارية من الصف الثانى والثالث فيما يسمى حزب التجمع اليسارى! وفى مقابل ذلك، فإن هذه الأجهزة هى التى أحرقت ودمرت لبنان فى ظروف الاكتساح اللاعقلى الجديد. ذلك أن مثل هذه الأجهزة العليا فى العالم البرجوازى، لاتعطى القليل الا لتأخذ الكثير، على المدى القريب أو البعيد.

والمسألة فى هذا لاتقتصر على استراتيجيات تقديم أنواع الطُعم فى المصايد السياسية والعسكرية، على غرار مايسمى «طريقة النشل الأمريكانى» (مثل تقديم مكاسب سياسية وعسكرية مؤقتة للتورط فى مصايد الهزائم الشاملة بعد ذلك، بطريقة ماحدث مع محور هتلر موسولينى فى الثلاثينات، وبطريقة المخططات المجهضة التى كان يرسمها الغرب ضد الاتحاد السوفيتى باستخدام كوبا ومحاولة استخدام مصر وغيرها كما سأوضح فى الكتاب الثالث عن التاريخ). ثم انها لاتقتصر على استراتيجيات استخدام «الأدوات» بدلا من «العملاء»، واستراتيجيات استخدام أدوات وعملاء التخريب والتشويه والتزييف بدلا من استخدام عملاء «التبليغ» عن الأسرار أو «تنفيذ» التعليمات (الذين يُستخدمون فى مراحل الارهاب المكشوف، بالطريقة التى يعبر عنها «بهلوانات» القصص والمسرحيات فى محاولاتهم لتصوير معنى البهلوان أو الأداة أو العميل فى السياسة والفكر!). لكن المسألة التى نتحدث عنها فى هذه السطور، تمتد أساسا الى استراتيجيات استخدام النوع المطلوب ايديولوجيا من العجلات الاستبن وقطع الغيار الاحتياطى، التى لاتحرك سيارة المجتمع أو الأفراد حركة صحيحة وطويلة المدى، أى التى لاتصنع التصورات والتطبيقات الصحيحة ولاتتيح الوصول الى الاتجاه العقلانى الصحيح.

ولايدخل فى مجال الحديث هنا، نوعيات الوسائل التى تستخدمها أجهزة التحكم السرى وأجهزة السلطة (بمستوياتها الهرمية المختلفة) فى صناعة واستحداث أو تدعيم أو ركوب أو توجيه أو افساد وتعكيس هذا الاتجاه أو ذاك، أو مدى تغلغلها وتشغيلها لهذا الاتجاه أو ذاك، أو مدى استفادتها منه على المدى القريب أو البعيد، لأن المقصود بهذه الكلمات توضيح الحلقات النمطية للتكامل والتنافر أو التباعد بين الاتجاه الحكومى والاتجاهات الأخرى فى الايديولوجية. وفى فرنسا مثلا، يسمون العميل السرى للأجهزة الخاصة باسم «عميل الاستفزاز» agent provocateur ! وهذا يعبر فى حد ذاته عن أن اثارة الاستفزاز والتمرد ضد الحكومة، قد يكون عملا مطلوبا من أجهزة الحكومة، لتبرير القمع والتنكيل وليس فقط لتحويل النظر عن وسائل المقاومة الصحيحة. فموقف التعمية وتجنب التبصير، هو من أهم أهداف أجهزة السلطة فى أى اتجاه كان.

ومن هذه الملاحظة، ننتقل الى النقطة الأهم والأخطر فى هذه التقسيمات والتحديدات، وهى أنه فوق ذلك كله وفى مقابل ذلك كله، يوجد تقسيم آخر جذرى ونوعى للفكر المرفوض والمغضوب عليه.

فهذا الفكر ينقسم الى قطاعين يفصل بينهما حاجز قاطع، هما : الفكر المرفوض بدرجة أو بأخرى، لكن المسموح له بالظهور أو التواجد على المسرح ولو فى دور العدو اللدود. والفكر المحرم غير المسموح له أصلا بالتواجد فوق خشبة المسرح فى أى دور كان! وهذا هو الفكر غير المعلوم، أى الذى لايعرف معظم الناس (ولايعرف كل الناس فى الأجيال التالية) عن وجوده أصلا، لأنه لايسمح له عمليا بأى وسائل للظهور أو للتسجيل، ولا بأى امكانيات للوصول الى دوائر قادرة على الافادة عنه فى الحاضر أو فى المستقبل!

وينطبق ذلك على الفكر التبصيرى التنويرى المرشد الى الحقائق والوقائع فى مختلف المجالات التى تتعرض جذريا للتعمية والتجهيل أو التخليط والتضليل والتخريف والتحوير، الخ (خصوصا فى مجالات

الدين والسياسة والمجتمع، وموضوع وسائل وتقنيات وعلوم ومخططات الرصد والاستطلاع والتحكم الذهني والشخصي والتحكم السري وصناعة المستقبل). كذلك ينطبق بشكل عام، على الفكر المنهجي الكامل العقلاني والجذري الأصولي في العقلانية. وأوضح مثال على ذلك طوال التاريخ منذ تكوين أجهزة التحكم الرهبوتي الشامل التي صنعت فرعونية مينا، والتي صنعت مختلف العبادات والبدائل الدينية الخرافية والغيبية في مصر وفي المنطقة وماحولها طوال آلاف السنين، هو الموقف ضد الفلسفة العقلانية الحقيقية.

الموقف اللاعقلي من الفكر في عصور التاريخ

ان الأجهزة الكهنوتية الفرعونية والشرقية المكملة لها، ألغت الغاء تاما من بقايا التاريخ المعروف أي افادة عن التراث العقلاني اللاديني الأقدم الذي استمر في شمال مصر في مراحل ماقبل فرعونية مينا، ثم انتقل في هجرات شعلة بروميثيوس العقلانية الى مهاجر الشام ثم اليونان وغرب الأناضول وغيرهما، فرارا من المطاردات والاكتساحات الكهنوتية المصرية أو المدفوعة من مصر. وهذا فضلا عن تحريم تبادل أي معلومات عن الوسائل الكيميائية والطبية والتقنية القديمة الأخرى التي كانت الأجهزة الكهنوتية الفرعونية تحتفظ بأسرارها (ومنها حتى الكهرباء والمؤثرات الاشعاعية المحكومة كما أثبتت الاكتشافات الحديثة)، والتي استمرت تلك الأجهزة وسلالاتها القبطية في استخدامها آلاف السنين في صناعة السحر والمعجزات وفي صناعة المرض والجنون والموت السري وفي التحكم السري الفردي والاجتماعي والتأثير في الطبيعة والحياة واسقاط المطر، الخ.

ومن ناحية أخرى، ألغوا حتى من الاستعمالات اللغوية في اللغات القديمة التي تحكموا فيها، المعاني الأصلية الأقدم للكلمات الاستراتيجية المفتاحية في التراث العقلاني، وحوروا أو شوهوا معانيها أو قلبوها تعكيسيا الى كلمات كهنوتية. من ذلك مثلا، كلمة «نتر» أو «نتشر» التي كانت تعني الطبيعة (وهي في الأصول اليونانية اللاتينية natura)، قلبها الكهنة في اللغة الهيروغليفية الى معنى «رب»! وكلمة «إيل» أو «هيل» التي كانت تعني المادة الطبيعية (ومنها في اليونانية هيولي أي مادة، وهيلاد وهيلين أي اليونان ذات الاتجاه الطبيعي)، قلبوها الى معنى «اله». وهذا فضلا عن كلمة «دين» (وفي اليونانية ديون) التي كانت تعني الواجب أو الالتزام الأخلاقي، وكلمة «هودين» أي هدى العقل التي قلبوها الى معنى الهودية أو اليهودية (أي أنهم قلبوا العقلانية الأقدم الى دين غيبي!)، وكلمة «صوفست» أي حكيم أو فيلسوف التي قلبوها الى معنى السفسطة والى معنى الصوفية التخريفية، الخ الخ!!

ومع ذلك، فلاتوجد جريمة كاملة! ومعنى ذلك أن عمليات الغاء الفكر المحرم غير المسموح له أصلا بالتواجد على خشبة المسرح، لم تستطع الغاء كل آثاره تماما. وسوف أناقش في الكتاب الثالث من الثلاثية ، هذا الموضوع مع غيره من موضوعات فلسفة التاريخ.

لكن يمكن أن أشير هنا الى أن ذلك الفكر العقلاني «الملعون»، بقيت منه رغم ذلك رواسب كثيرة متفرقة في التراثات التاريخية : بعضها رواسب مقتطعة أو مبتسرة كالشظايا لكن مفيدة. وبعضها مجرد اشارات سريعة مختفية في ركام التاريخ الرسمي كالتبر الضائع في التراب. وبعضها رواسب عولجت بطريقة خيالية أسطورية ليسمح لها بالبقاء، ثم تعرضت للمزيد من التحوير والتحريف (وهذا واضح في الأساطير اليونانية التي حافظت رغم ذلك على جوهرها العقلاني). وبعضها رواسب تعرضت للتشويه والتعكيس، بتغيير تعبيراتها أو معانيها، مع استيعابها في نصوص التراث اللاعقلي والكهنوتي والصوفي، بل وفي الخرافات المتوارثة وفي الأساطير المعادية للعقل. ثم يضاف الى ذلك، مابقى من رواسب تلك الحكمة العقلانية القديمة في فولكلوريات التعبير اللغوي والعادات الاجتماعية والتركيبات الفولكلورية للتصور والتفكير والسلوك. (والفولكلور يعني التراث الثقافي أو المعرفي المتداول تلقائيا والمتوارث شعبيا، ولايعني الأغاني والرقصات الشعبية كما هو شائع!).

بل ان بعض أجزاء تلك الحكمة العقلانية القديمة في الموضوعات «المحايدة» أو غير المحرمة، نسبت

الى الفولكلور وتداولتها الأيدى ثم الأجيال التالية حتى وصلت الينا. وأشهرها كتاب «الأسفار الخمسة» الهندى، وكتاب «كليلة ودمنة» الفارسى (اللذى تعرض ابن المقفع بسبب ترجمته للقتل بتقطيع لحمه وشوى كل قطعة!).

ومن ناحية أخرى، فضرورات استخدام العقل وضرورات تطوير العقل بدرجة ما - حتى فى نظم التعمية اللاعقلية الشاملة - كانت تفرض عليهم استخدام أجزاء من بقايا تراث هذه العقلانيات القديمة، بطريقة مقتطعة ومحصورة وبطريقة خلط التبر بالتراب. فمثلا، اذا كان الفكر الاسلامى المتزمت قد أخذ بشعار «من تمنطق فقد تزندق»، فإن بعض المشتغلين بالفكر الاسلامى رأوا أنه لامانع من دراسة أجزاء من المنطق العقلانى القديم واستيعابه فى الاتجاه المطلوب. وعلى غرار ذلك، ظهرت الفلسفة عندهم فى حالات محدودة نادرة، بعد تخليطها بالتخريفات واللاعقليات «المشرقية»، ثم ادانة ومعاقبة المشتغلين بها!

بل وحتى الفلسفة العلمانية التى سمح بدراستها فى العصر الحديث (قبل مراحل التدهور اللاعقلى المعاصر واخضاع الفلسفة للدين)، هى فى الحقيقة عبارة عن ركام يحتوى من التراب أكثر مما يحتوى من التبر، وتُستبعد منه (بضم التاء) المبادىء والأفكار التبصيرية والتنويرية الجذرية.

وليس هذا الموقف جديدا، لكنه موقف شامل منذ العصور القديمة، حيث كانت الأفكار الفلسفية تظهر فى ظروف الفلتات المؤقتة، أى فى مراحل اضطرارية مؤقتة فى بعض البلدان غير المحكومة بدقة، ومن ثم تسرع أجهزة التحكم اللاعقلى الشامل الى تصفية المجتمعات التى سمحت لها بالظهور، وذلك قبل أن تستكمل الفلسفة تطورها وارتقاءها، وقبل أن تصل الى العقلانية الجذرية الكاملة. وهذا واضح فى عمليات التحطيم الاسبرطى الفرعونى الفارسى لأثينا بمجرد ظهور الفلسفة فيها، ثم بعد ذلك عمليات تناول انجازاتها الفلسفية القاصرة غير المكتملة تناولا تخليطيا لاعقليا وتمكيسيا فى مدرسة الاسكندرية وفى بعض مراكز الشرق الأخرى، بحيث ضاع القليل من التبر الأثينى غير المكتمل فى الكثير من التراب الشرقى! ولايدخل فى هذا الموضوع، عمليات اعدام سقراط ومحاولة اعدام أنَدروكيدس، وارغام أفلاطون على الهجرة الى مصر، ومايقال عن قتل أرسطو بالسم، الخ! ذلك أن موقف أجهزة التحكم السرى الشامل فى مثل هذه الحالات، يكون فى الظروف العادية موقف منع ظهور الأفكار غير المرغوب فيها أصلا، ومنع ظهور الأشخاص غير المرغوب فيهم أصلا، وليس موقف المكافحة المضادة بعد ذلك.

وفى العصور الوسطى، نجد أن الامام أبا حامد الغزالى الذى أصدر كتابا مخصصا ضد الفلسفة باسم «تهافت الفلاسفة»، أعلن صراحة فى تصديره وفى فصوله أنه يرفض أن يعرض أو يناقش فيه أفكار «الدهريين» (أى العقلانيين اللادينيين) الموجودين فى عصره، لأنهم «أغمار» غير معترف بهم، وأنه لايعرض ويناقش الا أفكار «الفلسفة الالهية» و «الفلاسفة الالهيين ذوى الأسماء الهائلة» الذين يحاولون استخدام الفلسفة فى اثبات الدين والألوهية!! ومعنى ذلك أنه كان يجب أن يسمى كتابه : تهافت الفلسفة اللاهوتية!! ولهذا كرر الفتوى الخاصة باعدام الفلاسفة والمتفلسفين والمعتزلة، بدون الاشارة أصلا الى اللادينيين منهم الذين يعدمون مدنيا وتاريخيا قبل اعدامهم بالموت!!

وبنفس هذا التناول الرسمى للفكر المحرم، قال هيوم للفلاسفة الماديين العقلانيين الفرنسيين عندما طلبوا منه أن يحدثهم عن الالحاد، انه لايعترف بوجود شىء من ذلك لأنه لم يقابل فى حياته ملحدا!! ومع ذلك، ونتيجة ملاعيب التظاهر بالصدق التاريخى، نقلوا الينا عن العصور القديمة والوسطى بعض اشارات «دهرية»، تعتبر فى الحقيقة نماذج سطحية ومبتسرة أو مشوهة عن تراث العقلانية التبصيرية القديمة.

وفى العصر الحديث بعد زيادة نسبة التراب اللاعقلى الذى يحتوى على التبر العقلانى، وبعد زيادة قدرات أجهزة التحكم السرى الشامل، مع زيادة جهاز التضليل والتمويه والخداع والتعمية والانفعالات الدهمائية المضادة، انخفضت درجة الخوف من الركام المتضخم للفلسفة والمنطق. لكن رغم ذلك، استمر التخليط التدهورى للفلسفة والاغراق التجهيلى السطحى للفلسفة، بل وأيضا المكافحة اللاعقلية التى تقلبها الى فلسفة لاهوتية بطريقة العصور الوسطى، والتى تضاعف عمليات حصرها وابعادها عن دوائر الاهتمام. ومن خلال هذا الركام، وللتظاهر الليبرالى المضلل، يسمحون أحيانا فى الغرب ببعض المواقف

اللادينية غير المفيدة تبصيريا. وبعضها تعتبر فى الحقيقة نوعا من «العدمية» nihilism ، أى نوعا من الانكار اللاعقلى للدين بطريقة شبه وثنية! بل ومنها ابتسارات الحادية لاعقلية ولا أخلاقية، كالوجودية مثلا!

* * *

وأظن أن هذه الفقرات الكثيرة، تكفى لتوضيح الفرق بين أنواع وبدائل الفكر المرفوض بمختلف درجات الرفض مع السماح له بالتواجد أو الظهور على مسرح المجتمع والتاريخ بمختلف درجات الظهور، وبين الفكر المحرم الذى لايسمح له أصلا بالتواجد على خشبة المسرح فى أى دور كان، بحيث لاتصل أخباره (ان وصلت!) الا للباحث العقلانى المدقق المتعمق فى رواسب ونفايات وتزييفات وأكوام التاريخ الرسمى! لكن بديهى وبتحصيل الحاصل، أن مثل هذا الباحث لم يكن يسمح له هو أيضا بالوجود أو بالاستمرار فى البقاء فى عصور اللاعقل القديمة والحديثة! ذلك أن ما كانت تسميه الأجهزة البريطانية صراحة باسم «لعنة الفراعنة»، كانت تصيب هذا المفكر أو ذاك المؤرخ.

ونفس هذه الحقيقة، تنطبق أيضا على موقف التحكم السرى الشامل فى عمليات التواجد الايديولوجى على مسرح المجتمعات فى الظروف الحاضرة. لكن من حسن حظ البشرية، أنه حدث منذ أواخر السبعينات تغير فى ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الغرب الأنجلو أمريكى والمعسكر الاشتراكى بجناحيه، أدى الى تفوق القدرات السوفييتية. ومن ثم بدأ عصر تاريخى جديد يختلف نوعيا عن العصور والفلتات السابقة منذ فرعونية مينا. ذلك أن التاريخ تصنعه الأجهزة المحركة للبشر وللحكومات : هى التى تصنع التدهور واللاعقل، وهى التى تصنع العقلانية والارتقاء، لأنها هى التى تقهر الشعوب والمجموعات والأفراد أو تخطط لتحطيمهم، أو تحركهم وتستخدمهم كوسائل للتدمير والتجهيل، وهى التى يمكن أن تحررهم وتطلقهم فى طريق التنوير. وفى هذا العصر الجديد، بدأت تتغير تدريجيا امكانيات السماح للفكر العقلانى الجذرى بالتواجد على خشبة المسرح، بالقدر الذى يفرضه تطور المراحل الانتقالية الاضطرارية للتغييرات الدولية الجديدة. ولولا ذلك، لما أمكن أن يصل هذا الكتاب الى الوجود.

هذا الكتاب

فى الفترة من ٢٢ يونية ١٩٧٦ الى ١٠ فبراير ١٩٧٧، كتبت وجهزت فى مستشفى المجانين بالعباسية (كما سأوضح بعد ذلك) الكتب أو الأبواب الثلاثة التى تشمل هذا الكتاب الأول. وكان عنوانها السابق هو «الديمقراطية والشيوعية»؛ ثم جعلته عند النشر «الايديولوجية الجديدة». والكتب أو الأبواب الثلاثة هى : ١- «معنى الديمقراطية» ٢- «الاشتراكية والاستثمارات الخاصة» ٣- «فلسفة التاريخ».

وكنت قد تلقيت فى عام ١٩٧٩ بعض «الاشارات» أو «الايحاءات» من بعض المصادر السوفييتية، تفيد بأن الجهات ذات القدرة فى الاتحاد السوفييتى تخطط لاجراء تغييرات جذرية فى الايديولوجية الماركسية اللينينية، وأنها تستطلع الأفكار المطلوبة بهذا الخصوص. ولأننى كنت أصلا شديد الاقتناع بأن النظرية العلمية اللاطبقية الجديدة يجب أن توضع فى موسكو وبالاستفادة من أنصار موسكو وليس فى لندن كالماركسية فى القرن الماضى، فقد أسرعت الى الكتابة فى نقد الفلسفة الماركسية (الفصول التى نشرتها فى يولية ١٩٨٩ فى كتاب بعنوان «المبادىء الفلسفية الجديدة»)، ثم فى نقد الفروع الثلاثة المذكورة من الايديولوجية الماركسية.

وبخصوص فصول هذا الكتاب الأول عن الديمقراطية، كتبتها وجهزت منسوخاتها فى الفترة من ٢٢ يونية الى ١٢ أكتوبر ١٩٧٦. ثم أرسلت منسوخاتها يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٦ الى الناقد الأدبى لويس عوض والقصاص يوسف ادريس (وهذا فضلا عن مكتب النائب العام بعد ذلك، لأنى كنت أرسل اليه نسخا من معظم مرسلاتى بهدف التسجيل للمستقبل). وبديهى أن «النجمين» المذكورين من نجوم الثقافة الرسمية والصحافة الرسمية، تجاهلا مرسلاتى تماما، كالمعتاد منهما ومن غيرهما (فى نفس المستوى وفى المستويات الأدنى) طوال تلك السنوات السوداء، التى أشرت اليها فى الفصل الثالث من التقديم. ومع ذلك، كتبت وأرسلت الى مختلف الجهات ملخصا للأجزاء الثلاثة، مثل غيرها من الموضوعات الكبيرة، التى كنت أرسل منسوخات ملخصاتها الى مئات الصحفيين والكتاب ورجال الثقافة طوال فترة ايداعى فى العباسية.

وقد راجعت أو أعدت كتابة فصول هذا الكتاب، ثم أضفت اليها تقديما بعنوان «الديمقراطية والديماجوجية». وهو من ثلاثة فصول أكبر، كتبت مسودتها فى أبريل ١٩٨٩، وأضفت اليها عدة فقرات فى أول أغسطس ١٩٨٩.

والفصل الثالث من هذا التقديم، يتضمن وقائع شخصية ذات قيمة نمطية وتطبيقية فى مجال الديمقراطية. لكن القارىء الذى لايهتم بالوقائع الجزئية، يستطيع تجاهلها والاهتمام بالفصول الأخرى. وعلى كل حال، فموقف رفض النظام الشمولى العسكرى، يعنى - بالاتساق المنطقى والضرورة المنطقية - رفض هؤلاء الذين يستخدمهم ذلك النظام أو يسمح لهم بالاشتراك فى صناعة الجو اللاعقلى السائد. ذلك أن من البلاهة حقا أن نصدق تصورات هؤلاء أو أولئك، عن أنهم وصلوا الى مواقعهم - فى ظل نظام بوليسى يعادى العقل والديمقراطية - نتيجة كفاءات ومواهب، أو نتيجة احترام لحرية الرأى وتعدد الرأى، أو نتيجة وساطات ومحسوبيات، أو نتيجة شطارة وفهلوة، الخ! انما هذه كلها وسائل أو أسباب ظاهرية أو تبريرات، تخفى السبب الحقيقى وهو الأهلية اللاعقلية!

وفضلا عن ذلك، أضفت الى الكتاب عدة ملحقات ترتبط بموضوع الديمقراطية، وبعضها تسجيلات شخصية تعبر عن بعض مشاكل الديمقراطية وعن بعض وقائع الاهدار الشامل للحقوق الديمقراطية والعقلانية.

(١)

تقديم الكتاب

الديمقراطية والديماجوجية

كان سقراط يقول ان الديمقراطية باعتبارها حكم الأغلبية، تعنى بذلك حكم الجهلة، لأن الأغلبية جهلة. والتصحيح المطلوب ردا على هذه الملاحظة، هو أن الديمقراطية يجب أن تعنى الحكم العقلانى الذى يخدم مصالح الأغلبية، وليس الحكم اللاعقلى للأغلبية.

الفصل الأول
الديمقراطية واللاعقل الدهمائى

الديمقراطيةوالأغلبية

كان سقراط وأفلاطون يعركان «الديمقراطية» بأنها «حكم الفقراء» - بمعنى فقراء العقل أيضا. وكانا يؤكدان أن الديمقراطية باعتبارها حكم الأغلبية الجاهلة، هى المرحلة الانتقالية الى نظام «الطغيان الشعبى» أو الدهمائى. ومن الناحية الاشتقاقية، نجد أن كلمة «ديمقراطية» تعنى «حكم الشعب»/ ديموس. وهذا يعنى الأغلبية. أما نظام «الطغيان الشعبى»، فلم يكن يختلف عن نظام «الديمقراطية» عند القدماء، الا من حيث تركيز السلطة الشعبية فى يد فرد واحد يفتن الشعب ويحصل منه على سلطات مطلقة، ومن ثم يصبح حاكما أو رئيسا شعبيا مطلقا (وبالتعبير القديم «ملكا شعبيا»)، يسمى أيضا «طاغية»/ توراتوس tyran !

فإذا أخذنا «الديمقراطية» بالمعنى الدهمائى القديم الذى كرسته واستخدمته الليبرالية الرأسمالية الحديثة، سنجد أن الطغيان الشعبى هو «ديمقراطية» مركزة فى فرد واحد، بينما «الديمقراطية» هى طغيان شعبى بدون فرد واحد !

ويتضح ذلك تماما، عندما نتأمل مدى التأييد «الشعبى» الكاسح الذى كان يتمتع به هتلر وموسولينى وجمال عبد الناصر والخومينى وأمثالهم (بغض النظر عما اذا كان هذا التأييد يعبر فعلا عن ٩٩٪ أو عن ٨٨٪ أو حتى عن ٦٦٪ من الأصوات ! فالفرق لاقيمة له من حيث قواعد التصويت). وهنا تبدو لنا حقيقة هذه العلاقة (المسجلة فى التراث القديم وغير المعترف بها فى التضليلات الحديثة) بين «الشعبية» و «الطغيان». فالاستبداد المرفوض والمعزول عن الشعب، هو نظام مفضوح ومؤقت، ولايشكل الخطر الحقيقى على المستقبل العقلانى الارتقائى للبشرية. انما الخطر الحقيقى هو استخدام آراء وأهواء الشعب ضد مصالح الشعب، أى استخدام الشعب ضد نفسه، أو استخدام الداء باسم الدواء ! فالجاهل أو اللاعقلى عدو نفسه، وليس فقط عدو العقل والمنطق.

وفى التراث القديم أيضا، نجد أن كلمة «ديماجوجية» demagogy - التى تعنى حاليا الفوغائية أو الدجل الشعبى أو تملق وتهييج الشعب والدهماء - كانت تعنى فى اليونان القديمة «زعامة الشعب» ! وكان المعنى الحرفى لكلمة «ديماجوجوس» أى «الزعيم الشعبى»، هو ذلك الذى يفتن الشعب ويجره وراءه، أى يقوده بهذا المعنى القطعانى. وفى اللغة العربية أيضا، نجد أن كلمة «فتنة» - بمعنى تمرد شعبى أو جماهيرى - تعبر عن نفس الاتجاه، وهو سحر أو خداع وتضليل الجماهير وتحريكها الى التمرد.

وكما أوضحت فى فصول الكتاب، كانت النظم الاجتماعية والسياسية فى القرون المؤقتة لازدهار اليونان القديمة، تجارب تلقائية بسيطة ومتعددة نمطيا ومتحررة بدرجة كبيرة من التحكم التمويهى المنافق للأجهزة السرية، بل وتعتمد كثيرا على استخدام العقل المحايد. وكانت تحديداتها مسجلة فى الكتب بطريقة تبصيرية مباشرة. ومن ثم أصبحت تجارب مفيدة دراسيا فى تحديد أنماط النظم الاجتماعية والسياسية وتطوراتها.

وفى هذه التجارب، وفى محنة سقراط فى ظل «ديمقراطية» أثينا، وفيما كتبه أفلاطون على لسان سقراط عن نظم الحكم، وكذلك ماكتبه أرسطو وغيره، نجد أن سبب الاقتران والاختلاط بين اتجاهين أو معنيين متقابلين لكلمة «الديمقراطية»، هو الخلط بين معنى «مصالح» الشعب أو الأغلبية، ومعنى «آراء»

أو «تصورات» أو «انطباعات» أو «أهواء» الشعب أو الأغلبية. فالنظام العقلاني العادل، يجب أن يعمل من أجل مصالح المجتمع أو الشعب أى الأغلبية. لكن بمجرد أن ينساق وراء آراء وتصورات هذه الأغلبية، أو يحاول تمثيل هذه الآراء والتصورات والتعبير عنها، فإنه ينسلخ عن العقلانية بقدر ماينسلخ عن العدالة التي لاتتحقق الا عقلانياً.

«يعنى ذلك أن الديمقراطية الحقيقية أى الديمقراطية العقلانية، تخدم مصالح الشعب. أما اللاديمقراطية الشعبية أى الدياجوجية أو الديمقراطية الشكلية الزائفة، فهى التى تخدم آراء وأهواء الشعب. فالأقلية العقلانية المخلصة هى عيون الابصار للأغلبية، بينما الأغلبية العلقانية (ناهيك عن تلك المحكومة لاعقليا) هى فيل أعمى.

وقد شاعت عن ديكارت عبارة يقول فيها :«ان الفهم/الذهن entendement (ولم يقل العقل كما ترجم خطأ) هو أعدل الأشياء توزعا بين الناس.» لكن انتشار الفهم أو الذهن، لاينفى تفاوت درجاته، ولاينفى بشكل خاص تمايزه عن العقل raison المتخصص فى الفكر المنطقى الراقى. صحيح أن الذهن القادر على التفكير هو القاسم المشترك بين البشر، وصحيح أن التفكير هو بذرة العقل الذى يميز الذهن البشرى عن الذهن الحيوانى، وصحيح أنه يمكن ويجب توسيع وتعميق قدرات العقل المنطقى الراقى الى أوسع وأعمق الدرجات بين البشر. لكن المشكلة هى أنه فى الظروف الحاضرة وفى المستقبل المنظور، يجب التمييز بدقة بين ذوى القدرات اللاحتية الأدنى وذوى القدرات العقلانية الأرقى عند اختيار ممثلى المجتمع وقادة الرأى والمختصين بحل مشاكل المجتمع وتنظيم وتخطيط نشاطاته وصناعة مستقبله.

وقد كان الفلاسفة يميزون منذ العصور القديمة بين «النفس» (بمعنى يشبه «الذهن» فى التعبير الحديث) وبين «العقل» الأرقى فى الادراك والتفكير. كما كانوا يميزون بين «الخاصة» أى المتخصصين فى التفكير العقلانى، وبين «العامة» أى ذوى الادراك السطحى. وكان سقراط يؤكد كثيراً على انتشار الجهل (بل والجهل المركب) لدى المسئولين عن المدينة، ويؤكد على أن حكم الأغلبية الجاهلة يعنى حكم الجهل والرذيلة (لأن الرذيلة جهل)، وأن الحكام يجب أن يتخصصوا فى الدراسة الفلسفية والعملية منذ الطفولة. وهذه الملاحظات، توضح لنا أن أهم خبرة عن نظم الحكم قدمها لنا التراث اليونانى القديم، هى خبرة اللاعقل الدهمائى. ذلك أن دول الشرق القديم عرفت نوعين فقط من حكم اللاعقل، هما : حكم اللاعقل الكهنوتى، وحكم اللاعقل العسكرى. أما اللاعقل الدهمائى، فكان يستخدم فى الشرق كهنوتيا وعسكريا فى صناعة الانغلاق اللاعقلى المطلق exclusivisme ، وفى صناعة الرأى العام المضاد لأى تفكير ولأى مخالفة، وفى تحطيم أى محاولة فردية للتفكير. لكن لم يسمح للاعقل الدهمائى بالوصول الى الحكم الاجتماعى أو السياسى فى تلك العصور، لأن الأرستقراطية الكهنوتية والعسكرية القديمة الراسخة، لم يكن يمكن أن تسلّم قواعدها طواعية لحكام جدد.

ولم تبدأ اعادة تجربة اللاعقل الدهمائى اليونانى القديم الا فى أوروبا فى العصر الحديث، باسم الليبرالية الرأسمالية (أو مايسمى «الديمقراطية البرجوازية»)، وذلك بعد انهيار حكم اللاعقل الكنسى والعسكرى الاقطاعى، وضد زحف طوفان العقلانية الأوروبية الجديدة. أى من أجل ازالة آثار عصر النهضة والتنوير، وتفريغ وتعكيس اتجاه العقلانية العلمية الحديثة. وقد كانت النتيجة بالفعل خلال حوالى قرنين من الليبرالية الرأسمالية (غرقت خلالهما أوروبا فى عدة حروب آخرها حربان عالميتان مهولتان)، هو تدهور وتناقص وتلاشى العقلانية والثقافة الفكرية والأكاديمية والفكر الحر، وزيادة مشاكل الفرد والمجتمع، واضمحلال سكينة وأمان واستقرار الفرد والمجتمع، وحرمان الفرد من نظام الحياة السهلة ومن التصورات الفلسفية العقلانية الواضحة عن الطبيعة والانسان. وهذا فضلا عن أن اتجاهات الليبرالية الرأسمالية، هى التى خلقت النظم الفاشستية فى بعض بلدان الدرجة الثانية المتمردة فى أوروبا (على غرار دول الشرق التى أدى فيها التصاعد الليبرالى الكاسح للرأى العام القومى الاسلامى الى تحريك الانقلابات العسكرية وصناعة النظم العسكرية الفاشستية والرأسماليات الحكومية والطغيان الدهمائى ضد العقلانية).

تجارب اللاديمقراطيات «الشعبية» اليونانية القديمة، مع تجارب اللاديمقراطيات الليبرالية الرأسمالية الحديثة فى أوروبا ومولوداتها الفاشستية والعمالية، وانعكاساتها ومصنوعاتها العسكرية والدهمائية الملتهبة وطنيا ودينيا فيما يسمى «العالم الثالث»، تؤكد لنا جميعها أن المشكلة الحقيقية للديمقراطية ليست مشكلة الأصوات والتصويتات، لكنها مشكلة العقل والعقلانية. صحيح أن الأصوات والتصويتات لابد منها فى أى نظام ديمقراطى. لكن اذا كان المطلوب خدمة «مصالح» وليس خدمة «أهواء» الشعب أو الأغلبية، فهذا يتطلب قدرات وتخصصات عقلانية علمية لايمكن أن تحددها أصوات وانطباعات الشعب. فحل مشاكل الفرد والمجتمع للحاضر والمستقبل، وتنظيم حياة الفرد والمجتمع تنظيما طويل المدى، وتحقيق الأمان والازدهار والارتقاء للفرد والمجتمع بطريقة ثابتة مضمونة من جيل الى جيل، هى مهام تحتاج الى دراسات وتخطيطات عقلانية علمية أصعب وأعمق وأبعد مدى مما تحتاج اليه الكثير من المشاكل العلمية غير الاجتماعية وغير السياسية التى لايمكن حسمها بالتصويتات الليبرالية.

ان موضوع كروية الأرض مثلا، وكذلك موضوع دوران الأرض حول الشمس، هما موضوعان حسمهما البحث العقلانى العلمى، ولم تحسمهما الأصوات التى استمرت فترة طويلة ترفضهما اجماعيا ! فما بالك بمهام حل مشاكل الفرد والمجتمع وتحديد نظام الحياة للفرد والمجتمع للحاضر والمستقبل، التى هى مهام أصعب وأعمق وأوسع من مشاكل علم الجغرافيا أو الفلك!! وما بالك مثلا بمهمة عقلانية واضحة، هى ضرورة الخفض الجذرى لعدد سكان الأرض، وخصوصا ذوى القدرات العقلية الأقل - سواء فى قطاعات معينة على المستوى القومى، أو فى مجموعات معينة من الشعوب على المستوى الأممى ؟!

ومنذ عصر اليونان القديمة، كان سقراط وأفلاطون مثلا يسخران من «الجهلة» الذين يتصورون أن «فن الحكم» لايحتاج الى تعلم خاص وتثقيف فكرى خاص منذ الطفولة. وكانا يشبهان هذا الرأى برأى الملاحين الجهلة الذين يتصورون أن فن قيادة السفينة «ليس بالفن الذى يمكن تعلمه»، ومن ثم يختارون «قبطانا أكبر حجما وأقوى جسما، ولكنه مصاب ببعض الصمم وقصر النظر»، فضلا عن أنه «جاهل بفن الملاحة» وبأسرار وتوقعات واتجاهات الطرق البحرية !![1] وكانا يأخذان على مبدأ «المساواة بين غير المتساوين» فى نظام «الديمقراطية» الدهمائية القديمة، أنه يشبه المساواة بين «الأبناء وأبيهم» أو بين «التلاميذ والأستاذ» أو بين «الصغار والكبار»، بل ويشبه اعطاء حريات زائدة «للحيوانات المستأنسة»! [2] وفى رأيهما أن مجموعات الحكام الذين يجب تربيتهم وتثقيفهم منذ الطفولة، يجب ألا يقتصروا على دراسة الفلسفة [3] مثل بقية الفئة العليا المطلوبة للمجتمع، بل يجب أن يكونوا «أصلح وأكمل فى التربية الفلسفية من الفلاسفة الآخرين وأقدر منهم على الجمع بين الفلسفة والسياسة».

والذى يهمنا فى هذه التأملات الفلسفية والتجريبية القديمة، أن المشكلة الجوهرية للديمقراطية بالمعنى الصحيح ليست مشكلة «المساواة والحرية» للأغلبية الشعبية كما يتصور أصحاب هذا الرأى فى الماضى والحاضر، ولكنها فى الحقيقة مشكلة حقوق التفكير والتعبير والتنوير، وحقوق الحكم للنخبة العقلانية المشتغلة بالفكر والعلم. فالعقل هو فاصل الانسان عن الحيوان. ومن ثم فالحقوق والحريات التى يجب أن تكفل للعقل، انما تعبر بذلك عن جوهر انسانية الانسان وعن الجانب الرئيسى والأرقى من مستلزمات كيان النوع البشرى كنوع عقلانى.

---

(١) انظر محاورة «الجمهورية». وقد ترجمت عدة ترجمات. آخرها ترجمة فؤاد زكريا، طبعة ١٩٦٨. الكتاب السادس، ص ٢١٢.

(٢) نفس المرجع. الكتاب الثامن، ص ص ٣٠٧ و ٣١٣-٣١٤.

(٣) لاحظ أن الفلسفة كانت تعنى قديما العلوم العقلانية عموما، لكن المتكاملة منطقيا. أى كانت تعنى المعرفة العقلانية العلمية الموسوعية، التى يربطها نظام فلسفى بالمعنى الخاص. وهذا المعنى يختلف عن المعنى الخاص الحالى للفلسفة، بقدر مايختلف عن معنى التخصص العلمى المغلق وغير المتكامل موسوعيا وفلسفيا وغير المترابط منطقيا.

وهذا ماكان يقصده المفكر الانجليزي جون ستيوارت ميل J.S.Mill (١٨٠٦-١٨٧٣)، عندما قال :«ان أجمعت البشرية كلها على رأى وخالفها فرد واحد، فلن يكون حق البشرية كلها فى اسكات هذا الرأى أكبر من حق الفرد فى اسكات البشرية.» فحق الفرد هنا، ليس حق الهوى أو حق المخالفة اللاعقلية (التى هى «حقوق» متوفرة وتتمتع بها دائما الأغلبيات الدهمائية !)، ولكنه حق العقل الذى يمثل القاسم المشترك للبشر والقدرة الأرقى عند البشر، ومن ثم يمثل المستقبل الارتقائى المطلوب للبشر.

ومعنى ذلك أن الاعتراف بما يسمى منذ عصر التنوير باسم «حرية العقل» أو «الحرية الفلسفية» للفرد، هو فى الحقيقة اعتراف بحق الانسان فى انسانية حقيقية، واعتراف بحق وواجب النوع البشرى فى التمايز عن الأنواع الحيوانية الأدنى وفى مواصلة الارتقاء كنوع عقلانى وفى تجنب التدهور الى نوع لاعقلى شبه حيوانى. والتزاما بهذه الحقيقة، واندراجا تحت هذه الحقيقة، يمكن استخدام وسائل التصويت والأغلبية والأقلية، فى الاطار الذى لايخرج عليها.

هـل يوجـد حـل ؟

بديهى أن هذا التحديد المباشر غير التضليلى وغير الديماجوجى للمشكلة، لايقدم حلولا فورية. بل ان الحلول الحقيقية الحاسمة لهذه المشكلة، لم تظهر أصلا الا فى المرحلة المعاصرة، بعد تغير موازين وقدرات القوى الدولية واتساع التداخلات الأممية. لكن يمكن أن نبدأ هنا بالاشارة الى ملاحظتين :

الملاحظة الأولى، أن الأفراد العقلانيين القلائل الذين كانوا يظهرون فى العصور القديمة والوسطى بعد حملات الابادة الكهنوتية العالمية، كانت آمالهم فى الحصول على حل لمشكلة حقوق العقل أو الحقوق الفلسفية، تتمثل فى التعلق بأمل «الانتظار» غير المضمون لانتقال الحكم الى حاكم مستنير أو غير معادي للعقل يشجع الحكمة والحكماء والفلسفة، ان لم يتحول هو نفسه الى حكيم فيلسوف. وهذا ماتعبر عنه فكرة «الهادى المنتظر» أو «الحكيم المنتظر» (بودا/بهودا [١] وأصلها أبو الهدى)، قبل أن تنقلب الى فكرة دينية. ويمكن أن نجد هذه الفكرة بدرجة أو بأخرى من درجات الوضوح، فى الفولكلوريات العقلانية القديمة (مثل كتاب «خزائن الحكمة/الأسفار الخمسة» الهندى، وشبيهه الفارسى العربى «كليلة ودمنة» لابن المقفع)، وكذلك فى بعض الكتب الفلسفية القديمة، فضلا عن الأصول الحقيقية للبودية وللفكرة المهدية، والرواسب الحقيقية للهودية أو اليهودية، الخ.

وقد كان هذا «الانتظار» ينجح بالفعل فى مصادفات نادرة خارج دائرة الطاغوت الكهنوتى الفرعونى، أى فى البلقان وفارس والهند وغيرها من البلدان التى كانت قد انتشرت فيها هجرات بروميثيوس (منذ الهجرات والمستوطنات الايونية الأولى فى الألف الثالث قبل الميلاد، حتى هجرات ومستوطنات امبراطورية الاسكندر ثم الرومان قبل الاسلام). أى كانت هذه المصادفات مجرد ثغرات فى مجاهل أوروبا وآسيا، بعد الاكتساحات الكهنوتية الفرعونية أو المصنوعة والمدفوعة من أجهزة الكهنوت الفرعونى، التى اكتسحت الشام وشرق أوروبا ثم آسيا منذ الألف الثانى قبل الميلاد، والتى كانت تهدد كل «المدن» العقلانية، وتعطى أراضيها وخيراتها وعسلها ولبنها لفاتحين غاشمين ولشعوب غريبة غاشمة (كما تشير الرواسب التاريخية فى أسفار «العهد القديم»)، ومن ثم كانت تفرض على بقايا شعوبها اللاعقل الوثنى أو الغيبى والاسرائيلى بمختلف أنواعه.

وهى على كل حال، مصادفات أو ثغرات كان يتدخل فى صناعتها غالبا بعض ذوى الميول العقلانية الذين كانت الظروف النادرة تسمح بوصولهم الى كواليس صناعة الحكام. ولهذا، كانت بعض هذه العمليات تستمر أحيانا لبعض الفترات. وربما كانت تتسع خلالها وتلد مجموعات أو مدارس أو كتبا

---

(١) هذه الاشارة :/ تعبر عن استعمال المرادفات أو البدائل والأصول اللغوية المماثلة، من حيث الجانب التعبيرى فقط. فهى تعنى اضافة مرادف أو بديل مماثل أو أصل لغوى للكلمة، وذلك لأن استعمال حرف «و» أو حرف «أو» هنا قد يعطى معنى غير مقصود.

على درجة كبيرة أو صغيرة من العقلانية، فلاتلبث أن تنتشر بالانتقال أو بالهجرة كالبذور أو كقبسات شعلة بروميثيوس، الى أن تتعرض للابادة أو القهر الساحق أو التدهور التدريجي. وحتى فى التاريخ الاسلامى، نجد مثلا أن بعض الأصابع السرية الفارسية استطاعت أن تصنع المأمون ابن هارون الرشيد، من أم فارسية وبمذهب معتزلى وميول فلسفية، فنتح الباب لأعمال الترجمة والتفلسف. ورغم أنهم حاربو، وانقلبوا عليه وعلى أبنائه بحيث لم تستمر هذه المرحلة الا حوالى ٣٤ عاما من التطاحن الدموى،[١] فقد تركت بذورها أو قبساتها التى انتقلت نتائجها الى بعض المناطق الفارسية من العالم الاسلامى.

وسأتناول موضوع هذه المصادفات أو الثغرات العقلانية فى الكتاب الثالث، عندما أتعرض لميكانيزمات الارتقاء وميكانيزمات التدهور فى مسار التاريخ، الذى هو صراع دائم بين العقل واللاعقل. لكن الذى يهمنا هنا، هو أن موقف «الانتظار» العقلانى القديم كان يعلق الحل على ظهور حاكم قادر، أى كان يعترف بأن الحل الديمقراطى الحقيقى الذى يكفل حقوق العقل أو الحقوق الفلسفية هو حل لايملكه الا من يملك السلطة.

أما الملاحظة الثانية ، فهى أن الجانب الذى صنع تقدم وازدهار وقوة أوروبا منذ عصر النهضة فى القرن الخامس عشر وحتى مراحل التدهور المعاصر، لم يكن هو الجانب الانتخابى أو جانب التعبير عن الأغلبية الشعبية فيما يسمى «الديمقراطية البرجوازية» التى تحولت الى ليبرالية رأسمالية. فقد كانت الأغلبية ولاتزال على استعداد لتأييد الكنيسة والغيبيات الكنسية واللاعقل الكنسى، بحيث لو كانت قد أخذت (بضم الألف) أصواتهم قبل بناء الحضارة العقلانية العلمية الحديثة، لما كانت أوروبا قد خرجت من ظلام العصور الوسطى ومن حكم التجهيلية الكنسية ؛ لكن الجانب من الديمقراطية الأوروبية الذى صنع تقدم وازدهار وقوة أوروبا الحديثة، هو جانب حقوق وحريات العقل.

فقد كانت حقوق وحريات العقل تنمو داخل «البورجات» أو «الكوميونات» أو «المدن الحرة» التى كانت تشترى استقلالها أى سلطاتها من أمراء الاقطاع والملوك منذ القرن الثانى عشر، ثم أيضا داخل قصور بعض المستنيرين من أمراء الاقطاع أو الملوك منذ القرن الخامس عشر، ثم أيضا بواسطة بعض المعاهد والجامعات والمؤسسات التى سمح بانشائها منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر. وفى تلك القرون، وعلى أيدى المجموعات المتزايدة من الأفراد ذوى القدرات الفكرية والابداعية الراقية والمتحررة، ظهرت أهم الوسائل العقلانية والعلمية والتقنية التى صنعت الحضارة الحديثة.

وحتى عندما تصرفت الأجهزة الكنسية والأجهزة البريطانية (التى أخذت عنها قيادة مخططات صناعة التدهور واللاعقل بالتحكم السرى العالمى الشامل)، فركبت الموجه العقلانية لاجهاضها وتعكيسها، واستطاعت أن تحول وسائل الاستثمارات الخاصة الى رأسمالية احتكارية لا انسانية، وأن تحول الحقوق والحريات الديمقراطية الى حقوق وحريات ليبرالية للفساد والافساد الذهنى والأخلاقى والاجتماعى باسم ارضاء الجماهير وتمثيل أهواء الجماهير وتحصيل أصوات الجماهير، بقيت رغم ذلك واستمرت بالقصور الذاتى بعض وسائل وتقاليد العقلانية والثقافة الفكرية المتحررة لدى كثيرين من الأفراد وفى عديد من المؤسسات الثقافية والأكاديمية وفى بعض تراث الكتب وبقايا نظم التعليم، الخ. وبقايا ورواسب هذا التراث العقلانى وهذه التقاليد العقلانية، هى التى فرضت على الليبرالية الرأسمالية الدهمائية تقاليد تعدد الآراء والسماح بالمخالفة الفكرية (رغم زيادة درجة السطحية فى هذا التعدد والمخالفة، وزيادة تضييق الاطار البرجوازى الذى يحصرها).

ومع تناقص هذه البقايا والرواسب العقلانية، التى كادت تتلاشى خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية

---

(١) هذه المرحلة المؤقتة والمحدودة جدا التى لم تتكرر فى التاريخ الاسلامى، والتى حاولوا اجهاضها بالحروب الأهلية والتمردات والاضطرابات، ثم أدانوها فقهيا فى أحكامهم الاجماعية باستحقاق المعتزلة للاعدام، استخدمها أحد مزيفى التاريخ التجهيليين (هو عبد الرحمن الشرقاوى) كنموذج عام ؛ ثم التقطها منه وروجها الروائى نجيب محفوظ فى خطابه الفرعونى الاسلامى الى لجنة نوبل، والذى هو تعبير عن وحدة التزييف التاريخى بين الغرب المعاصر والعالم الثالث.

وانتقال قيادة التحكم السرى العالمى الشامل الى الأجهزة الأمريكية، تناقص بل وكاد يتلاشى تقدم وازدهار الغرب، بينما استمرت الليبرالية وتصويتات الأغلبية، وتصاعد نفوذ اللاعقل الدهمائى والرأى العام السطحى والاثارة الجماهيرية والتعدد الشكلى للآراء. ولولا انفصال احدى القوى العقلانية الأوروبية - هى الاتحاد السوفييتى - ثم تطور قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاشعاعية بدرجة قلبت أخيرا جدا موازين القوى الدولية السابقة، لكانت أوروبا ومن ورائها العالم كله قد انحدرت فى التدهور اللاعقلى الى عصور وسطى اظلامية جديدة.

والخلاصة أن حقوق وحريات العقل فيما يسمى «الديمقراطية البرجوازية»، وليست حقوق وحريات الأغلبية الدهمائية، هى التى صنعت الارتقاء الأوروبى الحديث، وهى التى أدى تدهورها فى المراحل المعاصرة الى تدهور الغرب والأقاليم العالمية التابعة له. وهذه حقوق وحريات تتنافى فى الحقيقة مع الليبرالية الرأسمالية، التى تقيس الحقوق والحريات بعدد الأصوات أو بكميات الثروة. ولهذا فمن التخليط والمغالطة أن يتحدث ماركس وانجلز وغيرهما من الماركسيين أو أشباه الماركسيين عن تراث العقلانية الأوروبية الحديثة، باعتباره تراثا «برجوازيا»، وعن حقوق وحريات العقل فى أوروبا الحديثة باعتبارها «ديمقراطية برجوازية»!! ذلك أنهم يأخذون صفة «البرجوازية» هنا بمعنى مزدوج، يبدأ من معناها القديم السابق على الرأسمالية والمشتق من اسم «البورجات» أى «المدن الحرة» (والبرجوازية فى هذا السياق تعنى صفة الحضر والتحضر أو التمدن)، ويقفز الى معناها التنفيرى اللاحق المعروف حاليا (وهو المعنى الرأسمالى). وفى هذه المغالطة التخليطية، يخلطون بين جانب العقل اللاطبقى فى النهضة الأوروبية، وجانب اللاعقل الرأسمالى الطبقى الذى انحرفت وتدهورت اليه حركة التطور الأوروبى. وهذا يشبه المغالطات السفسطائية النمطية التى يدرسها طلبة المنطق منذ أيام أرسطو، عن الخلط بين مسميين اثنين لهما اسم واحد، أى «لفظ مشترك»!

يقول مثلا باكونين (١٨١٤-١٨٧٦) فى كتابه «الله والدولة»: «ان البرجوازية منذ النهضة والاصلاح [فى القرن الخامس عشر] حتى الثورة [فى أواخر القرن الثامن عشر]... خرج من حضنها معظم المفكرين الأحرار ورسل التحرر البشرى... وأعلنت سقوط الملكية والكنيسة، والاخوة بين الشعوب، وحقوق الانسان والمواطن.»(١) لكن الحقيقة أن كلمة «البرجوازية» هنا لاتعبر عن الرأسمالية، وانما تعبر عن الثقافة العقلانية غير الدهمائية.

وفى اتجاه مشابه لكن أكثر انحرافا، يكرر بليخانوف رأى ماركس عن أن هلفتيوس ودولباخ وغيرهما من فلاسفة التنوير، يعتبرون «برجوازيين» لأنهم يؤمنون بحق الملكية (بكسر الميم) ولا يؤمنون بقيادة ودكتاتورية البروليتاريا!(٢) والمقصود بذلك، اعتبارهم برجوازيين بالمعنى الرأسمالى! لكن هذا الرأى الذى قاله ماركس ثم تلاميذه، يدل على عدم التمييز بين حق الملكية كمبدأ عام ديمقراطى عقلانى صحيح، وبين امتياز أو «حق» الملكية الاحتكارية كمبدأ خاص أرستقراطى لاعقلى يتنافى مع حقوق الملكية للآخرين فى المجتمع. أما حكاية قيادة ودكتاتورية البروليتاريا، فهى مجرد خرافة تعبر عن التقاليد الكهنوتية القديمة المعادية للفكر والثقافة والثروات الخاصة العادلة، والتى كانت تدعو الى حكم الرعاة والبدو والصيادين والأميين المعدمين وغيرهم من «أراذل» المجتمعات - كما أوضحت فى فصول الكتاب.

ومن ناحية أخرى، فقد كان ماركس والماركسيون الأوائل يميلون الى اعتبار «الديمقراطية» نظاما برجوازيا، بينما كانت الأجيال التالية من الماركسيين تعتبره نظاما انتقاليا غير اشتراكى! صحيح أنه بعد التخلص من اسم «الديمقراطية الاجتماعية» social - democracy ، ظهرت فى الماركسية اللينينية عبارة «الديمقراطية الاشتراكية» (ولم يقولوا «الديمقراطية البروليتارية»)، فى مقابل «الديمقراطية البرجوازية» (ولم يقولوا «الديمقراطية الرأسمالية»). لكن العبارة الأولى استمرت محدودة الاستعمال جدا، بعكس عبارة «الديمقراطية البرجوازية»، التى ظهرت بعدها عبارة «الديمقراطية الشعبية» للتعبير عن

(١) عن كتاب بليخانوف «الأعمال الفلسفية»، النسخة الفرنسية، طبعة موسكو. المجلد الأول، ص ١٧١.

(٢) نفس الكتاب، ص ٥٠٨-٥١٠.

مرحلة سابقة على الاشتراكية![1]

العقلانية والسلطة

ان انعدام الارتباط بين حق التصويت وحق العقل، أو بين حرية الانتخاب والحرية الفلسفية، يطرح بلاشك مشكلة ديمقراطية هامة هي: كيف نختار اذن الحكام الذين يكفلون وينشرون حقوق وحريات العقل؟

ذلك أن أي نظام مهما كان معاديا للعقل، يدّعي عادة أنه معبر عن العقل وداعية للعقل. والنظم الفاشستية وماشابهها، تحارب الحقوق والحريات الديمقراطية والفكرية تحت شعارات خادعة عن تعمق الزعيم والمجموعات الحاكمة في دراسة مشاكل الفرد والمجتمع وتخطيط الحلول العلمية لها، وأنهم يقومون في ذلك بمهام «التفكير» بدلا من الشعب! ومعنى ذلك أنهم يحاربون انتشار العقل والتفكير، باسم اشتغال الحكام بالعقل والتفكير! وفي المرحلة الفوضوية الارهابية للثورة الفرنسية مثلا، ظهرت في كوميون باريس من نوفمبر ١٧٩٣ حتى مارس ١٧٩٤ (فقط!)، مجموعة بقيادة صحفي اسمه جاك هيبير J. Hebert ، أطلقت على مذهبها شعار «عبادة العقل» Culte de la Raison ، في مقابل شعار روبسبيير «عبادة الكائن الأعلى» Culte de l'Etre Supreme ، ورغم أنهم حاولوا فعلا مقاومة الدين والألوهية قبل أن يعدمهم روبسبيير جميعا، الا أنهم لم يكونوا من المتخصصين في الفكر والفلسفة، بدليل المغالطة في شكل شعارهم المذكور، وبدليل اتفاقهم خلال فترة معينة مع السفاح روبسبيير. والذي يهمنا هنا، هو أن الفوضويين والارهابيين أيضا، يمكن أن يتقمصوا بل أن يعبدوا اسم العقل والعقلانية! فكيف السبيل الى التمثيل النيابي للعقل بدون حساب عدد الأصوات؟

ان للأغلبية آراءها، ويجب أن تكون لها أصواتها وممثلوها في مختلف مرافق الدولة والمجتمع. لكن العقل ليس له أصوات كافية، ولايستطيع أن يحصل على عدد كاف من الممثلين، رغم أنه هو الذي يجب أن تمثل وتعبر عنه سلطات وادارات الدولة والمجتمع. فاذا كان العقل هو عيون الأغلبية وخادم المصالح الحقيقية البعيدة المدى للأغلبية، فالعلاقة بين المتخصصين في العقل وبين الأغلبية الشعبية تشبه العلاقة بين المبصر الكسيح والعملاق الأعمى في القصة المعروفة : حين يحمل الأعمى الكسيح، يتحركان معا وتنحل المشكلة. والا فلن ينجح أحدهما في التحرك في الاتجاه الصحيح. فكيف يمكن تحقيق هذا التكامل بين الطرفين؟

للمزيد من توضيح المشكلة، يجب أن نؤكد أن العقل يعني هنا ببساطة، المنطق والفلسفة العقلانية والعلم الموضوعي والثقافة التنويرية والفكر الحر. ومن ثم فلا علاقة له بما يسمى التمثيل الطبقي أو التمثيل القومي أو الاجتماعي، الخ، لأنه لايمثل الا الحق الموضوعي والثقافة الفكرية. صحيح أن العقل مثل أي شيء آخر، لايمكن أن ينفصل عن الظروف والأوضاع الشخصية والعائلية والبيئية، ومنها الظروف والأوضاع الطبقية والاجتماعية والقومية والعالمية. فهو يستمد منها مكوناته ويتأثر بها بالضرورة بطريقة أو بأخرى، وفي اتجاه التجاوب أو في اتجاه رد الفعل العكسي. لكن الفرق جذري وشاسع بين هذه العلاقة العلية أو السببية، وبين علاقة «التمثيل» الطبقي أو القومي، الخ!

ومع ذلك، فمن المؤسف أن الماركسية تنظر حتى الى العقل نظرة طبقية، ومن ثم تميز بين ماتعتبره «عقلا» برجوازيا وما تعتبره «عقلا» بروليتاريا (رغم أن البروليتاريا لاتشتغل بالعقل أو بالعقلانية!)، بدلا من أن تميز بين العقل واللاعقل، وبين الصواب والخطأ أو المغالطة، وبين التنوير والتجهيل. بل الحقيقة أن الماركسية تعتبر «التنوير» اتجاها برجوازيا، وترفض مذهبيا مبادىء «العقل» و «العقلانية»، وتعطيهما معان مرفوضة! (وخصوصا المعاني التشويهية اللاعقلية التي أسقطها على العقل والعقلانية كانط وفخته وهيجل!).[2]

---

(١) لاحظ بهذه المناسبة أن كلمة «شعبية» مكررة في الأصل الاشتقاقي لكلمة «ديمقراطية»! فاسم الديمقراطية الشعبية يعني اذن : الحكم الشعبي الشعبي!

(٢) انظر في ذلك مثلا مواد enlightenment و rationalism و reason في «قاموس الفلسفة» السوفييتي، طبعة ١٩٦٧.

وعلى كل حال، فالمهم أن العقل لايمثل طبقة صغيرة أو كبيرة، ولكن يمثل مبادىء ومناهج وحقائق وتخصصات وقدرات، الخ. فكيف السبيل الى تمثيله تمثيلا يكفل له الأغلبية فى سلطات وادارات الدولة والمجتمع؟

السبيل الأول والمباشر، هو أجهزة السلطة (على غرار فكرة الهادى المنتظر أو الحاكم المستنير المنتظر عند القدماء). فاذا ظهرت أجهزة خاصة قادرة تتبنى العقل والعقلانية، تصبح هى الطريق المباشر، ليس فقط لتمثيل العقل والعقلانية فى سلطات وادارات الدولة والمجتمع، بل وأيضا لكفالة حقوق وحريات العقل والعقلانية ازاء اللاعقل النخمائى واللاعقل التقليدى وأنواع اللاعقل الأخرى. ومن حسن حظ البشرية، أنه حدثت تغيرات منذ أواخر السبعينات فى موازين وقدرات القوى الدولية الكبرى، ومن ثم بدأت تحدث تطورات واصلاحات عقلانية تنويرية تحققت مراحلها الانتقالية الأولى فى الاتحاد السوفييتى والصين وبقية المعسكر الاشتراكى، فى اتجاه التحرر الفكرى من الماركسية اللينينية. (ولم يكن يمكن بداهة أن يحدث ذلك فى ظل التفوق العسكرى والاشعاعى السابق للغرب وقيادته الأمريكية). فهذه تغيرات وتطورات واصلاحات حسمت الحل المنتظر لهذه المشكلة، على المستوى الأممى المتحكم فى المستوى المحلى.

أما السبيل الثانى الواسع والطويل المدى، فلا يكون إلا نتاج انتصار ممثلى العقل والعقلانية، وانتشار اتجاه العقل والعقلانية فى سلطات وادارات الدولة والمجتمع والعالم. وهو يتضمن تغيير اتجاهات الفكر والثقافة والتعليم والاعلام، الخ، من أجل تعميم التنوير العقلانى والعلمى والمكافحة الشرسة ضد الميراث الطويل للتجهيلية واللاعقل، وزيادة القدرات العقلية لأكبر عدد من الناس، وتشجيع وتدعيم وترقية الوسائل المتخصصة والمؤسسات المتخصصة فى الفلسفة والمعرفة والعلم. أى عموما من أجل زيادة انجازات ونشاطات وقدرات ووسائل العقل، وليس فقط زيادة حقوقه وحرياته» ومن أجل زيادة عدد المشتغلين بالعقل، وليس فقط زيادة المتأثرين باشعاعاته.

وفى ظل سلطات عقلانية حقا وقادرة، لايمكن أن يتكرر فى هذا المجال مايحدث من الأجهزة والسلطات اللاعقلية المنافقة، مثل صناعة الثقافة المفرغة أو المضادة، وانتاج «المثقفين» غير المثقفين، وتزييف الأساتذة والمفكرين والدرجات العلمية، بل وتزييف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، وتجهيل المتعلمين بالانغلاق المهنى وتعميتهم بالاثارة اللاعقلية، واغراق المجتمع والبشرية فى السطحية واللاتفكير. ومعنى ذلك، أن السلطات العقلانية القادرة، هى وحدها التى تستطيع أن تصنع ديمقراطية حقيقية، وفكرا عقلانيا وارتقا حقيقيا.

وقد كان التنويريون العقلانيون الفرنسيون فى القرن الثامن عشر والمتأثرون بهم، يرون أن «السلطة» هى صانعة الظروف الانسانية أو اللاانسانية، أى هى صانعة الفساد والصلاح للفرد والمجتمع، وليست فقط صانعة النظام السياسى الديمقراطى أو اللاديمقراطى. وهذا فى الحقيقة رأى فلسفى قديم، تكرر أيضا عند بعض أشباه العقلانيين فى العصور الوسطى. ففى كلمات ابن باجه مثلا (فى القرن الحادى عشر الميلادى) عن المجتمع الفاضل فى كتابه «تدبير المتوحد»، يقول انه «اذا صلح الكل صلح الجزء» وليس العكس، وانه من ثم يجب أولا اصلاح «المدينة» (أى الدولة) لكى يصلح «المنزل»، ويجب اصلاح «المنزل» لكى يصلح «الفرد».

المساواة والحرية

الديمقراطية الحقيقية، هى المساواة فى الحقوق (التى يمكن تقسيمها إلى حقوق معيشية وحقوق سياسية وحقوق فكرية أو فلسفية)، وذلك فى الاتجاه الذى يخدم المصالح العقلانية للأغلبية. لكن هذه الحقوق تكون شرطية أو مشروطة Conditional ، أى تتوقف على القدرات الذاتية. فليس من العقل ولا من العدل، أن تساوى بين اثنين فى حق معيشى أو سياسى أو فكرى، الا اذا تساوى الاثنان فى القدرات الذاتية اللازمة لهذا الحق. بل انه يسمى «حقا» ولايسمى ترخيصا الزاميا، لأنه مشروط بشروط ذاتية عامة تنطبق على الجميع، بدون امتيازات أو موانع خاصة. وعند توفر الشروط الذاتية العامة للحق،

يصبح حقا فعليا. ولهذا، فإن زيادة الديمقراطية تستلزم زيادة الحقوق الفعلية ولاتقتصر على المساواة الشرطية بين الحقوق. وهذا يستلزم ترقية القدرات الذاتية الأدنى وتذويب الفوارق بين القدرات وتقديم وسائل وامكانيات مساعدة للقدرات المتخلفة، الخ. ولايتحقق ذلك الا في ديمقراطية ذات اتجاه عقلاني، ومن خلال تعميم العقلانية في التنوير والتبصير والتثقيف والتعليم والتأهيل. وهنا أيضا نقول انه بدون أجهزة وسلطات عقلانية، لايمكن تحقيق ذلك، حتى لو أمكن افتراضا تنفيذ المساواة المشروطة في الحقوق.

أما مشكلة حقوق العقل والفكر التي لاتعتبر مشكلة مساواة ولا مشكلة أغلبية، فهي مشكلة استكشاف للأفراد والمجموعات ذوي الاستعدادات والقدرات الذاتية للمسئوليات السياسية والفكرية، ومشكلة تمكين لهم من هذه المسئوليات. يقول مثلا الاشتراكي الفرنسي لوي بلان L. Blanc ، ان العامة يفهمون الديمقراطية بمعنى المساواة، بينما المثقفون يفهمونها بمعنى الحرية. يقصد أن العامة يريدون من الديمقراطية المساواة بالأغنياء، بينما المثقفون يريدون منها حرية الرأي والتعبير. لكن هذا يعبر عن طبيعة الليبرالية الرأسمالية، التي تعطي العامة بعض المساواة الشرطية في الحقوق، ولاتعطي المثقفين الا بعض ثغرات تعدد الرأي والتعبير. ذلك أن حقوق العقل والفكر لاتتحقق بالمساواة ولابمحض ثغرات الرأي، وانما تحتاج كما قلت إلى تمييز خاص وتمكين خاص.

والمساواة في هذا المجال تكون لصالح اللاعقل وضد العقل، لأن الأغلبية لاتمارس العقل والفكر، ولاتستطيع أن تعطيهما أصواتها حتى ان أرادت. بل ان أخطر وسائل مكافحة العقل والفكر الحر، كانت منذ أقدم العصور وحتى اليوم تعتمد على مبدأ «المساواة» في الاعتقاد والتفكير (أو بالأحرى عدم التفكير)! فالشعار الذي يستخدمه اللاعقل الدهمائي والقوى المرتبطة به، ضد أي فرد من المفكرين الأحرار أو المتحررين فكريا وأصحاب الأفكار المخالفة، كان ولايزال دائما هو : لماذا لاتكونون مثلنا ؟!

وكما كان يقول القدماء، اذا كان من الضروري تعليم الفلسفة والسياسة منذ الصغر، فإن من الضروري أيضا اختيار ذوي الاستعدادات والقدرات اللازمة لذلك، والا أصبحت عملية التربية مثل محاولة تعليم الإبصار للأعمى! وقد كان أفلاطون يقول عن سبب انتشار السفسطة والتخليط الفكري في عصره :«ان ذوي النفوس الوضيعة [= ذوي الأذهان المنخفضة فكريا] غير الجديرين بالفلسفة، هم الذين يشتغلون بها اليوم. وهذا هو الذي أدى الى تدهور الفلسفة.»! وكان يفسر بطريقة مشابهة أيضا، تدهور أجيال الحكام نتيجة تدهور الثقافة والجدارة. ومعنى ذلك أنه لابد من استكشاف وصناعة وتربية المتخصصين في العقل والفكر منذ الطفولة، وقبل تجهيزهم لممارسة مسئولياتهم الصعبة. فإذا كانت مشكلة تنظيم الحقوق السياسية والفكرية هي مشكلة اختيار علمي تكنولوجي دقيق، فإن هذا أيضا لايمكن أن تقوم به الا أجهزة وسلطات قادرة.

ولايخفى على المطلعين على حقائق السياسة والتاريخ، أن هذا ماكان ولايزال يحدث فعلا منذ عصور الطاغوت الكهنوتي الفرعوني - لكن في اتجاه عكسي، هو اختيار الأقل عقلا أو الأكثر لاعقلا، أو ذوي المواصفات العكسية الأخرى من أي نوع، اللازمة في المخططات الكهنوتية لتجهيزهم ثم تنصيبهم ملوكا أو زعماء أو قادة ومعلمين، الخ! ولاتزال توجد حتى اليوم في النقوش الهيروغليفية على صدر أبي الهول، وفي تماثيل رمسيس الثاني في معبد أبي سمبل، وفي عديد من النقوش الأخرى، وفي أخبار المركز الكهنوتي الفرعوني القديم للتنبؤات في سيوة، ثم في النصوص الكهنوتية في مصر والشام، وقائع تاريخية تثبت دقة تحكم الأجهزة الكهنوتية القديمة وشبكاتها الداخلية والخارجية في تواريخ ميلاد وتنصيب وانطلاق وانتصار ووفاة الملوك والقادة والزعماء وكبار الدعاة ومروجي المعتقدات، وغيرهم ممن تصنعهم وتختارهم مخططات التحكم السري الشامل.

وحتى الأساطير اليونانية القديمة، تؤكد في مضموناتها العقلانية هذه الحقيقة التاريخية عن شمول قضاءات الكهنة - أي لعناتهم أو بركاتهم أو عموما تنبؤاتهم - التي كانت تسمى «القدر» fatum. (١)

---

(١) أصل هذه الكلمة في العربية، هو القدرة المحسوبة. بل وكانت كلمة «فتح» تستخدم أيضا بهذا المعنى وبمعنى الموت المفاجيء ، وذلك حتى فجر الاسلام! وهي تعريب صوتي للكلمة اللاتينية اليونانية المذكورة ، التي تعني «العمل المتحول». وهذه ترجع أصولها الى fari ، أي اطلاق الكلمة أو النبوءة من الكاهن أو من عميل الكهنة ، والى factum أي فعل القدرة أو العمل الدال على القدرة (ومنها fiat أي «كن فيكون»).

فإذا كنا نعلق الحل العقلاني لمشكلة الديمقراطية على الأجهزة والسلطات العقلانية، فنحن لانطلب بذلك تدخلا غير موجود، ولكن نطلب بالتحديد تصحيح الاتجاه المعكوس أو المقلوب منذ عصور الطاغوت الكهنوتي الفرعوني، بحيث يحدث الاختيار للأكثر عقلا وابصارا وليس العكس، ومن أجل العقلانية والانسانية وليس العكس.

وكما سنذكر في الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ، كان التاريخ – قبل تغير ميزان القوى في المرحلة الحاضرة – يعبر دائما عن انتصار اللاعقل على العقل أو عن محاولة اللاعقل تفريغ وتمكيس وازالة آثار العقل اذا انتصر مؤقتا. لماذا؟ لأن الأقلية الكهنوتية والعسكرية لاتستطيع أن تتحكم في مجموع المجتمع ومجموع البشرية الا بعد تعجيزه عن الرؤية والمقاومة. وقد أوضح ابن المقفع في احدى مقدمات «كليلة ودمنة»، هذه الحقيقة العقلانية القديمة، حين روى قصة عصفور صغير استطاع أن يستخدم غرابا في تحطيم فيل ضخم، بمجرد النجاح في فقء عينيه! فإذا كان العقل ومفكرو العقل هم عيون الابصار للأغلبية غير المفكرة، فمعنى ذلك أنه لايمكن تعجيزها والتحكم فيها وتعميتها عن مصالحها الحقيقية الا بحرمانها من هذه العيون. ولهذا كان الشاعر الشيوعي الفرنسي ايلوار يقول: «انهم يبحثون عن العيون التي تبصر في الظلام لكي يفقأوها»! أما اليوم في ظل علاقات القوى الدولية الجديدة، فيجب أن يصبح المطلوب هو البحث عن العيون التي تبصر في الظلام، للمحافظة عليها ومراعاتها وتقويتها، ثم تمكينها من ممارسة الحقوق السياسية والفكرية في المجتمع.

تطورات الديمقراطية في المعسكر الاشتراكي

في الغرب، وعلى عكس الواقع الحقيقي منذ بدء التاريخ، يزعمون أن الانتخابات هي التي تصنع السلطات! ومن أجل ترسيخ هذه الأكذوبة، تتكرر وتتنوع الملاعيب الخادعة. لكن هذا تضليل ديماجوجي، لاينطلي الا على عديمي التفكير أو ذوي التفكير السطحي. ذلك أن السلطات الحقيقية (أو بالأحرى أجهزة التحكم السري الشامل بمختلف درجاتها)، هي التي تصنع الانتخابات وتصنع المرشحين، وتصنع الاتجاهات المسموح بها رسميا والاتجاهات البديلة والاتجاهات المغضوب عليها، وتستبعد من الوجود أصلا الاتجاهات غير المسموح لها بالوجود! وفي داخل هذا الاطار، يمكن أن تؤدي الانتخابات الى بعض المسئوليات الجديدة في الحكم والادارة، تكون مسئوليات مؤقتة وجزئية وعاجزة عن أي تغيير جذري أو أي خروج عن حدود المسموح به.

واللاعقل الدهمائي الذي يصنعه المتحكمون في صناعة الرأي العام وفي صناعة أنماط التكوين الذهني العام في الغرب – أي الأغلبية العاجزة فكريا والقصيرة النظر والمتجاوبة آليا مع مؤثرات الاغراء والتنفير والاثارة – هو الذي يختار من يريد من المطلوب الاختيار بينهم. لكن حتى هذا الاختيار المحصور في اطار المطلوب أو المسموح به، يكون في بعض الحالات محكوما بدقة، بينما يكون في حالات أخرى نوعا من استطلاع الرأي بخصوص بعض موضوعات السياسة والمجتمع. ذلك أن الطابع اللاعقلي للأغلبية، يجعلها – ليس فقط مغلقة أو محصورة الاختيار – لكن أيضا خاضعة بسهولة لمؤثرات التحكم السري الشامل التي تملكها المراكز الخاصة والعامة للتأثير والتحكم، وعلى رأسها الأجهزة العليا المتخصصة.

هذه هي الليبرالية اللاديمقراطية في الغرب. وهي ليبرالية، بمعنى أنها (نتيجة تأثير التقاليد القديمة للعقلانية الأوروبية) تأخذ بالتعدد المختلف والمتعارض للآراء والأحزاب في الاطار المسموح به، وليس في الاتجاه الذي يخدم المصالح العقلانية للمجتمع. وقد كانت الليبرالية في المراحل السابقة، تحافظ كثيرا على تقاليد تعدد الرأي والمخالفة في التفكير، ومن ثم تسمح بعديد من الثغرات أو الفلتات (في الرأي والتعبير وليس في الوصول الى الحكم)، وذلك قبل استكمال التصفية التدريجية الشاملة لقوى العقلانية الأوروبية. ولهذا، تستعمل كلمة «الليبرالية» في التعبير الأمريكي الحالي، بمعنى شبه يساري! لكن الذي

يهمنا هنا، هو أن الليبرالية البرجوازية أو الرأسمالية تعتمد أساسا على ركيزتين :

الركيزة الأولى، هي اعتبار اللاعقل الدهمائي الفيصل أو الحكم (بالفتح) في مشاكل السياسة والمجتمع. وهذا لايعبّر فقط عن موقف ديماجوجي (بالمعنى الأصلى للكلمة). لكنه يعني أيضا وفي الحقيقة تحديد معالم السياسة والمجتمع بالخيوط السرية التي تحرك الأراجوز الدهمائي.

والركيزة الثانية، هي الاغراق. فإذا كان المنع أو الحظر يمكن أن يحرم رأيا معينا من الظهور، فنفس الشيء يمكن أن يحققه الاغراق أو الغمر. وبهذه الطريقة، يضيع الرأى المفيد - ان سمح له أصلا بالوجود - كما يضيع التبر في التراب، أو كما تضيع الابرة في كوم من التبن على رأى المثل الشعبي! وهذا الاغراق أو الغمر، لايحدث فقط في الأفكار السياسية والأشخاص السياسيين، بل يحدث أيضا في الاعلام والصحافة والثقافة والكتب والمطبوعات والأبحاث والدراسات، الخ. طوفان من السطحية والاثارة والدش والتهريج أو التحذلق والسفسطة والتزييف والتجهيل واللاعقل، يغرق ويغمر كل شيء. فكيف السبيل الى البحث في أعماق الغمر عن الأفكار المفيدة والصحيحة ان وجدت؟ هذه مهمة لايمكن أن تقوم بها الا أجهزة متخصصة.

ومن ناحية أخرى، فالانغمار ليس مطلقا، والاغراق لايلغي قانون الطفو بل يدعمه! وهكذا، فإن مختلف مراكز التحكم والتأثير وصناعة الأسماء وصناعة الشهرة وصناعة «القبول» أو الرواج والكاريزما (وعلى رأسها طبعا أجهزة التحكم السرى الشامل)، تتصرف بحيث يطفو على سطح الغمر مايُسمح به (بضم الياء) من الزبد والقشور والألياف، مع ماهو مطلوب من مصنوعات ومواد الطفو والاستعراض والتبهرج! ولهذا، فإن الاغراق الليبرالي ليس فقط نوعا من التجهيل والتعمية والتعجيز، لكنه يتضمن أيضا بالضرورة الحصار اللاعقلي والافساد الذهني والأخلاقي والاجتماعي.

هذه الليبرالية البرجوازية الفاسدة المفسدة، هي التي يجب أن يحذر المعسكر الاشتراكي سمومها. لقد بدأت شارة «البريسترويكا» التي هي بلاشك مرحلة انتقالية، فضلا عن أنها بالنسبة لأجهزة السلطة الدولية في المعسكر الاشتراكي مرحلة استطلاعية وتجريبية وتدريبية، بعد سنوات طويلة من الانكماش والاستضعاف تحت حصار وتحفز وتدخل الغرب الرأسمالي، الذي استمر تفوقه العسكري والاشعاعي حتى أواخر السبعينات. وفي هذه المرحلة الانتقالية، بدأت بعض بلدان المعسكر الاشتراكي تأخذ بأسلوب تعدد الأحزاب والسماح ببعض القوى أو الاتجاهات المعارضة أو المخالفة.

وكان أسلوب تعدد الأحزاب مأخوذا به في بلدان اشتراكية أخرى. لكن الجديد، هو السماح بموقف المعارضة أو المخالفة للحزب الشيوعي الحاكم. وهذا مابدأت مقدماته أيضا في الترشيحات والانتخابات السوفيتية الجديدة. وهو بلاشك تطور ديمقراطي مفيد، يجب أن يمتد ويستكمل في مختلف مجالات الحياة والسياسة والثقافة والفكر. ذلك أن تعدد الرأى وحوار وتفاعل الأفكار، شروط لابد منها للوصول الى الحقائق والحلول، ولتنشيط العقل أصلا. ومعنى ذلك أنه ليس المهم تعدد الأحزاب في حد ذاته، ولكن المهم تعدد الآراء والأفكار العقلانية، والسماح بالمعارضة أو المخالفة العقلانية في الرأى والفكرة. وهذا موقف يختلف نوعيا عن ظاهرة المعارضة الحزبية المتخصصة في المعارضة، لمجرد تبادل الحكم أو القيام بدور الديكور الليبرالي. فالمطلوب جوهريا ومنهجيا، هو الحوار العقلاني وليس تبادل المقاعد.

ومع ذلك، فمن المؤسف أن بعض سموم الافساد الليبرالي انتقلت من الغرب الى بعض البلدان الاشتراكية، لتشوه هذه التجارب الأولية الجديدة. وقد ظهرت هذه السموم بشكل خاص في مجال الصحافة والاعلام، وفي مجال الحياة الشخصية. فقد انتقلت الى بعض الصحف مثلا عدوى نشر الصور النسائية شبه العارية (الفاضحة أحيانا!)(1)، أو نشر مقالات الاثارة اللاعقلية، الخ!

ومن ناحية أخرى، شجعت بعض المراتق انفلات الشباب الى المجون والعربدة الجماعية، بطريقة التقاليد

---

(1) يحدث هذا مثلا في مجلة توزع في مصر اسمها «المجلة السوفييتية» - فما بالك بما يحدث في المجلات التي توزع في أوروبا !؟

الغربية والموسيقى الغربية والرقص الغربي. وتولت وسائل الاعلام نشر وترويج هذا الوباء. بل ان بعض المرافق بدأت بتشجيع وسائل الاعلام تأخذ بتقليد اختيار مايسمى «ملكات الجمال» شبه العاريات! وبعبارة مختصرة، بدأت تنتشر في المرافق الرسمية وفي وسائل الاعلام حمى أو سعار الجنس والاثارة الجنسية، مما يعنى أن الأبواب فتحت أيضا لبقية الأنواع الغربية المتخصصة التى لاتحصى ولاتنتهى من وسائل الفساد والافساد والاثارة واللاعقل واللاتفكير في مجالات الحياة والسلوك والتواصل!

وفي مقابل هذه السموم والأوبئة البرجوازية، نجد مثلا أن وسائل الاعلام والثقافة في المعسكر الاشتراكي اتخذت موقفا سلبيا ازاء قضية الروائي الهندي الانجليزي سلمان رشدي، بخلاف ماحدث في الغرب من ضجيج وطبل وزمر حول اسمه وحول روايته - كتعبير اثاري سطحي بالقصور الذاتي عن بعض الدوافع العقلانية والعلمانية الأوروبية القديمة. وهذه بلاشك قضية ثقافية كانت تستحق الاهتمام الواسع. وبديهي أنه لم يكن المقصود نشر أي دفاع عن الرواية كما حدث في الغرب، ولكن كان المطلوب المناقشة العقلانية والعلمانية للموضوع. فالفكر الحر الذى يتصدى لموضوع الأديان، لايعتمد عادة على الخيال القصصي السريالي، وانما يعتمد على البحث والتحليل والتفكير المتعمق. وهذا واضح مثلا في مواد ودراسات «دائرة المعارف الاسلامية» وغيرها من الدراسات الاستشراقية الغربية، التى كانت تؤدي دورها العقلاني بدون ملاعيب قصصية، والتى توقفت تقريبا بعد الثلاثينات والأربعينات بسبب تفاقم الاكتساح اللاعقلي للفكر والثقافة الغربية منذ الحرب العالمية الثانية. ومعنى ذلك، أن الغرب بعد افلاسه عقلانيا، يقدم بديلا خياليا للبحث العقلاني في الأديان، يستهدف به استرضاء بقايا الرأي العام العقلاني في أوروبا، مع زيادة اثارة وتحميس الرأي العام الاسلامي بطريقة رد الفعل العكسي. وكل هذه الجوانب كانت تستحق المناقشة الاعلامية والثقافية الواسعة، بغض النظر عن الموقف من الرواية. لكنهم لم يأخذوا عن الاعلام الغربي الا الصور العارية ومسابقات ملكات الجمال وفنون العربدة والاثارة، الخ!

وموقف ترويج السموم والأوبئة الغربية المذكورة، المعادية للعقل وللأخلاق وللارتقاء الفردي والاجتماعي، يذكرني بنكتة كانت متداولة بين السياسيين بخصوص تمكيس التغييرات المطلوبة في السياسة. تقول النكتة ان شخصا اسمه «محمد الحيوان»، طلبوا منه أن يغير هذا الاسم غير المقبول. فلما غيره، جعله «علي الحيوان»! وقد كنا في تاريخ مصر نتعجب من هؤلاء الذين يذهبون الى أوروبا، فينقلون عنها «التحرر الجنسي» بدلا من أن ينقلوا عنها «التحرر الذهني والفكري»! فالمطلوب للمعسكر الاشتراكي، هو حرية العقل أو الحرية الفلسفية، والتحرر من التجهيلية الماركسية اللينينية ومن التعمية البيروقراطية ومن انغلاق الرأي الواحد، وليس المطلوب حرية الجنس والانفلات والاثارة على الطريقة الغربية!

وكما قلت، فإن مشكلة حقوق العقل ليست مشكلة أصوات وانتخابات، لكنها مشكلة تنشيط التفكير والتعبير والثقافة الفكرية، ومشكلة تربية منطقية وفلسفية واحاطة علمية موسوعية وتمرس على الجدال الفكري (فهذا هو المعنى الأصلي الصحيح للجدل قبل تشويهه صوفيا على يد هيجل وماركس ليعبر عن الجمع بين النقيضين!). كما أنها من ناحية أخرى، مشكلة توفير السلطات والامكانيات للمفكرين العقلانيين، وليس للديماجوجيين الذين يتقنون الاثارة الجماهيرية واسترضاء الجماهير على حساب مبادىء العقل والأخلاق والارتقاء العلمي. وهذه مشاكل لاتستطيع حلها الا أجهزة قادرة.

فبدون سلطة عقلانية قادرة، لايمكن اقامة نظام ديمقراطي حقيقي.

عقلانية الديمقراطية على المستوى الأممى

بدأ التغير أيضا في الاتجاه الصحيح في منظور المعسكر الاشتراكي الى المجتمع الدولي. فقد بدأ تركيزه ينتقل من الاهتمام بالعالم الثالث الى الاهتمام بالغرب، أي من الاهتمام ببروليتاريا وفلاحي العالم الى الاهتمام بمثقفي العالم، أو من الريف الى المدينة. وبديهي أن هذا لايمكن أن يعنى انتهاء الصراع مع الغرب، ولكنه يعنى الاتجاه الى «احتواء» الغرب. والمقصود بذلك طبعا شعوب الغرب، وليس أجهزة

السلطة والتحكم السرى الشامل التى بدأت الأجهزة الاشتراكية ضرب وتصفية مراكزها الاشعاعية العليا منذ أواخر السبعينات. ذلك أنه اذا كان من المستحيل أن يقود سفينة البشرية - بل أى سفينة - قبطانان، فمعنى ذلك أن أحدهما يجب انهاء دوره، بغض النظر هنا عن مسئولية القبطان الأنجلو أمريكى والكنسى عن صناعة مجازر الحروب والكوارث وصناعة التدهور واللاعقل منذ قرون.

ولهذا، فالمنظور الجديد لايعنى التخلى عن العالم الثالث، لأن اصلاح وترقية البشرية عقلانيا يتحتم أن يشمل الجميع. لكن المسألة هى مسألة التمييز الضرورى بين القدرات الذاتية لشعوب الغرب بقطاعاتها المتنورة، وبين القدرات الذاتية لشعوب العالم الثالث بمجموعاتها المستنيرة، على غرار التمييز بين القدرات الأرقى والقدرات الأدنى داخل أى مجتمع. فإذا كنا نطالب فى الداخل بتمثيل العقل أكثر من تمثيل الأغلبية أو اللاعقل الدهمائى، فهذا ينطبق أيضا على مجموع البشرية. بل ان هذا التصور يشمل بالضرورة مخططات التحكم المستقبلى فى الكثافة السكانية لكل شعب.

وقد أثبتت مشكلة أفغانستان ومواقف العالم الاسلامى عموما منذ الستينات، فشل تظاهر حكام أفغانستان بالاسلام، وفشل استخدام الليبرالية على المستوى الدولى فى العالم الثالث لكسب أى شعب للمعسكر الاشتراكى الذى يتبنى فلسفة عقلانية لادينية. وقد جرب نابليون بونابرت والجنرال مينو طريقة التظاهر باعلان الاسلام فى مصر، فلم يكسبا فردا واحدا! فالعداء للأجانب عموما و «للكفار» خصوصا متأصل عميق الأغوار فى الشرق الفرعونى منذ أقدم عصور الفراعنة. صحيح أنه عداء مضاد للغرب أيضا. لكنه ليس بنفس الدرجة، لأسباب كثيرة : منها مسيحية الغرب، ومنها التربية الغربية للعالم الثالث وتعوده على التعامل مع الغرب، ومنها ترابط الأجهزة والادارات والسياسات مع الغرب، الخ. والخلاصة أنه اذا كانت الدياجوجية الليبرالية سياسة تدهورية فى الداخل لأنها تخدم أهواء الجماهير بدلا من أن تخدم مصالحها العقلانية، فهى فى الخارج ليست فقط سياسة تدهورية، ولكنها أيضا فاشلة ومعكوسة النتائج عمليا.

ان العقلانية والشيوعية واللادين والاتحاد السوفييتى وأجنحته الأخرى، كلها مرفوضة جذريا من الأغلبيات البشرية عالميا ومحليا. وقد كانت الأجهزة العليا الأنجلو أمريكية والغربية تخطط وتصنع الظروف فى الماضى لنشر الماركسية مؤقتا وللتوريط فى الماركسية مؤقتا : باعتبارها - أولا - اتجاها عماليا دهمائيا يستخدم ضمن مخططات صناعة التدهور واللاعقل ومكافحة العقلانية والثقافة الفكرية على المستوى الدولى والمحلى. وباعتبارها - ثانيا وأساسا - وسيلة لتبرير تصفية وتمزيق والغاء الاتحاد السوفييتى كتكوين بشرى وكدولة (غير خاضعة منذ العصور الوسطى والحديثة لأجهزة التحكم الشامل الكنسية الغربية ثم الأنجلو أمريكية)، وذلك من خلال توريطه فى نظام فاشل، ثم من خلال توريطه فى الحرب العالمية الثانية، ثم فى مصيدة الحرب العالمية الثالثة بعد فشل تصفيته فى الحرب السابقة. لكن بعد فشل هذه الخطة (التى سأتناولها فى تقديم الكتاب الثالث)، وبعد وصول الاتحاد السوفييتى بالعكس الى التفوق العسكرى والاشعاعى ثم اتجاهه الى التحرر الفكرى، بدأت الأجهزة العليا للغرب تلغى مخططاتها السابقة وتغلق الأبواب أمام أصابع الاتحاد السوفييتى حتى فى العالم الثالث! ومن ثم ظهرت الاتجاهات الحقيقية لمختلف الدول والشعوب!

ولنرجع الى السياسة العقلانية الصحيحة التى يجب انتهاجها فى العالم الثالث، بدون استهداف دياجوجى.

فهم فى العالم الثالث لايميزون بين مايسمى الثقافة البرجوازية أو الغربية وبين الثقافة العقلانية، التى لم توجد أصلا ولايوجد تراثها حتى اليوم الا داخل الثقافة «البرجوازية» الأوروبية. كما أنهم لا يميزون بين مايسمى الديمقراطية البرجوازية أو الرأسمالية وبين الديمقراطية العقلانية، التى لم توجد أصلا ولايوجد تراثها حتى اليوم الا داخل تاريخ الديمقراطية «البرجوازية» الأوروبية. ولهذا، فإن التثقيف الجديد للعالم الثالث وتربيته عقلانيا، لايمكن أن يتم باثارة عدائه ونفوره ضد أوروبا وضد ثقافة وديمقراطية أوروبا - كما يحدث مثلا فى عمليات الاثارة والدعاية الماركسية الحمقاء فى أفريقيا السوداء! ففى مثل هذه العمليات الحمقاء، لايتحدثون عن «الرجل الأوروبى» الا باعتباره غازيا محتلا استعماريا ومشعريا

للعبيد (وكان هذا يحدث في الحقيقة على أيدي أفريقيين وعرب مسلمين!)، وباعتباره قرصان نهب وسلب، الخ![1] فكيف ومن يعرف الأفريقي أن أوروبا منذ اليونان القديمة هي صانعة العقلانية وهي صانعة الحضارة الحديثة التي أخرجت البشرية كلها من ظلمات العصور الكهنوتية القديمة ثم الوسطى؟! وكيف ممن يعرف الأفريقي أن أعداء الحقيقيين هم أنفسهم الذين يصنعون التدهور واللاعقل في أوروبا، ويصنعون التطاحنات الجذرية بين الأفريقيين والمستوطنين الأوروبيين ليمنعوهم من تحويل أفريقيا الى جزء من أوروبا في الحضارة الحديثة؟!

ثم ان مسألة استيطان وتعمير مناطق تسكنها قبائل بدائية أو شبه بدائية، لايمكن اعتبارها جريمة، اذا نظرنا اليها نظرة علمية موضوعية. ولو كان الأوروبيون يفكرون بهذه الطريقة منذ القرن السابع عشر، لما ظهرت الحضارة في القارة الأمريكية وفي مجاهل القارة الأفريقية، بحجة الاعتراف بسيادة واستقلال الهنود الحمر في أمريكا والقبائل البدائية وشبه البدائية في أفريقيا! لكن هذه نظرة كهنوتية قديمة، تزعم أن الرعاة والبدو وأمثالهم أفضل من المتحضرين! (انظر مايقوله عن ذلك ابن خلدون مثلا). وحتى هذه النظرة، لم تكن تطبق الا في اطار ديني. ولهذا كان العرب والمسلمون طوال العصور الوسطى يزحفون من الشمال والشرق ويستوطنون المناطق الأفريقية السوداء ويقيمون فيها الممالك شبه البدائية، أي التي تنظم التخلف شبه البدائي ولاتلغيه. فلماذا أصبح الاستيطان جريمة بالنسبة للأوروبيين؟! ومن الذي كان يمكن أن يوافق على ترك أمريكا للهنود الحمر، وترك مجاهل أفريقيا للقبائل المشابهة أو للزاحفين من البلدان الاسلامية المحيطة؟!

المشكلة التي يجب اثارتها في هذا الموضوع، هي فقط مشكلة انسانية التصرف الذي كان يجب أن يحدث ازاء السكان الأصليين، وواجبات الاهتمام بتربيتهم وترقية قدراتهم ورفع مستواهم المعيشي والذهني. هذه هي المشكلة التي يجب اثارتها، لامشكلة سجلات الملكية العقارية المزعومة للقارات.

ان تحرير الشعوب، يعني تحريرها معيشيا وسياسيا بالدرجة التي تضمن تحريرها ذهنيا وفكريا، ولايعني تحريرها من الأجانب ثم اخضاعها للقهر المعيشي والسياسي واللاعقلي بأيدي محلية وطنية. فالأجنبي ليس مرفوضا، الا لما يمارسه من قهر (مثل القهر الذي كانت تمارسه الامبراطورية العثمانية الغاشمة). وبقدر مايكون الأجنبي وسيلة تحرير معيشي وسياسي وخصوصا ذهني، بقدر مايكون مقبولا. أما تقاليد الانغلاق السكاني والعداء للأجانب، فهي تقاليد بدائية وشبه بدائية اعتمدتها ورسختها الأجهزة الكهنوتية الشرقية القديمة منذ آلاف السنين، وفرضت قداستها في الطقوس الدينية الفرعونية وفي الأسفار الاسرائيلية وغيرها. فإذا كان العقل هو فاصل الانسان عن الحيوان، فيجب تحديد وتقييم التحرر والقهر أو التقدم والتخلف أو الارتقاء والتدهور بمقياس التغير في حقوق وقدرات العقل.

لكن الماركسية منذ ماركس ولينين، تهتم بمسائل أخرى. فهم يقولون مثلا ان «العمل» أو «استخدام اليدين» هو فاصل الانسان عن الحيوان![2] لكن الحقيقة أن العمل أو استخدام اليدين لايفصل الانسان عن الحيوان، الا بقدر مايعبر عن قدرات عقلية متميزة نوعيا. وحتى تفسيرهم لتطور التاريخ بأنه نتيجة

(١) على سبيل المثال، يمكن أن أشير هنا الى مجلة سطحية هستيرية تسمى The African Communist ، يصدرها من ليبزج الألمانية مايسمى «الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا»، للتوزيع في البلدان الأفريقية السوداء.

(٢) انظر مثلا مقال انجلز الذي اقتبسه من بعض ملاحظات داروين وعلماء الشعوب البدائية، بخصوص دور العمل واليدين في تطور القردة العليا. ومع ذلك، فيجب أن نلاحظ أن اهتمام الباحثين في هذا الموضوع بالتركيز على المظاهر السلوكية والأثرية لحلقات التطور، لم يمنعهم من الاشارة كثيرا الى أن أهمية العمل واستخدام اليدين وغيرهما، تمثلت في أنها أدت الى زيادة حجم وقدرات المخ. وهذا واضح مثلا في تأكيدهم على أن دور اليدين في خفض استخدام الأسنان والفكين، أدى الى زيادة تجويف الجمجمة الذي سمح بنمو حجم المخ. لكن انجلز جعل الوسيلة التابعة معيارا جوهريا!

تطور أدوات الانتاج، انما يعنى فى الحقيقة أن السبب هو تطور العقل، لأن العقل هو الذى يكتشف ويخترع ويطور أدوات الانتاج.

وكمثال آخر على اهدارهم للفروق فى القدرات العقلية بين الشعوب، نجد أن ماركس ولينين وتلاميذهما يكررون ادانة «ديمقراطية» أثينا، التى أنتجت فلسفة أثينا الرائدة خلال فترة محدودة حتى تدخل الكهنوت الفرعونى الفارسى الاسبرطى. لماذا هذه الادانة ؟ ليس لأنها فى تمثيلها للأغلبية كانت تغلب الجهل على المعرفة أو اللاعقل على العقل كما قال الفلاسفة، وليس لأنها من ثم أعدمت سقراط بقرار «ديمقراطى» من محكمة شعبية، ولكن لأنها كانت تأخذ بنظام العبيد!

ان كل ماأثار انتباههم فى تاريخ أثينا القديمة، هو ملكية العبيد! لكن أثينا كانت أقل بلدان العالم القديم تعاملا فى العبيد، الذين كانوا من النوع «المنزلى»، أى أشبه بخدم المنازل وعمال الحرف الذين يشاركون أسيادهم فى ظروف الحياة. فعبيد أثينا لم يكونوا يختلفون كثيرا عن الخدم والعمال الفقراء فى أى مدينة حديثة. وكان معظمهم من أسرى الحرب مما يسمى الشعوب «البربرية» أو «الهمجية»، خصوصا بعد أن حرر صولون عبيد الديون المتراكمة. وحتى عبيد الامبراطورية الرومانية الذين وصلوا الى بعض مئات الآلاف من الشعوب الأخرى، كانوا أحسن حالا من بعض العمال فى الظروف الحديثة.

والحقيقة أن معيار تقييم تقدم المجتمع الأثينى، لايمكن أن يكون معيار «ملكية» العبيد التى كانت أسلوبا سائدا للاستخدام فى العمل فى العصور القديمة منذ عصر النظام الأبوى البدائى (الباترياركا). لكنه يجب أن يكون معيار توفر القدرات العقلية والتفكيرية واستخدام العقل والتفكير. أما بالنسبة للماركسيين الذين يعتبرون مجرد «العمل» لدى أى صاحب عمل فى العصر الحديث نوعا من العبودية والاستغلال، حتى لو كان العامل يعمل فى ظل نظام اشتراكى ويحصل من المستثمر على أجر عادل (كما سأوضح فى الكتاب الثانى عن الاقتصاد)، والذين يعتبرون العمل لدى الحكومة أو المؤسسات العامة التى ترفع لافتات اشتراكية هو فقط العمل «الحر» غير العبودى وغير الاستغلالى، فليس من الغريب أن يعتبروا نظام العمل القديم - وهو العبودية - جريمة كبرى حتى ضد الجماعات شبه البدائية!

لكن مشكلة العبودية عند اليونانيين القدماء، كانت تتحدد فكريا كما يلى : أولا، من حيث التمييز بين من يستحق ومن لايستحق الاستعباد (بمعنى الاستخدام فى العمل الاجبارى)، وذلك وفقا لدرجة تقدمه الذهنى أو التقدم الذهنى للشعب الذى ينتمى اليه. وثانيا، من حيث المعاملة الانسانية للعبيد، أى تجنب الاذلال الذهنى والبدنى للعبيد أو ارغامهم على الحياة شبه الحيوانية.

ومثل هذا الاهدار لم يوجد الا فى نظام الاستعباد الشعبى أو السلالى الجماعى فى مصر الفرعونية وغيرها من بلدان الشرق القديم أو البلدان المشابهة لها، حيث كان زبانية الدولة وزبانية الكهنوت يفرضون العبودية على مجموع الشعب الكادح فى الزراعة. فهو نظام يشبه مايسمى فى الماركسية «عبودية الأرض». لكنه فى الحقيقة مختلف نوعيا عن نظام «عبودية الأرض» الاقطاعية التى ظهرت فى أواخر الامبراطورية الرومانية واستمرت فى العصور الوسطى فى أوروبا، والذى هو نظام كان يعطى بعض الحقوق لعبيد الأرض الأوروبيين بما يجعلهم أحسن حالا من العبيد الأفراد السابقين. أما فى الشرق، فكان عبيد الأرض التابعين للحكومة والكهنوت - أى مجموع الكادحين فى الأرض - أسوأ حالا بدرجة لاتقارن بالنسبة للعبيد الأفراد. بل ان بعض أنواع العبيد الأفراد وصلوا فى مصر مثلا فى العصور الوسطى الى درجة تكوين طبقة تشتغل بالخدمة العسكرية وتمارس الحكم، هى طبقة «المماليك» أى العبيد!

وهكذا نجد أنه حتى من حيث العبودية، فإن الماركسية تهتم بالشكل ولاتهتم بالمضمون، ولاتفرق بين عبودية الأرض المطلقة فى الشرق منذ العصور القديمة وعبودية الأرض النسبية فى أوروبا منذ أواخر الامبراطورية الرومانية، ولا تدرك أن العبودية الفردية كانت فى كل الأحوال أفضل كثيرا من عبودية الأرض فى الشرق. فهل كان يمكن من منظور الملكية أن تفرق أصلا بين عبودية العمل والعبودية الذهنية التى هى أشد وأنكى؟!

الفصل الثانى
صفقة الليبرالية القاصرة فى مصر

المنابر الثلاثة

نلقى هنا نظرة سريعة على عملية الليبرالية القاصرة الجديدة فى مصر ، باعتبارها صورة مصغرة للتجارب الليبرالية الرأسمالية المعاصرة ، ولنتبين تطبيقها من خلالها بعض حقائق ومشاكل الديمقراطية فى العالم البرجوازى عموما ، وفى مؤخرته فى العالم الثالث خصوصا .

فمنذ عام ١٩٧٦ ، بدأ أنور السادات تقسيم حزب "الاتحاد الاشتراكى" الحاكم إلى مايسمى «المنابر» الثلاثة : «اليمين واليسار والوسط». ثم تطورت عملية «المنابر» إلى عملية «الأحزاب» ، ثم ظهرت كلمة «المعارضة» . وهذه التطورات توضح أن الأحزاب التى سُمح لها بالظهور ، كان المقصود أن تعبر عن التقسيم النمطى لأجنحة الحزب الحاكم ، ثم أصبحت مع شئ من التوسع تعبر عن التقسيم النمطى لأجنحة النظام القائم كنظام عسكرى قومى إسلامى. أى أصبحت تعبر عن أجنحة السلطة بالمعنى العام ، وليس عن أجنحة الحكومة بالمعنى الخاص . ولهذا يكرر المسئولون أن «المعارضة جزء من النظام» . ولأنه نظام غير ديمقراطى وغير ليبرالى (بل ويعيش بصفة شبه مستمرة على قانون الطوارئ / الأحكام العرفية) ، فمعنى ذلك أن المعارضة الرسمية هى جزء من تقسيمات أو أجنحة غير ديمقراطية وغير ليبرالية. أى أنها - كما تثبت مواقفها العملية - جزء مكمل للحزب الحاكم.

وفى الليبرالية الغربية ، تتكون المعارضة أساسا من أحزاب مكملة للحزب الحاكم من حيث النظام العام ، ومن ثم تلعب دور البديل له من حيث التقسيم الفرعى . لكن يوجد عندهم أيضا أحزاب بمبادئ مخالفة للنظام ولا تلعب دور البديل للحزب الحاكم. ذلك أن جوهر الليبرالية الرأسمالية ، الذى يعبر عن امتدادات التصور الذاتى للتراث العقلانى الأوروبى ، هو السماح بتعدد الرأى والمخالفة الفكرية - رغم أن تفاقم حركة التدهور واللاعقل (خصوصا منذ فترة الحرب العالمية الثانية) أدى إلى تناقص درجة التعدد والمخالفة وزيادة سطحيتها وشكليتها وضيق الاطار المسموح لهما به.

أما فى الليبرالية المحدودة التى وصل إليها الحكم العسكرى فى مصر ، فلا يوجد - أولا - حزب أو أحزاب فى المعارضة تملك إمكانيات دور البديل الانتخابى للحزب الحاكم ، مما يعنى أن وصول أى واحد منها إلى الحكم أو اشتراكه ائتلافيا فى الحكم يحتاج إلى وسائل استثنائية (مثل تدخل الجيش أو الأجهزة الحاكمة) .ومن ناحية أخرى ، فلا يوجد رسميا حزب أو أحزاب ذات مبادئ مخالفة للنظام . بل إن اللجنة المختصة بالتصريح بتكوين الأحزاب ، التى يرأسها حاليا على لطفى رئيس الوزراء السابق [1] ، رفضت عددا من طلبات تشكيل الأحزاب الجديدة التى لاتخالف مبادئ النظام الحاكم ، وذلك لمجرد تنفيذ سياسة حصر القوالب والآراء المسموح بها ، وحصر حقوق وإمكانيات التعبير عن الرأى المسموح به. فهى لاتكافح خصوما سياسيين ، لكن تكافح آراء وثغرات وأفراد غير محكومين بدقة.

ورغم ارتباط والتزام السادات بمخططات الغرب الذى قام بدور كبير فى الضغط من أجل تنفيذ تجربة ليبرالية محدودة محصورة فى مصر تتيح له إمكانيات التدخل فى تشكيل الرأى العام المصرى والعربى ضد الاشتراكية ، وتتيح للاتجاه الاسلامى المضاد للشيوعية والعقلانية الانتشار السياسى والاعلامى ، فقد حاول السادات عام ١٩٨١ فى أواخر أيامه التراجع عن هذه العملية فى بدايتها . لكن لأن هذه

---

(١) بعد كتابة هذه السطور ، حل محله وزير سابق اسمه مصطفى حلمى.

العملية كان متفقا عليها بطريقة غير مباشرة بين الشرق والغرب (لاعتبارات خاصة بكل منها)، كانت النتيجة أن السادات انتهى.

بل إن مخططات الغرب نجحت فعلا فى محاولات نقل وتعميم هذه العملية فى بلدان إسلامية أخرى، بنفس الهدف المزدوج ،الذى يجمع بين التدخل فى تشكيل الرأى العام وتمكين الاتجاه الإسلامى من الانتشار الليبرالى الذى يصفى الميول الشيوعية والعقلانية ، بدون أن يتطور ذلك الاتجاه إلى نظام منفلت ضد الغرب بطريقة نظام الخومينى فى إيران. وفى بعض البلاد العربية الأخرى ، شاع الاسم الذى أطلقوه على هذه العملية ، وهو «تعدد الأحزاب» أو «التعددية» . وهذا فى الحقيقة اسم دقيق ، لأنها ليست ليبرالية بالدرجة المأخوذ بها فى الغرب ، أو حتى فى مصر ولبنان فى الماضى، ولأن «المعارضة» فيها مستأنسة ومكمّلة للحزب الحاكم وليست بديلة ، وملتزمة بمبادئ النظام العسكرى القومى الاسلامى فى أى بلد عربى أو إسلامى.

ومع ذلك ، فان ضغوط الغرب من أجل هذه التجربة ، لاتعنى أنها غير مقبولة. فهى بلا شك أفضل من العسكرية اللاعقلية المطلقة التى كانت تتجه إليها تطورات أجنحة الناصرية. ولولا تغير ميزان القوى الدولية ومن ثم تغير المخططات السابقة التى كانت مستمرة حتى السبعينات ، لكان الغرب قد أحل محلها عسكرية فاشستية مغلقة ، أو نظاما دينيا مباشرا على الطريقة الخومينية (التى كانت قبل انتهاء تفوق الغرب مخططة أصلا للعدوان على الحدود السوفيتية) . لكننا نأخذ على هذه العملية:

أولا - أنها ليبرالية ناقصة محصورة محدودة ، وأقل كثيرا مما يجب حتى فى الاطار البرجوازى الرأسمالى ، وأنها لاتسمح بدرجة مناسبة من تعدد الرأى والمخالفة الفكرية حتى فى إطار النظام القائم ، ومن باب أولى لاتسمح حتى ببعض البذور العقلانية أو المخالفة نظريا للنظام العسكرى القومى الاسلامى.

وثانيا - أنها جاءت متأخرة بعد استكمال تصفية أو تحطيم وترويض القوى العلمانية أو التنويرية والديمقراطية والماركسية فى المنطقة ، وانزلاق كل القوى إلى التحرك - بطريقة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى - فى اتجاه إسلامى. وحتى الدرجة العادية من الليبرالية والثقافة العلمانية التى كانت موجودة فى لبنان ، أُحرقت وصُفيت قبل تنفيذ الأوضاع الجديدة!

وهذا ميكانيزم تدهورى لاعقلى سبق استخدامه كثيرا فى التاريخ ، حيث كان يُسمح باعادة إصلاح التربة - أى إعادة إصلاح ظروف الحكم - لكن بعد استئصال وإلغاء كل البذور الصالحة للانبات ، أى كل القوى والأفراد والأفكار العقلانية والديمقراطية. وكان ذلك يحدث مثلا بعد المجازر والحروب الخارجية أو الأهلية الطاحنة ، والتصفيات الشاملة الأخرى.

ومع ذلك ، فالأوضاع الجديدة فى منطقتنا وفى العالم الثالث ، ترتبط بأسباب دولية إضافيةأشرت إليها . فقد كانت الولايات المتحدة (كما سأوضح فى تقديم الكتاب الثالث عند تناول موضوع الناصرية) تصنع وتشجع إقامة النظم العسكرية الفاشستية المغلقة فى المنطقة وفى العالم الثالث ، وكانت تصنع وتشجع العداء القومى المؤقت للغرب ، لتصفية بقايا العقلانية الأوروبية فى تلك البلدان ، ولتسهيل جذب وتوريط الاتحاد السوفيتى فى الرمال المتحركة لمناطق التخلف والحروب والنزاعات والمشاكل (حتى فى أمريكا اللاتينية!) ، كجزء تمهيدى من مخططات إشعال الحرب العالمية الثالثة وإعادة تحريك العالم الاسلامى والعالم الثالث دينيا وقوميا ضد الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى . فلما تغير ميزان القوى الدولية منذ النصف الثانى للسبعينات ، وانتقل التفوق العسكرى والاشعاعى من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتى ، اتجه الغرب إلى محاولة تهدئة الرمال المتحركة فى العالم الثالث ، ومحاولة استرضاء شعوب العالم الثالث (ولو سلبيا) ، واستخدام درجة محدودة محصورة من الليبرالية، حتى فى بلدان النظم العسكرية الفاشستية القديمة فى أمريكا اللاتينية.

الأحزاب المسموح بها

بالنسبة لما وصلت إليه القوى المصرية فى ظل الأوضاع الجديدة ، نجد مثلا أن الحركة الماركسية المصرية

التى وصفها أحد الزعماء الشيوعيين العرب فى الخمسينات (خالد بكداش) بأنها «حركة ديدانية» ، قد صفيت أو حطمت وروِّضت ديدانها منذ ستينات عبد الناصر ، حيث استخدمت إذ ذاك فى خداع وتضليل السوفييت ، وفى تبرير اتهامهم بالارتباط بجرائم النظام الناصرى - بدعوى اشتراك هؤلاء المتمركسين شكليا فى التنظيم القيادى داخل الاتحاد الاشتراكى ، والذى كان مجرد تشكيل مخابراتى وبوليسى ذى غطاء مدنى سياسى! ومنذ السبعينات (بعد تراجع الموقف السوفيتى) ، اخترع هؤلاء توليفة ماركسية ناصرية : تضاعف أخطاء الماركسية وتضخم أسوأ مافيها ، بينما تستبعد منها أهم الجوانب مثل الأممية والمادية اللادينية! ومع بداية الثمانينات ، تحولوا إلى مجرد ناصريين يساريين ، أى جناح يسارى للنظام العسكرى القائم فى نفس الاتجاه القومى الاسلامى ، وأصبحوا غير متمايزين عن بقية أعضاء منبر «اليسار» الذى بدأ فى الحزب الحاكم عام ١٩٧٦، وعن بقية الناصريين القياديين الذين كانوا فى الاتحاد الاشتراكى واستبعدهم السادات . ومن هؤلاء وأولئك ، تكون حزب «التجمع» الذى يسمى «حزب اليسار» ، كحزب ناصرى ذى تعاطف إسلامى يسمح ببعض التمركس اللازم للايديولوجية الناصرية ، ويضم (فى قوائم العضوية المسجلة أو بدون تسجيل شكلى) عديدا من العسكريين الناصريين (ومنهم أمين هويدى رئيس مخابرات عبد الناصر) .

وحتى المسيحين المتحمسين لحزب التجمع ، هم من اليساريين الحكوميين المدافعين عن الكفالة الاسلامية للأقباط، وعن الاتجاه الاسلامى للقومية العربية ، والمتحمسين للعداء الاسلامى القبطى المشترك ضد اليهود وضد الأممية ، الخ. (انظر مثلا كتاب الماركسى الناصرى أبو سيف يوسف «الأقباط والقومية العربية»وكذلك التهريجات الصحفية التى يكتبها فيليب جلاب فى "الأهالى") .

وأصبح بعض هؤلاء المتمركسين لايكتبون عن عبد الناصر إلا باسم «الزعيم الخالد».[1] لكنهم استمروا فى موقفهم المزدوج الذى يرتبط بالعسكرية المصرية من ناحية ، ويحاول مداهنة السوفييت من ناحية أخرى . أى استمروا فى دور العجلة الاحتياطية ، المجهزة لاحتمال أن تستخدمها العسكرية المصرية عند الاضطرار إلى تكرار مرحلة الستينات !! ولهذا السبب ، أغلقت السلطات صحيفة «صوت العرب» التى كانت تصدرها مجموعة ناصرية خاصة أو «حزب ناصرى تحت التأسيس» ، لمحاولة دفع هؤلاء إلى الدخول فى حزب التجمع أو الاتحاد معه ، من أجل المحافظة على القالب المطلوب للناصرية بعد عبد الناصر - كقالب يسارى متمركس أو غير رافض للتمركس وللارتباط المداهن بالسوفييت.

وهذا التعلق الوهمى بمرحلة لن تعود ، يؤكد أن الأجهزة المصرية - وليس فقط كوادر حزب التجمع - لم يكتشفوا بعد ما حدث من تغيرات نوعية فى ميزان القوى الدولية وفى مخططات الاتحاد السوفيتى والصين (وليس فقط مخططات الغرب) إزاء العالم الثالث والمنطقة العربية ومشكلة إسرائيل! فبدون أن يدروا ، أصبح احتمال الاضطرار المذكور احتمالا وهميا ، لأن السوفييت تحولوا إلى القوة الدولية الأولى التى تركب مخططات الغرب ، بعد أن كان الغرب يركب مخططاتها !

وفى مقابل التطورات المذكورة لما كان يسمى «منبر اليسار» ، تطور أيضا ما كان يسمى «منبر اليمين» (باعتبار أن الحزب الحاكم يعتبر نفسه «وسطا» !). فبالاضافة إلى بعض كوادر حزب الوفد ، ظهر ما يسمى «حزب الأحرار». وهو حزب معزول ، رغم اشتراكه فى موجة التعصب القومى الاسلامى الكاسح. ويدَّعى أنه يدافع عن القطاع الخاص أو الرأسمالية الحرة - لكن فى إطار الرأسمالية الحكومية التى تسمى بالقطاع العام أو الاشتراكية ، أى فى إطار النظام العسكرى القائم . وبذلك ، فهو يمثل نموذجا عصريا مقلوبا للأحزاب الليبرالية الأوروبية التى كانت تدافع عن حرية الفكر والثقافة وليس فقط عن حرية رأس المال ، ونموذجا عصريا مقلوبا لحزب «الأحرار الدستوريين» المصرى السابق الذى كان يعبر عن

---

(١) منهم مثلا فى صحيفة «الأهالى» ، أستاذ اقتصاد سابق كان من مؤسسى التنظيمات الماركسية اسمه اسماعيل صبرى عبد الله! ويقال إنه تعرض لاعتداء أسود فى سجون عبد الناصر فى الخمسينات! لكنهم احتضنوه بعد ذلك وأغدقوا عليه المناصب ، ومنها منصب الوزير فى عهد السادات. ثم منحه مبارك جائزة الدولة!

المثقفين الأحرار وأصحاب الرأى الخاص وليس فقط عن أصحاب الملكية الخاصة !

وعلى اليسار قليلا من «حزب الأحرار» الجديد ، ظهر من «منبر اليمين» أيضا مايسمى «حزب العمل الاشتراكى». وينتمى إلى نفس اتجاه التعصب القومى الاسلامى الكاسح ، لكن بدرجة أشد ، لأنه يعتبر نفسه امتداداً للتراث القومى الاسلامى الفاشستى لحزب «مصر الفتاه» الذى استمر فى العهد الملكى ، والذى كان يستخدم اسم «الاشتراكية» بالمعنى النازى (نازيونال – سوزيالزست / القومى الاشتراكى) . وقد تربى عبد الناصر والسادات فى ذلك الحزب . وبسبب زيادة تعصبه الاسلامى ، انضم إليه عام ١٩٨٧ حزب «الاخوان المسلمين» والجماعات الاسلامية المكملة له ، بعد أن انسحبوا من حزب «الوفد» الذى كانوا قد انضموا إليه منذ عام ١٩٨٣ . ذلك أن الحكومة – رغم تدعيمها العملى المباشر وغير المباشر للاسلاميين – لم تسمح حتى الآن بتكوين حزب إسلامى رسمى ، لأنها تحاول أن ترغم الاسلاميين على التكيف مع الاتجاهات السياسية المتكاملة معهم ، والتكيف مع متطلبات العسكرية المصرية والنظام الحاكم ، وتطوير وتحديث تصوراتهم القديمة . وهذا فضلا عن مخططات الأجهزة المصرية والاسلامية العربية لاضفاء طابع «الثورية الحرة» على ذلك الحزب الاسلامى ، وإبعاده عن شحنات السخط الشعبى المتجهة ضد الحكومة وضد المعارضة الرسمية المكملة لها ، أى إظهاره بمظهر الحزب «المضطهد» والمستقل عن السلطة وعن جرائم النظام العسكرى القائم – الذى هو كما نعرف جميعا نظام قومى إسلامى !

وعلى كل حال ، فالنظام القائم يسمح عمليا للحزب الاسلامى بكل وسائل وإمكانيات ومنشّطات الوجود والتنظيم والنشر والتعبير والاعلام ، الخ . والأهم من ذلك ، أن هذا الحزب الاسلامى بمختلف جماعاته ، وكذلك حزب العمل الاشتراكى ، هم الذين يمكن أن تستخدمهم أجهزة النظام العسكرى القائم كبديل استثنائى للحزب الحاكم حاليا عند حدوث طارئ اضطرارى . وقد شكل الاثنان مع حزب الأحرار مايسمى «التحالف».

حــزب الوفــد

يبقى بعد ذلك «حزب الوفد». ومعظم أعضائه وكوادره كانوا – كما هو الحال فى الأحزاب الأخرى – من أعضاء وكوادر الاتحاد الاشتراكى وغيره من المرافق السياسية والاعلامية الناصرية . وهو على اليمين قليلا من «حزب الأحرار» و «حزب العمل الاشتراكى» فى الاقتصاد ، لكنه ينتمى إلى نفس اتجاه التعصب القومى الاسلامى الكاسح والمدعم للعسكرية المصرية . ولهذا فهو لايطالب ولايمكن أن يطالب بتصفية القطاع العام والرأسمالية الحكومية. وكما أعلن الباشا المدعوم فؤاد سراج الدين (الأهرام ٨٩/٤/٢١) ، فان حزبه لايناقش «ضرورة» القطاع العام ولكن يناقش «حجم» القطاع العام.

والوفد يختلف عن الأحزاب الأخرى ، فى أن له تراث ليبرالى شعبى سابق ، ومن ثم ارتباطات سابقة أوسع . لكنه يشبه الشخص المشلول الذى يتصور أنه يستطيع الحركة لولا وجود مانع خارجى يمنعه ! فالوفد الجديد لايستطيع أن يتصور أنه لم يعد ولايمكن أن يكون حزب الأغلبية ، لأسباب ذاتية وشعبية وليس بسبب تزوير الانتخابات أو بسبب تأثير الحكومة على الانتخابات ! لكن من المثير للملاحظة ، أن دوائر وزارة الداخلية تمارس فعلا بعض التأثيرات أو التلاعبات الثانوية فى هذا الاتجاه ، كجزء من مخططات التضليل والخداع الايديولوجى ، لايهام الوفد وغيره بأن الأغلبية مسلوبة الارادة ، ومن ثم للمحافظة على ثقتهم الوهمية فى اللاعقل الدهمائى ، وفى أن «صوت الشعب هو صوت الله» كما كانت تقول الكنيسة الرومانية!

والحقيقة أن الأجهزة العليا البريطانية للتحكم السرى الشامل ، هى التى صنعت الوفد القديم كحزب للأغلبية الجاهلة ، لمقاومة قوى العقل والعقلانية التى انتقلت بذورها من أوروبا إلى مصر ، ولمقاومة سلطات القصر الملكى واحتمالات تمرده. وكان ذلك جزءا من مخططاتها لتشجيع وتأهيل اللاعقل الدهمائى فى العالم الحديث ، وخصوصا فى شرق أوروبا وفى بعض المستعمرات وأشباه المستعمرات ، ضمن عمليات مطاردة هجرات وإشعاعات العقلانية الأوروبية المنطلقة من مراكزها الأولى (على غرار مطاردة هجرات وقبسات شعلة بروميثيوس منذ العصور القديمة) ؛ كما كان ذلك أيضا ضمن عمليات

صناعة النظم الدياجوجية الحديثة واستخدام اللاعقل الدهمائى عموما فى صناعة التدهور واللاعقل دوليا ومحليا .

وبالفعل قامت القيادة الدياجوجية للوفد بدورها فى تدعيم الأغلبية الدهمائية ضد الاشعاعات الثقافية للمفكرين العقلانيين ، الذين حاول بعضهم الارتباط بالغرب ، بينما تجمع بعضهم فى حزب «الأحرار الدستوريين» - مثل لطفى السيد «أستاذ الجيل» وعبد العزيز فهمى وطه حسين (قبل أن يتغير ويخضع ويصبح وزيرا للوفد) . كما قامت تلك القيادة بدورها فى إثارة التعصب المصرى القديم (بل والتعصب الاسلامى) ضد أوروبا ، بينما كان خصومها هؤلاء يركزون على دور أوروبا فى صناعة النهضة المصرية وعلى ضرورة الارتباط بأوروبا وبالعقلانية الأوربية وتحويل مصر إلى قطعة من أوروبا . وهذا فضلا عن دورها الأكبر فى إثارةالطبقات الفقيرة والفلاحين وإثارة الغوغاء . ولهذا كان الوفد يسمى «حزب الجلاليب الزرقاء» . بل إن الوفد هو الذى اهتم أيضا بتطوير وتوسيع إمكانيات الجيش المصرى ، وفتح أبواب الكليات العسكرية لأبناء الفقراء . وبذلك أصبح كمن ربىّ وحشا رضيعا ، حتى إذا كبر افترسه !

ذلك أن صوت الشعب أو صوت الأغلبية الشعبية هذا الذى أطلقه ودعمه ووجّهه الوفد سياسيا واجتماعيا ، أى اللاعقل الدهمائى المتعصب قوميا وإسلاميا ضد أوروبا وضد أصدقاء أوروبا ، هو نفسه الذى مارس «الثورة» العسكرية عام ١٩٥٢ - فى ظل مخططات الغرب بالتظاهر بالانكماش العسكرى واحترام الاستقلال الوطنى ! وهذا يعنى أن ذلك الصوت الدهمائى هو الذى أطلق العنان للعسكرية المصرية، وأنه هو الذى صنع الناصرية التى تعنى ببساطة : الحكم العسكرى الجماهيرى.

وفى المراحل الثلاث التى ظهرت حتى الآن لحكم العسكرية المصرية ، تضاعف التعصب القومى والاسلامى ضد أوروبا وضد العقلانية ، بحجة تضاعف الاستقلال عن أوروبا. وبذلك فان صوت الشعب أو صوت الأغلبية الشعبية هذا الذى كان يسيطر عليه الوفد ، زاد ارتفاعه واتساعه كثيرا عن تصورات وإمكانيات حزب الوفد، وأصبح اليوم هو الصوت المعلن لحكم العسكرية المصرية، بغض النظر عن الاختلافات الجزئية الاضطرارية بين مراحلها أو أجزاء مراحلها المتتالية . فليس السادات أو مبارك إلا الوريث الشرعى للناصرية ، أى للحكم الجماهيرى الذى أطلقت عنانه الأغلبية الشعبية المصرية والرأى العام القومى الاسلامى منذ الخمسينات . فكيف يستطيع الوفد الجديد أن يستعيد هذه الأغلبية التى تطورت وتضاعفت وتخطت إطاره وانتقلت إلى غيره ؟!

يبدو أن بعض قادة الوفد بدأوا يدركون ذلك ، فأخذوا يكررون على الحكومة منذ العام الماضى ١٩٨٨ اقتراح إقامة «جبهة وطنية» أو «حكومة إنقاذ» أو «وزارة ائتلافية» ، أى التخلى عن دور «المعارضة» والاشتراك فى الحكم ! ورغم تكرار رفض هذا الاقتراح ، إلا أنهم لازالوا معلقين بالأمل . ولهذا فهم لايقومون حتى بدور المعارضة البديلة ، ناهيك عن أن يقوموا بمعارضة مبادئ النظام العسكرى القائم! لكنهم يركزون الاثارة ضد بعض الأفراد ويجعلونهم «شماعات» يلقون عليها كل اتهاماتهم للنظام !

من ذلك مثلا ، أن رئيس تحرير صحيفتهم مصطفى شردى وغيره يركزون الهجوم على وزير الداخلية زكى بدر وعلى رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب ، ليس باعتبارهما ممثلين ومخلصين للنظام القائم ، ولكن بزعم أنهما يبتزان ويهددان حتى الوزراء ورئيس الوزراء ، وأنهما «يتآمران ضد المعارضة وضد مؤسسة الرئاسة فى آن واحد» !(١) ومن ناحية أخرى ، يؤكد رئيس تحرير صحيفتهم مرارا وتكرارا ، أنهم يقفون ضد أى مساس بالرئاسة ويدافعون عن مصالح الرئاسة !! (مثلا الوفد أول يونيه ٨٩).

وهذه لعبة قديمة ، لاتعنى فقط تبرئة النظام ممايتهمون به هذين الاثنين ، وتحويل شحنات الكراهية والحقد إلى شخصيهما فقط ، لكن تعنى أيضا إعطاء الرئاسة كارت أبيض للظهور بمظهر «المنقذ» عند

---

(١) انظر مثلا أعداد الخميس من صحيفة الوفد فى مارس وأبريل ١٩٨٩ . ومن الملفت للنظر هنا ، أنه حتى رجل الأمريكان مصطفى أمين اشترك فى الحملة ضد رفعت المحجوب دفاعا عن النظام ووزرائه ! (مثلا أخبار اليوم ٨٩/٧/٨) .

تغييرهما بعد إستنفاذ دورهما . فضلا عن أن هذا التغيير لابد أن يحدث فى يوم ما ، مثل أى تغيير آخر فى المناصب الرئيسية !

وعملية الظهور بمظهر «المنقذ» بتغيير بعض المسئولين بعد استنفاذ دورهم ، هو نفس مافعله جمال عبد الناصر مثلا مع عبد الحكيم عامر ومع صلاح نصر وغيرهما ! وحتى تمثلة الكوميارس الفاشلة اعتماد خورشيد التى استخدمتها المخابرات المصرية فى إصدار مذكرات عن هذا الموضوع ، كررت أكثر من مرة أن صلاح نصر هو وحده المجرم المسئول عن «انحراف» جهاز المخابرات ، لأنه شيوعى» و «ملحد» ولأنه كان يرتبط بخصوم عبد الناصر ووضع خطة لاقصائه من الحكم ، وأن عبد الناصر كان يتعرض لتهديده ولايعرف أى شئ عما يفعله ، وأنه أنقذ البلاد وأنقذ المخابرات من صلاح نصر وعين بدلا منه الوزير الصالح (رجل حزب التجمع حاليا !) أمين هويدى !! ولهذا نجد أنه حتى حزب التجمع الناصرى ، اشترك فى الدعاية لذلك الكتاب ، بطريقة الاثارة الواسعة لرد الفعل العكسى !

تعدد وسائل التعمية والقهر

من هذه النظرة السريعة ، يتضح لنا أن الأحزاب التى سُمح لها بالتكوين باذن لجنة الأحزاب ، هى بالفعل مجرد أجنحة للنظام العسكرى القومى الاسلامى القائم ، بل إنها أشد من الحزب الحاكم حماسا للعسكرية المصرية . فالحزب الحاكم مضطر مثلا بحكم علاقاته الرسمية مع دول الغرب ومع إسرائيل إلى احترام موقف الصلح مع إسرائيل . أما الأحزاب «المعارضة» التى لاترتبط بقيود رسمية ، فهى كلها ترفض الصلح مع إسرائيل وتنشر مشاعر العداء ضد إسرائيل وتطالب بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بالحرب مع إسرائيل! (1) وهذا يعنى فى الحقيقة تبرير حكم وامتيازات وتضخمات العسكرية المصرية وإنفاقاتها الباهظة التى لاتحتملها اقتصاديات البلاد ، فضلا عن أنه يعنى تبرير حرب رابعة مع إسرائيل، لأن الحروب كما يقال تبدأ فى عقول الناس قبل أن تبدأ فى ميادين القتال . ولهذا لم يسمح بظهور أى حزب أو جماعة أو حتى رأى فردى ، يناصر الصلح والوفاق مع إسرائيل !

وإذا كانت الليبرالية القاصرة التى سُمح بها ، لم تصل إلى درجة السماح برأى مخالف فى مشكلة جزئية (رغم أنها خطيرة) هى مشكلة العلاقات المصرية الاسرائيلية ، فما بالك بموقفها من الآراء والأفكار وحقوق المخالفة الفكرية فى المبادئ والاتجاهات العامة ؟! ومابالك بموقفها من حقوق العقل والعقلانية والثقافة الحقيقية والفكر الحر ؟!

إن تعدد الأحزاب التى سمح بها فى هذه الظروف ، يعتبر فى الحقيقة تعددا لوسائل التعمية والتجهيل، بدلا من أن يقدم ثغرات لوسائل التبصير والتنوير .

وموقف النظام العسكرى القائم من الثقافة والفكر ، موقف واضح ناقشناه تفصيلا فى كتابات سابقة. ولهذا فموقف الصحف والمجلات الحكومية فى مجال الثقافة والفكر مفهوم تماما .

وعلى سبيل المثال فقط ، يمكن أن نشير إلى موقف أكبر صحيفة وهى «الأهرام» . فقد أعطت هذه الصحيفة باب «الثقافة» فيها لشاب اسمه س . خ . ، درس فى الجامعة الصحافة ولم يدرس الثقافة أو المعارف العقلانية ذات القيمة الثقافية . وكان قد انضم إلى الحركة الماركسية ثم قبض عليه عام ١٩٦٠ ، فخان ضميره وخان زملاءه واعترف ضدهم فى المباحث وفى النيابة . ونتيجة ضحالة ثقافته وانكسار ضميره وانقلاب عقيدته ورضاء أجهزة مكافحة الشيوعية والعقلانية عنه (وخصوصا رضاء لطفى الخولى الذى كان مسئولا عن تشغيل وترويض المتمركسين فى الأهرام منذ الستينات) ، التقطته الأهرام ووزارة الثقافة وغيرهما ، بل وجعلوه أيضا مسئولا عن مجلة ثقافية حكومية كبيرة (اسمها «الفصول») وعن نشاطات ثقافية أخرى مفرغة من الثقافة طبعا ! وهذا مثال فظ للاستخدام الحكومى للديكورات

---

(1) انظر بخصوص ذلك مثلا ، أعداد الخميس من صحيفة الوفد ، حيث مقالات د. نعمان جمعة وغيره ، ثم سلسلة مقالات د. حامد ربيع «أستاذ النظرية السياسية» الذى يؤكد (حتى فى عنوان مقالاته فى يوليه ٨٩) أن الحرب الرابعة مع إسرائيل قادمة !

الشكلية أو الأخشاب المنصوبة فى مجال الثقافة (وبالتعبير القديم «الخُشُب المسندة») ، ومثال نمطى لاتجاه التعكيس بطريقة «استرعاء الذئب» أو «إعطاء الفار مفتاح الكرار» أو استخدام الأعمى فى صناعة الابصار !

وكمثال آخر ، نجد أن دار التحرير (الجمهورية والمساء ، الخ) أعطت منصب مسئول المكتبة والمراجع والمعلومات لمتمركس سابق آخر كان عاملا لم يحصل على درجة كافية من التعليم ، بحجة أنه اشتغل فى سوق الأدب الحالى فأصبح أديبا !! (اسمه م . ص .) . أما السبب الحقيقى ، فهو أنه يخدم الأجهزة الخاصة عموما ، ويخدم مخططاتها التدهورية خصوصا ، من خلال تحقيق المبدأ المذكور عن تكليف الأعمى بوظيفة التبصير! وهذا فضلاً عن محاولات تشويه الاتحاد السوفيتى، بدعوى استخدام البروليتاريا غير المثقفة فى توجيه الثقافة ! (حيث أن المذكور عين فى تلك الوظيفة فى أواخر عهد عبد الناصر فى الفترة التى يحاولون إلصاقها بالسوفييت !).

ونفس تلك الدار ، تعطى مايسمى صفحة الأدب والثقافة فى «الجمهورية» ليسارى حكومى بدأ كصحفى فاشل كان يحاول سرقة اسم زميلنا القديم المرحوم فتحى خليل ، ثم ساعدته الأجهزة الخاصة من خلال مساوماتها مع الأجهزة الأجنبية على الحصول على درجة دكتوراه مزيفة من الخارج عن موضوع لايصلح حتى كدراسة صحفية عن الاصلاح الزراعى الناصرى المزعوم ! وبعد أن أصبح دكتورا ، نشروا له فى وسائل الصحافة الحكومية ووزارة الثقافة بعض القصص السطحية ، فأصبح أديبا أيضا ! فعينوه مسئولا عن الأدب والثقافة فى صحيفة «الجمهورية» ، ومسئولا فيما يسمى «اللجنة المصرية للتضامن الأفريقى الآسيوى» ، وأشياء أخرى !!

لكن ما موقف المعارضة الرسمية فى هذا المجال ؟!

كل الأحزاب تخلت تماما عن أى اهتمام ثقافى فكرى ، بدلا من أن تضيف بعض الثغرات والمنافذ فى مجال الثقافة العقلانية التى أهدرت بقاياها وأغلقت أبوابها وانسدت ثغراتها ومنافذها الحكومية والخاصة، فى ظل تصاعد الموجات التجهيلية الجديدة ، وتصاعد التعصب القومى والاسلامى الكاسح . إننا لم نكن نطمع بداهة فى ظهور حزب للمثقفين على غرار حزب «الأحرار» الدستوريين السابق . لكن كان يمكن أن يؤدى ظهور الأحزاب الجديدة ، أو جو الليبرالية العام الجديد ، إلى ظهور بعض المجلات أو الصحف أو المقالات الثقافية والفكرية التى تعوض اختفاء مجلات وصحف ومقالات ماقبل النظام الناصرى أو امتداداتها بالقصور الذاتى فى الخمسينات والستينات . وكان يمكن أن يؤدى ظهور الأحزاب الجديدة أو جو الليبرالية العام الجديد ، إلى ظهور بعض دور النشر الجديدة التى تعوض دور النشر ذات الميول الحرة أو العقلانية ، التى اختفت أو خضعت للاكتساح القومى الاسلامى (أو دور النشر اللبنانية العلمانية التى انتهت) فانقطعت كتبها الفكرية والفلسفية التنويرية .

لكن من المؤسف أن الأحزاب الجديدة وجو الليبرالية العام الجديد ، ارتبطت بزيادة درجة التجهيل واللاعقل وبزيادة التعصب واللاتفكير واللاثقافة ، رغم ارتباطها فى نفس الوقت بطوفان هائل وغمر شامل من الكتب والمطبوعات والمجلات والصحف ! وهذا موقف واقعى نمطى ، يثبت مدى الانفصال والتعارض بين التعدد المسموح به ، وبين حقوق وحريات العقل أو الحقوق والحريات الفلسفية . بل حتى حق الفرد العقلانى فى أن يطلق للتاريخ «صوتا صارخا فى البرّية» - على حد تعبير القدماء - انتهى تحت اكتساح القهر اللاعقلى الدهمائى ، المكمّل للقهر اللاعقلى الحكومى .

ومن ناحية أخرى ، كانت الحكومة منذ منتصف الثمانينات قد استرجعت العمل بقانون الطوارئ، أى الأحكام العرفية / الاستثنائية التى تُحكم بها البلاد بشكل شبه مستمر منذ العهد الملكى . صحيح أنه لاحاجة حتى الآن لاستخدام الأحكام العرفية ضد الثقافة العقلانية والفكر الحر ، ليس فقط لانعدام الثقافة العقلانية والفكر الحر أصلا ، لكن أيضا لأن الوسائل والمواقف الأخرى - بل وعلى المستوى الجماهيرى - لاتترك مجالا يتطلب استخدام الأحكام العرفية فى هذا الغرض ! ومع ذلك ، فبديهى أ ن قانون الطوارئ يعنى مضاعفة القيود ومضاعفة انسداد الثغرات ، كما يمكن استخدامه فى إهدار أى حق أو قانون فى أى

وقت ، وفى المستقبل إن لم يكن فى الحاضر .

وقد أعلن وزير الداخلية زكى بدر فى حديث له فى إحدى الجامعات (الأهرام ١٩٨٩/٤/١٥) ، أن عدد المعتقلين حاليا بناء على قانون الطوارئ ١٤٠٠ معتقلا ، منهم ١١١٩ يمكن اعتبارهم غير سياسيين و٢٨١ يمكن اعتبارهم سياسيين . ويقول إن معظم هؤلاء من الاسلاميين المتطرفين مع بعض الشيوعيين والطائفيين . لكن الصحف أكدت بعد ذلك (وللاسف بدون تفاصيل) أن عدد المعتقلين أكثر كثيرا جدا من ذلك ! وهذا فضلا عن أنه من المعروف أن المعتقلين السياسيين باسم قانون الطوارئ يزيد عددهم باستمرار. ثم إن صحف المعارضة الرسمية تنشر أساسا عن اعتقالات الاسلاميين المتطرفين (التى هى اعتقالات مبررة نتيجة وسائلهم الارهابية الدموية) ، ولاتشير أى إشارة إخبارية تبصيرية عن حقيقة الاتجاهات الأخرى للمعتقلين.[1] كذلك لاتوجد أخبار محددة عن مدى استخدام قانون الطوارئ ضد عمليات الطبع والنشر .

لكن الأعجب والأنكى ، أن وزير الداخلية أشار فى حديثه المذكور ، إلى المختلفين مع الحزب الحاكم - أى إلى المعارضة الرسمية وأمثالهم ممن يندرجون داخل الاطار القومى الاسلامى القائم ، فضلا عن الخارجين على القانون ، أو المخالفين فكريا لمبادئ النظام (إن وجدوا) - فأطلق على هؤلاء جميعا اسم «الشاردين» ! (أى الضالين عن القطيع !). وقال إن عددهم لايزيد عن مليون شخص فقط ، فى مقابل ٥٢ مليون شخص هم الذين تهتم الشرطة بخدمتهم!!

وهذا مثال فطى آخر ، يثبت المعنى اللاعقلى للتصورات الشائعة عن الأغلبية والأقلية !! فبدلا من مبادئ العقل التى تجعل الاعتداء على حق أى فرد واحد اعتداء على حقوق المجموع ، نجد أن مبادئ التصويت تلغى حقوق مليون شخص باسم ٥٢ مليون شخص !! ومن هنا ، فان أى «معارضة» عقلانية يجب أن تدرك أنها لاتستطيع أن تستمد مبرر أو سبب وجودها SA RAIAON D' ETRE ، إلا من حقوق العقل والفكر والرأى وليس من حقوق التصويت وعدد الأصوات. لكن مايسمى أحزاب المعارضة فى مصر ، هى أحزاب مقطوعة عن العقلانية والفكر وعن التعدد الحقيقى للرأى ، ومن ثم فهى تفتقد المبرر العقلانى للوجود بقدر ما تفتقد المبرر الدهمائى والانتخابى!

وكما قلت ، فان حقوق وحريات العقل والعقلانية هى عيون الابصار وأضواء التنوير للأغلبية غير المتمرسة فى التفكير . ولهذا كانت النتيجة المنطقية لالغاء أو تعمية هذه العيون وإطفاء هذه الأضواء ، هى زيادة مشاكل وأزمات ومتاعب الأغلبية ، وزيادة تدهور ظروفها وضياع مصالحها . لقد زاد الفقر والجوع والحرمان والغلاء الطاحن ومشاكل ومظالم الحياة الفردية والاجتماعية للأغلبية ، وتلاشت الخدمات الحكومية المجانية ، بينما زاد الغنى وزادت الأسلاب والامتيازات للأقلية الأرستقراطية ، وزادت أزمات ومشاكل الادارة الحكومية والميزانية والاقتصاد القومى ، بدون أن تظهر فى الأفق أى أفكار أو مشروعات عن حلول حقيقية . ومن ثم زادت شحنات ودوافع الصدام والانفجار ، بينما زادت عمليات الانزلاق الأعمى فى منحدرات اللاعقل بحثا عن حلول وهمية ، تؤدى بالضرورة إلى المزيد من الكوارث والضياع ، وتفرض برد الفعل الوقائى مزيدا من التضليلات الديماجوجية ثم مزيدا من إجراءات «التغيير»

---

(١) أشير هنا إلى أن واحدا من هؤلاء (وهو من موظفى شركة الأسمنت ومن أنصار الشيوعية فعلا) قابلنى منذ شهور وحكى لى أنه بعد الافراج عنه ذهب إلى صحيفة «الأهالى» وطلب النشر عن أسباب ووقائع اعتقاله ، لكن المراغى ومن معه لم ينشروا شيئا عن ذلك !

(بعد كتابة هذه الملحوظة فى أبريل ١٩٨٩ ، يجب أن أضيف أن قانون الطوارئ استخدم فى حملة اعتقالات فى أواخر أغسطس ١٩٨٩ ضد ما يسمى «اليسار» ، شملت أيضا بعض المشتغلين فى «الأهالى» - رغم موقفها الحقيقى من اليسار الذى لايرضى عنه حزب التجمع ! وكانت الحجة الشكلية لهذه الحملة هى مكافحة مايسمى الحزب الماركسى ، بينما كان هدفها الحقيقى مضاعفة جو الارهاب ضد التحرر الفكرى والسياسى الذى يرتبط باسم «اليسار» ، أى إلغاء قشور الاطمئنان الليبرالى بالنسبة للمشتغلين بالفكر والثقافة والمعارضة القانونية الحرة .)

أو «ثورات» التعمية والتجهيل والتعصب ، فى حلقة مفرغة لاتتوقف .

وبديهى أن زيادة أهوال وآلام القهر المعيشى والفردى والاجتماعى فى ظل الوسائل الليبرالية القاصرة المسموح بها ، قد أدى ويؤدى إلى زيادة الصراخ والتنفيس الهستيرى الأجوف أو التهريج الاثارى . ولاشك أن هذا الصراخ والضجيج - ناهيك عن التمرد - يزعج ويهز استقرار بعض القوى الحاكمة التى لم تتعود على ذلك ، والتى لاتشارك فى عمليات التخطيط الشامل وفى رسم احتمالات «التغيير» الوقائى فى المستقبل. لكن لأن النظام العسكرى القائم لايستطيع أن يتراجع عن هذه الدرجة القاصرة من الليبرالية نتيجة ضغوط ومخططات الغرب ، فانهم يكتفون من حين لآخر بالتهديد بالتراجع عن هذه «المنحة» القاصرة ، أو يلجأون إلى ممارسة بعض الاعتداءات والتضييقات ، مع التلويح بقانون الطوارئ أحيانا ، والكشف فى أحيان أخرى عن الوجه القبيح المرعب للنظام أو عن بعض أنيابه ومخالبه - لكن بطريقة مزدوجة قابلة للتشكيك بحيث لاتسمح بادانة النظام رسميا .

من ذلك مثلا تسريب بعض أخبار أو تسجيلات التعذيب ضد الارهابيين (بطريقة تسريب أخبار الكوارث والآلام التى تُصنع عمدا ضد المغضوب عليهم فى سفر «أيوب» فى «العهد القديم»!). ومن ذلك أيضا تدبير واستعراض بعض الاجراءات الدموية ضد الارهابيين الدمويين ، الذين يُستخدم بعضهم فى دور «رأس الذئب الطائر» ، أو فى دور الكلب الذى يذبح أمام القردة المطلوب ترويضها . هذا رغم أن كل الظروف والجو العام ووسائل الاثارة والاعلام ، هى التى تصنع وتشجع مايسمى «التطرف الاسلامى».

فهذه هى الخامة الشمعية «التلقائية» التى تنطلق منها عناصر الاكتساح الاسلامى . وهذه هى الوحوش البرية غير المروَّضة التى ترعب بقايا أنصار العقلانية ، والتى يتكون منها بعد ترويضها وتحت تأثيرها الاتجاه الاسلامى المطلوب .

العملاء والأدوات واستخدام التلقائيات

نتيجة مخططات الغرب أيضا ، التى تهتم بخفض أو تبرير فضائح النظام البرجوازى العالمى لمواجهة زيادة قدرات المعسكر الاشتراكى على الرصد والتسجيل الوقائعى للمستقبل ، استخدمت عملية الليبرالية القاصرة فى تبرير التخلص من كثير من العملاء السابقين لمختلف أجهزة الجيش والداخلية وغيرهما . فقد انخفض نظام الاعتماد على الشبكات الكثيفة الشاملة والمهولة العدد من العملاء الثابتين (حتى من أفراد الأسرة ضد بعضهم ، بل وباستخدام الزوجة ضد زوجها والابن ضد أبيه) ، وحل محله نظام الاعتماد على العملاء السابقين أو المؤقتين ، وعلى الأدوات (أى غير المرتبطين بالأجهزة)وعلى المتطوعين التلقائيين . وهذا يشبه تقريبا الانتقال من نظام الاستعمار القديم الذى كان يعتمد على حكام أجانب وقوات احتلال ، إلى نظام الاستعمار الجديد الذى يعتمد على أجهزة محلية ومسئولين محليين صنعهم النظام القديم !

ولهذا ، كان من المؤسف أيضا أنه لم تتحقق نتيجة ذلك ثغرات أو منافذ جديدة . لماذا ؟

أولا ، لأن كل المسئولين السابقين (تقريبا) لمرافق الدولة والمجتمع ، الذين حصلوا على ثقة النظام العسكرى الناصرى أو صنعهم ذلك النظام ، استمروا منذ عهد عبد الناصر يمارسون مواقفهم العقائدية والعملية بطريقة أو بأخرى وفى موقع أو آخر من مواقع الدولة والمجتمع ، وفى جناح أو آخر من أجنحة النظام ، خلال كل التغييرات المتتالية ، وطوال استمرارهم على قيد الحياة وقدرة التصرف !

وثانيا ، لأن العدد المهول من العملاء السابقين استمروا بالطبع والتطبّع والبرمجة الذهنية وبالقصور الذاتى ، فى التصرف بنفس الطريقة السابقة (بل وفى تدريب الآخرين أيضا على ذلك !) ، بعد انقطاع علاقاتهم أو اتصالاتهم الرسمية بالأجهزة أو بالأفراد الذين كانوا يتولون تشغيلهم ! وإن نظرة واحدة إلى أبرز كوادر مرافق الدولة والمجتمع ، والحكومة والحزب الحاكم ، وكذلك أيضا (ولاعجب!) أبرز كوادر مايسمى أحزاب «المعارضة» ،تبين أنهم ممن سبق ارتباطهم بهذه الأجهزة أو من أبنائهم المباشرين !

وثالثا ، بسبب زيادة الاكتساح اللاإنسانى المرتبط بالاكتساح اللاعقلى ، وتحول الحياة إلى غابة تفرض التناحر والوحشية والحقد التبادلى والافتراس التبادلى على الجميع .

ورابعا ، لأن حوالي ثلاثين عاما من البرمجة اللاهنية الفردية والاجتماعية ، مع القمع العسكرى الفاشستى المباشر (قبل التخفيض الليبرالى للقهر الحكومى باستخدام القهر غير الحكومى) - وذلك فى مصر بلد القهر الكهنوتى الفرعونى العريق - أدى إلى ترويض الكثيرين على القيام بدور الأدوات والمتطوعين بدون تعليمات أو أوامر وإشارات ، بحيث أصبحوا يعرفون «تلقائيا» مايرضى ومايغضب الحكومة ، ويعرفون «تلقائيا» المطلوب والمرفوض من الحكومة ، ويتجهون «تلقائيا» نحو من تقبلهم الحكومة ولو كخصوم ، وضد من ترفضهم الحكومة وتحرمهم من القبول حتى كخصوم !

وهذا الميكانيزم القهرى اللاعقلى القديم ، يذكرنى بما كان يحدث من النزلاء المقهورين الأذلاء فى مستشفيات المجانين (حتى لو لم يكونوا من عملاء الادارة أو من عملاء الخدم الطبيين) . فقد كانوا يتجهون أوتوماتيكيا إلى مهاجمة ومعاداة من يعاديهم التمورجية والممرضين أو من يظهرون النفور نحوهم، وإلى مداهنة واحترام وتكريم من يهتمون به - مثلهم فى ذلك مثل الكلب الذى يتصرف بدون أوامر فيهاجم ويعادى من يتنافر معه صاحبه ، بينما يهز ذيله ويلعق بلسانه من يتودد معه صاحبه !

وخامسا ، لأن الوسائل التكنولوجية والاشعاعية للرصد والمراقبة والتسجيل والتحكم الذهنى والشخصى التى أتيحت للأجهزة العسكرية والبوليسية التقليدية ، أصبحت تغنيها عن معظم عملاء «الارشاد» أو «التبليغ» ، أى عملاء الاستكشاف وإفساد الأسرار، وعن معظم عملاء «تنفيذ» التعليمات المباشرة أو غير المباشرة . وبذلك ، أصبح الدور المطلوب فى معظم الأحوال وفى مختلف المجالات ، أشبه بدور «الأداة» التلقائية . وهذا يمكن أن يكون دور تخريب أو إنشال أو تصفية وسائل وإمكانيات الاتجاهات غير المرغوب فيها والأشخاص غير المرغوب فيهم ، وخصوصا اتجاهات وأشخاص العقلانية والارتقاء والاصلاح . كما يمكن أن يكون دور تقديم «البدائل» السياسية أو العقائدية المسموح بها ، و«احتياطيات» المناورة أو التقهقر ، الخ..

وباختصار ، حلت وظائف التخريب أو التنويع التبديلى ، محل وظائف التبليغ أو التنفيذ الأعمى ، مع زيادة استخدام الأدوات بدلا من العملاء .

والمقصود بوظائف التخريب والتنويع التبديلى، أنها تتضمن أيضا وظائف التحطيم والتشويه والافساد والتعمية والتوريط والاستفزاز وترويج المطبوخات الذهنية المطلوبة، الخ. وإذا رجعنا إلى مستشفى المجانين أيضا - باعتبارها نموذجا مصغرا (ماكيت) ونموذجا مفضوحا لوسائل صناعة القهر واللاعقل - نجد أن أنشط عملاء وأدوات الادارة وأنشط عملاء وأدوات زبانية الخدمة الطبية ، ليسوا العملاء والأدوات الذين يستطلعون وينقلون الأخبار ، لكن هؤلاء المتمرسون ذوو الخبرة الطويلة المدى فى عمليات التحطيم والاغاظة ونفخ المخ والاهانات والاعتداءات وصناعة المشاكل والحرمان من الراحة ، الخ، فضلا عن أخطر أدوات الاجرام والعدوان المتطبّعين والمتعوّدين على ارتكاب أى شئ ، بحيث يمكن استخدامهم بطريقة محكومة فى ممارسة طبعهاتهم وعاداتهم ضد من يتقرر كسرهم .

وعلى كل حال ، فاستخدام الأدوات فى مجال السياسة والايديولوجية - بدلا من العملاء الثابتين أو المؤقتين - هو بلاشك أبرع وأكثر أمنا ،لأنه يعنى استخدام الطبائع والتلقائيات بالتحكم فى الظروف والدوافع والمؤثرات ، لكن بدون ارتباط رسمى وبدون أوامر أو توجيهات ، على غرار استخدام الميكروبات مثلا فى صناعة الأمراض والأوبئة بالتلقائية المحكومة . بهذه الطريقة ، تستطيع مثلا أن تفسد ساعة دقيقة بمجرد استخدام شخص «غشيم» فى محاولة إصلاحها ، بدلا من أن تصدر أوامر مضمونة التنفيذ إلى شخص متخصص ليقوم بافسادها ! وإذا تأملت من هذا المنظور «نوعية» الكوادر السياسية والثقافية والاعلامية المستخدمة فى المواقع الحكومية وفى مواقع المعارضة الرسمية المكملة للحكومة ، تستطيع أن تفهم الدور الحقيقى الذى يؤدونه عمليا - بحسن نية أو بسوء نية - فى خدمة التدهور واللاعقل والجهالة والفساد والاستبداد العسكرى ، وفى خدمة مخططات الأجهزة الدولية والاقليمية والمحلية المعادية لمصالح المجتمع والمعادية للشيوعية وللديمقراطية.

ومن ناحية أخرى ، يجب ألا ننسى أن عملاء السلطة هم - مثل بقية الآدميين - أشخاص ذوو ميول واتجاهات سياسية وعقائدية . فمنهم ذوو الميول الاسلامية ،وذوو الميول اليمينية ، وذوو الميول اليسارية ،

الخ . وقليل منهم يكونون زجاجيين تماما ، أى عديمى الميول والنزعات تماما. فاذا انقطعت ارتباطاتهم بأجهزة السلطة بعد توزيعهم على الأجنحة «غير الحكومية» للنظام القائم ، أى بعد توزيعهم على مواقع النشاط والتصرف فى أحزاب المعارضة الرسمية المكملة للحكومة ، فانهم يستمرون تلقائيا أو بحكم البرمجة الذهنية السابقة فى أداء دورهم المطلوب - حتى بدون إشارات أو توجيهات غير رسمية . بل إنهم بحكم خبراتهم السابقة ، يقومون فى الغالب باصدار الاشارات والتوجيهات إلى أجهزة السلطة نفسها !

وقد سبق أن أشرت مثلا إلى بعض المتمركسين الذين التقطوهم منذ الستينات ثم أوكلوا إليهم مسئوليات الثقافة والآداب والمعلومات فى بعض الصحف والمجلات الكبيرة ، والذين هم مجرد أمثلة فعلية لمن يتولون تلك المسئوليات فى مختلف الصحف والمرافق والمؤسسات . فهل يحتاج هؤلاء إلى «تعليمات» ليتصرفوا ضد الثقافة العقلانية والفكر الحر أوضد المدافعين عن هذا الاتجاه ؟!

وعلى سبيل المثال أيضا ، توجد دار نشر تتظاهر باليسارية اسمها «دار المستقبل» ، يملكها ويديرها العسكرى الناصرى وزير الاعلام فى عهد عبد الناصر محمد فائق . هذا الضابط الناصرى كان يشرف على ويشارك فى تحديد مواقف الدولة والمجتمع إزاء كل الصحفيين والاعلاميين المصريين فى الستينات . وبهذه الصفة ، اشترك مثلا مع الضباط الناصرى ثروت عكاشة فيما تعرضت له شخصيا من فصل تعسفى من الصحافة وحرمان من النشر ثم إيداع فى مستشفى المجانين . فهل يحتاج هذا الشخص اليوم إلى «تعليمات» ليتخذ موقفا ضد الكتب التى يصدرها شخص مثلى ، بحيث يرفض حتى الاشتراك التجارى فى توزيعها كما حدث فعلا ؟! وإذا عرفنا أنهم جعلوا هذا الشخص أيضا مسئولا عما يسمى «المنظمة العربية لحقوق الانسان» ، فهل ننتظر منه ألا يشارك فى إهدار حقوق الأفراد الذين شارك من قبل فى إهدارهم ؟!

ونفس الشئ يقال أيضا عن أمين هويدى مثلا ، الكاتب المنتظم المكرم فى مطبوعات حزب التجمع حاليا والذى تستكتبه وتنشر له المراكز الخليجية ، وهو الذى كان وزيرا مسئولا عن جهاز مخابرات عبد الناصر !

ونفس الشئ يقال أيضا عن أحمد الخواجه ، مثلا ، نقيب المحامين الوفدى الناصرى الذى كان نقيبا للمحامين فى عهد عبد الناصر ، والذى اتخذ الكثير من المواقف ضدى فى تلك الفترة (ليس فقط ضد شكاواى إلى النقابة ، ولكن أيضا ضد شكاواى التى قدمتها إلى المسئولين الأجانب فى مؤتمر «اتحاد الحقوقيين الدوليين» عند انعقاده فى القاهرة عام ١٩٦٩) . وقد وصل الأمر إلى درجة أنه حضر وشاهد عملية اعتماد تحويلى إلى مستشفى المجانين فى أحد مكاتب النيابة العامة الملاصق لفرع نقابة القاهرة للمحامين يوم ١٩٧٠/٤/٩ - بحجة التواجد بالمصادفة فى ذلك المكتب المختص أثناء تلك العملية - حيث اتخذ منى إذ ذاك عندما خاطبته موقف الشماتة والسخرية ورفض الرد !! وقد سجلت هذه الواقعة الصارخة وكتبتها إلى مختلف الجهات . (انظر الملحقات - ثانيا / رقم ٢) . لكن المهم هنا هو السؤال التالى : هل مثل هذا الشخص يحتاج اليوم إلى تعليمات جديدة لتحديد اتجاهه ضد أمثالى ؟!

ونفس الشئ يقال أيضا عن أدوات الدرجة الثانية والثالثة. ويمكن أن أشير فى ذلك إلى العسكرى الناصرى غير المرتبط بالثقافة لطفى واكد (الذى كان يتولى إدارة مكتب عبد الناصر باعتباره من كوادر المخابرات منذ الخمسينات)، وإلى محمود المراغى الذى عانيت منه الكثير وهو يتولى المسئوليات «الخاصة» فى نقابة الصحفيين منذ الستينات فى عهد عبد الناصر ثم فى عهد السادات ، قبل أن يستخدموه منذ ١٩٨٨ رئيساً لتحرير «الأهالى» التى تتظاهر باليسارية ! وكذلك أيضا آخرون فى الجهالة والجعجعة والنفاق فى تلك الصحيفة وفى مجلة «أدب ونقد» وفى غيرهما من وسائل حزب التجمع . وكذلك أفراد الأسرة «النقشبندية» ، أى أسرة الصحفى الحكومى المدعوم فى مصر وفى إمارات الخليج الاسلامية والرجل الثانى فى دار الهلال الحكومية رجاء النقاش ، والذين كانوا جميعا كما يعرف الكثيرون بالوقائع الشخصية الثابتة ، من أنشط المرتبطين عائليا وسياسيا بجهاز كمال رفعت وبالتنظيم الطليعى الناصرى منذ الستينات : أخته فريدة النقاش وزوجها حسين عبد الرازق ، ثم انضم إليهم زوج شقيقته

الأخرى صلاح عيسى "الذى تلقى ثقافته من معهد الخدمة الاجتماعية! وهؤلاء مثل غيرهم يقبضون من صحف الحكومة ومن صحف المعارضة وأيضا من بعض الصحف الخليجية وغيرها ! هل أمثال هؤلاء اليساريين الناصريين الذين تشجعهم وتدعمهم الأجهزة المصرية والأجهزة الاسلامية - حتى فى البلدان العربية التقليدية - وتنشر «حكايات» رحلاتهم «الثقافية» إلى مختلف الجهات الاسلامية التى تتظاهر بالليبرالية وبالتعاطف مع اليسار ، يحتاجون اليوم إلى «تعليمات» حكومية لتحديد معالم اتجاههم العقائدى والسياسى ضد العقلانية والفكر الحر [إذا افترضنا أصلا أنهم يستطيعون أن يفهموا حقائق هذا الموضوع الذى يتصرفون فيها بالتلقائية المبرمجة) !! وهل يحتاجون إلى «تعليمات» حكومية لتحديد نوعية مواقفهم مع أو ضد هذا الشخص أو ذاك ، وهذا الرأى أو ذاك، أو ليتخذوا مثلا موقفا إجماعيا موحدا ضد اسم وكتابات شخص مثلى؟!

الاحتكار المحكوم لوسائل التعبير عن الرأى

فى الفصل التالى من هذا التقديم ، سأشير الى بعض وقائع ما تعرضت له نتيجة إهدار الديمقراطية والحقوق القانونية والانسانية منذ عهد عبد الناصر حتى اليوم . لكن أرجو أن يسمح لى القارىء بأن أشير هنا - فى محاولة للتوضيح العملى التطبيقى المقارن للحقائق - الى وضعى الشخصى باعتباري جسم الجريمة ودليل الادانة ضد النظام الحاكم بأجنحته الحكومية والمخالفة، من واقع موقف الاهدار المدنى الشامل أو الحرمان المدنى الشامل excommunication الذى تتخذه إزائى مرافق الحكومة والمعارضة المكملة لها . فرغم أننى أعمل فى الصحافة والثقافة منذ الخمسينات ، فقد رفضت الصحف الحكومية وشبه الحكومية وصحف المعارضة الرسمية أن تسمح لى بالنشر فيها حتى فى الموضوعات غير المثيرة للخلاف ، كما رفضت نشر أى أخبار عن صراعى القضائى الديمقراطى مع السلطات ، ورفضت النشر عن معلوماتى وخبراتى الطويلة عن نظام وقوانين وأساليب وجرائم وقصص مستشفيات المجانين فى مصر (انظر الملحقات)*

وفى هذا الموضوع ، فهم يكتفون مثل صحف الحكومية بالنشر كل فترة طويلة عن بعض جرائم مستشفى المجانين ، بهدف إثارة الرعب فقط ، وبدون تقديم أى معلومات وتحليلات تبصيرية عن الأساس القانونى والطبى لهذه الجرائم ، وعن موقف الأجهزة السرية إزاءها ، وعن الاصلاحات والتغييرات والضمانات المطلوبة . وهذا يشبه موقفهم من نشر بعض أخبار الاعتقالات السياسية أحيانا ، وبعض أخبار التعذيب أو اعتداءات الشرطة ، بهدف نشر الرعب فقط ، وبدون تقديم معلومات وتوجيهات تبصيرية واتخاذ إجراءات عملية وقانونية وإعلامية طويلة المدى .

بل إنهم فى موضوع مستشفيات المجانين ، يسلطون أضواء الاهتمام والتكريم على زبانية الطب الذهنى المتخصص ، ويروجون لتخريفاتهم وسفسطاتهم التى تخصصوا فى ترديدها وتغطيتها بالرطان «العلمى» المزيف ، لتبرير استخدام مستشفيات المجانين واتهامات المرض العقلى والنفسى ضد الاشتغال بالرأى والتفكير !! وقد وصلت تخريفات وسفسطات هؤلاء فى بعض الصحف إلى درجة القول صراحة بأن الاشتغال بالفلسفة أو بعلم النفس النظرى يعتبر نوعا من المرض العقلى !! (وعندما أعلن وزير الصحة أخيرا فى يوليه ٨٩ عن احتمال تصفية مستشفيات المجانين ، الحكومية ، انقلبت صحيفة الوفد بشكل خاص إلى موقف الدفاع عن مستشفيات المجانين ، بدلا من مناقشة الحلول الموضوعية لهذه المشكلة ولغيرها من مشاكل الاستخدام الاجرامى للطب العقلى المزيف الذى يسمونه حاليا «الطب النفسى» !! ثم أصدروا فى أواخر سبتمبر ٨٩ مجموعة حكايات إثارية مرعبة ضد ماأسموه «امبراطورية التمورجية» ، دافعوا فيها عن أطباء وقوانين مستشفيات المجانين الحكومية والخاصة ، زاعمين أن الأطباء مثل النزلاء هم ضحايا إجرام التمورجية !! تماما كمن يدعى أن العسكرى الأسود كان يتحكم فى الحكومة!!)

ثم لنتأمل ظاهرة أخرى .

فبالمقارنة بموقف السلطات التى رفضت رفضا مطلقا حتى اليوم إعادتى إلى عملى الصحفى السابق أو

إلحاقي بأي عمل صحفي أو ثقافي آخر ، أو حتى من أعمال الترجمة ، واستمرت في حرماني من العمل ومن الرزق ومن وسائل النشر والتعبير المتاحة للآخرين ، نجد أن جميع رؤساء تحرير ومسئولي تحرير وقدماء محرري مايسمى صحف «المعارضة» - جميعهم بدون استثناء - يحتلون وظائف في الصحف الحكومية والصحف غير الحكومية ، ويقبضون من صحف الحكومة بالاضافة إلى مايقبضونه من الصحف غير الحكومية !! بل وبعضهم يحتلون وظائف سياسية وإعلامية أيضا في جهات شبه حكومية يقبضون منها مرتبات إضافية !! (مثل منظمة التضامن الأفريقي الآسيوي) . فهل يحتاج الأمر إلى دليل آخر لتوضيح الطابع الحكومي للمعارضة الرسمية ولليسار المنافق ؟!

لقد فكرت الحكومة في أن تفرض عليهم موقعا واحدا من الموقعين - ولو من أجل المحافظة على شكليات «استقلال» المعارضة (ومنها مايسمى اليسار) إن لم يكن من أجل ضغط مصروفات الصحف الحكومية - فثاروا وهاجوا جميعا وهددوا وتوعدوا ! ورغم أن بعض قادة أحزاب المعارضة الرسمية هذه أعلنوا منذ سنوات أنهم يرفضون أي مساعدات حكومية مباشرة ، إلا أن الصحفيين المزدوجين للمعارضة اعترفوا بأنهم يعتبرون مرتباتهم من صحف الحكومة بمثابة مساعدات حكومية للمعارضة - على غرار مايحدث في بعض دول الغرب !! والمهم أنه نتيجة هذا الموقف «الثوري» الذي يتمسك بأن يقبض «المعارض» من صحف الحكومة ومن صحف المعارضة ، اضطرت الحكومة إلى التراجع !

فهل يكون غريبا بعد ذلك أن يتاح لمحرري صحف المعارضة الرسمية ولليسار الحكومي العمل والنشر والاسترزاق في دول البترول الاسلامية أيضا كالكويت ودول الخليج والسعودية ؟!

إن محمود المراغي مثلا رئيس تحرير «الأهالي» عمل - ولايزال يعمل إضافيا - في صحف الكويت ، وليس فقط في صحف الحكومة المصرية وفي مجلة شبه عسكرية تسمى «العاشر من رمضان» ، إلخ؛ ومصطفى شردي رئيس تحرير الوفد ، الذي عمل في عديد من المسئوليات الكبيرة في صحف أخبار اليوم الحكومية في عهد عبد الناصر والسادات ، والذي ارتبط بالأجهزة العسكرية الناصرية منذ الخمسينات ، تولى أيضا مسئولية إصدار الجريدة الحكومية اليومية التابعة لوزارة الاعلام في دولة الامارات منذ عام ١٩٧٢ ، واستمر وثيق الصلة بالأجهزة الاسلامية العربية بعد ذلك عندما أصبح يقبض من صحف الحكومة ومن صحف المعارضة !

وعلى غرار ذلك ، نجد أن المسئولين أو الكتاب الصحفيين الحكوميين وشبه الحكوميين حتى بعد إحالتهم إلى المعاش (ابتداء من أنيس منصور [1] ومحسن محمد إلى محمود السعدني وصلاح حافظ!) ينشرون في الصحف الحكومية اليومية الأربع وفي بعض المجلات الحكومية وفي بعض الصحف الاسلامية العربية ، بل وأحيانا في بعض صحف المعارضة أيضا !!

فمن أين تأتي حرية الرأي والتفكير وحرية الصحافة والثقافة ، إذا كان نفس الطاقم الحكومي أو المكمل للحكومة يحتكر وسائل النشر والتعبير ويسيطر على إمكانيات الصحافة والثقافة والاعلام ؟!

من الفلتات المفيدة في هذا الموضوع ، أن إحدى الصحف الحكومية (أخبار اليوم عدد ٨٩/٥/٦) نشرت خطابا بريديا من صحفي‌شبه مستقل ، يناقش فيه القانون الخاص باصدار الصحف الجديدة (الصادر جزئيا عام ١٩٨٠ والذي لم تستكمل مواده إلا عام ١٩٨٥ !) . وهو يحكي في خطابه تجربته مع هذا القانون ، الذي لم تناقشه على الاطلاق صحف المعارضة الرسمية ، والذي لم نعرف أخباره إلا من هذا الخطاب البريدي إلى صحيفة حكومية ! فقد فشل هذا الصحفي في إصدار صحيفة مستقلة ، لأن القانون يفرض حدا أدنى ضخما من رأس المال (١٠٠ ألف جنيه للصحيفة الأسبوعية و ٢٥٠ ألف جنيه للصحيفة

---

(١) بعد كتابة هذه السطور ، أعلنت الحكومة في يوليه ٨٩ تعيين أنيس منصور في منصب إضافي آخر ، هو رئاسة تحرير مجلة مايو !! وهذا تكريم رسمي جديد للمواهب اللاعقلية : مواهب الدش الترفيهي المحترف ، والتخصص في كتابة الألفاظ المفرغة من الأفكار ، أي الكلمات التي تمضغ كاللبان بحيث لاتثير إلا اللعاب ، والتخصص في الاختراع والتلفيق عن أي كتب وأي شخصيات أو أحداث تاريخية!

اليومية) ، ويشترط عددا كبيرا جدا من المساهمين ، وينص على ضرورة أن تتوفر في كل مساهم شروط كثيرة سياسية وعقائدية بل وفلسفية (تتعلق بالموقف مما يسمى الشرائع السماوية) ، الخ ! وفى مقابل ذلك، فان الأحزاب المسموح لها رسميا بالوجود معفاة من الشروط الخاصة - لأن عملية تأسيسها والترخيص لها بالنشاط تخضع أصلا لشروط علنية وسرية أشد وأضيق ! ومن ثم فاتجاهاتها «مأمونة» و «مضمونة» لدى السلطات ،بحيث لاتحتاج إلى شروط إضافية !

فماذا يفعل إذن صاحب الفكر أو الرأى الذى لايكون تابعا للحكومة أو قابلا للاندماج فى قوالبها ، ولا تابعا للمعارضة الرسمية المكملة للحكومة أو قابلا للاندراج فى قوالبها ؟!

هذا الواقع يلقى المزيد من الضوء على حقيقة الدور الذى تقوم به منابر وقوالب وتشكيلات المعارضة الرسمية المكملة للحكومة . فهى باعتبارها أجنحة غير حكومية للسلطة أو للنظام العسكرى القومى الاسلامى القائم ، تقوم بما يشبه دور القبضايات والميليشيات غير الحكومية التى تقتسم الميدان مع الفصائل الحكومية ، وفق تحديدات متفق عليها للاختصاصات ودوائر العمل والمسئولية ، الخ . وقبضايات كل جناح من أجنحة المعارضة الرسمية ، مسئولون - ليس فقط عن توجيه وتحريك الأفراد والمجموعات الذين يتبعون نظريا أو عمليا هذا الجناح أو ذاك ، وليس فقط عن إلزامهم بالانخراط والانحشار داخل القالب المطلوب الذى تسمح به السلطة والذى يخدم مصالحها ومخططاتها على المدى القريب أو البعيد، أو على الأقل لايتعارض تعارضا حقيقيا معها - لكنهم مسئولون أيضا عن قهر وترويض من يتمردون على ذلك ويتحولون إلى مصادر تهديد أو مصادر فضح أو مصادر مشاكل للقالب أو الاتجاه المسموح به من السلطة ، بل ويشتركون أيضا فى تصفية من يستحيل التحكم فيه من الأشخاص الذين يشكلون مصادر للتهديد والفضح وإثارة المشاكل ضد مصالحهم الخاصة .

إنهم باختصار ، يشبهون مشايخ الطوائف المختلفة فى العصور الوسطى ، حيث كان شيخ كل طائفة يعتبر (مثل شيخ الحارة !) مسئولا أمام السلطات ومسئولا باسم السلطات عن تصرفات أى فرد ينتمى إلى طائفته !

الفصل الثالث
تجـربة شخـصية
وراء الأسوار الصغيرة والأسوار الكبيرة

بعد هزيمة ١٩٦٧

للمزيد من التأمل التطبيقى لعملية الليبرالية القاصرة فى مصر، ولبعض مشاكل الديمقراطية عموما، أكتب هذه الوقائع الشخصية، عن تجربة ايداعى وراء الأسوار الصغيرة فى مستشفى المجانين ثم بعد الافراج عنى وراء الأسوار الكبيرة التى تشمل مصر كلها.

وبديهى أننى لاأقصد أن أقدم هنا مذكرات عن فترة معينة، لأن المذكرات تحتاج الى تفاصيل كثيرة وتستلزم تكاملا زمنيا طويلا، مما سأفرد له كتابا خاصا فى المستقبل. لكن المقصود هو تقديم وقائع تكشف بعض معالم أو تطورات مشكلة الديمقراطية وحقوق الانسان فى مصر، كما تكشف بعض ميكانيزمات مكافحة الديمقراطية والعقلانية عموما.

وأبدأ ببعض المقدمات منذ أواخر عهد عبد الناصر.

فبسبب اظهار السوفييت بعض الاهتمام بى فى الستينات، بدأت أتعرض بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ للمزيد من المشاكل والخسائر التعسفية فى العمل وفى النشر وفى الرزق، بل وفى المعاملة الشخصية! وكما سمعت فى مراحل تالية، كان ذلك بحجة الرد على موقف السوفييت من الهزيمة، وبحجة أننى لم أطلب الحصول على عضوية مايسمى «التنظيم الطليعى» للاتحاد الاشتراكى أسوة ببقية الماركسيين أو المتمركسين، بل ولم أحصل عمليا حتى على عضوية الاتحاد الاشتراكى (والحقيقة أننى لم أرفض عضويتهما، لكتنى لم أجرى [1] وراءها، بينما لم يعرضها علىّ أحد). ثم أيضا بحجة اعتراضاتى على مايسمى «الخطة الثقافية» التى أعلنها رجل المخابرات العسكرى ثروت عكاشة بعد توليه وزارة الثقافة اذ ذاك (وهى الخطة التى كان يؤيدها ويشترك فى تنفيذها بقية الماركسيين والمتمركسين، وخصوصا أحد المتمتعين برضاء العسكرية المصرية وهو محمود أمين العالم). وهذا فضلا عن مبررات أخرى كانوا يشيرون اليها، وأهمها اقتراحى عام ١٩٦٧ بالتفاوض مع اسرائيل. ومع ذلك، أعتقد أن السبب الأكبر لموقفهم المستمر ضدى، هو تمسكى بالعقلانية المتحررة فى الفكر والفلسفة[2]، مع ايمانى الراسخ بالدور السوفييتى فى قيادة البشرية.

وبعد أن حرمونى من النشر فى صحيفة «الجمهورية» وليس فقط فى مجلة «الكاتب»، قرروا فى

---

(١) بغض النظر عن القواعد النحوية التقليدية، أرجو أن يسمح لى القارىء بعدم حذف حرف العلة وبعدم اجراء أى تغييرات استثنائية فى الشكل اللغوى للكلمات، الا فى الحالات الشائعة الواضحة.

(٢) بهذه المناسبة، كان قد حدث أن منعت السلطات مجلة «الكاتب» عام ١٩٦٧ من أن تنشرلى دراسة من جزءين عن الامام الغزالى (بعد جمعها فى المطبعة فعلا). وتصورت أن من حقى نشرهما فى بيروت، التى كانت منفذ الفكر الحر قبل أن تحرقها الأجهزة الاسلامية منذ السبعينات. فنشرتهما فعلا فى مجلة «الآداب» البيروتية فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٦٨.

بداية فبراير ١٩٦٨ حرماني من النشر في صحيفة «المساء» أيضا، بل ومنْ النشر عموما! ووصل الأمر إلى درجة أن المتمركسين في مجلة روزاليوسف تحت رئاسة أحمد بهاء الدين وأحمد حمروش اذ ذاك، استخدموا شاعرا ناصريا أهوج (اسمه أحمد عبد المعطي حجازي) نشر ضدي مقالا بعنوان «يهوذا ذو الثوب الأحمر»! ورغم أن هذا الناصري الحكومي ومحركيه وزملاءه المنافقين، لازالوا يتمتعون بالمناصب الحكومية حتى اليوم، فقد اتهموني اذ ذاك بأنني أتخلى عن مبادئي لأنني أتخلى عن المتمركسين المصريين الذين كانوا يتصرفون ضد المصالح السوفييتية والأممية!! وطبعا رفضوا نشر ردي على ذلك المقال، الذي أوقفت بعده مباشرة عن النشر في صحيفة «المساء» بل ومن النشر عموما! ذلك أن الناصري الواسع السلطات أحمد بهاء الدين كان يحتل اذ ذاك أيضا منصب نقيب الصحفيين!

وعندما فشلت جهودي في نشر الرد بطريقة أخرى، أقمت قضية ضد أحمد بهاء الدين رئيس مجلس ادارة روزاليوسف وأحمد حمروش رئيس تحرير المجلة والمذكور حجازي، وذلك برقم ١٩٦٨/٢٩٤١ جنح السيدة. ومن الطريف أن أشير هنا الى موضوع هذه القضية، لأن بهاء الدين وحمروش ومن يحركونهما دفعوا المحكمة الى تكرار تأجيل القضية تأجيلات تعسفية بدون مبرر وبدون النظر فيها، حتى عام ١٩٧٠ قبيل ايداعي في مستشفى المجانين، حيث قررت المحكمة اذذاك أنها اكتشفت أن الباب الرئيسي لدار روزاليوسف يتبع قسم قصر النيل وليس قسم السيدة مثل الباب الآخر!! ومن ثم تقرر احالة القضية الى محكمة قصر النيل! وبذلك اتخذت رقما وتاريخا آخر لمحاولة اخفاء تاريخها الأصلي ولاسقاط اسم بهاء الدين من الخصوم (بعد أن حل محله رئيس مجلس ادارة آخر!)، فأصبحت برقم ١٩٧٠/٩٧٨ جنح قصر النيل! وبمجرد ايداعي في مستشفى المجانين كما كانوا قد خططوا، نظرت المحكمة في الدعوى! وفي جلسة واحدة فقط، رفضت الدعوى – بل وبطريقة الاهانة الحقيرة لأسرتي – بحجة الاستجابة لموقف ممثل روزاليوسف الذي اكتفى بالقول بأن المدعي شخص مودع في مستشفى المجانين!!

والمهم أنني بعدما تعرضت له منذ فبراير ١٩٦٨، اضطررت الى الاستجابة للضغوط الصريحة التي كانت تتظاهر بمحاولة ارغامي على السفر الى الخارج. فقمت بكل الاجراءات المطلوبة للسفر في مايو ١٩٦٨. ووصلت الى فرنسا لتحضير الدكتوراه في الفلسفة (التي كنت قد حصلت على منحة لتحضيرها عام ١٩٥٤ لكن الانقلاب الناصري منعني من السفر اذ ذاك واعتقلني!). ولم أكد أستقر في باريس حتى أرسلوا لي من الصحيفة في القاهرة أن الاجازة التي حصلت عليها تعتبر استقالة، بينما بدأت السلطات المصرية مع السلطات الفرنسية مطاردتي كما لو كان المطلوب القبض علي! فاضطررت الى الرجوع الى مصر عن طريق برلين الشرقية في أكتوبر ١٩٦٨. لكنهم رفضوا اعادتي الى عملي أو الحاقي بعمل آخر أو السماح لي بحق النشر، مما يؤكد أن ذلك الفصل التعسفي بحجة الاستقالة (والذي أدانه القضاء الابتدائي والاستئنافي في ١٩٧٠ و ١٩٧١) كان قرارا بالحرمان العام من حق العمل والرزق وليس فقط من حق التعبير والنشر.

أما الماركسيون والمتمركسون المصريون الذين كانوا منتشرين اذ ذاك في مختلف المناصب والمسئوليات الرسمية، وفي مسئوليات الصحافة والثقافة، والذين كانوا يشكلون شماعات ولافتات يسارية للحكم الناصري في تلك الفترة التي استهدفت خداع وتوريط السوفييت، فقد قاموا بخدمة وتأييد موقف الأجهزة الناصرية ضدي عند حرماني من النشر في فبراير ١٩٦٨، ثم عند حرماني أيضا من العمل ومورد الرزق بعد اعادتي من الخارج في أكتوبر ١٩٦٨، بل وقاطعوني ونشروا التشويهات ضدي لاسترضاء السلطات.

وكان أنشط المتمركسين الذين قاموا بهذا الدور، الصحفي لطفي الخولي. وهذا الشخص كان يشارك في مخططات مكافحة الشيوعية والعقلانية منذ العهد الملكي، قبل أن تربطه السلطات ربطا مشتركا بمحمد حسنين هيكل وبخالد محيي الدين كليهما معا! (رغم أنهما كانا يعتبران في العهد الناصري قطبي اليمين واليسار!). وقد احتل في مؤسسة الأهرام وفي التنظيم القيادي للاتحاد الاشتراكي، منصبا أتاح له تشغيل وتحريك وتجنيد الماركسيين والمتمركسين الكثيرين الذين وضعوا تحت رئاسته أو وصلوا الى السلطات من خلاله.

وكان يكمل دور لطفي الخولي ضدي، أحد الصنائع الناصريين الذين لايمكن وصفهم هنا بكلمة يسمح بها القانون، واسمه أحمد عباس صالح. أما على مستوى المسئولين الحكوميين الرسميين، فكان أنشط من تصرفوا في عملية الاستبعاد والحرمان العام التي تعرضت لها، بالاضافة الى وزير الثقافة ثروت عكاشة ووزير الاعلام محمد فائق ووزير المخابرات أمين هويدي، سفير مصر في باريس اذ ذاك ومدير المخابرات بعد ذلك محمد حافظ اسماعيل. وكان المنفذ الرسمي المباشر في هذه العمليات، هو رئيس ادارة وتحرير دار الجمهورية والمساء اذ ذاك فتحي غانم. ولازال هؤلاء جميعا - مثل أحمد بهاء الدين وأحمد حمروش- يتمتعون حتى اليوم بتأييد الحكومة والمعارضة معا! وأحمد حمروش رئيس تحرير روزاليوسف في تلك الفترة، هو يساري حكومي من العسكريين الناصريين القدامى، ويتولى حتى اليوم مسئولية اللجنة الحكومية المصرية للتضامن الأفريقي الآسيوي. أما من حيث الضباط الرسميين للمخابرات والمباحث الذين اشتركوا بشكل مباشر في تلفيقات وتجهيزات تلك الفترة، فأهمهم ممن كانوا مكشوفين لي شخصيا، المقدم سيد زكي مسئول الصحافة في المباحث العامة، والمقدم جهاد الميقاتي من المخابرات (وقد تولى هذا مسئولية عسكرية في جهاز التعبئة والاحصاء التابع لرئاسة الجمهورية، استطاع بواسطتها أن يستخدم أخي الأصغر كسكرتير له، ومن ثم نجح عن طريقه في التغلغل داخل أسرتي والوصول الى أقاربي المباشرين وغير المباشرين كجزء من عملية التحريك والحصار التي تعرضت لها اذ ذاك!!).

والى جانب أحمد الخواجة نقيب المحامين اذ ذاك الذي أشرت الى موقفه في الفصل السابق ، يمكن أن أضيف هنا أيضا اسم شخص آخر من المسئولين النقابيين الذين يلعبون اليوم على حبل المعارضة وعلى حبل الحكومة. هذا هو كامل زهيري الذي تولى منصب رئيس مجلس ادارة روزاليوسف مع منصب نقيب الصحفيين بعد بهاء الدين في فترة القبض علي وايداعي في مستشفى المجانين. ومما يجب الاشارة اليه في هذا الصدد - رغم أن المجال لايسمح بالتفاصيل - أن كامل زهيري زارني في مستشفى المجانين مرتين، بدون أن يتخذ أي موقف من أي نوع للدفاع عني أو حتى لتسجيل بعض الوقائع عما كنت أتعرض له!! بل انه في كل مرة كان يطلب الاذن مسبقا من المستشفى لزيارتي، فيضاعفون محاولاتهم للاعتداء على وتصفيتي، أو على الأقل لكسري، قبل وصوله!! وبنفس هذا الهدف - وهو زيادة تحريض وتحفيز مسئولي الاجرام الطبي والعسكري ضدي وليس الدفاع عني حقا - حدثت حكاية من غرائب التلاعب المضحك، هي أن كامل زهيري وأحمد الخواجة اشتركا مع غيرهما من الناصريين في تشكيل لجنة تتظاهر بالدفاع عني (في اتجاه اثاري ضد مصالحي وباستخدام من يعملون ضد مصالحي!)، وذلك منذ الثمانينات بعد أن فشلت عدة محاولات متكررة لتصفيتي أو تحطيمي جذريا!!

هذه وقائع نمطية ذات دلالة كبيرة في مشكلة الديمقراطية. فالمسألة في هذا الموضوع ليست مجرد مسألة نفاق وتظاهر خادع، لكنها ترتبط أساسا بمبدأ «الأعمال بالنيات»، بمعنى أنه لايمكن لسيئ النية أن يقدموا عملا مفيدا الا اذا كانوا يقصدون من ورائه ضررا أكبر، ولايمكن أن يعطوا الا اذا كانوا يريدون أن يأخذوا أكثر. وهذا هام جدا لتفسير الموقف المنافق لليسار الحكومي بالذات ازاء هذه المشكلة، لأنهم كانوا يتجاوبون شكليا مع الضغوط السوفييتية، بدون أن يتصوروا أنني سأخرج حيا وقادرا على التفكير والكتابة، بل وقادرا على الفضح والنشر خارج أسوار مطبوعات الحكومة والمعارضة المكملة لها!

ولنرجع أولا الى عملية الايداع في مستشفى المجانين.

من مرحلة القفزة الجديدة بعد مبادرة روجرز الى عهد مبارك

بديهي أن استمرار موقف الاهدار المذكور من ١٩٦٨ الى بداية ١٩٧٠، كان يعني التصميم على تصفيتي. لكن من حسن الحظ أن اتفاق الأجهزة السوفييتية مع الأجهزة المصرية على عدم اعتقال الشيوعيين المصريين، ثم دخولي في اتصالات مباشرة مع بعض العناصر السوفييتية وعناصر الدول الاشتراكية الأخرى، أدى الى تأجيل الضربة المنتظرة. فلما بدأ عبد الناصر بعد مبادرة روجرز عام ١٩٦٩ يخطط للقفز من فوق أكتاف السوفييت الى التعلق بمؤخرة الأمريكان (وهو مانفذه السادات)، انتهزوا

فرصة أحد البيانات القانونية التى كنت أكتبها ضد نظام الحكم الناصرى وأوزعها على الدبلوماسيين والصحفيين الأجانب للمطالبة بالتحقيق فى أسباب ما أتعرض له من حرمان عام، فقبضوا على فى ١٩٧٠/٤/٥ على ذمة نيابة أمن الدولة العليا بتهمة الاثارة ضد الحكومة. واحتجزونى فى السجن أربعة أيام. ثم بدلا من اجراء أى تحقيق قانونى معى أو حتى السماح لى بالاطلاع على أمر القبض، أصدر وكيل نيابة أمن الدولة العليا صهيب حافظ ورئيسه الأعلى صلاح نصار - باعتماد النائب العام على نور الدين - أمرا بتحويلى الى مستشفى المجانين، على زعم أننى عاجز عن الادراك وعن الادلاء بأقوالى!! (انظر الملحقات : ثانيا / رقم ١)

وقام بالدور الرئيسى فى تكريس وطبخ هذا التزوير وتدعيمه بالحيثيات «الطبية» الملفقة التى تتهمنى بالعاهة العقلية والمرض العقلى الى درجة العجز عن الادراك والعجز عن الادلاء بأقوالى وتحمل مسئولية أفعالى، عديد من زبانية التزوير والتحطيم الطبى الذهنى، أولهم الصوفى الاسلامى جمال أبو العزايم، ثم أيضا حلمى غالى وعمر شاهين وأحمد عكاشة وأحمد الحكيم وأحمد قطرى تاير وناهيد غالب، وغيرهم من مزورى الاجرام الطبى الذين توالوا علىّ فى العباسية والخانكة طوال السبعينات والثمانينات بحيث لايكن حصرهم! وكانوا جميعا يقررون ضدى تهمة المرض العقلى الى الدرجة المذكورة، ليس فقط لتبرير استمرار حرمانى من أى تحقيق قانونى، لكن أيضا لأن هذه هى الشروط «القانونية» لتبرير اسقاط أهليتى واستمرار ايداعى «جبريا» فى مستشفى المجانين! (وسوف أضيف الى هؤلاء بعد ذلك زبانية التحطيم الطبى الخاص فى مستشفى بهمان فى الشهور الأخيرة، وأبرزهم فتحى لوزة وابنه ناصر لوزة).

ورغم استمرار شراذم الماركسيين والمتمركسين فى مناصبهم فى تلك الفترة من عهد عبد الناصر، ثم فى عهد السادات (بل وتولى اثنين منهم منصب الوزارة!)، ورغم خطاباتى وشكاواى المتكررة اليهم مثل غيرهم، لم يتخذ أى واحد منهم أى موقف قانونى أو ادارى أو نقابى أو حتى شخصى، للتعاطف معى أو للدفاع عن حقوقى القانونية والانسانية، ولو لنقلى الى السجن تحت التحقيق.

وكانت بعض الجهات الديمقراطية فى الغرب (وأشهرها «منظمة العفو الدولية»)، قد دافعت عنى[1]. لكن أى شخص يعرف حقيقة أهوال وجحيم مستشفيات المجانين المصرية، كان يدرك أن هذا موقف غير عملى ولايكفى للمحافظة على حياتى وعقلى، بل انه يضاعف ويتعجل محاولات تصفيتى. ولهذا كانوا يتصورون أننى سأنتهى خلال أسابيع أو شهور : ليس فقط بواسطة الاعتداءات الروتينية وجرائم القتل والضرب والاعتداء الجنسى التى كان يرتكبها المستخدمون (التمورجية ثم الممرضون) وعملاؤهم أو أدواتهم من بلطجية ومجرمى النزلاء والمجانين، بل وأيضا بواسطة وسائل وعقاقير التحطيم الطبى الذهنى الجذرى (كالصدمات الكهربائية والحقن والبراشيم التى تمسح الذاكرة وتستأصل قدرات التفكير). والحقيقة أنه لولا تصرف الأجهزة السوفييتية بضغوطها وضرباتها المباشرة، ثم وصولها بقدراتها الخاصة الى الاتفاق مع أجهزة الغرب والأجهزة المصرية المرتبطة بالغرب على منع استخدام عمليات التحطيم الجذرى معى - سواء بالوسائل الاجرامية المكشوفة أو بوسائل التحطيم الطبى الذهنى المتخصص - لكنت قد انتهيت فعلا قبل نهاية عبد الناصر [2].

---

(١) من المفيد أن أذكر هنا للتسجيل الوقائعى، أننى أرسلت بعد الافراج عنى عدة خطابات إلى مركز منظمة العفو فى لندن، للشكر ولطلب بعض الطلبات القانونية. لكن تلك المنظمة اللندنية رفضت تماما الرد على أى خطاب من خطاباتى، لأسباب «دبلوماسية» تتعلق باعتبارى من المحرومين من المناصب الرسمية أو الاجتماعية بل ومن المغضوب عليهم حكوميا واجتماعيا! ومع ذلك، تكرمت المنظمة بالرد على بعض طلباتى - لكن بارسال ردودها إلى الاستاذ أحمد نبيل الهلالى المحامى عضو مجلس نقابة المحامين! بل وتكرمت مشكورة فأرسلت إليه الشهادة المطلوبة منها بخصوص مطالباتها بالافراج.

(٢) بخصوص إشاراتى إلى الأجهزة السوفيتية ، بهمنى أن ألفت النظر إلى أنه ليس عندى أى وقائع عن هذا الموضوع فى كل ماأوردته فى الكتاب ، وإنما أقدم «تفسيراتى » المنطقية للوقائع . هذا وقد راجع اثنان من المحامين مخطوطة هذا الكتاب قبل طبعة .

بل ان هذه الضغوط والضربات الاشعاعية البعيدة والقدرات الخاصة والاتفاقات السرية، استطاعت أن تضمن لى طوال سبعة عشر عاما (منذ عهد عبد الناصر الى ست سنوات من عهد مبارك)، امكانيات الكتابة وارسال الأوراق والخطابات الى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية (بما فى ذلك الكتابات والدراسات السياسية والفلسفية التى لايسمح بها القانون!!). وهذا باستثناء عدة شهور منذ أواخر يولية ١٩٧٣، عندما استولوا على كل كتبى وأوراقى وحاولوا تصفيتى بالصدمات الكهربائية والحقن التحطيمية، ثم اضطروا الى أن يوقفوا ذلك ثم أن يعيدوا لى كل أوراقى عند وصول الجيش الاسرائيلى الى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة!! ولهذا، كنت أتعجب جدا عندما أسمع عن أن بعض من كنت أرسل اليهم أوراقى بالبريد فيرفضونها فترجع لى (وليس فقط المرسل اليهم باليد)، وكذلك الكثيرون ممن كانوا يعرفون عن مرسلاتى الى مختلف الجهات، كانوا يتصورون أنها مهربة من وراء ظهر السلطات!! فكيف كان يمكن تهريب عشرات أو مئات الأوراق فى آلاف الخطابات طوال سبعة عشر عاما – الكثير منها الى جهات حكومية والى النيابات؟!

وعلى كل حال، فمرسلاتى من الخطابات والأوراق طوال سبعة عشر عاما (تخللتها سنة فى الخانكة والباقى فى العباسية، بدون حساب الشهور الثلاثة الأخيرة فى بهمان التى سأتحدث عنها)، المرسلة بالبريد المسجل والعادى أو باليد الى النيابات والجهات القضائية والمرافق الحكومية المختصة والى نقابتى الصحفيين والمحامين والى مختلف الجهات الصحفية والثقافية والمئات من رجال الصحافة والثقافة والسياسة ورجال الجامعات، ثم الى مايسمى بجمعيات «حقوق الانسان» وأحزاب «المعارضة» المزعومة بعد السماح بتكوينها، تعتبر سلسلة من الأدلة المادية المجسِّدة التى تفضح موقف النظام القائم ومواقف هذه الجهات وهؤلاء الأفراد منذ عهد عبد الناصر، من قضية الديمقراطية وحقوق الانسان وجرائم الاهدار الدموى فى مستشفيات المجانين.

أما من الناحية الشخصية، فإن هذه الامكانيات المنتزعة بالقدرات الدولية المذكورة، انتزاعا اجباريا واضحا داخل جحيم من الأهوال (ورغم العديد من المحاولات المتكررة للقتل وللاعتداء الجنسى وحوادث الضرب والاصابات التى تعرضت لها)، أتاحت لى أن أكتب عديدا من الأبحاث والدراسات والكتب، التى كنت أرسل منسوخاتها أو ملخصاتها للتسجيل التاريخى الى الجهات المناسبة، والتى استطعت الاحتفاظ بمعظمها – مما سأحاول نشره تباعا.

والمهم أنه منذ أواخر عهد السادات (وبالتحديد منذ عام ١٩٨٠)، بعد أن تأكدت أجهزة النظام القائم وبعض المطلعين من اتباع النظام الذين يتخذون أدوار التأييد أو المعارضة، أن محاولات تصفيتى ذهنيا أو شخصيا تكررت وفشلت قبل ذلك ولا توحى بالنجاح بعد ذلك بسبب تزايد قدرات الأجهزة السوفييتية، وأن وضعى الفاضحَ واستمرار مرسلاتى المنتزعة اجباريا من مستشفى المجانين مع تكرار التساؤلات أو نشر الأخبار المدافعة عنى فى الخارج، يثير شبهات وشكوكا شديدة حول مدى جدية واخلاص تشكيلات «المعارضة» (وخصوصا مايسمى «اليسار»)، ومدى التزامها بمبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان، بدأ حزب «التجمع» بالذات ينشر كل عدة سنوات خبرا عنى (أى منذ ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧ أربعة أخبار ومعها مقال سطحى)!

وكان ذلك بمثابة محاولة لتغطية اشتراك كوادره المخضرمين فى مسئولية فصلى وحرمانى من النشر ثم القائى فى مستشفى المجانين منذ عهد عبد الناصر. والدليل على ذلك أن كتاباتى ضدهم بهذا الخصوص من المستشفى استمرت الى مختلف الجهات حتى الافراج عنى، بينما استمروا هم من ناحيتهم فى رفض الاتصال بى فى مستشفى المجانين! وكانت أخبارهم المذكورة عنى تكرر بطريقة ببغاوية ماتسميه «تدهور حالته الصحية»، بينما كانوا يرفضون طلباتى المتكررة ليرسلوا لى المحرر الذى يكتب ذلك ليتأكد بنفسه من أن حالتى الصحية لاتتدهور!

وعلى غرار ذلك، كان موقف الصحفى المزدوج لطفى الخولى، الذى اضطر أخيرا جدا الى النشر عنى فى عدد فبراير ١٩٨٦ من مجلة «الطليعة»! (حيث وصلت غمزاته الى درجة أنه اقترح فى تعليقه فى

المجلة أن أعامل كمريض نفسي وليس كمريض عقلي!). أما بقية أحزاب المعارضة المزعومة، فقد استمرت في موقف التجاهل المطلق لاسمي ولما أتعرض له (رغم أن حزب الوفد أرسل لي مندوبة من صحيفته عند تأسيسها اسمها عزة عزت في ٧ و ١١ مارس ١٩٨٤). ولم تحاول تلك الأحزاب حتى استغلال مشكلتي واستغلال وقائع جرائم مستشفيات المجانين في اتجاه كشف واحراج الحكومة، أو في اتجاه فضح الثغرات الخطيرة في قوانين الابداع العقلي التي تعطي الحكومة سلطات استثنائية ضد أي فرد!

فلما تقرر الافراج عني عام ١٩٨٧، نشرت صحيفة حزب «التجمع» وصحيفة حزب «العمل الاشتراكي» خبرا كاذبا عن أنني حاولت الانتحار! وبعد ذلك فقط، نشرت صحيفة «الوفد» موضوعا سطحيا عني! وحتى طباخ الاثارة الصحفية على الطريقة الأمريكية مصطفى أمين، كتب عني! (لكن بعد الافراج عني بعدة شهور عندما اتضح أن الحكومة لم تغير موقفها مني، رفض حتى أن يرد بنفسه على اتصالي به تليفونيا!). وكان من الواضح أن هذه الجهات المختلفة تصورت أنني سأخرج في حالة ذهنية مقهورة ومحطمة، وأن الحكومة سترضى عني أو أنني سأعمل لحساب الحكومة، فتصرفوا كالكلاب التي ترضى عمن يرضى عنه صاحبها! فلما رأت أن صاحبها لم يرض عني، كشرت عن أنيابها مرة أخرى!

كذلك دعت صحيفة حزب «التجمع» الى الاكتتاب لجمع تكاليف شراء شقة لي عند الافراج عني. لكن مواقفهم اللاحقة التي تطورت بعد ذلك بطريقة مكشوفة، أثبتت أن هذا الاهتمام المؤقت كان نتيجة تجاوب منافق مع رغبات سوفييتية، وأيضا بدافع التحسب لاحتمالات الموقف الذي لم يكن قد اتضح بعد: أي احتمالات اعلان السوفييت لموقفهم غير المعلن ازائي، أو احتمالات موقف السلطات المصرية مني ومن حقي في العمل والنشر. فلما اتضح أنني لم أحصل على هذا ولا على ذاك، حاولوا أن يحتجزوا عني مبلغ الاكتتاب، بحجة رفض تسليمه لي نقدا!! لكن من حسن الحظ أنه حدثت تدخلات غير عادية، أتاحت لي في أواخر العام العثور على شقة غير متوقعة، ومن ثم الحصول على المبلغ بدون استلامه نقدا!![1] ولأن «الأعمال بالنيات» كما قلت، فإن موقفهم الحقيقي ازائي يتضح عمليا في رفضهم استكتابي أو النشر لي في مطبوعاتهم – بغض النظر عن شكليات النفاق والازدواج الذي يعبر عن استمرار دورهم المزدوج، وهو دور التظاهر بالتجاوب مع السوفييت ولكن في اتجاه خدمة الأجهزة العسكرية المصرية.

وعلى كل حال، فحقيقة هذه الأمور تبدو أكثر وضوحا اذا تأملنا وقائع عملية الافراج عني في العام السادس من حكم الرئيس الحالي مبارك، ثم وقائع الموقف الشامل ضد حقوقي في العمل والرزق وفي الرأي والتعبير.

ثلاثة شهور من الجحيم في بهمان

نتيجة ضغوط سوفييتية مباشرة وغير مباشرة (بعضها من خلال الغرب)، ونتيجة ضغوط غربية للمحافظة على شكليات العملية الليبرالية القاصرة في مصر بدون وقائع فاضحة (وخصوصا بالنسبة لما يسمى «اليسار»)، تقرر انهاء مشكلتي عام ١٩٨٧. وكالمعتاد في مثل هذه الحالات، فإن كل قوة تحاول تصفية المشكلة في الاتجاه الذي تريده. وهكذا فوجئت في مستشفى العباسية في فبراير ١٩٨٧ بأنهم أعطوني بالضرب والاصابة (بحجة الاجبار)، حقنة ذهنية شديدة التأثير، لأول مرة منذ عام ١٩٧١ (باستثناء العملية التحطيمية الخطيرة المذكورة التي تعرضت لها عام ١٩٧٣ والتي استولوا فيها على كل أوراقي)! وفي نفس الوقت، زادت بانسعار لايمكن وصفه الشتائم القذرة والمحاولات الخطيرة من الممرضين وتلاميذ التمريض ضدي، واعتداءاتهم علىّ بالحجارة داخل غرفتي المستقلة التي كانوا يحاولون حرماني منها منذ السبعينات، فضلا عن العمليات المكشوفة لتحريك المجانين ضدي. وكان مقررا أن تتكرر هذه الحقنة الخطيرة كل أسبوع، مع استمرار الاهانات القذرة والاعتداءات والمحاولات المذكورة ليل نهار، والحرمان من النوم ومن الكتابة أو القراءة المتعمقة، بحيث أنهار وأضطر الى الانتحار (كما توقعت أخبارهم الصحفية!) – ان لم أتعرض لنهاية أخرى. لكن نتيجة ضغوط وضربات سرية، لم تستمر هذه

---

(١) واضح أنهم كانوا يعبرون بذلك عن اقتناعهم بعملية اسقاط أهليتي التي ترفض صحف المعارضة الكتابة عنها، ومن ثم كانوا مطمئنين الى أنه يمكن سحب ملكية الشقة مني في أي وقت بهذه الحجة!

العملية بعد الحقنة الأولى!

وهنا قررت الأجهزة المصرية التخلى عن محاولات الارغام على الانتحار أو القتل أو ما الى ذلك مما كانوا يحلمون به، والاكتفاء بمحاولات التحطيم الذهنى بالوسائل والعقاقير الطبية المتخصصة، توطئة للافراج عنى. ذلك أن الافراج عن رجل سياسى يشتغل بالفكر والكتابة بعد أن يكون قد عجز عن التفكير والكتابة، يعفى السلطات من اتخاذ موقف ازاء حقوقه فى العمل والنشر، فضلا عن أنه يبرر عملية الايداع فى مستشفى المجانين قبل ذلك وبعد ذلك، أى يبرر تكرار ايداعه عقليا. وهذا ماحدث مثلا مع الفنان نجيب سرور وغيره، ممن حطموهم فى المستشفيات العقلية فى العباسية وفى بهمان وغيرهما. وهذا هو النظام المعروف والمتبع عموما مع كل النزلاء «المزمنين» لتلك المستشفيات أو المصحات، بحجة أن المرض العقلى يعتبر «عاهة» مستديمة! (ولاحظ أن «أمر الايداع» الرسمى الصادر ضدى من نيابة أمن الدولة العليا ومستشفى العباسية باعتماد النيابة العامة، والمنشور نصه فى الملحقات - ثانيا/ رقم ١ - يتهمنى بأنني مصاب بـ «عاهة» فى العقل!!). ولهذا انتهى مثلا نجيب سرور بعد تكرار ايداعه فى بهمان بعد العباسية.(١)

والمهم أن عملية التحطيم الذهنى بالوسائل والعقاقير الطبية المتخصصة، كانت تستلزم نقلى الى مستشفى عقلية خاصة (تسمى مصحة نفسية!)، لأن المستشفيات الخاصة تعتمد فى التحطيم الذهنى أساسا على زيادة الوسائل والعقاقير الطبية المتخصصة مهما كانت مرتفعة الثمن (حيث تكون على حساب النزيل وليس على حساب المستشفى)، فضلا عن أنها تمارس هذا الأسلوب بشكل روتينى شامل لايستثنى منه أحد. كما أنها لاترتبط بالأجهزة السرية بعلاقات يومية تفصيلية (كالحال فى المستشفيات الحكومية)، ومن ثم لايمكن التحكم فى تصرفاتها من خلال الضغط والمساومة أو العلاقات الخاصة بين الأجهزة الأجنبية والأجهزة المصرية.

وبديهى أن الأسباب المذكورة كانت تجعلنى أرفض دائما الانتقال الى مستشفى خاصة. فضلا عن أننى وأسرتى لانملك تكاليف المستشفى الخاصة. لكنهم وجدوا حلا سهلا لهذه المشكلة! فقد حدث فجأة أن قرر نقيب الصحفيين اذ ذاك ورئيس ادارة وتحرير الأهرام ابراهيم نافع أن يستجيب لاحدى الشكاوى الخاصة بى، مع أننى كنت أكتب اليه والى غيره بانتظام منذ سبعة عشر عاما(٢)! وكان قرار نقيب الصحفيين المذكور يرتبط بموقف سكرتير مجلس النقابة اذ ذاك - وهو متمركس سابق ممن تدعمهم السلطة فى حزب التجمع اسمه فيليب جلاب، كان قد التقط هذه الفكرة من قبل من بعض ذوى الخبرة فى مكافحة الشيوعية وفى الاجرام الطبى (ومنهم أحد زبانية الخانكة واسمه حنا أرمنيوس)، وكتب فعلا فى مجلة روزاليوسف فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٦ يدعو الى وضعى للعلاج فى مستشفى خاصة لتتنصل الحكومة من ايداعى فى مكان غير مناسب! ورغم ردودى المتكررة عليه، استمر فى التمسك بهذه الفكرة الخبيثة.

وباختصار، قام ابراهيم نافع باتصالات مع النائب العام محمد عبد العزيز الجندى، واستصدر منه قرارا

---

(١) من المفارقات التى تستحق الاشارة هنا، والتى توضح مدى «التفاؤل» الاجرامى الذى كان يشعر به غير المطلعين من المنافقين اليساريين وأعداء الشيوعية والعقلانية ازاء عملية الافراج عنى، أن نجيب سرور كتب بعد الافراج عنه فى الثمانينات الأولى فى خطاب مناشدة بائسة الى الصحفى الحكومى صاحب البهلوان يوسف ادريس (ولم تنشره مجلة «أدب ونقد» الا بعد سنوات من موته! - فى عدد ٣٤ عام ١٩٨٧ ص ١٢٨-١٢٩)، قال: «خرجت من مستشفيات الأمراض العقلية ومنها مستشفى بهمان اليهودى النازى، حطاما أو كالحطام... الى الجوع والعرى والتشرد والبطالة وأقسام البوليس... خرجت أدور كالكلب المطارد مجمدا محاصرا موقوفا... بعيدا عن مجالات نشاطى وبعيدا عن ميادين النشر... فاذكروا اسماعيل المهدوى الذى تم تدميره فعلا فى العباسية»!! ولا أعرف من أين استقى هذه «المعلومة» عن تدميرى التام (والتى دفعتهم الى التفاؤل!)، رغم أننا لم نتقابل مطلقا وراء الأسوار!!

(٢) لاحظ أنه يوجد فى نقابة الصحفيين شئ اسمه «لجنة الحريات»، يتولى مسئوليتها منذ سنوات درويش إسلامى يعمل فى أكثر من صحيفة حكومية ومعارضة اسمه محمد عبد القدوس (ابن الكاتب الجنسى المعروف إحسان عبد القدوس). وقد أرسلت إلى هذا من مستشفى المجانين عشرات الأوراق، لكنه رفض بشكل مطلق اتخاذ أى موقف من أى نوع لصالحى، قبل وبعد الإفراج عنى!!

برفع أمر الحجز من النيابة العامة عنى، فى مقابل ايداعى فى مستشفى خاصة «للعلاج» على نفقة نقابة الصحفيين!! وبذلك، اشترك نقيب الصحفيين «رسميا» فى اتهامى بالمرض العقلى!!

لكن لأن القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤ ينص على أنه فى حالة رفع أمر الحجز من النيابة العامة يتحتم الافراج عن المحجوز فى مدة لاتزيد عن ثلاثة أيام، فإن نقلى الى مستشفى خاصة كان يعنى ايداعى من جديد! ولم يكن يمكن ايداعى من جديد بأمر نقابة الصحفيين فقط، لأن هذا يفضح دورها ضد الحقوق القانونية والانسانية للأعضاء. ولهذا تقرر استخدام أسرتى فى هذه العملية التزويرية الجديدة. ولما كنت قد رفضت بشدة فكرة نقلى الى مستشفى خاصة، وكررت الكتابة بخصوص ذلك الى الجهات المعنية (انظر الملحقات : ثانيا/ رقم ٧)، فقد رفضت أسرتى - أى والدتى وأخى - المشاركة فى هذه العملية. لكن سكرتير مجلس النقابة المذكور فيليب جلاب، استخدم زميله الصغير عضو حزب التجمع والموظف فى مقر الحزب بعد ذلك - ابنى الأصغر العميل الحكومى طارق المهدوى، فى التصرف كقيّم غير شرعى علىّ وكممثل لأسرتى!! وهكذا، ورغم تكرار رفضى لذلك، تقدم أمين صندوق النقابة (وهو شخص خبيث النية من الأتباع الرسميين للحكومة فى صحيفة الأهرام واسمه أسامة سرايا) - تقدم مع ابنى المذكور الى مستشفى بهمان بحلوان، واتفقا معها باسم النقابة وباسم «الأسرة» على ايداعى فيها!!

لكن طارق المذكور ليس فقط شابا فاسدا مرتزقا عديم الضمير، لكنه أيضا وللأسف عميل للسلطات مكشوف عائليا. وهو (مثل أمه مطلقتى التى تعمل فى أخبار اليوم باسم اليسار المتمركس أيضا وبالارتباط بالمنظمات الفلسطينية والأجهزة السعودية)، يعتبر من الأنماط الكاشفة التى تثبت مدى ما وصل اليه النظام العسكرى منذ عهد عبد الناصر فى اهدار أقدس علاقات الوجود الاجتماعى للبشر، الى درجة استخدام الزوجة ضد زوجها والابن ضد أبيه. كما أنه يثبت عمليا أن النظام القائم لايزال يعيش على ثمار وامتدادات جرائم العهد الناصرى، ولايزال يعتمد على العملاء والأدوات الذين صنعهم عهد العسكرى الأسود.

ومن ناحية أخرى، فهو دليل مادى يثبت الترابط والتكامل والتنسيق ووحدة المركز بين الأجهزة الحاكمة وبين : نقابة الصحفيين كنموذج لمرافق النظام القائم، وحزب التجمع كنموذج لأحزاب المعارضة المكملة للحكومة. ثم ان تكامل ووحدة ومركزية الموقف الشامل ضد الشيرعية والعقلانية والديمقراطية، تتأكد عمليا من واقع رفض كل الجهات التحقيق فى هذا الموضوع الذى تتكتم عليه كما سأذكر، بل واهتمام مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية (ومنها الاسلامية والأجنبية) بتشجيع وتكريم وتمويل ذلك الولد الخائن لأبيه [1].

وعلى كل حال، فقد أدى تصرف نقابة الصحفيين (من خلال ابراهيم نافع وفيليب جلاب وأسامة سرايا) باستخدام ابنى المذكور (طارق المهدوى)، الى «تقنين» عملية ايداعى فى مستشفى بهمان. وتنفيذا لذلك، استخدموا فى يوم ٣٠ مارس ١٩٨٧ القوة والاجبار فى نقلى رغم ارادتى من العباسية الى بهمان - حيث كنت أرفض الحركة لتسجيل ما أتعرض له من ارغام، فيحملوننى كرها! وأثناء النقل الاجبارى، حرمونى طبعا من كل أوراقى وكتاباتى وأدواتى الكتابية والمعيشية! (لكن من حسن الحظ أنه أمكن المحافظة على معظم الأوراق التى كانوا يحلمون بالاستيلاء عليها!).

وفى بهمان، قضيت ثلاثة شهور من الجحيم، تزيد فى أضرارها الذهنية العميقة عن كل ماتعرضت له من أهوال خلال سبعة عشر عاما قبل ذلك! وكان أشد زبانية التحطيم الطبى من المسئولين عن تلك المستشفى الذين مارسوا تزويراتهم فى ايداعى ثم فى محاولة تحطيمى طبيا، مدير المستشفى فتحى لوزة وابنه ناصر لوزة ومعهما ثالث عجوز حقير لا أذكر اسمه، فضلا عن المجرم الطبى الذى تولى عملية نقلى

---

(١) بعد المحاولة الأولى لطبع هذا الكتاب ، استخدموا ذلك الولد على المكشوف فى الاستيلاء على مخطوطته من المطبعة ومحاولة منع طبعه ! انظر ماأوردته بهذا الخصوص فى الصفحات الأخيرة من الملحقات ، وخصوصا البيان المطبوع فى تلك الفترة .

والذى لاأذكر اسمه أيضا .(والغريب أن الأربعة أقباط، لأنهم يركزون عملاءهم من الأقباط فى بهمان، وبدرجة مقاربة فى الخانكة، بينما يركزون عملاءهم الاسلاميين فى العباسية!). وكانوا يرغموننى على ابتلاع حوالى ١٢ قرصا شديدا كل يوم، مع نفس الحقنة الشديدة اللعينة كل أسبوع أو أقل، بحيث أن هذه المواد المخدرة المفسدة للذهن والمعطلة للتفكير والذاكرة، كانت تسبب لى تفككا بدنيا وشبه غيبوبة مستمرة، كادت تؤدى الى تصفية قدراتى العقلية!

ويكفى للتعبير عن مدى الارهاق التحطيمى للقليل من هذه العقاقير، أن أسجل هنا حقيقة عملية معروفة فى مستشفيات المجانين الحكومية، هى أن النزيل الذى يتقرر عقابه ويخيّر بين الضرب وبين تناول برشامة من هذا النوع، يفضل دائما الضرب على البرشامة! ذلك أن الطب الذهنى والعلاج الذهنى يقومان أصلا على تقاليد القهر الكهنوتى اللاعقلى القديم، الذى يعتبر التفكير والاحساس الفكرى سبب الأمراض، ويعتبر التخدر وتبلد الذهن وانعدام التفكير وانعدام الاحساس الفكرى مظاهر الشفاء! فما بالك بتأثير الكمية المذكورة من تلك العقاقير يوميا ولمدة ثلاثة شهور متواصلة؟!

لقد استمر تأثيرها فى تعجيزى بدنيا وذهنيا بدرجة ما، عدة شهور أخرى بعد الافراج عنى، بحيث لم أكن أستطيع خلالها أن أجلس على مكتبى الا عدة ساعات قليلة فى اليوم. ومن ناحية أخرى، فهذه العقاقير والحقن - كما يعرف المتخصصون والمجربون - هى «مخدرات» طبية، بالمعنى الحرفى للكلمة. ولهذا أدت الثلاثة شهور المتصلة المذكورة الى القائى بين نارين : نار إدمان هذه المخدرات الطبية ومن ثم التعرض لشلل التفكير وتبلد الذهن الناتج عنها، ونار الانهيار الذهنى والآلام الذهنية التى تصيب من يتوقف فجأة عن الاستجابة لهذا الادمان!! ومع ذلك، ورغم ماعانيت من آلام ومشاق ذهنية غير محتملة، استطعت بالتخفيض التدريجى السريع (بالاعتماد على دراساتى النظرية وخبراتى وعلى إرادتى) أن أنقطع نهائيا عن بقايا هذه العقاقير بعد حوالى ثلاثة شهور أخرى!

ومن المؤكد أنه لو كانت عملية بهمان وعقاقير وحقن بهمان قد استمرت أكثر من ثلاثة شهور، لكنت قد خرجت من المستشفى فاقد القدرات العقلية، أو على الأقل فاقد القدرة على الكتابة والتفكير المتخصص. بل ولكنت قد أدمنت هذه «المخدرات» الطبية ادمانا لامهرب منه![1] لكن من حسن الحظ أن الضغوط والضربات السرية نجحت فى تحريك محركى نقابة الصحفيين، فاتفقت النقابة وابنى العميل الحكومى المذكور مع المستشفى على الافراج عنى يوم أول يولية ١٩٨٧.

ولقد كررت أكثر من مرة أن «الأعمال بالنيات». لكن «النيات» ليست ظواهر ذاتية باطنة، وانما هى وقائع تتحقق بالضرورة من خلال أعمال وتصرفات موضوعية أخرى. وهكذا، فإن حقيقة موقف النظام القائم فى عملية الافراج الاضطرارى عنى، تتضح ماديا وعمليا فى وقائع تزويرات ومخدرات بهمان، ثم فى مدى اصرار السلطات والجهات التابعة لها على حرمانى من أى حقوق للعمل والنشر بعد الافراج عنى، بدلا من رد اعتبارى وتعويضى، وفى وقائع الموقف الحقيقى لنقابة الصحفيين التى رفضت حتى مساعدتى فى الحصول على مكافأة نهاية الخدمة (انظر الملحقات : ثانيا/ من رقم ١٥)، وفى وقائع موقف وسائل حزب التجمع مثل غيره من الجهات ضد حقوقى فى الرأى والتعبير والنشر. فموقف الحرمان من العمل أو النشر المنتظم، يعنى فى الحقيقة تدعيم وتأكيد استمرار اسقاط أهليتى التى أسقطت بأمر الايداع فى مستشفى المجانين منذ عام ١٩٧٠، والتى لم يصدر حتى الآن قرار حكومى أو حكم قضائى بالغائها، مما يتيح قانونيا اعادتى الى مستشفى المجانين فى أى وقت!! وأعتقد أن مخططى هذه «النيات» الواهمة الذين كانوا يحلمون بأن يكرروا معى ماحدث مع المرحوم نجيب سرور وغيره، كانوا من الزبانية الجدد فى الأجهزة الحكومية، ومن ثم لم يدركوا قدرات التصرف الدولى الخارجى، ومدى الضغوط والعمليات السوفييتية السابقة التى أتاحت لى المحافظة على حياتى وعلى عقلى حتى اليوم.

(١) يؤسفنى أن أذكر هنا، أننى تصورت أن الأجهزة السوفييتية تخلت عنى، ففقدت الثقة فى أن أفلت من جحيم بهمان بسرعة، ومن ثم خضعت أخيرا لضغط المستشفى كشرط لسرعة الافراج عنى، بالتوقيع على أحد اقراراتها المطبوعة بأننى حضرت اليها «تطوعا»!! وأعتقد أنه يمكن اثبات الاضطرار المذكور، بالاعتماد على وقائع عملية نقلى، ووقائع كتاباتى قبل وبعد النقل حتى الشهر الثالث، وشهادات أسرتى، ووقائع احتجاجاتى لكل مسئولى المستشفى ومندوب وزارة الصحة، الخ. وهذا فضلا عن أننى أجريت خطأ فى لقبى فى التوقيع للتعبير عن ذلك الاضطرار!!

شمول الحرمان المدنى العام وانتهاء الثغرات

ثمة المزيد مما يجب أن يقال عن ارتباطات عملية بهمان بمشكلة الديمقراطية وحقوق الانسان.

فالمسألة لم تقتصر فقط على استخدام نقابة الصحفيين مع فرد عميل من أفراد الأسرة فى ايداع كاتب سياسى غير مجهول فى مستشفى عقلية خاصة رغم ارادته بعد أن أودعته نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة فى المستشفيات العقلية الحكومية سبعة عشر عاما، لكن المسألة أيضا أن صحف حزب «التجمع» وحزب «الوفد» وغيرهما، رفضت أن تنشر كلمة واحدة عن عملية بهمان هذه، رغم الالحاح المتكرر لتصحيح ماأوردته هاتان الصحيفتان زورا وبهتانا عن أننى تضيت «فترة نقاهة» فيها!! بل ان الناصرى القمىء حسين عبد الرازق قال لى بصراحة انه يرفض نشر أى كلمة ضد مستشفى بهمان!! بل وحذف اسم بهمان من شكوى عامة نشرتها فى الأهالى» بعنوان «استصراخ» فى ١٩٨٧/٩/٢٣!!

ومن ناحية أخرى، رفضت مختلف الصحف مبدئيا نشر أى موضوع عن ثغرات قوانين الايداع فى مستشفى المجانين، التى تتيح لفرد أو لفردين من أسرة أو جيران أى شخص - ناهيك عن النيابة والشرطة وأجهزة السلطة - أن تستصدر طبيا أمر الايداع ضده الى أجل غير مسمى، ومن ثم تتيح طحنه وافتراسه ذهنيا واسقاط أهليته التى هى أهم من جنسيته! ورفضت أن تشير أى اشارة الى استمرار القوانين القديمة المختلفة الخاصة بوضع «سقوط الأهلية»، الذى لاأزال أعانى منه رسميا، والذى يدعمه موقف الحرمان الرسمى من العمل. ذلك أن تلك الأحزاب والصحف المكملة للحكومة، والمحرومة من الاحساس الديمقراطى والعقلانى، لاتعترف بأن الاعتداء على فرد واحد هو اعتداء على المجموع، وأن الثغرة الواحدة فى القانون هى بمثابة قانون مضاد للحقوق والحريات، أو بمثابة إلغاء للقوانين التى تحمى الحقوق والحريات.

وكنت قد نجحت بعد مجهودات والحاحات متكررة لأكثر من عام فى اقناع الأستاذ أحمد نبيل الهلالى بأن يتولى اقامة قضية باسمى ضد السلطات بخصوص ايداعى فى مستشفى المجانين تحت التعذيب والتحطيم سبعة عشر عاما وثلاثة شهور (القضية رقم ١٩٨٨/١٥٦١٧ دائرة ٣٠ تعويضات القاهرة). وقد تبرع بمباشرتها بدون أتعاب مسبقة (بل وأصر على أن يدفع رسومها من جيبه، رغم احتمال عدم صدور حكم التعويض الذى تدفع الأتعاب كنسبة منه فى هذا النوع من القضايا). لكن مختلف الصحف رفضت أيضا الاشارة الى تلك القضية أو متابعتها (باستثناء خبرين مختزلين فى صحيفتى الأهالى والوفد بعد الالحاح المضنى المتكرر والمهين!). ولأن الصحيفة الأولى نشرت الخبر المختزل مغلوطا، فقد كررت الالحاح على اليسارى الحكومى المذكور فيليب جلاب كسكرتير لنقابة الصحفيين بأن ينشر خبرا مصححا عن القضية فى تلك الصحيفة فى بابه الهزلى «بريدكو»! لكن ذلك الباب المخصص للدفاع عن جرائم العهد الناصرى وللتعبئة ضد اسرائيل، لم يكن يمكن أن ينشر خبرا عن احدى جرائم العهد الناصرى! (فهو كما قلت له يستحق أن يسمى «مخابراتكو»!).

وقبل أن أنتقل الى بقية الوقائع الخاصة بموقف التستر الشامل على عملية بهمان، أشير الى أن حزب «التجمع» كان قد استجاب لتوسلى فوافق على أن يصرف لى مساعدة شهرية (مائة جنيه)[1]. لكن بحجة أننى تمسكت بموقفى المعروف من الناصرية فرفضت الانضمام الى الحزب، أصروا على أن تكون تلك المساعدة مساعدة خيرية غير مضمونة، فرفضوا تكليفى بأن أؤدى فى مقابل ذلك أى خدمات صحفية لصحيفة «الأهالى» فى المجال الذى يسمحون به. وبعد أن تكررت الاهانات عند صرف هذه المساعدة الشهرية لى، مع التهديد بقطعها، كررت عليهم الالحاح بأن يجعلوها مقابل أى خدمات صحفية ولو بدون اسم وفى أى مجال. لكنهم رفضوا.

ومن ناحية أخرى، اتجهت الى مجلتهم الشهرية المحدودة القراء «أدب ونقد»، فبدأت أنشر فيها بدون

---

(١) كان المفروض أن تقطع عنى هذه المساعدة بمجرد صدور هذا الكتاب . لكن واضح أن مخطوطته وصلت إليهم بعد الاستيلاء عليها ، فافتعلوا معى مشكلة بحجة رفض نشر إعلان تجارى ضد الولد المذكور يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، وقطعوا التعامل معى بطريقة الاهانات والتدعيم الصارخ للمحاولات الحكومية ضدى - كما أوضحت فى البيان المطبوع وغيره فى آخر الملحقات . لكن حدثت مصادفة غريبة بعد يومين فقط من هذا الموقف المكشوف . هى أن بعض الأصدقاء الأجانب أتاحوا لى الحصول على أعمال ترجمة فى إحدى المؤسسات - بعد عامين ونصف من الحرمان من العمل !

مقابل بعض المقالات مع باب بعنوان «لقطات ثقافية». لكن لم يستمر ذلك سوى عدة شهور من الصعوبات والمشاكل! فقد كان المطلوب منهم!بعادى عن تلك المجلة أيضا، بنفس الطريقة المنافقة المعتادة. فلما فشلت الصعوبات والمشاكل وعمليات الاهدار، وتكررت شكاواى الى خالد محيى الدين ولطفى واكد وغيرهما، فوجئت فى أوائل شهر يناير ١٩٨٩ بأنهم قالوا لى عن مقال عن ابن خلدون كانوا قد استلموه منى فى شهر يونية ١٩٨٨، انه ضاع! فوعدت بأن أنسخ لهم نسخة أخرى منه. لكن فوجئت بعد أيام بموقف آخر شديد الغرابة والاستفزاز، بخصوص مقال آخر بعنوان «الثقافة والفكر الحر»، كانوا قد استلموه منى فى شهر يولية ثم وعدونى بالالحاح المتكرر المهين بنشره فى يناير. فقد قالوا لى انهم لم يروا منى مقالا بهذا العنوان ولم يسمعوا عنه ولم يتفقوا معى أى اتفاق بخصوصه!![1] وكما قلت شفاهة وكتابة لهم ولمسئولى حزبهم، فإن استخدام طريقة «قورجية العباسية» فى مجال الثقافة والنشر، يجعل التعامل مستحيلا ويهدد بحدوث مشاحنات ومصادمات! وهذا ما كانوا يحاولونه فعلا كما تؤكد تصرفاتهم الأخرى اذ ذاك – وخصوصا أنهم يستخدمون كسكرتير للمجلة شخصا طائشا (لايليق أن نذكر اسمه) حاول أن يفتعل معى صداما بهذه الحجة!.

ولهذا اضطررت الى الانقطاع عنهم منذ فبراير ١٩٨٩، رغم أننى أعلنت استعدادى للرجوع اليهم بمجرد أن يعثروا على أحد المقالين! وفى عدد أبريل ١٩٨٩، نشروا (فى ص ٨٩) الكلمة التالية :«الى الكاتب المفكر اسماعيل المهدوى : سامحنا! ونتجشم فى استئناف مساهمتك اللامعة»! ولأننى أتقابل معهم فى الموعد الذى يحددونه لى، تركت لهم فى مكتبهم ومع المرتبطين بهم عدة نسخ من خطاب أكدت فيه استعدادى التام للاستجابة، بمجرد أن يستدعونى فى أى موعد محدد بالطريقة التى يتبعونها معى، وذلك للاتفاق على قواعد وضمانات لعدم تكرار ماحدث. (انظر الملحقات : ثانيا/ رقم ١١). لكنهم طبعا أهملوا ردى تماما، وأكدوا بذلك عمليا أنهم لم ينشروا الكلمة المذكورة من أجلى، ولكن من أجل خداع من يدافعون عنى!

ونرجع الى الموقف من عملية بهمان المذكورة.

بخصوص ذلك الموضوع، وكذلك بخصوص استمرار نقابة الصحفيين فى رفض اتخاذ أى تصرف لاعادتى الى عملى الصحفى أو الحاقى بأى عمل صحفى آخر أو بأى عمل ثقافى أو غير ثقافى أو توفير أى مورد رزق لى ولو بالترجمة بالقطعة، بل ورفض التصرف حتى لصرف أى مستحقات أو مكافأة نهاية خدمة لى عن عملى الصحفى السابق، كنت قد قررت انتظار أول جمعية عمومية لنقابة الصحفيين لاثارة هذه الموضوعات فيها، بهدف تسجيل الوقائع للمستقبل بعد استحالة النشر عنها حتى فى الصحف المحدودة القراء. ذلك أن عملية بهمان مثلا، تشكل تهديدا لمبلغ لايقل عن عشرة آلاف جنية من أموال النقابة، استخدمت للاضرار غير الشرعى بمصالح وحقوق أحد الأعضاء. وبالفعل، بعد الاعلان عن الجمعية العمومية، قدمت الى ادارة النقابة باسم نقيب الصحفيين ابراهيم نافع طلبين برقم ١٠ / ٢ – ٢ – ٨٩ وبرقم ١٣٠ / ٩ – ٢ – ٨٩ ، طلبت فيهما تكوين لجنة للتحقيق فى عملية بهمان، وحجز كلمة لى فى الجمعية العمومية لعرض هذا الموضوع والموضوعات الأخرى المذكورة. ووزعت منسوخات هذين الطلبين أيضا على الكثيرين من أعضاء المجلس ومن الأعضاء العاديين وعلى الصحف. (انظر الملحقات : ثانيا/ من رقم ١٧) .

ورغم أن مسئولى حزب التجمع استدعونى وهددونى بوقف المساعدة الخيرية الشهرية التى يصرفونها لى بحجة أننى سأهاجم فى اجتماع عام اثنين تابعين للحزب (هما فيليب جلاب وطارق المهدوى[2])، فقد قررت الاستمرار فى موقفى، خصوصا بعد أن أورد مجلس النقابة فى تقريره الى الجمعية العمومية عبارة

---

(١) هذا المقال «المسحور»، نشرته فى خاتمة كتاب «المبادىء الفلسفية الجديدة» الذى صدر عام ١٩٨٩، بعد أن جعلت عنوانه «الفلسفة هى جوهر الثقافة» – مع اشارة الى موقف المجلة المذكور.

(٢) تهل مشرل هذه الصفحات للطبع، تصرف حزب التجمع فاستخفنى عن الولد المذكور الذى كان موظفا بمقر الحزب ومسئولا للدعاية! بل وبدأت الأجهزة المصرية تربطه ببعض الجهات فى لندن، للايحاء بأنه ليس تابعا للحكومة المصرية ولا للمعارضة المكملة لها!

(ص ٧-٨) يقول فيها عنى : انه «بناء على طلب من أسرته تلتم به ابنه»، اتفق المجلس «مع أحد المستشفيات الخاصة على أن يقضى فيها الزميل اسماعيل المهدوى فترة نقاهة (!!) على حساب النقابة قبل أن يعود الى حياته العادية»!! ذلك أن هذا التزوير الصارخ، لايعنى فقط أننى كنت مريضا لمدة سبعة عشر عاما ثم أخذت فترة نقاهة لمدة ثلاثة شهور، لكنه يعنى أيضا تسجيل سابقة تتيح للنقابة ولابنى المذكور اعادتى الى مستشفى المجانين فى أى وقت، كما تحلم أجهزة النظام القائم!

ثم كانت المفاجأة الشخصية لى يوم انعقاد الجمعية العمومية فى ٣ مارس ١٩٨٩، حيث عرفت فى ذلك اليوم فقط أنهم ألغوا منذ سنوات عديدة التقليد الذى كان مستمرا حتى ايداعى فى مستشفى المجانين على الأقل، والذى كان يسمح لبعض أعضاء النقابة بالتحدث أمام الجمعية العمومية! ومن المؤسف أن سيطرة دوائح التعمية والتضليل، لم تسمح لى أن أعرف من أى أحد عن إلغاء هذا التقليد القديم - ولو من باب الرد على طلباتى المذكورة المتكررة!

وقد اتضح أنهم اتفقوا مع مايسمى أحزاب «المعارضة» على تقليد جديد، هو تكوين «ندوة» لكل مرشح، يقدم فيها شعاراته ويهاجم شعارات خصومه. بل انهم وصلوا بالصفقات السرية الى تمثيل حزب التجمع وحزب الوفد وأنصارهم من عناصر الجمجمة النقابية الصفراء فى مجلس النقابة! أما الأفراد الذين لايريدون الدخول فى لعبة الأحزاب وخصومها، والذين يريدون مخاطبة مجموع الصحفيين وليس أنصار هذا المرشح أو ذاك، فقد تقرر استبعادهم! ومعنى ذلك أن «قبضايات» أو ممثلى فرق الحكومة والمعارضة المكملة للحكومة، أى «مشايخ الطوائف» المسموح بها من الجانبين، تقاسموا عملية التحكم وسد الثغرات المحتملة أمام أى فرد يمكن أن يخرج عن القوالب المسموح بها، حتى فى الاجتماعات النقابية العامة التى لاتتكرر الا كل سنوات! ولهذا أهمل نقيب الصحفيين الحالى مكرم محمد أحمد وأهمل مجلسه الجديد، شكاواى التى كررتها بهذا الخصوص لطلب التحقيق (وأهمها الشكوى رقم ٣١ / ١١ - ٤ - ٨٩ المنشورة فى الملحقات).

وعلى كل حال، فالموقف المذكور الذى حرمنى حتى من الادلاء بكلمة فى النقابة، هو موقف لايعبر فقط عن أن مرحلة الليبرالية القاصرة جاءت - كما قلت - بعد استكمال سد بقايا الثغرات السابقة التى كان يمكن استخدامها، لكنه يعبر أيضا وأساسا عن اهتمام الأجهزة الدولية والمحلية المعادية للديمقراطية وللعقلانية بمكافحة أى احتمالات لظهور ثغرات فردية غير محكومة، قد تتخطى الاتجاهات والقوالب النمطية المفروضة. صحيح أن هذا الاهتمام وصل الى درجة السعار الهستيرى فى الظروف المعاصرة بعد انتهاء تفوق الغرب واضطراره الى تغيير سياساته ومخططاته فى العالم الثالث الذى لم يكن قد استكمل التحكم فيه وترويضه برجوازيا. الا أنه رغم ذلك يعتبر استمرارا لاهتمام قديم منذ العصور الفرعونية والعصور الوسطى.

فقد اكتشفوا مثلا فى النصوص الفرعونية منذ أربعة آلاف عام، وصية من أحد الفراعنة لخلفائه يكرر فيها التأكيد على ضرورة استئصال أى فرد يتكلم كثيرا وتمزيق كل من يرتبط به! وفى العصور الوسطى أيضا، حيث لم يكن يمكن أن توجد جماعات أو منظمات يخشى منها، كانوا يستميتون فى محاولات استكشاف واستئصال أى فرد متحرر، يمكن أن ينطبق عليه مايسميه الفيلسوف ابن باجة باسم «تدبير المتوحد»، أى تصرف الفرد العقلانى المخالف فى أفكاره للرأى العام! (ولاحظ أن ابن باجة تتل مسموما!). فمثل هؤلاء الأفراد الذين يحملون قبسات شعلة بروميثيوس، كانوا يشكلون أكبر الأخطار ضد ظلمات العصور الوسطى. وبالفعل، بدأت شعلات «المدن الحرة» منذ القرن الثانى عشر، ثم شعلات النهضة فالتنوير منذ القرن الخامس عشر، انطلاقا من أفكار وجهود وانجازات أفراد أو ثغرات فردية. فكلمة «الشرارة» (اسكرا)، وعبارة «ومستعظم النار من مستصغر الشرر»، لم تكن تعبر فى الفولكلوريات العقلانية الأصلية عن «نيران» التمرد والهياج الدهمائى أو المقاومة العنيفة، ولكن عن نار العقل والعقلانية التى يرمز اليها اسم بروميثوس.

* * *

بعد كتابة صفحات التقديم السابق فى أبريل ١٩٨٩، يمكن أن أضيف الى هذا الفصل الثالث فى أول أغسطس ١٩٨٩ عدة فقرات عن تجربة نشر كتابى الفلسفى الأخير فى الظروف الحاضرة فى مصر.

تجربة نشر كتاب عقلانى

الطريق الى المطبعة

ألقيت فى مستشفى المجانين أصلا لأنتهى فيها نهاية غير معلنة وليس فقط نهاية مبررة، أى لأنتهى بدون أن أحصل حتى على مايحصل عليه المجرم العادى الذى يعلنون عن اتهامه وسجنه أو اعدامه، وبدون أن أحصل حتى على مايحصل عليه «المعتقل» عرفيا الذى يسجل اسمه وبيانات اتهامه ونشاطه وأفكاره فى السجلات الرسمية لأجهزة الأمن! وهذا الهدف الاجرامى لطبخ موقف الاهدار المدنى الشامل ضدى، استمر كما أوضحت بعد الافراج عنى أيضا. ولهذا، لم تكن فصائل الحكومة أو فصائل المعارضة الرسمية المكملة للحكومة، تتوقع أن أتمكن من تخطى أسوارهما الشاملة المتكاملة والوصول الى القارىء. ولهذا أيضا، كان كلا الجانبين يتصرفان معى بدرجة كبيرة من «الحرية المكشوفة»، اطمئنانا الى أن أحدا لن يعرف الحقيقة عن ذلك!

وهذا فى الحقيقة غباء وقصر نظر. ذلك أن ظروف الماضى، تختلف عن ظروف الحاضر منذ بروز قوة الاتحاد السوفييتى، ثم وصوله الى التفوق العسكرى والاشعاعى منذ أواخر السبعينات. فاذا كانت الطريقة الاجرامية لطمس والغاء أو تشويه أى أسماء أو مسميات، ومحاصرة أو حرمان أو اهدار دم أى شخص، وتزوير وتلفيق أى شىء عن أى شىء، هى طريقة تقليدية مضمونة ومؤكدة النجاح تمارسها أجهزة السلطة كهنوتيا ومدنيا منذ العصور القديمة والعصور الوسطى، فقد انتهت عصور الاحتكار القديم للتحكم الشامل ضد العقلانية. والدليل على ذلك، أنهم فشلوا فى تصفيتى أو طمس أخبارى حتى فى مستشفى المجانين، بعد أن ألغوا اسمى حتى نهاية السبعينات. وفشلوا فى منعى من البحث وكتابة الأعمال الفكرية داخل أهوال المستشفى، وارسالها والاحتفاظ بنسخاتها. وفشلوا فى أن يحاصرونى بعد الافراج عنى الى درجة الجوع والتسول كما فعلوا مع نجيب سرور، أو أن يضطرونى الى الانقطاع عن القراءة والبحث والكتابة.

ومن بديهيات المنطق، أنه اذا حدثت حتى ثغرة واحدة فى أى سور، يكون السور قد فقد دوره! ولهذا لم يكن غريبا أن يهتم المدافعون عن الأمية والعقلانية باستخدام قدراتهم الشاملة المضادة، فى الدفاع عن تلك الثغرة، ليس فقط باعتبارها اختراقا لسور التحكم البرجوازى اللاعقلى الشامل، بل وأيضا باعتبارها ثغرة نمطية فاضحة، يمكن من خلالها دراسة ماحدث ومايحدث لكل المهدرين والمغضوب عليهم فى مجال السياسة والفكر، ممن ينتهون أو يتحطمون فعلا، أو تجهض امكانياتهم أو يحرمون من الوصول الى نشاط السياسة والفكر أصلا. فهذا يشبه العثور فى غابة وحوش على كائن من الكائنات المستضعفة يتعرض نوعه للابادة، أو على حفرية سليمة لنمط من أنماط الحياة ألغتها الوحوش المفترسة من الوجود!

وعلى كل حال، فقد استطعت بالاستفادة من بعض التأثيرات والضغوط المواتية، أن أعيد كتابة الفصول الفلسفية التى كنت قد كتبتها فى مستشفى المجانين وأن أضيف اليها عدة فصول تكميلية، فى كتاب بعنوان «المبادىء الفلسفية الجديدة». وفشلت طبعا محاولاتى لنشره فى دور النشر الحكومية أو غير الحكومية أو فى بقايا بيروت. لكن من حسن الحظ أننى نجحت - بل وبالمصادفات أحيانا - فى أن أجمع من بعض الأقارب وغيرهم تكاليف طبعه ونشره! وهكذا اجتزت العقبة الرئيسية الأولى، فتقدمت نحو العقبة الثانية، وهى البحث عن مطبعة.

وكنت أسمع عن مطبعة «مورانتلى» (واتضح أن اسمها الجديد هو «شركة الأمل للطباعة والنشر»)، لأن الكثير من الكتب «اليسارية» تحمل اسمها، رغم أنها تطبع أيضا الكثير من الكتب الاسلامية. وعندما ذهبت اليها، كنت أتصور أنها مجرد مطبعة «تتوافق» على طبع الكتب اليسارية، ولم أكن أعرف أنها تابعة ماليا وشخصيا لحزب التجمع. ولو كنت أعرف ذلك، لما اتجهت اليها، لأنى عانيت وأعانى

الكثير من طريقة التعامل المزدوج والمنافق والتخريبي لحزب التجمع. والمهم أنني وقعت في مصيدة مطبعتهم، فكتبت العقد مع تلك المطبعة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٩ لطبع الكتاب في مدة شهر. ودفعت لهم المقدم المطلوب، في انتظار التنفيذ.

ثم كالمعتاد في مثل هذه الأوكار، فوجئت بالمشاكل المصنوعة تتوالى مشكلة بعد أخرى! وكلما وصلت الى حل لمشكلة بطريقة «كل عقدة ولها حلال»، عاجلوني بمشكلة أخرى بطريقة «كل حل وله عقاد»! ولايتسع المجال للتفاصيل، التي سأضمنها في مذكراتي الخاصة. لكن يكفي للتوضيح أن أشير الى عدة أمثلة. هذا مع التأكيد على أن كلماتي ضد بعض الأسماء هنا أيضا، لاتسيء الى أصحابها، وانما تؤدي على العكس الى افادتهم بزيادة رضاء أجهزة السلطة عنهم وزيادة ثقتها فيهم. فأنا لا أملك بكتاباتي الوثائقية المتواضعة أي قدرة على الاساءة الى وحوش هذه الغابة السياسية والعقائدية المتكاملة. وانما أقصد التسجيل الوثائقي لا أكثر.

تلقائيات بدون تعليمات

فوجئت في أول موعد، بأنهم غيروا مقاس الكتاب المنصوص عليه في العقد (أي مقاس الصفحات والسطور)، مما يؤدي الى زيادة حجمه ومن ثم زيادة تكاليفه عن المبلغ المتعاقد عليه - الذي لاأكاد أملك غيره! ورفضت طبعا. فقالوا لي ان هذه هي أوامر الدكتور رفعت السعيد!

ورفعت السعيد هو مساعد العسكري الناصري خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع، وهو أحد المسئولين والموجهين الرئيسيين لمطبوعات ونشاطات الحزب. ورغم ثرائه، فهو مثل الآخرين يقبض من وظيفته الرسمية في الأهرام، بينما ينشر في كل مطبوعات حزب التجمع! وهو ناصري ومرتبط بالعسكريين الناصريين، ولم يظهر في الحركة الماركسية المصرية الا منذ معتقلات الستينات في فترة الاحتواء الناصري للماركسيين المصريين. ومع ذلك، جعلوه ممثلا رسميا لما يسمى «اليسار المصري» في الاتصال بالخارج!! بل وجعلوه أيضا «مؤرخا» للحركة الماركسية المصرية، التي يكتب تاريخها المزعوم من روايات هؤلاء الذين فرضوا عليها طريق الفشل والضمور الدهداني والجهالة والغوغائية، أو من المجمعات التي كانت السلطات تسمح بنشرها في الصحف أو الكتب اليسارية! وحتى عندما كتب عن فترة ١٩٥٨-١٩٦٠ التي كنت أتولى فيها زراعة وقيادة نشاط شيوعي جديد في مصر بعد القبض الشامل على الماركسيين وأشباه الماركسيين اذ ذاك، اعتمد على نفس هؤلاء الخصوم المخربين (الذين لم يحضروا تلك الفترة) في كتابة عدة سطور ناقصة ومبتسرة عني، بدون الاتصال بي وسماع كلماتي على الأقل!

ونرجع الى موضوع المطبعة.

فعندما قالوا لي انه هو الذي أمر بتغيير مقاس كتابي، لم أكن أعرف «الصفة» التي تدخل بها في موضوع خاص بي! فقالوا لي انه شريك في ملكية المطبعة، وان بعض أفراد أسرته يشتركون في ادارتها! ومع ذلك، تمسكت بالعقد وقلت لهم انه لا علاقة لي برفعت السعيد في هذا الموضوع. وبعد الحاح، وافقوا على اعادة جمع الكتاب بالمقاس المتعاقد عليه.

وفي الموعد الثاني، قالوا لي انه لايوجد عامل جمع حروف بطريقة الرصاص المتعاقد عليها (باعتبارها أرخص أنواع الجمع)! وفي الموعد الثالث، قالوا لي انه يجب جمع الكتاب بطريقة الأوفست/ التصوير بدلا من الرصاص، وزيادة التكاليف بناء على ذلك. فرفضت. وتدخل مدير المطبعة وأحد ملاكها واسمه عادل رفاعي، الذي اتضح أنه ابن زميل أعرفه (كان قبل الاحتواء الناصري من مجموعة هنري كورييل في التنظيمات الماركسية السابقة)، هو أحمد رفاعي الشريك الأكبر في ملكية المطبعة وأحد رجال حزب التجمع أيضا. وأمكن حل هذه المشكلة بعد الالحاح والتوسل، بالاتفاق على التصرف للالتزام بالعقد بدون زيادة التكاليف، وأن تبدأ مدة الشهر المتعاقد عليها بعد ذلك، أي بدون حساب الأسبوعين اللذين ضاعا. وكنت قد اتجهت الى رفعت السعيد وأحمد رفاعي وغيرهما للتصرف لتسهيل عملية طبع الكتاب التي تتعرض للعرقلة. وكالمتوقع في مثل هذه التلاعبات المنافقة، كانت نتيجة حل المشاكل الخاصة بالعقد، هي

التركيز على تخريب العملية في التنفيذ في المطبعة!

وكما قلت في الفصل السابق، تعتمد أجهزة السلطة البرجوازية حاليا على عملاء وأدوات التخريب أكثر مما تعتمد على عملاء التبليغ والتلقين، لأنها أصبحت تملك وسائل تكنولوجية متطورة تغنيها عن الكثيرين من هؤلاء. وكنت ألاحظ في المرات التي سمح لي فيها بالنشر في مجلة «أدب ونقد» عند طبعها في مطبعة مورافتلي هذه، أن مقالاتي تتعرض لدرجة من الأخطاء المطبعية لاتحدث في معظم المقالات – ليس فقط من حيث الكمية الهائلة، لكن أيضا من حيث تشويه وتغيير بعض الكلمات وزيادة اسقاط الكلمات أو العبارات! وفي المطبعة، عرفت كيف كانت تحدث هذه العملية!

فمساعد مدير المطبعة هو شاب فهلوي من الفاشلين في التعليم من أعضاء التنظيمات الماركسية السابقة في الأقاليم الذين كسرتهم أجهزة الأرهاب واستخدمتهم، ثم سلمتهم الى حزب التجمع كأعضاء يعملون تبع الحزب ووفق توجيهاته اليومية! وهو كعميل سابق أو مخضرم، يعرف المطلوب بدون تعليمات. فكل مقال في المجلة يحوله الى عامل الجمع «المناسب». هذا مقال يهتمون به في الحزب أو المجلة، يحوله الى عامل جمع دقيق. هذا مقال عادي، يحوله الى عامل عادي. هذا مقال «يظهرون» عدم الاهتمام به (أو ربما النفور منه)، يحوله الى العامل الذى يذبحه. وهكذا باستخدام التلقائيات بدون تعليمات!

وأين المصحح في هذه العملية؟! المصحح شيخ حاج اسلامي متزمت، يتجاوب هو أيضا مع درجة «الاهتمام» المطلوبة، لكنه يضيف اليها من ذاتيته الشخصية موقف العداء طبعا للمقالات ذات الاتجاه العقلاني والفلسفي غير المقبولة دينيا! ولهذا كان يرفض مبدئيا تصحيح أي شيء خاص بي! ومادور تحرير المجلة في ذلك؟! دورها هو منع أي تدخل في «تركيبة» هذه العمليات والتلقائيات التي يدركون من مراكز الحزب أنها محكومة أو منظمة ومرتبة بطريقة أو بأخرى، ومن ثم كانوا يرفضون أن يسمحوا لشخص مثلي بتصحيح بروفات مقالاته! وهكذا تتكامل كل الأدوار هنا وهناك، بطريقة: «ده مُلك منظمُه سيده»!

وهذه الطريقة مستخدمة أيضا في النشاط السياسي لأحزاب المعارضة الرسمية، وخصوصا حزب التجمع. فهم يضعون أو يتركون داخل صفوفهم في مختلف المستويات، عملاء مكشوفين لأجهزة السلطة، بحجة «طمأنة» السلطة (التي لاتحتاج حقا الى طمأنة لأنها تملك الوسائل التكنولوجية التي تتيح لها رصد الأفكار التي داخل أذهانهم وليس فقط رصد تصرفاتهم وأقوالهم). أما السبب الحقيقي، فهو أن هؤلاء العملاء يسهلون عملية تحقيق التكامل بين الحزب وبين النظام الحاكم بدون تعليمات «حكومية»، ويدعمون عملية تحريك الحزب في الاتجاه المطلوب ضد العقلانية وضد الشيوعية والديمقراطية. فهم يلعبون دور «بؤر» المرض والميكروبات والخلل والاضطراب، التي توجد «داخل» الأجسام المريضة، وتمارس نشاطها التخريبي «من داخلها» وليس «من خارجها»! وفي الفلسفة، يتحدثون عن فكرة تسمى «الدفعة الأولى» (بفتح الدال) PREMIERE POUSSEE . وخلاصتها أنك حين تصنع آلة (أي تصنع ظروف وعناصر وميكانيزمات التشغيل)، يمكن أن تكتفي بدفع حركتها الأولى، فتستمر في أداء الدور المطلوب أوتوماتيكيا أو تلقائيا بحكم طريقة تكوينها وطبيعة ميكانيزماتها، بدون أي تدخل في عملها! فما بالك اذا كانت التدخلات تحدث أيضا بطريقة أو بأخرى ومن حين لآخر؟!

المهم أن المخضرم المذكور الذى ينظم العمل في مطبعة مورافتلي باسم حزب التجمع وباسم جوقة التمركس التي تستخدمه، سلم كتابي الى عامل الجمع «المناسب». وتعجز الكلمات عن وصف ماحدث في هذه العملية! فذلك العامل لم «يتخصص» فقط في ارتكاب الأخطاء بطريقة شبه شاملة، ولكنه «تخصص» أيضا في اسقاط كلمة كل عدة كلمات، واسقاط عبارة كل عدة عبارات، بل وفي اسقاط فقرة أو صفحة أحيانا!! وعندما اشتكيت بشدة، استخدم الشخص المذكور شكواي في مضاعفة استنفار ذلك العامل ضدي – رغم أنه هو نفسه كان يتندر تندرا استعراضيا مكشوفا على «مواهب» ذلك العامل في التغليط والتخليط!

ولكي يفهم القارىء مدى هذه المشكلة التي تختلف كيفيا عن مشكلة الأخطاء المطبعية بالمعنى

المعروف، أقول ان محاولاتى للتصحيح كانت مستحيلة، لأن الفراغات والسطور لم تكن تسمح بالتصحيحات المطلوبة! وهذا فضلا عن أن عملية الجمع نفسها كانت تسير ببطء شديد، بحيث وتفت عند ثلاثة أرباع الكتاب. واضطررت الى الاستجارة مرة أخرى بأحمد رفاعى ورفعت السعيد وغيرهما، وهددت بالشكوى الى كل الجهات، وخصوصا أن خالد محيى الدين يتظاهر بالصداقة مع السوفييت. ونتيجة ذلك، قرر عادل رفاعى ومساعده المذكور «فصل» ذلك العامل؛ لأنهما تأكدا من أنه بالفعل لايصلح للعمل!

لانريد طبع الكتاب!

تفاءلت قليلا ازاء ذلك، رغم أننا كنا قد وصلنا الى يوم ١٣ مايو بدون استكمال جمع الكتاب - ناهيك عن تصحيحه! لكن التفاؤل لم يكن فى محله. فالعامل الذى تولى الجمع بعد ذلك - والذى لايمكن مقارنته بالسابق - كان مشغولا بأعمال أخرى بتكليف من الاثنين المذكورين!! ومن ثم لم يستطع انجاز الكثير فى جمع بقية الكتاب، فضلا عن أنه رفض تصحيح الثلاثة أرباع السابقة! ونتيجة تحريكات واضحة، كان يتعامل معى بطريقة استفزازية جدا ويقول لى صراحة انه لايريد أن يرى هذا الكتاب! وفى نفس الاتجاه، بدأ المخضرم المذكور يقلب طريقة تعامله المنافق معى. بل وتغيرت أيضا طريقة تعامل عادل رفاعى معى. وكان من الواضح أنهم تلقوا توجيهات صريحة من حزب التجمع (كموصّل لتعليمات السلطة) بأن هذا الكتاب غير مرغوب فى صدوره.

ولهذا، ورغم استكمال جمع بقية الكتاب تقريبا والانتقال الى مشكلة التصحيحات، بدأوا يكررون لى صراحة - بعد أكثر من شهرين من العقد - أنهم لايريدون طبع الكتاب! وابتلعت اهاناتهم ومعاملاتهم السيئة، ورفضت أن أبدأ عملية البحث عن مطبعة جديدة! - رغم أنهم عرضوا علىّ فعلا أن يعيدوا لى مادفعته لهم وأن يتحملوا الخسارة بدون خصم أى شىء! ثم استطعت بالالحاح والتوسلات والوساطات، أن أصل الى اجراء بعض التصحيحات المطلوبة. لكن مع بداية يونية، توقفت التصحيحات! وكانت بروفات الكتاب فى حالة يرثى لها حقا: ليس فقط من حيث الأخطاء الكثيرة حتى فى العناوين، بل وأيضا من حيث لخبطات بعض السطور وبعض الفقرات، فضلا عن لخبطات الهوامش وتنظيم الصفحات، الخ!

كان من الواضح أن المطلوب، ليس فقط تأجيل صدور الكتاب الى وقت الاجازات الصيفية كما تصورت، لكن كان المطلوب أساسا اصداره ملغوما بهذه الكمية الهائلة من التغليط والتخليط، أو تعليقه الى أجل غير مسمى بحجة رفض اجراء المزيد من التصحيحات وتنظيم السطور والصفحات!! فإذا لم يعجبنى هذا ولاذاك، فهم مستعدون لتحمل الخسارة واعطائى مادفعت من نقود لأنصرف عنهم الى أى مطبعة أخرى! «احنا بصراحة مش عايزين نطبع الكتاب ده!». هكذا كانوا يكررون!

واستفدت من نظام الجمع التصويرى، فقمت باجراء الكثير جدا من التصحيحات بخط اليد، كما قمت بالغاء التكرارات أو المحذوفات باستخدام سائل التبييض، الخ. لكن كان ثمة تصحيحات وتوضيبات تحتاج الى امكانيات ووسائل فنية. فلم أجد بدا من أن آخذ البروفات، وألتجىء الى الأخ الفنان الكريم عصمت داوستاشى (الذى تبرع بتصميم غلاف الكتاب)، وتوسلت اليه أن يتصرف لانقاذ الكتاب. وبالفعل، قضى معى أكثر من ست ساعات متواصلة، أجرى فيها التوضيبات المطلوبة بايثار انسانى نادر، بل واعتمدنا على احدى المطابع التى يعرفها فى اجراء التصحيحات الهامة المطلوبة رغم اختلاف خط الجمع! ولهذا، فالوقائع المادية لكل هذه العمليات باقية فى الطبعة الأولى للكتاب.

طبعا لم يكن يمكن أن نصل الى درجة الكمال فى ازالة تخريبات مطبعة مورانفتلى. لكن المهم أننا وصلنا بالكتاب الى درجة معقولة.

وكنت سعيدا فى قمة السعادة وأنا أصل الى المطبعة يوم ١١ يونية ١٩٨٩، لأقدم لهم البروفات وأقول لهم ان الكتاب جاهز تماما للطبع، وان حجة التصحيحات والتوضيبات انتهت! وهنا فوجئت بذلك المنافق ينفجر غيظا وقد اكفهر وجهه، ويقول لى أنه لايمكن طبع الكتاب الا بسعر جديد، لأن سعر الورق ارتفع

الفترة التى أخروا فيها الكتاب! وبكلمات مكررة، قال لى انه لاقيمة للعقد الموقع بيننا، وأنهم لايريدون طبع الكتاب!

والتجأت مرة أخرى الى أحمد رفاعى ورفعت السعيد وغيرهما فى حزب التجمع، بأقصى مايمكن من الحاح واحراج. وأخيرا، وافقت المطبعة على طبع الكتاب. وطبع بالفعل فى ٢٨ يونية ١٩٨٩ (بعد ثلاثة شهور ونصف).

وتدل كثير من الدلائل، على أنهم فى حزب التجمع وفى المطبعة، كانوا يتوقعون أن يصادر الكتاب، بما يعفيهم من المزيد من التصرف المكشوف ضده. ولتسهيل ذلك - بل وللتحريض على ذلك - لم يسجلوا اسم المطبعة على الكتاب، لاظهاره بمظهر المنشور السرى المجهول المصدر!! وهكذا سجلوا ماديا موقفهم ضد الكتاب الذى طبعوه اضطرارا!! واستكمالا لذلك، رفضت صحيفة الأهالى أن تنشر أى خبر عن الكتاب رغم الحاحاتى المتكررة (على المراغى وجمال الشرقاوى وعلى بقية الأراجوزات). ولم يصدر ذلك الخبر - بل وبالتغليط والتخليط فى عنوان الكتاب - الا بعد موافقة ادارة الأهرام على توزيع الكتاب ونزوله الى السوق فعلا!

فهم كما قلت أغبياء وقصيرى النظر. وأمخاخهم المقهورة بالبرمجة الذهنية وباللاعقل العدمى وبالتلقينات القومية وشبه الدينية، أمخاخ لاتصل الى تصور نوعية ومدى تأثير القدرات الدولية الخارجية. ذلك أنهم كالفئران يتصورون أن القطط أقوى الكائنات! بل ان «الأهالى» تناولت فى تلك الفترة بالذات موضوع مصادرة الكتب - رغم أنها أشارت فى ذلك الى كتب محمد حسنين هيكل وثروت عكاشة ونجيب محفوظ ولويس عوض والشيخ محمد عمارة وغيرهم من «نجوم» السلطة! فما بالك بالكتب المتواضعة التى يمكن بسهولة إلغاؤها من الوجود؟!

العمليات المضادة للتوزيع

بعد انتهاء مشكلة طبع الكتاب، جاءت مشكلة التوزيع. وكانت ادارة التوزيع بالأهرام (التى تتولى توزيع صحف وكتب الأهالى والوفد وغيرهما) مترددة فى أول الأمر، بحجة أن الكتاب لايحمل اسم ناشر معتمد، بل ولايحمل حتى اسم المطبعة! وبعد وساطات، وافق قطاع فرشات الصحف بالادارة على طرح الكتاب للتوزيع (بالنظام المتبع أى خلال حوالى ثلاثة أو أربعة أسابيع فقط)، بينما رفض قطاع المكتبات الاشتراك فى توزيعه - رغم أنه كتاب فلسفى يوزع فى المكتبات على المدى الطويل أكثر مما يوزع مع باعة الصحف فى أيام معدودة!

ويجب أن أسجل هنا ظاهرة مؤسفة وعجيبة، هى أنه لاتوجد جهة مركزية شاملة لتوزيع الكتب على مختلف المكتبات فى القاهرة والأقاليم! فدار الأهرام ودار أخبار اليوم يتوليان فقط توزيع الكتب مركزيا على كبار باعة الصحف فى البلاد (الفرشات الكبيرة) خلال مدة العرض المؤقتة وهى حوالى ثلاثة أسابيع - مع أن بعضها كتب ثمينة ومتخصصة وتحتاج الى عرض دائم! وحتى قطاع المكتبات الذى لايوجد الا فى ادارة توزيع الأهرام فقط، لايتعامل الا مع عدد محدود جدا من المكتبات الكبيرة أو من خلال مكتبات الأهرام المعدودة! أما الكتب الاسلامية والحكومية وماشابهها، فتتولى توزيعها شبكات اتصال خاصة واسعة تستخدمها هذه الجهات لتستطيع أن تغطى كل مواقع البيع فى البلاد بطريقة العرض الدائم فى المكتبات أو الفرشات . وفى مثل هذه الظروف، لايمكن طبعا توصيل الكتب الثقافية والفكرية المفيدة الى متناول القراء المهتمين خارج نطاق وسط القاهرة!!

ومن ناحية أخرى، من المهم أن أشير أيضا الى أن الأهرام كمؤسسة احتكارية شبه حكومية، لاتتعاقد مع طالبى التوزيع تعاقدا قانونيا يتيح الزامها بأى شىء أو محاسبتها على أى شىء - ولا حتى على عدد النسخ!! لكن الطريقة المتبعة فى «التعاقد» المزعوم، هى أن تصدر ادارة التوزيع ورقة بيانات لاتوقع الا من طرف واحد هو طالب التوزيع ولاتوقعها الدار!! وهذا فضلا عن أنها تحتوى على شروط مجحفة جدا!! ومعنى ذلك أنه حتى فى اطار الشروط المجحفة، فإن طالب التوزيع لايملك أى شىء يلزم به الدار

على عقد لاتوقع عليه!!

وعلى كل حال، ففى ضوء موقف قطاع المكتبات التابع للأهرام الذى رفض الاشتراك فى التوزيع، يمكن أن نفهم لماذا تصرف قطاع الفرشات فى عملية التوزيع بطريقة مضادة وغير تجارية. بل وحتى الاعلان المنصوص عليه فى عقد التوزيع، نشروه بطريقة مغلوطة وبحجم لايكاد يقرأ وفى آخر فترة العرض! (انظر الملحقات : ثانيا/ رقم ١٣).

وفضلا عن ذلك، رفضت كل جهات الرقابة المختصة فى البلاد العربية، التصريح للشركة القومية للتوزيع بتصدير الكتاب الى أى بلد عربى وفق النظام المتبع مع المطبوعات اليسارية الأخرى!

ان أجهزة التحكم السرى الشامل والأجهزة التقليدية للسلطة ومراكز ووسائل السلطة الروحية والنفوذ والمال، هى التى كانت منذ العصور القديمة تصنع «الرواج» و «البركة» و «القبول» و «النفور»، الخ، فى الاتجاهات التى تخدم النظام اللاعقلى السائد للمجتمع والفكر. وكلمة «كارزما» Charisma ، التى كانت تعنى «القبول الربانى» وأصبحت تعنى القبول الاجتماعى أو الشعبى أو الجماهيرى، هى كلمة مشتقة من أصل لغوى شرقى يعبر عن الكرامات الاعجازية!

والمهم أنه فى طوفان التجهيل والتنكير، لايمكن أن يطفو الى السطح الا مايتفق مع نظام الطفو ومع القوى والمؤثرات التى تصنع امكانيات الطفو. ولهذا، فمن المستحيل أن يروج كتاب عقلانى فى نظام من الرهبوت اللاعقلى. هذا ضد طبائع الأمور، التى تستلزم أولا أن تبدأ عمليات تغيير النظام اللاعقلى وأجهزة السلطة اللاعقلية. لكن حسب مثل هذا الكتاب فى الظروف الدولية الجديدة، أن يصدر أصلا وأن يرى النور. فالمشكلة الثقافية فى مثل هذا الموضوع ليست مشكلة الرواج أو عدم التوزيع، لكنها مشكلة مواقف الجهات التى تختص بالمتابعة الثقافية. وفى المجتمعات التى لاتعانى «الانغلاق العقائدى المطلق»، فإن الموضوعية أو التغطية الثقافية أو ما الى ذلك، تمنع من اتخاذ موقف «عدم الاعتراف» بكتاب معين مهما كان اتجاهه. وحتى موقف الهجوم غير الموضوعى على الكتاب العقلانى، يعتبر أقل تجهيلا من موقف التعامى عن وجوده! فالتغطية الثقافية التبصيرية، يجب أن تشمل حتى كتب الأعداء.

وكنت قد وصلت الى اقناع البعض بنشر عدة كلمات اخبارية مختزلة عن الكتاب الفلسفى المذكور باعتباره «نقدا للفلسفة الماركسية». لكن - مثلا - المحرر المختص الذى أشرت اليه فى صحيفة الجمهورية المحدودة القراء (وهو يسارى حكومى من حملة الدرجات المزيفة[1] ويعمل أيضا تحت رئاسة أحمد حمروش فى اللجنة المصرية للتضامن الأفريقى الأسيوى)، رفض أن ينشر حتى كلمة إخبارية عن الكتاب، لأنه يعرفنى جيدا ويعرف أننى أنقد الماركسية فى اتجاه سرنيبيتى أكثر مادية وأكثر عقلانية! كذلك رفضت صحيفة «الوفد» وغيرها نشر أى خبر عن الكتاب قبل أو بعد صدوره - رغم تكرار الوساطات والمحاولات والالحاحات! ورغم أن رئيس مجلس ادارة دار الهلال هو نقيب الصحفيين الحالى مكرم محمد أحمد، فقد حدث أن هرم المسئولين المنافقين للدار (ومنهم المذكور من قبل رجاء النقاش مدير تحرير المصور وكذلك زميله الصغير مصطفى نبيل الذى تربى ثقافيا فى الكويت ففرضوه لذلك على الثقافة فى مصر) رفضوا تماما أن ينشروا حتى مجرد خبر عن صدور الكتاب. وباختصار، وباستثناء خبر بارز نشره الأديب جمال الغيطانى بالأخبار قبيل نزول الكتاب الى السوق، ثم نصف صفحة نشرها الأديب عبد الفتاح رزق مشكورا فى مجلة «روز اليوسف»[2]، كان هذا هو الموقف الذى اتخذته كل الصحف

---

(١) لاحظ بهذه المناسبة انتشار موضة الدرجات الاكاديمية المزيفة منذ الستينات والسبعينات. وهى مزيفة فعلا لامجازا : أى ليس بسبب انتهاء الشروط المحترمة للدرجات العلمية، بل وحتى للشهادات المدرسية والجامعية، لكن أساسا لأنه توجد فى بعض الجامعات الأوروبية نظم تعطى مايشبه الدبلوم، مما لايصل أحيانا حتى الى درجة الماجستير المعروفة، وذلك تحت اسم الدكتوراه!! (على أساس أنهم يميزون عندهم بين الدكتوراه العادية التى تقل أحيانا عن درجة الماجستير وبين دكتوراه الدولة). والأنكى من ذلك، أنهم يحصلون عادة على هذه الدرجة المزيفة بالشراء السياسى، أى باستخدام العلاقات المشتركة بين الأجهزة المصرية والأجهزة الأجنبية.

(٢) الأديب عبد الفتاح رزق، هو من المتخصصين فى الفلسفة. ولهذا اهتم بالتعليق على الكتاب، فى عدد ١٧ يولية ١٩٨٩ من مجلة روزاليوسف. ورغم أننى كنت سأشكره حتى لو كان قد هاجم الكتاب هجوما مباشرا، فإننى لا أملك =

والمجلات عند صدور الكتاب، وذلك فى فترة وجود الكتاب فى السوق (خلال شهر يولية) حتى كتابة هذه السطور.

والحقيقة أنني لا أستغرب موقف الصحف الحكومية أو صحيفة مثل الوفد أو غيرها من الصحف التي تسمى يمينية أو اسلامية، الخ. إنهم فى تلك الأجنحة يقولون مثلا انني شيوعي ملحد مرتبط بالسوفييت، ولست مثل الماركسيين أو المتمركسين القوميين ذوى الاتجاه الناصرى وذوى التعاطف أو التظاهر الاسلامى، المرتبطين بالأجهزة المصرية والاسلامية. لكن بأى حيثيات أو تبريرات تبرر صحيفة «الأهالى» أو مجلة «أدب ونقد» موقفها ؟! لقد كررت الرجاء مثلا على خريج معهد الخدمة الاجتماعية صلاح عيسى الذى يتظاهر بالثقافة وبالدفاع عن المثقفين، لينشر مجرد خبر صغير عن الكتاب فى المجلة المذكورة التي لايتخطى قراؤها المئات القليلة، ففاجأنى بردود جافة تشبه الاهانات! وهكذا كان موقف كل جعجاع جهول فى الجهات الأخرى.

ومهما يكن، فإن الذى حدث هو أنه - بدون اعلانات وبدون تعليقات بل وبدون افادات اخبارية أثناء وجود الكتاب فى السوق، ثم فى ظل عمليات مضادة عند التوزيع الجزئى، مع رفض التوزيع فى المكتبات، وكذلك فى ظل عدم التصريح بالتصدير الى البلاد العربية - كانت النتيجة طبعا أن توزيع الكتاب لم يصل الى الحد الأدنى المطلوب لتغطية تكاليف الطبع. ورغم أن المكتبات التى اتصلت بها مباشرة رفضت الاشتراك فى توزيع الكتاب بسبب رفض الجاهه، أو بحجة أنه لم يصدر عن دار نشر معروفة (بل الحقيقة أنه لايحمل حتى اسم المطبعة التى طبعتها)، الا أننى استطعت الاتفاق مع أكثر من مكتبتين ومع فرشتين فى وسط البلد على الاشتراك فى توزيعه . وتحركت عملية التوزيع فعلا فى وسط القاهرة . لكن هذه عملية بطيئة طبعا، رغم أنها تؤدى دورها فكريا[1]. ولأننى مضطر الى تمويل طبع ونشر كل كتاب من كتب هذه الثلاثية عن «الايديولوجية الجديدة» من حصيلة كل كتاب سابق، فإن هذا البطء يمكن أن يعرقل الاستمرار المطلوب فى النشر.

ومع ذلك، فإن تفاؤلى العقلانى، واقتناعى بأن الظروف الدولية الجديدة تتقدم تقدما مستمرا ومتضاعفا، يجعلنى على ثقة من أن هؤلاء الذين تصرفوا ليتيحوا لى نشر الكتاب السابق، سيتصرفون ليتيحوا لى أيضا نشر الكتب الثلاثة المذكورة ومابعدها. فهذه خطوات فى طريق متصل. وفى ذلك الطريق، تتوالى الخطوات التدريجية الأخرى لعملية دفع الانتصار الشامل للعقلانية، واعادة الانسانية المهدرة الى العالم البرجوازى.

═══

= لاعتبارات الدفاع عن النفس الا أن أضيف الى الشكر الجزيل هنا ردا سريعا على تعليقه.
فأولا، رغم أنه لم يحاول اهانتى شخصيا بل حاول تكريمى، الا أنه تناول الكتاب بالكثير من الاهانات، بل وبطريقة يمكن اعتبارها دعاية مضادة!. وثانيا، أن التعليق اكتفى بالاشارة الى بعض المغالطات اللاعقلية التقليدية كما لو كانت بديهيات مقدسة، استخدمها ضد أفكار الكتاب وضد «المادية العقلانية» الحديثة (التى بدأ ازدهارها منذ القرن الثامن عشر)، بدعوى أنه لايمكن أن يوجد عقل مادى أو مادة عاقلة (هى المخ البشرى)!! وثالثا، أنه زعم مثلا أننى أقول انى أودعت فى مستشفى المجانين لسبب لاأعرفه! وواضح لقراء الكتاب أو غيره من كتاباتى، أننى أقدم دائما الوقائع والتفسيرات بخصوص هذا الموضوع. لكن يبدو أنه التقط كلماتى عن أن القبض على وايداعى فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة كان بدون سؤال أو تحقيق وبدون السماح لى حتى بالاطلاع على أمر القبض الصادر ضدى، وأسقط من هذه الكلمات الموقف غير القانونى للنيابة، فأصبحت التهمة غير معروفة!! والدليل على ذلك، أننى أوردت فى الكتاب المذكور فى صفحة ٣٥، التهمة الرسمية وهى «الاتصال بصحفيين أجانب للاثارة ضد نظام الحكم»، بل وأوردت معها أيضا الاتهامات والتفسيرات غير الرسمية!!

(١) لايتسع المجال للاشارة هنا مثلا إلى موقف إحدى مكتبات النشر والتوزيع واسمها «الثقافة الجديدة» التى يديرها محمود العالم (أحد مسئولى حزب التجمع والأهالى وغيرها من مطبوعات الحزب ، وأحد المتمتعين برضاء ودعم الجهات العسكرية الناصرية والقومية الاسلامية فى مصر والعراق والعالم العربى). فقد أطلقوا صغار مستخدمى المكتبة للتصرف معى بطريقة لايمكن وصفها هنا بطريقة مناسبة، ثم أخيرا بعد عدة أسابيع رفضوا الكتاب!

(٢)

الفصول الأصلية
معنى الديمقراطية

عصر الاحياء والحضارة العلمية الحديثة ، صنعته العقلانية الحرة التى انطلقت ضد ظلام العصور الوسطى من خلال ثلاثة أنواع من الحريات ، هى على الترتيب : الحريات الفكرية ، والحريات السياسية الاجتماعية ، والحريات الاقتصادية .

الفصل الأول

ديمقراطية أثينا وأرستقراطية اسبرطه (١)

ديمقراطية أثينا قبل سقراط

من المبادئ المعروفة فى التاريخ ، أن أثينا هى نموذج الديمقراطية القديمة ، وأن اسبرطه هى نموذج الأرستقراطية اللاديمقراطية فى اليونان القديمة . وكما قلت فى كتاب آخر ، فان الثقافة العقلانية والديمقراطية والاستثمار الخاص تشكل ثالوثا مترابطا لايمكن بدون أطرافه الثلاثة صناعة الاحياء والتنوير والارتقاء . ولهذا ، ازدهرت الديمقراطية فى أثينا مع الفلسفة والفنون ومع النشاط الاقتصادى ، بينما عاشت اسبرطه تحت حكم العسكرية والكهنوت ، وفى ظل أمراء متخصصين فى الوظائف العسكرية والدينية .

وكانت أثينا حتى القرن السابع قبل الميلادى تخضع لحكم الملوك . وفى أواخر القرن السابع قبل الميلاد، حلت أو ليجـركية الولاة / الأركونات ARCHONS محل حكم الملوك . والأوليجـركية OLIGARCHY تعني حكم المجموعة القليلة . لكن ظهر من وسط النبلاء التجار فى أواخر القرن السابع قبل الميلاد ، المشرّع السياسى والشاعر صولون SOLON (٦٣٨ - ٥٥٩ ق.م) . وقام باثارة ثورية سياسية واجتماعية جارفة ضد حكم الأوليجركية التى هى نوع من سيطرة الأرستقراطية ، وضد سياستهم الزراعية التى كانت تتيح لهم الاستحواذ على أكثر الأراضى بالملكية أو بالوضع تحت الرهن . وعندما أصبح واليا / أركونا ، نجح فى فرض عمليات الاصلاح عام ٥٩٤ ق.م ، من خلال تعديل القوانين وتعديل الدستور تعديلا جذريا . فألغى كل القروض والرهونات ، وألغى عبودية الأرض وعبودية الديون ، وأعاد تنظيم العملة والموازين ، وخفض الحد الأقصى لملكية الأرض ، الخ .

ووضع نظاما انتخابيا جديدا ، وصف بأنه نظام «ملكية الثروة» TIMOCRACY . وهذا اسم غير دقيق، لأن أصحاب الثروة عند صولون ، يشملون أيضا من يملكون حداً أدنى من المال . فقد قسم مجموع سكان أثينا إلى أربع «فئات» مفتوحة ومتغايرة وفق زيادة أو نقص الرصيد المالي (ولهذا استعملت هنا كلمة «فئات» بدلا من «طبقات») ، هى : فئة كبار الأغنياء . وفئة متوسطى الأغنياء . وفئة محدودى الثروة . وفئة الفقراء - أى المعدمين الذين بدون رصيد مالى . ولم يحرم هذه الطبقة السفلى من حق الانتخاب ، لكنه حرمها من حق الوظائف التنفيذية والتشريعية والوظائف القضائية . وكانت «الجمعية العمومية» ECCLESIA OR ASSEMBLY تضم كل الاثينيين وتنتخب المجلس الشعبى ، الذى جعل صولون عدد أعضائه ٤٠٠ ممثلين لفروع قبائل أو عشائر أثينا . ومن ناحية أخرى ، أقام أيضا نظام «المحاكم الشعبية» HELIAEA .

ورغم أن نظام صولون لم يصل إلى الدرجة الدهمائية التى عرفت عن ديمقراطية أثينا بعد ذلك، إلا أنه يعتبر مؤسس النظام الديمقراطى فى أثينا . وكذلك يعتبر واحدا من حكماء اليونان السبعة .

والحقيقة أن صولون حاول بدرجة ما أن ينقذ أثينا من نظامين بديلين كان كلاهما شراً عليها ، هما : مايسمى «الطغيان الشعبى» (أى طغيان الزعيم الشعبى أو الدهمائى PLEBEIAN) ، والطغيان أو الاستبداد «الأرستقراطى» الذى يصل أحيانا إلى التركيز «الأوليجركى» . فقد كسر احتكار

---

(١) كتبت هذه الفصول فى المستشفى العقلية بالعباسية فى الفترة من ٢٢ يونيه إلى ١٤ يوليه ١٩٧٦ .

الأرستقراطية الوراثية للحكم والقضاء ، وجعلهما في متناول المتملكين عموما . وجعل الدخل المالي هو المعيار المادي العيني للتعبير عن قدرة وكفاءة الفرد ، وعن الفئة التي ينتمي إليها والتي تتغير بتغير دخله . وفضلا عن ذلك ، أعطى الفقراء أو المعدمين حق الانتخابات والتصويت في الجمعية العمومية (رغم أنه لم يعطهم حق الترشيح) . أما من حيث الفكر أو الثقافة ، فقد حاول أن ينشر ويرسخ ظروف التحرر الفكري وضمانات العدالة .

لكن التاريخ يذكر أيضا أن مؤسس ديمقراطية أثينا هو كليستنيس CLEISTHENES ، الذي ظهر في أواخر القرن السادس قبل الميلاد . ذلك أنه في فترة خروج صولون من أثينا ، استطاعت الأرستقراطية أن تنقلب على ديمقراطية صولون ، واستولى أحد الطغاة على الحكم . واستمر الصراع بين الديمقراطيين والأرستقراطيين ، حتى حسم نهائيا بانتصار الديمقراطية مرة أخرى على يد كليستنيس عام ٥٠٨ ق.م .

وقد حاول إذ ذاك أن يزيد درجة الشعبية في نظام صولون ، وأن يسد بعض ثغراته . من ذلك مثلا ، أنه زاد عدد الأقسام الانتخابية العشائرية في أثينا ، ومن ثم زاد عدد أعضاء المجلس الديمقراطي من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ (بمعدل ٥٠ عن كل عشيرة) . كذلك وضع قانونا هاما يسمى الأوستراسيزم OSTRACISM ، أي «النفي بالاقتراع العام» . ويتيح للجمعية العمومية نفي أي شخص يُخشى من استغلاله للديمقراطية ، أي يُخشى من تآمره لفرض الطغيان على أثينا . ذلك أنه في الظروف التي لاتوجد فيها قيود على حريات الأفراد ، فإن «فتنة» الجماهير (أي كسبهم تضليليا) تشكل دائما ثغرة يستطيع أن ينفذ منها الطغاة الذين يبدأون بالحصول على تأييد الجماهير وعلى تخويل لهم بالسلطات من الجماهير. فهم يبدأون بركوب الوسائل الليبرالية ، ثم لايلبثون أن يتحكموا في هذه الليبرالية أو يلغوها .

سقراط والديمقراطية

إذا كان كليستنيس قد حاول سد بعض الثغرات في وجه مؤامرات الطغيان الفردي الشعبي ومؤامرات طغيان الأرستقراطية أو الأوليجركية ، فإنه مثل صولون لم يفكر في حل المشاكل ووضع الضمانات ضد قصور أو تخلف التفكير الشعبي ، وضد التدهور الدهمائي للنظام ، أي لم يفكر في حل المشاكل ووضع الضمانات لحرية الفكر والثقافة العقلانية . ذلك أن مايسمى «حرية العقل» أو «الحرية الفلسفية» لاتعتبر من مشاكل ومطالب «العامة» أو «الأغلبية الشعبية» (الذين يميلون على العكس إلى رفضها بدرجة أو بأخرى) . وإنما هي مشكلة ومطلب المشتغلين بالفكر والرأي الفلسفي . وهؤلاء لم يظهروا في أثينا أو لم يتسع عددهم إلا في القرن الخامس بعد كليستنيس . وقد وقعت على سقراط بالتحديد ، مهمة كشف العيوب الدهمائية في الديمقراطية القديمة . بل إنه دفع حياته ثمنا لذلك ، وأدان بموته ذلك «المجلس الشعبي» الذي حكم بإعدامه ، والذي حاول أيضا إعدام الخطيب الأثيني أندوكيدس ANDOCIDES ، بنفس تهمة «الزندقة» أو «عدم الايمان» IMPIETY . أي أنه أدان بموته نظام الأغلبية الدهمائية الذي فعل ذلك ، والذي هدد بعد ذلك حياة آخرين من المفكرين والفلاسفة (ومنهم أفلاطون ثم أرسطو) .

ورغم أن الاتهامات التي وجهت إلى« سقراط عام ٣٩٩ ق.م ، كانت تدور حول «الزندقة» والدعوة إلى «بدع دينية» ضد آلهة أثينا و «إفساد الشباب» (أي إفساد معتقداتهم) ، الخ ، إلا أن المؤرخين والباحثين يؤكدون على أن جريمته الأخرى والأكبر كانت جريمة نقد ومعارضة نظام «الديمقراطية» في أثينا . والاختلافات كثيرة حول تفاصيل هذا الموضوع . لكن بالاعتماد على بعض النصوص المفيدة الحاسمة ، وأيضا على ماأورده أفلاطون على لسان سقراط بخصوص نظم الحكم المختلفة وأفضل نظام منها ، نستطيع أن نلاحظ أن سقراط كان يعبر بصراحة عن احتقاره للديمقراطية الدهمائية . فقد كان يعيب عليها أنها لاتشترط في الحكام أو القادة درجة كافية من المعرفة النظرية والخبرة السياسية العملية ، وأنها تجعل آراء كل المواطنين عن الأخلاق والعدالة والسياسة على قدم المساواة في القيمة – بدون تمييز بين الجاهل وغير الجاهل .

وكان كثير النقد والسخرية ضد من يسميهم الجهلة والأدعياء ومحدودي المعرفة ،وخصوصا رجال

السياسة والمسئولية الذين كان يصطادهم فى الطرقات ويناقشهم بمحاوراته المنطقية المعروفة ليثبت عجزهم الفكرى . ولأن كاهنة معبد دلفى قالت عنه نبوءة هى : «لايوجد أحكم من سقراط» (وواضح أنها كانت نبوءة لتحذير واستنفار وإثارة للأحقاد ضده !) ، فقد كان يقول عن نفسه بالمقارنة بغيره ممن يناقشهم ، إنه «جاهل بسيط» ، لأنه يعرف جهله ويحاول تخطيه ، بينما غيره «جاهل مركب» لأنه جاهل لايعرف جهله! وفى مجال الأخلاق والسياسة كان يقول : «الرذيلة جهل والفضيلة علم» .

وبعض النصوص - بما فى ذلك ماورد فى محاورة «الجمهورية» لأفلاطون - تشير إلى أن سقراط كان يميل إلى مايسمى «النظام الأرستقراطى» أو «الملكى» ! ولهذا يقول البعض إنه كان متأثرا بنظام الحكم فى اسبرطه ، التى هزمت أثينا عام ٤٠٤ ق.م وفرضت عليها نظام «الطغاة الثلاثين» لمدة حوالى عام ! بل ويزعمون أن تعاون سقراط مع نظام «الثلاثين» ، ووجود اثنين من تلاميذه أو أنصاره ضمن هؤلاء «الثلاثين» ، كان من أسباب محاكمة وإعدام سقراط عام ٣٩٩ ق.م عندما نجح الأثينيون إذ ذاك فى إعادة نظام «الديمقراطية» ! لكن هذه كلها تخليطات واقتطاعات مشوهة للحقائق . لماذا ؟

أولا ، لأن سقراط اشترك فى الجيش الأثينى الذى حارب اسبرطه . وثانيا ، لأن سقراط كان عضوا فى المجلس الشعبى الأثينى (مجلس الخمسمائة) ، أى كان شريكا فى نظام «الديمقراطية» . وثالثا ، لأنه مثل غيره تعاون مع لجنة «الثلاثين» فى فترة حكمها المفروض على الجميع ، لكنه كما تؤكد الوقائع التاريخية اختلف معهم اختلافا كاد يؤدى إلى إعدامه ! ورابعا ، لأن تلاميذه وأنصاره كانوا موجودين فى كل النظم التى توالت على أثينا بدليل أن مجلس الخمسمائة الذى حكم عليه بالموت أصدر هذا الحكم بأغلبيه ٢٨٠ صوتا ضد ٢٢٠ صوتا .

لكن السبب الأهم فوق ذلك كله ، هو أن «كلمات» سقراط السياسية ، أو بالأحرى الأسماء والمسميات السياسية التى كان يستخدمها ، كانت تختلف معانيها عن المعانى التى استخدمها غيره ، والتى استخدمها الباحثون فى العصر الحديث بخصوص نظم الحكم اليونانية القديمة . وهذا واضح تماما فى نص موثوق به ، هو ماورد على لسانه فى محاورة «الجمهورية» لأفلاطون .

الديمقراطية والفكر

فى «الكتاب الثامن» مثلا من «جمهورية» أفلاطون ، يصف سقراط «الديمقراطية» بأنها «نظام الفقراء» [1] - رغم أننا رأينا أن «ديمقراطية» صولون كانت تعتبر نوعا من «التيموقراطية» (أى نظام أصحاب الثروة) لأنها لاتعطى الفقراء حق الترشيح للوظائف للمجلس الشعبى أو الوظائف التنفيذية والقضائية الأخرى . وفى «الكتاب التاسع» يقسم النظم تقسيما جديدا هو بالترتيب التنازلى : النظام الملكى أو الأرستقراطى الذى يعتبره أفضل النظم ، وبعده النظام التيموقراطى المذكور (أى نظام أصحاب الثروة بالمعنى الواسع الذى يشمل محدودى الثروة - وهو نفس الاسم الذى أطلق أيضا على ديمقراطية صولون كما قلت) ، وبعده النظام الأوليجركى (وهو يعنى هنا حكم الأقلية الأرستقراطية بالمعنى المعروف، أى حكم كبار الأغنياء) ، وبعده النظام الديمقراطى (بمعنى حكم الفقراء) ، وبعده نظام الطغيان . [2]

وهذا يؤكد أن تقسيم أو أسماء ومسميات سقراط وأفلاطون عن النظم السياسية الاجتماعية ، كانت مختلفة عما هو معروف . وأفكارهما فى هذه الموضوعات واضحة فى صفحات الكتاب . فالمقصود عندهما بما يسمى «الملكية» (وكلمة «ملك» كانت تعنى فى العصور اليونانية القديمة الحاكم أو الأمير المنتخب وليس وارث الحكم) ، وكذلك المقصود عندهما بما يسمى «الأرستقراطية» ، هو النخبة الفكرية أى أمراء أو أرباب الفكر . ذلك أن كلمة أرستوس ARISTOS (ومنها اسم أرسطو) ، كانت تعنى أصلا «الممتاز» أو «المتفوق» أو «الكامل» - بالمعنى الفكرى وليس بالمعنى الاقتصادى أو الوراثى . يقول أفلاطون مثلا على لسان سقراط فى «الكتاب السابع» (ص ٢٥٤) : «تكون مقاليد السلطة فى

---

(١) الترجمة المذكورة ، طبعة المؤسسة المصرية ، ص ٣٠٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٣٣٤ و ٣٣٩ و ٣٥٢ .

أيدى الأغنياء بحق – لا أغنياء الذهب ، ولكن أغنياء الفضيلة والحكمة. »

ومن هنا ، جاء رأى أفلاطون المعروف الذى تعبر عنه صفحات «الجمهورية» وغيرها ، عن أنه لايمكن إصلاح الحكم إلا إذا تحول الفلاسفة إلى حكام أو تحول الحكام إلى فلاسفة . (ولاحظ أن كلمة الفلسفة بالمعنى القديم كانت تعبر عن الفكر الموسوعى الذى يشمل كل العلوم والمعارف العقلانية). والمقصود بذلك، أن يتحول المفكرون العقلانيون إلى حكام ، أو أن يتحول الحكام إلى مفكرين عقلانيين. وهذا المبدأ يعبر عن نفس ماكان يعبر عنه أصل فكرة «المهدى المنتظر» ، قبل أن تنقلب كالمعتاد إلى المعنى الدينى . ذلك أن تعبير «الهادى المهدى» ، كان يُستخدم فى العصور القدية بمعنى الراشد أو الحكيم (وهو أيضا نفس أصل كلمة بودا / بوهودا / أبو الهدى) . وفكرة انتظار الحاكم الحكيم أو الهادى أو الفليسوف أو المفكر العقلانى ، هى التى عبر عنها ابن المقفع بشكل غير مباشر فى مقدمات كتاب «كليلة ودمنة» ، وخصوصا فى الباب الرابع وعنوانه «برزويه». [1] كذلك ، فان فكرة أفلاطون هى التى عبر عنها أيضا الفارابى فى وصف مايجب أن يكون عليه المجتمع ، فى رسالته الصغيرة عن «أهل المدينة الفاضلة».

والمعنى الفكرى غير الطبقى وغير الاجتماعى للأرستقراطية ، نجده عند معظم فلاسفة العصور القديمة والوسطى ، الذين كانوا يقسمون البشر إلى :«خاصة» هم الفلاسفة (= المفكرين العقلانيين) ، و «عامة» هم بقية البشر العاديين حتى لو كانوا فى قمة المجتمع أو فى قمة الحكم . ولهذا لايمكن أن نتصور أن سقراط وأفلاطون كانا متأثرين بالنظام الأرستقراطى الاسبرطى ، الذى كان يعنى حكم «الخاصة» العسكرية الدينية الوراثية ! صحيح أنهما كانا متأثرين بنظام التدريب الرياضى البدنى العسكرى المنيف والمستمر منذ الصغر فى اسبرطه (والمأخوذ عن العسكرية الفرعونية) . لكن هذه طبعا مسألة أخرى لاتتعلق بنظام الحكم أو بنظام المجتمع ، ولا بواجبات العقل والفكر ! وفى «الجمهورية» ، نجد نقدا كثيرا للتصورات الوثنية وللخيال الشعرى الدينى فى اليونان عموما . وفى «الكتاب الثالث» ، يؤكد أن الاهتمام بالرياضة البدنية فقط بدون الفلسفة والفنون ، يجعل الفرد «عدوا للثقافة» وغير جدير بالحكم . فالحاكم أو الأمير أو «الحارس» – على حد تعبيره – يجب أن يكون «محاربا وفيلسوفا فى آن واحد» .

وفى «الكتاب السادس» ، يهاجم مايسمى «الجمهور» (أى «العامة») ، فيقول : «من المحال أن يصبح الجمهور فيلسوفا . وبالتالى ، فمن الضرورى أن يعارض الجمهور الفلاسفة ، ومن الضرورى أيضا أن يعارضهم أولئك الأفراد الذين يلتحمون بالجمهور ويحرصون على تملقه. » ويقول عن الأشخاص الذين يقتحمون الفكر والفلسفة بدون قدرات أو استعدادات طبيعية لتعلّم الفلسفة ، إن أفكارهم الناتجة عن ذلك لاتكون إلا «مغالطات سفسطائية» .

وفى «الكتاب الثامن» يرفض كلاً من نظام الأغنياء ونظام الفقراء . ويسمى النظام الأول نظام «الأوليجركية» أو «نظام الحكم القائم على الثروة» أو «حكم الأغنياء واستعباد الفقراء» . ويرى أن هذا النظام يقسم المجتمع إلى قسمين متطاحنين ، هما «دولة الأغنياء ودولة الفقراء» . أما نظام «الديمقراطية» الذى يعنى به كما قلت «نظام الفقراء» فيأخذ عليه أنه «حافل بالفوضى ويقوم على المساواة بين المتساوين وغير المتساوين معا» ، وأن «يقف الصغار على قدم المساواة مع الكبار» . وهو يعنى عنده حكم الدهماء والجهلة ، وليس فقراء الدخل وأغنياء العقل . وبادراك فلسفى سياسى عميق ، يقرر إن «ديمقراطية» الفقراء هذه ، تصنع «الطاغية» الذى يبدأ فى النظم اليونانية القديمة نصيرا للشعب. كذلك فهى فى رأيه تصنع العسكرية : لأن الطغيان يحتاج بالضرورة إلى إشعال الحروب لتبرير إخضاع الشعب ولتصفية خصومه وتصفيه كل من لديهم إمكانيات كشفه والتمرد عليه ، بل وتصنع أيضا سلطة العبيد (وهذا يشبه استخدام المثالات أو اللومبين فى النظم الفاشستية الحديثة) ، لأن الطغيان يضطر إلى الاعتماد عليهم ضد الأحرار . ولاحظ أن كلمة «الطاغية» / تورانوس ، كانت تعنى فى اليونان القديمة

---

(١) يقرّر البيرونى فى اتهامه لابن المقفع بالزندقة لتبرير عملية قتله وحرقه ،بإنه هو الذى كتب هذا الباب ودسه على ترجمة الكتاب ! لكن الحقيقة أن ذلك كان دساً مشكورا تماما من الناحية الفكرية !

الملك المنتخب الذى يخوله الشعب سلطات مطلقة !

ومن هذا كله ، يتضح لنا أن سقراط وأفلاطون لم يكونا ضد الديمقراطية بالمعنى الصحيح - وهو الخدمة العقلانية لمصالح الأغلبية (وليس خدمة انطباعات أو ميول أو أصوات الأغلبية) . وكذلك لم يكونا من أنصار الأرستقراطية بالمعنى اللاديمقراطى الصحيح - وهو الخدمة الاستغلالية لمصالح الأقلية المعادية لمصالح المجتمع . فالأرستقراطية بهذا المعنى ، هى التى تكون معادية لمصالح الأغلبية - سواء كانت أرستقراطية كبيرة العدد أو أرستقراطية أوليجركية صغيرة العدد، وسواء كانت أرستقراطية قديمة ووراثية أو أرستقراطية جديدة وعصامية ،وسواء كانت أرستقراطية أغنياء أو عسكريين أو إداريين أو كهنوتيين ، أو حتى أرستقراطية عصابات إرهابية مسيطرة .

وفى أيامنا هذه ، نجد هذه الحقيقة واضحة مثلا فى استمرار - بل تزايد - الظلم السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، نتيجة حلول الأرستقراطية العسكرية والادارية والرأسمالية الجديدة بعد الانقلاب الناصرى ، محل الأرستقراطية الرأسمالية شبه الاقطاعية القديمة . (كما نجد هذا واضحا أيضا فى مثال حكم أرستقراطية أو كبار «كهنة» الشيعة فى إيران) .

ومن ناحية أخرى ، فان ملاحظات سقراط وأفلاطون تنبهنا إلى هذه المفارقة الهامة ، التى تتمثل فى أن الدهمائية PLEBEIANISM تؤدى بالضرورة العملية إلى طغيان أو استبداد الأقلية الأرستقراطية (أرستقراطية الطاغية وأتباعه والطبقة أو الفئة التى تستفيد بالضرورة من نظام حكمه) ، كما تتمثل فى أن حكم الأقلية الأرستقراطية كحكم يعادى مصالح أغلبية المجتمع ، يجب أن يعتمد بطريقة أو بأخرى على الحثالات والقطاعات السفلى من المجتمع ، أى على أسوأ القطاعات الدهمائية . وهكذا فان هذين الطرفين المتقابلين اللذين ينتميان معا إلى النقيض اللاديمقراطى ، يكملان بعضهما بعضا ويتبادلان المواقع.

ومثلهما فى ذلك فى فلسفة الأخلاق عند أرسطو ، مثل رذيلة الافراط ورذيلة التفريط ، اللذين يتناقضان جزئيا لكن يقابلان النقيض الكلى وهو الفضيلة .

نظام اسبرطه

مدينة اسبرطة التى تعتبر تاريخيا نموذج الأرستقراطية اللاديمقراطية فى اليونان القديمة ، كانت متأثرة فى نظامها الاجتماعى والعسكرى بالنظام الكهنوتى المصرى . ونظامها يعبر فى الحقيقة عن أحدث موجة من موجات الغزاة الدوريانين التى اكتسحت اليونان القديمة . وهذه الموجات ، تركت بعض أسماء المدن المصرية القديمة فى اليونان (وأوضحها طيبه) ، كما فرضت الكثير من طقوس العبادات الوثنية والتقاليد الكهنوتية ، وأدت فولكلوريا إلى ظهور الأساطير اليونانية عن «القدر» الكهنوتى و «النبوءات» الكهنوتية ووحشية الانتقام والتعذيب الكهنوتى وعدائه للعقل والمعرفة (بروميثيوس) ، الخ ، كما تركت التشابه الواضح فى الكثير من الكلمات والصياغات أو التعبيرات المفتاحية بين اللغة اليونانية الأقدم واللغة السنسكريتية القديمة وأصول اللغات المصرية القديمة وفروعها الشامية القديمة والعربية القديمة .

وأعتقد أن مايسمى الاكتساحات الآرية أو الأريانية DES ARYENS ، ثم مايسمى الاكتساحات الدوريانية DORIENS (فى القرن الثانى عشر قبل الميلاد) ، هى اكتساحات كانت تقودها شرقا وغربا مجموعات كهنوتية من مصر القديمة أو مدفوعة ومدربة وفق النظام الكهنوتى المصرى القديم ، وباستخدام التهجير الاجبارى فى مراحل متتالية للأجيال المستوطنة فى الشام وغرب آسيا والأناضول ، وغيرها من البلدان التى كانت تتعرض «دوريا» للاكتساح والابادة والاستعباد والسبى والتزاوج .

وهذا موضوع مطموس ومشوّه تماما فى التاريخ القديم ، لأن المعلومات التاريخية القديمة الوحيدة التى وصلت إلينا عن المنطقة ، هى تلك التى بقيت مما نقله البطالسة عن الذكريات اليونانية التى لم تبدأ إلا منذ القرن الخامس قبل الميلاد . أما نقوش التاريخ الكهنوتى الفرعونى القديم ، فلاتتعرض إطلاقا للهجرات والتهجيرات المصرية القديمة (وأشهرها طبعا مايحمل اسم «الخروج الاسرائيلى» الذى هو اسم مزيف تاريخيا ينطبق على مسميات كثيرة تكررت خلال قرون عديدة) . فهذه الهجرات والتهجيرات كانت

تقودها وتقود أجيالها التالية الأجهزة الكهنوتية المصرية وصنائعها وأتباعها ومواليها ، من داخل مصر أو من المستوطنات والمحطات الانتقالية ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، وخصوصا منذ انهيار الدولة المركزية القديمة فى القرن ٢٢ وفى الألف الثانى قبل الميلاد . (وقد وصلت بعض هذه الهجرات أوالتهجيرات إلى القارة الأمريكية القديمة !) (١)

ومن ناحية أخرى ، فنصوص «التوراة» أو «العهد القديم» ، تبدأ عن التاريخ القديم بعد أسفار ينكر الباحثون العلمانيون صحتها أو صدقها التاريخى ، ويعتبرون أن بداية المعلومات التاريخية فيها هى بعد سفر «راعوث» ، أي ابتداء من سفر «صموئيل الأول» (الذى يسمى فى النسخة البيروتية سفر «الملوك الأول») . وهذا يتناول حكومات الاستيطان الدينى فى الشام من عهد الملك / النبى داود وابنه سليمان فى فلسطين منذ القرن العاشر قبل الميلاد .

وقد كتبت أبحاثا كثيرة لتأكيد التصور المذكور عن موضوع التاريخ القديم ، من واقع تحليلات فلسفة اللغة وفولكلوريات بعض اللغات القديمة والأساطير القديمة والنصوص الدينية القديمة وتقاليد وأخبارالكهنوت الفرعونى . وسأشير إلى أهم نتائج ذلك فى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ . لكن يكفى أن أشير هنا إلى أن قمة الأرستقراطية الظالمة الصارخة فى العالم القديم ، كانت أرستقراطية الطاغوت الكهنوتى الفرعونى. (وتأمل بهذه المناسبة التعبير العربى القديم عن «الجبت و الطاغوت») . فقد كان يصنع من المجتمع هرما : فى قمته أجهزة الكهنة والأسرة الفرعونية وكبار العسكريين ، بينما قاعدته هى العبيد الكادحون فى الزراعة والأعمال اليدوية الأخرى . وهذا هو الأصل التاريخى الحقيقى للاسم الوارد عن مصر فى «العهد القديم» ، وهو : «دار العبودية» أو «دار السجن» (وبالمعنى القديم : دار الأسر / مسرا) . وقبل مراحل كتابة «العهد القديم» ، كانت كلمة «إسرإيل» تعنى «رعب الله» (حيث «إيل» تعنى الله) . ثم أصبحت تعنى فى التوراة وفى العربية القديمة «هجرة الله» ، أي الاسراء أو الخروج من العبودية . وهذا يوضح أصل التشابه فى هذين المعنيين بين الاسم الأول واسم «مسرا» (مصر) التى أصبحت تعنى مصدر الهجرة .

وعلى كل حال ، فمن المعروف أن اليونانيين القدماء كانوا ينقسمون سلاليا إلى قسمين : الايونيون مثل أهل أثينا (وهذا يعنى فى الحقيقة أنهم أقدم لأن اسم إيونيا الذى اشتق منه الاسم العربى «يونان» يعتبر أقدم من اسم «غريق» GREEK) ، والدوريانيون مثل أهل اسبرطه. والمهم أن نظام اسبرطة المتأثر

---

(١) أرجو أن يسمح لى القارئ أن أضيف ملاحظة بهذا الخصوص ، تعتبر تلخيصا لأحد الملحقات .

ففى دراسة تحليلية دقيقة لنص مقدمة ابن خلدون فى مستشفى العباسية ، اكتشفت مجموعة تحديدات جغرافية قديمة ، يقول ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) إنه نقلها عن كتاب «الجغرافيا» لبطليموس السكندرى (فى القرن الثانى قبل الميلاد) ، وعن كتاب «نزهة المشتاق» للشريف الادريسى ، وغيرهما من الكتب التى اندثرت حاليا . والتحديدات المذكورة ، وردت نصوصها فى «الباب الأول» (فى «المقدمة الثانية» و «تكملة المقدمة الثانية») ، وتتعلق بما كان يسميه العرب القدماء «الجزائر الخالدات» . وتفيد أن الأجزاء الوسطى من القارة الأمريكية كانت معروفة منذ العصور القديمة ، وأن بعض البحارة الأفرنج كانوا يصلون إليها أحيانا حتى عصر ابن خلدون فى القرن الرابع عشر ، أى قبل قرن من ظهور كريستوفر كولمبوس (١٤٥١ - ١٥٠٦) . ومن ناحية أخرى ، يؤكد بعض المؤرخين أن كولمبوس أخذ اسم جزر أنتيليا ANTILIA (= منطقة الكاريبى) من كتاب بطليموس .

وقد كتبت عن ذلك عدة فقرات مختصرة أرسلتها من مستشفى العباسية إلى عديد من رجال الثقافة والصحافة (ومنهم كالمعتاد لويس عوض) ، لكن لم يهتم بها أحد ! وبعد الافراج عنى ثم اتصالى بمجلة «أدب ونقد» التى تتظاهر باليسارية ، كتبت مقالا بخصوص هذا الموضوع سلمته إليهم فى يونيه ١٩٨٨ . لكن - رغم إلحاحى - تجاهلوه تماما . ثم قالوا لى إنه ضاع ! (ولم يرحبوا باعادة نسخه لهم !). ولأن موضوع اكتشاف القارة الأمريكية يعبر عن شمول التحكم التجهيلى ضد حرية البحث فى التاريخ (وليس فقط عن موقف غير ديمقراطى من مقالاتى) ، نشرته فى ملحقات الكتاب : أولا رقم ٢ .

بالنظام الكهنوتى المصرى القديم ، كان يخضع لمجموعة صغيرة من العشائر الدوريانية تشكل طائفة عسكرية دينية فرضت سيطرتها على سكان البلاد : من الغزاة الدورياتيين السابقين (الذين سموهم بيريكى PERIOECI) ، ومن السكان الأصليين أو الأسبق (الذين سموهم هيلوت HELOTS) . وبذلك ، كان الهرم الاسبرطى يتكون من :

١ - طبقة النبلاء ، أى الأقلية المذكورة من الغزاة الأحدث الذين كانوا يسمون «المتساوين» HOMOIOI . وهؤلاء لم يكونوا يعملون إلا بالجندية والصيد والوظائف الدينية . وكان يتكون منهم مايسمى «المجلس الأرستقراطى» أو «الجمعية العمومية الأرستقراطية» .

٢ - طبقة البيريكى الذين كانوا يعتبرون «أحرارا» (أو بالأحرى نصف أحرار !) ، ويملكون الأراضى أو يشتغلون بالتجارة والفنون الحرفية فقط - وكلا النوعين من الأعمال كان محرما على الطبقة الأولى .

٣ - طبقة الهيلوت الذين كانوا يعتبرون عبيدا تماما ، ويرتبطون بالأرض التى يجب أن يزرعوها لأسيادهم ، أو بالخدمات العبودية الأخرى . (وأعتقد أن اسمهم يرجع إلى نفس أصل اسم هيلاد وهيلين وهيولى ، أى إلى اسم اليونانيين الأصليين الذى يعنى الماديين الطبيعيين .) .

ومن ناحية أخرى ، كانت طبقة النبلاء «المتساوين» أو «المجلس الأرستقراطى» ، تخضع لمجموعة يختارونها تسمى «الضباط الأعلى» SUPREME OFFICERS أو الأمراء . وعلى قمتهم إثنان يسميان «ملكين» ، تكون لهما سلطات مطلقة غير محدودة على الجيش فى الحروب . وكان المبدأ والشعار الأول للاسبرطيين النبلاء ، أنهم يولدون ليكونوا جنودا للحرب ! ولهذا كانت التربية الاسبرطية الأرستقراطية ، هى منذ الطفولة تربية بدنية وعسكرية عنيفة ، وتدريب على احتمال الألم واحتقار الموت، بل وأيضا تدريب على عادات اختصار الكلام والطاعة العمياء !

وقد كانت النتيجة التاريخية المعروفة لهذا العداء الواضح للتفكير والتعبير ، أنه لم يظهر فى اسبرطه طوال تاريخها أى مفكر أو فليسوف ! وبسبب انخفاض العقل الاسبرطى ، فشلت اسبرطه - رغم قوتها العسكرية المتفوقة - فى إخضاع اليونان وتكوين امبراطورية يونانية . ولكنها نجحت فى قهر أثينا وغيرها من المدن اليونانية ، وفى توجيه ضربات ساحقة إلى الفكر والفلسفة ، ومن ثم مهدت الطريق للعسكرية المقدونية التى كانت أكثر استنارة منها .

الفصل الثانى
التناقض بين المساواة والارتقاء

المساواة غير المتساوية

قال أحد الاشتراكيين الفرنسيين كلمة تستحق التأمل ، هى أن الديمقراطية تعنى عند العامة «المساواة» ، بينما تعنى عند المثقفين «الحرية» .

لكن هذا التمييز لايعنى تقسيم الديمقراطية بطريقة حمار بوريدان ، الذى فرض عليه الاختيار بين الغذاء والماء . ذلك أنه لا ديمقراطية بدون «مساواة» ، ولا ديمقراطية بدون «حرية» . لكن المساواة الديمقراطية الصحيحة ، هى المساواة العادلة . وهذه لايمكن أن تعنى المساواة فى العمل أو فى وسائل الحياة والدخل ، بين أفراد غير متساويين فى القدرات . كذلك الحرية الديمقراطية الصحيحة ، هى حرية العقل أو التفكير العقلانى ، أو الحرية الشخصية العقلانية . وهذه لايمكن أن تعنى حرية ممارسة أى شذوذ أو انفلات ، أو الصراخ بأى كلام أو كتابة أى كلام . بل إن من المستحيل عمليا تطبيق هذين النوعين اللاعقليين من المساواة والحرية ، إلا بطريقة فوضوية مضادة لمصالح الأغلبية ، تؤدى إلى تدهور المجتمع وتدميره . فالتمييز بين الصحيح والزائف فى المساواة أو الحرية ، هو إذن تمييز بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية الزائفة ، أى اللاديمقراطية التى تعنى الأرستقراطية بمختلف أنواعها .

والمساواة فى الحقوق ، لاتكون طبعا مساواة فعلية إلا بقدر ماتعبر عن مساواة فى القدرات الذاتية بين الأفراد والمجموعات . وهذه المساواة الفعلية بأى درجة كانت ، تكون مساواة لاطبقية (CLASSLESS وليس NON - CLASS) ، بمعنى أنها لاتعبر عن أى حواجز أو تمييزات طبقية / أرستقراطية ، أى لاتعبر عن عدم مساواة طبقية . وهذا يعنى أن الديمقراطية تكون بالضرورة ديمقراطية لاطبقية . فلاتوجد منطقيا ديمقراطية طبقية ، لأن الطبقية تعنى إهدار المساواة فى الحقوق والحريات ، وتثبيت أو توسيع الفروق فى القدرات . والديمقراطية الجزئية المتحققة من خلال أى نظام طبقى ، إنما تعبر عن مقدار مايتحقق فى ذلك النظام من علاقات لاطبقية ، أى تعبر عن جانبه اللاطبقى .

ومن هنا نجد أن المعنى الوحيد المتسق منطقيا لعبارة «استكمال الديمقراطية» ، هو تحقيق المساواة التامة اللاطبقية فى القدرات ، والتى يطلق عليها اسم «المساواة المتساوية» . وهذا يعنى الوصول إلى مرحلة الشيوعية التى تستغرق عدة قرون تتحقق فيه الوفرة وانخفاض السكان . ففى تلك المرحلة ، لن توجد مشكلة اسمها مشكلة الديمقراطية ، تماما كما أنه فى مرحلة المشاعية البدائية الأولى لم تكن توجد مشكلة اسمها مشكلة الديمقراطية . ذلك أن المرحلة العليا للشيوعية العلمية ، يجب أن تحقق للبشرية المساواة التامة فى القدرات وليس فقط فى الحقوق والحريات ، بينما المرحلة المشاعية البدائية الأولى كانت تعبر عن المساواة التامة أوشبه التامة بين أفراد الجماعة فى العجز أو فى الحقوق العاجزة . فالفرق بين المرحلتين فى موضوع الديمقراطية ، هو الفرق بين مرحلة سبقت ظهور مشكلة الديمقراطية ، ومرحلة ستنتج عن استكمال حل مشكلة الديمقراطية .

ومن المهم أن أشير هنا إلى ماأوضحته فى أبحاث أخرى ، عن أن المقصود بالجماعات المشاعية الأولى ، هى تلك الجماعات التى تطورت ارتقائيا فتحولت إلى مختلف الشعوب القديمة المتحضرة نسبيا ، ثم إلى شعوب الحضارات العقلانية المعروفة . فتلك الجماعات الأولى تختلف نوعيا عن الجماعات البدائية التى تجمدت واستمرت بدائية حتى اكتشافها وتطويرها فى عصور الاكتشافات الجغرافية . ذلك أن الجماعات

الأولى كانت تملك بذرة العقل المتطور وتعيش فى ظروف التطوير الارتقائى ، بينما الأخرى كانت متخلفة فى القدرات العقلية وتعيش فى ظروف التخلف والتدهور .

المساواة الارتقائية

إذا كانت الديمقراطية التامة أو المستكملة لايمكن أن تتحقق إلا بتحقيق المساواة التامة فى القدرات ، والتى تسمى لذلك باسم «المساواة المتساوية» اللاطبقية بين الأفراد ، فمعنى ذلك أن مساواة التخلف والعجز فى المشاعية الأولى ، لم تكن مساواة ديمقراطية . بل الأهم من ذلك أن الجماعات البشرية البدائية الأولى ، لم يكن يمكن أن تبدأ أصلا فى التحرك فى طريق الارتقاء ، إلا على حساب وضد تلك المساواة البدائية . وهذا يعنى وجود تناقض موضوعى فى حركة المجتمع بين قضية المساواة وقضية الارتقاء .

فاذا كانت المشكلة التى تحاول الديمقراطية حلها ، هى مشكلة عدم المساواة والسعى إلى الحرية ، فهذه المشكلة لم تبدأ ولم تظهر أصلا إلا كتعبير حتمى عن ضرورات الارتقاء ، أى كتعبير عن التناقض الموضوعى بين ضرورات الارتقاء وضرورات المساواة البدائية . لهذا ، فان المرحلة العليا للمساواة المتساوية المذكورة التى تستهدف تحقيق المساواة التامة الراقية للبشر كسادة للكون وليس كقطيع شبه حيوانى، تتحقق على درجتين :

أولا ، فى المراحل الانتقالية ، من خلال «نفى التنافر» بين الجانبين . وهذا يعنى تحقيق إمكانيات التفاعل الثنائى والتكامل الثنائى بين المساواة والارتقاء ، أى من خلال الطريق الارتقائى الذى يحقق التكامل INTEGRATION بينهما ، بحيث يؤدى المزيد من المساواة فى الحقوق الفعلية إلى المزيد من الارتقاء فى القدرات ، ويؤدى المزيد من الارتقاء فى القدرات إلى المزيد من الحقوق الفعلية .

وثانيا ، فى المرحلة العليا للمساواة المتساوية فى القدرات ، يتحقق نفى التناقض بين المساواة والارتقاء بتحقيق مركب تقابلى SYNTHESIS يلغى هذين النقيضين كنقيضين ، أى يحول المساواة إلى مساواة عالية الارتقاء ، ويحول الارتقاء إلى ارتقاء عالى التساوى .

والمسألة ليست فقط أن المساواة الأرقى تكون «أفضل» من المساواة المتخلفة العاجزة . لكن المسألة أيضا وأساسا ، هى أن أى مساواة متخلفة يستحيل موضوعيا أن تستمر . فالدراسات العلمية لتاريخ الجماعات البدائية وشبه البدائية ، تؤكد أن المساواة المتخلفة لم يكن يمكن فى كل الظروف إلا أن تنتهى لتحل محلها : إما حركة ارتقائية مفتوحة بدرجة أو بأخرى ولفترة أو لأخرى ، تقوم بالضرورة على عدم التساوى فى القدرات ومن ثم عدم التساوى فى الحقوق الفعلية . وهذا هو الطريق الذى تحركت فيه معظم الجماعات البدائية الأولى نحو مراحل الحضارة المعروفة . وإما حركة تجمد وتدهور تؤدى إلى إبراز عناصر متخلفة لكن أقوى بدنيا أو أذكى نسبيا فى كل جماعة (على غرار مايحدث فى بعض أسراب القردة وغيرها) ، فتفرض على الجماعة سيطرتها وتسلطها أو طغيانها الذى يمثل هوة لامتساوية تغرق بقية الجماعة فى «مساواة» أكثر تخلفا وأكثر عجزا وخضوعا . وفى هذه الحالة ، تغلق طريق التطور الارتقائى أمام الجماعة ، وتكتب عليها التحجر والسقوط فى مستنقعات الحياة شبه الحيوانية ، كما حدث للجماعات التى استمرت بدائية حتى اكتشافها فى العصر الحديث .

الأصلح للبقاء والأصلح للارتقاء

لم تنتهى [1] ظاهرة المساواة المشاعية البدائية فى الجماعات التى تحركت فى طريق الارتقاء ، إلا تحقيقا لقانون : «حقوق أكثر لمن يتمتع بقدرات أرقى» . وعلى غرار قانون داروين البيولوجى ، يمكن أن نعبر أيضا عن هذا القانون للارتقاء الطبيعى الذى أدى إلى ظهور وتطور النوع البشرى ، كما يلى : «الارتقاء للأقدر» ، أو «الارتقاء للأصلح» . وهذا هو التحديد الأشمل والأصح للقانون الذى أطلق عليه داروين اسم «البقاء للأصلح» . ذلك أن المعنى الداروينى ، قد يفهم كمرادف للتكيف السلبى مع البيئة

(١) أكرر الملاحظة هنا عن أننى – للتوضيح التعبيرى – لا أجرى أى تغييرات نحوية إلا فى الحالات الشائعة .

حتى لو كانت تدهورية . من ذلك مثلا «صلاحية» الخنافس والعناكب وغيرها من الحشرات السحيقة القدم، لـ «البقاء» فى أسوأ الظروف البيئية ، بل ولمقاومة التأثيرات الاشعاعية الفعالة !

وبهذا المعنى ، فان قانون داروين يعبر عن جانب بيولوجي جزئي ، هو مجرد الاستمرار فى الحياة استمرارا قد يكون تدهوريا . ومن ثم ، فهو لايعبر عن التطور الذى يتحرك فى اتجاه الارتقاء ، والذى هو جوهر نظرية داروين عن التطور الارتقائى للأنواع ، كما أنه جوهر ظاهرة نشوء وارتقاء النوع البشرى . أما التحديد المقترح الذى يميز بين «الارتقاء» و «البقاء» ، فيجعل «الصلاحية» من هذه الزاوية هى «قدرة الفعل» أو «الفعالية» . وبذلك يمكن أن نقول أيضا : «الارتقاء للأكثر فاعلية» . ويكون العكس بالعكس كما يلى : «التدهور أو الفناء للأعجز» ، أو «التدهور أو الفناء للأكثر مفعولية» .

ومن ناحية أخرى ، فالقانون البيولوجى الداروينى عن «البقاء للأصلح» ، لايعنى فقط قصر معنى «الصلاحية» على التكيف مع البيئة المباشرة المحدودة حتى لو كانت بيئة تدهورية تفرض تكيفًا بيولوجيا تدهوريا ، بل إنه يعنى أيضا قصر معنى «الصلاحية» على الوظائف البيولوجية للأنواع الحية الأخرى غير البشرية ، أى أنه لايشمل القدرات الذهنية والفكرية كوظائف فعالة لعضو بيولوجى هو المخ البشرى . فالصلاحية البيولوجية الداروينية تتعلق بوظائف الحياة العاجزة فى الغاية ، ولاتتعلق بوظائف الفاعلية الذهنية والعقلانية للفرد والمجتمع عند البشر . وهكذا فان تحديد داروين يحرمنا من القانون الشامل أو المقياس الشامل الذى يستطيع أن يربط بين كل أنواع العلاقة مع البيئة لدى كل أنواع الكائنات الحية المترقية منذ ظهور الحياة على الأرض .

لكن إذا نظرنا إلى النشاط البيولوجى من حيث تطوره الارتقائى ، وباعتباره تدرجا فى سلّم (بتشديد اللام) ارتقائى شامل ، يمكن فى هذه الحالة أن نصوغ قانون التكيف البيولوجى أوقانون العلاقة بين الكائن الحى والبيئة ، بالطريقة التى تتخطى الظروف البيئية التدهورية ، وتتخطى أيضا التكيف البيولوجى غير البشرى الذى لايعبر عن الاتجاه الرئيسى العام لارتقاء الحياة على الأرض . فظهور وارتقاء النوع البشرى وسيادته على بقية الأنواع وعلى كوكب الأرض ، هو مفتاح تفسير تطور وظائف الحياة على الأرض .

بهذه النظرة الارتقائية الشاملة ، نجد أن قانون «الارتقاء للأقدر» أو «للأكثر فاعلية» ، إنما يعنى فى تطبيقه على المجال البشرى : «الارتقاء للأرقى عقلا» . ذلك أن التكيف البيولوجى عند النوع البشرى الذى هو أرقى الأنواع الحية ، قد أضاف نوعا أرقى من القدرة والفاعلية ، هى قدرة وفاعلية العقل أو الفكر، أى إدراك وإنتاج الحق والخير والجمال . وبذلك ، فان قانون الارتقاء للأرقى إنسانيا أو للأكثر فاعلية إنسانيا ، يعنى الارتقاء للأقدر أو الأكثر فاعلية من حيث العقل أو الفكر أو الادراك .

ولهذا نجد أن «الحرية الانسانية» كتحقق للارتقاء ، إنما تعنى ببساطة زيادة قدرة الانسان وفاعليته الفكرية التى تتيح له أن يخفض عجزه وحاجته ومفعوليته إزاء الطبيعة وإزاء المجتمع وإزاء نفسه . وهذا يعنى أن يكون الفرد أكثر تحكما فى نفسه ، وأن يكون الفرد والمجتمع أكثر تحكما فى الطبيعة ، بينما يعنى من الناحية الاجتماعية أن يكون الفرد أكثر تساويا مع الآخرين ، أى أكثر فاعلية فى المجتمع وأقل مفعولية إزاء الآخرين . وهكذا نجد أن المعنى البيولوجى والفسيولوجى ، والمعنى الاجتماعى والفكرى للارتقاء ، تلتقى كلها معا فى المعنى العقلانى للديمقراطية .

الأسوأ إنسانيا هو الأصلح حيوانيا

قانون «البقاء للأصلح» كقانون بيولوجى محدود وغير ارتقائى ، تحول فى الجماعات البشرية البدائية فى الظروف التى تفرض الركود والتجمد إلى قانون «البقاء للأصلح حيوانيا» ، الذى هو «الأسوأ إنسانيا» . ذلك أن البقاء البيولوجى الفردى والمجموعى فى مثل تلك الظروف ، كان يعبر فى حد ذاته عن التدهور - على غرار بقاء الحشرات والمفصليات السفلى فى سلسلة التطور . أما فى الظروف التى كانت تتيح إمكانيات الارتقاء ، فقد تحقق التكيف البيولوجى للجماعات البشرية الأولى وفق قانون

«الارتقاء للأقدر» ، ومن ثم استطاعت بعض هذه الجماعات أن تلغى الظروف البدائية فى عصور ما قبل التاريخ ، ثم أن تدفع التقدم والارتقاء فى عصور فجر التاريخ ، ثم أن ينتقل بعضها إلى مستوى الحضارات القديمة . وقد تقدمت هذه خلال مصفاة التسلسل الارتقائى، بحيث لم تكن حركة التقدم أو الارتقاء تتأخر أو تتوقف عند أى حلقة من الحلقات ، إلا بقدر ما كانت تتناقص أو تنتهى عمليات انطلاق ذوى القدرات المتفوقة ، أى عمليات التحرر الفردى والمجموعى ، أى بقدر ما كانت تتناقص أو تنتهى المباريات الفردية والمجموعية للتسابق بين القدرات البشرية .

وهكذا واجه الانسان منذ أقدم العصور مفاضلة اضطرارية بين نقيضين أو بديلين ، هما المساواة والارتقاء ، بحيث كان المزيد من المساواة الفعلية يعنى المزيد من التخلف والتدهور والمزيد من عدم التحرر، والعكس بالعكس . ذلك أن أحد معانى المساواة يعبر عن عدم التحرر أو انعدام الحرية . وهذا واضح فى المجتمعات الكهنوتية القديمة ، التى كانت تحارب حرية التفكير - إن وجدت - تحت شعار أن يكون كل فرد فى عقيدته «مثل الآخرين» ! فالمساواة التماثلية هنا ، هى نوع من المساواة التطابقية التى تفرض الجماعية الحيوانية والتسطيح التدهورى ، وتحطم بذلك المساواة العقلانية الحقيقية كما تحطم الارتقاء .

أما فى الظروف المعاصرة ، فيجب أن يتحرك هذان النقيضان أو البديلان فى اتجاه التكامل الذى يصفّى تنافرهما ، ويحولّ صراعهما إلى قوة دفع للتطور الاجتماعى نحو المرحلة الانسانية العليا التى ستجعل المساواة ارتقاء والارتقاء مساواة . بهذه الطريقة الانسانية العلمية ، نتجنب تقسيم وحدة التطور الاجتماعى التى يجب أن تجمع بين المساواة والارتقاء .

وفى مقابل هذا الاتجاه ، نجد أن حركة الثورة المضادة العالمية المعاصرة حلت مشكلة التناقض بين البديلين المذكورين فى اتجاه عكسى ! فهى لم تحاول تغليب أحد النقيضين على الآخر ، لكنها ألغت المساواة وألغت الارتقاء كليهما معا . فقد طبقت فى غابة الحياة البشرية المعاصرة ، قانون «البقاء للأصلح» بمعنى «البقاء للأسوأ إنسانيا» أو «الأكثر لاإنسانية» ، أى «الأكثر حيوانية» أو «الأكثر تدهوراً» ، بدلا من قانون «البقاء للأرقى عقلا» . وبذلك خضعت البشرية لمجموعات عليا دولية ومحلية، تتمثل «صلاحيتها» أو «قدرتها» فى لاإنسانيتها غير المحدودة ولاعقلانيتها غيرالمحدودة ، وفى تفننها فى مخططات سحق البشر وحرمانهم من أبسط الحقوق ، وتحطيم قدراتهم وإعادة تشكيل طبائعهم لتحويلها إلى طبائع أو تطبعات تدهورية لاإنسانية ، على غرار ما كانت تفعله الأجهزة الكهنوتية للطاغوت الفرعونى منذ أقدم العصور .

والنتيجة هى استمرار قهر البشر على أيدى أرستقراطيات جديدة مختلفة الأنواع ، لا تعتبر «متفوقة» إلا فى الحماقة والغباء وضيق الأفق ، أو عموما فى اللاعقل واللاإنسانية . ومن ثم يسود العجز والمفعولية ، وتتجمع دوافع ومخططات اللاعقل والإفساد الذهنى والسلوكى ، التى تصنعها الأجهزة العليا لصناعة التدهور والتحكم الشامل ، وتدور عجلة التدهور الشامل بالتلقائيات والطبائع المصنوعة فى منحدر بدون قاع .

وباختصار ، نجد أن الدراسة العقلانية لتاريخ التطور البشرى منذ العصور البدائية ، تضعنا أمام ثلاث حقائق رئيسية ، هى :

أولا ، أنه فى الظروف الاجتماعية البدائية ثم فى ظروف أى مجتمع طبقى ، لايمكن أن يتحقق الانفتاح الارتقائى إلا على حساب المساواة ، وعلى حساب التماثل أو الاتفاق ، وعلى حساب الحواجز الطبقية .

ثانيا ، أنه فى ظروف التدهور الشامل الذى يحرم البشرية من المساواة ومن الارتقاء كليهما معا ، يصبح القانون السائد هو قانون «البقاء للأسوأ» ، ومن ثم تدور عجلة التدهور تلقائيا .

ثالثا ، أنه إذا كان الحل النهائى البعيد المدى لهذه المشكلة هو وصول البشرية إلى المرحلة العليا للمساواة المتسارية أى المساواة الارتقائية التامة فى الحقوق والقدرات ، فالحل القريب المدى لمشكلة

التدهور ولمشكلة التناقض بين المساواة والارتقاء ، لايمكن أن يتحقق بمحاولة تطبيق المساواة على حساب الارتقاء ، أى بمحاولة تسطيح أو «سفلتة» البشر بمختلف أنواع وشعارات بوابير الزلط الدهمائية . فمعنى ذلك منطقيا ، هو تحقيق المزيد من التخلف والتدهور ، ومن ثم عدم المساواة . لكن الحل الصحيح على المدى القريب ، هو محاولة إلغاء التنافر بين المساواة والارتقاء (قبل الوصول إلى إلغاء التناقض بينهما) ، وذلك من خلال إقامة ظروف اجتماعية متجهة ارتقائيا لتحقيق تكاملهما .

كـــيف ؟

بان نجعل عدم التساوى الفعلى فى القدرات ، وكذلك المساواة الشرطية (أى الفعلية) فى الحقوق ، قوتين تخدمان الارتقاء ومن ثم تدفعان حركة المجتمع فى اتجاه التساوى الأعلى المذكور .

وتحقيق ظروف اجتماعية متجهة ارتقائيا بهذه الطريقة ، إنما يعنى تحقيق سلطة ثورية عقلانية ، أى سلطة ديمقراطية حقيقية . ومثل هذه السلطة لايمكن إلا أن تقيس التسلسل الارتقائى بقياس موضوعى محدد ، هو الاقتراب من الحلقة العليا الأرقى التى تسمى باسم مرحلة المساواة المتساوية أو التامة – رغم أن الوصول إليها فعلا قد يحتاج إلى عدة قرون . ذلك أن أى تسلسل متدرج ، لايمكن تحديد اتجاهه وتحديد درجاته أو حلقاته ، إلا إذا تحددت نقطة بدايته ونقطة نهايته ولو افتراضيا .

وقد كان المفكرون العقلانيون الانسانيون يقولون : «إذا كانت الظروف هى التى تصنع الانسان ، فيجب أن نصنع ظروفا إنسانية .» ولكى نستكمل معنى هذه العبارة ، يجب أن نقول : إذا كانت السلطة البرجوازية الدولية والمحلية تصنع التدهور وتصنع ظروف ومخططات التدهور ، فيجب أن نصنع سلطة دولية ومحلية ديمقراطية حقيقية تكسر استمرار الحلزون الهابط للتدهور وتصنع الحركة الجديدة للارتقاء العقلانى .

المساواة وسيلة

المساواة يجب أن تكون وسيلة تخدم الارتقاء كهدف وليس العكس – رغم أن الارتقاء هو الذى يؤدى إلى تحقيق المساواة التامة كهدف نهائى . وهكذا نجد أن التمييز بين الوسيلة والهدف هنا ، هو تمييز اضطرارى مؤقت ، لكنه ضرورى كالتمييز بين العربة والحصان . والمسألة هى أننا بصدد موضوعين أصبحا متنافرين ، نتيجة تراكم الظروف التدهورية منذ ظهور الطاغوت الفرعونى ، صانع الطفولة اللاعاقلة والفاسدة للبشرية . وهذا عكس ماكان يجب أن يحدث بالطبيعة العقلانية ، وهو أن يتسقا وأن يتكاملا . فلم يكن يمكن أصلا أن ترتقى البشرية متساوية ، ولا أن تتساوى فى الارتقاء :

أولا ، لأن الطبائع والقدرات الذاتية هى أصلا غير متساوية وغير متماثلة .

وثانيا ، لأنه لم توجد كائنات فضائية أرقى تهبط من الفضاء إلى الأرض لتعلم البشر العلوم والفنون كما يزعم بعض المخرفين . ومن ثم كان يحدث التقدم من خلال الصراع والخلاف والمزاحمة والتمكن .

ورغم أنه لم يكن من مصلحة النوع البشرى أن تنفصل المساواة عن الارتقاء كنقيضين تنافرين أو كبديلين لايتسقان ، إلا أن هذا ماحدث فعلا نتيجة الاتجاه اللاعقلى للتاريخ البشرى وسيطرة الطبائع اللاعقلية على أغلبية البشر . والمهم الآن هو أن نحقق التكامل بينهما ، لتجنب الوقوع فى مأزق المبادلة الانفصالية بينهما بطريقة مأزق حمار الفيلسوف بوريدان، الذى كان عليه أن يختار بين الموت جوعا والموت عطشا .

إن كل وسيلة صحيحة هى هدف أصغر بالنسبة إلى وسيلة أصغر ، وكل هدف صحيح هو وسيلة أكبر بالنسبة إلى هدف أكبر . وبهذا التصور ، نجد أن الارتقاء يجب أن يكون الهدف الذى تخدمه المساواة فى الحقوق ، ولكن بحيث يكون من ناحية أخرى وسيلة إلى خفض عدم التساوى فى القدرات أى زيادة المساواة فى الحقوق الفعلية ، بحيث تكون هذه بدورها وسيلة إلى المزيد من الارتقاء ، وهكذا فى تسلسل صاعد ومتوسع . أما المساواة التى تتحقق على حساب الارتقاء ، فتكون بتحصيل الحاصل مساواة تدهورية على المدى المباشر . وأما الارتقاء الذى يتحقق على حساب المساواة ، فيكون تدهوريا على

المدى غير المباشر ، لأن المساواة في الحقوق والسعي إلى التساوي في القدرات هما القوة التي تدفع الحركة نحو الارتقاء . والحل التكاملي الأمثل والممكن التحقيق في ظل سلطة ديمقراطية عقلانية ، هو محاولة تحقيق أقصى مايمكن من مساواة كوسيلة ، من أجل أقصى مايمكن من ارتقاء كهدف مباشر ، من أجل المساواة الارتقائية العامة كهدف أعلى بعيد المدى.

والمساواة التي يمكن تحقيقها على المدى القريب ، هي المساواة في الحقوق والحريات ، التي يمكن أن نسميها المساواة الشرطية أو المشروطة ، بمعنى غير الفعلية ، لأن الحقوق ترتبط بشروط القدرات التي هي غير متساوية فعلا . فاذا وضعنا الضمانات الديمقراطية التي تكفل المساواة بين فردين مختلفين في حق أو حرية التعبير عن الرأى مثلا ، فان هذه المساواة لاتتحول إلى مساواة فعلية إلا إذا تساوت قدراتهما الذاتية ووسائلهما المادية العملية في مجال التفكير والتعبير . والمهم في هذه الحالة ، ألا يتحدد موقف السلطة ، متهما على أساس التحيز اللاعقلى مع أو ضد أحد الفردين لأسباب لاتتعلق بمبادئ العقل والتفكير ، بل يجب أن يكون موقفها هو موقف المساواة العقلانية أو التدعيم العقلاني المتحرر .

وإذا وضعنا الضمانات الديمقراطية التي تكفل المساواة بين فردين مختلفين في حق الحصول مثلا على وظيفة أكاديمية ، فان هذا يتوقف عمليا على تساويهما في المؤهلات والدرجات والأعمال الأكاديمية . والمهم في هذه الحالة ألا تتدخل في عملية الاختيار عوامل التحيز أو الرأى أو اللون أو الجنس أو العوامل الاجتماعية والشخصية الأخرى . صحيح أن أجهزة التحكم السرى الشامل تستطيع أن تتصرف لتتيح للشخص الأقل كفاءة أن يحصل على المزيد من المؤهلات والدرجات والشكليات المطلوبة ، وأن تتصرف لتمنع الشخص الأرقى عقلانيا والأكثر كفاءة أو غير المرغوب فيه من الحصول أصلا على الشروط اللازمة لتطبيق المساواة المذكورة في الحق ، بل إنها تستطيع أن تحرمه حتى من حق الحياة . لكننا نتكلم هنا عن المساواة في الحقوق في ظل سلطة ديمقراطية وأجهزة ديمقراطية عقلانية . وبدون ذلك ، فلا معنى لأى ديمقراطية ولاضمان لأى حق .

والخلاصة أن الحل المتسق والمتكامل للمشكلة المذكورة ، هو الذى يقيم الحركة الارتقائية للمجتمع على قائمتين هما : المساواة في الحقوق كمساواة شرطية أو مشروطة ، وعدم التساوى في القدرات أى عدم التساوى الفعلى . وفي ذلك ، يجب ألا يسمح للمساواة في الحقوق بأن تطمس عدم التساوى في القدرات، أو تحطم أو تثبط القدرات العقلانية الأرقى ، بل يجب أن تكون وسيلة لخدمة وتنشيط القدرات الأرقى . كذلك يجب ألا يسمح لعدم التساوى في القدرات بأن يخفض أو يهدر المساواة في الحقوق بأى نوع من أنواع الحواجز الأرستقراطية أو التمييز الأرستقراطى ، بل أن يكون وسيلة لتعميق وتوسيع المساواة في الحقوق . وهكذا تتحول المساواة في الحقوق إلى قوة ارتقائية ، لا تتناقض مع عدم التساوى في القدرات ، بل تخدم وتضمن «حق التفوق» . ويتحول عدم التساوى في القدرات إلى قوة ديمقراطية ، لاتتناقض مع المساواة في الحقوق ، بل ترتفع بها عمليا في الاتجاه الارتقائى ، بمايعنى تحقيق المزيد من الحقوق الفعلية والمزيد من تذويب الفروق في القدرات .

وفي هذا الاتجاه الذى يجمع بين الطرفين ، يتحول الصراع الاضطرارى بين الانسان وأخيه الانسان ، من صراع تنافرى تدهورى إلى صراع تكاملى ارتقائى ، أى يتحول إلى قوة تدفع حركة «الانتخاب أو الانتقاء» SELECTION الطبيعى العقلانى والانسانى، الذى يعبر عنه قانون «الارتقاء للأقدر عقلانيا وإنسانيا» . ويستمر ذلك عدة قرون ، في اتجاه وصول الانسان بالتصاعد الجدلى إلى المرحلة التي يحل فيها تماما الصراع بين الانسان والطبيعة محل الصراع بين الانسان وأخيه الانسان . ومن ثم يحل نظام الانتخاب أو الانتقاء المحكوم علميا وتكنولوجيا لأرقى البشر بواسطة أرقى البشر ، محل نظام الدولة المحترفة المتخصصة في الحكم . وبذلك يصل ارتقاء الانسانية إلى تلك المرحلة العليا اللاطبقية واللاحكومية للمساواة المتساوية ، التي تختفى فيها كل الحواجز الأرستقراطية الفردية والاجتماعية ،

ومنها الحواجز العسكرية والحكومية المحترفة .

وهذا - كما قلت - هو الهدف المنطقى المعيارى للتطوير الارتقائى العقلانى لمجموع المجتمع البشرى . ورغم أنه بعيد طويل المدى ، إلا أنه ليس حلما ، لأنه لايوجد بديل عقلانى آخر لهدف الارتقاء البشرى.

حكاية عن عمر بن الخطاب

يروى المؤرخون أن رجلا من العرب المسلمين الأوائل عارض عمر بن الخطاب وهو يخطب فى المسجد ، وشكك فى عدالته ونزاهته بل وهدد بالتمرد عليه قائلا : «لا سمع لك علينا ولا طاعة ! » لماذا ؟! لأنه رأى عمر يرتدى «ثوبى قماش» من أثواب الأقمشة التى كانت قد وصلت إلى المدينة من إنتاج أقباط مصر، والتى كان عمر قد وزّعها قبيل ذلك بأيام ، بحيث كان من نصيب كل فرد ثوب واحد يلفه على جسمه كالملاءة بالطريقة القديمة . (١) وإزاء هذا التشكيك ، اضطر عمر إلى استدعاء ابنه عبد الله ليشهد عن ذلك أمام الناس ! فقال إنه هو الذى تنازل لأبيه عمر عن ثوب القماش الثانى اللى يخصه ، لأن أباه ضخم الجسم لايكفيه ثوب واحد ليلفه على جسمه كرداء !

وهذه واقعة نمطية ومثال نموذجى عن التصورات المتخلفة والغبية عن المساواة ، وكيف يمكن أن تدفع رجلا من عامة الناس إلى أن يطلب المساواة التطابقية المطلقة بين قطعة القماش التى يلتف بها وقطعة القماش التى يلتف بها الأمير الحاكم - حتى لو كان أضخم منه جسما !

وشبيه بهذا المثال ، مايحكيه المؤرخون أيضا عن على بن أبى طالب فى فترة حكمه ، وكيف كان يعبر عن نفس الموقف بأن «يساوى فى العطاء بين الجميع» - بما فى ذلك نفسه . وكان ذلك يسبب له ولأسرته الكثير من مشاكل الجوع والحرمان (إلى الدرجة التى كانت تدفع ابنه الحسن إلى التحايل للحصول على بعض العسل من بيت المال!) . وإلى هذا الاتجاه الأصولى عن المساواة التطابقية أو المطلقة (التى يمكن أن نسميها باسم المساواياتية EGALITARIANISM) ، كان يدعو مثلا أبو ذر الغفارى فى عهد معاوية. وكان أبو ذر يستغل فى دعواه بعض النصوص القرآنية والحديثية ، فيهاجم الادخار ويدعو إلى الاستيلاء على فوائض الثروات وتوزيع المدخرات !! وهذا يعنى فرض المساواة التطابقية - ليس فقط على مقدار الدخل ، بل وأيضا على كمية الثروة - مما يعنى إلغاء رؤوس الأموال وإلغاء الملكيات التى تزيد عن حد الاستعمال المباشر (كما يدعو صراحة النصوصيون وزهّاد الصوفية فى مختلف الأديان)!!

وبديهى أن مثل هذه «المساوياتية» ، لم يكن يمكن تطبيقها إلا فى ظروف المشاعية البدائية أو فى ظروف الفقر العام شبه البدائى . ولهذا كان استمرار الدعوة إليها يقتصر على بعض رهبان الأديرة وبعض متصوفة الزوايا والتكايا . ومع ذلك ، كانت ولاتزال تمثل حلما أو أملا اجتماعيا لجماهير الفقراء أو الدهماء عموما ! فهذا إذن اتجاه دهمائى لاعقلى ، يرتكب خطأين فى مشكلة المساواة :

الخطأ الأول ، أنه يجعل المساواة هدفا لاوسيلة ، ومن ثم يحاول عمليا أن يلغى الارتقاء ، لأن المساواة لاتفيد إلا كوسيلة للارتقاء .

والخطأ الثانى ، أنه يقع فيما أسماه أرسطو إهدار الوسط الذهبى أو المنطقى فى عملية تحويل الفضيلة إلى رذيلة : بالزيادة أى الافراط ، أو بالنقصان أى التفريط . فالافراط فى المساواة إلى درجة فرض المساواة التطابقية بين قدرات غير متساوية ، هو ظلم واهدار للمساواة الديمقراطية العقلانية ، وليس فقط إهداراً للارتقاء . مثله فى ذلك مثل التفريط فى المساواة إلى درجة الحرمان من المساواة فى الحقوق ، أى

---

(١) استعمال الثوب أو الشملة فى تلك العصور ، كان يعنى لف القماش حول الجسم بطريقة السارى الهندى . فكلمة «ثوب» فى العربية القديمة ، كانت تعنى ماتعبر عنه الكلمة العامية المصرية المعروفة «توب القماش» أى القطعة الطويلة من القماش. ذلك أن الملابس ذات الأكمام ، أو عموما أنواع الجلاليب (بالمعنى المتأخر للجلاليب وليس بمعنى الملاحف) ، لم تكن قد انتشرت بعد من بلاد الحضارات المجاورة إلى العرب .

عدم المساواة بين القدرات المتساوية .

إن إلغاء الفروق والتمايزات الفعلية بين القدرات والامكانيات والأعمال ، أى إهدار حقوق وحوافز التفوق أو التقدم فى الفاعلية والنشاط ، هو ظلم وإهدار للعدالة ، وليس فقط إلغاء لدوافع وحوافز الارتقاء . ومن زاوية الفيلولوجيا أو فلسفة اللغة التى تكشف الكثير من تاريخ ماقبل التاريخ وتاريخ مايطمسه ويشوهه التاريخ ، يجب أن نلاحظ أن الأصل اللغوى القديم لكلمة «المساواة» EQUALITY فى مختلف اللغات القديمة الشرقية والغربية ، هو «الانصاف» EQUITY ، أى «التسوية» بين كفتى ميزان الحق أو العدل ، وليس تسوية التطابق والتسطيح بين اللامتساويات . فالمعنى العقلانى المنطقى والعلمى الصحيح للمساواة ، هو «المعاملة بالمثل» ، أى «الحقانية» ، أو المساواة الشرطية / المشروطة فى الحقوق .

ومن ناحية أخرى ، فان المساوياتية أو المساواة التطابقية المزعومة ، مستحيلة عمليا . ففى أى جماعة أو مجتمع مفتوح لزيادة الملكية والثروة والنفوذ ، لاتلبث أن تقفز فوق الأكتاف مجموعة من الأفراد الأقدر على التسلط وقهر الآخرين بمختلف الوسائل . وبذلك يظهر حكم الأقلية الأرستقراطية (المحدودة أو الواسعة) ، التى تفرض المساواة فى الفقر والتخلف والانغمار على الأغلبية . وهكذا يلتقى طريق المساواة التطابقية اللاعقلية الفاشلة ، مع طريق عدم المساواة والتمييز الأرستقراطى ، من حيث إهدار الأغلبية المتخلفة ، وأيضا من حيث إهدار الأقلية المتفوقة ذات القدرات والامكانيات الأرقى ، ومن ثم يلتقيان فى إلغاء الارتقاء .

ولهذا ، نلاحظ أن الأجهزة البرجوازية المعاصرة لصناعة التدهور وصناعة القهر الطبقى والحواجز اللاديمقراطية ، تشجع نشر الدعوات المساوياتية المذكورة : ليس فقط بهدف إثارة العمليات الدهمائية والاضطرابات الاستفزازية الفاشلة التى تؤدى إلى رد الفعل العكسى ، لكن أيضا لايهام المثقفين والسياسيين بأن دعوات المساواة والديمقراطية هى دعوات خيالية مستحيلة ، أو دعوات رومانتيكية «بنية قديمة (= أصولية) ! ومع ذلك ، فهى تستخدم من حين لآخر هذه الشعارات الاثارية الرومانتيكية المضللة، فى تبرير إطلاق الحركات العسكرية والدهمائية التى تستخدم تصورات المساواة المزعومة بطريقة وابور الزلط فى تبطيط المجتمع وتسوية عاليه بسافله . ومن ثم تدفع إلى المستويات العليا مجموعات عسكرية وإدارية ودهمائية جديدة وأكثر لاعقلا ، بينما تصفى أو تحطم وتسقط إلى القاع ذوى الخبرات السابقة أو ذوى القدرات والامكانيات العقلانية الذين يكونون قد حصلوا على بعض الحقوق والمكاسب فى المراحل السابقة !

الفصل الثالث
العقل صانع التاريخ ، والاقتصاد مادة التاريخ

العلة الفاعلة والعلة المفعولة

المثل القائل «الحاجة أمّ الاختراع» ، هو مثل يحتاج إلى استكمال ليصبح كمايلى : «الحاجة أمّ الاختراع ، والعقل أبو الاختراع» . ومعنى ذلك أن حتميات «الظروف المادية» للانسان ، لاتستطيع أن تصنع «الحلول» تلقائيا أو آليا ، كما أن العقل البشرى لايستطيع أن يفرض أي حلول على الظروف المادية، بل إنه مضطر عمليا إلى تقديم الحلول والأفكار التى «تتجاوب مع » أو «تنجح فى» تلك الظروف المادية .

وإذا كان التاريخ يمتلئ بالأمثلة التى تثبت أن الحلول والأفكار التى طرحت فى ظروف مادية غير ملائمة ، كانت تتحول إلى مايشبه البذور الصالحة التى تبذر فى تربة غير صالحة فتموت فيها ، فان التاريخ يمتلئ أيضا بالأمثلة التى تثبت أن التربة الصالحة للزراعة أجدبت وأقفرت بسبب عدم حصولها على البذور الصالحة . ومعنى ذلك أن الظروف والحتميات المادية التى كان يمكن أن تنجح وأن ترتقى فى اتجاه معين ، فشلت فى التحرك ارتقائيا فى ذلك الاتجاه بل تحركت تدهوريا فى اتجاه عكسى ، بسبب رفض أو انعدام الحلول والأفكار اللازمة لدفع حركتها الارتقائية ، أى بسبب ارتباطها بمواقف وتصورات ذهنية اجتماعية متخلفة وخاطئة ، ومن ثم انحصارها خلف حواجز لاعقلية .

بهذه النظرة ، يجب أن نصحح بطريقة علمية المبدأ القائل إن «الاقتصاد هو صانع التاريخ» أو «محرك التاريخ» . فاذا أدركنا أن العقل البشرى أو الفكر البشرى هو صانع الاقتصاد وهو صانع الارتقاء فى التاريخ ، سندرك من ثم أن الاقتصاد لايجب فى ظروف التطور الارتقائى للمجتمع أن يكون صانع التاريخ ولامحرك التاريخ ، بل يجب أن يكون بمثابة «مادة» الحركة التاريخية أو «عجلات» حركة التاريخ . [١] وتتضح هذه الفكرة أكثر ، إذا تذكرنا التمييز الأرسطى بين ماكان يسميه أرسطو «العلة المادية» باعتبارها «علة مفعولة» ، وبين ماكان يسميه «العلة الفاعلة» - التى يمكن أن تتضمن أيضا ماكان يسميه «العلة الغائية» وماكان يسميه «العلة الصورية» . فالعلة المادية فى المثال الأرسطى المعروف ، هى قطعة الحجر التى يصنع منها النحات تمثاله . والعلل الثلاث الأخرى المذكورة ، تعبر عن القدرة الفنية للنحات أو صانع التماثيل ، من حيث تتضمن «فكرة» التمثال التى يستهدفها ثم «صورة» التمثال التى يحققها بواسطة «العمل» الفنى .

وفى الحركة الارتقائية للتاريخ ، يجب أن تكون الظروف والحتميات المادية لتلك الحركة (وأهمها الظروف والحتميات الجغرافية والاقتصادية) ، هى «العلة المادية المفعولة» ، بينما يجب أن تكون القدرة

---

(١) لاحظ أننى استخدمت كلمة «التاريخ» فى هذا الفصل بمعنى خاص ، هو التاريخ الارتقائى أو التاريخ كما يجب أن يكون . ومع ذلك ، فالتاريخ يمكن أن يكون تدهوريا ، وصناعة التاريخ يمكن أن تكون صناعة للتدهور التاريخى - كما حدث فى معظم العصور السابقة قبل النهضة والتنوير . وعلى كل حال ، سأتناول موضوع التاريخ والتدهور ، فى الكتاب الثالث .

أو الكفاءة الذهنية أو الفكرية للانسان وإرادته الفعالة ، هي «العلة الفاعلة» بالمعنى الفكرى والعملى المذكور ، أى «العلة الذهنية» أو «الفكرية» . وتبين لنا حركة التاريخ ، أنه بقدر مايزداد عجز العقل البشرى ، بقدر مايزداد الانسان خضوعا للظروف المادية ، أى بقدر مايقترب من المستوى البدائى أو المستوى الحيوانى الذى يخلو نشاطه من العلة الفاعلة بالمعنى الذهنى أو الفكرى ، ومن ثم لايتحرك إلا بدافع البحث المباشر عن الغذاء . فقولنا إن الاقتصاد هو صانع أو محرك التاريخ ، يعنى الحكم على التاريخ بالتخلف والعجز ، وبالخضوع الآلى أو شبه الآلى للظروف المعيشية المباشرة .

وهذا يشبه قولنا عن أحد الأشخاص ، إن «الفسيولوجيا هى صانعة أو محركة سلوكه» . فهذا يعنى أن سلوكه يخضع لعهوديه الغرائز والدوافع الفسيولوجية ! ذلك أن الفرق هائل جدا بين كلمة «صانع» أو «محرك» ، وكلمة «مادة» أو «وسيلة» ، وكذلك بين كلمة العامل «المحدِّد» (بكسر الدال) أو «الرئيسى» PRINCIPAL ، وكلمة العامل «المحدَّد» (بفتح الدّال) أو «الأساسى» FONDAMENTAL / BASIC (أى القاعدى) . فاذا كان من المستحيل منطقيا على الفنان صانع التماثيل أن يصنع التمثال إلا بواسطة «أساسه المادى» ، وإذا كان من المستحيل منطقيا على العقل أن يفكر أو ينشط إلا بواسطة «أساسه المادى» (وهو مكونات وميكانيزمات المخ والجهاز العصبى) ، فهذا لايعنى فى الحالتين أن يكون ذلك الأساس المادى هو صانع أو محرك أو محدِّد (بالكسر) تلك المعلولات الانسانية الناتجة - إلا بقدر مايكون العقل فى الحالتين منخفضاً عاجزا مفعولا . فالاستخدام الفعّال للحتميات أو القوانين الضرورية أو الميكانيزمات ، يختلف جذريا عن الخضوع المفعول لها ، رغم أنه فى كلا الحالتين يستحيل تخطى أو تجاهل تلك الحتميات أو الضرورات . وهذا هو جوهر معنى «حرية الارادة» ، التى يمكن أن تتحقق عند الانسان ولايمكن أن تتحقق عند الحيوان .

فى ضوء ذلك ، يتضح المعنى الصحيح للمبدأ القائل بأن «الاقتصاد هو أساس الوجود الاجتماعى» ، أو إنه هو «المستوى الأساسى أو التحتى الذى يرتكز عليه بناء المجتمع» ، الخ . فانكار هذه الحقيقة العلمية الواضحة ، يشبه إنكار حقيقة أن مكونات وقوانين وميكانيزمات المخ والجهاز العصبى هى أساس العالم المعنوى والنشاط الفكرى للانسان . لكن بالنسبة لسلوك المجتمع كما بالنسبة لسلوك الفرد ، لايتحقق أى تحرر أو ارتقاء إلا بقدر ماتنخفض المفعولية الذهنية ، وبقدر ماتتحقق الفاعلية الفكرية فى هذا الأساس المادى - وبواسطة قوانين وإمكانيات هذا الأساس المادى طبعا .

المادية التاريخية ومراحل التاريخ

يقول ماركس فيما يسمى «المادية التاريخية» ، إن «أسلوب الانتاج» أى أسلوب الحصول على الضرورات المعيشية ، هو الأساس الاقتصادى الذى يصنع النظام الاجتماعى ، ومن ثم السياسى والفكرى، الخ . والمسألة هنا لاتقتصر على أنه يخلط بين الأساس القاعدى وبين الصانع المحدِّد (بكسر الدال) . لكن الأهم والأوضح فى التخليط أنه يعترف بأن تغير «وسائل الانتاج» أو «أدوات الانتاج» ، هو الذى يغير أصلا مايسميه «قوى الانتاج» و «علاقات الانتاج» اللتين يتكون منهما «أسلوب الانتاج» أى الأساس الاقتصادى . ذلك أن تغيير وسائل أو أدوات الانتاج ، هو أصلا وابتداءً عملية ذهنية أو فكرية . ومعنى ذلك أنه حتى فى هذا التصور الماركسى عن تكوين البناء الاقتصادى الاجتماعى ، فان القدرات الذهنية أو الفكرية فى الجماعة أو المجتمع تكون هى صانعة التغييرا

إن ارتقاء أدوات الانتاج منذ العصر الحجرى ، والذى ارتبط بارتقاء الجماعة والمجتمع ،كان يعبر عن ارتقاء الذهن MIND ثم ارتقاء العقل REASON . وبديهى أن التفاعل أو تبادل الفعل بين الفاعل والمفعول ، أو بين العلة والمعلول ، لايلغى التمايز بين طرفى كل ثنائية . ذلك أن تحديد التمايز بين الطرفين، يكون من حيث الجانب الرئيسى أو الجوهرى وليس من حيث الجانب الثانوى ، وأيضا من حيث الأسبقية فى كل حلقة أو مرحلة مأخوذة على حدة . وبدون ذلك ، لايمكن لأى دراسة لتاريخ التطور البشرى أن تصل إلى تمييز حاسم بين الطرفين ، بل إنها قد تقع فيما يشبه «الفزورة» المعروفة عن العلاقة بين البيضة

والكتكوت ! وقد يكون من الصعب حتى الآن أن تكشف لنا علوم التطور البيولوجي الأصول الدقيقة للأسبقية بين البيضة والدجاجة ، في بداية ظهور هذه الثنائية أصلا . لكن أي طفل يستطيع أن يحسم هذه المشكلة ، إذا تجنب التعميم والتجريد ، وتناولها كعلاقة جزئية مباشرة بين «هذه» البيضة و «هذه» الدجاجة ، أو بين بيضة محددة بالذات ودجاجة محددة بالذات . وعلى غرار ذلك ، يمكن التمييز بين دور الذهن أو العقل الفاعل ودور الاقتصاد المفعول ، أو بين العلة الذهنية أو الفكرية والمعلول الاقتصادي ، من خلال دراسة الوقائع الجزئية العينية لعمليات التغيير ، بدون تعميم أو تجريد .

والمجال هنا لايتسع للتطبيق ، لأننا نناقش اتجاه النظر ولاتناقش موضوعات جزئية ، فضلا عن أننا نبحث مشاكل الديمقراطية لامشاكل التاريخ . وإنما نتناول التاريخ من زاوية تأكيد دور العقل أو الفكر كصانع للارتقاء ، ومن ثم دور الحرية الذهنية في صناعة التاريخ الارتقائي . ومع ذلك ، يمكن أن نشير بسرعة إلى بعض الأمثلة .

لنأخذ مثلا موضوع انتقال الجماعات البدائية من نظام «الماترياركا» أي «النظام الأمومي» ، إلى نظام «الباترياركا» أي «النظام الأبوي» . فالباحثون الماركسيون يفسرون هذا الانتقال كالمعتاد بأنه نتيجة تغيير اقتصادي في أدوات الانتاج ، أدى إلى انتقال تلك الجماعات من الاقتصار على نشاط الزراعة الابتدائية التي كانت تقوم بها المرأة أساسا ، إلى نشاط تربية الماشية الذي كان يقوم به الرجل ! لكنهم لايحاولون أن يفسروا لماذا اكتشف الانسان البدائي تربية الماشية ، وماهو الارتباط بين هذا الاكتشاف وبين حلول النظام الأبوي محل النظام الأموي ، رغم استمرار ثم تطور الزراعة .

صحيح أن الوقائع التاريخية تشير إلى أن انتشار تربية الماشية اقترن بالفعل بانتشار نظام الباترياركا محل نظام الماترياركا . لكن الاقتران العام لايفيد في التعليل ، ولايميز بين العلة والمعلول . أما إذا التجأنا إلى التعليل المنطقي العقلاني للوقائع المعروفة عن هذين النظامين ، فيمكن أن نكتشف أن استمرار النظام الأمومي في الجماعات البدائية ، كان نتيجة عجز الذهن البشري إذذاك عن إدراك العلاقة بين الآباء والأبناء ، ومن ثم نتيجة اضطرارات الجماعات البدائية إلى نسبة الأبناء إلى أمهاتهم فقط . فهذا يشبه مايحدث عمليا لدى الكثير من الحيوانات ، حيث يرتبط الأبناء لفترة معينة بالأم لا بالأب . والتشبيه هنا مع الفارق ، لأن الانسان البدائي كان يدرك معنى عملية الولادة ، ثم كان يدرك ويتذكر علاقة الأمومة مهما تقدمت به السن .

ونتيجة تقدم الذهن البدائي (أي الادراك والخبرة) ، اكتشف الانسان البدائي عملية تربية واستئناس بعض الحيوانات ، ثم تقدم وتوسع في هذه العملية بقدر ما أتاحت له قدراته الذهنية . وهنا وصل إلى اكتشاف آخر أهم ، من خلال ملاحظاته للحيوانات التي يربيها ، هو أن النسل ليس نتاج الأنثى فقط باعتبارها هي التي تحمل ثم تلد وترضع ، ولكن الجنين لا يتكون أصلا إلا نتيجة الاتصال الجنسي بين الذكر والأنثى ، وأن الأب ينقل صفاته إلى الابن مثل صفات الأنثى . وهذا الاكتشاف الناتج عن ارتقاء الادراك الذهني ، كان هو العلة الأولى لتحديد علاقة الأبوة البشرية ، ومن ثم لحلول النظام الأبوي محل النظام الأمومي . وهكذا نجد أن هذه العملية في ضوء التعليل المنطقي العقلاني ، كانت على عكس التصور الاقتصادي الذي لايقدم تعليلات منطقية . فالتغير الذهني هو الذي أدى هنا إلى التغير الاجتماعي ثم إلى التغير الاقتصادي وليس العكس . بل من الواضح أن هذا الاكتشاف أدى أيضا إلى نظام سبي واسترقاق الاناث من القبائل الأخرى كأدوات للنسل ، مما أدى بعد ذلك إلى استرقاق الذكور أيضا كأدوات للعمل .

ظهور النوع البشري

إذا تذكرنا أن «العقل هو فاصل الانسان عن الحيوان» ، يمكن أن نتأمل أيضا دور العنصر الذهني كعلة أولى صانعة للنوع البشري ، أي كعلة أولى لانفصال وارتقاء النوع البشري عن بقية أنواع القردة العليا . فالتفوق الادراكي أو الذهني النسبي لبعض فصائل القردة العليا شبه البشرية ، وصل إلى درجة

بدايات القدرة على الادراك «الرمزى» ، ومن ثم أتاح لها التحرر من حواجز الملكوت الحيوانى ، والتقدم نحو ملكوت الادراك البشرى .

والادراك « الرمزى» يعنى القدرة على استخدام بعض مدركات الذهن كبدائل ، أى كمدركات ذهنية مستقلة عن منبهاتها الأصلية فى الواقع المباشر . ذلك أن الفيل مثلا ، يستطيع أن يستخدم بعض فروع الشجر فى نش الذباب ، ويستطيع أن يستخدم الشجر فى ضرب عدوه . والكثير من القردة العليا تستطيع استخدام قطع الحجارة فى ضرب أعدائها . لكن كل هذه الحيوانات الراقية ، لاتستطيع أن تدرك الأداة إلا كجزء من مكونات الموقف العملى المباشر ، وبالتالى لاتستطيع أن تشكل فى أذهانها ترتيبا جديدا مختلفا لمكونات الواقع باستخدام المدركات الذهنية المستقلة كبدائل أو رموز لهذه المكونات الواقعية . فالشمبانزى مثلا يستطيع أن يعيد ترتيب مدركاته عن الصناديق المتعددة والعصا والموزة فى جشطلت أو صورة إجمالية واحدة . لكنه لايستطيع أن يستخدم مدرك الصندوق أو مدرك العصا أو مدرك الموزة ، مستقلا ومنفصلا فى عملية إدراكية أخرى مختلفة عن الموقف الواقعى الذى يجمعها . فمثل هذه القدرة الادراكية «الرمزية» هى بداية «التصور» أو «التفكير» .

وقد كان ظهور هذه القدرة الادراكية الابتدائية عند بعض الفصائل الأرقى من القردة العليا شبه البشرية ، هو الذى أتاح لها أن تتبع قطع حجارة أو فروع شجر كأدوات تحت الطلب ، بدلا من أن تقتصر على استخدام ماتصنعه أو تعثر عليه منها كجزء من مكونات الموقف العملى المباشر الذى تواجهه . ومن ناحية أخرى ، كانت هذه القدرة الادراكية هى التى أتاحت للذكور القوية فى تلك الفصائل من القردة العليا أن يدركوا حقيقة قوة الذكر الواحد الأقوى بالمقارنة بقوتهم جميعا وليس بالمقارنة بقوة كل واحد منهم على حدة ، ومن ثم تحررت جماعاتهم من نظام «ملك القردة» .

واستخدام الأداة مع التحرر من طغيان الذكر الواحد الأقوى ، هما اللذان فتحا الطريق أمام ارتقاء تلك الفصائل من القردة العليا ، ومن ثم تطورها إلى نوع جديد هو النوع البشرى . وكان ذلك من خلال مباريات النجاح فى حل مشاكل زيادة تحصيل الغذاء من الطبيعة لمواجهة زيادة النسل ، أى مباريات البحث عن أدوات وطرق جديدة لتحصيل أو إنتاج الغذاء ، من خلال عمليات الهجرة المتتالية وعمليات تخطى حواجز الفناء وحواجز التدهور . وفى كل ذلك ، كان الارتقاء الذهنى هو العنصر الفعال والحاسم ، الذى خلق الفصائل الأولى شبه البشرية ، ثم الفصائل البدائية المتطورة ، ثم وصل إلى ظهور العقل البشرى .

وبهذا المنظور ، يمكن أن نعيد تفسير وتصحيح ما يقوله بعض علماء التطور وعلماء الجماعات البدائية الأولى عن أن «الانسان حيوان صانع للأداة» أو عن أن «العمل» أو «استخدام اليدين» هو صانع التطور من الحلقة القردية العليا إلى حلقة النوع البشرى . ذلك أن ماركس وانجلز (مثلا فى مقال الأخير عن «الدور الذى لعبه العمل فى تحويل القرد المنتصب إلى إنسان») ، التقطا الجانب السطحى من هذه الملاحظات البيولوجية التى تتعلق بالدراسة الأثرية للسلوك الحيوانى ، فلم يكتشفا أن عمليات استخدام الأداة واليدين كانت مجرد مظاهر ومعلولات سلوكية ثم علل أو أسباب تابعة فى عملية رئيسية أكبر ، هى عملية ارتقاء تكوين الجمجمة البشرية وحجم المخ ونشاط الذهن وبلور التفكير ، وأن هذه المظاهر السلوكية لم تكن تتقدم أصلا – ولم يكن يمكن أن تتقدم – إلا بقدر تقدم هذا التطور الدماغى الذهنى .

شعلة بروميثوس

الارتقاء الذهنى أو الفكرى ليس طبعا مواهب تهبط من السماء على رأس أفراد وشعوب معينة ، ولكنه نشاطات وإدراكات وخبرات وقدرات تصنعها الظروف الذاتية (أى العلل الفسيولوجية والادراكية) والظروف الموضوعية (أى العلل البيئية الفردية والاجتماعية) . لكن المهم أنه عندما يتحقق الارتقاء الذهنى أو الفكرى بقوة مناسبة لدى عدد من الأفراد ، فانه يصبح نقطة البدء فى التغيير الارتقائى العام فى الظروف . فإذا كانت الظروف الموضوعية العامة، هى التى تتيح الارتقاء فى أذهان وعقول بعض

الأفراد الذين تتوفر لهم ظروف ذاتية معينة وقدرات ذهنية وعقلية معينة ، فان أذهان وعقول هؤلاء هي التي تصنع بعد ذلك مراحل التغيير الارتقائي للظروف الموضوعية والذاتية للآخرين ولمجموع المجتمع .

هذا ماتجده مثلا في العصور القديمة التي شهدت مراحل ارتقائية (بالمعنى العقلاني لا بالمعنى الكهنوتي اللاعقلي المغلق) ، أي في عصر ارتقاء الحضارة اليونانية القديمة ثم في عصر الحضارة الرومانية.

وهذا ماتجده أيضا وبوضوح تفصيلي في انتقال البشرية من ظلام العصور الوسطي اللاعقلية إلى نور العصر العقلاني الحديث ، من خلال إنجازات مثقفي حركة النهضة والتنوير التي بدأت بعمليات إحياء شعلات الفكر الكلاسيكي الاغريقي الروماني . ففي هذا الاتجاه العقلاني ، انطلقت الثقافة الفلسفية الحديثة والعلم الحديث .

وكانت قدرات الارتقاء الذهني وقدرات الفكر والعلم ، هي التي صنعت الاختراعات والاكتشافات والمنجزات الحديثة في كل المجالات النظرية والعملية . ومن ثم هي التي صنعت الوسائل أو الأدوات الانتاجية الجديدة والأساليب الاقتصادية والإجتماعية والمعيشية الجديدة (بغض النظر هنا عما تعرضت له تلك الأساليب والاتجاهات من إجهاضات أو تحريفات وتشويهات لاعقلية صنعتها أجهزة القهر السرى الشامل المتوارثة منذ العصور القديمة والوسطى) . وهي التي صنعت التغييرات والثورات في النظم السياسية والادارية والعقائدية وغيرها (بغض النظر أيضا عما تعرضت له هذه من إجهاضات أو تحريفات وتشويهات لاعقلية صنعتها الأجهزة المذكورة للتحكم السرى الشامل) . وفي هذا التسلسل الارتقائي ، كان دور الاقتصاد - الذي يصنع العقل البشري وسائل تكوينه وانطلاقه - هو دور الوقود المادي الذي يتيح لشعلة الفكر المتحرر (أي شعلة المعرفة العقلانية التي تحمل اسم بروميثيوس) أن تتسع وتنتشر وتتسلسل .

والخلاصة أن صانع الارتقاء الحضاري الحقيقي ليس الاقتصاد أو الثروة المعدنية أو الثروة غير المعدنية، ولكنه العقل البشري الذي يصنع الاقتصاد ويصنع الثروة ، أي يصوغها ويخلق قيمتها كما يصوغ صانع التماثيل منتجاته من قطع الحجر الأصم فيخلق بذلك قيمتها . وفي الماضي القريب ، كانت بعض القبائل البدائية تسعى إلى المغامرين الأجانب لتبيع لهم المواد الخام الثمينة مقابل قطع الزجاج الملون أو الخرز ، لأنهم لم يكونوا قادرين على أن يدركوا - ناهيك عن أن يخلقوا - القيم الاقتصادية .

وفي القارة الأمريكية ، استمرت القبائل شبه البدائية للهنود الحمر تعيش على تلك الأرض بكل مافيها من ثروات وإمكانيات «اقتصادية» ، قبل أن تظهر الرأسمالية والامبريالية بآلاف السنين . لكنها لم تستطع أن تستخرج من هذه الثروات والامكانيات منتجات ذات قيمة . وفي الشرق الأوسط ، ظهرت بعض مخزونات البترول منذ أقدم العصور الجيولوجية . لكن لم تظهر قيمة البترول ولم تتحدد مواقعه، إلا عندما صنع العلم والتكنولوجيا - أي العقل - قيمته الاقتصادية ، وكشف مواقع ووسائل استخراجه واستخدامه .

أما وقد اتضح لنا أن العقل صانع الارتقاء الاقتصادي وصانع الارتقاء التاريخي في كل المجالات ، فان هذا يفرض علينا في موضوع البحث ، أن نعتبر الديمقراطية الحقيقية هي الديمقراطية العقلانية ، وأن نعتبر الحرية الديمقراطية هي أولا وقبل كل شيء حرية العقل ، وأن نعتبر المساواة الديمقراطية هي أولا وقبل كل شيء تلك التي تخدم القدرات العقلانية ونشاطات العقل .

وعندما نتحدث عن «العقل» ، فان هذا يعني منطقيا عقل الفرد أو عقول الأفراد .

لمـــــــاذا ؟

لأنه لايوجد «عقل اجتماعي» ولكن يوجد «ذهن اجتماعي» SOCIAL MIND . ولأن الأفراد العقلانيين هم الذين يصنعون الجانب العقلاني من «الذهن الاجتماعي» . ولأن «الذهن الاجتماعي» يعتمد - في معظم الحالات في ظروف البشرية المعروفة حتى اليوم - على جانب لاعقلي يقهر حقوق وحريات الفكر العقلاني للفرد أو الأفراد .

الفصل الرابع
الديمقراطية وحرية الفرد

التحرر الذهنى والقدرات الذهنية

الديمقراطية الحقيقية كمساواة فى الحقوق، يجب أن تعبر عن درجة كافية من التساوى فى القدرات. والا فإن الهوة بين الحقوق الشرطية والحقوق الفعلية، قد تصبح أوسع مما يحتمل اطار الديمقراطية. والمهم أن نلاحظ هنا الفرق الجذرى بين كلمة «حقيقية» وكلمة «تامة» أو «مستكملة»، التى تقال فقط على ديمقراطية المرحلة العليا للمساواة التامة. فالديمقراطية المتحققة يمكن أن تكون فى مرحلة كمرحلة الطفل، الذى يعتبر انسانا «حقيقيا» رغم أنه بعيد عن مراحل النضج والاستكمال. لكن مهما تكن المرحلة الابتدائية للديمقراطية، فيجب أن توفر درجة كافية من القدرات المادية والمعنوية الفكرية للأفراد، أى تتيح للأفراد درجة كافية من التحرر المادى والمعنوى الفكرى من أغلال الحتميات الفيزيائية والبشرية. ومعنى ذلك، التحرر بدرجة كافية من أغلال طغيان الطبيعة والفسيولوجيا والجهل، ومن أغلال طغيان المجتمع والسلطة والدولة، ومن أغلال طغيان بقية الأفراد والمجموعات.

ومشكلة الحقوق والقدرات الديمقراطية، تنحل أو تترجم فى نهاية المطاف الى حقوق وقدرات الأفراد كأفراد. ومعنى ذلك أن المساواة العامة فى الحقوق والدرجة الكافية من التساوى فى القدرات، انما يحددان علاقة الفرد بغيره من الأفراد والمجموعات والمرافق الاجتماعية، أى يحددان «الحرية» الاجتماعية للفرد. وفى هذا المجال، تتطابق المساواة مع الحرية - رغم أن المساواة تتعلق أيضا بمجالات أخرى خاصة بالحقوق الشرطية والقدرات غير المتساوية، ورغم أن الحرية تتعلق أيضا بمجالات أخرى خاصة بحقوق العقلانية والفكر الحر وبعلاقة الانسان بالطبيعة وبالحتميات.

واذا كانت الديمقراطية المتحققة على نطاق «أفراد» المجتمع، تعنى «حرية الفرد» أو «تحرر الفرد» أو «توفر الحقوق والقدرات للفرد»، فإن ذلك لايتحقق الا بقدر تحرر المجتمع من الطبقية أو الارستقراطية، أى من القهرالطبقى والارستقراطى، وبقدر تحرر المجتمع من الجهل والتجهيل واللاعقل، أى من القهر الذهنى اللاعقلى. وكلما زاد التحرر اللاطبقى والعقلانى للمجتمع، وانخفض فيه القهر الطبقى واللاعقلى، زادت درجة الديمقراطية المتحققة فيه.

والمجال الذى يعبر بأقصى درجة عن العلاقات اللاطبقية والعقلانية فى المجتمع، هو مجال النشاط الثقافى الفكرى والمعرفة العلمية. لماذا؟ المسألة ليست فقط أن الفكر العقلانى هو أرقى أنواع النشاط البشرى، وليست فقط أن مدى ارتقاء العقل البشرى هو الذى يحدد مدى ارتقاء الانسان كفرد وكمجتمع، لكن المسألة أيضا هى أن الفكر العقلانى هو بطبيعته وبحكم جوهره المنطقى الموضوعى يكون أكثر أنواع النشاط البشرى تحررا على المستوى الفردى والمجموعى والاجتماعى، أى أكثرها تجردا من الانغلاقات والتحيزات والتعصبات الفردية والطبقية والقومية والدينية، الخ. ذلك لأنه النشاط البشرى الذى يتحقق كثمرة للقاسم المشترك الأرقى للنوع البشرى، وهو العقل، ولأنه النشاط البشرى الذى يتجه شعوريا أو لاشعوريا الى مخاطبة النوع البشرى العقلانى كله. ولهذا، لايمكن للفكر العقلانى الا أن يعبر عن وحدة البشر كبشر عقلانيين، وأن يعبر عن الشعور بالانتماء الى النوع البشرى الذى ينفصل عن الحيوان بالعقل والمنطق. ومن هنا، يكون تحرر الفكر العقلانى وانسانيته اللاطبقية واللاقومية، الخ.

وهذا يعبر عن اتفاق واسع بين مجال الديمقراطية ومجال الثقافة العقلانية، بحيث يمكن أن نقول ان

درجة تحرر الأفراد فى المجتمع وارتقاء قدراتهم وزيادة حقوقهم الفعلية، انما تتحدد بدرجة الارتقاء الثقافى العقلانى للأفراد ارتفاعا وعمقا واتساعا. ذلك أن الارتقاء الثقافى أو الفكرى العقلانى، لايتضمن فقط ارتقاء وتحرر القدرات الذهنية والعقلية للانسان، لكنه يتضمن أيضا وبالضرورة ارتقاء وتحرر قدراته المادية ازاء الطبيعة وقدراته الفردية ازاء المجتمع ومكوناته. وبدون ذلك، لاترتقى الثقافة العقلانية أو الفكر العلمى.

ديمقراطية أو لاديمقراطية

ان تقسيم «الديمقراطية» أو تقسيم «الثقافة» الى مايوصف بأنه «برجوازى» ومايوصف بأنه «بروليتارى»، هو تقسيم طبقى مصطنع. فالتقسيم الصحيح يجب أن يكون بين «الديمقراطية المضادة» أو «المزيفة»، وكذلك «الثقافة المضادة» أو «المزيفة»، وبين «الديمقراطية الحقيقية» و «الثقافة الحقيقية». والديمقراطية الحقيقية هى الديمقراطية العقلانية اللاطبقية، ونقيضها هو اللاديمقراطية التى تعنى الطبقية أو الارستقراطية بمختلف اتجاهاتها اللاعقلية. كذلك الثقافة الحقيقية هى الثقافة العقلانية اللاطبقية، ونقيضها هو اللاثقافة التى تعنى التجهيل واللاعقل بمختلف تنوعاتهما وبمختلف اتجاهاتهما الطبقية أو الارستقراطية. أما اذا تخلصنا من منظور التبرير النسبى الطبقى Class relativism فى المجالات المذكورة، فيمكن استخدام صفة «البرجوازية» أو «الرأسمالية» للتعبير عن معنى التزييف ومناقضة الحقيقة؛ كما يمكن استخدام صفة «الاشتراكية» أو «اللاطبقية» للتعبير عن معنى الصواب والموضوعية.

فالديمقراطية الحقيقية مثل الثقافة الحقيقية، انما تعبر عن وتستهدف ارتقاء العقل وارتقاء انسانية الانسان وخدمة المصالح العقلانية الانسانية لأكبر عدد ممكن من أفراد ومجموعات المجتمع والبشرية. وبذلك لايكون الصراع الارتقائى الصحيح صراعا بين طبقات، ولكن صراعا عقلانيا انسانيا لاطبقيا ضد طبقية أو ارستقراطية قوى القهر والظلم والطاغوت اللاعقلى واللاانسانى.

وكلمة «شيوعية» Communism ، تعبر فى أصلها الأوروبى التاريخى عن «اللاطبقية»، ولاتعبر عن «الطبقية البروليتارية» أو «طبقية المعدمين». وبغض النظر عن الاستعمالات الشرقية الدينية القديمة لكلمة «كوميونيا»، فالاستعمال الأوروبى الصحيح مشتق من الأصل اللاتينى Communio الذى كان يعنى عند الرومان «المشاركة فى حق المواطنة فى المدينة»، والذى أصبح يعنى فى ظروف التحرر الخاص فى أواخر العصور الوسطى «الجماعة المتساوية فى الحقوق» – أى جماعة مجالس المدن أو البلديات أو البورجات التى كانت تشترى حريتها أو استقلالها المعيشى من أمراء الاقطاع أو من الملوك، ومن ثم كانت تعيش داخل مدنها كأفراد متساوين متحررين من الامتيازات الاقطاعية وغيرها.[1] وبذلك كانت الكوميونات تعبر عن تحرر الأفراد من حواجز الطبقات، أى عن المساواة اللاطبقية بين الأفراد، بينما كانت كلمة «التبرجز» تعبر عن «التحضر» (على غرار هذه الكلمة العربية المشتقة أيضا من «الحضر» فى مقابل «الريف» أو «البدو»). ومع ذلك، فالغريب أن الماركسية تسمى نظام أو طريق تلك الكوميونات أو المدن الحرة باسم النظام أو الطريق البرجوازى بالمعنى الرأسمالى!

ويلاحظ أن هذا النوع من النظام أو الطريق أو الحكم الحر المتساوى فى تلك المدن، والذى يجب أن

---

(١) رغم أن الأصل اللاتينى Communio لايزال يحتفظ حتى اليوم برواسب معناه القديم فى بعض الكلمات الفرنسية والانجليزية، وذلك فى التعبير مثلا عن «العمومية» Common / Commune ، وفى اسم مجلس «العموم» Com-munes / Commons ، الخ، فقد تدهور وتحور المعنى السابق لكلمة «كوميون» فى الفرنسية فأصبحت تعبر حاليا عن «المجلس البلدى»! Municipal (وهذا بالاضافة الى التدهور والتحوير الدينى الكنسى القديم للكلمة!). ومن المؤسف أن الناقد الأدبى لويس عوض (الذى أصدر كومة أوراق ضخمة عما يسميه «فقه اللغة»!) استعمل كثيرا هذه الكلمة بخصوص الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر فى بعض التلخيصات فى الأهرام، فترجمها الى «مجلس بلدى» أو «بلدية» – تبع القواميس المصرية!! ويبدو أن استغراقه فى المعنى المسيحى للكلمة، جعله لايتنبه الى معناها العلمانى الأقدم!

نعتبره نوعا من الديمقراطية اللاطبقية، كانوا يسمونه فى الفولكلوريات المعروفة باسم نظام الحكمة أو العقل أو الهدى. وهذا مانجده فى بعض مرادفات كلمة «كوميون» . من ذلك مثلا، كلمة «سوفييت» المشتقة من أصل سوفيا/ صوفيا/ حكمة (وهذا اسم متكرر أيضا). وكلمة «بودا» (= برهودا أى أبو الهدى ومنها بوذا/ الحكيم) - وهى أصل كلمة «بودستا» الايطالية Podesta التى كانت تستخدم بدلا من كلمة كوميون. وهذا ما نجده أيضا فى اسم «المهدية»، واسم «سكندار» (التى تحولت الى اسكندرية أو اسكندرونة - وأصلها السابق على الاسكندر المقدونى هو «دار السكن» أو «مدينة السكن»، بمعنى سكن العقل والهدى كما يتضح فى أصول استعمالاتها التحويرية فى أسفار العهد القديم، وليس بمعنى سكن الاقامة ولايعنى سكن الأمن كما تحورت بعد ذلك). وفى بعض النصوص القديمة، نجد أنهم كانوا يسمون مجلس الحكم فى المدن المستقلة (ومنها فى الاسلام المدن المختلفة مع مذهب السنة الحاكم) باسم «مجلس الحكماء» أو «مجلس العقل».

ومن ذلك كله، نجد أنه لامعنى ولامبرر لرأى ماركس والماركسيين عن أن كوميون باريس القديم الذى بدأ من ١٧٨٩ (قبل مرحلة الارهاب الدهماتى منذ ١٧٩٢) كان يسير فى طريق برجوازى رأسمالى، بينما كوميون باريس الثانى الذى قمعته حكومة تيير عام ١٨٧١ كان يسير فى طريق شيوعى! فالكوميونات مثل غيرها من النظم تعرضت لانحرافات متتالية، فى مختلف الاتجاهات وباسم مختلف الطبقات، وليس تعبيرا عن عصور أو نظم طبقية محتومة تاريخيا! وهكذا التبرجز، الذى تحول من ضمان حرية الاستثمارات الخاصة، الى استخدامها كوسائل «اقطاعية» جديدة تفرض الرأسمالية والاحتكار. فسيطرة الرأسماليين على بعض الكوميونات، أو تحولها الى الارهاب الدهماتى والفوضوية الشعبية والعمالية، لايعبران عن عصور أو نظم تلقائية، ولكن يعبران عن تحريف وافساد وتدهور. أما الصواب الموضوعى، أى طريق الارتقاء الحقيقى الذى يمكن أن نسميه طريق الديمقراطية اللاطبقية العقلانية، فهو - من حيث تحدده بالعقل والمنطق والعلم - واحد فى أى عصر من العصور، وبأى نوع من تنوعات تكوين النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفى مدينة صغيرة أو فى مقاطعة أو فى امبراطورية واسعة.

الفردية والنزعة الفردية

يتضح التكامل المنطقى الحتمى بين معنى «الديمقراطية» ومعنى «حرية الفرد»، اذا أدركنا أن العلاقة المنطقية بينهما هى نفس العلاقة المنطقية بين «المجتمع» و «الفرد». فالارتقاء المجتمعى لايتحقق الا من خلال الارتقاء الفردى، كما أن الارتقاء الفردى لاينتشر الا من خلال الارتقاء المجتمعى. واذا اعتبرنا أن كلمة «شعب» / ديموس المشتقة منها كلمة «ديمقراطية» تعنى «المجتمع» (ولاتعنى الفقراء أو الدهماء فقط كما تصور البعض منذ العصور القديمة)، يصبح معنى «الديمقراطية» هو التحقيق المجتمعى لـ «حرية الفرد»، أى تحقيق «حرية الفرد» بالنسبة لأكبر عدد من أفراد المجتمع.

وهذا التصور يكتمل اذا نظرنا اليه فى الاتجاه العقلانى. فالمقصود هنا الحرية العقلانية للفرد، والمصالح العقلانية لأغلبية الشعب أو المجتمع. ذلك أن مايسمى مشكلة العلاقة بين «الفرد والمجتمع»، هى فى الحقيقة مشكلة التناقض أو الصراع بين العقل الفردى واللاعقل الاجتماعى الذى يحاول أن يقهر الفرد. أما من حيث نظام الحكم، فإن هذه المشكلة تصبح بالتحديد مشكلة العلاقة بين «الفرد والمجتمع» معا و «الدولة» أو «السلطة» المحترفة للحكم. ولهذا نجد أن النظريات العلمية اللاطبقية تهتم بموضوع «تذويب» وظيفة الدولة مجتمعيا واستخدام التناوب الاجتماعى للحكم، كهدف بعيد المدى فى المرحلة العليا التى تتحقق فيها الديمقراطية التامة. لكن هذا الهدف لاتهتم به النظريات الأخرى، التى لاتحاول أن ترسم مسارا افتراضيا لتطور الارتقاء فى المستقبل البعيد، ليتحدد به منطقيا مسار الارتقاء فى المستقبل القريب.

وعلى كل حال، فيجب أن نميز بين «الفردية» individulity ، وبين «النزعة الفردية» individualism التى يمكن ترجمتها بكلمة «الفرداتية». فاذا كان العقل هو فاصل الانسان عن الحيوان، فمعنى ذلك أن

تفرّد (بتشديد الراء) الشخصية البشرية أي تمايز شخصية الفرد البشري، انما يتمثل جوهريا في تمايز خصائصه الذهنية. فكلما زاد عمق واتساع وازدهار وارتقاء الكيان الذهني أو الفكري للشخصية البشرية، كان معنى ذلك زيادة تفرّدها. وواضح أن اتجاه هذا المعنى، هو عكس اتجاه النزعة الفردية (الفرداتية) التي تعنى تحلل الفرد من واجباته وترابطاته ازاء المجموع، ومن ثم وقوعه في الأنانية : ليس بالمعنى الذي كان مستعملا في بعض الاتجاهات الفلسفية في القرن الماضي (وهو الانطلاق من دوافع الأنا)، ولكن بمعنى الجري وراء المصالح الفردية ضد مصالح الآخرين وضد مصالح المجموع.

ولهذا، فكلما انكمشت وتضاءلت أو اختفت فردية الفرد (بالمعنى العقلاني المذكور)، كلما كان أقرب الى الوقوع في النزعة الفردية. ذلك أنه اذا كانت الأنانية تعبر عن الخضوع للضغوط والاغراءات الفردية اللاعاقلة، فلاشك أن الحيوان أو الانسان الحيواني المسلوب العقل والارادة، يكون أقرب الى الأنانية وأقرب الى النزعة الفردية من الانسان المكتمل العقل والارادة. وهذه حقيقة عبر عنها سقراط منذ أكثر من ألفين وأربعمائة عام بقوله :«الفضيلة علم والرذيلة جهل». فالايثارية لايمكن أن تتحقق الا على أساس درجة كافية من الارتفاع الفكري والارادة الواعية، أي على أساس درجة كافية من التفرّد الفكري للشخصية. أما الحيوان الذي لايعرف التفرد الفكري، فلا يعرف أيضا الايثارية. وحتى مايسمى بالتضحية الحيوانية، ليس الا «خضوعا» آليا لحتميات فسيولوجية مباشرة، وليس نوعا من «التحرر» بأي معنى من معاني هذه الكلمة.

الجماعية العقلانية والجماعية اللاعاقلة

إدراك التعارض التام في الاتجاه بين ازدهار الفردية وبين انطلاق النزعة الفردية، ينبهنا الى ضرورة التمييز أيضا بين اتجاهين متعارضين لنوعين من الجماعية، هما : أولا، الجماعية الانسانية الارتقائية، أي الجماعية العقلانية للأفراد المزدهرين فكريا. وهذه بالضرورة جماعية ايثارية ضد النزعة الفردية وضد الأنانية. وثانيا، الجماعية القطعانية أو جماعية الأسراب، أي الجماعية الحيوانية المتخلفة التي تفتقد أو تلغي التفرد الفكري، وتجعل أي فرد في التفكير (أو بالأحرى في عدم التفكير) مثل أي فرد. وهذه جماعية تدهورية ضد عقلانية وانسانية الانسان. وهي بالضرورة جماعية فرداتية، أي تقوم على النزعة الفردية والأنانية، لأن الأفراد المسلوبي العقل والارادة ينخرطون في هذه الجماعية في اتجاه حيواني أناني. وحتى تضحياتهم الجماعية التي يمكن أن تحدث في مواقف معينة، تكون من نوع حيواني وليس من نوع إيثاري.

وهذه الجماعية القطعانية اللاعقلية، يمكن أن تنقسم الى نوعين فرعيين (قابلين للاختلاط بدرجة أو بأخرى) هما : الجماعية العدوانية التي يمكن تسميتها باسم «الجماعية الذئبية»، والتي يتحول فيها القطيع وأفراد القطيع الى ذئاب. والجماعية الخاضعة التي يمكن تسميتها باسم «جماعية أسراب القردة»، والتي يتصرف فيها الأفراد بدوافع أنانية الرعب والخضوع لملك القردة، وأيضا بدوافع اللامبالاة الحيوانية.

والمهم في ذلك، أن الجماعية القطعانية ليست الا نزعة فردية مجمّعة (بتشديد الميم). ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين يزعمون أنهم يفاضلون بين الجماعية القطعانية والنزعة الفردية، انما يخترعون مفاضلة وهمية بين شكلين لاتجاه واحد. ذلك أن الفرد ليس نقيض المجموع، لأن الفرد لايمكن أن يتحرر من العجز والحاجة والألم الا بواسطة المجموع، ولايستطيع أن يزدهر وأن يرتقي الا بواسطة المجموع. والمجموع ليس نقيض الفرد، لأن المجموع البشري يختلف عن القطيع الحيواني في أنه «مجتمع»، أي «مجموع منظم عقلانيا»، ومن ثم لايزدهر الا اذا تكون من أفراد مزدهري العقول. فهؤلاء الذين يهدرون فردية أو تفرد العقل لدى الفرد، انما يهدرون في الوقت نفسه جماعيته الانسانية. كما أن هؤلاء الذين يهدرون الجماعية الانسانية أي العقلانية للبشر، انما يهدرون في الوقت نفسه التحرر والازدهار العقلي للفرد. فالانسان بطبيعته العقلانية السوية فرد اجتماعي متكامل. وهذا ماعبر عنه أرسطو منذ ألفين وثلاثمائة عام، بقوله

«الانسان بطبعه كائن حى مجتمعى» (أو بالتعبير الشائع : حيوان[1] اجتماعى، أو سياسى، أو مدنى/ يعيش فى مدينة police ومنها politique).

وعلى أساس هذه التحديدات، يجب التمييز بين الانطلاق الفردى individual والانفلات الفردياتى individualistic . فالانطلاق الفردى بمعنى ازدهار وارتقاء شخصية الفرد، هو انطلاق جماعى فى الاتجاه الانسانى الديمقراطى، يتحقق كازدهار عقلانى للفرد فى مجتمع مزدهر عقلانيا. أما الانفلات الفردياتى، فهو تنشيط للسلوك الفردى والأنانى فى اتجاه تدهورى لاعقلى يتعارض مع المصالح العقلانية للمجموع. وقد مرت المجتمعات البشرية بمراحل ارتقاء أدت الى تنشيط فرديات الأفراد. لكن الأجهزة السرية لصناعة التدهور واللاعقل، كانت تدفع تلك المراحل فى اتجاه النزعة الفردية والأنانية. ومن ثم كانت لاتلبث أن تتمخض عن أقليات ارستقراطية من نوع تدهورى أنانى، يفرضون سيطرتهم وتسلطهم على المجموع ويفرضون التدهور الجماعى. ذلك أن الأنانية التى كانت تبدأ لدى أقليات ارستقراطية مسيطرة ومتسلطة، كانت تدفع المجتمع بالضرورة ويحكم سيطرة وتسلط تلك الأقليات، فى طريق لاعقلى تدهورى يفكك التضامن الاجتماعى ويهدر أخلاقيات ومعنويات المجتمع ويلغى أصول ونظام العقل وحكم العقل، ومن ثم يصفى الجماعية الانسانية ويطلق الأنانية الحيوانية لدى معظم الأفراد، فيحول المجتمع الى غابة.

وفى غرب أوروبا، نجد أن الانطلاقات التحررية التى كانت قد بدأت تتحقق فى الكوميونات أو البورجات أو «المدن الحرة» منذ القرن الثانى عشر، ثم خصوصا فى عصر النهضة العامة أو الأحياء العام منذ القرن الخامس عشر، انقلبت بعد ذلك الى طريق «التطور الرأسمالى»، أى استخدام الثروة فى الاستغلال والتحكم، والانتقال الى التركز والتمركز والاحتكار، الخ. وبذلك تطورت وزادت دوافع اللاعقل والتدهور داخل حركة النهضة والتنوير العقلانى، فتكونت الرأسمالية كانتصار للأجهزة الكنسية للتحكم السرى وللأجهزة السرية العليا البريطانية (التى انشقت عنها وتولت القيادة بدلا منها منذ القرن الثامن عشر). وهكذا استطاعت مجموعات أوليجركية متتالية من الرأسماليين الأنانيين وذئاب الارستقراطية الجديدة أن يقفزوا فوق الأكتاف ويركبوا موجات الانطلاق الحضارى الحديث ويقيموا الهرم الرأسمالى على أشلاء العقلانية التى بدأت تنكمش وتتراجع بعد القرن الثامن عشر.

وكما توقع الشاعر المفكر الانجليزى ميلتون (١٦٠٨-١٦٧٤)، عملوا على «سحق العقل» لاعادة البشرية الى عصور «المجاعة الفكرية». ومن ثم أغلقوا الطريق أمام ظهور شوامخ جدد فى ميدان الفلسفة والأدب والثقافة العقلانية. بل ان أجهزة التحكم السرى اللاعقلى الشامل، جعلت محور وجوهر نشاطها ومخططاتها منذ القرن الثامن عشر : «ازالة آثار عصر النهضة والتنوير».

وهذا هو الطريق الذى استكملته منذ الحرب العالمية الثانية، الأجهزة السرية العليا الأمريكية التى تولت القيادة الغربية لطريق اللاعقل. فلم تعد الديمقراطية تعنى اليوم حقوق وحريات العقل والتنوير، بل أصبحت تعنى «حقوق» النساء فى تعرية صدورهن (على حد تعبير وزيرة شئون المرأة فى فرنسا[2])، و«حقوق» الشواذ جنسيا فى العلانية والتعاقد (كما تطالب بعض الجماعات «الديمقراطية» فى بريطانيا وأمريكا!)، و «حقوق» الأجهزة التجهيلية فى أن تنشر فى أمريكا مايسمى «ديانة اخناتون»(!!)، وملهب «المهاريشية» (باستخدام أحد الدجالين الهنود!!)، الخ!!

انسلاخ الحكم

أى تنظيم اجتماعى لايكون مقبولا من المجتمع، الا بقدر اقتناع أو توهم المجتمع بأنه يستهدف تحقيق

(١) لاحظ أن من الأخطاء الشائعة فى الترجمة منذ العصور القديمة، ترجمة كلمة animalis بكلمة «حيوان»، مع أنها تعنى «كائن حى» animé ؛ والصواب هنا واضح، ونجده أيضا عند ابن رشد مثلا! بل ان كلمة «حيوان» نفسها، كانت تعنى أصلا فى العربية القديمة «الحى»!

(٢) قبيل كتابة هذا الموضوع، كررت وزيرة المرأة الفرنسية تصريحاتها عن هذه الحكاية الغريبة فى عام ١٩٧٥ فى فرنسا ثم عند زيارتها لمصر اذ ذاك. لكن اختفت بعد ذلك تقليعة المطالبة بهذا النوع من الحرية!

وحماية «بقاء الفرد». والحقيقة أن فكرة مايسمى «العقد الاجتماعي»، يمكن أن تكون فكرة صحيحة اذا فهمناها بالمعنى المنطقى والأخلاقى وليس بالمعنى التاريخى. ذلك أنه لم يحدث طبعا أن أى مجتمع تكوّن نتيجة تعاقد أفراده، لأن الفرد البشرى لم يوجد أصلا الا كفرد فى جماعة. أما من حيث المعنى المنطقى والأخلاقى، فيمكن أن نلاحظ أن أى تنظيم اجتماعى - وعلى رأسه تنظيم الدولة - انما يبرر ظهوره ثم يبرر أستمراره، بقدر مايتوفر له من اقتناع أفراد المجتمع بأنه يكفل لهم الحياة والأمن. فهذه هى منطقيا وأخلاقيا وظيفة التنظيم الاجتماعى ازاء جميع أفراد المجتمع. لكن الذى حدث ويحدث فى معظم المجتمعات فى معظم العصور، هو أن أغلبية الأفراد فى المجتمع يفقدون بطريقة أو بأخرى معظم حقوقهم، بدون أن يحصلوا فى مقابل ذلك على الامكانيات المعيشية والسياسية اللازمة لهم. ومن ثم ينحدر المجتمع والدولة تدهوريا، بدلا من أن يتطور ارتقائيا.

وظاهرة انحدار الدولة من مهام حماية الحياة والأمن لأفراد المجتمع الى مهام القمع والقهر، هى التى تسمى ظاهرة «انسلاخ الدولة» Alienation of the State . وهذا التعبير نفسه - الذى استخدمه هيجل ثم كارل ماركس - يعنى بتحصيل الحاصل المنطقى أن الدولة لم تظهر أصلا من أجل حماية القهر الطبقى، ولكنها انحدرت بعد ذلك الى هذه الوظيفة الشاذة. وهذا عكس تصور ماركس ولينين عن الدولة (والذى ترجع أصوله الى تصور هيجل عن تعاقب العصور وتصوره عن التعبير الذاتى المنفصل لكل عصر). وفى التاريخ الحقيقى الملموس، كان ذلك الاغتراب أو الانحدار أو الانسلاخ يحدث فى العادة خضوعا لسلطة سرية، أى لأجهزة سرية، تنهش باطن الدولة ثم تصفيها وتحول هيكلها المفرغ الى مايشبه حصان طروادة، بحيث تركب جوفه من الداخل لتبرر وتنفذ به نظام القهر والطاغوت الشامل.

ومن ناحية أخرى، نجد أن أفراد أرستقراطية المجتمع الذين كانوا (فى مراحل معينة فى بعض الجماعات) يبدأون باعتبارهم «أشراف» أو «نبلاء» المجتمع، أى خيرة وأكرم أبنائه القادرين على الدفاع عن حياة الناس وأمنهم بما يمتازون به من فضائل، كانوا ينحدرون هم أيضا الى مهام نهب وسلب وخداع وظلم وقهر أغلبية المجتمع. ولهذا، ورغم أن الكثير من النظم الارستقراطية فرضت بالغزو القطعانى الخارجى، يمكن أن نقول عموما ان ظاهرة «الانسلاخ» كانت تحدث أيضا فى الارستقراطية المحلية كما تحدث فى الدولة المحلية.

الفصل الخامس
الديمقراطية والارستقراطية وتطور المجتمع

الأغلبية والأقلية

ثنائية «الأغلبية» و «الأقلية» التى هى ثنائية واضحة فى التحديدات العددية وعمليات التصويت، لاتصلح لتحديد التصنيف الجوهرى للقوى والخصائص واتجاهات الحركة فى المجتمع. فاذا كانت الديمقراطية بمعنى المساواة فى الحقوق والحريات تعنى حصول الشعب على حقوق وحريات متساوية، ومنع الأقلية الارستقراطية من اغتصاب حقوق الشعب أو الحصول على امتيازات خاصة بدون وجه حق، فليس معنى ذلك أن الديمقراطية تعبر عن «الأغلبية»، كما أنه ليس معنى ذلك أن «الشعب» هو أغلبية المجتمع. فالشعب هو «مجموع» المجتمع - لكن كما يجب أن يكون. والديمقراطية هى المساواة فى الحقوق والحريات للجميع - لكن فى الاتجاه العقلانى ، وبحيث تتحقق هذه المساواة فعليا بقدر تناقص الفروق بين القدرات الذاتية للأفراد. أما التمثيل الديمقراطى للمجتمع، أى تمثيل الأغلبية، فيعنى تمثيل المصالح العقلانية لهذه الأغلبية وليس تمثيل أصواتها أو انطباعاتها وآرائها اللاعقلية (بطريقة ماكان يسمى فى اليونان القديمة باسم «الديماجوجية» أو باسم «الطغيان الشعبى»).

وفى التطبيق، نجد أن الشعب يعنى مجموع المجتمع - بعد تحريره من تحكم الأقلية الظالمة التى تصنع التدهور واللاعقل، وأيضا بعد تحريره من الاستعدادات والميول التدهورية واللاعقلية القديمة أو الجديدة لدى الأغلبية نفسها. كذلك نجد فى التطبيق أن الديمقراطية توفر المساواة الفعلية فى الحقوق العادية للأغلبية المتساوية فى القدرات العادية. لكن شرطية الحقوق، تعنى تمايز أو عدم تساوى الحقوق الفعلية للممتازين فى القدرات العقلانية الارتقائية. والجانب الديمقراطى الهام فى ذلك، هو الزام والتزام أصحاب تلك القدرات الأرقى بخدمة حقوق وقدرات ومصالح الأغلبية، والعمل على تذويب فروق القدرات بين الأفراد. فترقية القدرات العادية، يعنى زيادة حقوقها، وتحويل ماتتمتع به من مساواة شرطية أو مشروطة فى الحقوق الى مساواة فعلية فى الممارسات.

ومن ناحية أخرى، فاذا كان حكم الارستقراطية يعنى تحكم الأقلية فى الأغلبية، فإن حكم الديمقراطية لايعنى تحكم الأغلبية فى الأقلية، وانما يعنى - كما قلت - خدمة المصالح العقلانية للأغلبية وللمجموع كما يجب أن يكون. ذلك أن المعيار الجوهرى للتحديد التناقضى فى موضوع تطور المجتمع، هو الارتقاء العقلانى. ولتوضيح ذلك، نقول انه اذا كانت رذيلة السرقة تعنى أن يسرق اللص ضحيته، فإن فضيلة الأمانة لاتعنى أن يسترجع الضحية مسروقاته أو أن يستولى على ممتلكات اللص. فالفضيلة مثل الديمقراطية هى التحدد الموجب، بينما الرذيلة (= اللافضيلة) مثل الأرستقراطية (= اللاديمقراطية) هى التحدد السالب. ولهذا يكون المعيار الجوهرى للتحديد التناقضى فى الحالتين، هو المعيار الذى تتحدد به الفضيلة أو الديمقراطية.

ان الثنائية التناقضية «ديمقراطية ≠ أرستقراطية» المأخوذة من التاريخ اليونانى القديم (خصوصا تاريخ أثينا واسبرطه)، تتميز بالوضوح والصراحة والبساطة التى لم تكن موجودة الا فى اليونان القديمة، وتقدم لنا وقائع فعلية غير مموهة من الماضى البعيد، قبل أن تتجمع أجهزة الطاغوت الفرعونى ثم الكنسى ثم البرجوازى فى اغراق العالم فى تقاليد التمويه والخداع والنفاق، وفى متاهات التعقيد والالتواء والتجهيل والتعمية وطوفانات اللاعقل والقهر اللعنى. ومع ذلك، فهذه الثنائية تحتاج الى اعادة تحديد بطريقة علمية ومنطقية دقيقة - كما نحاول فى هذه الصفحات. فثنائية «الديمقراطية ≠ الأرستقراطية»

بالتحديد الدقيق، تؤدى دور القرازة التصنيفية الحاسمة والقادرة على التحديد الجامع المانع لاتجاهى الارتقاء والتدهور لمختلف أنواع الحقوق والواجبات وتوزيعات الثروة والقدرات الفردية والمجموعية ونظم الحكم وأساليب الليبرالية والدكتاتورية، الخ.

وبهذا المنظور، يمكن أن نكرر تعريف الديمقراطية والأرستقراطية.

فصفة الديمقراطية، هى صفة النظم الاجتماعية (المتبلورة فى نظم الحكم) التى تخدم جوهريا المساواة العقلانية اللاطبقية بين حقوق الأفراد والمجموعات فى المجتمع، والتى تتطور فى اتجاه المزيد من التساوى الفعلى الارتقائى فى القدرات العقلانية للأفراد والمجموعات. وفى مقابل ذلك، نجد أن صفة الأرستقراطية أو اللاديمقراطية، هى صفة النظم الاجتماعية (المتبلورة فى نظم الحكم) التى تخدم جوهريا عدم التساوى فى الحقوق وفى القدرات العقلانية للأفراد والمجموعات فى المجتمع، والتى تتطور فى اتجاه المزيد من عدم التساوى فى الحقوق والقدرات، والمزيد من التدهور واللاعقل للفرد والمجتمع.

الماجناكارتا

بالنسبة للاتجاهين المذكورين، أى من منظور المساواة الارتقائية العقلانية واللامساواة التدهورية اللاعقلية، يمكن أن نصف بالديمقراطية أو بالأرستقراطية، أى نظام أو مجموعة أو حزب أو قوة أو موقف أو اجراء، وأى مرحلة أو عهد. من ذلك مثلا أنه يمكن أن نصف قوة ما أو موقفا أو اجراء ما، بصفة الديمقراطية حتى لو كانت داخل نظام اجتماعى أرستقراطى، والعكس بالعكس.

ولتوضيح هذا الموضوع، يمكن أن نأخذ هنا مثالا من التاريخ الانجليزى، هو وثيقة «الماجناكارتا» الصادرة عام ١٢١٥م.

فالباحثون يعترفون بأن وثيقة «الماجناكارتا» التى كانت «أساس الديمقراطية الانجليزية»، كانت فى الوقت نفسه «لصالح الأرستقراطية» أى «أمراء الاقطاع وكبار رجال الكنيسة». وهذان الجانبان المتناقضان ظاهريا، يمثلان حقيقة تاريخية لايمكن انكارها. لقد كانت الماجناكارتا وثيقة ديمقراطية حقا، كما أنها صدرت تحت قوة جيش البارونات أى أمراء الاقطاع، وتحت رئاسة كبير أساقفة كانتربرى، ولمصلحة أمراء الاقطاع وكبار رجال الكنيسة، فضلا عن برجوازية التجارة والمدن الحرة. ومن المؤكد أن السلطة البابوية فى روما، كانت وراء هذه العملية، بسبب زيادة اعتداءات النظام الملكى البريطانى على مصالح الكنيسة (رغم أن النهاية الهادئة لهذه العملية وتطورات نتائجها بعد ذلك كانت عكس ماأرادت روما). لكن المهم هو تحديد الدور التاريخى للماجناكارتا من زاوية السؤال التالى :

هل كانت الماجناكارتا تحقق المزيد من الارستقراطية والتغيير التدهورى فى المجتمع، أو تخفض وتضعف قدرات الديمقراطية والارتقاء العقلانى فى المجتمع، أم كانت تحقق العكس؟

واضح أنها كانت تحقق العكس. ذلك أن الأرستقراطية كاتجاه أو طريق أو نوعية نظام، تتكون واقعيا من أربعة مكونات يجب حساب محصلتها الأخيرة من حيث الزيادة أو النقصان. هذه المكونات الأربعة هى:

١- درجة تركز وتركيز قوى وأسباب الأرستقراطية، أى قوى وأسباب عدم المساواة التدهورية. وفى هذا، نجد أن مجرد انتقال مزيد من سلطات القهر من الحفنة الأرستقراطية الأعلى فى القصر الملكى الى قطاعات أرستقراطية أوسع، فضلا عن زيادة سلطات برجوازية التجارة والمدن الحرة، كان يمثل فى حد ذاته انخفاضا فى درجة الأرستقراطية، ومن ثم زيادة فى درجة الديمقراطية.

٢- درجة انغلاق أو تحجر اللامساواة الأرستقراطية، أى مدى الحواجز التى تفرضها الأرستقراطية على بقية المجتمع. وفى هذا، نجد أن اشتراك البرجوازية فى عملية الماجناكارتا كان يمثل انخفاضا فى درجة الأرستقراطية، ومن ثم زيادة فى درجة الديمقراطية.

٣- مدى التجهيلية واللاعقل والتدهور لدى الأرستقراطية الحاكمة ولدى القوى الاجتماعية التى تستخدمها ضد بقية المجتمع. وفى هذا، نجد أن اشتراك البرجوازية فى عملية الماجناكارتا كان تعبيرا عن

الزيادة في درجة العقلانية والارتقاء، بل وكان عمليا ضد اتجاه رجال الكنيسة الذين اشتركوا معهم.
٤- درجة التناقض أو التطاحن بين مصالح وقدرات كل مجموعة من الأقليات الأرستقراطية المختلفة وبين المصالح والقدرات الارتقائية العقلانية لأغلبية المجتمع. وهذا يعني أن نسأل : ضد مصلحة من صدرت الماجناكارتا؟ وبعبارة أخرى : هل صدرت لمصلحة من هم أكثر تناقضا مع اتجاه الارتقاء العقلاني لأغلبية المجتمع؟ هنا نلاحظ أن مصالح وقدرات رجال الكنيسة وأمراء الاقطاع تعتبر أكثر تناقضا مع المجتمع على المدى الطويل، رغم أن الماجناكارتا كانت ضد استبداد وطغيان القصر الملكي على المدى القريب.

لكن طبيعة الظروف المحلية والتقليدية في بريطانيا وتباعدها الجغرافي والبشري عن المركز البابوي الايطالي، أدت الى نتائج عملية مختلفة. فمحصلة العملية - كما تثبت تطوراتها التالية التي تعبر عن فشل محاولات قوى الكنيسة والاقطاع ضد الملكية - كانت عبارة عن مهادنة أو حل وسط بين كل هذه القوى، في اتجاه التطور البرجوازي التدريجي المحكوم.

وإذا تتبعنا تاريخ بريطانيا بعد الماجناكارتا، سنجد أن من أهم أسباب اجهاض الثورة الديمقراطية مبكرا في بريطانيا، هو أن الحركة الديمقراطية البريطانية بدأت مبكرا جدا. لقد أدى ذلك : أولا، الى زيادة مراعاة المشكلة الديمقراطية والتزام الحذر ازاءها. وثانيا، الى دخول القوى المختلفة المسيطرة على المجتمع في تهادنات واتفاقات انتهازية على تنازلات متبادلة. وثالثا، التخطيط المسبق والتصرف السريع لتشغيل ميكانيزمات الاجهاض الثوري المضاد، في اتجاه الركوب الانتهازي للثورة العقلانية وليس في اتجاه وقفها. وقد كان هذا واضحا في مخططات اطلاق واجهاض عملية كرومويل والحرب الأهلية في بريطانيا في القرن السابع عشر. فهذه العملية كانت نسخة ولكن محكومة من عملية «الثورة» الدهمائية المفلوتة التي حدثت في فرنسا في القرن التالي.

وتبدو نتائج ذلك أكثر وضوحا عند المقارنة بين تطورات الموقف في فرنسا والموقف في بريطانيا ازاء الدين، أي عند المقارنة بين تاريخ الارتقاء العقلاني والتنوير الثقافي في فرنسا وفي بريطانيا. من ذلك مثلا، تأمل الفرق بين فلاسفة العقلانية اللادينية الفرنسيين ديدرو وهلفتيوس ودولباخ وغيرهم، وبين معاصرهم الفيلسوف الانجليزي المنافق هيوم! وللتصوير التوضيحي، يمكن أن نشير هنا الى الاجتماع الفلسفي الذي ضم فلاسفة التنوير الفرنسيين وهيوم في منزل دولباخ في باريس. لقد طلب منه هؤلاء أن يحدثهم عن الالحاد، فقال لهم في رعب انتهازي انه لايعترف بوجود الملحدين لأنه لم يرى في حياته ملحدا! فأجابه ديدرو ساخرا : «ولقد كنت قبل ذلك سيء الحظ، لأنك الآن أمام سبعة عشر ملحدا جالسين على المائدة!»[1]

وقد استمر ارتقاء وتصاعد حركة الثقافة العقلانية الفرنسية حتى عهد الارهاب أو الانفلات الروبسبييري، بينما لم تصدر أول وثيقة دستورية ديمقراطية في فرنسا الا عام ١٧٨٩. وفي مقابل ذلك، لم تسمح بريطانيا أبدا بوصول حركة الثقافة العقلانية لديها الى مثل تلك الدرجات الشديدة التحرر والارتقاء، رغم أنها بدأت حركتها الديمقراطية السياسية عام ١٢١٥. صحيح أن أجهزة السلطة البريطانية كانت في المجال العلماني غير المضاد للدين تتصرف باستمرار لمنافسة الفكر العقلاني الفرنسي ومحاولة اللحاق به (بعد اجهاض تطوراته)، بل وكانت تتصرف أحيانا لسرقة نتائجه وتطويرها بالطريقة المطلوبة. فهذا ما نلاحظه مثلا في الموقف ازاء ميكانيكا ديكارت وبيولوجيا لامارك وكيمياء لافوازييه. لكن هذا يرجع في الحقيقة الى وضع الأجهزة البريطانية العليا، كأجهزة تولت قيادة مخططات التحكم السري اللاعقلي الشامل في العالم، مع - ثم بعد - الأجهزة الكنسية.

(١) انظر «الأعمال الفلسفية» لبليخانوف، طبعة موسكو الفرنسية : المجلد الأول، ص ٦٧٧.

وعلى كل حال، يجب أن نلاحظ أنه - على أساس فشل المؤامرات البابوية ضد السلطة الملكية البريطانية - كان من أهم أسباب انتقال أجهزة الكنيسة فى روما الى التهادن مع الأجهزة البريطانية ثم اتجاهها الى التنازل لها عن القيادة اللاعقلية الشاملة فى الظروف الجديدة منذ القرن الثامن عشر، موقف الأجهزة البريطانية الألعبانى المتهادن ازاء الدين، وما عرف عن الشعب البريطانى من ايمان واسع بما يسمى «الدين الطبيعى» أو «التألية الطبيعى» Deism كبديل للعقلانية الحرة.

الدكتاتورية والليبرالية

رأينا أن التصنيف التناقضى للديمقراطية والأرستقراطية أو اللاديمقراطية، هو تصنيف يعبر عن صفة النظم الاجتماعية من حيث مشكلة المساواة والارتقاء. أما من حيث «الأسلوب السياسى للحكم»، فيمكن تقسيم النظام الى «دكتاتورية» و «ليبرالية». والدكتاتورية تعنى أسلوب الحكم المربوط ربطا مركزيا رسميا، بينما الليبرالية تعنى أسلوب الحكم غير المربوط ربطا مركزيا رسميا.

ومن المهم أن نضيف الى هذا التوضيح، أن موضوع المركزية هنا لايتعلق بما ظهر فى المراحل الأخيرة عما يسمى الحكومة المركزية والحكم المحلى اللامركزى، الخ. فهذه كالمعتاد أنواع من التسفيل والتخليط فى استعمالات الكلمات الاستراتيجية، لأنها تعبر فى الحقيقة عن اختلافات فى شكليات وجزئيات الاجراءات الادارية، ولاتعبر عن المركزية واللامركزية بالمعنى الأصلى (الذى نجده مثلا فى العصور القديمة والوسطى) . وحتى البلدان التى تتكون من «دول» أو «ولايات» states متمايزة بدرجة ما وذات حكومات ومجالس وقوانين محلية، تكون رغم ذلك من الناحية الرسمية مربوطة مركزيا فى الاتجاهات والنظم والمسئوليات الرئيسية. أما المركزية واللامركزية بالمعنى القديم، فتعبران عن وجود أو انعدام المركز الرسمى الحاكم. ومن ناحية أخرى، فالحكومة المحلية نفسها تشكل «مركزا» محليا أو فرعيا؛ ومعنى ذلك كله، أن مسألة وجود أو انعدام الربط المركزى الرسمى، هى مسألة لاتتعلق بهذه التقسيمات الاجرائية أو الجغرافية، ولكنها تتعلق بوجود أو انعدام التحديد الدستورى والقانونى والادارى المركزى للاتجاهات الرئيسية للحكم والسياسة والاقتصاد والايديولوجية، الخ، على النطاق القطرى أو المحلى.

ونرجع الى كلمتى «الدكتاتورية» و «الليبرالية».

فنتيجة وسائل التخليطية المخططة، اكتسبت كلمة «الدكتاتورية» معانى جديدة منحرفة، وصلت الى درجة استخدامها كنقيض لكلمة «الديمقراطية». وأهم أهداف هذا التحوير التخليطى :

أولا، تحويل مشكلة الديمقراطية الى مشكلة «أسلوب» حكم، وليس مشكلة اتجاه للنظام الاجتماعى يعبر عنه نظام حكم.

وثانيا، الخداع والتمويه والايهام بأنه لايوجد مركز واحد للتحكم الشامل فى السلطات «المتعددة» أو «المستقلة»، الا فى حالة الدكتاتورية المباشرة.

وثالثا، الايهام بأن مايرتبط بالليبرالية من فوضى وانفلاتات وتسيّبات ونزاعات (تكون فى الحقيقة محكومة سرا) ، هى التعبيرات العملية عن الديمقراطية والحريات.

ورغم أن كلمة «دكتاتورية» أصبحت كلمة مشوهة ومكروهة، الا أنها كانت قد بدأت عن الرومان مع نظام التناصل بعد سقوط الملكية القديمة فى روما. وكانت تعبر ببساطة عن ضرورة وجود مسئول واحد ذى سلطات أعلى يملك قدرة الحسم فى المشاكل الهامة، لأن نظام القنصلين الحاكمين فى روما كان يؤدى الى مايعبر عنه المثل القائل : «ريّسين فى المركب تغرق»! فالكلمة كانت تعنى فى الأصل «المسئول الواحد ذو السلطات الأعلى»، فى مقابل تعدد المسئوليات المتساوية بدون سلطة أعلى للحسم. وواضح أن هذا المعنى يتعلق بأسلوب ممارسة الحكم، ولايتعلق بطبيعة أو اتجاه نظام الحكم الممثل للنظام الاجتماعى، أى لايتعلق بطريق الديمقراطية وطريق الأرستقراطية.

ومن ناحية أخرى، فيجب أن نلاحظ أن الدكتاتورية كأسلوب للحكم يتعلق بموضوع أو منظور الربط أو عدم الربط المركزى، أى فردية أو عدم فردية مسئولية اتخاذ القرار فى المشاكل الهامة، لم تكن من ثم

تتعلق بموضوع أو منظور آخر تبع أسلوب الحكم أيضا، هو موضوع الاستبداد أو الحكم المطلق (الأرتوقراطية) فى مقابل الأسلوب النيابى أو أسلوب الشورى وجماعية الرأى. فهذه ثنائية أخرى.

وبالنسبة لموضوع الربط أو عدم الربط، نجد أن أسلوب التخبط والتفكك وعدم الحسم - ان وجد حقا وليس شكليا - قد يقدم فائدة سالبة أو ثغرات فى النظم الأرستقراطية التى تصنع الظلم والتدهور. فكما يقول المثل : اذا اختلف اللصان، ظهر المسروق. لكن الأمر على عكس ذلك طبعا بالنسبة للنظم الارتقائية العقلانية، التى تحتاج الى أقصى درجات الضبط والربط والتنظيم والحسم، لتتمكن من تصفية قوى وأسباب التدهور واللاعقل.

وعلى كل حال، فالمهم أن ندرك أنه فى ظل الديمقراطية، فإن كلمة «الدكتاتورية» تصبح بمعنى «الديمقراطية المركزية» (= المتمركزة centralised) أو «المربوطة مركزيا» أو «الحاسمة». فاذا كانت كلمة «دكتاتورية» قد تشوهت وأصبحت غير مستحبة، فلنستعمل بدلا منها أحد مرادفاتها المذكورة. وقد كان بعض المفكرين السياسيين منذ القرن التاسع عشر يستخدمون عبارة «دكتاتورية الديمقراطية»، للتعبير عن النظام الديمقراطى الذى يستخدم أسلوب «الربط المركزى الحاسم» فى ممارسة الحكم. وفى هذا، يجب ألا ننسى أن نقيض «الدكتاتورية» أو «الربط المركزى الحاسم»، هو (من الناحية الرسمية) «التفكك» أو «التسيّب» أو «انعدام الضبط والربط» أو «انعدام المركز الأعلى ذى السلطات الحاسمة»؛ رغم أن تلك الفوضى - التى تسمى بالتعبير الحديث «ليبرالية» - تخفى عادة قبضة مركزية تتحكم سرا.

والحقيقة أنه كان يجب أن نطلق على نقيض «الدكتاتورية» أى نقيض أسلوب الحكم «المربوط مركزيا»، اسما آخر غير اسم «الليبرالية» الذى ارتبط تاريخيا بالارتقاء الديمقراطى والاقتصادى والثقافى. فعلى عكس مايتصور كثيرون، بدأت الليبرالية بتدعيم السلطة الحكومية المركزية، وتصفية الحواجز والقيود اللامركزية المحلية أى الاقطاعية. ومعنى ذلك أن الليبرالية كانت حركة «تحرر» من الحواجز الاقطاعية فى كل مناطق البلاد، بالاعتماد على الحكومة المركزية!

وفى فرنسا قبل سقوط الملكية، كانوا يقسمون أنواع السلطة غير المركزية الى ثلاثة، يسمونها états. وهذه الكلمة تترجم الى «حالات» أو «أوضاع». وكانت «الحالة الثالثة» أو «الوضع الثالث» Tiers Etat الذى ارتبط بحركة التحرر الاجتماعى، هو الوضع الذى لاينتمى الى الاقطاع ولا الى الكنيسة. وكان يعنى بشكل عام «الوضع الحر» [1]. أما كلمة «ليبرالية» التى ظهرت بعد ذلك، فكانت تعبر عن الشعار القائل :«دعه يفعل، دعه يمر». لكن بعد القرن الثامن عشر، انتهى انقسام الدولة الى ثلاث دول أو ثلاثة أوضاع داخلية، ثم أصبح هذا الشعار يعنى - فى ظل التدهور الجديد - «حرية» الانفلات والصراع والاختلاف للاختلاف. وهكذا انتهت الليبرالية بمعنى التحرر من الحواجز والقيود أو التحرر الاجتماعى والسياسى عموما، وانتهت بمعنى التعدد الحقيقى لاتجاهات وأوضاع الحكم الرسمى، ولم يبق لها الا معنى التعدد الشكلى فى الأحزاب والايديولوجيات، الخ.

والخلاصة أن طريقة الليبرالية تدخل فى ثنائية تناقضية فرعية عن أسلوب الحكم، بحيث يمكن أن تندرج تحت الديمقراطية كما يمكن أن تندرج تحت الأرستقراطية - رغم أن الليبرالية مرفوضة ديمقراطيا لأنها تضعف الديمقراطية.

---

(١) بهذه الملابسة أيضا ، ترجم لويس عوض هذه الكلمة فى بعض تلخيصاته الصحفية عن الثورة الفرنسية فى الأهرام ، بالترجمة المغفلة الشائعة وهى : «الطبقة الثالثة» !

الفصل السادس
الليبرالية البرجوازية وتمزيق الديمقراطية

العدل أساس الملك!

اعتادت احدى المجلات الناصرية (مجلة «الطليعة») على أن تنشر كشعار لها منذ الستينات، كلمة لفولتير تقول :«قد أختلف معك فى الرأى، ولكنى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمنا لحقك فى الدفاع عن رأيك»! وكلما قرأت هذه الكلمة فى تلك المجلة الصفراء بالذات (التى استمرت حتى السبعينات)، تذكرت لافتة كبيرة معلقة فى ادارة مستشفى المجانين بالعباسية تقول :«العدل أساس الملك»! والواضح طبعا لضحايا مستشفى المجانين، أن المقصود بتلك اللافتة هو أن المطالبة بالعدل جنون! وعلى غرار ذلك، فالمقصود بنشر تلك الكلمة فى كل عدد من أعداد المجلة الناصرية المذكورة التى لايمكن أن تعبر عن أى نوع من الديمقراطية أو الليبرالية، هو ايهام القارىء بأن حرية الرأى والتعبير هى دعوة رومانتيكية من دعوات القرن الثامن عشر لايمكن تطبيقها واقعيا، وايهامه أيضا وفى الوقت نفسه بأن جوهر حرية الرأى والتعبير ومن ثم جوهر الديمقراطية هو حق الدفاع عن الآراء المعارضة!

وفى الظروف المعاصرة وفى ظل عبادة الغرب المعاصر والانبهار بالحياة الغربية المعاصرة، فإن استعمال كلمة فولتير يمكن أن يعطيها معنى عكسيا، ويحولها الى تبرير لمباريات «الرأى» والاثارة الليبرالية والأفيون الليبرالى ضد الديمقراطية. ذلك أنه يكفى أن يقفز بعض الصحفيين أو السياسيين لجأة ببعض الفضائح (ويكون ذلك عادة بهدف تغيير بعض الشاعات وتقديم بعض كباش الفداء أو بهدف الابتزاز وعقد الصفقات السرية وراء الكواليس، أو حتى لاثارة مشاكل زائفة لتغطية القضايا الحقيقية)، أو يكفى أن يهتموا بتفجير بعض اختلافات «الرأى» حول نقاط محددة بالذات فى سياسة الدولة وفق مخططات ديماجوجية دقيقة، فيتصدى لهم صحفيون أو سياسيون آخرون يختلفون معهم وقد يشتمونهم، فتتحقق بذلك المباريات المطلوبة فى «حرية الرأى»! وكلما كانت الفضائح والجرائم والانحرافات والمشاكل مؤثرة (لكن طبعا من نوع لايكشف جوهر النظام الاجتماعى ومخططاته) ، كلما كان ذلك أكثر تعبيرا عن «حرية الرأى» ، وليس أكثر تعبيرا عن فساد النظام الذى ينتمى اليه هؤلاء! وبهذه الطريقة، تستخدم مباريات الاثارة الليبرالية والأفيون الليبرالى فى نشر الفوضى والضياع، وفى تحريك عجلة التدهور واللاعقل.

وهنا يتضح أكثر فى مجال الفساد والانساد الأخلاقى. ذلك أنه يحدث مثلا – خصوصا فى الدول البرجوازية المتقدمة فى التدهور المعنوى – أن ينبرى بعض الكتاب و «العلماء» (وعلى رأسهم طبعا دجالو الطب النفسى والنفسى)، فيطالبون بالمناقشة «الموضوعية» لـ «فوائد» و «أضرار» اتجاهات الاثارة الاعلامية و «أدب» الجريمة والعنف، وأفلام الجنس المكشوف، و «حقوق» المرأة، أو «حق» المرأة فى تعرية صدرها فى الأماكن العامة (وهو «الحق» الذى دافعت عنه وزيرة شئون المرأة الفرنسية عندما أثارت هذه المشكلة «الديمقراطية» فى العام الماضى ١٩٧٥)، أو «حق» الشواذ فى التمتع بالضمانات القانونية والعلنية، أو غير ذلك من «حقوق» و «حريات» وسائل النشر فى قتل انسانية الانسان. ومن ثم ينبرى لهم كتاب و «علماء» آخرون، فينتقدون ويهاجمون وربما يخرجون على أصول «الموضوعية»، فتتحقق بذلك «حرية الاختلاف فى الرأى»!

لكن بديهى أن فولتير لم يكن يتصور أن حرية «الفكر» يمكن أن تؤدى الى مثل هذا النوع من

«اختلاف الرأى». ومن المؤكد أنه لو عاد الى الحياة ورأى «الحرية» التى يتمتع بها رجال ونساء العالم البرجوازى المعاصر (خصوصا فى فرنسا)، لعاد الى القبر خجلا وشعورا بالعار وليس فقط حزنا وكمدا. وهؤلاء الذين قرأوا فولتير ومعاصريه - والمؤكد أنه ليس منهم محرور المجلة الناصرية المذكورة - يعرفون معنى «اختلاف الرأى» عند مفكرى وفلاسفة العقلانية الذين أصدروا الانسيكلوبيديا الفرنسية فى القرن الثامن عشر.

فكلمة فولتير تكملها كلمة كوندورسيه (الذى قتله ثورجية الارهاب الدهماتى عام ١٧٩٤) :«كل انسان يستخدم عقله استخداما صحيحا، سيصل بها الى أفكار يقينية فى الأخلاق [أى فى العلوم الاجتماعية] بنفس الضرورة التى سيصل بها الى أفكار يقينية فى الرياضيات».

ففى ذلك الوقت، كان الفكر الفرنسى يؤمن بأن «الرأى» يعنى الرأى العقلانى الانسانى السوى، الذى يتحتم من ثم أن يتسلل فى نفس الطريق أو الاتجاه العام مهما اختلفت المسارات، وأن يصل الى نفس الحقائق مهما اختلفت الجزئيات والمنظورات. فلم يكن فولتير وكوندورسيه وغيرهما يتحدثون عن «رأى» الخاضعين للتحكم الذهنى أو ضحايا اللاعقل واللافكر والثقافة المضادة والفساد. والخلاصة أن كلمة فولتير كانت كلمة ديمقراطية حقيقية، تعبر عن «اتجاه» العقل والأخلاق والانسانية، وليس عن «المخالفة» الليبرالية البرجوازية.

الافساد الليبرالى

بغض النظر عن المعنى اللاعقلى واللافكرى للرأى الذى تحول الى مجرد استجابة ذهنية أوتوماتيكية للمؤثرات والمنبهات المحكومة علميا وتكنولوجيا واشعاعيا، فيجب ألا ننسى أن اختلاف الرأى ليس هو الحرية، لكنه وسيلة من وسائل الحرية. فالحرية تعنى الانعتاق من العجز النظرى والعملى، أى من الخطأ والجهل ومن الظلم والشر والضعف، ومن ثم تعنى زيادة قدرة الفرد والمجتمع على التحكم فى نفسه كفرد وكمجتمع، وعلى التحكم فى الطبيعة.

و «حرية الفكر» أو «حرية العقل»، أو مايسمى أيضا «الحرية الفلسفية»، هى أرقى وأهم مكونات هذه الحرية. فإذا كان منع اختلاف الرأى يقتل الحرية، فإن مايقتل الحرية أكثر أن يتحول اختلاف الرأى الى استنزاف افسادى وفوضوى يخرج عن الطريق العقلانى. وهذه مشكلة لم يكن لها وجود فى عصر فولتير، لأنهم كانوا يواجهون اذ ذاك مشكلة تقييد أو منع وتحريم الاختلاف فى الرأى، أى تقييد أو منع استخدام العقل، لكن لم يكونوا قد عرفوا بعد النقيض الآخر المعادى لحرية الرأى، وهو «إباحية الاختلاف فى الرأى» و «انفلات اجتهادات اللاعقل». وقديما قال أرسطو ان الفضيلة وسط بين رذيلتين، احداهما بالتفريط والأخرى بالافراط. والمقصود هنا أن «منع الاختلاف فى الرأى» هو مثل «إباحية الاختلاف فى الرأى» اهدار لحرية الرأى، وأن اهدار حرية الرأى ينتج عن منع استخدام العقل مثلما ينتج عن الانتهاك أو الابتذال اللاعقلى للعقل. بل ربما يكون النوع الأول من الاهدار أقل تدميرا، وأقل تحويلا للعقل المقهور الى لاعقل.

وهذا يذكرنى بكلمة مثيرة للاستفزاز قالها أحد الكتاب دفاعا عن ليبرالية الافساد فى الغرب، هى أن مانعرفه عن انتشار الفساد فى الغرب انما يعبر عن الحرية والديمقراطية اللتين لولاهما لما عرفنا شيئا عن ذلك! لكن واضح أنه لم يستطع أن يدرك الفرق بين الفساد والافساد - وهو الفرق الذى عبر عنه القدماء بالعبارة المعروفة :«واذا ابتليتم فاستتروا»! ذلك أن الافراط فى النشر عن الفساد افساد، والافراط فى النشر عن الجريمة جريمة، واستخدام شعارات الحرية المزعومة والليبرالية المزعومة فى تعميم وتأميم الفساد والجريمة لايعبر عن حرية أو عن ديمقراطية، ولكنه يعبر عن مخططات صناعة التدهور واهدار النوع البشرى وتحويله الى نوع حيوانى أدنى.

فإذا كانت عمليات اصطياد النساء مثلا وراء كواليس أصحاب السلطة أو الثروة تعبر عن فساد وتدهور فى السلوك الأخلاقى، فإن ماينشر بخصوص ذلك باسم الليبرالية وصل الى درجة الصناعة

المتخصصة للافساد والتدهور. ذلك أن صناعة الجنس لم تعد اليوم فى الغرب مشكلة فساد، بل أصبحت صناعة علمية تكنولوجية متخصصة تتفنن فى انتاج الحيوانات الجنسية والسعار الجنسى بطريقة انتاج وتربية الماشية بالمواصفات المطلوبة.

وبديهى أن التمييز بين الفساد والافساد، لايعنى تغطية فضائح وجرائم الفساد. لكن المقصود كشف هذه الفضائح والجرائم فى اطار وفى اتجاه تركيز السخط ضد الفساد، وتأكيد العقوبات الصارمة التى يلقاها أدوات الفساد، وفرض الحلول التى تردع وتستأصل الفساد. فلاشك أن هذا موقف مختلف اختلافا جذريا.

الديمقراطية المجتمعية

اذا كانت الديمقراطية هى المساواة اللاطبقية فى الحقوق والحريات من أجل الارتقاء الى المساواة فى القدرات، فإن «الطبقية» بأى شكل من أشكالها تكون مناقضة ومنافية للديمقراطية. ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين يقللون توصيف مشكلة الديمقراطية فى النظم الاشتراكية الى مايسمونه «دكتاتورية الطبقة»، انما يضعون المشكلة بذلك وضعا خاطئا يؤدى الى تحديد نقيضها تحديدا خاطئا. ذلك أنه اذا اعتبرنا المشكلة مشكلة أسلوب الحكم فيما يسمى «دكتاتورية طبقة البروليتاريا»، فإن معنى ذلك اعتبار حل المشكلة هو الانتقال الى «ليبرالية طبقة البروليتاريا»، أو حتى الانتقال الى أى «ليبرالية» طبقية أخرى. لكن الصحيح أن الخطأ يكمن فى «الطبقية» (وخصوصا الطبقية المتخلفة)، ولايكمن فى «الدكتاتورية». فسيطرة «الطبقة» – أى طبقة كانت – هو المرفوض أصلا وهو المشكلة التى يجب حلها ديمقراطيا، لأن تسلط «الطبقة» أو «الطبقات» يعنى «الأرستقراطية الطبقية» و «القهر الطبقى». وهذا يعنى دفع حركة المجتمع تدهوريا. وفى مقابل ذلك، فإن «الديمقراطية المجتمعية» تعنى الديمقراطية التكاملية التى تدفع حركة المجتمع الى الارتقاء العقلانى.

وتعبير «ديمقراطية مجتمعية» يترجم المعنى الأصلى المقصود من التعبير الأفرنجى social-democracy فكلمة social فى هذا التعبير، تفيد التعلق بالمجتمع كله، ولاتفيد مجرد الانتساب الى بعض ظواهر المجتمع. وهذا مايدل عليه وضع الشرطة بين الكلمتين. ومعنى ذلك أنها كانت تحتاج الى صياغة جديدة، مثل صياغة صفة «مجتمعية» فى العربية لتمييزها عن صفة «اجتماعية» (كأن يقال مثلا societic)، أو كانت تحتاج الى استخدام كلمة أخرى، مثل كلمة Communal التى تعبر أصولها عن الجماعة المتساوية. لكن عمليات التخليط المخطط والطويل المدى التى ترتكز دائما على سوء الفهم وانخفاض الثقافة الفكرية، أعطت التعبير المذكور معنى مختلفا. وهى لم تحوله فقط الى مايسمى «الديمقراطية الاجتماعية» (الأمر الذى أدى الى بروز نقيض جديد خاطىء هو مايسمى «الديمقراطية السياسية»)، بل حولته أيضا فى اللغات الأوروبية بواسطة الأحزاب الاشتراكية الانتهازية الصفراء الى مايسمى «الاشتراكية الديمقراطية» (الأمر الذى أدى أيضا الى بروز نقيض آخر خاطىء هو الاشتراكية البروليتارية)!

ومن ناحية أخرى، ظهر مايسمى «الديمقراطية الاشتراكية» أو «الشعبية»، فى مقابل نقيض مختلق باسم «الديمقراطية البرجوازية» أو «الرأسمالية». لكن كما أوضحت، فالديمقراطية والطبقية نقيضان، كما أن الديمقراطية والرأسمالية نقيضان. فكلمة «اشتراكية» socialism تعنى –كما يعبر أصلها اللاتينى– «النظام المجتمعى»، ولاتعنى نظاما طبقيا. (بل ان هذا هو تقريبا المعنى الأصلى لكلمة Communism).

والمقصود بالنظام المجتمعى اللاطبقى، النظام الذى يخدم المصالح العقلانية العامة للمجتمع وليس المصالح الخاصة بطبقة كبيرة أو صغيرة – مما يعنى عمليا تذويب الفروق بين الطبقات القائمة والتحرك فى اتجاه تصفيتها. وكما قلت، فإن كلمة «لاطبقى» تعنى non-class (أى لايمثل طبقة)، ولا تعنى classless (أى بدون طبقات).

وبخصوص الديمقراطية والرأسمالية، فالفرق المنطقى كبير بين التعبير عن وجود ديمقراطية «فى» نظام

رأسمالى، ووجود «ديمقراطية رأسمالية». فهذه عبارة متناقضة ذاتيا ومرفوضة منطقيا، لأنه لايمكن الحديث عن نظام «لاطبقى طبقى»، رغم أنه يمكن الحديث عن نظام لاطبقى «فى» أو «داخل» نظام طبقى. فهذا يشبه الفرق بين الحديث مثلا عن السكر «فى» الملح، والحديث عن السكر الملحى!

والمهم أنه تسلسلت الاختلاطات أو التخليطات والاختلاطات أو التخليطات المضادة، للتعبير عن صفات البرجوازية والرأسمالية أو البروليتارية والاشتراكية، الخ. وهنا يجب أن أكرر أن الديمقراطية الحقيقية كانت ولايمكن أن تكون فى أى عصر الا ديمقراطية واحدة (بغض النظر عن درجة وكمية ونوعية تحققاتها)، مثلها مثل الثقافة الحقيقية الواحدة، والاشتراكية (أى المجتمعية) الحقيقية الواحدة، الخ. فهذه كلها منظورات متعددة لنفس طريق الارتقاء أو التنوير أو العقل أو التحرر أو الأنسية الانسانية أو الثورة الشاملة، الخ، فى مقابل طريق التدهور أو التجهيل أو اللاعقل أو القهر أو الدهمائية العالمية واللاانسانية واللاثورة، الخ.

ومن ناحية أخرى، فالديمقراطية كنظام متكامل، لايجوز تقسيمها الا تجريديا، على غرار تحديد النصف الأيسر مثلا أو النصف الأيمن من جسم الانسان الحى. لكن مثل هذه التحديدات الكمية أو التجزيئية التجريدية، لايجوز أن تتخطى وحدة الجسم الحى. فلا يجوز منطقيا ولا لغويا أن نتحدث مثلا عن الجسم الأيسر للانسان فى مقابل جسمه الأيمن، رغم أنه يجوز تجريديا تناول «الأجزاء» المختلفة من الجسم. وبهذه النظرة، يجب أن نلاحق ونطارد كل التقسيمات اللامنطقية التى فرضتها أجهزة التخليط والتجهيل واللاعقل، التى وصلت فى العصور الوسطى الى درجة تقسيم «الحقيقة» الى «حقيقتين» (حقيقة شرعية أو دينية وحقيقة عقلية أو فلسفية!)، ووصلت فى العصر الحاضر الى درجة تقسيم العلوم الاجتماعية الى نوعين (علوم برجوازية وعلوم بروليتارية!)!

الاشتراكية والديمقراطية

قلت ان الترجمة الاشتقاقية للكلمة الأوروبية socialism / اشتراكية، هى «المجتمعية» أو «النظام المجتمعى»، أى أنها لاتعبر عن معنى «التأميم» أو «المشاركة العامة فى الملكية» كما هو الحال فى الكلمة العربية وغيرها من كلمات اللغات الشرقية ذات الأصول الدينية. وهذا التوضيح يبين أن التأميمات أو توزيعات الملكية ليست هى جوهر الاشتراكية (كما سنبين فى الكتاب الثانى)، لكن جوهرها هو تنظيم وتخطيط حياة وتطور المجتمع فى اتجاه عقلانى ارتقائى.

وفى الاطار التاريخى، فالاشتراكية تعنى «نظام ازالة ظواهر وآثار القهر الفردى والاجتماعى والتحكم اللاعقلى، فى اتجاه الارتقاء العقلانى نحو المساواة فى القدرات». ومعنى ذلك أن جوهر الاشتراكية هو الديمقراطية، وجوهر الديمقراطية هو الاشتراكية، لأن كلمة ديموس أى «شعب» تؤخذ بالمنطق العقلانى كما قلت بمعنى «المجتمع». ولهذا، فإن أهم أهداف الاشتراكية هى – مثل الديمقراطية – أهداف تحقيق المساواة اللاطبقية فى الحقوق وفى القدرات، من خلال تحقيق الترقية العقلانية المستمرة للمجتمع. أما التأميمات وغيرها من أساليب تنظيم الاقتصاد والملكية والحكم، فهى مجرد وسائل تخدم هذه الأهداف أو هذا الطريق.

لكن أجهزة الثورة المضادة العالمية التى صنعت النظم النازية والفاشستية الرسمية ثم النظم العسكرية والفاشستية الجديدة المموهة وعلى رأسها الناصرية، انما أرادت بذلك أن تضع العربة أمام الحصان وتجعل التأميمات والملكيات الحكومية أهدافا لا وسائل! ونتيجة ذلك، جعلوا الاشتراكية مرادفة لنظام الملكية الحكومية، ومن ثم حاربوا الاستثمارات الخاصة التى لايمكن بدونها تحقيق ارتقاء اقتصادى. وجعلوا قيادة الاشتراكية الحكومية المزعومة للفئات والطبقات اللاعاقلة، مثل العسكريين والعمال والفلاحين، ومن ثم حاربوا فئات المفكرين والمثقفين العقلانيين التى اعتبروها فئات «برجوازية» أو «غير كادحة» أو «كثيرة الكلام». وجعلوا الديمقراطية حركة معدمين وفقراء وقطاعات شعبية أو دهمائية، ومن ثم اتجهوا الى تصفية واستئصال الديمقراطيين الحقيقيين وهم المثقفون العقلانيون باعتبارهم «ديمقراطيين برجوازيين»!

ومن أجل هذا الهدف التدهوري اللاعقلي، كان أصحاب الاتجاهات الدينية وأعداء الشيوعية على استعداد لتبني شعار «دكتاتورية البروليتاريا» أو «الديمقراطية الشعبية»، لتمرير ضرب وتصفية حرية العقل واتجاهات الفكر الحر والثقافة العقلانية! وهذا يذكرنا بقصة قسيس أراد أن يأكل دجاجة في أحد أيام الصيام عند المسيحيين، فعمّدها باسم نوع من السمك ثم التهمها شرعيا!

وفي نفس الاتجاه، اهتمت النظم الرأسمالية الحكومية بحكاية «الديمقراطية الاجتماعية» في مقابل «الديمقراطية السياسية»، لتقدم بذلك تبريرا لنظام الارهاب السياسي الشامل بحجة تحقيق أهداف «اجتماعية» وهمية لم تتحقق! وهكذا ضاعت الحقوق السياسية والفكرية، بدون أن تتحقق شعارات «العدالة الاجتماعية» و «العمالة الكاملة» و «الخدمات المجانية»، الخ. وفي مصر في بداية الانقلاب الناصري، طرح بعض الديمقراطيين شعارا تقسيميا ناقصا باسم «الديمقراطية السياسية»، وذلك من أجل التنبيه الى أهمية الحقوق والحريات السياسية والفكرية، بدون أن ينتبهوا هم أنفسهم الى أن هذه الحقوق والحريات هي شروط وأجزاء لاتتجزأ للحقوق والحريات المعيشية والاجتماعية. لكن أعداء الديمقراطية استفادوا من هذا التقسيم اللامنطقي، فادعوا أنهم يضحون بمايسمى الديمقراطية السياسية من أجل مايسمى بالديمقراطية الاجتماعية، بينما قاموا عمليا باهدار الديمقراطية كاتجاه عقلاني موحد غير قابل للتقسيم، أي قاموا عمليا باهدار مختلف الحقوق والحريات السياسية والفكرية والاجتماعية. وهذا يشبه قصة «تاجر البندقية» الذي كان يريد قتل المدين، بحجة الحصول على رطل واحد - واحد فقط - من لحمه!

مكونات الديمقراطية

يمكن تقسيم مكونات الديمقراطية كنظام موحّد متكامل، الى ثلاثة فروع هي:

١- الحقوق المعيشية للمجتمع. وهذا يعني المساواة الشرطية في ممارسة حقوق وحريات الحياة والأمن والعلاقات الاجتماعية في مختلف المجالات المادية والمعنوية المباشرة.

٢- الحقوق السياسية للمجتمع. وهذا يعني المساواة الشرطية في ممارسة حقوق وحريات التصرف ازاء الحقوق المعيشية المذكورة، مثل حقوق وحريات النشاط السياسي والمطالبة والمعارضة والتنظيم (من خلال الأحزاب والجمعيات والنقابات وغيرها) والمظاهرة والاضراب، الخ.

٣- الحقوق الفكرية للمجتمع. وهذا يعني المساواة الشرطية ذات الاتجاه العقلاني في ممارسة حقوق وحريات العقل والتفكير والتعبير والنشر في أي مجال. وواضح أن هذا يعني زيادة قدرات التصرف ازاء النوعين السابقين من الحقوق.

وهذا التصاعد الهرمي للحقوق الديمقراطية العقلانية، يبين أنه لامعنى للحقوق المعيشية بدون الحقوق السياسية التي تحققها وتضمنها وترقيها، كما أنه لامعنى للحقوق السياسية بدون الحقوق المعيشية التي هي أساس النشاط السياسي. ومن ناحية أخرى، فالحقوق الفكرية هي التي تكفل امكانيات التنوير والتبصير واستباق وعلاج المشاكل وتقديم الحلول في المجالين المعيشي والسياسي، وفي نظام الفرد ونظام المجتمع، وفي اتجاه التطور والارتقاء، فضلا عن دورها في تحقيق ازدهار وارتقاء العقل باعتباره فاصل الانسان عن الحيوان.

واذا كانت المساواة في أنواع الحقوق المذكورة هي مساواة شرطية أو مشروطة، بسبب استمرار عدم التساوي في القدرات، واذا كان الارتقاء في اتجاه المساواة التامة يعني - كما قلت - زيادة القدرات لزيادة الحقوق الفعلية، فإنه يمكن من هذه الزاوية تقسيم المساواة الشرطية في الحقوق الى نوعين:

١- المساواة الشرطية النظرية في الحقوق، أي المساواة التشريعية والادارية، الخ. وهذه تتضمنها القوانين والنظم واللوائح الادارية وغيرها، سواء كتحديدات عامة أو كتحديدات جزئية مباشرة.

٢- المساواة الشرطية التطبيقية في الحقوق. وهذه تعني توفير مايمكن من وسائل عملية لتعويض أو خفض نتائج الفروق في القدرات، ومن ثم زيادة الحصول الفعلي على الحقوق.

ومن أمثلة الوسائل العملية لزيادة تطبيق المساواة فى المجتمع، توفير «الفرص» الواقعية الممكنة التى تتاح لمن هم أقل فى القدرات. من ذلك مثلا، ضمان وسائل وفرص الالتحاق بمعاهد عليا غير جامعية لمن لاتسمح لهم قدراتهم الذاتية أى استعداداتهم الذهنية بالالتحاق بالجامعة. ومن ذلك أيضا اقامة معاهد للتدريب المهنى للأفراد الأقل فى المستوى. ثم أيضا توفير الوسائل لاكتساب وتحصيل «الامكانيات الذاتية» التى تعوض التخلف الشديد فى القدرات (مثل أنواع التعليم المتوسط، والتدريب السهل – كالتدريب على الآلة الكاتبة مثلا). والفرق بين «القدرات» و «الامكانيات»، هو أن القدرات تعنى الاستعدادات الذاتية الثابتة أو الأكثر ثباتا والأصعب اكتسابا (مثل قدرات الذكاء، والابداع والفكر العقلانى)، بينما الامكانيات الذاتية تعنى الاستعدادات المتغيرة أو الأكثر تغيرا والأسهل اكتسابا (مثل الامكانيات المكتسبة من التأهيل المهنى).

ومن ناحية أخرى، فمجال المساواة التطبيقية فى الحقوق، يجب أن يشمل أقصى مايمكن من «ضمانات» عملية تضمن وتؤكد فعليا تحقيق المساواة الشرطية فى الحقوق. فإذا كان الكثير من وسائل تنفيذ الحقوق يتوقف على «القدرات»، فالمطلوب هنا توفير الوسائل التى تضمن عدم طمس واخفاء مقاييس أو درجات القدرات الذاتية الحقيقية لكل فرد. من ذلك مثلا اصلاح نظم التعليم والامتحانات لتوفير الوسائل والضمانات التى تضمن للتلاميذ والطلبة الاستفادة الحقيقية من التعليم العام والجامعى، والتى تضمن أصلا عدم طمس واخفاء قدراتهم الذاتية : نتيجة عجز وفشل أو تخلف نظم وبرامج التعليم أو عمليات التدريس، أو نتيجة عشوائية ومحدودية نظم الامتحانات، أو نتيجة إلغاء الدور الثانى الاحتياطى، الخ. ومن ذلك أيضا، توفير الوسائل والضمانات التى تتيح اكتشاف استعدادات التفوق الحقيقى، والتى تضمن للمتفوق الصغير الوسائل المعيشية المناسبة لاستكمال أعلى درجات الدراسة.

الفصل السابع
الشمــــولية والدولــــة

شمولية العدل وشمولية الاجرام

ماهي الشمولية Totalitarianism ؟

كان التعريف السابق للشمولية فى الغرب، أنها تعنى إنعدام الديمقراطية نتيجة عدم الفصل بين مايسمى «السلطات الثلاث»، أى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وعندما اتضح لأنصار الديمقراطية أن الانفصال القانونى لهذه السلطات الثلاث لايمكن أن يكون كاملا، فضلا عن أنه لايلغى التحامها السياسى والادارى والاجتماعى والعقائدى، الخ، ولايشكل فى حد ذاته ضمانا فعالا للنظام الديمقراطى، ظهر تعريف جديد للشمولية (انظر لاروس ١٩٧٤) يقول انها تعنى إنعدام الديمقراطية نتيجة تركز السلطات الثلاث المذكورة فى أيدى عدد صغير من القادة! ومعنى ذلك أنه اذا كانت الأجهزة السرية للسلطة البرجوازية متطورة بحيث تستطيع أن تصنع بطريقة الانتاج بالجملة عددا كبيرا أو أى عدد من العملاء أو الأدوات أو الأراجوزات، أو على الأقل من لايخشى منهم، وأن تستخدمهم فى ادارة هذه السلطات الثلاث فى الاتجاه المطلوب، تكون الديمقراطية قد تحققت!

وفى اللغة العربية، وكذلك فى بعض الكتابات الأوروبية، يجعلون كلمة «شمولية» مرادفة لكلمة «دكتاتورية» (التى هى كما قلت مجرد أسلوب للحكم قد يخدم الديمقراطية وقد يخدم اللاديمقراطية!)، ويعبرون بها بشكل خاص عن الدكتاتورية الاستبدادية التى تسيطر على «كل» مجالات الحياة.

وجوهر التخليط والمغالطة فى هذه التعريفات وماشابهها، هو أنهم - خصوصا فى العصر البرجوازى - يخفون تماما قبضتهم السرية للتحكم الشامل، لأنها قبضة لا انسانية ولا عقلية ملطخة بالاجرام. وعلى أساس اخفاء قبضتهم السرية التى تمسك بكل الخيوط وتحرك كل الخيوط، يجعلون الثغرات المخططة المحكومة والانفلاتات والفوضى المخططة المحكومة حرية وديمقراطية، ويجعلون أى تنظيم صريح شامل وأى تخطيط صريح شامل للدولة والمجتمع استبدادا ولاديمقراطية.

وقد كان الفيلسوف الوجودى اللاعقلانى ياسبرز Jaspers (١٨٨٣-١٩٦٩)، يقول ان «الحرية» تعنى «تلقائية اللاشعور» (الذى يعنى عندهم اللاعقل)، أى تلقائية اللاسبب واللاتفكير، أو بعبارة أخرى الخداع الذاتى والتعامى عن الأسباب الحقيقية للارادة، بالغرق فى «ظلام سراديب اللاشعور»! فإذا تذكرنا أن ياسبرز هذا كان متخصصا فى الطب النفسى، فإن نظريته اللاعقلية عن الحرية تبدو ذات قيمة كبيرة! وهى تعبر فى الحقيقة عن أكذوبة الحرية البرجوازية بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع. فالحرية الفردية والاجتماعية عندهم، تعنى الخداع الذاتى والاستسلام لتلقائية الظلام! وبديهى أن مثل هذا النوع من الحرية مفيد جدا لأجهزة صناعة التدهور واللاعقل واهدار النوع البشرى، لأنهم لايستطيعون ممارسة التحكم الشامل فى الأفراد وفى المجتمعات الا فى ظروف الظلام الذهنى والاجتماعى، ومن أعماق الظلام الذهنى والاجتماعى.

المشكلة اذن ليست مشكلة «السلطات» الثلاث المذكورة، التى يجب بالفعل أن تتحدد وتنفصل اختصاصاتها وحقوقها وواجباتها بقدر مايمكن من تحديدات فاصلة، لكنها مشكلة «السلطة» الحقيقية العليا التى تحكم الأفراد والمجتمع سرا أو علنا. فإذا كانت أجهزة السلطة البرجوازية العالمية والمحلية تخفى قبضتها السرية المتحكمة فى مجموع الأفراد والمجتمعات، واذا كان موقف الأفراد ازاء ذلك هو العمى أو التعامى والانخداع أو الخداع الذاتى، فإن نقطة البدء الصحيحة فى هذا الموضوع هى الاعتراف

بأن «الشمولية» واقع عام لأى «سلطة» حقيقية حاكمة - سواء كانت تتركز فى أجهزة كهنوتية (كما كان الحال فى العصور القديمة والوسطى)، أو كانت تتركز فى الدولة الرسمية وأجهزتها (كما هو الحال فى العصر الحديث)، وسواء كانت شمولية لاديمقراطية ومن ثم سرية تخفى قدراتها لأنها معادية للعقل ولمصالح المجتمع والانسانية، أو كانت شمولية ديمقراطية عقلانية ومن ثم يجب أن تكون علنية.

نقطة البدء ليست أن نغرق فى الظلام الخادع وأن نستسلم للقوى المخادعة الصانعة للظلام والمتحكمة فى الظلام، والتى هى من ثم قوى التدهور واللاعقل واللاانسانية. لكن نقطة البدء هى الانتقال من شمولية الظلام الى شمولية النور، ومن شمولية اللاعقل واللاانسانية والتدهور الى شمولية العقل والانسانية والارتقاء. أى الانتقال من شمولية القهر واللاديمقراطية الى شمولية التحرر والديمقراطية - التى لايمكن بدونها توفير وتأمين وسائل الحياة وقدرات العقل والتفكير الحر.

وان انتشار التصور القديم عن أن الحاكم الكنسى أو المدنى هو «ظل الله فى الأرض»، وعن أن «الأب» الذى فى السماء أو الذى فى الأرض يجب أن «يرعى» حياة ومصالح البشر ويضعها تحت عنايته، انما يعبر فى أصله الفولكلورى عن شعور الأغلبية المستضعفة بحاجتها الى من يرعى «كل» شئون حياتها ، ليحقق لها الحياة الكريمة والأمن. وهذا واضح أيضا فى التصورات الدينية عن شمول القدرات الالهية، وشمول العدالة الالهية والقصاص الالهى، الخ. وهو واضح أيضا فى انتشار كلمة عمر بن الخطاب عن أنه «لو ضلت عنزة على جسر فى العراق لخشيت أن يسألنى الله عنها» ، وفى استخدام هذه الكلمة كتعبير عن شمولية التحكم العادل المطلوب. أما اذا كانت الشمولية المباشرة قد استخدمت ويمكن أن تستخدم فى تبرير حرمان الفرد والمجتمع من أى ثغرات للحرية، فهذه مسألة تعبر عن الاتجاه المضاد.

السلطات الأخرى

ان مايسمى «السلطات الثلاث» التى يرى البعض أنها أكثر تعددا، انما تعنى فى الحقيقة الفروع أو الأقسام الثلاثة المتعارف عليها فى تكوين الدولة الرسمية. ومن حيث المعنى العملى لكلمة «سلطة»، فالسلطة يمكن أن توجد خارج اطار الدولة الرسمية. ولهذا يتحدث الكثيرون مثلا عن «سلطة الصحافة» التى يعتبرونها «سلطة رابعة»! لكن لماذا الصحافة فقط؟! ان وسائل الاعلام الأخرى لاتقل فى سلطتها الفعالة عن الصحافة. وفى أمريكا يقولون ان «سلطة» التليفزيون هى «السلطة الأقوى»! ثم ماذا عن سلطة النقابات الصفراء التى تشكل أيضا مراكز فعالة فى المجتمع؟! هذه الأمثلة تنبهنا الى أن «السلطات» بمعنى «القدرات العامة»، لاتقتصر على الفروع الثلاثة المذكورة للتكوين الادارى الرسمى للدولة، ولكنها تمتد أيضا الى بعض المرافق الاجتماعية غير الرسمية.

أما مشكلة الانفصال القانونى بين تلك الفروع الثلاثة أو غيرها، فهو انفصال يعبر عن التخصص الفنى وتحدد دوائر المسئوليات والاختصاصات، مما يجب أن تضمنه القوانين والقواعد والاجراءات المتقدمة فى أسلوب الحكم والادارة والنشاط الاجتماعى بالنسبة لمختلف المرافق الحكومية وغير الحكومية. وبدون ذلك، تسقط المسئولية بالتمييع أو بالتداخل أو بعدم التحديد، وليس فقط بالتدخل الادارى وغير الشرعى.

وكلمة «سلطة» تحتاج الى تحديد. فالسلطة تعنى «المسئولية أو القدرة المجتمعية»، أى حقوق وقدرات التصرف التى تملكها أى قيادة أو أى طرف من قيادات وأطراف الدولة والمجتمع ازاء حقوق وقدرات بقية المجتمع. وبهذا المعنى، نلاحظ أن السلطة الحقيقية فى المجتمعات البرجوازية أصبحت نوعا من ممارسة «القوة» السرية وليست سلطة «حق شرعى». وهذا يبدو واضحا مثلا فى أن كلمة power فى الانجليزية أصبحت مرادفة تقريبا لكلمة «قوة»، وابتعدت تماما عن كلمة authority التى لايزال أحد معانيها فى الفرنسية هو «السلطة المشروعة» PUISSANCE LEGITIME . أما فى اللغة العربية، فلازالت كلمة «سلطة» تعنى power وأيضا authority . وكان الانجليز قد نشروا فى مصر استعمالا خاطئا لكلمة

«السلطة»، هو استعمالها بمعنى «القوة المفروضة» من جيش الاحتلال البريطاني)! وفي ظل العسكرية الناصرية بعد الجلاء، استمر العسكريون ذوو النفوذ في محاولات طمس الفرق الجذري بين معنى «السلطة» ومعنى «القوة»، فكانوا ينشرون عبارة «مراكز القوة» بمعنى «مراكز السلطة».

ومن ناحية أخرى، فالسلطة المركزية – بمعنى مسئولية القدرة المجتمعية المركزية – يجب في النظام الديمقراطي أن تتنوع وتتعدد وتتسع تخصصاتها الى أقصى درجة ممكنة وبالتحديد القانوني الدقيق، لتشمل عقلانيا كل شئون حياة الفرد والمجتمع. ذلك أن البديل الوحيد، هو أن تسيطر على الفرد وعلى المجتمع قوى وتقاليد ومواريث التدهور واللاعقل والظلام.

واذا أخذنا «القوة» بمعنى «القسر» أو «الاجبار» Coercion ، واذا أدركنا أن من المستحيل تحقيق أي تنظيم عقلاني ارتقائي للمجتمع بدون الارتكاز على عنصر القسر أو الاجبار، نجد أن التحديد الشمولي الديمقراطي الصحيح للسلطة المركزية يجب أن يتمثل في تأكيد ارتفاع عنصر الحق على عنصر القوة لكن كعنصرين متكاملين؛ ويجب أن يتمثل أيضا في أن تؤدي مخططات استخدام السلطة الى خفض عنصر القوة الى أدنى درجة بالنسبة لأكبر عدد ممكن من الأفراد. وهذا لايتأتى عمليا وعلميا الا باستخدام أقصى درجة محددة ومعلنة من القوة مع أقل عدد من الأفراد المعادين للعقلانية وللارتقاء الديمقراطي للمجتمع. ومعنى ذلك أن «السلطة المركزية» يجب أن تكون أولا سلطة «شمولية» أي تشمل كل حياة المجتمع، وأن تكون ثانيا سلطة «حق» أي تحدد وتعلن اجراءاتها وقوانينها عقلانيا وتعمل على خفض استخدام القوة الى أدنى درجة ممكنة.

تقسيم السلطات

على أساس تنوع وتعدد المسئوليات أي التخصصات المحددة للسلطة المجتمعية، تتنوع وتتعدد «السلطات» الفرعية أي التقسيمات الجزئية، سواء كانت تابعة اداريا للدولة أم لا. فالدولة هي التكوين الاداري الرسمي للسلطة المركزية، بينما السلطة تعني عموما القدرة الاجتماعية. ومن هذه الزاوية، نلاحظ أن حكاية السلطات الثلاث أو الأربع أو الخمس، هي حكاية ثانوية خادعة. ذلك أنه يجب أن ندرك أن مجال التعليم ومجال الثقافة مثلا، فضلا عن مجال الاقتصاد، هي مجالات قدرة مجتمعية أوسع وأخطر تأثيرا. بل هي التي تصنع أصلا مسئولي السلطات المركزية وغيرها – حتى اذا افترضنا بالمكابرة السفسطائية أن هؤلاء لايصنعون في المجتمعات البرجوازية بطريقة محكومة وفق مخططات ومواصفات سرية خاصة. ومعنى ذلك أن خضوع مجالات التعليم والثقافة والاقتصاد مثلا لأجهزة التحكم السري لصناعة التدهور واللاعقل – أو حتى للقوى «الشيطانية» التلقائية للتدهور واللاعقل – انما يُخضع كل فروع ومرافق الدولة والمجتمع اخضاعا شاملا لاتجاهات التدهور واللاعقل، مهما تفنن جهابذة المدافعين عن البرجوازية وخبراء العمى والتعامي في تمنيات انفصال واستقلال السلطات.

وعلى كل حال، فالأدق هو تقسيم السلطة المجتمعية الشمولية للدولة الديمقراطية الى نوعين من السلطة AUTORITE ، هما :

١– السلطة الحكومية للدولة (من حيث أن كلمة «الحكومة» تعبر عادة عن معنى الارتكاز على قوة القسر أو الاجبار). وهذه هي سلطة الخدمات العامة التي تعتمد على استخدام الاجبار الحكومي. ويمكن أن تنقسم وفق مجالات أو موضوعات نشاطها وتخصصاتها، الخ. لكنها تنقسم رئيسيا الى :

أ – سلطة تستخدم الاجبار الحكومي المقبول من أغلبية المجتمع.

ب – سلطة تستخدم الاجبار الحكومي غير المقبول من أغلبية المجتمع.

وباستثناء حالات الأخطاء والانحرافات والعجز، فاستخدام الاجبار الحكومي غير المقبول من الأغلبية يكون في الدولة الديمقراطية اضطراريا من أجل المصالح العقلانية للمجتمع وللارتقاء، مع فشل محاولات الاقناع والتوضيح والتوعية بخصوص ذلك. وهذا يعني أنه يعبر عن عجز : اما في القدرات الفكرية والدعائية والاعلامية لمرافق الدولة الديمقراطية نفسها، واما في القدرات الادراكية لأغلبية المجتمع، أو في

كليهما معا. لكن الارتقاء العقلاني للحاكمين والمحكومين، يؤدي الى تصفية هذا الموقف.

٢- السلطة المجتمعية غير الحكومية للدولة. وهذه هي سلطة الخدمات العامة التي لاتستخدم الاجبار، سواء كانت خدمات تقدمها الدولة بشكل مباشر الى الأفراد من خلال مرافق (مثل معاهد الدراسة وأماكن الاطلاع وأماكن الترفيه)، أو خدمات تقدمها الدولة الى المجتمع وليس الى الأفراد مباشرة (مثل خدمات التخطيط والتنظيم الشامل لحياة ووسائل المجتمع ولحقوق وقدرات الأفراد والمجموعات).

الدولة والارتقاء

الفرد لايكون فردا انسانيا بدون مجتمع عقلاني، كما أن المجتمع البشري العقلاني لايقوم له كيان (ولن يقوم له كيان طوال عدة قرون قادمة) بدون الدولة ذات السلطة الحقيقية. واذا تأملنا تاريخ البشرية منذ العصور القديمة، سنلاحظ أن ارتقاء الفرد والمجتمع لم يكن يمكن أن يتحقق الا بواسطة «الدولة». لكن من ناحية أخرى، سنلاحظ أيضا أن كوارث التدهور واللاعقل التي عانى منها البشر كانت نتيجة مافعلته الدولة سلبا أو ايجابا في مختلف الجماعات . أو بالأحرى ، كانت نتيجة مافعلته سلطة التحكم السري الشامل (وهي في العصور القديمة والوسطى سلطة الأجهزة الكهنوتية) التي كانت تفرغ باطن الدولة وتركب جوفها من الداخل مثل حصان طرواده المجوف، ثم تستخدمها كقوة ضاربة لاعاقلة في عمليات القهر الشامل . والحقيقة أن هذا كان يعبر عن تدهور نظام الدولة نفسه، أي انحراف الدولة الى وظائف غير طبيعية، هي ممارسة القهر ضد العقل وضد مصالح أغلبية المجتمع. وقد قلت ان هذه الظاهرة تسمى «انسلاخ» الدولة.

وتطور ظاهرة انسلاخ الدولة، يرتبط بتطور تكوين ثم استكمال قدرات سلطة التحكم السري الشامل التي تركب جوف الدولة الرسمية وتحولها الى أداة لاعاقلة. وهذا موضوع بالغ الخطورة، رغم أنه لايلقى الاهتمام في المجتمعات التي يتولى مهمة التبصير فيها خبراء العمى أو التعامي، ومن ثم لايعترفون بالدور الحقيقي والقدرات الحقيقية لأجهزة التحكم السري الشامل العالمي والمحلي، لأنها غير معلنة رسميا! وسوف أناقش هذا الموضوع تفصيلا في الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ. لكن المهم هنا أن أي تناول لموضوع الديمقراطية بدون تناول لموضوع حتميات انسلاخ الدولة ودور وقدرات أجهزة التحكم السري، ومن ثم بدون تقديم الحلول والمخططات العقلانية الصحيحة لتطور وظائف الدولة والأجهزة السرية، انما هو تناول منافق لموضوع الديمقراطية.

فاستمرار ماكينة الدولة، يتضمن بالضرورة المنطقية العلمية والعملية امكان أو احتمال انسلاخها، ومن ثم امكان أو احتمال تحولها الى جهاز محكوم ضد الديمقراطية العقلانية وضد المجتمع.ومعنى ذلك أن الطريق الوحيد لتحرير الفرد والمجتمع، هو اقامة الدولة الديمقراطية العقلانية القادرة على تطوير الفرد والمجتمع ارتقائيا في اتجاه التحرر من الدولة، أي في اتجاه تذويب الدولة لنفسها كدولة ذات سلطة. وهذا على غرار الشرنقة السليمة، التي يتمثل دورها الطبيعي في أن تلغي نفسها كشرنقة، بأن تتيح لليرقة أن تخرج من داخلها فراشة كاملة.

لكن لايوجد سوى نوع واحد فقط من الدولة يمكن أن تتحرك في هذا الطريق الديمقراطي الحقيقي وتستهدف حقا تذويب نفسها كدولة، أي تذويب وظائف الدولة من خلال تكوين الفرد الكامل العقلانية والمجتمع البشري الكامل النضج عقلانيا، الذي يصل فيه التنظيم العقلاني والتكامل في القدرات المتساوية الى درجة الاستغناء عن الدولة الحكومية المحترفة. هذا النوع الوحيد من الدولة، هي تلك التي تتحرك في طريق الأممية اللاطبقية، ونحو المراحل العليا من الشيوعية العلمية في المستقبل البعيد المدى.

ان الديمقراطية يستحيل استكمالها بدون تذويب الدولة وتحرير الفرد والمجتمع من الدولة. لكن هذه العملية تحتاج الى عدة قرون من الارتقاء العقلاني. وقد كان الماركسيون يتصورون أنه يمكن بسهولة وفي عدة عقود، نقل البشرية الى «جنة» المرحلة الشيوعية العليا! لكن ثبت علميا وعمليا أن أقصى مايمكن التطلع اليه حاليا، هو انقاذ وابعاد البشرية عن «جحيم» النظم اللاعقلية السائدة والمتوارثة! وعلى

الأجيال التالية بعد ذلك أن تفكر فى تطوير المستقبل الى طريق «الجنة».

ومنذ العصور القديمة، كان التحرر من «ظلم السلطة» ومن «الحكام المحترفين» عموما، يمثل دائما أمل المفكرين المتطلعين الى العدالة والحرية. لكن أجهزة صناعة التجهيلية الشاملة واللاعقل الشامل التى تخصصت فى التخليط المخطط وصناعة مقلوب الوسط الذهبى بالافراط أو التفريط أو بالانزلاق من النقيض الى النقيض، استطاعت أن تقلب الموقف ضد «ظلم السلطة» الى نظرية «رفض السلطة»، واستطاعت أن تقلب نظرية «التذويب الديمقراطى للدولة» الى نظرية «رفض الدولة»! وهكذا ظهر مايسمى «الفوضوية» anarchism ، التى تحارب أى اشراف حكومى بحجة تحقيق حرية الفرد! وهذا يشبه محاولة الحصول على الفراشة بدون الشرنقة، أو محاولة الحصول على الفراشة بتحطيم الشرنقة قبل اكتمال نضج اليرقة! وفى كل الأحوال، فإن مثل هذه النظريات الخادعة المخدوعة، لم تحقق ولن تحقق الا تسليم السلطة الى قوى التدهور واللاعقل، التى تستخدم الدولة وتركب جوفها المفرغ، أو تخرب وتهدم الدولة وتفرض على أنقاضها طاغوتها الارهابى غير القانونى (كما كانت تفعل أجهزة الرهبوت الشامل فى مصر القديمة خلال مئات السنين فى مراحل اسقاط الدولة الفرعونية أو فى مراحل استيراد الغزو الأجنبى).

ان الارتقاء البشرى لم يتحقق ولم يكن يمكن أن يتحقق بدون دولة. لكنه تحقق حيث كانت تظهر الدولة الأقرب الى العقلانية، أو الأقل فى قهر الفرد والمجتمع، أو الأعجز عن ذلك. من ذلك مثلا، تحقق الارتقاء فى اليونان القديمة فى المدن ذات الدول أو الدويلات الأقرب الى العقلانية. ومن ذلك أيضا، تحقق الارتقاء الرومانى بقدر اقتراب الدولة الرومانية من العقلانية. فلما سقطت أو أسقطت الدولة الرومانية مع بقايا العقلانية، سقطت أوروبا فى ظلام التدهور واللاعقل الكهنوتى وفوضى انعدام الدولة القادرة.وفى هذا الظلام اللاعقلى والفوضى اللاحكومية، حلت الكنيسة وأمراء الاقطاع محل الدولة المركزية فى أوروبا فى العصور الوسطى.

والحقيقة أن هذه الظروف الاظلامية فى أوروبا، تشبه الظروف التى كانت تصنعها الدول المركزية الدينية فى الشرق منذ العصور القديمة، مما يبين أن انعدام الدولة المستنيرة يشبه عمليا تمام الدولة الاظلامية فى اتجاه لاعقلى! ومع ذلك، فقد وجدت فى الشرق أيضا، وخصوصا فى التاريخ الفرعونى القديم، «عصور وسطى» متتالية أشد اظلاما من اظلام المراحل التى وجدت فيها الدول الكهنوتية. من ذلك مثلا، عصور الفوضى العامة التى بدأت ضد الدولة الفرعونية بعد عصر الأهرامات فى أواخر الألف الثالث قبل الميلاد، والتى استمرت قرونا عديدة بدون دولة مركزية وبدون حكومات اقليمية، أو فى ظل مراكز اقليمية شكلية عاجزة ومحصورة التأثير. وفى ظل هذا الظلام الفوضوى، كانت الأجهزة الكهنوتية للتحكم الشامل التى فرضت رهبوتها من خلال الفراعنة منذ عهد مينا، تمارس سلطاتها وتنفذ مخططاتها داخل وخارج مصر، بالمزيد من القدرات والحريات الاجرامية غير المقيدة بمسئولية الدولة وبالنظم والاجراءات الرسمية.

وفى ايطاليا، عندما بدأت بذور الاستنارة والتقدم منذ القرن الحادى عشر (نتيجة النزاع بين السلطة البابوية والسلطة الامبراطورية البيزنطية ومن ثم نتيجة ضعف قبضة التحكم اللاعقلى فى ايطاليا بعد القرن التاسع)، لم تظهر هذه البذور الا فى المقاطعات أو المدن التى تكونت فيها دول أو دويلات جديدة كانت تسمى «البودستات» (والمعنى المعروف الذى وصل الينا لكلمة podesta هو «السلطة»). وهذه هى ظاهرة الدول أو الدويلات أو السلطات التى انتشرت بعد ذلك فى أوروبا فى «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات، التى صنعت حركة الاحياء العقلانى أو النهضة والتنوير ومن ثم الحضارة الحديثة. أما الجهات أو المناطق التى كانت بدون دويلات أو سلطات رسمية قريبة من العقلانية، فكانت مثلها مثل الجهات والمناطق الخاضعة للحكم اللاعقلى الكنسى أو العسكرى الاقطاعى أو الملكى القديم، غارقة فى ظلام القهر والتدهور. بل حتى بعض المفكرين اللاهوتيين البيزنطيين، لم ينطلقوا فكريا الا فى المقاطعات أو المدن الايطالية ذات السلطات المستقلة، التى التجأوا اليها بعد استيلاء الحملة الصليبية اللاتينية على القسطنطينية عام ١٢٠٤م.

وبعد عصر «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات التى صنعت مكونات الحضارة العقلانية الحديثة بواسطة سلطاتها الديمقراطية الجديدة، بدأت الدولة السوفييتية الاشتراكية الأولى ثم دول المعسكر الاشتراكى تصنع فى العصر الحاضر مكونات الحضارة العقلانية الأرقى التى ستقود البشرية فى المستقبل.

الدور الحكومى للدولة

الدور الحكومى للدولة، أى استخدام الدولة للاجبار الحكومى، هو الدور الذى تتحقق فيه ماديا العلاقة بين الفرد وبين الدولة، سواء كان ذلك ضد أو من أجل هذا الفرد. وبعبارة أخرى، نقول ان «فعل» القسر أو الاجبار - سواء ضد أو من أجل هذا الفرد أو ذاك - هو الذى تتحقق فيه ماديا العلاقة المباشرة بين الفرد وبين الدولة. ولهذا فإن تحرر المجتمع فى مراحل المساواة العليا من دور الدولة، انما يعنى بالتحديد تحرره من أجهزة القسر أو الاجبار ومن المتخصصين فى القسر والاجبار، ومن ثم تحرره من الحكام المحترفين الذين يرتكزون على هؤلاء. ومعنى ذلك أن تحل السلطات العلمية لمراكز التنظيم والادارة، محل سلطات الحكم المتخصص فى استخدام القسر.

وهذا لايتأتى طبعا الا عندما يصل ارتقاء الأفراد والمجتمعات والتساوى فى القدرات (مع انخفاض وانكماش سكان الأرض أصلا) الى درجة تتيح ممارسة التنظيم العقلانى للحياة الفردية والاجتماعية بواسطة «الوازع الذاتى» أو «السلطة الذاتية» لدى كل فرد، وبواسطة تناوب مسئوليات الاشراف الجماعى أى تناوب تمثيل المجتمع فى مسئوليات تنظيم الحياة العامة. وهذا الهدف الأعلى البعيد المدى، يحدد لنا طبيعة طريق التذويب الديمقراطى للدولة، أى تذويب وظيفة الدولة فى بقية وظائف المجتمع، باعتباره طريق تحويل الدور الحكومى للدولة الى دور مجتمعى غير حكومى. ويتحقق ذلك من خلال ثلاث عمليات هى :

١- تحقيق أقصى مايمكن من دور شمولى عقلانى علمى للدولة، بهدف الترقية الديمقراطية للفرد والمجتمع فى الاتجاه الذى يجعلهما باستمرار أقل احتياجا الى الدولة. واذا شبهنا دور الدولة كما يجب أن يكون بدور الأب ازاء أبنائه، يتضح لنا أن نجاح الأب فى ترقية قدرات وتصرفات أبنائه ماديا ومعنويا فى الاتجاه العقلانى الصحيح، انما يعنى أن يصبحوا فى المستقبل أقدر ذاتيا أى أقل احتياجا اليه أو الى غيره.

٢- تذويب الدور الحكومى للدولة مجتمعيا، بتحويل أقصى مايمكن من خدمات تؤديها الدولة الى خدمات لاتستخدم الاجبار الحكومى. ويتضح معنى هذا التذويب المجتمعى، اذا تأملنا مثلا الفرق بين الخدمات التى تؤديها المدارس الراقية والخدمات التى تؤديها المدارس الالزامية التى تستخدم الاجبار الحكومى للتلاميذ على الانتظام فيها، أو بين الخدمات الصحية التى تؤديها المراكز الطبية الراقية والخدمات الصحية الاجبارية التى تؤديها الوحدات أو المكاتب الصحية الحكومية.

٣- خفض الاحتراف المهنى للسلطات الحكومية، فى اتجاه الهدف الأعلى البعيد المدى وهو تصفية «القشرة الحكومية» للدولة. ويكون ذلك :

أ - من خلال زيادة عدد المشتركين فى «المسئوليات» الحكومية (بدون مساس بمبدأ الربط الرئاسى لكل مسئولية). ب - من خلال التغيير التبادلى المنتظم وكذلك التجديد المنتظم فى مواقع «المسئولية» الحكومية (بدون مساس بمبدأ التخصص واستقرار العمل). ج - من خلال التوسع فى الاعتماد على مسئولين حكوميين تناوبيين، وكذلك مسئولين غير متفرغين للسلطة الحكومية. د - من خلال خفض القدرات الاجتماعية والشخصية للمسئولين الحكوميين ازاء الآخرين. هـ - من خلال اخراجهم جميعا الى التعامل مع الآخرين «تحت الضوء» القانونى والادارى والاعلامى. و - من خلال تكوين مسئوليات اجتماعية ذات تخصصات مجمّعة (بتشديد الميم) تكامليا، بحيث تشمل مسئولين حكوميين يمثلون تناوبيا مختلف الجهات الحكومية مع مسئولين غير حكوميين يمثلون تناوبيا مختلف الجهات غير الحكومية.

تلقائية التدهور الشامل

عندما أحاط المتمردون بعثمان بن عفان يناقشونه فيما يفعله أقاربه وولاته في الأمصار من نهب للثروات وتدبير للاغتيالات ضد المطالبين بالعدل والمساواة، كان يرد على كل سؤال من أسئلتهم قائلا: «والله لا أدري هذا»، وإزاء ذلك، قالوا له: «وما أنت الا صادق أو كاذب. فإن كنت صادقا، فقد استحققت الخلع لعجزك عن هذا الأمر. وإن كنت كاذبا فقد استحققت القتل لما أمرت به من قتلنا». والمعروف أن عثمان رفض الاستقالة، أو علقها على شروط أخرى، فقتلوه. لكن الذي يهمنا هنا، هو أن كلمة «لا أدري» كانت تقال منذ العصور القديمة لتبرير تجنب المسئولية عما يرتكب في ظل الدولة. لكن هذا التبرير لم يقبله المتمردون، الذين كانوا يأخذون بكلمة عمر بن الخطاب عن المسئولية الشاملة للحاكم عن أي عنزة تضل على أحد الجسور. ففي رأيهم أن الحاكم يجب أن يعرف كل شيء ويتحمل مسئولية كل شيء في الدولة والمجتمع، وأن الذي لايدري بأسرار الدولة والمجتمع لايصلح للحكم.

وإذا نظرنا الى مسألة الحكم على أنه حكم مؤسسات وأجهزة وليس حكم فرد أو أفراد، نجد أن هذا الرأي صحيح، لأن هذه المؤسسات والأجهزة مختصة ومتخصصة في معرفة كل شيء، ولأن الفرد الأعلى في الحكم والأفراد المشاركين له يستطيعون أن يعرفوا من خلالها أي شيء عن أي موضوع (الا اذا كانوا مجرد أدوات مسلوبي الارادة). ومع ذلك، فإن أجهزة القهر والظلم واللاعقل، كانت ولاتزال تستخدم في كل مكان وزمان كلمة «لاندري» وكلمة «لانستطيع»، لتبرير مايحدث ضد الأفراد وضد المجتمع، ولتغطية قدراتها السرية الشاملة على الاطلاع والتحكم.

وفي الظروف المعاصرة، تحولت مواقف «لاندري» و «لانستطيع» الى فن علمي تكنولوجي متقدم من أخطر نوع، يقوم على التخطيط والتنظيم والعزل الدقيق للجهات التي يسمح لها بأن تعرف، والجهات التي يسمح لها بأن تستطيع، وتلك التي تحجب عنها المعرفة أو الاستطاعة بدرجة أو بأخرى في وقت أو آخر، بحيث تضيع وتضيع مسئولية السلطة البرجوازية عن مخططات طحن الفرد والمجتمع واهدار النوع البشري. فالسلطة البرجوازية الحقيقية، هي سلطة سرية تهتم الى أقصى درجة باخفاء قبضتها الشمولية، لأنها كما قلت قبضة ملطخة بالاجرام ومتخصصة في صناعة التدهور واللاعقل. وهكذا أصبح محور مخططات الدياجوجية والثورة المضادة المعاصرة، هو التظاهر بالعجز عن معرفة خفايا المجتمع، والتظاهر بالعجز عن تنظيمه ومواجهة تلقائياته - التي هي في الحقيقة تلقائيات محكومة تصنعها أو تركبها مخططات صناعة التدهور واللاعقل وتطلقها كالميكروبات ضد الفرد والمجتمع.

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل وحتى الثلاثينات، كانت السلطة البرجوازية تستخدم أسلوب التظاهر بالعجز لتبرير مظاهر الليبرالية البرجوازية وادعاءات الحرية الفردية ضد المجتمع، أي لتبرير عدم تدخل الدولة مثلا لمنع الأغنياء والأقوياء من أن يزدادوا غنى وقوة ويبددوا ثروات المجتمع ويلقوا فائض المحصولات في البحر، ولمنع الفقراء والضعفاء من أن يزدادوا فقرا وضعفا ويتمردوا ضد المجتمع. وهذا الاتجاه اللاعقلي الظالم، هو الذي عبر عنه الشاعر بامونيرودا بقوله: «الأسماك تشرب القهوة، والأطفال يطلبون اللبن»! وكانت أبواق السلطة البرجوازية ترد بأنها لاتستطيع التصرف ازاء ذلك، لأن هذه هي «الحرية» و «الديمقراطية».

لكن بديهي أن الأغلبية التي كان يتزايد فقرها وجوعها في مختلف المجتمعات، كانت ترفض هذا التبرير لعدم التدخل الحكومي، ولاترى أن منع زيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء يتنافى مع الحرية والديمقراطية. ولما كان التدخل الحكومي ضد الفقراء وضد تبديد الثروات انما يعني فتح الطريق الى الديمقراطية الحقيقية والارتقاء العقلاني، أي الى الاشتراكية (= النظام المجتمعي)، لهذا تصرفت أجهزة التحكم السري الشامل لتحقيق أهداف الفقر والتدهور واللاعقل بوسائل «تلقائية» و «طبيعية». وهكذا أشعلت الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية، لتصفية بقايا العقلانية الأوروبية. كذلك استخدمت الحشرات والميكروبات وغيرها من الآفات «الطبيعية»، والكوارث المناخية المصنوعة، وغير ذلك

مما تصنعه وسائل التحكم التكنولوجي والاشعاعي من البعد (وخصوصا في المناطق غير المحكومة برجوازيا بدقة). وباستخدام الفوضى والفساد واللاعقل في توجيه الاقتصاد، مع استخدام الرأسمالية الحكومية المموهة في الغرب والمتقمصة للاشتراكية فيما يسمى العالم الثالث، أطلقوا أيضا الملايين من الرأسماليين الطفيليين الجدد من مختلف الدرجات، للاشتراك في التحطيم اللاعقلي للمجتمع وفي نهش جثة الاقتصاد (كما سأوضح في الكتاب الثاني). وبذلك استمر نظام القهر البرجوازي العالمي، الذي لايمكن أن يستمر الا على حطام العقل البشري.

حرية التحطيم الذاتي والتبادلي

كان التدهور في الماضي مقيدا باطار معين وبحد أدنى من «المعقولية»، لأن مسئوليات المشاكل في المجتمع كانت تقع في نظر الناس على أكتاف الفئات العليا من الرأسماليين الاحتكاريين. ومن ثم كان «فاعل الجريمة» ضد مصالح المجتمع، يتصرف لخفض أو تغطية آثار جريمته، أو تعويضها بمشروعات خيرية، الخ. لكن عندما توزعت الجريمة على الأسباب والكوارث «التلقائية» و «الطبيعية» المصنوعة، وعلى الجموع الواسعة من الرأسماليين الطفيليين الجدد غير المتمرسين بالخبرة الاقتصادية (ناهيك عن الاستهدافات الاجتماعية الطويلة المدى)، فقدت الجريمة صفتها كجريمة، وتحولت الى حوادث «قضاء وقدر»، أو الى تعبير عادى عن طبائع الأشياء وطبائع الأشخاص!

ولأن من أهم وسائل صناعة التدهور في مختلف مستويات المجتمع والحكم، استخدام القيادات اللاعاقلة أو المنخفضة العقلانية (كالعمال والفلاحين والعسكريين)، والاستجابة لاتجاهات الرأى العام الدهمائي واللاعقلي، لهذا لايدرك المجتمع أنه يغرق في طريق التدهور، ولكنه يتصور أنه يتحرك في الطريق الذي يريده لنفسه! ذلك أن من أخبث مخططات أجهزة الثورة المضادة، استخدام الجماهير ضد نفسها، وايهامها بأنها تختار لنفسها! والمسألة هنا ليست فقط مسألة توريط في «حرية» التحطيم الذاتي، لكنها أيضا مسألة عدم تمييز بين التحطيم والبناء، أو بين التدهور والارتقاء!

ولاتتجه أجهزة التحكم البرجوازي حاليا الى استخدام حكم الأوليجركية المكشوفة، أي المجموعات القليلة من الرأسماليين أو العسكريين أو الاداريين التي تفرض استبدادها الرسمي المكشوف، الا اذا كان المطلوب من ذلك تحويلها الى أوليجركية «شماعات»، أي تحويلها الى موانع صواعق (تستقطب الصواعق) أي مراكز لاستقطاب السخط والحقد، بحيث يمكن استخدامها بعد ذلك ككباش فداء لخداع الجماهير فيما يسمى «ثورات التصحيح».

أما نظم الرأسمالية الحكومية التي تتقمص الشعارات الاشتراكية، فلا تعتمد على أوليجركيات (أي مجموعات قليلة حاكمة من الرأسماليين أو الاداريين أو العسكريين)، ولكن تعتمد على مخططات الأجهزة البرجوازية للتحكم السري الشامل العالمي والمحلي، في صناعة التدهور «التلقائي» و«الطبيعي»، واللاعقل (الغبيي أو الدهمائي أو العسكري) «التلقائي» و «الطبيعي»، الذي لاتتحمل مسئوليته أمام الرأى العام أي قوة داخلية أو خارجية! ومن الوسائل «التلقائية» المصنوعة في هذا الطريق، تنظيم استخدام الكل ضد الكل، من خلال التحكم في توزيعاتهم.

فالفرق بين القطارين اللذين يصطدمان والقطارين اللذين يقطر أحدهما الآخر، هو فرق في ترتيب «المواقع» لا أكثر. وهذا المثال يعبر عن خطورة ظاهرة «تقسيم العمل» أو «توزيع مواقع العمل»، في نظم السيطرة الرسمية الشاملة، مثل النظم الفاشستية والرأسمالية الحكومية. وقد كانت الأجهزة السرية البرجوازية تتحكم عادة حتى في معظم مواقع مايسمى «الأعمال الحرة». لكن حتى الخمسينات وربما الستينات، كانت لاتزال توجد في بلدان العالم الثالث بعض الثغرات العقلانية المكتسبة من أوروبا، بينما كانت أوروبا بعد حربين عالميتين طاحنتين قد فقدت تماما أي ثغرات عقلانية متحررة. ولهذا أسرعت الأجهزة البرجوازية العالمية الى فرض النظم العسكرية الفاشستية والرأسمالية الحكومية على بلدان العالم

الثالث، لتصفية هذه الثغرات (قبل الرجوع الى بعض الشكليات الليبرالية عند استئصال كل البذور وانهاء خصوبة التربة).

وظاهرة تقسيم العمل، هى أصلا ظاهرة ارتقائية تعبر عن التخصص وارتقاء قدرات العمل. لكن أجهزة الثورة المضادة تستخدمها فى اتجاه تدهورى لاعقلى، هو اتجاه صناعة التناقضات والتنافرات والتطاحنات، وتحويل كل قوة أو فرد الى سلاح تدميرى ضد قوة أو قوى أخرى، وضد فرد آخر أو أفراد آخرين.

وهذا يشبه المخططات التى تستخدم أحيانا فى بعض عمليات أجهزة مصلحة السجون، بتجميع مجموعات المساجين المغضوب عليهم فى زنازين تحقق أقصى تدمير تبادلى لكل مجموعة. (لكن هذه الطريقة يجب ألا تخفى مخططات التجميع التوفيقى ذات الأهداف الأخرى). فصناعة التناقضات والتنافرات والتطاحنات بين القوى والأفراد، يمكن أن تجعلهم يتحولون الى كائنات تنهش بعضها بعضا، أو تتآكل تدريجيا.وهذه من أهم معالم صناعة الطبائع والتطبعات الفردية والظروف المادية والمعنوية للأفراد فى الغرب. وقد عبر جان بول سارتر عن هذه النزعة الفردية اللاعاقلة بقوله :«الجحيم هو الآخرون»!

وبهذه الطريقة، فإن مخططات استخدام الكل ضد الكل، لاتعتمد فقط على صناعة الظروف والدوافع العامة للغابة البشرية، لكنها تعتمد أيضا على الاستخدام الخاص لظاهرة «تقسيم العمل» فى رسم خرائط ومواقع التطاحن الفردى والطبقى والاجتماعى الشامل، بما يؤدى الى اطلاق طاقات الصراع التطاحنى والتدميرى فى اتجاه تبادلى بين قوى المجتمع، بدلا من انطلاقها ضد أجهزة القهر والظلم. ومعنى ذلك أنهم يخططون وينسقون مواقع واتجاهات التناقضات والتنافرات والتطاحنات، بحيث «تتكامل» فى دفع وصناعة التدهور واللاعقل.

الفصل الثامن
الديمقراطية والطبقية والصراع الطبقى

التعكيس الكهنوتى

من المعروف أن عميد الأدب العربى طه حسين، وصف الاشتراكية يوما بأنها «نظام النمل والنحل». يقصد أنها تهتم بالعمل المعيشى ولاتهتم بالثقافة والفكر. والحقيقة أن هذا ينطبق بالتحديد على النظم اللاعقلية، ابتداء من نظام عبودية الزراعة وعبودية بناء الأهرامات والمعابد والمقابر الأخرى فى ظل الكهنوت الفرعونى، الى النظم العسكرية والفاشستية الجديدة التى تأخذ بالرأسمالية الحكومية تحت شعارات الاشتراكية. لكن المهم بالنسبة لطه حسين، أن الاقطاعى المعروف البدراوى عاشور وغيره من أصحاب الاحساسات الطبقية الغريزية، كانوا يعلقون على نشاطه الثقافى الفكرى باتهامه هو نفسه بالشيوعية! فالثقافة العقلانية والفكر الحر ومنهج العقل، كانت تعتبر عندهم صميم الشيوعية! وهذا ماعبر عنه جوبلز بقوله : «كلما سمعت كلمة ثقافة، تحسست مسدسى!». ولهذا كان من المنطقى جدا أن تتخذ العسكرية الناصرية موقف التجاهل أو الاضطهاد ازاء طه حسين ولطفى السيد وغيرهما من مفكرى فترة الازدهار الثقافى السابقة على انقلاب ١٩٥٢.(١)

وعلى كل حال، فإذا كانت الديمقراطية الحقيقية مثل الثقافة الحقيقية تكون بالضرورة لاطبقية، فمعنى ذلك أن أى محاولة لربطهما بالمعدمين والفقراء أو مايسمى الطبقات الشعبية، تكون محاولة «دهمائية - أى لاعقلية وتجهيلية - ضد جوهرهما العقلانى التنويرى. وقد كان من أكبر وأخطر أخطاء بل مغالطات الماركسية، اعتبار البروليتاريا (أى عمال المصانع المعدمين) قيادة الثورة والسلطة الاشتراكية وليس فقط جيش الثورة! وهذا يعنى اعتبار الطبقة الأكثر تخلفا فى العقل والفكر والثقافة، بمثابة «عقل» المجتمع والدولة، و «عقل» التطوير والارتقاء للفرد والمجتمع! وواضح من هذا التحديد - الذى يعبر عنه مايسميه ماركس ولينين «دكتاتورية البروليتاريا» - مدى مايتضمنه هذا التصور الماركسى من تناقض ذاتى وسفسطة بل وتعكيس للوظائف، تتحمل مسئوليته فى الحقيقة الأجهزة البريطانية للتحكم اللذهنى اللاعقلى التى صنعت ماركس ثم احتضنته بين مخالبها وأنيابها ٣٤ عاما فى لندن!

ومن حسن الحظ أنهم فى الاتحاد السوفييتى لم يطبقوا هذا المبدأ الماركسى المقلوب الا شكليا. وانما اعتمدوا فى نظامهم الاشتراكى اللادينى على مايسمى التكنوقراطيين (أى حكم الخبراء المتخصصين). ولو كانت الدولة السوفييتية قد تحولت حقا الى دولة عمالية، لكانت قد انقلبت الى دولة دينية، ولكانت قد انتهت منذ زمن بعيد. (طبّق هذا فى المرحلة الأخيرة على النقابى العمالى ليخ فاونسا صنيعة الكنيسة البولندية وأنصاره العماليين الكاثوليك!). ذلك أن تقاليد استخدام الدهماء (وهم فى العصور القديمة والوسطى الرعاة والبدو والفلاحين والصيادين والحرفيين)، كقادة للتفكير والاعتقاد وكقادة للدولة والمجتمع، هى تقاليد لاعقلية قديمة ترجع الى نظام الكهنوت الفرعونى الذى كان يستخدم المجاذيب فى

---

(١) لاحظ أن طه حسين مثلا كان ينفى عن نفسه صفة «البرجوازية» عندما يوجهها ضده اليساريون التجهيليون. وكان يعبر عن موقفه الديمقراطى اللاطبقى قائلا : «وأنا أشد الناس بغضا لنظام الطبقات. وانما يتفاوت الناس بكفاياتهم وحظوظهم من الثقافة والعلم والقدرة على الخدمة العامة.»

دور المعلمين والحكماء! وفي النظام الاسرائيلي القديم حتى عصر المسيح، كان يظهر نوع من الكهنة غير المتعلمين وغير الحاصلين على اجازة كهنوتية، يحاولون القيام بدور المعلمين والحكماء وقيادة المجتمع! وكان من هؤلاء رعاة وفلاحون وصيادون ونجارون، وبعضهم أميون. ولهذا كانوا يجعلون نموذج الاعتقاد الديني، هو اعتقاد «الطفل» petit enfant (انظر مثلا انجيل لوقا ١٨/١٧).

وهكذا نجد أن استخدام الجاهل في دور المعلم، أو استخدام اللاعاقل في دور القائد، أو استخدام الذهن الطفولي كنموذج للتفكير، لم يكن تصورا تعكيسيا مستحدثا يرتبط بظهور طبقة عمال المصانع الآلية في أوروبا في عهد ماركس، ولكنه كان نظاما كهنوتيا فرعونيا وشرقيا قديما.

ومن ناحية أخرى، فالبرجوازية التي يجب تصفيتها، لايمكن بديهيا أن تشمل «برجوازية» المفكرين والمثقفين العقلانيين والديمقراطيين العقلانيين وغيرهم من المجموعات ذات الاستهداف اللاطبقي الذين تعتبرهم الماركسية برجوازيين.[1] كذلك لايمكن أن تشمل «برجوازية» المستثمرين الانتاجيين الذين يمكن أن يشاركوا في ازدهار وارتقاء المجتمع الاشتراكي عقلانيا. لكن البرجوازية التي يجب تصفيتها واستئصالها، هي البرجوازية الحكومية المستبدة الظالمة والمتميزة أرستقراطيا (وخصوصا برجوازية أجهزة السلطة)، وكذلك برجوازية الرأسماليين الطفيليين والحكوميين، وغيرهم من قطاعات عميلة أو خادمة للقهر الحكومي والعقائدي. ثم أيضا وأساسا القطاعات والفئات والمجموعات والأفراد المرتبطين بمخططات صناعة اللاعقل والتجهيل والتدهور، وبالفساد أو الافساد الذهني والأخلاقي.

حكاية الثورتين

التقسيم المغالط للديمقراطية الى ديمقراطيتين، ارتبط بتقسيم مغالط آخر تورطت فيه الماركسية اللينينية، هو تقسيم الثورة الى ثورتين! وقد كرر لينين مغالطات ماركس وانجلز عن هذا الموضوع، فقال انه يجب التمييز بين مايسمى «الثورة الديمقراطية» ومايسمى «الثورة الاشتراكية»! ورغم أنهم طوروا هذا التقسيم بحيث حددوا نوعية الثورة الأولى بأنها «ثورة برجوازية ديمقراطية»، الا أن روح هذه التسميات والمسميات تفيد بأنهم يتصورون أن «الديمقراطية» عموما هي نظام برجوازي، تماما كما يعتبرون «التنوير» اتجاها برجوازيا!! (انظر مثلا مادة democracy ومادة enlightenment في «قاموس الفلسفة» السوفييتي طبعة ١٩٦٧ الانجليزية).

وقد أوضحت قبل ذلك أن «برجوازية» و «ديمقراطية» البورجات أو المدن الحرة أو الكومونات، كانت ذات اتجاه عقلاني لاطبقي، قبل أن تنقلب الى الاتجاه الرأسمالي الطبقي اللاعقلي بحيث تفقد حقيقتها الديمقراطية كما فقدت اتجاهها العقلاني والتنويري والارتقائي. ومعنى ذلك أنه لاتوجد ثورتان، لكن ثورة واحدة مجهضة أو بمحاولات ثورة مجهضة، ثم محاولات ثورية جديدة لتحقيق نفس الطريق الارتقائي المطلوب، وهو طريق الديمقراطية العقلانية اللاطبقية، التي يمكن أن تسمى أيضا باسم «الاشتراكية» (بمعنى «النظام المجتمعي»).

لكن تناقضات ومغالطات الماركسية اللينينية في هذا الموضوع، تبدو واضحة أيضا في أن لينين اعتبر ثورة فبراير ١٩١٧ في روسيا القيصرية «ثورة برجوازية ديمقراطية» (رغم أنها استمرت ثمانية شهور فقط!)، في مقابل ثورة أكتوبر البلشفية التي اعتبرها «ثورة اشتراكية بروليتارية»! ومع ذلك، تحدث أيضا عما أسماه «المحتوى البرجوازي الديمقراطي» لثورة أكتوبر نفسها، بحيث قال انها استمرت عدة شهور في الريف «ثورة برجوازية»، وان النظام الاقتصادي السوفييتي في مرحلة «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP يعتبر «رأسمالية دولة»، وانه مجرد نظام «انتقالي» و «غير اشتراكي»، الخ!

وهذه كلها تخليطات وتقسيمات لامنطقية، تعبر عن الجوهر المغالط للتصورات الماركسية عن

---

(١) لاحظ أن هذا هو أيضا موقف البرجوازيين اللاعقليين المعادين للشيوعية، الذين لازالوا حتى اليوم يصفون هؤلاء القدامى كما يصفون المثقفين عموما بصفة «البرجوازية»!

الاقتصاد والسياسة والتاريخ. لكن الأمر لم يقتصر على ذلك. فأجهزة التحكم السري البرجوازي الشامل المتخصصة في صناعة التخليطية المخططة واللاعقل، التقطت هذه التخليطات التي كانت قد زرعتها في أذهان قادة الماركسية في ألمانيا ولندن وروسيا، فطورتها في بلدان أخرى في الظروف المعاصرة. وهكذا ظهرت بعد نظرية «الثورتين»، نظرية «الثورات المتعددة» فيما يسمى «العالم الثالث»! وتطورت نظرية «المرحلة الانتقالية» التي «لا هي رأسمالية ولا هي اشتراكية» والتي «لا هي برجوازية ولا هي بروليتارية»، فأصبحوا يقولون بنظرية «المراحل الانتقالية المتعددة»! (أي الانتقال الى الانتقال أو التمهيد الى تطوير الانتقال، بطريقة سهم الفيلسوف زينون الذي لايصل أبدا الى الهدف!). وكانت محصلة ذلك كله، انتشار «الثورات» العسكرية والفاشستية الجديدة (بما في ذلك «الثورة» الاسلامية الايرانية)، أي «الاشتراكيات» الرأسمالية الحكومية، التي لا هي اشتراكية ولا هي رأسمالية ولا هي ثورات، ولكنها عمليات الفساد لاعقلي للنظم الاجتماعية والفساد لاعقلي لحياة الفرد والمجتمع!

الطبقات والفئات

يجب ملاحظة الفرق النوعي في المعنى بين كلمة «التمييز» discrimination التي ارتبطت بمعنى التمييز العنصري أو الطبقي أو الديني، الخ، أي عموما التمييز الظالم والأرستقراطي، وبين كلمة «التمايز» differentiation أي الاختلاف الموضوعي الذي يمكن أن يعبر عن فروق القدرات والامكانيات، الخ، أي عموما التمايز العادل والديمقراطي. صحيح أنه في الاستعمال العادي يمكن أن تتشابه الكلمتان فلا تختلفان (الا في الفروق بين اسم الفاعل واسم المفعول في اللغة العربية)، لكن هذا يعبر عن نقص وتخلف لغوي في هذا الموضوع، ناتج عن استقرار شعارات المساواة التطابقية الدهمائية التي ارتبطت بالتقاليد الدينية منذ العصور القديمة. (انظر في ذلك مثلا التعبيرات الفولكلورية الشائعة : كلنا أولاد تسعة! كلنا أولاد حوا وآدم، الخ). وعلى كل حال، فالمهم هو ملاحظة الفرق النوعي بين المعنيين أو المسميين المذكورين، بغض النظر عن الكلمات أو الأسماء التي يمكن أن تستعمل في التعبير عنهما.

و «الطبقية» بمعناها المعروف في اللغة العربية، تعبر عن التمييز الارستقراطي الظالم والمتحيز، ولاتعبر طبعا عن التمايز الموضوعي الفردي أو المجموعي أو الفئوي، أي الاختلاف الحقيقي في القدرات والامكانيات. وهنا نلاحظ أن الكلمة الأوروبية class ، يمكن أن تعني «فئة» (في المنطق مثلا بمعنى خانة أو مجموعة تصنيفية)، ويمكن أن تعني «فصلا» (في المدارس مثلا)، بينما كلمة «طبقة» في اللغة العربية تفيد أصلا معنى التحجر أو التجمد، وكذلك معنى التمييز الرأسي (لا الأفقي)، أي في المرتبة أو الارتفاع. وهذا هو المعنى الشرقي القديم للطبقة الاجتماعية في نظم الارستقراطية الهرمية الوراثية القائمة على العبودية والاقطاع في العصور القديمة والوسطى.

وفي مقابل ذلك، فإن المعنى القديم لكلمة class وهو «فئة»، كان يعبر عن التقسيمات التصنيفية المفتوحة والمتطورة لأصحاب الثروة أو أصحاب الوظائف الحكومية في بعض النظم اليونانية والرومانية. ولهذا لم تكن هذه الكلمة تستعمل في التعبير عن التقسيم الاجتماعي في العصور الوسطى الاقطاعية. ومع تطور النظام الرأسمالي في الغرب الى نظام ارستقراطي هرمي وراثي شبه مغلق تقريبا، تطور معنى هذه الكلمة الأوروبية بحيث أصبحت تعبر عن المعنى الشرقي المذكور لكلمة «طبقة». بل حتى كلمة «فئة» في مجال التقسيمات الاجتماعية، أصبحت في اللغة العربية تعبر عن معنى التمييز الهرمي الحجري، بحيث تترجم بكلمة stratum أو layer أو couche !

وعلى كل حال، فقد ارتبطت الرأسمالية بمعنى جديد للطبقة الاجتماعية. ذلك أنها بعد أن هدمت الهرم الاقطاعي المنتظم والمحدد الأضلاع، أقامت بدلا منه باسم «السهولة الاجتماعية» أو «الارستقراطية السائلة»، هرما جبليا غير منتظم، أو مجموعة أهرام متعددة ومتراكمة ومتداخلة بحيث تتعدد وتتداخل تصاعداتها وقممها ويختفي تكوينها الهرمي العام. صحيح أنهم يهتمون عادة بأن «يعلقوا» في أجزاء مرتفعة من الهرم الرأسمالي بعض أصحاب المليارات أو الملايين كمجرد موانع صواعق (تستقطب شحنات

السخط والحقد) أو كشناعات ونقاط قوية. الا أن المهم أنه لم يعد يمكن قياس أبعاد ومستويات أجزاء الهرم الأرستقراطي الرأسمالي، بوسائل القياس الاقطاعية ولابمقاييس الثروة النقدية. ففي بعض الحالات، يكون الرأسمالي الأغنى أضعف اجتماعيا من زميله الأقل ثروة نسبيا، والعكس بالعكس. وفي حالات أخرى، يكون بعض الاداريين الذين لايملكون ثروات هائلة أقوى اجتماعيا ممن يملكون تلك الثروات، والعكس بالعكس. وبذلك أصبح من الضروري العثور على مايشبه ظاهرة «الماء المزاح»، التي استطاع أرشميدس أن يقيس بها الأحجام غير المنتظمة ويترجمها الى أحجام مائية منتظمة، أي قابلة للقياس الحسابي العام.

السلطة والثروة

أعتقد أن مقدار «القدرة الاجتماعية» - أو مايمكن تسميته أيضا «السلطة الاجتماعية» - هو مقياس فعال لتحديد درجة ارتفاع أو انخفاض المواقع في الهرم الرأسمالي المعاصر. والمعنى البسيط للقدرة الاجتماعية المقصودة هنا، هو النسبة أو العلاقة بين قدرة الفرد أو المجموعة ازاء الآخرين، وقدرة الآخرين ازاء ذلك الفرد أو المجموعة. وهذا يعني بعبارة أخرى، مايملكه كل طرف من نفع أو ضرر للطرف الآخر. وباستخدام هذا المقياس، نستطيع أن نكتشف أن طبقة السلطة البرجوازية الثابتة، أي الطبقة الحكومية البرجوازية المستقرة، هي التي تشكل الطبقة الأعلى في الهرم الاجتماعي الرأسمالي. بل ويمكن أن تقاس بالنسبة اليها مواقع ومستويات مختلف الطبقات والفئات الأخرى في المجتمع.

ويمكن أن نشير هنا الى أن المجتمع المصري الفرعوني بالذات، هو أقدم مجتمع تحدد فيه الهرم الاجتماعي على أساس العلاقة بالسلطة، تحديدا منتظما انتظاما فيثاغوريا. هذا مع ملاحظة أن السلطة في المجتمع الفرعوني كانت من نوعين : سلطة دينية كهنوتية، وسلطة ادارية أو دنيوية. وكان هذان النوعان يتوازيان أو يتداخلان، لكن بحيث تكون القمة الأعلى هي قمة السلطة الكهنوتية والأجهزة الكهنوتية.

وعلى كل حال، فالمهم أن نظم الاستبداد الكهنوتي الحكومي المطلق في الشرق، لم تكن تسمح بظهور أفراد أغنياء ذوي ثروات خاصة الا في النادر. فالغنيّ الحقيقي كان يعتمد على استخدام الثروات أو الملكيات العامة الكهنوتية أو الدنيوية (وهذا هو أصل النظام المسمى بالاستغلال على المال). وكان أي فرد غنيّ (بالملكية أو بالحيازة والاستغلال) يمكن أن يفقد ثروته وممتلكاته، بل وأن يفقد حياته، بمجرد اشارة اصبع من أي حاكم ديني أو دنيوي يملك السلطة! وهذا ينبهنا - أولا - الى عدم الارتباط تاريخيا بين القدرة الاجتماعية والملكية. وينبهنا - ثانيا - الى أنه كلما انخفضت درجة الديمقراطية واحترام الحقوق المتساوية في المجتمع، انخفضت أيضا حقوق وسلطات الملكية. ولهذا السبب، لم يظهر رأسماليون في الشرق قبل أن تسيطر عليه أوروبا.

والمهم أن نلاحظ أن من «يملك» أن يعتدي (سرا أو علنا) على حياة شخص أو على حريته وحقوقه وثرواته، أو أن يسلب منه زوجته مثلا أو يشاركه فيها، يعتبر «مالكا» لقدرة اجتماعية قد تزيد كثيرا عن قدرة «مالك» العقارات والأموال، رغم أن النوع الأول من «الملكية» لايعبر عن قدرة اقتصادية مباشرة! وقد كانت هذه مثلا هي السلطات أو القدرات الاجتماعية التي تمتع بها العسكريون الناصريون وأتباعهم في معظم مراحل النظام العسكري الحاكم في مصر بعد انقلاب عبد الناصر، رغم أنهم لم يكونوا يملكون أبعاديات أو شركات مثل الباشوات السابقين. فالسلطة البرجوازية يمكن أن تجعل ثروة المجتمع كله رصيدا تحت تصرف أصحاب هذه السلطة، بحيث تعتبر سلطاتهم بمثابة شيكات للصرف منه. والفرق في ذلك بين النظام البرجوازي العسكري المصري مثلا وبين النظام البرجوازي اللاديمقراطي في الغرب، أن الأول مفضوح وقصير النظر، بينما الثاني يلتزم بالنفاق والتمويه ووسائل التحكم السري الشامل، كما يلتزم بالمخططات والقواعد البعيدة المدى. والمهم أن أصحاب الاحتكارات والشركات العملاقة في الغرب، لايملكون من السلطة أو القدرة الاجتماعية الحقيقية مايملكه زبانية أجهزة التحكم السري الشامل، الذين

كانوا ولايزالون يصنعونهم ويصنعون بدائلهم أصلا، ويستبعدون غير المرغوب فيه منهم، ويتحكمون فى اتجاهاتهم وفى ثرواتهم وفق مخططاتهم الدولية والمحلية.

صناعة الطبقات

تخصصت أجهزة السلطة والتحكم السرى الشامل منذ العصور القديمة، فى صناعة أوصياغة الطبقات والتكوينات الاجتماعية اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، ومن ثم صناعة أو صياغة المشاعر والتحيزات والتنافرات والتطاحنات الطبقية والاجتماعية. وليس المقصود بذلك فقط صناعة الفقر والفقراء أو المعدمين والشالات والاحتفاظ بهم باستمرار كجيش احتياطى هائل يستخدم فى اتجاه فوضوى وتدميرى ضد المجتمع أو ضد بعض المجموعات أو الأفراد بواسطة القوى المتحكمة فى الحواجز والموانع والثغرات والتفليتات، لكن المقصود أيضا صناعة أو تنظيم الطبقات والتكوينات الاجتماعية الأخرى.

وعملية صناعة أو صياغة الطبقة أو التكوين الاجتماعى المترابط فى نظم القهر والتطاحن، تتكون من عنصرين هما : عنصر التقسيم الاقتصادى الموحد تنافريا ازاء الطبقات أو المجموعات الأخرى. وعنصر التعبئة الذهنية المضادة. وعمليات صناعة التعصب الاجتماعى والحقد الاجتماعى المضاد بمختلف درجاته وحلقاته، هى عمليات قديمة فى نظم القهر والتطاحن، تشبه وتكمل عمليات صناعة التعصب الدينى والمذهبى والقومى والسلالى، الخ. وفى ظل علوم وتكنولوجيا التحكم الذهنى الفردى والاجتماعى الحديث، زاد عدد الطبقات والتكوينات الاجتماعية المصنوعة، الى درجة محاولة تحويل النساء الى «طبقة اجتماعية».

والمهم أن أجهزة القهر والتطاحن - وخصوصا الأجهزة البرجوازية الحديثة - هى التى ترسم الخريطة الطبقية للمجتمع وتصنع أو تصوغ الطبقات والتكوينات الاجتماعية والاستقطابات الاجتماعية، وفق مخططات صناعة التدهور واللاعقل والتدمير التبادلى. وقد أصبحت هذه العمليات أسهل فى العصر الحديث، لأن النظام الطبقى القديم والوسيط فى المجتمعات الدينية كان يعتمد فى أساسه الاقتصادى الاجتماعى على حواجز مادية تقليدية ترتبط بالحروب والفتوحات أو أعمال القوة المسلحة، أو غير ذلك من عمليات كانت تصنعها أجهزة التحكم الشامل فى مراحل طويلة. أما فى العصر الحديث، فيعتمد التقسيم الطبقى على التغييرات السريعة فى الظروف الاقتصادية، المرتبطة عمليا بمواقف اجتماعية معنوية أو ذهنية تسمى «الشعور الطبقى» أو «الادراك الطبقى».

واذا كانت الأجهزة الأعلى للتحكم السرى العالمى الشامل وفروعها المحلية، هى التى تخطط وتصنع منذ العصور القديمة الظروف العسكرية والاقتصادية ومايرتبط بها من تقسيمات اجتماعية وتشاطات ومشاعر أو أحقاد طبقية، فمعنى ذلك أنها تصنع أيضا «الصراع الطبقى»، ومن ثم تستخدمه لصالح التحكم والتحطيم، وفى تحديد مسار التاريخ فى اتجاه التدهور واللاعقل.

ان هؤلاء الذين تعلقوا بأوهام الحل الثورى بواسطة الصراع الطبقى (والذين أخذ عنهم هيجل ثم أخذ ماركس عن هيجل!) ، يشيرون - فى حديثهم عن دور «التطاحن الطبقى الثورى» فى صناعة التاريخ - الى مايعتبرونه مثالا نموذجيا لذلك، وهو ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس ضد الامبراطورية الرومانية!! بل ان القوى الماركسية فى أوروبا صنعت قصصا وأعمالا أوبرالية عن «بطولات» سبارتاكوس هذا وعبيده !! لكن الحقيقة أن عبيد الامبراطورية الرومانية كانت تحركهم شبكات الأجهزة الدينية الشرقية (الغنوصية ثم المسيحية) ، وكانوا ينخرون فى عظام الامبراطورية الرومانية ويستخدمون فى تدميرها تدريجيا لحساب الكهنوت اللاعقلى الشرقى الذى كان يمد أذرعته الأخطبوطية اذذاك فى كل أوروبا بمختلف الوسائل. (انظر مثلا فى «أسفار الأنبياء» فى «العهد القديم» الاعترافات الخاصة بهذا الدور التخريبى ضد الامبراطوريات «الوثنية»!). فإذا كانت ثورة سبارتاكوس الذى قتل عام ٧٢ ق.م قد ضمت أكثر من مائة ألف متمرد هزوا أركان الامبراطورية الرومانية وشاركوا بذلك فى عملية انهيارها التالية، فيجب ألا ننسى أن سقوط الامبراطورية الرومانية لم يحقق الا فرض الكهنوت المسيحى على أوروبا وانتشار ظلام العصور

الوسطى وحلول قوى البرابزة محل الرومان؟

وفى ظل السلطة البرجوازية الحديثة أيضا، نجد أن «الطبقة الاجتماعية» تعنى التكتل أو التعسكر الاجتماعى المضاد. أى الموقف الاستنفارى لمجموعات أو فئات اجتماعية معينة، تجمعها الحاجة الاضطرارية الى مواجهة خطر مشترك أو الى تحصيل مصالح مشتركة - سواء كان ذلك فى اتجاه الدفاع عن النفس ضد الظلم والقهر أو فى اتجاه ممارسة الظلم والقهر. وهذا التحديد، يوضح لنا أن فكرة «الطبقة» تتضمن بتحصيل الحاصل «التطاحن الطبقى» أو «الصراع الطبقى»، مما يعنى أن هؤلاء الذين يتحدثون عما يسمى «التعاون الطبقى» هم اما مخدوعون واما مخادعون ديماجوجيون. فالموقف المنطقى الوحيد ضد نظام الصراع الطبقى، هو الموقف اللاطبقى. ورغم ذلك، فهذا الموقف يجب أن يتجه بالضرورة ضد طبقات معينة، أى يجب بالضرورة أن يمارس الصراع الطبقى - لكن ليس لحساب طبقة معينة أو لحساب التاريخ المزعوم، بل مؤقتا ولحساب التنظيم العقلانى للمجتمع.

الرأسمالية والعمال

النظام الرأسمالى الحديث، هو اتجاه تدهورى لاعقلى نشأ واستمر بطريقة الركوب الاقتصادى والاجتماعى لنظام الإحياء والديمقراطية العقلانية الذى ظهر فى «المدن الحرة»، والذى كان يتخذ اتجاها لاطبقيا يجمع بين المساواة الحقوقية والثقافة الفكرية والاستثمارات الخاصة. وكالمعتاد فى التاريخ التدهورى اللاعقلى السابق، نجد أن الأجهزة العليا الكنسية والأجهزة العليا البريطانية التى تولت القيادة العالمية الجديدة، صنعت هذا الافساد التدهورى اللاعقلى الرأسمالى لاجهاض ومحاصرة حركة النهضة والتنوير والارتقاء العقلانى التى كانت قد شملت شعوب أوروبا، ثم لتصفيتها وازالة آثارها على المدى الطويل. فالحركة العقلانية التى لاتستطيع هذه الأجهزة منعها أصلا أو تصفيتها على الفور، تسرع الى ركوبها وافساد وتحريف اتجاهها وتفريغ محتواها، ومن ثم تعكيسها وتحويلها الى حركة مضادة لأصلها العقلانى، أو تصفيتها على المدى الطويل.

وهذا ما أقصده بكلمات الصناعة والتخطيط والتحكم، التى تعبر طبعا عما هو ممكن عمليا، من خلال التغيير والتعديل والتجميع أو التفريق والركوب والافساد والتحريف والتفريغ، الخ. فليس من الضرورى ولا من المتاح دائما صناعة أو تخطيط شىء جديد تماما أو التحكم فيه تحكما مخالفا تماما (رغم أن هذا ممكن أحيانا). كما أنه ليس من الضرورى ولا من المتاح دائما فى الصناعة والتخطيط والتحكم، منع حدوث غير المرغوب فيه أصلا، أو تصفيته فور حدوثه (رغم أن هذا ممكن أحيانا). لكن العمليات الاجتماعية والتاريخية قد تستغرق مراحل تدريجية متعددة، وقد تستخدم التواءات والتفافات شديدة ومتكررة. والعبرة دائما بالنتائج.

والمهم هنا أن أول طبقة صنعتها أجهزة التحكم السرى الشامل لتشغيل وتطوير النظام الرأسمالى تدهوريا، هى طبقة كبار الرأسماليين، أو بالأحرى قراصنة الرأسماليين، الذين كانوا يتكتلون وينظمون نشاطهم لفرض ظروف القرصنة اللاانسانية على جيوش العمال والمعدمين، ولتحقيق احتياجاتهم وأغراضهم واتصالاتهم الاقتصادية القومية والعالمية. وكان من الطبيعى أن يحدث رد الفعل المضاد، وهو تبلور التكوين الطبقى والشعور الطبقى العمالى أو البروليتارى المحكوم أيضا والذى شجعته الأجهزة العليا البرجوازية. وكانت الأجهزة البريطانية للتحكم السرى تشجع الحركات والمطالب العمالية والتكوين الطبقى العمالى، ليس طبعا لأهداف ديمقراطية أو انسانية، ولكن لأهداف تدهورية بعيدة المدى، أهمها :

١- استخدام قوتهم فى تصفية القطاعات الصغيرة والمتوسطة وغير المتركزة من المستثمرين.

٢- الاحتفاظ بهم كقوة فعالة يمكن تحريكها عند الضرورة ضد النظام العام، فى الاتجاه المطلوب لاحداث التغييرات المطلوبة.

٣- استخدامهم كقوة ضغط وتغيير تجهيلى ضد المثقفين ورجال الفكر فى المجتمع.

٤- التمهيد لاستخدامهم بعد ذلك كقوة «قيادية» تدهورية وتجهيلية لصناعة اللاعقل، بطريقة قوى

الرعاة والبدو والفلاحين والشعوب الهمجية/ البربرية الذين كانت تستخدمهم الأجهزة الكهنوتية القديمة ضد مراكز الحضارة المستنيرة.

وفي السنوات الطويلة التي عاشها كارل ماركس في لندن بين مخالب وأنياب الأجهزة البريطانية للتحكم السري، عرف الكثير من القوانين المفيدة للعمال والكثير من الصراعات العمالية. وتصور بتقاليده الألمانية، أن هذه تعبر عن «ديمقراطية برجوازية» من ناحية، وعن صراع طبقي ناجح من ناحية أخرى! فلما شاهد أيضا عام ١٨٧١ «كوميون باريس» العمالي الشيوعي الذي لم يستطيع ذهنه أن يتصور مدى تحكم الأجهزة البرجوازية العليا في اطلاقه لتبرير رد الفعل العكسي ضد الديمقراطية والعقلانية في فرنسا، استنتج النتيجة التي كان مطلوبا منه أن يستنتجها، وهي أن الحل الثوري الوحيد ضد النظام الرأسمالي يتمثل في قيادة العمال أو البروليتاريا للصراع الطبقي ضد البرجوازية، واقامة ماأسماه «دكتاتورية البروليتاريا» كقيادة أو سلطة للاشتراكية فالشيوعية! وهكذا فكر ماركس بالطريقة الكهنوتية اللاعقلية القديمة، فرسم للمجتمع صورة تعكيسية مقلوبة تجعل رأسه الى أسفل وقدميه الى أعلى!

ولم يكن هذا غريبا، بعد أن نقل عن هيجل مغالطاته وسفسطاته عن أن التاريخ صراع بين العبيد والسادة، وأن قيام العبد بالعمل دون السيد يجعله هو السيد الحقيقي، وأن التاريخ لايتقدم الا من خلال التطاحن والتضاد، وأن المثقفين والمفكرين ليسوا الا «حيوانات مثقفة»، الخ! ثم لم يكن هذا غريبا، بعد أن نقل عن هيجل منهجه الفلسفي اللاعقلي الذي يقول باجتماع النقيضين، أي اهدار المنطق العقلاني والرجوع الى تخليطات الذهن البدائي والغيبي!

وعلى كل حال، أدى تطور المشاعر والحركات العمالية الى دفع الكثير من قطاعات المجتمع الى تكوين تكتل أو تمسكر طبقي واسع كرد فعل ضد الزحف البروليتاري. وبذلك نجحت الأجهزة البرجوازية باستخدام هذا «البعبع» في توسيع معنى البرجوازية الرأسمالية، وفي تخويف مايسمى «البرجوازية الصغيرة» (التي أدرج ماركس فيها المثقفين أيضا!)، ومن ثم دفعهم الى جانب الرأسماليين والسلطة البرجوازية ضد شبح اللهمانية والفوضوية العمالية. وقد بدأت هذه المخططات قبل ظهور ماركس والماركسية كجزء من هذه المخططات. فمنذ عصور الكهنوت الفرعوني، كان العدو دائما هو العقل والعقلانية. وهذا يعني : كل فرد عقلاني، وكل قطاع أو فئة أو مجموعة تساعد على ظهور الأفراد العقلانيين. وفي منتصف القرن التاسع عشر قبل الماركسية، نجد مثلا أنهم كانوا ينشرون شخصية كاريكاتيرية (اخترعها كاتب رسام فرنسي اسمه هنري مونييه) باسم «المسيو جوزيف برودوم» Prud-homme ، أي «السيد جوزيف المتعقل»، كانت تعبر بالتشويه والتنفير عن شخصية «البرجوازي الصغير» المتعلم التي تولت الماركسية بعد ذلك مهمة تنظير تحقيره والتعبئة ضده!

والخلاصة أن ماتصوره ماركس «ماردا في قمقم» سيطلق طاقته الجبارة المزعومة ضد النظام الرأسمالي، كان في الحقيقة مجرد «بعبع» أو «عفريت» (من النوع اللاعقلي القديم!) تستخدمه الأجهزة البرجوازية في صناعة التمسكرات البرجوازية المضادة وفي رسم الخريطة الطبقية الجديدة وفي تحديد وتنفيذ مخططات التدمير التبادلي وصناعة التدهور التجهيلي اللاعقلي الشامل، على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي. وحتى «الجمعية الفابية» التي تكونت في بريطانيا في عام ١٨٨٣ (نفس عام موت ماركس!)، والتي كانت قد جعلت هدفها هو الاشتراكية من خلال البحث الثقافي، لم تلبث أن اندمجت في «حزب العمال» البريطاني، أي تحركت في نفس الطريق العمالي !

ماركس والماركسية

كان كارل ماركس في أواخر حياته قد اقترح حل الأهمية الأولى والتركيز على التثقيف والتوعية (أي تثقيف وتوعية العمال غير المثقفين وليس تثقيف وتوعية المثقفين وذوي القدرات الفكرية!). وأدرك استحالة الحل البروليتاري ابتداء من غرب أوروبا، لكنه تعلق بالأمل في امكانيات الثورة في روسيا القيصرية قبل أن يقضي عليها التطور الرأسمالي - أي قبل أن تظهر فيها امكانيات أو حتميات الحل

البروليتاري! وهذا الموقف المتناقض، عبر عنه في خطاب يعرف باسم «الرد على ميخايلوفسكي»، كتبه في نهاية عام ١٨٧٧ ردا على مقال للكاتب الروسي ميخايلوفسكي ضده. لكنه لم يرسله اليه في بطرسبورج في روسيا القيصرية. وهذا يعبر عن تردده وشعوره بتناقض هذا التراجع! وبعد موته، عثر انجلز على الرد عام ١٨٨٤ فأرسله الى الروس، حيث نشر عام ١٨٨٦. وفي هذا الرد قال ماركس :

«اذا استمرت روسيا في السير في الخط الذي اتبعته منذ عام ١٨٦١ [أي خط التطور الرأسمالي] ، فسوف تفقد أجمل فرصة قدمها التاريخ لشعب ما من أجل تغيير كل التوازل المهلكة للنظام الرأسمالي.»

وقال :

«اذا استمرت روسيا في نفس الطريق الذي انخرطت فيه منذ تحرير عبيد الأرض، فسوف تصبح بلدا رأسماليا تماما. وبمجرد أن تقع تحت نير النظام الرأسمالي، فسوف يتحتم عليها أن تخضع للقوانين التي لاترحم للرأسمالية [أي ستفقد فرصة الثورة الحتمية!!]».(١)

وفي مقدمة ماركس وانجلز للطبعة الروسية الجديدة لكتاب «بيان الحزب الشيوعي» (المانيفستو) في يناير ١٨٨٢، تكررت هذه الفكرة، في قولهما ان روسيا تعتبر «طليعة الثورة الأوروبية»!(٢)

وواضح من هذه الكلمات، أن ماركس كان قد بدأ يغير مبادىء الماركسية، ويتراجع عن حتمية الانتقال الرأسمالي الى الاشتراكية وعن حتمية تطور البروليتاريا وحتمية الحل البروليتاري، إلى درجة أنه اعتبر التطور الرأسمالي (بما يتضمنه من تطور بروليتاري) نيرا لايرحم أو حاجزا مستحيلا ضد الثورة الاشتراكية!وأعتقد أنه دفع حياته ثمنا لهذا التراجع، الذي كان يمكن أن يقلب الماركسية عن اتجاهها الذي أرادته لها الأجهزة البريطانية العليا للتحكم السري. ولهذا مات ماركس في العام التالي ١٨٨٣!

أما انجلز، فقد تراجع عن هذا التراجع بدلا من تطويره واستكماله، فكتب عن موضوع تطور روسيا القيصرية في رسالة متأخرة في أكتوبر ١٨٩٣ (بعد موت ماركس بعشر سنوات) قائلا :

«ليس أمام روسيا سوى بديلين : اما أن تطور الكوميون الى شكل للانتاج انفصلت عنه بعدد من العصور التاريخية ولاتوجد له ظروف ناضجة حتى في الغرب ؛ وبديهي أن هذه مهمة مستحيلة. أو فيما عدا ذلك أن تتطور الى رأسمالية. وماذا بقي لها الا هذه الفرصة الأخيرة؟... ومن ناحية أخرى، فالرأسمالية تفتح الطريق لنظرات جديدة ولآمال جديدة. انظر ماذا فعلت وتفعل في الغرب... فلايوجد شر تاريخي عظيم بدون تقدم تاريخي يعوضه»!!(٣)

ولنرجع الى موضوع الصراع الطبقي.

فإذا كانوا قد نجحوا في ربط ماركس والماركسية بالموقف الكهنوتي اللاعقلي القديم ضد مايسمى «البرجوازي الصغير»، فقد نجحوا أيضا في ربطهما بموضوع «الصراع الطبقي» ودوره المزعوم في التاريخ. وقد أكد ماركس أكثر من مرة أنه لم يكن صاحب فكرة «الصراع الطبقي»، ولكنه أخذها عن مؤرخي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - خصوصا الفرنسيين جيزو Guizot (١٧٨٧-١٨٧٤) وأوغسطين تييري Thierry (١٧٩٥-١٨٥٦). ومثل هؤلاء المؤرخين لم يخترعوها بدورهم، لكنهم كانوا يرصدون ويسجلون مراحل معينة من الواقع الموضوعي كانت تحركها أصابع وخيوط سرية، أي أجهزة متخصصة في التحكم السري الشامل، لايتصورها ولايعترف بها المؤرخون - بسبب تخلفهم الفلسفي ومنهجهم الحسي المباشر وتصوراتهم اللاعقلية والغيبية عن قوى التاريخ.

فهؤلاء الذين رصدوا عمليات تفكيك وتصفية النظم الاقطاعية منذ القرن الثامن عشر، لاحظوا فعلا مدى انتشار الصراعات الطبقية ضد الأرستقراطية القديمة، ومدى هجمات وثورات الفقراء والمعدمين وعبيد الأرض ضد الأرستقراطية القديمة وضد القصور الملكية. لكن هؤلاء المؤرخين ثم ماركس، لم يدركوا أن عمليات تصفية النظم الاقطاعية والملكية لم تكن تستهدف ضرب هذه الاقطاعيات والملكيات في حد

---

(١) انظر هذا الموضوع والنصين المذكورين في «الأعمال الفلسفية» البليخانوف، طبعة موسكو الفرنسية : المجلد الأول، ص ص ٧٣٢-٧٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩ و ص ٨٥٤.

(٣) «الأعمال المختارة لماركس وانجلز»، طبعة موسكو الانجليزية ١٩٥٥ : المجلد الثاني، ص ٥٠٣.

ذاتها، لكنها كانت تجري وفق مخططات بعيدة المدى تستهدف رئيسيا تصفية المراكز اللاطبقية للديمقراطية العقلانية وللثقافة العقلانية التى كانت تنتشر فى المدن الحرة الأوروبية ثم فى غيرها داخل المناطق الاقطاعية والتابعة للملوك منذ القرن الثانى عشر، كما كانت تستهدف رئيسيا إجهاض وركوب وانفساد اتجاه الثورات العقلانية العامة التى كانت تدفع التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية فى مختلف البلدان الأوروبية بعد اتساع حركة النهضة والتنوير.

ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين استخدموا الصراع الطبقى واستخدموا الدهماء والفقراء والمعدمين وعبيد الأرض لتصفية قوى العقلانية ولتصفية المدن الحرة على أنقاض النظام الاقطاعى، والذين أقاموا بذلك نظاما رأسماليا يتجه تدريجيا الى التدهور واللاعقل وإزالة آثار النهضة والتنوير، لم يكن يمكن بداهة أن يسمحوا باستخدام الصراع الطبقى الجديد وباستخدام الدهماء والفقراء الجدد فى تحرير البشرية فى اتجاه ديمقراطى عقلانى ولاطبقى! لكن المنطقى هو أن يستخدموهم فى اتجاه المزيد من التدهور واللاعقل والقهر الطبقى. وهذا ماحدث فعلا عندما أدت الصراعات الطبقية وحركات الدهماء والفقراء الجدد الى اقامة نظم فاشستية ونظم عسكرية ونظم رأسمالية حكومية، الخ.

واذن فالصراع الطبقى لم يحقق حلا ديمقراطيا عقلانيا وارتقائيا فى القرن الثامن عشر، ولم يكن يمكن أن يحقق حلا ديمقراطيا عقلانيا وارتقائيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين. فالمدن الحرة التى بدأت تتكون منذ القرن الثانى عشر كبذور لعصر النهضة والتنوير الذى صنع الحضارة العقلانية الحديثة، لم تتكون بالصراع الطبقى أو لحساب طبقة معينة، بل تكونت باتفاقات الشراء أو صفقات الضرائب مع الاقطاعيين والملوك، وفى اتجاه لاطبقى. والثقافة العقلانية التى تكونت وانتشرت ووصلت الى التحرر اللادينى فى القرن الثامن عشر، لم تتكون بالصراع الطبقى أو لحساب طبقة معينة، بل تكونت بطبع ونشر الكتب العقلانية وبالتعليم والدراسة المتحررة وتكوين المعاهد والجامعات العلمانية الجديدة، أى فى اتجاه لاطبقى. وقد كانت هذه وأمثالها، هى العوامل الثورية الحقيقية والأخطار الاجتماعية العظمى التى هددت قوى وأجهزة التدهور والتجهيل واللاعقل، فاستخدمت ضدها «ثورات» الاجهاض الدهمائى والانفساد الدهمائى.

كذلك فى ظل الرأسمالية، نجد أن الحل الصحيح (قبل أن يظهر الاتحاد السوفييتى ثم يتطور الى قوة قادرة على صناعة مستقبل البشرية)، لم يكن هو الصراع الطبقى أو الزحف العمالى والشعبى، لكنه كان الصراع اللاطبقى التبصيرى والتنويرى ضد الجهل والتجهيل وضد اللاعقل والغيبية وضد أعداء الانسان ومهدرى انسانية الانسان. وحتى بالنسبة للمشاكل والصراعات الجزئية (مثل مشاكل ومطالب الأجور وغيرها من الحقوق المعيشية)، فالفرق كبير بين تحويلها الى صراع طبقى أى دفاع متحيز عن مصالح طبقة معينة ضد طبقة أخرى، وبين تحويلها الى صراع مجتمعى عقلانى على أساس مبادىء العدالة ومصالح المستقبل والتنظيم العقلانى العلمى للعمل وللاقتصاد، وضد مخططات التطاحن والتدمير التبادلى والتدهور. وفى هذا الاتجاه، يجب أن يتحقق التعاون والتكامل بين الفئات والمجموعات غير التدهورية أو المعادية للتدهور.

إننا لانقول انه كان يجب فى الماضى رفض الصراع ضد طبقة أو طبقات معينة، أو رفض الاستقطاب ضد طبقة أو طبقات معينة. لكن نقول ان ذلك كان يجب – أولا – ألا يكون انطلاقا من مصالح أو لحساب طبقة معينة، بل من المصالح العقلانية اللاطبقية للمجتمع أو للانسانية والارتقاء. وكان يجب – ثانيا – أن يكون عملية متأخرة واضطرارية فى مخططات الثورة العقلانية، وبعد استنفاذ محاولات تجنب الصراع المباشر. أما فى ظل المجتمعات البرجوازية المعاصرة – بعد أن تفوقت عليها قدرات الاتحاد السوفييتى – فيجب أن نصنع ونمارس أقصى صراع عقلانى أممى ممكن ضد طبقة السلطة البرجوازية العسكرية وحلفائها وأتباعها، وضد أدواتها اللاعقلية الغيبية، ويجب أن نحقق أقصى استقطاب ممكن لكل قوى ومواقف العقلانية والانسانية والارتقاء.

تحطيم الشعوب

هؤلاء الذين أجهضوا الثورة التنويرية العقلانية للفلاسفة والانسيكلوبيديين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر، استخدموا فى ذلك الزحف الدهمائى والانفلات الفوضوى الذى وصل الى قمته فيما يسمى «عهد

«الإرهاب» بقيادة روبسبيير (١٧٩٢-١٧٩٤)، وبعد أن نجحت هذه السنوات المعدودة فى نشر الذعر والرعب واحباط آمال العقلانيين والديمقراطيين، وبعد أن استكملتها عدة سنوات أخرى تحت حكم شبه عسكرى (يسمى حكم الديركتوار)، سلموا الحكم فى انقلاب مدبر عام ١٧٩٩ الى رجل عسكرى تصالح مع الكنيسة هو نابليون بونابرت. وفى ظل العسكريين فى عهد الديركتوار ثم فى عهد نابليون، استجابت فرنسا لمخططات توريطها فى الحروب الكثيرة المستمرة فى كل اتجاه! وانتهت حروب نابليون فى أوروبا الى عدة هزائم، ثم الى سقوط باريس عام ١٨١٤. ومع ذلك، هرب نابليون من منفاه بعد سقوطه، واستأنف الحرب حتى الهزيمة الأخيرة! وهكذا استمرت الدماء واستمر الدمار باسم الحرب الخارجية فى أوروبا بعد انتهاء عمليات الارهاب الداخلى، أى استمر التحطيم الفردى والاجتماعى للفرنسيين. ولهذا أعادوا أسرة البوربون الملكية، فبدأت مايسمى «الارهاب الأبيض» أو «الارهاب الملكى»، بحجة الانتقام من العهد الجمهورى والامبراطورى!

وبينما كان نابليون بونابرت قد مات أسيرا فى قبضة بريطانيا، قضى ابن أخيه لويس بونابرت (نابليون الثالث) جزءا من حياته لاجئا فى لندن تحت حماية الأجهزة البريطانية، التى كانت قد أقامت فروعها وشبكاتها الجديدة فى فرنسا (بعد التخلص من الأشخاص أو المجموعات غير المرغوب فيهم فى الأجهزة الفرنسية السابقة). وهكذا لم يلبث لويس بونابرت أن قفز من لندن الى باريس عام ١٨٤٨، ليبدأ مرحلة الانتقام من الانتقام! وكما أدى نابليون بونابرت دوره فى اقامة الدولة البرجوازية الجديدة على أساس القهر الطبقى الامبراطورى والتصالح مع الكنيسة وتوريط فرنسا فى الحروب والهزائم حتى استعمار الانجليز وحلفائهم على باريس عام ١٨١٤، أدى ابن أخيه أيضا دوره فى فرض الاستبداد المطلق والفساد والانتهازية على فرنسا، وتوريطها فى حرب فاشلة انتهت باستيلاء الجيش البروسى على باريس عام ١٨٧١، وتفجير مايسمى «كوميون باريس» الفوضوى العمالى! ثم لم يلبث النظام الجمهورى الذى حل محله أن بدأ حمامات دم جديدة بحجة تصفية الشيوعية فى فرنسا!

وهكذا استمر الشعب الفرنسى يتخبط دمويا من نظام الى آخر بطريقة رد الفعل العكسى، أى يخبط رأسه فى حواجز مسدودة، جمهورية أو ملكية، ويسارية أو يمينية، لاتحقق له عمليا الا المزيد من التحطيم والتدهور واللاعقل. كل هذا خلال أقل من قرن واحد منذ عهد روبسبيير، وقبل أن تتعرض فرنسا وبقية أوروبا فى هذا القرن لوسائل الدمار الدموى الأشد هولا وشمولا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية!! وان نظرة مقارنة سريعة الى اتجاهات الثقافة والفكر فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ثم فى القرن التاسع عشر ثم فى القرن العشرين، انما تكشف بوضوح محصلة هذه المخططات التدهورية!

وقد مرت مصر منذ نهضة الخديوى اسماعيل بمراحل مشابهة! ثم استخدموا العسكرية المصرية منذ الانقلاب الناصرى فى ارتكاب عمليات التحطيم الجذرى للشعب المصرى وتوريط مصر فى الحروب الفاشلة، أو فى الفقر والجوع نتيجة اللاعقل الاقتصادى واستمرار الانفاق والتبديد بحجة الاستعداد العسكرى لحروب فاشلة جديدة. والعجيب أن بعض من اضطروا الى الاعتراف بما ارتكبه عبد الناصر فى حق البلاد، عبروا عن ذلك بطريقة سفسطائية منافقة تقول انه: «عظيم الأمجاد والأخطاء»[1]. أما الحقيقة، فهى أن هؤلاء الذين صنعوا عبد الناصر ونظامه، كما صنعوا نابليون ونظامه وكما صنعوا هتلر وموسولينى وانتصاراتهما المؤقتة، صنعوا له منذ بداية انقلابه أكاليل الغار والانتصارات المؤقتة أو الانتصارات الوهمية، من أجل أن ينطلق فى ارتكاب مالم يرتكب غيره. فالتعبير المنطقى الصحيح عن هذا الميكانيزم التدهورى الذى استخدموه مع عبد الناصر وبونابرت وهتلر وأمثالهم، هو: «جعلوه عظيم التضليل، ليدفعوه الى ارتكاب عظائم الجرائم»!

وفى كل عمليات تحطيم الشعوب هذه، يكون الجوهر دائما هو التعمية وتحطيم العقل والعقلانية، ومن ثم زيادة الاكتساح اللاعقلى.

---

(١) الناقد الذى حاول استرضاء النظام العسكرى المصرى بهذا التزييف التاريخى، هو لويس عوض، نقلا عن كلمة لشاعر عراقى!

الفصل التاسع
ملاحظـــــات عامـــــة

فى نهاية هذه الفصول، يمكن اضافة عدة ملاحظات بخصوص موضوعين يرتبطان بتحديات الديمقراطية. هذان الموضوعان هما : التطور والارتقاء، ومستويات المجتمع.

التطور والارتقاء

التطور يعني التغير المتسلسل الذي لايكون بالضرورة ارتقاء، بل قد يكون تطورا تدهوريا (مثل تطور مرض السرطان أو مرض السل في جسم المريض). وقد تنبه المترجمون المصريون في الجيلين السابقين الى هذه النقطة باحساسهم الوجداني، فكانوا أحيانا يعوضون النقص أو عدم الدقة في استعمال داروين لكلمة evolution فيترجمونها بكلمة «الارتقاء»، للتعبير عن ارتفاع وتقدم التطور بين الأنواع الحية. أما المترجمون الذين ظهروا منذ الخمسينات، فقد تصرفوا في الاتجاه العكسي، لكن أيضا لتجنب التحريف الذي حدث في اللغات الأوروبية في كلمة استراتيجية أخرى، حيث ترجموا مثلا عبارة capitalist devel-opment بعبارة «التطور الرأسمالي»- مع أن الكلمة الافرنجية كانت تعبر (في الماضي على الأقل) عن الترقي أو الارتقاء! وعلى كل حال، فقد ابتذلت كلمة development تماما، وأصبح من معانيها «التنمية»، بل وأحيانا «المشروع الاقتصادي»!

والمجتمع – مثل الكائن العضوي الحي – يستحيل أن يبقى على قيد الحياة بدون تطور، أي بدون تغير متسلسل. ولايوجد منطقيا سوى اتجاهين فقط للتطور أو التغير المتسلسل، هما اتجاه الارتقاء واتجاه التدهور، أي اتجاه زيادة واتجاه نقصان قدرات المتطور أو المتغير. ومعنى ذلك، أن مجرد استمرار أي مجتمع في البقاء، انما يعني أنه يتطور أو يتغير في أحد الاتجاهين المذكورين – ولاثالث.

وتحديد اتجاه تطور أو تغير الأشياء البسيطة وخصوصا الأشياء المادية، يكون سهلا، لأنه يعتبر تقريبا بمثابة تحديد للتغير الكمي الحسابي أو شبه الحسابي بالزائد أو بالناقص. لكن المشكلة بالنسبة للمجتمع كمتطور أو متغير، هي أنه يتكون من مستويات ومجالات وقطاعات متنوعة تشمل أعداداً هائلة من المجموعات والمفردات يتعرض كل منها لأعداد هائلة من التغيرات الجزئية المتمايزة، فضلا عن أن تحديات القدرات لكل مستوى أو مجال أو قطاع تحديات متنوعة ومتعددة جدا. ولهذا، يستحيل طبعا تحديد اتجاه تطور أو تغير المجتمع بالحساب الكمي. لكن تحديد وحساب هذا الاتجاه، يجب أن يعتمد على شرطين منهجيين هما:

أولا – ترجمة التغيرات الجزئية الهائلة العدد والهائلة التنوع في المجتمع الى تسلسل واحد منتظم أي يقبل القياس (على غرار ترجمة أرشميدس للأحجام غير المنتظمة الى حجم سائل يقبل القياس)، وذلك حتى يمكن حساب ومقارنة محصلة هذه التطورات أو التغيرات.

ثانيا – استخدام قيمة معيارية أو وحدة قياسية لحساب ذلك التسلسل، تعبر عن القدرة البشرية الجوهرية أو الرئيسية التي تحدد وتوجه بقية قدرات الفرد والمجتمع، والتي تعبر في الوقت نفسه عن القاسم المشترك بين البشر.

ولما كان العقل هو فاصل الانسان عن الحيوان كما يقول الفلاسفة، وهو الخاصية المميزة للكيان البشري الفردي والاجتماعي الذي يرتقي ويتدهور بقدر ارتقاء أو تدهور العقل، لهذا يعتبر العقل (والمقصود rea-son وليس الذهن mind)، هو القيمة المعيارية أو الوحدة القياسية لتحديد وحساب اتجاه التطور. ومعنى

ذلك فى التطبيق، أن التمييز بين ارتقاء وتدهور المجتمع وتحديد درجة ذلك، انما يكون بحساب الزيادة أو النقصان فى قدرات النشاط الفكرى للمجتمع ككل ولأفراد ومجموعات المجتمع، بما يعبر عن مدى اتساع وعمق النشاط الفكرى فى كل حالة، وعن مدى الانتشار الأفقى والعمق الرأسى لحالات النشاط الفكرى.

وباختصار، يمكن أن نقول ان الارتقاء الاجتماعى هو ارتقاء القدرات الفكرية، أى قدرات العقل، وان التدهور الاجتماعى هو تدهور القدرات الفكرية. وهذا هو المنظور الذى تعبر عنه ثنائية طريق العقل والتنوير وطريق اللاعقل والتجهيل، بحيث يمكن أن نعتبر حركة التاريخ تسلسلا لمحصلات الصراع بين قوى العقل والتنوير وقوى اللاعقل والتجهيل.

وفى الظروف المعاصرة، نجد أن أبرز أنواع القوة «الغاشمة»، تتمثل بوضوح فى العسكرية البرجوازية التى تعبر فى حد ذاتها عن اللاعقل والخضوع اللاتفكيرى، والتى ترتبط ذهنيا بالغيبية، وترتبط اجتماعيا بالدهمائية والفوغائية. وهذا يعبر عن وحدة الأنواع الثلاثة من اللاعقل : اللاعقل العسكرى واللاعقل الغيبى واللاعقل الدهمائى.

وبديهى أن تحديد الارتقاء أو التدهور يمكن أن يكون نسبيا فى كل مجتمع (بغض النظر عن تحديد الارتقاء أو التدهور على المستوى البشرى العالمى). فإذا توفرت فى مجتمع ما قدرات فكرية أرقى مما يتوفر فى مجتمع آخر، يمكن أن يتطور المجتمع الأول فى اتجاه تدهورى حتى لو استمر أرقى من المجتمع الثانى نسبيا، كما يمكن أن يتطور المجتمع الثانى فى اتجاه ارتقائى حتى لو استمر متخلفا عن المجتمع الأول نسبيا. وقد كانت هذه هى الأوضاع والعلاقات النسبية بين الغرب وبين بعض بلدان العالم الثالث منذ القرن الماضى وحتى خمسينات هذا القرن، قبل أن يصبح التدهور البرجوازى العالمى مطلقا!

مستويات وتقسيمات المجتمع

المجتمع ليس تكوينا هندسيا نمطيا، لكنه بناء ذو محددات متعددة الاتجاهات. ويمكن تقسيمه الى أربعة مستويات نوعية، هى المستويات : الاقتصادية، والمجموعية، والسياسية، والمعنوية. وهذه المستويات النوعية ترتكز طبعا على مستويات وجود الانسان الفرد (أى على المستويات البيولوجية والفسيولوجية والذهنية والسلوكية والاجتماعية والفكرية المنطقية عند الفرد). ويوجد فوق الفرد وفوق المجتمع ككل، مستوى نوعى أعلى يجمع بين الفرد والمجتمع أو المجتمعات المتعددة، هو المستوى التاريخى.

وفيما يلى بيان المستويات النوعية المذكورة للمجتمع :

أولا – مستوى الأساس الاقتصادى. ويتكون من :

أ – أدوات ووسائل وخبرات النشاط الاقتصادى. ب – التكوينات الاقتصادية وعلاقات النشاط الاقتصادى. جـ – المنتجات الاقتصادية (أى كل المتعلقات ذات القيمة الاقتصادية أو القابلة للاقتناء الاقتصادى). د – النشاط الاقتصادى الفعلى.

ثانيا – المستوى المجموعى، أو «الاجتماعى» بالمعنى الخاص. ويتكون من :

أ – التكوين المجموعى أو الاجتماعى الأدنى (مثل التكوين القومى أو السلالى) ب – التكوين المجموعى أو الاجتماعى الدينى أو المذهبى (وهذا تقسيم ذو أهمية فى الشرق بشكل خاص). جـ – تكوين المجموعات والأقسام الاجتماعية وفق توزيع القدرات الاجتماعية (مثل مجموعات الطبقات والفئات، وكذلك سكان المدن وسكان الريف، الخ). د – التكوين الاجتماعى الجزيئى (مثل تكوين الأسرة وماشابهها من علاقات جزيئية). هـ – التكوين المجموعى التقاليدى، أى التصنيفات الاجتماعية المرتبطة بنظم العادات والتقاليد الاجتماعية ،وكذلك المرتبطة بأنماط السلوك الاجتماعى أو العرف الاجتماعى (مثل تجمعات الموالد والذكر والأفراح والمآتم، الخ).

ثالثا – المستوى السياسى. ويتكون من :

أ – التكوينات والتنظيمات السياسية الجماهيرية، وغيرها من التكوينات المتحكمة أو المؤثرة فى

الجماهير (مثل الأحزاب والنقابات، وأيضا شبكات التحكم السرى المرتبطة بالجماهير).

ب - التكوين الحقوقى للدولة : ١- القوانين والاجراءات واللوائح الرسمية، وما الى ذلك مما يتعلق بحقوق الأفراد والمجموعات. ٢- المرافق أو الجهات الرسمية المتعلقة بالحقوق. ٣- العرف السياسى والعادات السياسية الملزمة أو الفعالة.

جـ - تكوينات الحكم والسلطة : ١- التكوينات الادارية للدولة. ٢- تكوينات الحكومة والسلطة. ٣- التكوينات العليا للقيادات أو الأجهزة الحاكمة للسلطة والدولة.

د - النشاطات السياسية الفعلية، والاستعدادات السلوكية للجماهير.

رابعا - المستوى المعنوى، ويتكون من :

أ - التكوين المعنوى الاجتماعى الأساسى (مثل اللغة والتراث الثقافى والأخلاقى القديم). ب - التكوين المعنوى الاجتماعى الأوسط (مثل التعليم والتراث الثقافى والأخلاقى القريب وحصيلة الخبرات السياسية والأخلاقية القريبة). جـ - الذهن الاجتماعى. وهو المحصلة الجوهرية للتكوين المعنوى للمجتمع، كما تتمثل فى المبادىء والقيم والأحكام والميول والاستعدادات وقواعد التفكير وخصائص الانفعال فى المجتمع. د - النشاطات المعنوية الاجتماعية الفعلية (مثل تحققات النشاط الثقافى والأفكار السياسية والأخلاقية وغيرها من التأثيرات المباشرة فى الرأى العام وفى الذهن الاجتماعى، أو المواقف الفعلية الصادرة عن الرأى العام والذهن الاجتماعى).

ملحقـــات

(عن شمول الاهدار والعداء للثقافة)

«اعـــرف بنفســك»

شعار يونانى قديم[1]

---

(١) شعار «اعرف بنفسك» (وباليونانية جنوثى سياوتون، وباللاتينية nosce te ipsum)، هو مبدأ عقلانى قديم يعبر عن الاستدلال التجريبى. لكن أجهزة الكهنة والسفسطة اللاعقلية، التقطته فى اتجاه تمكيسى، للتعبير عن استخدام وسائل التحكم السرى والتأثير الذهنى وصناعة المعجزات فى الاقناع العملى التجريبى بالغيبيات وفى صناعة الايمان التجريبى بالعبادات القديمة. وهذا ما أطلق عليه اسم الغنوصية (من كلمة جنوثى/ gnosis / المعرفة)، أى «معاينة» التجليات الغيبية! ومن ذلك مايسمى طائفة «العارفين» بالغيب - واسمهم باللغة القديمة «الغنوصيون».

وبهذا المعنى الغيبى، وضعوا ذلك الشعار على واجهة معبد دلفى فى أثينا، حيث كان موجودا فى عصر سقراط وحتى اليوم. (وهو فى هذا يشبه فى اللغة العربية القديمة :«سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم»). لكن للتغطية على هذا المعنى الكهنوتى القديم الذى يكشف تقاليد استخدام وسائل التحكم السرى والذهنى فى عمليات التعبيد، فرض الكهنة تحويرا تمويهيا جديدا لهذا الشعار، فجعلوه :«اعرف نفسك بنفسك»! وهذا معنى مختلف تماما، ولايتفق مع المعنى المفهوم لكلمة غنوص/ gnosis / معرفة! لكن للأسف أن الأصل اليونانى واللاتينى المعروف للشعار، كان يسمح لغويا باضافة هذا المعنى الثانى الذى اقتصرت عليه الترجمات اللاحقة!!

ملحوظة عن الملحقات

المقالات والموضوعات التى تشبه المقالات فى القسم الأول من هذه الملحقات، اخترتها أساسا لما تحتويه من مواد وأفكار مكملة لموضوع الديمقراطية، وليس فقط لقيمتها الوقائعية.

أما خطابات الوقائع الشخصية فى القسم الثانى، فالمقصود بها التسجيل والتبصير الوقائعى.

هذا، وكنت قد تعودت – أثناء وبعد فترة مستشفى المجانين – على زيادة ومضاعفة تعبيرات الاحترام وألقاب التبجيل لكل المرسل اليهم : ليس فقط لاستثارة مايمكن العثور عليه لديهم من كوامن الانسانية أو الضمير، لكن أيضا لتبديد أى شبهة عن أن ماأعانيه من ظلم واهدار نظام الحكم القائم قد يدفعنى الى التطاول على من يتمتعون برضاء أو بسماح النظام الحاكم. وقد اتضح أن ذلك لم يحقق أى جدوى حتى الآن. ولهذا، حذفت هذه الشكليات من الخطابات التى نشرتها هنا.

أولا - مقالات أو موضوعات تشبه المقالات

***

(١)

رواية عن الغيبيات[1]

فى الأناجيل على لسان المسيح ، أن الذهن الذى يريده ويرضاه الرب هو ذهن الصبى أو الطفل . يقول مثلا : «من لايقبل ملكوت الله مثل صبى PETIT ENFANT / CHILD فلن يدخله» . وفى الأمثال والحكم العقلانية القديمة، كانوا يميزون كثيرا بين «ناقص العقل» و «كامل العقل» ، ويعتبرون الأطفال والعبيد نماذج لنقص العقل. وفى القوانين الحديثة، يعتبرون أن «المعتوه» الذى يستحق الإيداع فى مستشفيات المجانين ، هو «شخص كبير بدرجة إدراك طفل»، أى بعقل طفل. وعند الفلاسفة منذ سقراط، يقسمون الناس الى «خاصة» أى عقلانيين، هم الذين يدرسون أو يستطيعون أن يدرسوا العلوم العقلانية وعلى رأسها الفلسفة ، و«عامة» أو «دهماء» أو «جهلة» هم الذين لايستطيعون ذلك . وعلى أساس هذه الثنائية، كانوا يقسمون قدرات الإدراك الى درجتين : درجة شبه حيوانية تسمى «النفس» (أى باللغة المعاصرة الذهن entendenent / mind) ، ودرجة راقية تسمى «العقل» reason.

هذه التحديدات التقليدية ، توضح لماذا اختار وليام جولدنج الصبيان أو الأطفال أو الأولاد (وخصوصا الصبيان مرتلى الكنيسة) ليكونوا أبطال روايته «رب الذباب» Lord of the Flies، حيث أقاموا نوعين من الحكم ونوعين من التفكير فى جزيرة معزولة لايوجد فيها أحد من الكبار. والرواية عمل ممتاز من أعمال العقلانية الراقية . وهى تستخدم الرموز مثل أى عمل فكرى أدبى ، لكنها رموز واضحة جدا ومحددة تماما ومدعمة بالكثير من المفاتيح والتأكيدات الصريحة المباشرة.

فهى ليست من نوع رمزية «الخداع النفسى»، التى يستعملها بعض الأدباء والفنانين لايهام أنفسهم أو للادعاء شكليا بأنهم يدافعون عن مبادىء وأفكار معينة، بينما تتحول أفكارهم المزعومة الى سراب يتبدد وراء حكايات التسلية غير الفكرية ، وتضيع عندهم المرموزات المزعومة خلف الرموز الترفيهية

---

(١) هذا مقال يتناول رواية تعالج مشكلة الديمقراطية وموضوع العقلانية ، هى رواية «رب الذباب» لوليام جولدنج .

وكان مصطفى نبيل رئيس تحرير مجلة وكتاب الهلال ، قد وافق على تعليمات النقيب الحكومى للصحفيين ورئيس مجلس إدارة دار الهلال مكرم محمد أحمد بالسماح لى بالحصول على مورد رزق من أعمال الترجمة بالقطعة (لكن بثمن بخس جدا كما هو مبين فى الملحقات : ثانيا / من رقم ٢٠) ، ومن ثم أعطانى فى يوم ٢٦ أبريل ١٩٨٩ الأصل الانجليزى للرواية المذكورة لترجمتها . وبعد أن ترجمت فصلا منها، أمرنى يوم ٣ مايو بالغاء الترجمة لأنه اكتشف أن الرواية سبق ترجمتها ونشرها فى كتاب الهلال ! ووعدنى بأن يدفع لى حساب ماترجمته فعلا بناء على تكليفه . لكنه بعد أيام ، تراجع عن ذلك وطلب منى مقالا مطولا عن الرواية لنشره فى مجلة الهلال على عددين كتعويض بديل . وكتبت هذا المقال على الفور ، وقدمته له يوم ١٢ مايو ١٩٨٩ . لكنه أجل عملية نشره . ثم أبلغنى أخيرا يوم أول يوليه ١٩٨٩ ، أنه وافق على نشره بعد إجراء عمليات حذف وتعديل. واتضح أن هذه العمليات كانت شاملة وكثيرة جدا ، وكان بعضها تعسفيا وخاطئا ، بل ومخلا بالأفكار والمعانى الصحيحة إلى درجة تغير اتجاه المقال واتجاه الرواية نفسها ! ولهذا اضطررت إلى سحبه . ذلك أن رئيس التحرير المذكور مخصص حكوميا للثقافة، لكن بدون تخصص ثقافى فكرى. (انظر أيضا موقفه من مقدمة الترجمة للرواية التالية التى أهدرت وضاعت جزافا - وهى المقدمة التى نشرتها فى هذه الملحقات الأولى برقم ٤).

الفارغة . ثم إنها أيضا ليست من نوع الرمزية الألعبانية المضللة، التى تعطى ثم تأخذ، أو تتجه الى هذه الناحية ثم تتجه الى الناحية الأخرى ، بحيث ترقص بين العقل واللاعقل أو بين التقدم والتخلف والغيبية، فى محاولة انتهازية لإرضاء أو خداع هذا وذاك [1]. لا. المبادىء والأفكار التى يدافع عنها جولدنج ، هى - كما سنرى - حاسمة تماما. لاتتأرجح ولاتتذبذب باسم الحبكة الفنية أو الإيحاء الدرامى أو ما إلى ذلك من ملاعيب الفن والأدب التبريرى والترفيهى.

الأدب والثقافة

أدب القصة - بالمعنى العام - كان ينقسم فى العصور القديمة والوسطى الى نوعين:

نوع يستهدف التثقيف الفكرى، ومن ثم يستخدم القليل جدا من الخيال الرمزي والكثير جدا من الأفكار ، ويجعل الرموز وسائل تعبير توضيحية ، ولايستخدمها بطريقة مايسمى «المثانى» أو «المتشابهات» أو «الملتبسات» أو «المعميات» و«الأسرار»، أو ما إلى ذلك من أسماء هذه الطريقة الكهنوتية التى تعتمد على ازدواج المعنى أو تعدد المعانى أو الاستغلاق غير المحدد، لتترك للقارىء أو السامع فرصة استخراج أىّ تأويل منها. فهذه طريقة ترجع الى التراث الفرعونى اللاعقلى القديم والممتد، الذى صنع أنواع الفولكلوريات الكهنوتية الأخرى فى العالم.

ونوع يستهدف الترفيه السهل ، أو الترغيب والترهيب اللاعقلى ، أو ربما أيضا الإفساد الذهنى أو الإفساد الأخلاقى ، ومن ثم يستخدم الكثير جدا من الخيال والقليل جدا من الأفكار. أو بالأحرى لايستخدم أفكارا، لأن الجنس والاثارة وشطحات اللاعقل والصور الفاسدة لاتعتبر أفكارا بالمعنى الصحيح.

وقد كانت قصص الدروس العقلانية ذات الأصل اليونانى التى حفظت لدى المفكرين والمتفلسفين فى الهند وفارس فى كتاب «خزائن الحكمة الخمس» ثم فى كتاب «كليلة ودمنة» الذى ترجمه وأضاف إليه ابن المقفع ، هى نموذج النوع الأول من أدب القصة القديم، وكانت الحكايات اللاعقلانية التخريفية والشهوانية الجنسية التى حفظت لدى هواة المتعة فيما يسمى «ألف ليلة وليلة» ذات الأصل الفرعونى الفارسى ، هى نموذج النوع الثانى.

وعندما تطورت قواعد فن القصة فى العصر الحديث ، استمر فى القصة الحديثة أيضا هذا الانقسام النوعى القديم بين قصص تعتبر تجسيدا فنيا لمبادىء وأفكار تنويرية وتبصيرية ، وبين قصص تستخدم الحوادث الفعلية أو الخيالية فى الإثارة والتسلية، أو فى الدعاية السطحية والتسييس، أو فى حشد الكلمات والصور المصقولة فنيا لكن المفرغة من الثقافة الفكرية، أو غير ذلك من وسائل أحلام اليقظة واللاتفكير، إن لم يكن الإفساد الذهنى والشخصى.

وواضح أن النوع الثانى من القصص أو من الأدب عموما ، لاينتمى الى الثقافة بالمعنى الفكرى العقلانى الصحيح . لكن للأسف أن معنى كلمة «ثقافة» قد تدهور مع تدهور اتجاهات العقلانية بعد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم بشكل جذرى حاد بعد الحرب العالمية الثانية . فقد أصبحت تعبر عن القراءة والكتابة عموما، وعن مختلف الفنون الترفيهية العالمية خصوصا- بما فى ذلك فنون الرقص والغناء، أو القصص والمسرحيات والأفلام الأشد ابتعادا عن الفكر العقلانى. بل واخترعوا بعد ذلك شيئا يسمى «ثقافة الطفل» - بدلا من أن يسموه تربية أو ترقية ذهن الطفل أو حتى تثقيف الطفل! وبذلك هبط معنى الثقافة ومعنى الأدب الى المستويات السفلى من درجات الإدراك. تلك الدرجات التى كانت فى عصور التجهيلية تهتم بالمشاهد المسرحية الكهنوتية الفرعونية فى الأساطير المرعبة للموت والبعث، وكذلك مايسمى «مسرحيات الأسرار» الافسادية فى كنائس العصور الوسطى، وبالتخريفات البدائية التى وصل إلينا بعضها باسم «الثقافة الشعبية» من ظلام العصور الوسطى، إلخ!.

---

(١) كنت أقصد بهذا النوع الثانى ، الاشارة على سبيل المثال الى بعض بهلوانيات يوسف إدريس، وبعض الفلتات الرمزية المزدوجة لنجيب محفوظ.

ماذا قالوا عن «رب الذباب»؟

الفلسفة هي رأس الثقافة بالمعنى الصحيح. والأدب الفكري العقلاني هو جسم الثقافة، من حيث مايقدمه من قدرات لغوية تعبيرية مرنة وطيّعة ووفيرة غزيرة ، وليس فقط من حيث ما يقدمه من مبادىء أو أفكار ومعان تنويرية تبصيرية. وبهذا المعنى، فإن رواية وليام جولدنج «رب الذباب» تعتبر امتدادا أدبيا فكريا لانجازات العقلانية التقليدية، التي كادت تختفي في هذا العصر تحت زحف التجهيلية والغيبية والسطحية.

وعندما حصلت على جائزة نوبل عام ١٩٨٤ ، كتبت عنها بعض الصحف المصرية لمحات سريعة باسم «ملك الذباب»؛ لكن الغريب أنها لم تشر من قريب ولا من بعيد، الى ماتتضمنه من نقد شديد للغيبيات، وللروح البدائية اللاعقلانية المرتبطة بالغيبيات، وللطنيان الدهماني أو القطعاني. ولم تشر الى ماتتضمنه من دفاع عن العقل والتفكير. صحيح أن من كتبوا تلك التعليقات السريعة لم يكونوا قد قرأوا الرواية. لكنهم كانوا قد قرأوا على الأقل تعليقات الصحف الأجنبية التي أوضحت أهم أفكارها . وقد ترجمت الرواية ونشرت في روايات الهلال بعنوان «آلهة الذباب». وللأسف أنني لم أستطع الاطلاع على تلك الترجمة التي لم تثر الاهتمام في مصر أو العالم العربي . وعلى كل حال ، فسوف أعتمد في مناقشتي للرواية هنا على الأصل الانجليزي ، طبعة فابر.

وبخصوص تعليقات الصحف الانجليزية والأمريكية عليها ، يمكن أن نشير في هذه السطور الى بعض الأمثلة التي توضح أهميتها. فمثلا «النيويورك تايمز» قالت عنها إنها تعبر عن الخوف من «رجوع الانسان الى حالة الظلام التي استغرق آلاف السنين ليخرج منها». وقالت عنها صحيفة «تايم وتايد» إنها تعبر عن الكفاح ضد سيطرة «ناقصي التكوين» (أي ناقصي العقل) وضد سيطرة «الغوغاء». وقالت عنها «التايمز» إنها أظهرت «تفكك الحضارة الغريرة»، أي أظهرت عجز الحضارة اللاعقلية. وقالت عنها صحيفة «جلاسجو هيرالد» إنها تعبر عن الانزعاج والفزع على مصير البشرية (أي إزاء الزحف اللاعقلي)، بل وشبّهتها برواية جورج أورويل التي عنوانها «١٩٨٤».

والحقيقة أن تشبيهها برواية واحدة أو أكثر من روايات جورج أورويل، هو تشبيه هام ومفيد . فهو يوضح أن جورج أورويل لم يكن معاديا للشيوعية كما أشيع عنه، ولكنه كان يعادي أساسا وجوهريا الاتجاهات التجهيلية واللاعقلية، ومايمكن أن نسميه المضادية أو التعكيسية، أي صناعة وفرض المنطق المضاد أو اللامنطق ، والأفكار والمعاني المقلوبة بل والتعبيرات اللغوية المقلوبة ، وإهدار العقل البشري ومحاولة تحويل الإنسان الى نوع أدنى شبه حيواني (وهذا واضح في رواية «مزرعة الحيوانات»). وهذه كلها أساليب تتوفر في اتجاهات واكتساحات الغيبية منذ العصور القديمة والوسطى، ولاتوصف بها الاتجاهات الماركسية إلا بقدر تشابهها مع هذا الرصيد القديم وتحولها الى عقيدة دهمائية سطحية . وعلى كل حال ، فالتركيز في رواية وليام جولدنج يتجه بوضوح ضد اللاعقل الدهمائي الغيبي شبه العسكري ، ممثلا في الصبيان مرتّلي الكنيسة كما سنرى.

ثم إن رواية «رب الذباب» مثل روايات أورويل، تعبر في الحقيقة عن موقف لاتعلنه التعليقات الأوروبية صراحة ، خصوصا في هذه المراحل التي يتجه فيها الغرب الى محاولة استرضاء العالم الثالث، هو موقف التحذير من زيادة القوى الغيبية والعسكرية في تلك البلدان، وتأثيراتها على ميزان الحضارة والثقافة في العالم . وسوف نرى عند مناقشة تفاصيل الرواية ، عبارات كثيرة عن «التراث الأوروبي الشمالي» و«مدنية الغرب» و«استحالة التواصل بين القارتين»، وعن «المنطقة الحارة» و«الزنوج» و«البدائيين» ونظام «القبيلة»، إلخ. وبالاضافة الى الأسماء المذكورة، يسمى المؤلف أيضا «قبيلة» الصبيان مرتّلي الكنيسة باسم «أصوات العصور الماضية» وباسم «الصيادين» - وهذا هو اسم تلاميذ المسيح الذين نشروا المسيحية بعده من الشرق . ويلاحظ أن الرواية تعتمد على رموز التراث المسيحي الذي يهتم به جولدنج، فضلا عن ارتباط هذا التراث باتجاه مرتلي الكنيسة الذين سيطروا على الجزيرة.

السياسة وجائزة نوبل

من ناحية أخرى، يثير التشبيه المذكور بين جولدنج وأورويل ملاحظة هامة. فجورج أورويل - كما هو معروف - كتب روايته التى أشارت إليها صحيفة «جلاسجو هيرالد»، فى عام ١٩٤٨ ، بعنوان معكوس هو ١٩٨٤. لكن أعمال أورويل أهملت وأهدرت تماما، واسم أورويل أهدر وأهمل تماما (بحيث لانجده مثلا حتى السبعينيات فى الملحق الانسيكلوبيدى لقاموس لاروس الذى يحتوى على أسماء من هم أقل منه كثيرا). ثم لم نسمع عن أورويل، إلا بعد أن بدأت عملية اكتشافه وصناعة اسمه فى الثمانينيات بعد فترة طويلة من موته! لماذا؟! لم يظهر سبب مقنع . وعلى غرار ذلك أيضا، كان وليام جولدنج قد كتب هذه الرواية «رب الذباب» ونشر طبعتها الأولى فى عام ١٩٥٤. وأهدرت وأهملت مثل غيرها من الأعمال الفكرية العقلانية . ثم فجأة - منذ عدة سنوات فقط - منحت جائزة نوبل، فبدأت عملية اكتشافها وصناعة اسم مؤلفها! لماذا؟! لم يظهر أيضا سبب مقنع.

ومع ذلك ، فإذا أدركنا أن لجنة جائزة نوبل هى لجنة محكومة بالاعتبارات السياسية، وأنها مصب علنى لتوجيهات الأجهزة العقائدية الغربية وناطق شبه رسمى باسم قيادات السلطة فى الغرب ، خصوصا منذ الخمسينيات بعد قيام الحرب الباردة وانقسام العالم الى معسكرين ، نستطيع أن نفهم سبب تغير موقف أجهزة الصحافة والثقافة فى الغرب من جورج أورويل بدون تدخل جائزة نوبل ، ثم تغير موقفها وموقف أجهزة جائزة نوبل من وليام جولدنج.

ذلك أنه منذ أواخر السبعينيات، حدثت تغيرات حاسمة (لكن غير معترف بها رسميا) فى ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، أدت الى انتهاء التفوق الأمريكى الغربى . ومن ثم بدأت الأجهزة السوفييتية من وراء ظهر برجنيف وغيره تخطط للتحرر الفكرى العقلانى ولتغيير اتجاهاتها ومخططاتها المحلية والدولية خلال فترة انتقالية اضطرارية.

أما الغرب ، فقد أسرع - خصوصا منذ الثمانينيات - الى تغيير مخططاته الدولية السابقة تغييرا واضحا مكشوفا . من ذلك مثلا تصفية بؤر النزاع التى كان قد صنعها من قبل كمصايد لتوريط الاتحاد السوفييتى فى صدام دولى (مثل مشكلة ناميبيا ومشكلة فلسطين). ومن ذلك أيضا ، التحول عن القوى التى كان يستخدمها من قبل فى صناعة المشاكل وأسباب الصدام، مع محاولة كسب بلدان العالم الثالث والدول العربية التى كان يهتم قبل ذلك باستفزازها ودفعها الى العسكرة والتعبئة الشعبية.

وفى ميدان الثقافة ، اتجهوا الى محاولة مغازلة بقايا العقلانيين وأشباه العقلانيين فى الغرب ممن كانت تهدرهم وتطمسهم أجهزة الثقافة والصحافة والإعلام وتطاردهم اللجان الشبيهة بلجنة مكارثى، بينما اتجهوا الى محاولة استرضاء حكومات العالم الثالث والاعتراف بما يسمى ثقافة العالم الثالث. وكان من نتائج ذلك ، أنهم أعطوا جائزة نوبل لوليام جولدنج المغمور فى بريطانيا عام ١٩٨٤، ولكاتب مسرحى رسمى ومشهور فى نيجيريا فى العام الماضى ، ولكاتب روائى رسمى ومشهور فى العالم العربى هذا العام.

* * *

بعد هذا التقييم العام لمبادىء وأفكار الرواية ، ننتقل الى مناقشة تفاصيلها.

البـــداية

تبدأ الرواية بظهور صبى إنجليزى أشقر اسمه رالف على أطراف بعض الأدغال بالقرب من ساحل صخرى مرجانى عليه شريط من نخيل جوز الهند فى منطقة حارة. عمره أكثر قليلا من ١٢ سنة . ولم يلبث أن خرج أيضا من الأدغال أو تعريشات الشجيرات ولد آخر سمين ويلبس نظارة. ونفهم من حوار الولدين والأولاد الذين سيظهرون بعد ذلك ، أنهم كانوا يشتركون فى رحلة سياحية تضم بعض تلاميذ المدارس على إحدى الطائرات ، وأن الطائرة أصيبت بقذيفة ما ، فاقتربت من الأرض وسقطت ، أو هبطت اضطراريا فاصطدمت بالأرض. واتضح أن ذلك المكان ، جزيرة صغيرة جدا ومعزولة تماما فى المحيط.

ويبدو أن التوقيت المقصود للحادث ، هو نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد بعد ضرب هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية، لأن الرواية تشير (طبعة فيبر ص١٤) الى «القنبلة الذرية» وماتسببه من موت شامل . ومن هذه الاشارات الأولية ، نستطيع أن نستنتج أن الكاتب يعالج مصير البشرية بعد الحرب العالمية الثالثة التي كانت تنذر بها فترة الحرب الباردة بين المعسكرين وسياسة «حافة الحرب» ، أى يعبر عما سيحدث بعد الاستخدام المحتمل للقنابل الذرية التي كان الأمريكان والسوفييت قد توصلوا الى إنتاجها عند كتابة هذه الرواية.

يخلع الولدان ملابسهما بسبب شدة الحر، ويبقى رالف عاريا تماما، بينما يتجه الولد السمين كفيرا الى أعراش الشجيرات ليأكل من الفاكهة البرية. ويعثر الولدان فى بعض مياه البحيرات الداخلية المتصلة بالمحيط على قوقعة – اتضح أنها محارة حلزونية كبيرة تصلح بوقا للنفخ. ويقرران استخدام هذا البوق لاستدعاء بقية الصبيان، الذين توقعوا أنهم لابد أن يكونوا منتشرين على الساحل أو فى الغابة بعد إصابة الطائرة . وبالفعل ، بعد عدة نفخات شديدة فى البوق/ المحارة ، بدأ يتوالى ظهور وتجمع الصبيان من مختلف الأعمار الصغيرة ، ومنهم أطفال فى سن السادسة.

ووصل أخيرا طابور من الصبيان يلبسون ملابس رسمية سوداء بشارات فضية، ويسيرون منضبطين فى نظام عسكرى تحت رئاسة قائدهم الذي كانت شارته ذهبية . وكان اسمه جاك ميريديو، وعمره أكثر من ١٣ سنة. واتضح أن هؤلاء هم إحدى فرق صبيان الخورس، أى إحدى جوقات الصبيان مرتّلى الكنيسة، الذين يعتبرون تلاميذ شبه عسكريين فى مدرسة داخلية كنسية . وكانوا على الطائرة في رحلة سياحية . وبعد أن أغمى على أحدهم بسبب شدة الحر والملابس الكثيرة السوداء والطابور العسكرى ، زاد الإلحاح على ميريديو، فاضطر الى السماح لهم بالخروج من الطابور ثم خلع ملابسهم . وانضموا الى الأولاد الآخرين – رغم استمرار انضباطهم وانتمائهم الاضطرارى الى قائدهم حتى النهاية.

ورأى رالف ضرورة تنظيم الصبيان والاشراف على حياتهم فى الجزيرة واتخاذ الترتيبات اللازمة لطلب الانقاذ. ولهذا السبب ، عقد «الجمعية العمومية» للصبيان. ورشح نفسه للرئاسة، لكن جاك ميريديو نافسه على ذلك . فاقترح رالف وزميله السمين أخذ الأصوات. واضطر ميريديو الى الموافقة. وحصل رالف على أصوات أكثر، فأصبح هو الرئيس. لكنه حاول استرضاء ميريديو بأن جعله مساعدا له، وفى نفس الوقت قائدا للحرس أو الصيادين – الذين كانوا يتكونون فى البداية من التنظيم الكنسى العسكرى للمرتلين. وواضح أن هذا يعنى تشكيل الجيش والأمن . وهنا بدأت المرحلة الأولى من النظام السياسى الاجتماعى فى الجزيرة.

ديمقراطية الجزيرة

هذه المرحلة الأولى ، تنتمى الى ما يسمى الديمقراطية البرجوازية ، أو بالأحرى الليبرالية البرجوازية. فالقوقعة فى التراث اليونانى القديم، هى رمز الديمقراطية، حيث كان كل فرد من «الجمعية العمومية» لسكان أثينا يعبر عن صوته بالكتابة على القوقعة المطلوبة منه. بل ظهر فى أثينا القديمة نظام اسمه «نظام القواقع» (أو أوستراتيزم)، معناه التصويت أو الاستفتاء ضد أحد الأشخاص المرفوضين. وكان سقراط يقول عن ديمقراطية أثينا، إنها إذ تعبر عن حكم الأغلبية تعنى بذلك حكم الجهلة، لأن الأغلبية جهلة . وقد اتخذت أغلبية المحكمة الشعبية فى أثينا بالتصويت «الديمقراطى» قرارا باعدامه، بسبب تشكيكه فى نظامهم السياسى وليس فقط بسبب تشكيكه فى الآلهة. فاتخذ هو من ناحيته قرارا برفض الهروب من الاعدام ، ليدين باستشهاده نظام الأغلبية الجاهلة إدانة تاريخية باقية.

واستطاع وليام جولدنج كمفكر عقلانى متسق ، أن يعبر عن هذه «المفارقة الديمراطية». فالأولاد يحبون الاجتماعات العمومية كل يوم، وأحيانا مرتين في اليوم. وبعضهم يتنافسون على الإمساك بالقوقعة للحصول على «حق الكلام». ومعظمهم يصدّقون بدون تفكير مايقوله الرئيس ، لأنهم يتصفون بصفة «التصديق بدون ضجة أو إنكار» – وهى كما أوضحت صفة الإيمان الطفولى بملكوت الرب كما

قالت الأناجيل على لسان المسيح : فهم جميعا «صغار» ، بل ويتدرجون فى الصغر الى درجات هابطة جدا.

ومن ناحية أخرى ، فالرئيس رالف الذى انتخبته الأغلبية هو شخص ليس طيبا تماما ، بل فيه بعض دوافع الشر. من ذلك مثلا موقفه من زميله الأول الولد السمين الطيب صاحب الأفكار والملاحظات الملمّاحة الذى ساعده واستمر يساعده بأفكاره فى كل شىء. فقد فرض عليه اسم «خنزؤور» Piggy المشتق من كلمة «خنزير». وكان يهينه ويحاول ابعاده عن المهام الخاصة ، بينما كان يحاول استرضاء الولد الغيبى العدوانى ميريديو . وهذا كما سنرى تعبير عن إهدار المثقفين وإعطاء الأولوية للغيبيين والعسكريين.

وكان رالف سعيدا بعدم وجود «كبار» ثم بمنصب الرئاسة، وبأن الجزيرة أصبحت كلها «جزيرتنا» التى «تخصنا» والتى هى «ملكنا» ، إلخ. وعندما يصيبه السرور، كان يتشقلب على رأسه ويرفع رجليه الى أعلى، فيرى الآخرين من منظور مقلوب ! وهذا يعبر عن اتجاه قديم فى انقلابات التاريخ ، تقول عنه «أسفار الأنبياء» (وخصوصا سفر حزقيال ٢١) على لسان الرب: : «أعلى السافل وأسفل العالى [بضم الألف فى الفعلين ، أى أخفض المرتفع وأرفع المنخفض]، وأجعلها انقلابا على انقلاب على انقلاب». ولهذا ، نجد أن رالف رفع ميريديو وخفض خنزؤور السمين ، ثم لم يلبث ميريديو أن أطاح به ليضاعف انقلاب القيم!

ونظام الليبرالية أو الحكم بعدد الأصوات ، لم يكن عيبه فقط أنه يخدم صاحب الصوت «الأعلى» أو الشكل« الجذاب» ، وصاحب القوة والضغط ، وأنه يستبعد صاحب الأفكار والذكاء لأن صوته ضعيف أو لأن شكله سمين ويلبس نظارة ويعانى الربو مما يجعله منفرا للأطفال كما كان يشعر خنزؤور . لكن كان عيب ذلك النظام أيضا، هو الاتجاه العام الى «عدم الاهتمام» not caring إزاء أهم الموضوعات والمشاكل التى تتخذ شكلا روتينيا. فالأطفال (أى الدهماء) لايفهمون أصلا أى شىء إلا إذا قيل أكثر من مرة ، ثم لايتحركون لأى شئ إلا إذا ارتبط باثارة شديدة. إنهم «مغفلون، مغفلون، مغفلون» – لاينظرون الى بعيد ولايهتمون بالمستقبل. مثلا رالف وصديقه خنزؤور، كانا يدركان جيدا أن الطريقة الوحيدة للانقاذ، هى إشعال نار مستمرة لتنبيه أىّ سفينة تقترب من الجزيرة حتى تأتى لاغاثتهم . ورغم إقناع الأطفال بذلك ، ورغم تكليف ميريديو بالاشراف على استمرار النار، فقد انطفأت النار! بل وحدث ذلك أثناء مرور سفينة بالقرب من الشاطئ، فضاعت فرصة إنقاذهم!

والمؤلف يقول بصراحة إن رالف يعبر عن «الادراك المعطل» . ويجعله يعترف بعد ذلك (ص٨٥) بأنه كرئيس كان يجب أن يكون قادرا على التفكير ، مثل خنزؤور الذى يملك دماغا يتقدم ويتسلسل من فكرة الى أخرى. لكن فى مقابل «عالم الإدراك المعطل» فى ليبرالية رالف، كان قائد مرتلى الكنيسة يمثل «عالم الصيد والتكتيكات والمهارة»، وعالم القوة وإنتاج الغذاء (لأنه كان يملك خنجرا واستطاع تنظيم الأولاد لصناعة رماح من الخشب واصطياد الخنازير البرية). وفى صفحات أخرى، أشار جولدنج الى أن المرحلة الأولى من تنظيم الصبيان فى الجزيرة ، تعبّر عن «التراث الأوروبى»، وأن الفرق بين عالم رالف وعالم ميريديو هو فرق بين «قارتين من الخبرة والوجدان لايمكن أن يتواصلا»، أو فرق بين «عصور مضت» وعصر «الحياة العلمية» (ص ص ٦٠و٩٢و١٤٧). وهذا يذكرنا بالعبارة الشعرية المعروفة «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا» – بشرط أن نفهمها كتعبير عن الاختلاف بين نوعين من التراث (أو بالأحرى بين العقل واللاعقل) وليس بين نوعين من الجغرافيا أو نوعين من البشر، لأن الغرب المعاصر مثلا كاد يغرق مرة أخرى فى الطوفان اللاعقلى الذى سبق أن اكتسحه من الشرق وأغرقه فى ظلمات العصور الوسطى!

ثم إن العيب الأخطر والحاسم فى تلك الليبرالية التى تستبعد العقلانيين أصحاب الأفكار وتعتمد على الغيبيين العسكريين أصحاب القوة ، أنها لم تستطع مقاومة ميريديو عندما قرر التمرد والانفصال! وكانت النتيجة أنه سحب معظم الصبيان ، وفرض عليهم الارهاب والطاعة، ثم رجع فاستخدم الاغارات

والغزوات على من بقى مع رالف. وعندما أصبح رالف وحيدا «طريدا» و «منبوذا»، حاولوا قتله هو أيضـــا.

حكومة مرتلى الكنيسة

بدأت عملية التمرد وانتشار الرعب والتذمر بين الأطفال الأصغر والأكثر فى اللاعقل (أى القطاعات الأكثر تغفيلا من الدهماء)، لأنهم كانوا يتوهمون أنه توجد ثعابين أو وحوش أو أشباح تأتى خصوصا بالليل، من الغابة أو من البحر. وعقدوا «جمعيات عمومية» لمناقشة هذا الموضوع. كان من الواضح أنه لاتوجد فى الجزيرة أى ثعابين أو وحوش أو حيوانات أخرى، غير الخنازير التى يصطادها ميريديو ومجموعته. ولهذا تحولت المناقشة بصراحة الى موضوع وجود الأشباح أو الكائنات المجهولة المخيفة ، أو مايسمى «الوحش» (بالمعنى الدينى المكرر كثيرا في الكتاب المقدس، والذى يعبر أيضا عن «الشيطان».)

وقال خنزؤور إن «الحياة علمية» وإن العلماء «سيسافرون الى المريخ»، وإذن «فلا خوف» من المجهول، ولكن الخوف هو من الناس ! وهكذا أيضا تكلم سيمون – وهو الصبى المرتل الكنسى الذى أغمى عليه، والذى يجعله المؤلف استثناء وحيدا بين زملائه للتعبير عن الأشخاص المتحررين فكريا الذين ظهروا فى تاريخ الكنيسة الغربية وخدموا العلم والفكر الحر فعلا. قال سيمون إنه لاتوجد أشباح ، وإنه ربما يكون الوحش المرعب هو نحن.

وبعد زيادة الخلاف ، اقترح الرئيس الليبرالى رالف التصويت على موضوع الأشباح أو العفاريت! وطبعا رفض خنزؤور مثل هذا التصويت ، لأن «العالم مفهوم وخاضع للقوانين»، ولاتصويت على قوانين الوجود ! فهجم عليه ميريديو وحاول ضربه. ثم كسر له واحدة من عدستى النظارة ، بحيث أصبح أعور ! وفي التراث الدينى القديم ، تعبر هذه الصفة عن الالحاد (مثل من يسمى بلعام بن بعوراء ، وكذلك من يسمى فى «رسائل القديسين» باسم عدو المسيح Christ – anti/ وهو الذى تحول فى التراث الإسلامى الى مايسمى «المسيح الدجال»). أما فى التراث العلمانى، فيقولون: «أعور فى مملكة العميان». وفي الفولكوريات العقلانية ، يتحدثون عن عصفور استخدم غرابا فى تعمية عينى فيل ، واستطاعا بذلك دفعه الى الهلاك . ويقول الشاعر الفرنسى إيلوار: «إنهم يبحثون عن العيون التى تبصر فى الظلام لكى يفقأوها».

وكان ميريديو قبل ذلك يضطهد خنزؤور كثيرا أو يشتمه، بحجة أنه «كثير الكلام». وهذه أيضا حجة دينية قديمة منذ عصور الكهنوت الفرعونى، حيث سجلت بعض النقوش الهيروغليفية وصاياها الى الحكام بتمزيق كل من يتكلم كثيرا والقضاء على من يرتبطون بها!

وانفجرت مشكلة الأشباح مرة أخرى ، لأن ولدين صغيرين كانا يتوليان نوبطشية إشعال النار ليلا على قمة الجبل ، ناما فانطفأت النار، ثم استيقظا فشاهدا في الظلام قماش باراشوت ينتفخ ويتحرك وقد ارتبط بشخص ذي منظر مرعب. ولم يستطيعا التحقق من أى شيء أو إدراك وفهم هذا المنظر، فتصورا أنه الوحش أو الشبح ، وأسرعا جريا لإبلاغ زملائهما بذلك! وقرر رالف وجاك ميريديو الصعود الى قمة الجبل للتأكد. وبالفعل شاهدا في الظلام شيئا قابعا ذا عينين مجوفتين وحوله قماش يتحرك كالجناحين، فتصورا أنه الوحش وأسرعا بالجرى!

واقتنع الجميع بوجود الوحش – حتى خنزؤور «العلمى» ! وهنا حاول جاك ميريديو أن يستغل هذه الفرصة لفرض رئاسته ليبراليا (ولاحظ أنه الوحيد الذى يذكر المؤلف لقبه للتعبير عن انتمائه الى الماضى)، فطلب إجراء تصويت أو استفتاء جديد على الرئاسة، لأنه صياد يقود مجموعة مسلحة ويستطيع حمايتهم من الوحش. لكن الأغلبية أعادت انتخاب رالف. فاضطر ميريديو إلى أن يأخذ مجموعته وينفصل عنه ويقيم نظام حياة آخر على الجزيرة، مع الاحتفاظ بلحم الخنزير الذى يصطادونه.

وكان خنزؤور يحاول قبل ذلك إقناع رالف بالتصرف ضد ميريديو، مؤكدا له أنه لو أصبح ميريديو

رئيسا فسوف يهتم فقط بالصيد وسيطفئ النار بحيث يبقوا فى الجزيرة حتى الموت! لكن رالف لم يتصرف. وهكذا أصبح ميريديو رئيسا بالقوة . ففى إحدى رسائل بولس يقول: «ملكوت الله ليس بالكلام لكن بالقوة» (كورنثوس أول ٤/ ٢٠) . وقد انضم بقية الأولاد الى ميريديو «من أجل اللحم وحياة الصيد والحرب»، ثم خوفا من الضرب والارهاب . ولم يبق مع رالف إلا خنزؤير وولدان توأمان ! وكان هؤلاء يحصلون على الغذاء من فاكهة الجزيرة . وأصبح رالف يقول نادما على عدم وجود كبار في الجزيرة: «الكبار يعرفون الأشياء، ولايخافون من الأشياء . وهم يتناقشون لتصبح الأشياء على مايرام».

وبالليل هجم عليهم الوحش ! واتضح أن الهجوم كان من ميريديو وبعض أتباعه! (وهذا تعبير عن أن أعمال هؤلاء هم صانعو الخرافات والأوهام اللاعقلية). ضربوهم ثم خطفوا نظارة خنزؤير وانصرفوا. ذلك أن الأولاد كانوا يستخدمون عدسة النظارة فى إشعال النار من الشمس. وكان هؤلاء يحتاجون الى النار- لكن لشواء اللحم وليس لاستخدامها فى الاستغاثة وطلب الانقاذ! وهكذا انطفأت نار الأمل ! وصاح خنزؤير فى ألم : «لقد خطفوا نارنا وأعمونا»

ومعروف أن النار ترمز الى الحضارة. ولهذا كان رالف يكرر للصبيان أنه هو الذى نظمهم لإقامة المساكن من فروع الشجر، ولاشعال نار الاستغاثة . وفى التراث اليونانى، ترمز النار الى شعلة بروميثيوس التى تسمى نار المعرفة. وهى تعبر عن المعرفة العقلانية والخبرة الحضارية التى كان ينشرها فى أنحاء العالم المهاجرون البحراويون من سواحل الشام واليونان، والتى تقول الرموز التاريخية فى الأساطير اليونانية إن الآلهة (أى الكهنة) عاقبوا بروميثيوس على نشرها بالتعذيب الأبدى. ونار بروميثيوس هذه ، هى أصل نار المجوسية ، التى انقلبت بالخرافات والطقوس الكهنوتية كالمعتاد الى معبود مقدس ! لكنها فى الفولكلوريات العقلانية القديمة ، استمرت تعبر عن شعلات العقل للتبصير والتنوير، بل وأيضا عن الاستغاثة التبصيرية من أجل ظهور الهادى المنتظر. وهذا يعنى الحاكم العقلانى، وليس مايسمى المهدى المنتظر كما انقلبت الفكرة فى التراث الغيبى (انظر مثلا الأبواب العقديهية فى كتاب «كليلة ودمنة» وخصوصا الباب الرابع) . ولهذا ربط المؤلف موضوع النار بنظارة الابصار عند خنزؤير.

واستمرت حياة الصيد والحرب التى فرضها ميريديو، مرتبطة بضرب وتقييد وارهاب أى ولد لاينفذ الأوامر أو يتكلم كثيرا . كذلك فرض عليهم أن يصبغوا وجوههم ، بحيث أصبحوا جماعة من «الزنوج» أو الهمج أو البرابرة أو «البدائيين المتوحشين» savages . وهذا هو الاسم الذى يطلقه عليهم المؤلف بعد استقلالهم عن رالف . كذلك كان ميريديو قد علمهم قبل الاستقلال رقصة بدائية مع نشيد يقول : «اقتل الخنزير ! اقطع رقبته! اهرق دمه» . وفى النظام الجديد، أصبح ذلك من الطقوس الثابتة ، مع تغيير «كلمة الخنزير» أحيانا الى كلمة «الوحش».

وهذه فى الحقيقة كلمات ذات معنى معروف فى نصوص التراث الكهنوتى ، كما هو واضح فى أسفار الكتاب المقدس (مثلا فى أسفار «الأنبياء» وفى «الأناجيل» وفى «رؤيا يوحنا اللاهوتى»). فالوحش يعنى الشيطان ، والخنزير يرمز أيضا الى الشيطان أو مايسمى «الروح النجسة». وكلا الكلمتين يستخدمان دينيا للتعبير عن الكفار والملاحدة. وهذا هو المقصود أيضا من استخدام اسم «خنزؤير» Pig-gy. لكن هذه المسألة تتعقد وتحتاج الى مزيد من التحليل، إذا لاحظنا أن ميريديو أمرهم بقطع رأس كل خنزير يصطادونه، وتعليقه فى عصا تثبّت فى الأرض (بتشديد الباء) فى مكان خال، ويترك قربانا للوحش لاسترضائه. وهنا أصبح رأس الخنزير يرمز الى الغيبيات عموما، أو كما يعبر الحوار الرمزى الذى أورده المؤلف على لسانه (من ص١٥٧)، أصبح يرمز الى رأس أو رئيس الآلهة «رب الذباب».

وهكذا نجد أن الخنزير له فى الرواية معنيان : معنى شكلى يعبر عن البدائية، كما يعبر عن التشويه التقليدى الذى يلصقه أنصار الغيبيات بأعداء الغيبيات . ومعنى حقيقى عقلانى، يعبر عن البدائية وعن الغباء والغيبية وعن الشياطين والآلهة وخصوصا رئيس الآلهة. وكلا هذين المعنيين المتناقضين موجودان فى الفولكلوريات القديمة : الأول يوجد فى الفولكلوريات الغيبية كما أوضحت ، والثانى يوجد

فى الفولكلوريات العقلانية (التى كانت تشبه الدهماء بالخنازير. أو تقول مثلا : «إنسان تعيس ، خير من خنزير سعيد»).

انتقام رب الذباب

كان سيمون قد رفض تأكيداتهم عن خرافة «الوحش» ، فقرر أن يصعد بنفسه الى قمة الجبل لرؤيته . وفى طريقه ، رأى رأس الخنزير قائما على العصا فى منظر مرعب، وحوله ذباب كثيف أسود وأخضر: «رب الذباب معلقا على عصاه مكشرا عن أنيابه»! فمه واسع ، والسواد فى داخله والسواد ينتشر فى خارجه! وتكلم رأس الخنزير فقال لسيمون فى حوار رمزى هام (من ص١٥٧)، إنه هو الوحش الذى يبحث عنه. فقال له إنه مجرد رأس خنزير ! فحذره من محاولة البحث عن خرافة الوحش وكشفها لزملائه قائلا: «هل تتوهم أنه يمكن اصطيادى؟! أنا جزء منك ! أنا قريب ، قريب ، قريب منك ! أنا السبب فى أن يكون هذا غير ممكن ، وفى أن تكون الأشياء كما هى!... أنت تعرف تماما أنك ستقابلنى هناك، فلاتحاول أن تهرب! هل تظن أيها الطفل المسكين والضال أنك تعرف أحسن مما أعرف ؟! إنى أحذرك ... فلا تستمر فى المحاولة ياولدى المسكين الضال ، وإلا ... وإلا سنقضى عليك!»

ووقع سيمون مغشيا عليه، وانكسر أنفه ونزف دما. لكنه قام أخيرا، وصعد الى أعلى الجبل . وأدرك هناك حقيقة المنظر المرعب الذى رآه زملاؤه. وجد جثة طيار صريع معلقة فى الباراشوت الذى هبط به. ونزل ليبلغهم بهذه الحقيقة ، وبأن «الوحش عاجز عن الايذاء». لكن انتقام رئيس الآلهة أصابه فعلا! وهذا يرمز الى قدرات التحكم السرى الشامل، التى تصنع الغيبيات.

ولاحظ أن «الذباب» يرمز فى التراث اليونانى القديم الى الانتقام. ولهذا يرتبط أيضا باسم الايرينيات Erinyes «جنيات الانتقام». وأصل هذا الموضوع يوجد فى التراث الكهنوتى الفرعونى السرى غير المسجل، الذى توجد بعض رواسبه فى أسفار الكتاب المقدس. ففى «العهد القديم» يتكرر الحديث عن استخدام البعوض والذباب فى «ضربات الرب» على يد موسى . يقول النص مثلا: «وخربت الأرض من الذبان» (الخروج ٨/٢٤). وفى أسفار «الأنبياء» فى الحديث المكرر عن «انتقام الرب»، يشير النص الى الزنابير التى يرسلها «الرب» أمام جيوش إسرائيل لإفناء الشعوب الكافرة قبل اكتساحها. وفى هذا تتداخل اكتساحات الحشرات مع اكتساحات جيوش الرب الإسرائيلى! لكن من ناحية أخرى أوضح وأصرح تاريخيا ، لايتحدث النص فى مواقع أخرى عن «الرب» ولكن عن «الشيطان»، فيقول بصراحة إن ذلك الذى كان يرسل الذباب والحشرات والأوبئة ضد شعوب العالم، هو «الشيطان» أو «إبليس» أو «التنين» أو «الحية القديمة». وكل هذه الأسماء الهامة جدا تاريخيا كانت ترمز فى الأسفار المذكورة وفى الفولكلوريات القديمة الى الكهنوت الفرعونى المصرى ، الذى كان يسمى أيضا «رهب» Rahab/ رهبوت وإرهاب، كما نجد مثلا فى سفر «أشعيا» ٥١/٩. وفى «رؤيا يوحنا اللاهوتى»، يقول عن ذلك الشيطان أو إبليس إنه هو الحية القديمة الفرعونية أو التنين الفرعونى «والذى يضل المسكونة كلها»!(١٢/٩).

هذا هو أصل موضوع «الذباب» أو «الانتقام» فى التراث اليونانى القديم وفى أسفار الكتاب المقدس. فهذا الرمز يعبر عن مختلف وسائل وضربات التخريب والتدمير والإبادة المرسلة من بعيد (مع أسراب وقطعان الاكتساح)، كما يعبر عن أنواع العذاب والآلام التى تستخدمها الآلهة أو الكهنة ضد العقلانيين. (وهذا ماتصوره مثلا قصة الانتقام من بروميثيوس).(١)

---

(١) من المهم أن نضيف هنا أن الاكتساحات القطعانية المصرية القديمة، بدأت من داخل مصر وعلى موجات دورية متتالية منذ سقوط الدولة القديمة وفى الألف الثانى قبل الميلاد ، واستمرت حتى ظهور الامبراطورية الرومانية، ثم ركزت أجهزة الكهنة بعد ذلك على صناعة محطات ومراكز جديدة محكومة كهنوتيا للاكتساحات القطعانية من خارج مصر، خصوصا من الجزيرة العربية وغرب آسيا ومن الهند، وكذلك من وسط آسيا والأناضول، ثم من داخل أوربا. وهذه الاكتساحات القطعانية كانت توصف باللغات القديمة بأنها اكتساحات مصرية شرقية / سراكينو، أو «إسرائيلية» (والاسراء كان يعنى الهجرة) ، أو «إسرا ايلية» (بمعنى هجرات الله أو اكتساحات الرعب الإلهى). وهذه تشمل أيضا مايسمى اكتساحات «الغجر». فأصل هذه الكلمة هو «هَجَر» (بفتح الهاء والجيم) التى تعنى أيضا فى العربية القديمة الفحش والتخريف الجنونى! وفى اللغات الأوربية، ترجع أهم أسماء الغجر إلى معنى «المصرى»، مثل كلمة GYPSY ، ومثل كلمة GITAN التى ترجع إلى الكلمة الاسبانية GITANO أى مصرى أيضا.

وقد أصدر جان بول سارتر مسرحية باسم «الذباب» عام ١٩٤٣. ورغم أنه انحرف بالمعنى القديم لهذا الرمز واستخدمه في اتجاه وجودي لاعقلي للتعبير عن مشاعر الندم، إلا أنه استخدم طبعا بعض معانيه القديمة ونسبه أيضا الى رئيس الآلهة. من ذلك أنه ربط الذباب بالانتقام والعذاب والألم الذي يأمر به رئيس الآلهة . وقال إنه «ينشر السواد ويحجب النور»، وإنه يكتسح الناس «بآلاف الأقدام اللزجة التي تزحف حيث لامهرب منها»!

والمهم في رواية جولدنج أن رب الذباب أو رئيس الآلهة أو رأس الخنزير، نفذ تهديده فعلا. فلم يكد سيمون يصل الى جماعة ميريديو ليقول لهم الحقيقة التي رآها في أعلى الجبل، حتى حدث مطر ورعد في الظلام! (ولاحظ أن أجهزة الكهنوت الفرعوني كانت تصنع المطر باستخدام وسائل تقنيه، منها إرسال بخار نترات الفضة من قمم الأهرامات أو الجبال) . وكان الأولاد يرقصون ويرددون نشيد القتل والدم. فهجموا عليه دون أن يسمعوا أي كلمة من الكلمات التي كان يقولها بأعلى صوته!! وأسقطوه في المنحدر ، فلقى مصرعه!

وحتى رالف الذي رأى هذا المنظر ، لم يستطع أن يفهم المقصود بكلام سيمون عن وجود جثة رجل ميت! لكنه قال : «هذه جريمة قتل!... أنا خائف منا نحن!». ومع ذلك ، ذهب رالف وخنزؤور والتوأمان بعد فترة الى جماعة « البدائيين المتوحشين » ، لاسترجاع نظارة خنزؤور ذات العين الواحدة! لكنهم ضحكوا عليه عندما كلمهم عن ضرورة إشعال نار الاستغاثة! فالنار عندهم لاتستخدم إلا لشواء اللحم . ولم يستطع أن يرد عليهم إلا بأن يكرر : «ألاتفهمون أيها المغفلون؟!»

أما خنزؤور فقال لهم (ص١٩٩): «أيهما أفضل ؟ أن تكونوا هكذا مجموعة زنوج مصبوغين، أم أن تكونوا ذوي إدراك مثل رالف ؟ أيهما أفضل؟ أن توجد قواعد للحياة وأن نتفق، أم أن تصطادوا وتقتلوا؟ أيهما أفضل، أن يوجد قانون وإنقاذ، أم أن يوجد صيد وتحطيم للأشياء؟»

وأمر ميريديو بإسقاط صخرة كبيرة فوق خنزؤور لمنعه من الكلام ، وبالقبض على الآخرين الذين معه . فأسقطوا عليه صخرة، أوقعته على المنحدر وكسرت جمجمته وأخرجت مخه، وحطمت القوقعه التي كانت في يده شظايا! وقبضوا على التوأمين ، بينما تمكن رالف من الفرار. وخضع التوأمان للمتوحشين وانضما إليهم رغم تعاطفهما مع رالف. وعندما قابلهما سرا، قال له أحدهما ردا على تساؤلاته المنطقية عن ضرورة العقل والإدراك: «لاتهتم بمعنى الإدراك ! لقد انتهى هذا!». لكنهما اضطرا من الرعب والخضوع الى الإبلاغ عن اتصال رالف بهما، والارشاد عن المكان الذي كان يختبيء فيه!

وكان رالف يقول وهو يهرب من مكان لآخر: «لماذا لايتركونني لحالي؟! هل لأن عندي بعض الإدراك؟!». وكانوا يسقطون فوقه الكتل الصخرية . ثم أشعلوا النار في الغابة لاخراجه من أعراش الشجيرات التي اختفى في داخلها. وانتشرت النار وزاد الدخان . فكان يجري من مكان لآخر قائلا: «هؤلاء المغفلون! المغفلون! ماذا يأكلون بعد حرق أشجار الفاكهة؟!». ولم يكن من الرعب والإثارة يستطيع التفكير في وسيلة للتصرف والفرار، فكان يقول : «لو أن الإنسان يستطيع فقط الحصول على فترة سلام، وقفة طويلة، وقت للتفكير»! لكن استمرت المطاردة ورعب القتل والدم، وهو يكرر: «التفكير! التفكير!».

وفجأة ، بعد أن تهالكت قواه ، وصل الانقاذ! رأى سفينه من سفن الأسطول البريطاني تظهر على الشاطيء ، وعلى مسافة منها طراد حربي ! واتضح أنهم رأوا النار المشتعلة في الغابة ودخانها الكثيف، فحضروا . وكان ضابط السفينة ينظر الى «المتوحشين البدائيين» متصورا أنهم «يمزحون ويلعبون»!! ولم يستطع رالف أن يشرح له ما كان يحدث ، فاكتفى بالبكاء!

يقول جولدنج في السطور الأخيرة : «بكى على نهاية البراءة ، وعلى سواد قلب الإنسان، وعلى صديقه الحقيقي الحكيم المسمى خنزؤور الذي سقط في الهواء!»

١١ مايو ١٩٨٩

(٢)

ابن خلدون
واكتشاف أمريكا قبل كولمبوس(١)

حكى أحد الصحفيين المطلعين في الأهرام منذ فترة(٢)، أنه تعرف في الحسينيات على شاب يابانى يدرس في القاهرة، فعرف منه أنه حضر لدراسة اللغة العربية هنا بناء على اختيار وتكليف جهة معينة في اليابان أرادت منه أن يتقن العربية - خصيصا ليترجم كتاب «مقدمة ابن خلدون» من العربية الى اليابانية مباشرة! وبدلا من أن يتساءل الصحفى المشار إليه عن سبب ذلك الاهتمام غير العادى من جهات معينة في اليابان بترجمة الجزء الأول من كتاب ابن خلدون المسمى بالمقدمة ترجمة جديدة ودقيقة جدا من العربية مباشرة، اعتبر ذلك دليلا على إعجاب اليابان بابن خلدون باعتباره مؤسس علم الاجتماع !! وهذا، رغم أنه اعترف بأن تلك الجهات اليابانية تراجعت عن ذلك الموضوع بعد ذلك!

لكن الحقيقة أن المسألة لاعلاقة لها بعلم الاجتماع الذى ينسب إلى ابن خلدون تأسيسه! فالدارس الذى يتعمق ويدقق في دراسة «مقدمة ابن خلدون»، يستطيع أن يدرك أن سبب ذلك الاهتمام اليابانى غير العادى، يتعلق بالباب الأول الجغرافى في كتاب ابن خلدون، حيث وردت فيه نصوص تفيد أن القارة الأمريكية كانت معروفة منذ العصور الفرعونية، وأن التعتيم والتجهيل على وجودها كان يشمل أيضا منطقة منشوريا واليابان المتاخمة لها. ومعنى ذلك أن «لعنة الفراعنة» التى كانت تخفى أخبار تلك القارة الكبيرة، كانت تخفى أيضا أخبار منشوريا واليابان التى أشار إليها ابن خلدون وغيره تحت اسم «بلاد يأجوج ومأجوج»!

أمريكا في التراث القديم

ابن خلدون ولد سنة ١٣٣٢ ميلادية ومات سنة ١٤٠٦ ميلادية، وكتب الجزء الأول من كتابه التاريخى سنة ٧٧٩ هجرية قبل وفاته بحوالى ثلاثين عاما، أى قبل الرحلة الأولى لكريستوفر كولمبوس الى أمريكا بأكثر من مائة عام. ورغم أنه ليس من تقاليد الكتابة الإسلامية في العصور الوسطى الاشارة الى أى مراجع (للدرجة أن الامام الغزالى مثلا كان يستولى على كتب الفلسفة التى تعجبه فيعيد كتابتها باسمه بعناوين جديدة، كما فعل في كتاب «معيار العلم» وفي كتاب «كيمياء السعادة»!!) إلا أنه من حسن حظنا أن ابن خلدون أكد أكثر من مرة فيما كتبه عن الجغرافيا أنه ينقل عن كتاب بطليموس وعن كتاب الشريف الادريسى الذى وضعه اعتمادا على بطليموس أيضا.

وكلود بطليموس هذا يونانى الأصل، ولد في صعيد مصر وخضع لسيطرة الكهنوت الفرعونى والتراث

---

(١) هذا المقال أشرت إليه قبل ذلك في الفصل الأول (ص ٧٢). ولهذا، أكتفى بأن أقول هنا إننى كنت قد كتبته وسلمته الى مجلة منافقة محدودة القراء اسمها «أدب ونقد» في أوائل يونيه ١٩٨٨. ورغم إلحاحاتى المتكررة بخصوصه، استمروا في إهماله. بل وقالت لى الأراجوز المجهولة المكلفة بالمجلة، إنها تؤجله لأنه ليس من موضوعات الساعة!!- وكأنما الثقافة تحسب بالساعات !! فلما زاد الالحاح، قالوا لى في يناير ١٩٨٩ إنه ضاع، ولم يظهروا ترحيبا باعادة نسخها وقد تكرر منهم هذا الموقف، لكن بطريقة استفزازية جدا ومهينة جدا، في مقال آخر كان بعنوان «الثقافة والفكر الحر». وهذا نشرته في خاتمة كتابى الفلسفى السابق، بعنوان «الفلسفة جوهر الثقافة». وطبعا انقطعت علاقتى بتلك المجلة بعد هذين الحادثين اللذين حدثا في أيام متتالية!

(٢) المقصود هو الصحفى الناصرى القومى الاسلامى أحمد بهاء الدين.

اللاعقلي الفرعوني، وعاش وأصدر كتبه في القرن الثاني الميلادي في مرحلة مكتبة الاسكندرية الرومانية. وقد أحرقت الفتوحات الإسلامية كتبه ضمن ما أحرقته من جبال الكتب في مكتبة الاسكندرية وفي فارس وغيرها. (ويقول ابن خلدون ص٣٥ : «أين علوم الفرس التي أمر عمر بمحوها عند الفتح؟!»). لكن بعد أن تسرب بعض العقلانيين ذوي الأصول الفارسية الى مراكز التأثير في الدولة العباسية الأولى، استطاع البرامكة أن يحصلوا على نسخه من كتاب لبطليموس سمى تعريبا باسم«المجسطى» (تحصلوا على النسخه من بيزنطه أو من مجاهل فارس والهند) ، فترجموه. ولهذا أرجح أنهم هم الذين قدموا أو ترجموا أيضا كتابه عن الجغرافيا.

إنما المهم أن الجغرافيين العرب إعتمدوا علي كتابه القديم هذا، كما اعتمد ابن خلدون أيضا. ثم دمرت وضاعت تلك الترجمة العربية لكتاب بطليموس «الجغرافيا»، كما دمر وضاع كتاب الشريف الادريسى، (فضلاً عن كتب الدولة البيزنطية التي أبيدت خلال الاكتساح العثماني للقسطنطينية / استنبول). فلم يبق متداولا من تلك النصوص إلا ماذكره ابن خلدون نقلا عنها في مقدمته التي هي الجزء الأول من كتابه التاريخي الكبير. وهذا يوضح أهمية ذلك.

لكن المشكلة هي أن كلام بطليموس السكندري والادريسى عن القارة الأمريكية، يرتبط بتقسيم قديم ومعقد لأقاليم العالم. وكانوا يسمونها - كما يذكر ابن خلدون - «الجزائر الخالدات». وكلمة «الجزائر» كانت تعني أحيانا عند القدماء السواحل أو الأراضى الواسعة المحاطة جزئيا بالمياه (مثل مايسمى جزيرة العرب وجزيرة الهند)، أو تعنى عموما اليابسة «وراء البحار». أما «الخالدات» فالمقصود بها الموجودة دائما، أى أنها معروفة منذ القدم. ومع ذلك ، أعتقد أنها ترجع لغويا الى اسم الكلدان وكلدونيا (وكان هذا أيضا اسم اسكتلندا سابقا، ثم ظهر اسم نيوكلدونيا عند استراليا). ذلك أن هذا الأصل اللغوى يرجع فيلولوجيا الى كلمة كلد أو جلد (بفتح الحرفين في الكلمتين) بمعنى يابسه.

وعلى كل حال ، فالأسماء الجغرافية القديمة تختلف كثيرا عن الأسماء الحديثة . والمهم هو المسميات لا الأسماء. ومع ذلك ، فإن جميع من حققوا ونشروا مقدمة ابن خلدون لم يتنبهوا الى أن هذه «الجزائر الخالدات» هي القارة الأمريكية ! بل أورد بعضهم تفسيرا خرافيا لهذا الاسم ، هو أنها «جزر السعادة» التي ذكرها المنجمون والحكماء، وأنه كان يقيم بها «طائفة من الحكماء» !! هذا، رغم أنهم يذكرون أنها «تقع في أقصى المغرب في البحر المحيط» - أى في أقصى غرب المحيط الأطلسى!! وعلى رأى المثل، ينظرون ولايبصرون!

ومن حسن الحظ أنني في السنوات الأخيرة من اعتقالي في مستشفى المجانين بالعباسية ، كنت قد استطعت الحصول على نسخه من «مقدمة ابن خلدون»، فأعدت قراءتها وأجريت عليها دراسة دقيقة شاملة. وكان مما توصلت إليه فيها، أن هذه «الجزائر الخالدات» ليست إلا القارة الأمريكية ، وأنها نسبت الى الحكماء والفلاسفة القدماء لأنهم أشاروا إليها فعلا (باعتبارهم حفظة التراث القديم وباعتبار أن الفلسفة كانت تشمل كل العلوم العقلية بما فيها الجغرافيا)، ولأنها ارتبطت بمحاولات الهجرة اليونانية العقلانية القديمة.

وقد أرسلت إذ ذاك دراساتي الشاملة عن نصوص ابن خلدون الى عديد من الباحثين والأساتذة - ومنهم الدكتور على عبد الواحد وافى أشهر محقق لكتاب ابن خلدون . لكن لم يهتم بها أحد منهم ! ولخصت موضوع القارة الأمريكية في صفحات قليلة ، أرسلتها الى عديد من الصحفيين والمثقفين - ومنهم الدكتور حسين مؤنس، والدكتور لويس عوض الذى يعطونه في مجال الثقافة وضعا يفرض عليه واجبات معينة إزاء المثقفين ولو من حيث حقوقهم الانسانية فقط! لكن لاحياة لمن تنادى!

ومن ناحية أخرى، يجب ألا ننسى أنه توجد روايات أسبق كثيرا من ابن خلدون ، قالت إن الفراعنة أرسلوا رحلات الى القارة الأمريكية. وقد أورد ذلك مثلا الدكتور سيد كريم في مجلة الهلال منذ سنوات، لكن لم يذكر مراجعه. ونحن نتذكر بلاشك محاولة أحد المغامرين النرويجيين في الخمسينات عبور الأطلسى من الساحل الأفريقى في قارب من البردى لاثبات هذه الحقيقة القديمة عن الفراعنة (الذين كانوا يملكون

فى الحقيقة سفنا ضخمة وليس فقط قوارب بردى !). وهذا فضلا عما يُروى أيضا عن رحلة ملك غانا أو مالى عبر المحيط نحو القارة الأمريكية فى حوالى القرن الثانى عشر، ورحلات العبور فى الشمال عبر أيسلندا وجرينلند (وأشهرها رحلة إيريك ليروج/ الأحمر فى القرن العاشر)، ورحلات بعض الرهبان الايرلنديين من الجزر البريطانية ، إلخ.

لكن قيمة ما أورده ابن خلدون عن هذا الموضوع، أنه نص تاريخى مادى ثابت وفى متناول اليد، ويمكن فهمه بسهولة إذا استخدمنا بعض التفكير – بدلا من القراءة العمياء التى تبحث عن عبقرية تأسيس علم الاجتماع! ثم الأهم ، هو أن ابن خلدون ينسب الموضوع الى المرجع المعروف فى أيامه، وهو بطليموس.

وبخصوص كتاب «الجغرافيا» لبطليموس (الذى أعتقد أن إحدى نسخه توجد على الأقل ضمن المخطوطات القديمة فى الفاتيكان) ، تقول الكتابات الأوروبية إنه أشار الى القارة الأمريكية باسم «أنتيليا» Antilia . والأصل الاشتقاقى لهذه الكلمة، قد يكون مركبا من جزءين : جزء يعبر عن القدم (مثل مشتقات الجذر ante) ، وجزء يعنى الجزر. ومن ثم يكون معناه «الجزر القديمة» ، أى «الجزائر الخالدات » كما ترجمها العرب ونقلها الادريسى وابن خلدون . لكن قد يكون الاسم من نفس الأصل الفيلولوجى للكلمة اليونانية المعروفة أناتوليا Anatolie أى المشرق (ومنها اسم الأناضول)، وذلك لأن المهاجرين القدماء كانو يصلون إليها من الشرق عبر آسيا.

وعلى كل حال ، ننظر الآن فى نصوص ابن خلدون.

نصوص ابن خلدون عن أمريكا

فى الصفحات الأولى من الجزء الأول من كتاب ابن خلدون عن التاريخ، نجد التصدير، ثم مقدمة فى عدة صفحات بعنوان «مقدمة فى فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه» – هى التى أعطت ذلك الجزء اسم «المقدمة» ! ثم يبدأ بعد ذلك صلب مايسميه ابن خلدون «الجزء الأول» بعنوان «فى طبيعة العمران فى الخليقة»، وهو ينقسم الى أبواب. والباب الأول عنوانه «فى العمران البشرى على الجملة». وينقسم الباب الأول الى مايسمى «مقدمات» أى مبادىء. وهذه فى الحقيقة فصول تبع الباب الأول – لكن تقاليد التبويب والتصنيف والتقسيم المنطقى كانت متخلفة جدا فى التراث الإسلامى وعند ابن خلدون. ومن ناحية أخرى، فإن لغة ابن خلدون لغة مختلطة وغامضة ومملوءة بالألفاظ والتعبيرات القديمة الجافة أو المحلية المغربية أو تلك التى فرضها المترجمون المستعربون، فضلا عن أنها لغة ركيكة أحيانا وفيها أخطاء فى التعبير أحيانا ، بحيث أن كثيرا من الجمل تحتاج الى «ترجمة» الى اللغة العربية المستساغة! ولاشك أن هذا من أهم أسباب عدم التنبه الى معنى تقسيماته الجغرافية القديمة المعقدة. لكن مع ذلك ، يمكن فهمها بسهولة ببعض الربط والتفكير.

وعلى كل حال، فالذى يهمنا من الباب الأول، هو مايسمى «المقدمة الثانية»، والتى ألحق بها «مقدمة» أخرى إضافية بعنوان «تكملة للمقدمة الثانية» يشرح فيها «أقاليم العالم» (أو بالأحرى أقاليم النصف الشمالى من العالم من خط الاستواء حتى القطب). فها هنا يشرح ابن خلدون الأساس الجغرافى لما يسميه «العمران البشرى» – بمعنى توزيع السكان ، وليس بمعنى التحضر العمرانى كما يدّعى أو يتصور البعض! أى أنه يقدم هنا خريطة كلامية بدون رسم! (مع أن رسم الخرائط كان مستعملا منذ العصور القديمة). ولننظر ماذا يقول – بالاشارة الى صفحات طبعة «دار الشعب».

يقول ابن خلدون (ص٤١): «اعلم أنه قد تبين فى كتب الحكماء [= الفلاسفة] الناظرين فى أحوال العالم ، أن شكل الأرض كروى وأنها محفوفة بعنصر الماء... وقد يُتوهّم (بضم الياء) من ذلك أن الماء تحت الأرض . وليس بصحيح. وإنما التحت الطبيعى هو قلب الأرض ووسط كرتها الذى هو مركزها . والكل يتجه إليه لما فيه من الثقل. »

ثم يتحدث عن اليابسة فيقول: «وأحاط العنصر المائى بها من جميع جهاتها بحرا يسمى البحر المحيط

[مايسمى حاليا المحيط الأطلسى والمحيط الهادى والمحيط الهندى]. ويسمى أيضا لبلايه، ويسمى أوقيانوس - أسماء أعجميه».

ويقول ، (ص٤٢٥) «إن المخبرين عن هذا المعمور وحدوده.. مثل بطليموس فى كتاب الجغرافيا وصاحب كتاب رجّار [الشريف الأدريسى] من بعده، قسّموا هذا المعمور بسبعة أقسام يسمونها الأقاليم السبعة.. .متساويه فى العرض [رأسيا] مختلفة فى الطول [أفقيا]. »

ويكرر فى صفحة ٤٤ : «وقد ذكر ذلك كله بطليموس فى كتابه، والشريف فى كتاب رجّار». ويكرر هذا التوضيح عدة مرات، ويذكر اسم كتاب الشريف الادريسي وهو «نزهة المشتاق»، وأنه ألفه لملك صقليه «روجار بن روجار» يقصد روجر الثانى الملك النورماندى / الألمانى لصقليه (١٠٩٥ - ١١٥٤م).

وفى صفحة ٤٨ يقول: «اعلم أن الحكماء قسموا هذا المعمور كما تقدم ذكره الى سبعة أقسام من الشمال الى الجنوب ، يسمون كل قسم إقليما. فانقسم المعمور من الأرض كله على هذه السبعة أقاليم : كل واحد منها آخذ من الغرب الى الشرق على طوله. فالأول منها مار من المغرب الى المشرق مع خط الاستواء [لاحظ أن هؤلاء بعكس ماقاله ابن رشد وغيره نقلا عن الفلاسفه القدماء، كانوا يربطون الجغرافيا بالسكان فيبدأون من خط الاستواء قائلين إنه لايوجد عمران أى سكان جنوب خط الاستوا؛ والحقيقة أنهم كانوا يحاولون التغطية على الطابع الكروى للأرض]». وبعد الإقليم الأول الممتد على خط الاستواء، يقول : «ويليه من جهة شماليه الإقليم الثانى، ثم الثالث كذلك، ثم الرابع والخامس والسادس والسابع - وهو آخر العمران من جهة الشمال».

ومعنى ذلك، أنه بدلا من تقسيم العالم الى خطوط طول وخطوط عرض - على أساس زوايا فلكيه سهلة ومنتظمة كان يقول بها بالفعل بعض القدماء - اقتصر بطليموس السكندري ومن تبعه من الشرقيين على تقسيم نصف الكرة الأرضية فقط الى سبع شرائح أو قطاعات متوالية فوق بعضها، تبدأ من خط الاستواء الى الشمال رأسيا، وينقسم كل منها الى أجزاء فرعية غير متساوية من الغرب الى الشرق! وهذا تقسيم تجهيلى مختلط وغير منتظم . وهو ذو أصل فرعونى ، يذكرنا بفكرة بطليموس الفرعونية أيضا عن دوران الشمس حول الأرض!

فذهن بطليموس الصعيدي السكندرى كان ذهنا كهنوتيا مقلوبا وتعكيسيا، رفض نظريات العالمين اليونانيين السابقين عليه - أرستارخ الساموسى وهيبارك فى القرنين الثالث والثانى قبل الميلاد - عن دوران الأرض حول الشمس، وقال بالنظرية الفرعونية عن دوران الشمس حول الأرض!! وكذلك ألغى التقسيم اليونانى القديم للكرة الأرضية بخطوط طول وخطوط عرض شاملة ومنتظمة، ونقل عن الكهنة الفرعونيين التقسيم المختلط المذكور! ثم أيضا جعل بدايه هذا التقسيم من الغرب، حيث بحر الظلمات والجزر والبلدان المجهولة، بدلا من أن يجعله من الشرق حيث امتداد العمران الى شرق آسيا التى وصل إليها اليونانيون القدماء وسلالاتهم، وحيث اليابان وبعدها القارة الأمريكية ! وفى هذا ، تتضح حقيقة الطابع التخليطى التعكيسى لذهن بطليموس السكندري ! لكن الذى يهمنا هنا ، هو أن تقسيمه الجغرافي هو التقسيم الذى كان مأخوذا به فى العصور الوسطى خصوصا فى العالم الاسلامي.

ومن صفحة ٤٩ ، يبدأ ابن خلدون فى تناول الأقاليم السبعة. يقول تحت عنوان «الاقليم الأول» : «وفيه من جهة غربيه الجزائر الخالدات التى منها بدأ بطليموس يأخذ أطوال البلاد [= بداية العالم فى أقصى الغرب]... وإنما هى فى البحر المحيط [= المحيط الأطلسى فى اتجاهه كرويا نحو المحيط الهادى] جزر متكثرة، أكبرها وأشهرها ثلاث . ويقال إنها معمورة . وقد بلغنا أن سفائن من الإفرنج مرت بها فى أواسط هذه المائة [أى فى عهده هو فى أواسط القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى]. وقاتلوهم فغنموا منهم وسبوا، وباعوا بعض أسراهم [من الهنود الحمر] بسواحل المغرب الأقصى [مراكش]، وصاروا الى خدمة السلطان . فلما تعلموا اللسان العربى، أخبروا عن حال جزائرهم وأنهم يحتفرون الأرض للزراعة بالقرون، وأن الحديد مفقود بأرضهم، وعيشهم من الشعير، وماشيتهم المعز، وقتالهم بالحجارة... وعبادتهم السجود للشمس إذا طلعت... ولايوقف على مكان هذه الجزائر إلا بالعثور، لا بالقصد إليها

[أى عشوائيا وليس استهدافيا! وهذا فى الحقيقة نوع من التعمية استخدمه البحارة الإفرنج لتضليل وتعجيز العرب!]، لأن سفر السفن فى البحر إنما هو بالرياح ومعرفة جهات مهابها».

ثم يقول (ص٥٠) : «والبلاد التى فى جافات البحر الرومى [= البحر الأبيض] وفى عدوته، مكتوبة كلها فى صحيفة على شكل ماهى عليه فى الوجود، وفى وضعها فى سواحل البحر على ترتيبها. ومهاب الرياح وممراتها على اختلافها، مرسومة معها فى تلك الصحيفة. ويسمونها الكنباص [وهذه أيضا تعمية من البحارة الأفرنج، لأن الكنباص Compass ليست خريطة ، ولكنها البوصلة التى كانت أوروبا قد نقلتها سرا من الصين منذ القرن الحادى عشر!]. وعليها يعتمدون فى أسفارهم. وهذا كله مفقود فى البحر المحيط. [لكن البوصلة الحقيقية بدون خرائط للسواحل، يمكن استخدامها فى المحيط]. فلذلك لاتلج فيه السفن، لأنها إن غابت عن مرأى السواحل فقلّ أن تهتدى الى الرجوع إليها»!

وبعد أن يحدد ابن خلدون الجزء الذى يدخل فى الإقليم الأول من «الجزائر الخالدات» – وهى جزر البحر الكاريبى وجزء من أمريكا الوسطى – باعتبارها نقطة البداية فى تقسيم أجزاء الاقليم الأول فى أقصى الغرب فى أقصى المحيط الأطلسى، ينتقل من الغرب الى الشرق عبر أجزاء الاقليم الأول التى تقع فى أفريقيا وآسيا ، وذلك ابتداء من خط الاستواء حتي حوالى خط عرض ١٠°. وهذه تشمل : «مصب النيل الآتى من مبدئه عند جبل القمر ويسمي نيل السودان [يقصد نهر النيجر]»، وغانة فى مملكة مالى، ثم بلاد الحبشة، ثم بحر الهند، إلخ.

وفى صفحة ٥٣، ينتقل الى «الاقليم الثانى» أو القطاع الجغرافى التالى شمالا، الذى يبدأ من طرفه الغربى بالقارة الأمريكية أيضا فى أقصى الغرب/ أقصي المحيط الأطلسى، يقول: «قبالة المغرب منه فى البحر المحيط [المحيط الأطلسى] جزيرتان من الجزائر الخالدات التى مر ذكرها». ثم ينتقل من الطرف الغربى الأقصى لهذا الاقليم الثاني الى أجزائه فى أفريقيا وآسيا، فيذكر منها جزر كناريا «تنوريه» ثم أعالى غانه، ثم أسيوط وإسنا وأرمنت فى مصر، وبحر القلزم (البحر الأحمر)، وأرض الحجاز، وبحر فارس (= الخليج الفارسى)، وبلاد السند (باكستان) ، ثم مايسمى «بلاد الهند الأقصى». وهذه ممتدة من الهند الى جزء من الصين، حيث أن كلمة «الهند» (كما يتضح من اسم إندونيسيا وغيرها، ثم من اسم «الهند الغربية») كانت تعبر أصلا عن معنى «الأقصى» سواء فى الشرق أو فى الغرب . وواضح من الأمثلة المذكورة أن مستوى ذلك القطاع أو الإقليم هو خط عرض ٢٠° ، وقد يصل أحيانا الى خط عرض ٣٠° . ومعنى ذلك أن الجزء المقابل له فى القارة الأمريكية ، هو المكسيك أو فلوريدا.

هذا ما ذكره ابن خلدون عن القارة الأمريكية باسم «الجزائر الخالدات». ولم يذكرها فى الأقاليم الأخرى: إما لأن بطليموس لم يكن يعرف أنها ممتدة شمالا ، وإما لأنه كان يعرف أن مناطقها الشمالية غير مسكونة / مأهولة، بينما تقسيماته الجغرافية تقتصر على المناطق المسكونة التى يقول إنها تبدأ من خط الاستواء.

كريستوفر كولمبوس

فى عام ١٤٧٦م، وصل كريستوفر كولمبوس (١٤٥١ – ١٥٠٦م) الى البرتغال. وهو من أصل يهودى، وكان ذا شعر أحمر (قارن ذلك باسم إيريك الأحمر الذى حاول اكتشاف أمريكا من الشمال فى القرن العاشر الميلادى!). وكان من مدينة جنوا الايطالية المشهورة بأساطيلها وقدراتها البحرية الواسعة . ومع ذلك ، ذهب يطلب من ملك البرتغال أن يجهزه للابحار الى اليابان والصين، بالدوران غربا حول الأرض أى عبر المحيط الأطلسى. وواضح من ذلك أنه كان يحمل أسرار القارة الأمريكية المتاخمة لليابان، وكان يريد إعلان اكتشافها. لكن لأنه كان من المحظور القيام برحلات مستهدفة إليها، فمن الواضح أنه حصل على إذن وتوجيه الكنيسة بخصوص ذلك. فالسلطة البابوية كانت تسيطر على كل ملوك وحكام أوروبا عن طريق الشبكات الكنسية الشاملة ، وكانت تتولى بشكل مباشر تحديد التصرفات الاستراتيجية التى يقوم بها العالم المسيحى– ومنها طبعا إعلان اكتشاف قارة جديدة والتمهيد لاستيطانها.

وحصول كريستوفر كولمبوس على أسرار القارة الأمريكية، قبل رحلته التى زعموا بعد ذلك تزييفا وتزويرا أنها عثرت على أمريكا بالمصادفة ونتيجة الخطأ غير المقصود، هى حقيقة كانت معروفة لدى المتعلمين والمثقفين فى أوروبا فى العصر الحديث، بعد انتهاء تعميات العصور الوسطى التى ذكرها مثلا ابن خلدون . والدليل على ذلك، أننا نجدها حتى فى كتب التاريخ المدرسية الأوروبية الى ماقبل الحرب العالمية الثانية. (انظر مثلا كتاب «نهاية العصور الوسطى والقرن السادس عشر» الذى كان مقررا فى الثلاثينيات على طلبة المدارس الثانوية فى فرنسا[1]). فقد كانوا يعلمون التلاميذ بصراحة أن كريستوفر كولمبوس كان يستهدف الوصول عن طريق الغرب الى جزر أو قارة أنتيليا Antilia (الأنتيل) التى قرأ عنها فى كتاب «الجغرافيا » لبطليموس، والتى قرأ أيضا فى كتاب بطليموس أنها قريبة جدا من اليابان (أى الهند الأقصى). كما كانوا يعلمون التلاميذ الأوروبيين فى الماضى أن جغرافيين إيطاليين آخرين (ومنهم توسكانيللى) أكدوا هذه الحقيقة أيضا قبل كولمبوس، بحيث جعل كولمبوس لرحلته شعارا قديما هـو : «الوصول الى مشرق الشمس Levant عن طريق مغرب الشمس Pontant».

وقد ألغيت طبعا مثل هذه المعلومات التاريخية الهامة من كتب التعليم المدرسى الأوروبى، بل من كتب الفكر عموما ، رغم أنها استخدمت عدة عقود فى فرز واستطلاع أصحاب العقول المفكرة الذين كانوا يستنتجون معانى ودلالات هذه الحقائق، ويقارنون بينها وبين ماتفرضه وسائل صناعة الرأى العام من أكاذيب وتزييفات. ذلك أن هؤلاء الذين تكشف عمليات الفرز والاستطلاع أنهم يفكرون أكثر مما يجب ، أو ينظرون فيبصرون ، يتعرضون بالضرورة ومنذ مراحل مبكرة لعمليات الالتقاط والتعمية أو التحطيم والتصفية ! فهذا هو قانون صناعة التدهور واللاعقل كما سأوضح.

ولنرجع الى كولمبوس.

انتظر كريستوفر كولمبوس سنوات عديدة عند ملك البرتغال بدون جدوى . ثم وجهوه أخيرا الى ملكة كاستيل المجاورة للبرتغال ، فوافقت الملكة . واتضح أن سبب هذا التأخير ، هو الرغبة الكنسية العليا بألا تبدأ الرحلة إلا بعد سقوط آخر إمارات المسلمين فى إسبانيا ، وهى غرناطه. وكانت الكنيسة قد استرجعت كل إسبانيا من المسلمين ، ولم يبق من دويلاتها سوى غرناطه. ومع ذلك خافوا من اتجاه المسلمين المطرودين ومن ثم بقية المسلمين – الى الهجرة الى القارة الجديدة! وبالفعل ، جهزت ملكة كاستيل لكولمبوس فى الوقت المناسب ثلاث قوافل بحرية لاعلان اكتشاف أمريكا والتمهيد لاستيطانها. فقام – فى نفس عام سقوط غرناطه فى ١٤٩٢ – برحلته الأولى الى كوبا وجزر البحر الكاريبى. ثم قام برحلته الثانية عام ١٤٩٦، ثم برحلته الثالثة عام ١٤٩٨، ثم برحلته الرابعة عام ١٥٠٢.

ويبدو أنه اضطر فى رحلته الأولى فقط الى أن يخدع بعض بحارته ويوهمهم بأنه سيتجه الى اليابان والصين شرقا بالالتفاف حول أفريقيا وليس غربا عبر الأطلسى، فلما ترك السواحل الإفريقية الى الغرب، تمرد عليه كثير من البحارة. لكنه نجح فى قمع تمردهم واستكمال رحلته.

من ذلك كله ، يتضح لنا مدى التزييف الذى قامت به أجهزة التجهيل فى تلفيق وترويج القصص التى أشيعت عن أن كولمبوس فوجىء بجزر البحر الكاريبى، وأنه كان يظنها جزر الهند! فهذه القصص المزيفه لم تستهدف فقط التعمية والتمويه على حقيقة رحلات كولمبوس، لكن أيضا وأساسا على حقيقة المعلومات القديمة عن القارة الأمريكية كما رأينا فى كلمات ابن خلدون . ذلك أن اسم الهند/ إند مشتق هو نفسه فيلولوجيا من معنى الطرف أو النهاية أو الأقصى، ومن ثم أطلق كولمبوس اسم جزر الهند الغربية بمعنى

---

(١) اسم الكتاب بالفرنسية La Fin du Moyen Age et le 16 e Siecle, par Aimond ، سلسلة منافع التاريخ للتعليم الثانوى ، طبعة باريس ١٩٣٥. انظر ص ٢١٣-٢١٤.

جزر الطرف الغربي أو جزر الغرب الأقصى.(١)

وتقول كتب الجغرافيا الأوروبية السابقة، إن بطليموس السكندري أشار في كتابه الى اليابان باسم زيبانجو Zipangu (انظر الكتاب الفرنسي المذكور ص ٢١٣ - مع ملاحظة أنه تحوّر في الانجليزية الى Cipango). وأرجح أن هذا الاسم ذو أصل هيروغليفي. أما كتابات ابن خلدون المأخوذة عن بطليموس والادريسي، فتشير الى اليابان إشارات مختلطة تفيد أنها كانت أيضا مثل أمريكا منطقة تعمية وتجهيل!

فرغم أن اليابان كانت معروفة للصين منذ القرن الثامن الميلادي عَلَىَ الأقلْ، ورغم أنها تعرضت لغزوات المغول في القرن الثالث عشر ، إلا أن الرحلات الأوروبية إليها لم تبدأ إلا منذ عام ١٥٤٢م بعد إعلان اكتشاف أمريكا (!) ، بينما بحر بيرنغ ومضيق بيرنغ الذي يربط القارة الاسيوية بالقارة الأمريكية في شمال اليابان لم يعلن اكتشافه إلا بعد ذلك بحوالي قرنين!! ومن هنا لم يكن غريبا أن يربط كريستوفر كولمبوس رحلته الى الغرب الأقصى باسم اليابان . فقد كانت اليابان تقترن جغرافيا في العصور القديمة بأمريكا ، لأن طريق الهجرة اليونانية الرومانية كان يتجه إليهما في أقصى الشرق لا في أقصى الغرب!

وبغض النظر عن الاسم البطليموسي القديم والغريب زيبانجو، كان الاسم المحلي القديم لليابان هو «نيبونْ» Nippon، ومعناه «بلد الشمس المشرقة» (أي البلد التي تستقر فيها الشمس وليس فقط البلد التي في الشرق).وهذا اسم يعبر في حد ذاته عن أن الذين وضعوه كانوا من منطقة بعيدة في الغرب، بحيث كانوا ينظرون الى اليابان على أنها في أقصى الشرق! أما الاسم الحديث «يابان» Japan، فأصله اسم قديم هو Javan، تقول أسفار العهد القديم إنه كان من أسماء اليونان القديمة! وهذه نقطة هامة جدا ، لأن نفس الأصل الفيلولوجي لهذا الاسم اشتق منه أيضا اسم يافا واسم جاوه، وما الى ذلك من أسماء تعبر عن البحر- أي ترادف بذلك اسم «يونان» أيضا (وأصله من نون أي الماء / نوا / إيونيا / غريق). ولهذا نجد في غرب الصين منطقة تسمى «يونان».

وهذا هو السبب في وجود الكثير من أسرار الحكمة والاختراعات الهامة القديمة في الصين - أوضحها ثلاثة انتقلت الى أوروبا وغيرها في ظلمات العصور الوسطي ، هي: سر صناعة الورق ، وسر صناعة البارود ، وسر البوصلة. وعلى غرار ذلك، كانت بعض بقايا كتب الحكمة توجد في بعض مراكز وسط وشرق آسيا. ذلك أن المهاجرين اليونانيين أي البحراويين (منذ الألف الثاني قبل الميلاد)، كانوا يزحفون من سواحل البحر الأبيض في الشام والأناضول والبلقان ، فرارا من مطاردات واكتساحات الكهنوت الفرعوني وأتباعه، ومن ثم انتشروا في آسيا وأقاموا المستوطنات اليونانية في آسيا ، ونشروا بذلك شعلة بروميثيوس أي المعرفة والتحضر.

وواضح أن بعض هذه الهجرات حاولت الاتجاه الى القارة الأمريكية عبر الصين وشمال اسيا. وربما يكون القليل منها قد نجح في الوصول الى القارة. لكن بقية المحاولات تعرضت لأنواع من القمع والإبادة الواسعة (بالوسائل الاشعاعية القديمة وبالوسائل التقنية الكيميائية والوبائية وما الى ذلك مما يسمى «ضربات مصر» أو «لعنة الفراعنة» ، التي كانت تتخصص فيها وتستخدمها أجهزة الكهنوت الفرعوني وأتباعه في مختلف مناطق العالم) . ولهذا ارتبطت منطقة شمال شرق آسيا بما يسمى «سد يأجوج ومأجوج»- مما يعني منع المرور عبرها!

---

(١) مقال دائرة المعارف البريطانية مثلا في طبعة السبعينات، يكرر نفس التعميات والتمويهات عن رحلة كولمبوس، بدون أي محاولة لتعمق النصوص والوقائع التاريخية. ويقول مثلا ان كولمبوس لم تكن لديه أي فكرة عن وجود أي أرض جديدة، وانه كان شخصا على حالة الجنون تحرك للالتفاف حول العالم بناء على نبوءات دينية من كلمات سفر أشعياء وسفر عزرا، وانه من ثم استخدم الحسابات اللاهوتية في تحديد موقع الهند عن طريق الغرب، فانطبقت حساباته لمواقع الهند على موقع القارة الأمريكية!! ومع ذلك، يعترف هذا المقال بأن كولمبوس قرأ كتاب بطليموس، وأن أحد شركائه سمع من أحد العلماء اليابويين في الفاتيكان عن وجود «أرض غير مكتشفة»!!

وقد تحدث ابن خلدون عن بداية «جبل يأجوج ومأجوج» أو «جبل قوقيا» فى أقصى شرق الإقليم الرابع. ثم تحدث فى تناوله للإقليم السادس عن نفس الجبل أو سلسلة الجبال، وعن «بلاد يأجوج» التى أرجح أنها تعنى منشوريا، وعن «بلاد مأجوج» شرقيها – وأرجح أنها تعنى اليابان . ويقول ابن خلدون (ص٧٤) إنه فى شرق الإقليم السادس فى بلاد يأجوج «السد الذى بناه الإسكندر» والذى يوجد «خبره فى القرآن»! (ويلاحظ أن القرآن أشار فعلا فى سورة «الكهف» الى ذلك السد، ونسبه الى «ذى القرنين»، وقال إنه عند «مطلع الشمس» عند «يأجوج ومأجوج» الذين يسميهم الكتاب المقدس «جوج وماجوج»). وكما نجد فى الكثير من التكرارات والبدائل التخليطية فى التاريخ، فإن البعض يمكن أن يخلطوا بين معنى ذلك السد «الرهيب» وبين سور الصين العظيم. لكن الحقيقة هى أن الأول كان سدا حاجزا بالمعنى الذى طمس أخبار الشرق الأقصى منذ الألف الثانى قبل الميلاد ، بينما الثانى كان مجرد سور أثرى معروف أقيم فى القرن الثالث قبل الميلاد.

واسم الاسكندر المقدونى فى الفولكوريات الجغرافية والدينية القديمة المذكورة، يعبر عن انتشار الهجرات اليونانية والمستوطنات اليونانية فى هذه المناطق التى حاول الاسكندر بعد ذلك بقرون عديدة أن يصل إليها فى حملته على الهند ووسط آسيا. ولهذا نجد فى الفولكوريات اليونانية القديمة أن بروميثوس (رمز الهجرات اليونانية التى كانت تنشر نار المعرفة والتحضر فى الشعوب البدائية ورمز معاناة الآلام والعذاب الأبدى من الآلهة أى الكهنة)، هو أخو أطلس الذى حكمت عليه الآلهة أو الكهنة بالعذاب أيضا. والاثنان هما ابنا يابت Japet ، الذى يذكرنا باسم japhet/ يافث ابن نوح. وهذا يقول عنه سفر التكوين (١٠/١٢) إنه أبو ماجوج وجدّ أهالى «جزائر الأمم»! ولاحظ هنا وحدة الأصل اللغوى بين هذا الاسم واسم Japan/ Javan.

ابن خلدون والتعمية على التاريخ القديم

التاريخ صراع بين العقل واللاعقل، أو بين التبصير والتعمية وبين التنوير والتجهيل. فالتحكم الذى تفرضه الأقلية المخادعة من أى نوع ، يستلزم بالضرورة تعجيز الأغلبية المخدوعة وحرمانها من فاعلية العقل والتبصير والتنوير. ومن المؤسف أن هذا الطاغوت اللاعقلى يكاد يكون مستمرا بدرجة أو بأخرى منذ فرعونية مينا، باستثناء بعض الانقطاعات الاضطرارية المؤقتة. فالانتصارات الأطول مدى منذ العصور القديمة (وحتى تفوق قدرات الاتحاد السوفيتى فى أواخر السبعينيات) كانت انتصارات اللاعقل والتعمية والتجهيل. وإن عملية طمس أخبار القارة الأمريكية فى العصور القديمة والوسطى، ثم طمس الإشارات التى وردت عنها فى بعض كتب التراث المشهورة والمنشورة على الجمهور، بل وإلغاءها حتى من كتب التعليم المدرسى الأوروبى، هى نموذج مصغر لاستمرار هذه الانتصارات اللاعقلية التجهيلية فى الماضى والحاضر.

وعندما يتركون أحيانا عن عمد بعض إشارات التبصير والتنوير غارقة فى عماء التجهيل، فإنما يفعلون ذلك ليستخدموها فى الاستطلاع الذهنى، أى كبالونة اختبار أو كاختبار ذكاء أو كفرّازة / وسيلة فرز، لاستكشاف وفرز الأشخاص ذوى التفكير البعيد المتحرر، للتخلص منهم. وكما يقول الشاعر الشيوعى الفرنسى إيلوار : «إنهم يبحثون عن العيون التى تبصر فى الظلام لكى يفقأوها».

ومثل هذه المواد الاستطلاعية أو الاختبارية الضائعة كالتبر القليل فى التراب الكثير، نجدها فى كل مجالات التفكير والحياة. وهى تستخدم فى اصطياد واستبعاد أصحاب التحرر الذهنى والفكر الحر، الذين ينظرون فى الأفكار البعيدة والأصول أو الجذور المنطقية. وهذا هو السبب فى استمرار التعمية والتجهيل فى العصر الحديث على التاريخ الحقيقى لامبراطورية الكهنوت الفرعونى، التى استمرت فى ممارسة أو تدعيم أو توجيه عمليات التحكم السرى اللاعقلى الشامل فى أنحاء العالم منذ الألف الثانى قبل الميلاد، ثم بالتكامل مع الكنيسة الرومانية فى العصور الوسطى حتى انهيار سلطة الكنيسة واتجاهها الى استخدام الأجهزة البريطانية فى العصر الحديث . فهم يرون أن أى مساس بالتاريخ الحقيقى لعمليات ومخططات وشبكات الكهنوت الفرعونى فى صراعه مع الشعوب العقلانية القديمة، هو مساس بالتاريخ الحقيقى للأديان القديمة ، لأن أجهزة وشبكات الكهنوت المصرى كانت تصنع العبادات والأديان فى العالم. بل إن تقاليد الطاغوت الفرعونى هى فى الحقيقة صانعة الطفولة اللاعقلية الفاسدة للبشرية ، التى تعانى

من مضاعفاتها حتى اليوم.

من هنا تبدو أهمية الدراسة العقلانية الدقيقة والمتعمقة لكل أنواع التراث القديم وكل أنواع النصوص القديمة والفولكوريات القديمة (الدينية وغير الدينية إن وجدت). ومن هنا أهمية دراسة نصوص ابن خلدون التى سجلت تاريخ وثقافات العالم الاسلامى والعالم المحيط به، قبيل انتهاء ظلام العصور الوسطى فى أوروبا.

إن ابن خلدون ليس مؤسس علم الاجتماع كما يقال - بدليل أن علم الاجتماع لم يقم على أساس أفكاره الدينية التى كانت تعتبر الجماعات القبلية البدائية أرقى من المجتمعات المتحضرة، وأن العرب الأوائل انتصروا لأنهم كانوا بدوا ثم سقطت دولتهم عندما تحضروا!! وبالاضافة الى منهج استخدام النصوص القرآنية والحديثية الكثيرة التى تغطى كل صفحة فى كتابه بحيث تفرض عليه طابعا شبه دينى، وبالاضافة الى أنه كان يعتبر كتاباته التاريخية و«العمرانية» فرعا من فروع «الفقه الشرعى» وليست فرعا من العلوم العقلية ، فمن المهم أن نلاحظ أيضا أنه حتى كلمة «عمران» التى تكررت كثيرا فى كتابه، كان يستعملها بالمعنى العربى القديم وهو «العمار» (ومنها «المعمور») ، أى «الحياة السكانية» أو «التجمع السكانى»، وليس بمعنى التواجد المجتمعى. وكان هذا تصوره أيضا لمعنى كلمة «اجتماع» التى استعملها أحيانا ! ولهذا، كان يتحدث مثلا عن «العمران» أو «الاجتماع» فى التجمعات القبلية شبه البدائية التى لاتصل الى مستوى «المجتمع» البشرى. أما تصوراته عما يمكن أن نسميه بلغة اليوم التنظيم الاجتماعى ، فكانت تقتصر فقط على الحياة السكانية المعيشية فى المدينة أو فى القرية ، ولاتصل الى تصور مجتمع القطر أو الامبراطورية ! (حيث كان يستعمل مثلا كلمة «دولة» بمعنى الأسرة الحاكمة!).

ونظرية العصور التى قال بها - أى حتمية صعود ثم هبوط وسقوط الحضارات أو الدول - وردت كثيرا فى «أسفار الأنبياء» فى العهد القديم من الكتاب المقدس. وهى نظرية خاطئة، رغم أنها تعبر عن وقائع فعلية مصنوعة، أى حدثت تحت التحكم السرى الشامل الذى كان يصنع تاريخ البشر. وقد أشار ابن خلدون نفسه الى هذا التحكم السرى الشامل فى التاريخ ، وذكر أمثلة كثيرة منه، متوهما أنها عمليات تنبؤ صحيح بقيام وسقوط الدول وحروبها ، وذلك باسم «الجَفْر» (بفتح الجيم وتسكين الفاء) أو «حِدْثان الدول» (بكسر الحاء وتسكين الدال) أو «الملاحم»!![1] واعترف ابن خلدون بصحة تنبؤ الكهنة أو المنجمين أو الأولياء عن قيام الدول الجديدة، وعن مدة بقائها قبل سقوطها ، وعن حروبها وملاحمها!! وهذا يعنى أن ابن خلدون مثل غيره من المؤرخين المعروفين، كان ينظر ولايبصر، ومن ثم لم يستطع أن يفسر هذه الحقائق إلا بما يسميه «طريق الآثار [= المأثورات الدينية] والنجوم»!

كان ابن خلدون مزدوج الشخصية : يجمع بين العقل والتصوف الغيبى، وبين سعة الاطلاع حتى على الفكر اليونانى والفلسفة اليونانية مع التعصب الدينى واللاعقلى ضد الفلسفة وضد المعتزلة وضد العلوم العقلية!! بل إنه كرر وأكد الفتوى القديمة بضرورة إعدام وسجن الفلاسفة والمتفلسفين والمعتزلة وأمثالهم! ونتيجة هذا الموقف اللاعقلى، لم يستطع طبعا تفسير صحة التنبؤات التى تعبر عن التحكم السرى الشامل فى التاريخ . وعندما وصل الى مصر بالذات، لم يسمحوا له بتدريس التاريخ أو الاجتماع، ولكن سمحوا له فقط بالاشتغال بالفقه والقضاء ! ثم أغرقوه فى التصوف والكرامات الصوفية ! فلما مات، دفن بمقابر الصوفية فى العباسية!

ومع ذلك ، فيجب أن نميز تمييزا دقيقا بين شخصية ابن خلدون وبين الأهمية الوثائقية التاريخية لكتابه. فقد أورد فى كتابه التاريخى الكثير من الوقائع التى لم يفهمها والتى تفيدنا اليوم فى إثبات

---

(١) كلمة «جفر» معناها الصحيح هو «الخبيئة» أو «الدفينة» أو «المكتوب السرى» بخصوص المستقبل، والكلمة الثانية تعنى حدوث أو ظهور الدول ، أما كلمة «الملحمة» epic ، فهى ترجمة لكلمة يونانية قديمة تعبر عن أشعار الحروب وحوادث الأبطال. لكنها فى تراث العصور الوسطى ، كانت تتضمن أيضا تنبؤات عن حروب وحوادث فى المستقبل.

ظاهرة التحكم السرى فى التاريخ. وقدم فى الجزء الأول المسمى بالمقدمة - بصراحة غير معتادة فى تاريخ الاسلام - الأصول اليونانية والفارسية القديمة للثقافة والمعرفة الاسلامية، وأشار إلى الأوروبيين فى أواخر العصور الوسطى إشارات تدل علي أن أوروبا لم تكن إذ ذاك فى ظلام مطلق كما كان يزعم الاسلاميون، وكما كان الأوروبيون أنفسهم يروجون عن أنفسهم لتضليل المسلمين عما يحدث عندهم من تطورات. ولعل ما أورده في جزئه الأول عن القارة الأمريكية المطموسة، وعن وصول البحاره الاقرنج إليها ، دليل علي مدى دقته التسجيليه وسعة اطلاعه.

لكن من المؤسف أن الجزءين التاليين من كتابه التاريخي الكبير شبه مجهولين ! ولو درسناهما دراسة عقلانية متعمقة ومدققة ، لوجدنا فيهما أسراراً أهم وأخطرا

أوائل يونيه ١٩٨٨

---

(٣)

الحركة الماركسية المصرية حركة ديدانية (١)

نشرت مجلة الهلال منذ شهور مقالين عما يسمى «أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية»، ثم نشرت فى عدد أكتوبر ١٩٨٨ مقالين عن نفس الموضوع : أحدهما للدكتور رؤوف عباس، والثانى للأخ

---

(١) هذا المقال كتبته فى نوفمبر ١٩٨٨ لنشره فى مجلة «الهلال» ، لكن رفضه رئيس تحريرها مصطفى نبيل - الصحفى المخصص حكوميا للتحكم فى أعمال وقضايا ثقافية وإيديولوجية لم يتخصص فيها فكريا. وقال لى بعد ذلك، إن سبب رفضه هو أنه يتعرض للحركة الماركسية المصرية بدون اعتماد على «وثائق» رسمية!! ورغم أننى لم أكتب فى المقال مايحتاج الي «توثيق رسمى»، فقد كان ردى عليه يتلخص فيما يلى:

أولا ، أن هذا القول مع رفض نشر المقال، هو فى حد ذاته دليل على موقف النظام الحاكم فى المحافظة على الماركسيين والمتمركسين المصريين، بعد احتوائهم فى الاتجاه الناصري وفي الاتجاه العسكرى القومى.

وثانيا: أنه يكرر سفسطات وبلاهات مؤرخى تقارير أجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية بطريقة محمد هيكل، عن أن التقارير الحكومية التى تسمح باعلانها أجهزة المخابرات هى فقط مواد وأدلة التاريخ ! وهذا يعنى فى الحقيقة إلغاء المنطق والاستدلال المنطقى والتحليل المنهجي العلمى لمختلف المواد والوقائع والعناصر والظروف التاريخية، ومن ثم إلغاء التاريخ كعلم عقلانى، وتحويله الي تدوين وتفسير للتسجيلات الحكومية المسموح باعلانها!

وثالثا، أنه إذا كان بعض الصحفيين غير المثقفين فلسفيا ومنهجيا (على طريقة محمد هيكل)، يتصورون فى بلاهة أن علم التاريخ هو مثل الصحافة فى الحصول على «أسرار» التقارير العليا الحكومية والأمنية، فإن الأجهزة العليا التى تختار وتقرر أى «وثائق» يسمح بالاطلاع عليها أو على أجزاء منها - كما تعلن ذلك رسميا وبصراحة - ليست من البلاهة بحيث تسمح بالوصول الى «أسرار رسمية» أو «وثائق» لاتخدم مصالحها وأساليبها الاستراتيجية ومخططاتها القريبة أو البعيدة المدى. فكيف يمكن الوصول الى «الوثائق» المطلوبة فى مثل هذا المجال؟!

رابعا، وعلى سبيل المثال فقط، توجد حاليا مجلة شهرية متمركسة اسمها «المنار»، يعرف كثيرون منا بالوقائع الشخصية الثابتة وبوقائع إعلاناتها وموضوعاتها التسجيلية ، ووقائع اتجاهاتها السياسيةوالعقائدية أنها تعمل بتمويل وارتباط بالأجهزة العراقية والأجهزة الفرنسية، بالتكامل مع الأجهزة المصرية. ويصل الأمر الى درجة أن الأجهزة العسكرية الفرنسية تنشر فيها بآلاف الجنيهات ، إعلانات عن أسلحة عسكرية متطورة لايمكن أن تنشر فى مجلة ثقافية محدودة القراء!! فكيف يمكن - على سبيل المثال كما قلت - أن نلغى عيوننا وعقولنا عند الحكم على تلك المجلة الوفيرة المال، بحجة أنه يجب الحصول أولا على «وثيقة اعتراف» ضدها من الأجهزة المذكورة؟! إن هذا الرأى يشبه المطالبة بالحصول (بطريقة مايسمى «البيّنة» فى جرائم الزنا القديمة) على أربعة شهود رجال يشاهدون «المرود فى المكحلة» بين أطراف التعامل!! لكن تقدم العقل ومن ثم تقدم «المنهج» العلمى ولن «التحقيق» فى المجتمعات الراقية، تخطى تماما اللحنية التى كانت تقتصر على شرط الاعتراف أو الشهود الأربع.

مصطفى طيبه. وباعتباري من مؤسسي الفكر الماركسي في مصر بعد انخراطي في الحركة الماركسية منذ عام ١٩٥٢، ثم لأنني تحررت من الماركسية تطلعا الى الثورة الفكرية التى بدأت تصنعها منذ أواخر السبعينات، مراكز القدرة في المعسكر الاشتراكي بجناحيه السوفييتي والصيني، رأيت من واجبي أن أكتب هذا المقال للرد على المقالين المذكورين.

ذلك أن الأمر يحتاج الي توضيح الحقائق للتاريخ ، بغض النظر عن ضآلة الحركة الماركسية المصرية وعقمها وتشرذمها وانقساماتها الكثيرة المستمرة.

ومن أجل الاختصار، سألخص وجهة نظري في خمس نقاط.

أولا - اليهود والأجانب

الأخ طيبه يتعجب من أن من كتبوا عن هذا الموضوع ، أدانوا ظاهرة قيام اليهود بتأسيس الحركة الماركسية في مصر قائلا إنها "ظاهرة عادية جداً تكرر مثلها في معظم دول العالم"! ثم يقول إن كل الأفكار العلميه والاجتماعية الجديدة في أوروبا، كان ينقلها إلى البلاد المستعمرة أفراد أجانب .

وهذه في الحقيقة ليست "قاعدة عامة " كما يزعم، لأن انتشار معرفة اللغات الأوروبية في المستعمرات وأشباه المستعمرات، كان يتيح للكثيرين من مثقفى البلاد المحليين الاطلاع على الأفكار العقلانية الأجنبية الجديدة ونشرها. لكن الأهم في ذلك، هو أنه يخلط هنا بين اليهود (حتي لو لم يكونوا أجانب) وبين الأجانب عموما، فضلا عن أنه يخلط بين الفكرة الماركسية التى كانت تستهدف تكوين حركة سياسية جماهيرية وبين الأفكار العقلانية التي لا تستهدف إلا الاشعاع الثقافي.

ثم إن اليهود لم يؤسسوا فقط تنظيم " الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني»، بل أسس ثلاثة يهود أيضا التنظيم الماركسي الثاني في مصر، باسم «الديمراطية الشعبية»، ثم باسم «طليعة العمال» ! ومما يلفت النظر أيضا، أنهم جعلوا سكرتيره العام شخصا من الاخوة الأقباط! (بل ويتصف بدرجة واضحة من السذاجة، أتاحت للسلطات الناصرية أن تعتمد عليه كثيرا بعد ذلك في عمليات احتواء الماركسيين المصريين!)

فاذا لاحظنا أن استخدام اليهود مع استخدام الأقليات الأخرى ، كان بالفعل ظاهرة عامة في تأسيس الحركات الماركسية في معظم بلاد العالم ، فيجب أن ندرك أن هذه ظاهرة غير طبيعية ، ولكنها ظاهرة مدفوعة أو محكومة بطريقة أو بأخرى ، لأهداف استراتيجية بعيدة المدى.

من هذه الأهداف، إساءة اختيار العناصر التأسيسية للحركة الماركسية، والتي ستختار بدورها العناصر القيادية المتتالية للحركة. أي تسميم الآباء الأوائل أو الخميرة الأولى للقيادات المتتالية للحركة. فأي أقلية سلالية في أي مجتمع، لاتكون عادة ذات اتجاهات موضوعية. ومن هذه الأهداف أيضا، هدف مزدوج، هو : تنفير الجماهير والناس العاديين من ناحية، و«تبرير» نفور المثقفين المتعمقين من النظرية الماركسية من ناحية أخرى. ذلك أن النفور العام من اليهود (خصوصا في العالم العربي والاسلامي)، هو واقع لايمكن جهله أو تجاهله - بغض النظر عن أي موقف موضوعي ضد تقاليد كراهية اليهود.

ومنذ قيام الدولة السوفييتية عام ١٩١٧، كانت هذه الأهداف تتعلق أساسا بالموقف إزاء الاتحاد السوفييتي ، وليس فقط بالموقف إزاء النظرية الماركسية.

ثانيا - أجهزة المخابرات الدولية

يشير الأخ طيبة ساخرا أكثر من مرة، الى مايتردد حول اتهام «المخابرات البريطانية» بأنها كانت على «علاقات مريبة» بالحركة الماركسية المصرية! ولا أعرف لماذا لم يشر أيضا الى المخابرات الفرنسية التي كانت متداخلة جدا في أوساط الماركسيين الأوائل ذوي الجنسية الفرنسية! والحقيقة أن هذا الموضوع يثير عدة نقاط تحتاج الى توضيح. وأهمها مايلي:

١- يجب أن نميز بين «العميل» و«الأداة المستقلة». فكما أنك تستطيع استخدام قط لاتملكه في اصطياد فأر ما، وتستطيع استخدام ميكروب لم تصنعه في صناعة مرض ما لأحد الأشخاص، بمجرد معرفة طبائع ونشاطات هذه الأطراف وحقائق العلاقات بينها ثم التحكم في الظروف والعلاقات التي تجمعها، كذلك تستطيع استخدام لص أو نشال لايعمل لحسابك ولكن بمجرد وضعه على علاقة مناسبة

بالضحية، او تنبيهه بطريقة غير مباشرة الى النقود المثيرة له. وهذا مايحدث فى مخططات استخدام الأدوات المستقلة فى مجال الثقافة والصحافة والسياسة.

٢ - أن الأجهزة العليا البريطانية التى تتحكم فى مختلف فروع المخابرات البريطانية الرسمية وغيرها، كانت تحكم العالم كله وتفرض عليه تحكمها السرى الشامل بالوسائل المباشرة وغير المباشرة، وبالمخططات القصيرة المدي والطويلة المدى ، وتساعدها فى ذلك المخابرات الفرنسية . ثم تولت الأجهزة العليا الأمريكية قيادة أجهزة الغرب منذ الحرب العالمية الثانية. ومعنى ذلك ، أنه توجد دائما سلطة دولية عليا للتحكم السرى الشامل ، لأن المجتمع الدولى هو مثل المجتمع المحلى لايعيش بدون سلطة منذ عصور الفراعنة.

ومثل هذه الأجهزة العليا الدولية - التى تستخدم أىّ قنوات أو شبكات محلية أو أجنبية - تتحكم فى كل الظروف والمواقف الاستراتيجية وفي كل الأفكار الاستراتيجية وفي كل الأفراد الاستراتيجيين (بما فى ذلك كارل ماركس الذى عاش تحت التحكم السرى فى لندن أربعة وثلاثين عاما أنتج خلالها أهم أفكاره الفاشلة!).

ومن البلاهة الناصرية أن نصدق أمثال محمد هيكل أو غيره من مؤرخى تقارير أجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية ، حين يتحدثون عن «حرية» أو «ليبرالية» صناعة التاريخ المزعوم، بحجة الاعتماد على ماتسمح أجهزة المخابرات بنشره من التقارير الحكومية الرسمية، وبحجة رفض مايسميه «النظرية التآمرية للتاريخ» ! فالتاريخ لم يكن مؤامرة ، لأن المؤامرة عملية جزئية مؤقتة. لكنه كان ولايزال يصنع تحت التحكم السرى الشامل دوليا ومحليا، خصوصا من حيث النتائج والاستراتيجيات.

٣ - خلاصة الأمر، أن من البلاهة أن تتصور أن الحركات الماركسية التى تأسست فى معظم بلاد العالم - ومنها مصر - كانت بعيدة عن تحكم الأجهزة العليا البريطانية والفرنسية حتى الخمسينات، ثم الأجهزة العليا الأمريكية أيضا منذ الخمسينات. صحيح أن هذه الأجهزة الدولية (بل والمحلية) تستخدم أيضا العملاء المباشرين فى الحركات الماركسية حيثما استلزمت الظروف . لكن الأهم والأشمل هو قدرتها على دفع وتحريك الأفراد المطلوبين - سواء كانوا يهودا أو أجانب أو محليين- وتشغيلهم كأدوات مستقلة ، من خلال التحكم من الخارج أو من الداخل فى إمكانياتهم وعلاقاتهم ومواقعهم وفى ظروف ومجالات نشاطهم ، بل وحتى فى درجة انتشار أسمائهم.

وعلى سبيل المثال فى موضوع الأسماء، كان رجال المخابرات البريطانية يصدرون فى الخمسينات كتبا عما يسمى «الحركة الوطنية والشيوعية» فى مصر، فيذكرون فيها أسماء «الزعماء» المزعومين الذين يريدون أن يصنعوا لهم الشهرة فى الحركة الماركسية (ومنهم مثلا مستخدم تعلم فى كتاتيب الأزهر ولم يستكمل حتى التعليم الأزهرى، اسمه مبارك عبده فضل لم يكن يستحق أن يذكر اسمه حتى فى صحيفة كاريكاتيرية!). ومنذ عهد عبد الناصر، تولت الأجهزة العليا المصرية مهمة تدعيم أسماء وامكانيات ومراكز المسموح لهم بالاستمرار - رغم أنها التزمت بالمحافظة على معظم الكوادر الماركسية والمتمركسة التى اختارها الغرب ، وبالتخابر فى ذلك مع أجهزة الغرب.[1] وفى السنوات الأخيرة، بدأت تشترك فى

---

(١) من أجل التسجيل التاريخى، يجب أن أضيف هنا أن عملية صناعة الأسماء والألقاب العلمية والوظائف، أصبحت منذ العهد الناصرى تحدث أيضا بالاتفاق مع الأجهزة الاشتراكية ! ذلك أن الدول الاشتراكية لم تكن تسمح لأى شخص بالسفر إليها - ناهيك عن الاستقرار للدراسة أو للعمل - إلا بالاتفاق مع الجهات الحكومية المختصة. وبالنسبة لى شخصيا، حدث أن قالوا لى بصراحة فى برلين الشرقية عام ١٩٦٨ إنهم سيسمحون لى بالبقاء عدة أسابيع فقط كموقف استثنائى، وإنهم لايستطيعون السماح لى بالاستقرار فى أى بلد من المعسكر الاشتراكى إلا بموافقة الجهات الحكومية المصرية، وإن أى محاولة لطلب أحد الأشخاص غير المتمتعين بالرضاء الحكومى لاتؤدى فقط إلى صدام مع القيادة المصرية التى كانوا يتجنبون أى صدام معها، بل إنها تكون أيضا محاولة فاشلة وتؤدى إلى نتائج عكسية وإلى محاولات مضادة لتصفية الفرد غير المرغوب فيه من الأجهزة المصرية! بل من المثير والملفت أن أقول أيضا إن هذا ينطبق حتى على الدعوات التى توجهها فى المناسبات السفارات الاشتراكية فى مصر، وليس فقط على البعثات والزيارات والوظائف، الخ! وقد حدث فعلا منذ أسابيع أننى حاولت حضور حفل السفارة السوفييتية بعيد الثورة فى نوفمبر ١٩٨٩، فأفهمونى أن الدعوات توجه إلى الأفراد من خلال المصالح والمرافق والجهات الحكومية أو الاجتماعية، وليس إلى فرد لاينتمى إلى جهة من تلك الجهات!! ولولا أن بعض رجال السفارة تصرفوا بطريقة «جديدة» ، لما استطعت أن أحصل على مجرد دعوة لحضور حفل الثورة الشيوعية الأولى!

هذه العملية أيضا - وبالتعاون مع فرنسا وغيرها - بعض البلاد العربية والخليجية (حتى ذات الاتجاه الاسلامى التقليدى!) ، من خلال الاهتمام بتكرار الدعوات الى بعض الماركسيين والمتمركسين المصريين أو الكتابة عنهم واستكتابهم، لتدعيمهم محليا وعربيا ، أو لتزويدهم بالامكانيات الفعالة.

ثالثا - الشيوعية والاسلام

ينفى الأخ طيبة بتكرار ممل، بل وبهيستيريا غريبة ، ماكتبه أحد الاسلاميين عن اتجاه الحركة الماركسية المصرية الى «مقاومة الحركات الشعبية الاسلامية»! وهذه بلاهة أشد وأنكى! وقد كنا نخشى من إثارة هذا الموضوع فى الماضى، لأننا كنا نخدع أنفسنا بأحلام الحصول على تأييد ما من الرأى العام ! أما فى ظل الثورة الفكرية التى تجرى وستجرى فى المعسكر الاشتراكى بجناحيه ، فإن وسائل الثورة الشيوعية فى العالم المتدين تتغير ، فضلا عن أن الاتحاد السوفييتى لم يعد يقبل التورط فى المجاهل والرمال المتحركة للعالم الثالث. فقد انتهت المخططات السوفييتية التى كانت تعلق الآمال على العسكريين الدهمائيين المتعصبين فى العالم الثالث، وعلى مايسمى «المشكلة الفلسطينية»، إلخ.

. وعلى كل حال، ففى إيران مثلا أعلن قادة حزب توده إسلامهم وولاءهم للخومينى، لكن لم يلبثوا أن أعدموهم! وفى أفغانستان ، فشلت كل محاولات التظاهر بالاسلام وعروض الائتلاف مع الاسلاميين، إلخ! فمن المعروف لأى طفل مسلم أن الحركة الشيوعية الحقيقية هى حركة لا دينية. والاتحاد السوفييتى يكرر التفاخر بأنه أول دولة لا دينية فى التاريخ. هذا مبدأ عقلانى أكبر، يعلو على مبادىء الماركسية التى يتحررون منها اليوم، ولا يتنافى مع مبادىء حرية الأديان المنصوص عليها فى كل الدساتير الشيوعية داخل إطار النظام اللاديني العام. ثم إن طبيعة الاسلام لاتسمح إطلاقا بالتعاون الثابت مع الملحدين ، وإن كانت تسمح بركوبهم والاستفادة منهم مؤقتا الى حين التمكن من تصفيتهم.

لكن الأخ طيبة يريد أن يقنع الاخوان المسلمين وغيرهم من الاسلاميين، بأن الحركة الماركسية حاولت إقامة «جبهة» معهم، وأنها لم تكن تريد «مقاومتهم» ، لولا أنهم هم الذين بدأوا الهجوم على الحركة الماركسية والانفصال عنها منذ حكومة اسماعيل صدقى باشا! بل إنه يقول إن «مناهضة» الحركات الإسلامية ، تعتبر من «الأعمال التخريبية» ، ومن ثم يجدد عرضه بالتحالف مع الإسلاميين ضد العدو المشترك الحقيقى، وهو إسرائيل!

فهل يغير هذا من موقف الاخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين؟! وهل يمكن أن يقبلوا التحالف مع الماركسيين الذين يتظاهرون بالاسلام أو يتظاهرون بالرغبة فى التعاون مع الاسلام؟! مستحيل طبعا. ومع ذلك، فمن المؤكد أنهم سيدعمون مصطفى طيبه وأمثاله، بهدف كسر وترويض الفكر الشيوعى والعقلانى، وبهدف إجهاضه باستخدام مسخ ماركسى مروض كبديل مزيف له. ذلك أن تاريخ العالم كله، هو تاريخ الصراع بين العقل واللاعقل . وتاريخ العصر الحاضر، هو تاريخ الصراع بين العقلانية الشيوعية واللاعقل الغيبى والرأسمالى. وقد وصل الأمر ببعض الإسلاميين المصريين والعرب، الى درجة تكرار الكتابة عن «تحرير» مايسمى بالجمهوريات الإسلامية من الحكم السوفييتى!

رابعا - الأممية

الأممية تعنى ترابط أو تكامل الشيوعيين من مختلف الأمم تحت قيادة الاتحاد السوفييتى. وبغض النظر عن أصوات الأغلبية الانتخابية التى لن يحصل عليها فى مصر أى شيوعى مخلص ، تقول - للتاريخ - إن من المعروف للعامة وللخاصة أن الشيوعية الحقيقية تعنى الالتزام بتوجيهات الاتحاد السوفييتى. وحتى الخلاف الاضطرارى المؤقت بين الاتحاد السوفيتى والصين، كان يتضمن فكرة تقسيم القيادة الأممية لا إلغاءها.

أما النظم والحركات الماركسية التى تدعى «الحياد» ، فإنها تكون عمليا تابعة للغرب - بإرادتها أو رغم إرادتها . ذلك لأن السلطة الدولية الأمريكية الغربية ، تفرض كما قلت تحكمها السرى الشامل على العالم ، بحيث لايمكن أن تتصدى لها بدرجة أو بأخرى إلا السلطة الدولية السوفييتية (التى تزايدت

قدراتها منذ أواخر السبعينيات ، مما أتاح لها أن تسمح باطلاق الثورة الفكرية الاصلاحية التى أعلنت أخيرا).

المهم إذن أن الأممية والقيادة السوفييتية، هى مبدأ المبادىء فى الشيوعية الحقيقية - سواء فى ظل الماركسية القديمة، أو بعد التحرر من الماركسية. ومع ذلك - وباسم الماركسية - يهاجم مصطفى طيبة مبدأ الأممية والقيادة السوفييتية هجوما مسعورا متكررا! وهو يتهم هذا المبدأ بأنه سبب «أخطاء وخطايا الماركسيين المصريين منذ الخمسينات وحتى قرب منتصف الستينات»!!

الحركة الماركسية المصرية الفاشلة العجفاء - التى وصفها أحد زعماء الأحزاب الماركسية العربية بأنها «حركة ديدانية»، والتى لم يصل صوتها الى بعض الجماهير إلا بعد أن تبناها وركب فوقها بعض العسكريين الناصريين ضمن مخططات خداع واحتواء الاتحاد السوفييتى - هذه الحركة الماركسية الديدانية، يقول طيبة إن أخطاءها وخطاياها ترجع الى الأممية والى الاتحاد السوفييتى!! ويبدو أنه بعد أن استخدمته الناصرية فى دار «أخبار اليوم» فى فترة استرضاء ومنافقة الاتحاد السوفيتى، ثم بعد أن اهتمت عدة صحف من الكويت وغيرها ومجلة الهلال وغيرها بنشر اسمه، تصور أن ذلك كله يرجع الى مواهبه الصحفية والقلمية ، والى عدالة حرية تقدير المواهب والآراء!!

لكن ماهى هذه الأخطاء والخطايا الماركسية الأممية؟!

يقول إن الحركة الماركسية المصرية التزمت فى الأربعينات بالموقف السوفييتى الذى وافق على قرار تقسيم فلسطين . لكن هذا موقف صحيح حتى اليوم ، وليس خطأ ولا خطيئة!

ويقول إن «مواقف الاتحاد السوفييتى» كان لها «الكلمة الحاسمة عند نشوب أى خلاف بين الشيوعيين». وهذا أيضا موقف صحيح ويجب أن يظل صحيحا ، وليس خطأ ولاخطيئة!!

ويقول إن حل مايسمى بالحزب الشيوعى المصرى والانضمام الى التنظيم الطليعى الناصرى، جاء نتيجة «الالتزام بالتحليلات السوفييتية» التى ظهرت فى بداية الستينات، «عن الطريق اللارأسمالى وعن البرجوازية الوطنية التى تنازلت عن مصالحها من أجل مصالح الأمة وعن إمكانية السير فى الطريق المؤدى الى الاشتراكية بدون قيادة الطبقة العاملة». وهنا خلط الأخ المذكور بين حل الحزب والانضمام الى التنظيم الطليعى الناصرى الذى كان موقفا ذاتيا من الماركسيين المصريين من ناحية ، وبين التحليلات النظرية السوفييتية التى كانت تستهدف فى الحقيقة احتواء عبد الناصر ونظامه العأسمى الدهمائى شبه الماركسى من ناحية أخرى.

وأنا شخصيا - على سبيل المثال - لم أطلب الانضمام للتنظيم الطليعى، ولاحتى للاتحاد الاشتراكى الذى كانت عضويته شاملة رسميا! وفضلا عن ذلك، فمن المهم أن نسجل هنا أن السوفييت كانوا يحاولون تنبيهنا الى أن ماينشر فى بعض المجلات السوفييتية لايعبر عن رأى القيادة السوفييتية. (حدث هذا مثلا فى أحد اللقاءات التى حضرتها مع العسكرى الناصرى كمال رفعت في حوالي عام ١٩٦٦، لأننى كنت إذ ذاك أنتقد الخط المعلن فى بعض المجلات السوفييتية عن اعتبار النظام الناصرى نظاما اشتراكيا). وبعد أن فصلت تعسفا من العمل الصحفى، التقيت فى إحدى المرات فى بداية ١٩٧٠ مع أحد السوفييت ، فأفهمنى أن الموقف السوفييتى الحقيقى ليس «مع» عبد الناصر أو الناصرية. (وكنت قد بدأت أتصرف على هذا الأساس فى إطار القانون، لكنهم أسرعوا الى إيداعى فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور!).

الاتحاد السوفييتى كان إذن - مثل أى دولة عظمى أو صغرى - يناور لاحتواء نظام عبد الناصر ، فضلا عن أن نفس الأفكار الماركسية اللينينية كانت تحتوى على أخطاء قديمة بخصوص مايسمى «حركة التحرر الوطنى» وحركة «الشعوب الاسلامية» و«التطور اللارأسمالى الى الاشتراكية»، إلخ. فكيف يمكن أن نلومه على ذلك؟!

إن موقف الناصرية من الاتحاد السوفييتى ومن الشيوعية ومن الاستعمار الغربى والأمريكى ومن مأمومات ، إلخ ، كان الدرس الأكبر الذى اقنع الأجهزة العليا السوفييتية بأخطاء الماركسية اللينينية

وبضرورة التحرر منها. وهو الذي كشف لها المخططات الأمريكية الحقيقية طويلة المدى لتوريط الاتحاد السوفييتي في مصيدة الشرق الأوسط ، كمقدمة للحرب العالمية الثالثة في ظل التفوق الأمريكي إذ ذاك. فهل يكون الموقف الصحيح إزاء ذلك هو التوضيح الملتزم لهذه الأخطاء، أم اعتبارها «خطايا» تبرر الاعتماد على الأجهزة المصرية وعلى الضباط الناصريين بدلا من الاعتماد على الأممية؟!

خامسا - الصلح مع اسرائيل

بخصوص كاتب المقال الأول رؤوف عباس، فقد أشار الى موقف هنرى كورييل من حرب فلسطين، وكيف طالب بفكرة «السلام العادل» و«التعايش السلمى» بين إسرائيل والبلاد العربية. واعتبر ذلك دليلا على «بعد نظره» فى خدمة مصالح إسرائيل! والحقيقة أن السلام منذ الأربعينات كان سيخدم مصالح العرب أكثر مما سيخدم مصالح إسرائيل كما يزعم! فبعد النظر هنا لايعبر إطلاقا عن مصالح إسرائيلية.

لكن هذا الموقف كان ببساطة موقفا اضطراريا. فهو لا يرجع فقط الى أن كورييل كيهودى لم يكن يستطيع أن يطالب بالحرب ضد إسرائيل، لكن يرجع أيضا وأساسا الى أن الاتحاد السوفييتى اتخذ إذ ذاك موقف تأييد قرار تقسيم فلسطين. وكان هذا الموقف يرتبط بتحليلات سياسية تفسر الحرب ضد اسرائيل بأنها تبرير لفرض النظم الاستثنائية والعسكرية على المنطقة، وبأنها تبرير لمحاربة الحركات الديمقراطية فى المنطقة. وقد تحقق ذلك فعلا من خلال عمليات عسكرة مصر وغيرها من البلدان العربية.

أما اليوم، وقد بدأت حتى منظمة التحرير الفلسطينية تفكر فى إعلان موافقتها على قرار التقسيم[1]، فاننا نقول بكل صراحة إن هذا الموقف الصحيح تأخر أربعين عاما كاملة!

ولو كان العرب قد وافقوا على قرار التقسيم حين صدوره - موافقة «أمر واقع» وليس موافقة تأييد، وبالتعاون مع الاتحاد السوفييتى وليس بالتعاون مع الغرب - لكانوا قد أنقذوا مصر والعالم العربى من كوارث وخسائر كثيرة ، ولكانوا قد ساعدوا الاتحاد السوفييتى على إعادة بناء «مجتمعه» وعلى اعادة بناء بعض المجتمعات العربية، بدون تعريضه لمصيدة الحرب العالمية الثالثة، التى نصبت ضده منذ الخمسينات قبل أن يصل الى التفوق العسكرى والإشعاعى الذى وصل إليه فى الثمانينات. وإذن لتغير تاريخ المنطقة وتاريخ اليهود منذ الأربعينات.

لكن للأسف أن كلمة «لو» هنا تعبر عن الاستحالة ، لأن مثل هذا الموقف يتنافى مع طبائع القوى الفاعلة فى المنطقة.

نوفمبر ١٩٨٨

---

(٤)

هيرمان هيسه والبديل الشرقى[2]

كل إناء ينضح بما فيه

من الأفكار التصويرية المعروفة التى تناولها بعض أدباء القصص، فكرة الراهب الذى أراد أن يعطى

---

(١) لاحظ أن المقال كتب قبل إعلان تلك الموافقة

(٢) هذا الموضوع الذى كان يحمل عنوان «مقدمة المترجم»، كنت قد أضفته الى ترجمة رواية «الصيف الأخير» للكاتب الألمانى هيرمان هيسّه التى كلفتنى دار الهلال بترجمتها. وكما هو موضح فى الملحقات (ثانيا/ رقم ٢٠و٢١و٢٢)، بلغت =

درسا عمليا لتلميذته الشابة الحسناء عند رحيله، فقدم لها جمجمة ميت لتحتفظ بها وتتأملها من حين لآخر، حتى تقتنع عمليا بمعنى فناء الجسد وتؤمن بضرورة الاهتمام بأمور الروح والروحانية. لكن النتيجة العملية فى تلك القصة جاءت معكوسة! فقد اقتنعت الشابة - على العكس - بأنها يجب أن تتمتع الى أقصى درجة بجسدها الجميل قبل أن تشوهه الشيخوخة ثم يتحول الى عظام وتراب!

وفى الأقوال السائرة، أن المتشائم يرى نصف الكوب الفارغ، بينما المتفائل يرى نصفه الملىء، رغم أنهما يواجهان واقعة واحدة. لكن الحقيقة من الناحية الفلسفية، أن سياق التحديد هو الذى يحكم عملية التحديد. فإذا كنت تبحث عما هو ناقص، يجب أن تهتم بالنصف الفارغ. وإذا كنت تبحث عما هو موجود، يجب أن تهتم بالنصف الملىء. فالمسألة ليست نسبية غير محكومة. وحتى اذا لم تكن الظروف الخارجية هى التى تحكم عملية التحديد، فإن نوعية الشخص والمكونات الواقعية لادراكه الذهنى (من حيث الطبائع والاستعدادات الذهنية) تحكم منظورات التحديد بطريقة محسوبة علميا.

هذا كله، ينطبق على أعمال هيرمان هيسّه التى نقدمها فى هذه الترجمة.

وكانت دار الهلال قد كلفتنى بترجمة هذا الكتاب الأدبى، فترددت. ثم لأن الترجمة لاتعبر بالضرورة عن رأى المترجم، قمت بالعمل المطلوب بما يستحق من إتقان ودقة. ذلك أن هيسّه ذو اتجاه فرويدى ووجودى أو شبه وجودى وصوفى. ومع ذلك، فهو خصب الثقافة والفكر، وناجح فى اثارة المشاكل الفكرية وتوضيح جوانبها وعناصرها.

والمسألة ليست فقط أنه لايوجد فكر مرفوض مائة فى المائة. لكن المسألة أيضا أنه حتى عملية تحديد الخطأ والتعبير عنه بوضوح، انما تخدم عملية الصواب الذى لايتكون أصلا وابتداء الا كتصحيح للخطأ.

---

* جهودا مشكورة فى الالحاح على نشر هذه المقدمة مع ترجمة الرواية، للتبصير المتوازن باتجاهها الوجودى الفرويدى الصوفى بل والعدمى (حيث كنت قد ترجمتها اضطرارا بعد سحب ثلاث روايات سابقة ورفض هذه). لكنهم رفضوا نشر المقدمة، بهدف تشويه سمعتى الثقافية وليس لمجرد اظهارى كمترجم سلبى بدون مبادئ فكرية. وكانت النتيجة أننى اضطررت الى الاحتفاظ بترجمتى للرواية وعدم تقديمها للنشر، مما يعنى تبديد جهدى المبذول عدة شهور، وضياع مستحقاتى المالية.

ذلك أنه بتعليمات رئيس مجلس ادارة دار الهلال ونقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد (الذى لم يتخصص فى الثقافة ولكن فى استرضاء السلطات)، تصرف معى مصطفى نبيل رئيس تحرير مجلة الهلال وكتاب وروايات الهلال تصرفا غير لائق. فهذا الصحفى الحكومى - المخصص للتحكم فى أعمال وقضايا ثقافية لم يتخصص لها فكريا - لم يكد يسمع ويقرأ منى أن المباحث منعت طبع كتابى هذا بما فيه من مرفوضات الهلال وأننى أتمسك بأن تتضمن الرواية نفسها موقفى من اتجاهات مؤلفها، حتى قهقه فى غبطة وارتياح، ثم تصرف كطاغية متسلط فصرفنى من مكتبه ليقطع المناقشة حول موضوع مقدمة الترجمة! لكن من حسن حظى أننى نجحت بعد ذلك بأيام معدودة، فى التعاقد على طبع هذا الكتاب، ومن ثم أضفت اليه هنا المقدمة المرفوضة من دار الهلال!

هذا وكنت قد راعيت طبعا فى كتابة المقدمة أن تكون متوازنة جدا، ليس فقط لتجنب رفضها، ولكن أيضا لتجنب تثبيط القارىء عن قراءة الرواية التى اضطررت إلى ترجمتها! لكنى أضفت اليها هنا بعض الكلمات والجمل التى توضح بعض النقاط التى كنت قد اقتصرت على الاشارة اليها تلميحا وبطريقة عابرة غير مباشرة.و يهمنى أن ألفت نظر القارئ الكريم، الى أن أهم هذه الجمل التى أضفتها بعد رفض نشر المقدمة، مميزة بالخط الأسود.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يجد القارئ المزيد عن هذا الاتجاه اللاعقلى واللاأخلاقى، فى الموضوع رقم ١١ فى هذه الملحقات، وعنوانه «الشعر وحب الحياة».

فإذا لم تعرف الخطأ لم تعرف الصواب، وإذا لم تعرف معنى الرذيلة لم تعرف معنى الفضيلة، وإذا لم تعرف السفسطة واللاعقل لم تعرف المنطق والعقل.

وهيرمان هيسه أديب ألماني سويسري ولد عام ١٨٧٧، وحصل على جائزة نوبل عام ١٩٤٦، ومات عام ١٩٦٢. وقد تربى وتلقى ثقافته الأولى فى بيت داخلى تابع للارساليات التبشيرية (أى دير على الطريقة الحديثة) ليصبح قسيسا. وفى مدرسة مولبرون اللاهوتية ، تعرض لأزمة شك دينى دفعته إلى الفرار منها عام ١٨٩١. وأعادوه، وحاول أحد رجال اللاهوت أن يمارس معه العلاج النفسى الدينى. لكن هيسه حاول الانتحار. وبعد طرده من تلك المدرسة ، اضطر الى أن يجرى وراء لقمة الخبز بالعمل فى محلات بيع الكتب. وقد أتاحت له هذه المهنة إمكانيات ثقافية للتعويض . لكن ذهنه استمر متشكلا ومحتفظا بالرصيد الكنسى اللاهوتى، وأفكاره استمرت امتدادات متجاوبة أو متمردة لهذا الرصيد سلبا أو إيجابا.

وأثناء الحرب العالمية الأولى ، اشترك هيسه فى نشاط حركة السلام ضد الحرب من خلال المنشورات والصحف والروايات . فتعرض للمزيد من تأثيرات وضغوط الاضطهاد والمكافحة والتحطيم. وكانت النتيجة فى تلك الفترة ، تحطم علاقته الزوجية ، ثم إيداعه فى إحدى المصحات النفسية . وكان قد درس التحليل النفسى الفرويدى الذى انتشر كالوباء إذ ذاك. فاستخدمه بعد ذلك فى الوصف الاستبطانى التفصيلى لأفكار وتصرفات شخصيات قصصه. واتجه هيسّه مثل غيره الى الربط بين التصورات الفرويدية عن الجوهر اللاعقلى الحيوانى المزعوم للانسان تحت اسم اللاشعور، وبين التصورات الوجودية عن التلقائية الحرة للسلوك. فكلا الاتجاهين يتفقان فى الوقوف ضد الضمير وضد التحديد العقلانى للقيم والأخلاق.

وعندما أصدر عام ١٩٢٠ القصص الطويلة الثلاث لهذا الكتاب بعنوان «صيف كلينجسور الأخير»، كان يتجه بأفكاره ذات الرصيد اللاهوتى إلى الشرق، ليس فقط لأن النصوص والتقاليد الكهنوتية المسيحية ترتبط بالشرق، بل أيضا لأن الأصول الشرقية المختلفة توجد فى الثقافة الألمانية أكثر مما توجد فى غيرها من الثقافات الأوروبية. والشرق (بالمعنى الذى يشمل أيضا الهند ومابعدها) يعنى عند هؤلاء، الروحانيات والعبادات والغيبيات والصوفية والسحر والشعوذة، جنبا إلى جنب مع فنون المتعة الحسية واللذة وعشق الحياة. وهذا يوضح أساس تركيبة الثالوث الفرويدى الوجودى الصوفى عند هيسّه.

وقد زار الشرق عدة مرات قبل الحرب، ثم اتجه إلى اعتباره البديل الصاعد للغرب. وأصدر رواية عن بعض اتجاهات البوذية ومايقوله الكهنة عن بوذا، ثم أصدر كتابا بعنوان «الرحلة الى الشرق».

الفرويدية والوجودية

الحقيقة أن أفكار هيسّه مفيدة فى كشف الأصول الكهنوتية القديمة للفرويدية والوجودية معا (والتى نجدها بوضوح فى أسفار الملك سليمان فى «الكتاب المقدس» مثلا)، ومفيدة أيضا فى كشف عوامل السفسطة والمغالطة التى تستخدم فى تبرير ذلك. وقد كان الفلاسفة القدماء يعلقون على انتشار السفسطة فى أثينا، فيقولون عن حق ان ذوى «الأذهان الوضيعة» (أى المتخلفة عقلانيا أو منطقيا) عندما يشتغلون بالفلسفة أو العلوم يستخدمون بالضرورة مغالطات سفسطائية. فالتخلف العقلانى المنطقى يؤدى حتما الى التورط فى المغالطات، حتى لمن يدرس الفلسفة والمنطق بدون قدرات ذهنية راقية. فما بالك بهؤلاء الذين لم يدرسوا الفلسفة والمنطق، أو هؤلاء الذين لم يحصلوا أصلا على البرامج الضرورية للتربية العقلانية المنهجية؟ وما بالك بهؤلاء الذين لم يحصلوا على الحد الأدنى المطلوب للثقافة وهو التعليم الجامعى، بل وحصلوا على أرضيتهم الثقافية من المعاهد الدينية!!

ان سفسطات ومغالطات الفرويدية والوجودية تقوم على عدة قواعد تخليطية يمكن تفنيدها بالعلم والمنطق. وأهم هذه التفنيدات مايلى :

١- الفرويدية تخلط بين الأسباب والعوامل البعيدة التى تنتمى الى مستويات نوعية أخرى، وبين

العلل التى تنتمى الى نفس المستوى. فإذا كانت علاقة الطفل بأمه مثلا تشكل جزءا من العوامل الفسيولوجية لتكوين اللاشعور، الا أنها تفقد دورها السببى بعد ذلك على المستوى النفسى. وفى مثال آخر أوضح، نجد أن الكلب مثلا يلعق من يحبه، «لأن» اللعق باللسان يكون قد ارتبط عنده أصلا فى المستوى الفسيولوجى بلذة الأكل، قبل أن يتحول فى المستوى السلوكى الى ظاهرة أخرى مختلفة نوعيا. ولهذا، لايمكن بداهة أن نتصور أن الكلب يلعق من يحبه «لأنه» يريد (لاشعوريا) أن يأكله - الا اذا كان الكلب قد أصيب بالسعار أو الانهيار!

٢- الطبع الانسانى السليم الذى يجب استخدامه كنموذج يحتذى، هو الطبع العقلانى الراقى، وليس الطبع اللاعقلى المتخلف شبه الحيوانى الذى يوجد لدى أغلبية كبيرة من الناس، كما يوجد لدى المنحرفين والفاسدين وغيرهم من ذوى الفطرة اللاعقلية الشريرة، أو ممن يكتسبون الطبع اللاعقلى نتيجة التحطيم الذهنى والشخصى والسلوكى. وبديهى أن النموذج الراقى هو الذى يجب أن يحدد اتجاه الحلول والتغييرات المطلوبة، لأن العلم يبدأ تحديداته من النماذج السليمة وليس من الأنماط الناقصة أو المشوهة، بغض النظر عن اعتبارات الأغلبية والأقلية فى ذلك.

٣- ماتسميه الفرويدية «التحرر النفسى» أو ماتسميه الوجودية «التلقائية الحرة»، ماهو الا خداع ذاتى ودفن للرأس فى الرمال، لأنه لايعنى علميا وعمليا بالنسبة لمعظم الناس الا الخضوع والعبودية للقوى والدوافع اللاشعورية والمجهولة، أى العمى أو التعامى الذهنى والسلوكى. وفى مقابل ذلك، نجد أن اللاشعور الفرويدى الذى يصنع التلقائية الوجودية، يتحرر حقا بقدر ماينتشر فى ظلامه ضوء العقل والمنطق، أو بقدر ماتصل اليه التأثيرات والاشعاعات غير المحددة من المراكز الذهنية الواعية للعقل والمنطق.

٤- كما أن حل مشاكل الطبيعة وتطويرها لايتحقق بالعمى أو التعامى أو بالخضوع للقوى الطبيعية، ولكن يتحقق بالمعرفة العقلانية والحساب المنطقى لقوانين وظواهر الطبيعة لتحديد وترتيب عواملها وتغييرها أو التحكم الواعى فيها، كذلك فإن حل مشاكل الذهن والسلوك لايتحقق الا بالمعرفة العقلانية لقوانين وخفايا الذهن والحساب والتصريف المنطقى لأفعال الادراك والسلوك. ومن ناحية أخرى، فالعقل أو الفكر المنطقى لايشتغل فقط فى حل مشاكل الصراعات والتناقضات وحل مشاكل تعدد أو تعارض الاختيارات النفسية، لكنه يشتغل أيضا وأساسا فى وقاية وتدعيم وتطوير وترقية قدرات الذهن والنفس.

وقد اعترف هيسه بذلك، فقال مثلا فى هذا الكتاب على لسان كلاين :«أنت تعرف مئات التواريخ لمعارك سخيفة وأسماء ملوك قدماء سخفاء، وتقرأ عن كل شئ، لكنك لاتعرف شيئا عن الناس [يقصد عن طبائع النفوس]. واذا توقف جرس عن الرنين أو اذا انبعث دخان من موقد أو اذا تعطلت عجلة فى آلة، تعرف على الفور أين تنظر لتجد الخلل، وتعرف كيف تعالجه. لكن الشئ الذى فى داخلك، والزنبرك السرى الذى هو وحده يعطى معنى الحياة ... هذا مجهول!»

وهكذا نجد أن لجوء هيسه الى الفرويدية، لم يكن الا محاولة للعثور على تفسير لظواهر النفس البشرية. فهو اذن اجتهاد فكرى. ولاشك أن الاجتهاد الخاطئ خير من رفض التفكير. ولهذا نجد فى بعض أفكاره جانبا آخر، يؤدى دور التعويض والتبصير، أو المقابل الاستدراكى. ومن هذا المنظور، يجب أن تفسر تصوراته ذات الاتجاه الفرويدى أو الوجودى عن السلوك والحياة.

وفى كلماته، نجد أنه يشير مثلا على لسان أحد أبطاله المتألمين الى وجود «نوع معين من الناس يتمتعون باطمئنان معين وبنوع معين من عدم الاحساس، يجعلهم ينتزعون البهجة من الحياة». ذلك أن انعدام الاحساس وانعدام التفكير، هو فى رأى الفرويدية أهم وسائل الراحة النفسية! ولهذا يقول هيسه أيضا ان «الصحة» تعنى «السذاجة والجوع الى الحياة»، وان الصحة الحقيقية هى «الصحة الطفولية والبدائية»! ويعلل اطمئنان امرأة من بنات الهوى، بأنها «جميلة وغبية مثل حيوان سليم الصحة». وفى تصوره الفرويدى عن تجنب الكلام والمناقشة والتفكير والتفسير، يقول انه يجب تجنب «الكلام والأسئلة والتفكير»، من أجل ممارسة الحياة بطريقة «الأطفال الذين لايتكلمون، أو الحيوانات». بل ويكرر الاشارة

إلى كلمة المسيح عن ذلك قائلا :«أصبحت طفلا مرة أخرى فدخلت ملكوت الله». ويقول أيضا، ان الحياة المريحة «بدون قلق وبدون أفكار»، هي الحياة بطريقة «الخمول النباتي». فإذا لم يتوفر للانسان ذلك، فيجب أن «ينسى ويفقد نفسه ويغرق نفسه في العالم الغريب».

لكن كيف يستطيع الانسان في رأيهم أن يلغي العقل والتفكير ومحاولة الفهم؟

بالملذات. الملذات الغذائية والجنسية، والرقص والغناء والخمر وعربدة الاله باخوس إله الخمر، والتكات والقفشات والضحك، الخ. وعلى لسان الرسام كلينجسور، يرى أن الحل هو «الحب والعشق لكل خرقة لامعة في ثوب الحياة، والشعور بالطابع الصبياني العابث لكل مايفعله». بل ويقول ان «القيم الحقيقية» هي قيم الملذات الغذائية والجنسية وليست قيم الفن والانتاج الثقافي، وأن «كل ماننتجه من فن هو بديل أليم للحياة التي نفتقدها وللحيوانية التي نفتقدها»، وإن «الشهوانية الحسية تساوي تماما الروحانية، بحيث أنك تفعل نفس الشئ اذا احتضنت امرأة أو اذا نظمت قصيدة»! وهذا يشبه ماتكرره الأغاني والفولكلوريات السوقية عن تجنب هموم التفكير وضرورة التمتع بالحياة قبل فوات الأوان. وهو مانجده أيضا في عدة أسفار قديمة تنسب إلى الملك سليمان (مثل سفر «الجامعة» وسفر «نشيد الانشاد»)، كما نجده عند شاعر الخمر والحب والتصوف عمر الخيام، وفي ألف ليلة وليلة، وما إلى ذلك.

ولهذا يكرر هيسه مغالطات فرويد عن أن «شكليات» الأخلاق والضمير هي التي تمنع انطلاق النفس. يقول مثلا على لسان كلاين، انه يوجد «داخل النفس عدو يغلق الطريق الى الجنة»، بواسطة شكليات «العفة والشعور بالذنب»، وإن الضمير أو العقل أو «النفس الشعورية» هي سبب «الانقسام الثنائي داخل النفس»، وهي التي تحاسب وتحاكم وتتصارع وتتمزق وتشعر بالتناقض والخطأ والذنب والندم، بينما «النفس الأعمق تعرف أن كل محاكمة خطأ وتغفيل».

لكن حتى لو كان الأمر كذلك ، فلماذا نضحي بالجانب الأول ولانضحي بالجانب الثاني - الذي يسميه هو نفسه : «الحيوان أو الشيطان الذي داخل النفس»؟!

أما إذا أخذنا بضرورة تحقيق وحدة الذهن وتكامله ، فكيف يمكن التوفيق بين فوائد أو مكاسب الملذات وبين أضرارها أو خسائرها والآلام المترتبة عليها ؟! وكيف يمكن التوفيق بين مختلف المغريات والملذات التي يندفع اللاشعور إلى الجري وراء ها ؟! وكيف يمكن التوفيق بين هذا النوع من الدوافع عموما ، وبين الأنواع الأخرى التي لايمكن تجنبها من دوافع الذهن والنفس ؟!

جواب ذلك، أن العقل المنطقي هو وحده القادر على تحقيق وحدة وتكامل الذهن وتصفية خلافاته والتوفيق بين تنوعات دوافعه ، على أساس رفض فكرة الانقسام أو التعارض الحتمي المزعوم بين الأخلاق العقلانية وبين الطاقة النفسية ، أو بين مايسمونه العقل وما يسمونه القلب .

القلب والعقل

لكن في مقابل ذلك ، نجد أن حل التساؤلات أو المشاكل المذكورة ، يكون في رأيهم بالاستسلام اللاعقلي واللاشعوري . يقول على لسان كلاين ، إن الحل هو : « الاستسلام الواثق لرغبات وأحلام وألعاب القلب». ذلك أن « القلب هو الباطن الجذري الأعمق الذي ينبع منه مصيره ، والذي يفهم ويقبل الجرائم » . والنتيجة كما عبر عنها كلينجسور ، هي أن الانسان يمكن أن يحب ويمدح الله والشعر ، وكذلك يحب ويمدح نفسه والخمر ، وأن يحب المسيح والعذراء ويحب النساء الشقراوات والسمراوات ، وأن يحب الشياطين ويحب الأطفال ، وأن يحب الحياة ويحب الموت ، وأن يحب كل انفعال ، لأن « كل انفعال يكون جيدا وجيدا جدا - حتى الكراهية والغيرة والحسد والقسوة »! فالقلب اللاعاقل هو الذي يجب أن يحكم حتى بارتكاب الجريمة. « والمجرم الحقيقي » هو المجرم «الفخور» بجريمته ، لأنه « لا يفعل إلا ما في نفسه وليس مايريده الآخرون». وحرية الارادة الحقيقية ، هي « حرية » هذا الاندفاع اللاعاقل : « أن يقود عربته هو بنفسه، حتى لو انطلقت بطريقة النزوات الهوائية وصعدت فوق الأرصفة ودخلت في المنازل وفي الناس. فهذا التحرر لذيذ ، وأفضل كثيراً من أن يركب تحت وصاية الآخرين ويبقى طفلا »!

لكن رغم هذا كله ، يمكن أن نلاحظ أن هيرمان هيسّه كان يستشعر ويعبر مباشرة وفى النتائج النهائية، عن فشل هذه الحلول الفرويدية . ولهذا يقول أكثر من مرة - خصوصا على لسان كلينجسور - إنه لا يستطيع مقاومة ضغوط « الشهوة والاشمئزاز من الشهوة معا ». ويقول على لسان كلاين إن سبب جرى الانسان وراء الملذات ، هو أنه « غير موحد مع نفسه »، ومن ثم « يبحث عن الاثارة وعن تشتيت الذهن».

وهو يعترف بأن « التحرر » أو « الخلاص » الحقيقى ، لا يتحقق إلا بالحصول على « السكينة ». لكنه لم يستطع أن يستنتج أن تلك « السكينة » لا يمكن أن تتحقق (لمن يملك قدرات التفكير والمنطق) إلا كمحصلة للارادة العقلانية والمنطقية والحساب العقلانى والمنطقى للدوافع والتصرفات . فالعقل هنا إلزام لافرار منه . ومع ذلك ، فقد أشار عدة إشارات توحى بأنه كان يستشعر تلك الحقيقة ، وأنه كان يرى رأيا آخر فى أسباب الاطمئنان والسكينة . من ذلك مثلا قوله على لسان كلينجسور : « الناس الطيبون المطمئنون هم فقط الذين يتمتعون بالوضوح عن مشاعرهم وعن عواقب أفعالهم ، ولا يخطون أى خطوة لن يوافقوا عليها غدا وبعد غد . لكنى رجل لايثق فى الغد ، بل وينظر إلى كل يوم كما لو كان آخر أيامه».

وبكلمات أخرى ، يقول إن الوصول إلى « الفهم » أو العثور على «الخيط والخط العام الذى يعطى المعنى لمجموع الأشياء »، هو الذى يمكن أن يحقق « الخلاص ». ولهذا ، يكرر كثيرا أن سبب الانفلات والجرى وراء الملذات ، هو « الجزع » أو الخوف والتوجس ، وأن « القلق يدفع بعيدا عن العقلانية إلى الحافة». ويسمى ذلك أيضا : « الجزع والجشع إلى الحياة » أو « الجزع الطفولى الغبى » . ويقول : « أنت تجزع من ألف شئ » ومن ألف « ألم » - وتجزع وتخاف « خصوصا من الموت». ولأنه لم يتعمق فى الفلسفة ليعرف على الأقل الحل العقلانى منذ الفيلسوف أبيقور لمشكلة الخوف من الموت التى يكرر الحديث عنها كثيرا ، اضطر إلى أن يقول إن «السلاح أو المدفع» ضد الجزع من « الموت والتعاسة »، هو الخمر والرسم والملذات الغذائية والجنسية. وبهذا المنظور، يشير بطريقة توضيحية إلى أن الحرب العالمية بما نشرته من موت ودمار «حولت كل شيء الى فردوس ، حتى أشد الأشياء حمقا والأشياء التى يمكن جدا الاستغناء عنها».

وهكذا نجد عنده إشارات مفيدة ، يفرضها بالضرورة أى تناول فكرى لمشكلة الانسان والنفس والارادة والسلوك والحياة والموت. بل حتى النتائج التى وصل اليها والتى لا نوافقه عليها ، نجد فيها الكثير من اللمحات المفيدة. ومن الناحية العملية، يمكن أن نلاحظ أن انتهاء أحد أبطاله إلى الانتحار ، ووصول الآخر إلى الانهيار والموت الذى يشبه الانتحار، هما تعبيران عن فشل الطريق الفرويدى الوجودى فى الحياة . وفى ذلك يقول : «الانتحار مرفوض عقلا» - لكن ماذا يبقى لمثل هذا الشخص «مما هو غير مرفوض عقلا» ؟! ويفسر ذلك بأن الآلام والعذابات النفسية والبدنية، لابد أن تؤدى إلى الجنون والقتل أو الانتحار، وأن هؤلاء الذين لم يعانوا ذلك هم الذين لايستطيعون أن يفهموا هذه الحقيقة. كذلك يقول على لسان أحدهم عن فشل ذلك الحل الفرويدى ، إن الانسان يكتشف أخيرا أن استهداف «اللذة والسعادة» لا يؤدى عمليا إلا إلى «الخيبة والمعاناة»، وأن الغريزة والجنس والحب وما إلى ذلك هى «وهم» و«كذب» .

وهو يكرر كثيرا أن المشكلة الكبرى وراء كل أنواع الخوف والألم ، هى مشكلة «اللايقين». لكن بدلا من أن يستنتج من ذلك ضرورة الالتجاء الى الوسيلة الوحيدة لليقين وهى العقل والمنطق والعلم، يستنتج على العكس ضرورة الاستسلام وتجنب التفكير والتفسير واختيار السقوط فى اللايقين! وهذا يعنى فى روايته الاستسلام للجنون أو الانتحار. ولما كان الجنون يعنى أيضا الجريمة ، فالأفضل هو الانتحار! يقول: الحل هو «أن تترك نفسك تقع . ألا تتعلق بأى شيء سواء كان خيرا أو شرا. وفى هذه الحالة تتحرر»! ذلك أن «الخير والشر والقيمه واللاقيمة لاتنشأ إلا فى نفوسنا الخائفة». أما «هؤلاء الذين يعارضون التيار»ومنهم فى رأيه «الأبطال والمجرمون» - فإنهم «يخلقون لأنفسهم العذابات المريعة».

لكن محاولاته لتبرير هذه النتيجة اللاعاقلة ، تكشف أسبابها . يقول مثلا عمن يحاول الانتحار : «هذا شخص متفكر أكثر كثيرا من اللازم. فماذا يمكن أن يفعل فى الدنيا شخص مثل هذا ؟!». ويحاول

أن يبرر تجنب التفكير والتفسير، بأنه يفشل في تفسير ظواهر الحياة التي يتصور هو أنها «لايمكن تفسيرها» وأنها «لامعنى لها». بل إنه يرى أن الجنون أنجح عمليا من العقل، وأن نصوص القديسين تعتبر الجنون شيئا مقدسا»، لأنه يجعلك تتوهم أنك «تفهم كل شيء وتتكلم مع كل شيء وينكشف لك كل شيء»!

الانقاذ الصوفي

من منظور هذا الرأي عن اللاعقل واللاتفكير، يصل هيسه إلى تصوراته الصوفية . فهو يبدأ بأن الذهن محكوم بقوة مسيطرة تلغي حرية الارادة وحرية التفكير، لأن حرية الارادة تعني التصرف بناء على «تفكير وأسباب عقلية ومعرفة بالأفعال وعدم الأسف على عواقبها»، بينما هذا غير متاح في رأيه للنفس البشرية ولا في الواقع الموجود. وبدلا من أن يبحث عن الوسائل العقلانية والعلمية لمواجهة ذلك ، يستنتج أن هناك «قوة مجهولة ترتب الأمور» وتتسلط على الأفكار وعلى الوقائع. وهو لا يحدد هذه «القوة»، بل يسميها أحيانا «الألوهية» ، وأحيانا «القدر» أو «النجوم» أو «الشيطان» إلخ . ويسمى اللاشعور الفرويدي «قوة خفية» و«قوة جبر وإرغام» ، لكنه يسميه أحيانا «الشيطان» أو «الجنّي» الذي يركب النفس . ويقفز من «القدر» أو «المكتوب» اللاشعوري في النفس ، إلى «القدر» و«القضاء التعيس» أو «الهلاك المكتوب» على العالم كله. ويقفز من «قراءة طوالع القلب» إلى «قراءة طوالع النجوم».

ويكتب ذلك كله بلغة رمزية صوفية تشبه الشعر المنثور، مع الحديث كثيرا عن المسيح والقديسين والتصورات الدينية، بل ومع بعض النصوص المسيحية أحيانا. وحتى «التفكير» الذي يحبذه أحيانا، هو التفكير اللاعقلي الصوفي الذي يؤدي إلى «الالهامات والرؤى والخيالات والابصارات وومضات الأمان». وهو في تصوراته عن جبرية القدر والمصير، يشير إلى كلمات لشوبنهاور وجوته ، تمثل في الحقيقة الجزء الذي استمر في الثقافة الألمانية بشكل خاص من الرصيد الكهنوتي اللاعقلي الصوفي الموروث من العصور الوسطى ، أو المنقول من الشرق بواسطة الحكم النورماندي الصقلي الجرماني. ذلك أن الدارسين للبذور والاتجاهات الرئيسية لمختلف الثقافات الأوروبية ، يلاحظون أن الثقافة الألمانية بالذات كانت أشدها رفضا للعلمانية وللعقلانية وتمسكا بالالتزام الديني والصوفي، وكانت أكثرها تأثرا بالرصيد الكنسي بل وبالرصيد الاسلامي الوارد من فترة الحكم الجرماني لصقلية . ولهذا لم تكن مصادفة أن تبدأ من ألمانيا بالذات الحركة البروتستانتية التي هي حركة دينية أصولية ونصوصية متمردة ، كان المقصود بها أن تكون البديل القومي الديني للاتجاهات العلمانية والعقلانية التي انتشرت في أوروبا إذ ذاك ضد الكنيسة البابوية وضد المسيحية . وهذا هو السبب في أن القوى المسيطرة على الثقافة العالمية كانت تركز جهودها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على تقديم الثقافة الألمانية في البلدان الأخرى كبديل للثقافة الفرنسية ذات الرصيد العقلاني.

وعلى كل حال ، فقد كان هيسه في تصوراته المذكوره يبحث عن حل أو عن بديل للتصورات الشائعة في عصره. يتساءل: «ما هو هدف أو معنى الحياة ؟» فلا يجد في الفكر المتاح له جوابا. إذن «لايوجد خلاص»، و«لاتوجد سكينة»، و«الحياة ورطة»، و«العالم قاعة صابون أو تمثيلية أوبرا أو عبث مفرح»، والانسان يواجه «اللاشيء» و«اللامعنى» و«طريق الهاوية». لماذا؟ لأن الغد غير مضمون ، ولاتوجد عقلانية مع القلق والخوف وعدم اليقين وانعدام التفسير. وإذن فالنتيجة هي «الماليخوليا أو اليأس السوداوي»، والحل هو أن «تترك نفسك تنتهي لتفلت من الجزع والخطر»! والتحرر هو أن «تستسلم وتعطى ثقتك وتودع نفسك للقدر ، وتترك نفسك تقع ، ولاتقاوم ، ولكن تعيش في سرور وتموت في سرور»!

هذه إذن اجتهادات في البحث عن بديل. ورغم مالتحتويه من المغالطة والسفسطة ، فهي تعترف بأن المطلوب هو السكينة والتحرر والفهم. وبسبب نفس الرصيد اللاعقلي المذكور الذي يفرض أثقاله بشكل

خاص على الثقافة الألمانية، نجد أن هيسه حين يعترف بفشل وانحطاط حضارة الغرب الأوروبي ، يرفض البديل العقلاني مثل معاصره الألماني شبنجلر (١٨٨٠ - ١٩٣٦) الذي كتب عن « تدهور الحضارة الغربية » ، ويرى مثله أيضا أن الصوفية الشرقية هي البديل المنتظر للحضارة الأوروبية .ويجب ألا ننسى أن هذا الرصيد اللاعقلي الذي كان يثقل الثقافة الألمانية ، هو الذي صنع في القرن العشرين إيديولوجية الصليب المعقوف ومعتقدات الجزارين الهتلريين في الحرب العالمية الثانية والعداء النازي المسعور للثقافة والفكر الحر .

لكن حتى في تصوراته الألمانية المتوارثة عن صوفية الشرق، يشير هيسه إشارات لها جانب آخر تبصيري. يقول مثلا :« إن نقطة التحرك الكبير تأتي إلينا : الحرب الكبرى ، التغير الكبير في الفن ، الانهيار الكبير في حكومات الغرب . وكل ماكان خيرا لنا في أوروبا القديمة ، قد مات بالفعل . إن عقلنا المكرم تكريما جميلا أصبح جنونا ، وفننا أصبح انتحارا . إننا نسير إلى أسفل أيها الأصدقاء . وهذا هو مصيرنا . لقد بدأت الموسيقى على سلم جديد في آسيا ».ويقول : «أوروبا القديمة التي استمرت التي عام تظن أنها عقل العالم ، تسير اليوم إلى أسفل . ومع ذلك ، فنحن فرحون بأننا نسير إلى إسفل ، ونموت في سرور بدون أن ندافع عن أنفسنا !» . ويقول عن « الانسان الأوروبي المعاصر »، إنه « محتضر ومحكوم عليه بآلام الصليب »، وإنه « منهك وجشع ومفترس وطفولي وسفسطائي مغالط ، ومفرط التوتر بكل اللهفات ، ومريض بكل الرذائل ، ومسلوب الذهن ومملوء بالجزع الطفولي من الموت ، وخاضع للقدر وللألم مثل خضوع مدمن المخدرات للسموم التي يتعاطاها »!

٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

---

(٥)

قوانين مستشفيات المجانين [١]

العقل والنفس

كثيرون من الاخصائيين الاجتماعيين يعملون في المستشفيات العقلية، أو يتصل عملهم بطريقة أو بأخرى برجال الطب العقلي وبالاخصائيين النفسيين التابعين لهم (وهؤلاء وأولئك يتدربون منذ سنوات الدراسة في المستشفيات العقلية). ومن ناحية أخرى، فالاخصائيون الاجتماعيون الذين يتعاملون مع نزلاء تلك المستشفيات أو المصحات، يسمعون من الكثيرين منهم احتجاجات ضد ايداعهم فيها رغم ارادتهم، وتأكيدات بأنهم ليسوا مجانين! ولأنني شخصيا أودعت سبعة عشر عاما وثلاثة شهور في تلك المستشفيات أو المصحات (منها سنة في الخانكة وثلاثة شهور في بهمان والباقي في العباسية)، مما أتاح لي خبرة واسعة وطويلة بوقائع هذا الموضوع، ثم لأنني أصلا من المتخصصين في علم النفس من آداب

---

(١) كتبت هذا المقال المختصر يوم ٥ مارس ١٩٨٩، بناء على طلب سكرتير «جمعية الاخصائيين الاجتماعيين» لنشره في مجلة الجمعية في العدد الذي كان تحت الطبع. لكن حدثت «مصادفة» غريبة (!!)، هي أن الشخص الذي كان مكلفا بطبع تلك المجلة، استولى على المبلغ الذي استلمه ورفض طبع المجلة! وكانت النتيجة أنهم دخلوا في مشاكل قانونية، فلم يظهر العدد ولم ينشر المقال! وهكذا، تعددت الأسباب والحظر واحد!

(وعلى غرار ذلك، حدث أيضا أن الأستاذ صلاح جلال كلفني بكتابة كتيب عن عملية استقلال ناميبيا لاحالة بمجلة «الصحفي الافريقي». فكتبته وسلمته له في أول ابريل ٨٩ . وأعجبه وصرف لي مكافأته على الفور، وأرسله إلى هيئة المجلة لنشره. ثم اتضح بعد إعلان استقلال ناميبيا في شهر نوفمبر الحالي إن هيئة المجلة «ضيعت» الموضوع فلم ينشر!)

القاهرة التى تخرجت منها عام ١٩٥٣ (قبل تغيير نظام تدريس علم النفس)، لهذا يمكن أن أقدم الى الزملاء الاخصائيين الاجتماعيين بعض الملاحظات الخاصة بالآلاف الكثيرة من هؤلاء الذين يتهمون بالجنون أو المرض العقلى.

ويجب الاشارة أولا الى ملاحظة جذرية هامة، هى أنه فى الماضى كان يوجد تمييز حاسم بين مجال «المرض العقلى» الذى يعبر عن العجز عن الادراك، ومجال «المرض النفسى» الذى يعبر عن اضطرابات السلوك. وبالاستغلال المضلل للتداخل الضرورى بين هذين المجالين، ونتيجة تقليص وتقزيم الدراسات النفسية المتعمقة ذات الاتجاه الفكرى المرتبط تقليديا بالفلسفة وتحويلها الى مايشبه الخدمات الثانوية التكميلية التابعة للطب العقلى، ألغوا منذ الخمسينات أو الستينات الاسم القديم للطب العقلى أو الذهنى psychiatry واصطنعوا لهذه الكلمة ترجمة جديدة هى «الطب النفسى»! ثم ألغوا منذ السبعينات اسم «المستشفيات العقلية» وجعلوها المستشفيات أو المصحات «النفسية»، وألغوا اسم «ادارة الصحة العقلية» التابعة لوزارة الصحة وجعلوها باسم «الصحة النفسية»!

وهكذا اختفى التمايز النوعى بين هذين المجالين، وأصبح الشخص الذى يمكن اعتباره «مريضا نفسيا» أو حتى مجرد «شخص عصبى»، يعتبر أيضا «مريضا عقليا»، أى تسلب ارادته وتسقط أهليته طبيا ويحجز فى تلك المستشفيات الى أجل غير مسمى! فما أكثر من يودع فى مستشفيات المجانين بتهمة أنه «غير متزن» أو أنه «كثير الكلام» أو «كثير الشك» (موسوس)، الخ!

وفى هذه الهيصة، أصبح من الممكن أيضا ايداع الأشخاص السلماء الطبيعيين غير المصابين حتى بأمراض نفسية، لأن مجرد عملية ايداعهم (ناهيك عن جحيم وأهوال وعقاقير ذلك العالم الجنونى) تكفى لاصابتهم ببعض الاضطرابات النفسية على الأقل![1]

الكوليرا والنزلة المعوية

ان الخلط المذكور بين «العقلى» و «النفسى» (حتى لو لم يحدث الاتهام العقلى والنفسى لشخص يحجز وهو سليم أصلا)، يشبه فى الحقيقة الخلط بين المصاب بالكوليرا - الذى يجب عزله وحجزه، وبين المصاب بالمغص أو الاسهال (الذى كثيرا ماينتج عن عملية الحجز نفسها)! وأنا أؤكد بخبرتى العملية والنظرية الطويلة، أن تسعين فى المائة على الأقل من نزلاء المستشفيات أو المصحات العقلية المودعين فيها رغم ارادتهم، لم يكن يمكن اتهامهم عند ايداعهم الا بالمرض النفسى فقط - وهذا على أسوأ الفروض، وبغض النظر عن الذين بدأوا سلماء تماما!

ومن الناحية الشكلية، القانون واضح تماما فى هذا الموضوع. فمثلا المواد من ٣٣٨ الى ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية، وقوانين الأحوال الشخصية وقانون أحكام الولاية على المال، كلها تحدد بوضوح أن الحقوق القانونية العامة والمسئولية الجنائية والأهلية، لاتسقط الا عن الشخص الذى يسمى قانونيا باسم «المعتوه»، والذى يحدد القانون توصيفه بأن «تكون درجة ادراكه هى درجة ادراك الطفل».

وهذا هو المعنى القانونى الصحيح للعجز عن الادراك، الذى هو الشرط الأول لاسقاط الأهلية واسقاط الارادة واسقاط المسئولية - أو بالأحرى سقوطها واقعيا لعدم وجودها أصلا - ومن ثم شرط الحجز فى تلك المستشفيات فى حالة الاخلال بالأمن أو بالنظام العام أو احتمال الايذاء (بناء على القانون ١٤١

---

(١) بعد انفضاح الاستخدام الاجرامى والتزويرى للطب الذهنى فى العالم البرجوازى أيضا (وخصوصا فى مصر)، بدأ بعض الدجالين الطبيين يرجعون «اعلاميا» الى ذلك التقسيم القديم، الذى يمكن أيضا استخدامه فى الانزلاق من تهمة النوع الأول الى تهمة النوع الثانى، لعدم وجود فواصل حاسمة بين النوعين فى ظل استخدام اسم «الطب النفسى» بدلا من اسم «الطب العقلى»! وهذا واضح مثلا فى السفسطات التضليلية التى أدلى بها أخيرا أحد مشاهير زبانية الاجرام والتزوير الطبى الذهنى ممن تشجعهم أبواق الحكومة والمعارضة المكملة لها (الوفد ٨٩/٧/٢٧). لكن هذه لازالت مجرد مغالطات اعلامية «جديدة»، بينما التغييرات الرسمية فى الأسماء المذكورة فى المستشفيات وفى وزارة الصحة وغيرها مستمرة طبعا!

لسنة ١٩٤٤).

لكن الثغرة بل الفجوة الخطيرة التى تتضمنها بعض هذه القوانين بحيث تلغى عمليا روحها ومضمونها، هى اعتبار تقارير الطب العقلى المرجع الحاسم فى هذه التهمة! والنتيجة أن أى طبيب يزيده زميل له (ويكون ذلك عادة تأييدا روتينيا)، يستطيع أن يلقى أى شخص مستضعف فى جحيم مستشفى المجانين، ثم بعد ذلك يصدر الاعتماد الشكلى من مدير تلك الدار أيضا! وبذلك تسقط أهليته حتى بعد الافراج عنه! ويجب ألا ننسى أن إسقاط الأهلية أشد وأنكى من اسقاط الجنسية، لأنه يمكن تغيير الجنسية، بينما إسقاط الأهلية يعنى إسقاط الانسانية التى لايمكن التخلى عنها!

وتبدأ عملية الايداع عادة بتبليغ اثنين من الأقارب أو الجيران، أو بقريب واحد مباشر (مثلا الزوجة أو الأم أو الابن)، أو بتبليغ من السلطات (أى من النيابات أو من أقسام الشرطة أو من فروع أجهزة المباحث والمخابرات أو غيرها)، أو بتبليغ اثنين من جهة العمل، الخ! واهتمام أطباء تلك المستشفيات بزيادة «الوارد» لديهم، لايرجع فقط الى الانتماء الحكومى، أو الاستجابة لتوجيهات السلطات العلنية أو السرية، أو للعلاقات الشخصية، أو الى دفاعهم العقائدى عن قواعد الخضوع العام ومكافحة التمرد الاجتماعى أو السياسى أو المخالفة الشخصية للآخرين، الخ. لكن الأهم من ذلك أنهم يحتاجون أيضا الى زيادة النزلاء باستمرار لاستخدامهم كفئران تجارب وحالات قطية للتجريب والتدريب عليها.

وبالنسبة لى شخصيا، فقد أودعت على ذمة نيابة أمن الدولة العليا وباشراف النيابة العامة منذ التاسع من ابريل ١٩٧٠ ولمدة سبعة عشر عاما. وبعد أن استصدر نقيب الصحفيين السابق ابراهيم نافع من النائب العام فى ٢٤ مارس ١٩٨٧ رفعا للحجز المفروض علىَّ، قام ذلك النقيب نفسه مع سكرتير النقابة وأمين صندوقها - باستخدام ابنى العاق المرتزق طارق - بطلب نقلى من العباسية اكراها بالقوة وايداعى رغم ارادتى لمدة ثلاثة شهور فى مستشفى بهمان (بحجة قضاء فترة «نقاهة» اجبارية!)، وذلك تحت التحطيم الذهنى المتخصص بالعقاقير المكثفة (التى وصلت الى ١٢ برشامة فى اليوم مع حقنة كل عدة أيام!!). وقد كان مفعول هذه الشهور الثلاثة، أشد وأخطر من كل مفعول السنوات التى قضيتها فى العباسية والخانكة بدون مايسمى «العلاج الطبى»!

ومثل هذا الموقف الاجبارى الذى يعطى الطبيب صفة «الضبطية العقلية» بناء على طلب فرد أو فردين، يذكرنا بالنكتة الكاريكاتيرية التى كانت تصور شخصيا يستغيث ويحاول نزع غطاء النعش وهم يحملونه الى المقابر، فيصيح فيه من يحملونه :«واسكت! هو أنت تفهم أحسن من الدكتور اللى قال عليك ميت!!».

ذلك أننا نحتاج الى شهادة الطبيب ليقرر وفاة من توفى فعلا، ولكن لانحتاج الى شهادة طبيب ليقرر حياة الشخص الذى يتمتع بالحياة! فهذا مايستطيع أن يشهد به أى شاهد أو شهود تتوفر لهم سلامة الادراك. ومن هنا، كان يجب على القانون أن يعطى المحكمة وحدها حق الحكم بالقدرة على الادراك أى الحكم بعدم العجز عن الادراك، وأن يسحب من وكيل النيابة (الذى يمثل الاتهام لا الحياد) حق التصرف الفردى فى هذا الموضوع، بينما يعطى الطب حق الحكم بالعجز الفعلى عن الادراك بالنسبة لمن تقرر المحكمة أى القضاة أنه يبدو «ظاهريا» عاجزا عن الادراك. وهذا يعنى أن تكون مهمة الطب هى اكتشاف التظاهر المخادع بالجنون، وليس اكتشاف التظاهر بالعقل!![1]

---

(١) فى الأهرام فى ٨٩/٨/٢٥ فى باب «مع القانون»، نشروا فتوى للمستشار عدلى خليل تدعم هذا الرأى، مما يعنى ضرورة تعديل القوانين بحيث تكون ملزمة للمحاكم فى هذا الاتجاه، بدلا من أن تكتفى بترك الموضوع للاجتهاد القابل للطعن، أو للقرارات الفردية من النيابة. يقول المستشار عدلى خليل، ان «للمحكمة تقدير حالة المتهم العقلية وليست ملزمة بندب خبير لفحص قواه العقلية»، وان «تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية هى من الأمور الموضوعية التى تستقل بها المحكمة وتختص وحدها بالفصل فيها»، وان «الأمراض النفسية التى لاتفقد الشخص شعوره لاتعتبر سببا لانعدام المسئولية»، بحيث يمكن أن «تقرر المحكمة دون خبير أن نوع المرض الذى يدعيه المتهم - على فرض=

المصحات العقلية أو النفسية
«مناطق حرة من القانون»

حين تبدأ المستشفى أو المصحة باكراه وسلب ارادة النزيل المتمتع بدرجة كافية من العقل والارادة، يصبح من المفروض عليها بعد ذلك أن تستخدم معه وسائل العنف على أيدي التمورجية والممرضين أو على أيدي بلطجية وحثالات النزلاء المتخصصين لهذه الأغراض، وأن تستخدم معه الصدمات الكهربائية والحقن والبراشيم الشديدة المفعول باسم «العلاج»، أي يصبح من المفروض عليها استخدام الشومة أو استخدام السم لقتل عقل وارادة هذا النزيل فعلا، حتى لاتتهم بالتزوير ضده، وحتى تعجزه عن فضحها والشكوى ضدها. ولهذا، فإن معظم من يقعون بين أسنان الطب العقلى المسمى بالنفسى، ينتهون أو يخضعون بطريقة أو بأخرى.

وتروى احدى النكات أن بعض التمورجية ذهبوا يبحثون عن نزيل هارب، فسألوا أحد الأشخاص :«هل رأيت مجنونا قصيرا نحيفا ووزنه مائة كيلو جرام؟». فقال لهم :«وكيف يكون قصيرا نحيفا ووزنه كذلك؟!». فأجابوه :«ألم نقل لك انه مجنون!».

وهذه النكتة تعبر عن «حرية» افتراء وادعاء أي شيء عن أي شخص يتهم بالجنون! فاسقاط العقل والأهلية زورا وظلما، يؤدى بالضرورة الى اسقاط المنطق أيضا. ولهذا يكررون عادة فى تلك المستشفيات أن «الطب فوق القانون»، وأن مستشفياتهم تعتبر «مناطق حرة من القانون»! وأبسط مظاهر هذا الاسقاط الطبى للمنطق وللقانون، هو اسقاط أهلية وحقوق نزلاء تلك المستشفيات فى التعامل مع الجهات القانونية كضحايا أو كمبلغين أو كشهود، أو حتى كمتهمين ومجرمين!

والنتيجة أن الحياة فيها تخضع لقانون الغاب، وتسودها الاعتداءات المسعورة الموعز بها أو غير الموعز بها - بما فى ذلك الانتهاكات السوداء والجرائم السوداء (جرائم الاعتداءات الجنسية)! ولايتسع المجال هنا للاشارة أيضا الى بعض جرائم القتل المكشوف التى وقعت فى تلك المستشفيات ونشرت عنها الصحف، فما بالك بالجرائم غير المكشوفة؟!

٥ مارس ١٩٨٩

---

(٦)
مذكرة الى المحكمة (١)
بخصوص قضية مستشفى المجانين

= ثبوته - لايؤثر فى سلامة عقله وصحة ادراكه ومسئوليته الجنائية».

هذا مع ملاحظة أن المشكلة ليست مشكلة «سلامة» أو «صحة» العقل، ولكن فقط توفر العقل بدرجة كافية. ذلك أن ساقط الأهلية هو مثل الأعمى، بينما ضعف البصر قد يعبر عن درجة كافية من الابصار.

(١) هذه المذكرة قدمتها الى رئيس المحكمة المذكورة فى جلسة ٥ فبراير ١٩٨٩، بخصوص القضية رقم ١٥٦١٧/ ١٩٨٨ جنوب القاهرة دائرة ٣٠ تعويضات. وقدمت معها حوافظ مرفقات (معظمها مستندات بريدية مسجلة وأوراق أخرى مرسلة منى من داخل المستشفى منذ السبعينات)، تكلفت مبلغا ضخما نتيجة الرسوم الجديدة التى فرضت مؤخرا على كل صفحة مرفق - لخفض أو منع المستندات القضائية - بحجة ضرورة تصويرها بالميكروفيلم.

كذلك قدمت منسوخات من هذه المذكرة الى بعض الصحف، مثل الوفد.

سيادة المستشار رئيس الدائرة ٣٠ تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية

. . . . .

محتويات المذكرة : أولا – طبيعة التهمة تفضح نفسها. ثانيا – لماذا حدث ذلك؟ ثالثا – حقيقة مستشفيات المجانين. رابعا – استمرار اسقاط أهليتي. خامسا – الأدلة والمستندات. سادسا – ملحوظة أخيرة.

* * *

أولا – طبيعة التهمة تفضح نفسها

عملية ايداعي في مستشفى الأمراض العقلية من يوم ٩ أبريل ١٩٧٠ لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، هي عملية تزوير تفضح نفسها بنفسها منطقيا. فأمر تحويلي الى مستشفى المجانين ثم ايداعي فيها، صدر من نيابة أمن الدولة العليا بعد القبض عليّ بتهمة اعطاء أوراق تتضمن «تعريضا بالنظام القائم الى صحفية أجنبية». وهذا في حد ذاته اعتراف بالطابع السياسي لهذه العملية، في ظل عهد لم يكن يسمح بأدنى معارضة سياسية. ثم ان النيابة أو غيرها لم تستطع أن تدعي أن الأوراق المذكورة كانت غير عاقلة أو مختلطة أو متناقضة! فهي أوراق سياسية واضحة مهذبة من رجل اشتغل بالسياسة والصحافة والثقافة منذ بداية الخمسينات. لكن لأن النيابة أو غيرها لم تستطع أن تطعن في هذه الأوراق من الناحية العقلية ولا من الناحية القانونية (لأنها كانت معارضة في اطار القانون)، ادعت تزويرا أن «المتهم اسماعيل المهدوي رفض ابداء أقواله وأخذ في ترديد بعض العبارات غير المترابطة»! والرد على ذلك، هو :

١– أن النيابة حجزتني في سجن الاستئناف بباب الخلق أربعة أيام (من الخامس الى التاسع من أبريل ١٩٧٠)، فلماذا لم تحاول سؤالي مرة أخرى أثناء ذلك ؟!

٢– أن النيابة أسرعت بقفل المحضر بدون أي تحقيق وبدون سماع أقوال أي جهة أخرى، ثم بدون أي محاولة لاعادة سؤالي – اذا صح أنني رفضت الاجابة في المرة الأولى!

٣– أنني عند مروري على نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة أثناء اجراءات تحويلي من السجن الى مستشفى المجانين يوم ٩ أبريل، ثم منذ ايداعي في مستشفى المجانين يومذاك حتى اليوم الأخير فيها، كنت أكرر شفاهة وأكرر كتابة لكل جهة اختصاص ولكل من يعنيه الأمر، أن النيابة لم تسمح لي بالاطلاع علي أمر القبض الصادر ضدي (والذي لم أشاهده حتى اليوم!) ولم تحقق معي ولم تسمع أقوالي، وأنني أطلب التحقيق والادلاء بأقوالي. (وهذا واضح مثلا في المرفقات الثلاثة الأولى الباقية من عام ١٩٧٠ في الحافظة الرابعة).

واذا لم يعترف زبانية الطب العقلي بذلك (وخصوصا الدكتور جمال أبو العزايم مدير مستشفى العباسية اذذاك، ثم الدكتور حلمي غالي مدير مستشفى الخانكة التي نقلت اليها خلال ١٩٧١/ ١٩٧٢، وكذلك من كان معهما من أطباء)، فيمكن أن يشهد بذلك من زاروني في المستشفى منذ أبريل ١٩٧٠ (ومنهم نقيب الصحفيين اذذاك الأستاذ كامل زهيري وغيره ممن سأذكر أمثلة منهم فيما بعد). وهذا فضلا عمن أرسلت اليهم خطاباتي من المستشفى.

ثانيا – لماذا حدث ذلك؟

تطورات الظروف التي أدت الى اتخاذي موقف المعارضة القانونية لحكومة الطاغية العسكري جمال عبد الناصر، وصلت الى النقطة الحرجة عندما قرروا فجأة في أواخر يناير ١٩٦٨ الغاء صفحتي الأسبوعية في جريدة المساء وحرماني من النشر عموما، الى درجة رفض نشر ردي على مقال هجوم تشويهي صدر

ضدى فى مجلة روزاليوسف فى ٥ فبراير ١٩٦٨ بعنوان «يهوذا ذو الثوب الأحمر»! وكانوا قبل ذلك قد منعونى من النشر فى مجلة الكاتب، ثم منعونى من النشر فى جريدة الجمهورية ونقلونى الى جريدة المساء.

وكالمعتاد، لم تكن توجد أى حيثيات لهذه القرارات الشفاهية غير المسجلة، الا كلمة «أوامر عليا»! لكن فيما بعد، قيل تلميحا ان من أسباب ذلك أننى لم أنضم الى الاتحاد الاشتراكى والى تنظيمه الطليعى، اللذين انضم اليهما بقية الماركسيين السابقين. وقيل تلميحا ان اتجاهى الثقافى العقلانى لم يكن يعجبهم، وخصوصا عندما اعترضت اذذاك على الخطة الثقافية التى كان يؤيدها بقية الماركسيين السابقين المرتبطين بالحكومة. وقيل تلميحا اننى طالبت بالمفاوضة والهدنة مع اسرائيل. وقيل تلميحا ان السوفييت كانوا مهتمين بى أكثر من غيرى، لأننى من الملتزمين بالقيادة السوفييتية للأممية. الخ الخ.

والمهم أنهم طلبوا منى مغادرة البلاد لأننى غير مرغوب فى وجودى. فحصلت على اجازة بدون مرتب لتحضير الدكتوراه فى باريس، وسافرت. لكنى فوجئت بأنهم أبلغونى فى باريس بأننى أعتبر مستقيلا، لأن الأجازة بدون مرتب الممنوحة لى غير مسموح بها قانونا!! وفى نفس الوقت، أفهمونى أنهم سيطلبون القبض علىّ فى الخارج! فاضطررت الى الرجوع الى مصر (عن طريق برلين الشرقية). لكن لم يسمحوا لى بالرجوع الى عملى الصحفى، ولم يسمحوا لى بأى عمل آخر. ومن ثم بدأت أكتب ضد هذا الفصل التعسفى والحرمان من العمل والحرمان من النشر والاضطهاد غير القانونى. وبالتدريج وصلت الى الكتابة السياسية المعارضة للحكومة - لكن فى اطار القانون - وذلك على أمل ارغامهم على حل مشكلتى أو التحقيق القانونى معى، لأننى كنت قد بدأت أسمع أنهم لفقوا ضدى تزويرات معينة لتبرير حرمانى من العمل. (من ذلك مثلا أننى سمعت أنهم اتهمونى بالسفر بدون اذن! بل وسمعت فى احدى المرات أنهم لفقوا ضدى قضية قتل مزورة!!).

ولأن حكومة وأجهزة عبد الناصر كانت قد اتفقت مع الأجهزة السوفييتية على عدم اعتقال الشيوعيين، ولأننى لم أرتكب قانونا أى جريمة تبرر سجنى، لم يجدوا الا طريقة وحيدة هى اعتقالى طبيا أى عن طريق مستشفى المجانين!

هذا وتوجد وقائع وتفاصيل مشكلة تشويهى فى مجلة روزاليوسف، فى القضية رقم ١٩٦٨/٢٩٤١ جنح السيدة التى أحيلت بعد ذلك الى قصر النيل (بحجة أنهم اكتشفوا للمجلة بابا آخر تبع قصر النيل!!) فأصبحت برقم ١٩٧٠/٩٧٨ جنح قصر النيل. أما وقائع وتفاصيل مشكلة فصلى التعسفى من العمل الصحفى، فتوجد فى القضية رقم ١٩٦٩/٢٥٦٨ عمال كلى القاهرة، التى صدر حكمها لصالحى، ثم تأيد استئنافيا فى القضية رقم ١٩٧٠/٢٦٣١ استئناف القاهرة الدائرة ١٩. وللأسف أن دار الجمهورية والمساء استغلت فرصة ايداعى فى مستشفى المجانين وعدم ظهور أحد للدفاع عنى، فحصلت من محكمة النقض على إلغاء للحكمين المذكورين الابتدائى والاستئنافى - بحيث لم أحصل حتى اليوم على أى تعويض أو مكافأة نهاية خدمة من أى نوع!

ومن ناحية أخرى، يهمنى أن أشير هنا الى أننى كنت أقوم بنشاط شيوعى (قيادى أحيانا) منذ عام ١٩٥٢ وحتى الستينات، وتعرضت بسبب ذلك للاعتقال (من ١٩٥٤ الى ١٩٥٦)، ثم للسجن بالعقوبة القصوى (من أواخر ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤ عندما تقرر اسقاط بقية العقوبات عن الشيوعيين والافراج عنهم بمناسبة زيارة خروشوف لمصر). وقد أصدرت فى الخمسينات ثم فى الستينات عديدا من الكتب (خصوصا المترجمة)، معظمها تعبر عن هذا الاتجاه.

ثالثا - حقيقة مستشفيات المجانين

تخرجت عام ١٩٥٣ من قسم الفلسفة وعلم النفس الذى كان يتخرج منه المتخصصون النفسيون.

وبحكم دراساتي المتخصصة قبل وبعد التخرج، ثم بحكم خبرتي العملية وتعاملي مع النزلاء في مستشفيات المجانين خلال سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، أستطيع أن أؤكد لسيادتكم تأكيدا قاطعا أن ثلاثة أرباع نزلاء مستشفيات المجانين ليسوا عاجزين عن الادراك، ولكنهم على الأكثر مصابون بأمراض أو اضطرابات نفسية لاتسقط قدرتهم على الادراك ولاتسقط قدرتهم على المثول أمام التحقيق وتلقى الأسئلة والاجابة عنها، ومن ثم لاتسقط مسئوليتهم القانونية. لكن زبانية الاجرام الطبى الذهنى تخصصوا فى استخدام أى نوع من الاضطراب النفسى (بما فى ذلك الاضطراب الناتج عن رعب واعتداءات أو عقاقير المستشفى!) كتبرير لاسقاط القدرة على الادراك والمسئولية القانونية، ومن ثم الايداع الجبرى فى مستشفى المجانين الى أجل غير مسمىً! تماما مثل هذا الذى يستغل أو يصنع اصابة لأحد الأشخاص بالاسهال مثلا، ليأمر بعزله بتهمة الاصابة بالكوليرا!

والحقيقة أن مستشفيات المجانين هى معتقلات غير سياسية، أى معتقلات للأشخاص غير السياسيين المتمردين أو غير المتعاونين مع السلطات أو جهات العمل، مع بعض الأشخاص الذين تتآمر عليهم عائلاتهم لأطماع أو أسباب خاصة، وبعض الشبان المشاغبين الذين يقرر آباؤهم التخلص منهم، الخ. وهذا فضلا عن بعض المتسولين والحثالات الأخرى الذين تجمعهم الشرطة وتودعهم فى المستشفيات، حيث يُستخدمون فيها كأدوات عدوان وتحطيم للآخرين. والمهم أن معظم النزلاء يودعون بدون حق بأمر أقسام الشرطة أو أجهزة المباحث أو المخابرات، أو بأوامر تعسفية من النيابات، أو باستخدام عائلاتهم أو رئاساتهم أحيانا. والأطباء يعملون على زيادة وتنويع النزلاء، لاستخدامهم كفئران تجارب للتمرين والتدريب عليهم. أما التمورجية والممرضون فى مستشفيات المجانين، فهم من الزبانية الحقيقيين، فضلا عن أنهم يستخدمون مجموعات من الحثالات وقدامى النزلاء البلطجية السوابق.

وقد شهدت بنفسى هؤلاء وأولئك يرتكبون العديد من جرائم الاعتداء الجنسى على النزلاء، أو جرائم القتل، أو الاصابات الخطيرة، أو على الأقل عمليات الاذلال الصارخ. ولذلك يكرر أطباء ومستخدمو المستشفى دائما، أن مستشفى المجانين «منطقة حرة» لاتخضع للقوانين!! وقد نشرت الأهرام وغيرها عن بعض جرائم القتل المكشوفة التى ارتكبت فى العباسية وفى الخانكة. لكن جرائم الاعتداء الجنسى (التى استمرت بعد إلغاء نظام العسكرى الأسود من السجون والمعتقلات)، وكذلك جرائم القتل غير المكشوفة، تكررت كثيرا جدا ولم ينشر عنها أحد. وتوجد فى عيّنات البلاغات والشكاوى المرفقة الى سيادتكم (فى الحافظة الثالثة)، وقائع كثيرة تعبر عن مثل هذه الجرائم، وعن حقيقة عالم الاجرام السرى فى مستشفى المجانين.

وقد تعرضت شخصيا لمحاولة فعلية للاعتداء الجنسى بعد عملية ضرب مبرح فى ٥ فبراير ١٩٧٨، فضلا عن استمرار وضعى تحت هذا التهديد الاجرامىّ منذ إيداعى فى مستشفى المجانين حتى خروجى منها! كذلك تعرضت للضرب المبرح والحقن والصدمات الكهربائية التى كادت تقضى على قدراتىّ الذهنية جذريا فى يولية/ أغسطس ١٩٧٣، ثم تعرضت للضرب المبرح والاصابة بالانفصال الشبكى الجزئى فى مايو وأغسطس عام ١٩٧٨، ثم للضرب فى فبراير ١٩٧٩، وللضرب المبرح واصابة طبلة أذنى اليمنى فى ٥ فبراير ١٩٨٠، ولمحاولة ضرب بسكين وقالب طوب فى ١٩٨٠/٧/٤، ولعملية هجوم مجانينى وكسر باب غرفتى فى ١١ مايو ١٩٨١، ثم ليلا فى ٦ أبريل ١٩٨٢، ثم للضرب الخطير والاصابات فى ٢٦ أبريل ١٩٨٣، وللضرب الشديد فى ٢١ أغسطس ١٩٨٤، ثم فى فبراير ١٩٨٧، الخ. وهذه أهم الحوادث المشار اليها فى عينات البلاغات والشكاوى المرفقة فى الحافظة الثالثة.

أما فى المستشفيات الخاصة التى لاتستخدم الضرب والقتل والاعتداء الجنسى الا نادرا، فإنهم يعوّضون ذلك بزيادة وتكثيف مايسمى «العلاج الطبى»، أى الصدمات الكهربائية والحقن والبراشيم –

التى هى أنواع من المخدرات الصناعية تعطل الذهن وتفسد الذاكرة وتشل التفكير (لأن أهم عناصر العلاج عندهم هو منع التفكير!!). فالعلاج الطبى العقلى المزعوم، يعنى «ترييح المخ» بتعطيل النشاط الذهنى والذاكرة والتفكير!!

هذا وكانت السلطات قد أصدرت اشاراتها أخيرا بالتصرف للافراج عنى، بسبب زيادة ضغوط بعض القوى والمنظمات الدولية، ثم تجاوب بعض الصحفيين فى مصر وبعض البلاد العربية مع هذه الضغوط. ونتيجة ذلك، زادت منذ أواخر ١٩٨٦ محاولات الاعتداء علىّ لتصفيتى فى مستشفى العباسية. فلما فشلت تلك المحاولات، قرروا اللجوء الى التصفية بطريقة «العلاج الطبى».

ولهذا، استخدموا سكرتير نقابة الصحفيين (واسمه فيليب جلاب) مع ابنى العاق غير المخلص طارق فى نقلى رغم ارادتى (بل وبالعنف!!) من مستشفى العباسية الى مستشفى بهمان يوم ٣٠ مارس ١٩٨٧ على نفقة النقابة، حيث تعرضت هناك خلال ثلاثة شهور للتحطيم الذهنى الشديد بالحقن والعقاقير الطبية المكثفة جدا، والتى استمر تأثيرها يرهق ذهنى بعد الافراج عنى فى أول يولية ١٩٨٧ - لدرجة أننى قضيت عدة شهور لا أستطيع الجلوس أمام مكتبى فترة طويلة. ومن المؤكد أن عملية التصفية الطبية الذهنية هذه لو كانت قد زادت عن ذلك، لكنت قد خرجت محطم الذهن عاجزا عن الكتابة والنشر.

لكن المهم فى هذا الموضوع، أن مستشفى بهمان أصرت على أن تحصل منى على توقيع بأننى حضرت اليها من مستشفى العباسية تطوعا باختيارى، وذلك فى مقابل عدم تطويل المدة عن ثلاثة شهور، واضطررت الى الخضوع لهذا التزوير، ولكنى أحدثت خطأ فى لقبى فى التوقيع، لاستخدامه بعد ذلك كقرينة على هذا الارغام.

هذا ويعترف تقرير مستشفى العباسية المرفق صورته الفوتوغرافية (بالحافظة الأولى رقم ٨)، بأن فترة وضعى فى المستشفى على ذمة النيابة انتهت يوم ٢٤ مارس ١٩٨٧ (وذلك بناء على أمر النائب العام الذى نشرته صحيفة الأهرام - القصاصة المرفقة بالحافظة الخامسة رقم١)، مما يعنى أن عملية نقلى بالاكراه الى مستشفى بهمان لم يكن لها أى مبرر.

رابعا - استمرار اسقاط أهليتى

استمر ايداعى فى مستشفى المجانين سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، منها حوالى ست سنوات فى عهد الرئيس الحالى حسنى مبارك. وكما أوضحت، زادت محاولات تصفيتى فى العباسية ثم فى بهمان قبل الافراج الاضطرارى عنى، على أمل أن أخرج على الأقل عاجزا عن ممارسة أعمال الصحافة أو الثقافة أو السياسة. ولهذا لم تسمح السلطات باعادتى الى عملى الصحفى السابق أو بالحاقى بأى عمل آخر. ولم تصرف لى حتى الآن أى مستحقات عن عملى الصحفى السابق منذ الخمسينات، رغم أن كل المفرج عنهم من مختلف الاتجاهات تتم تسوية حالتهم الوظيفية وليس فقط اعادتهم الى أعمالهم؛ ومن ناحية أخرى، لم يتصرف نقيب الصحفيين ونقابة الصحفيين أو غيرها من المرافق المختصة لمساعدتى على القيام بأى عمل ولو فى مجال الترجمة بالقطعة للحصول على مورد رزق!!

والمهم هنا أن موقف السلطات هذا، يؤكد أنها مستمرة فى جريمة اسقاط أهليتى واتهامى بالمرض العقلى والعجز عن العمل، وأنها تدعم عمليا ماتفرضه القوانين القائمة عن أنه بعد اسقاط أهليتى عام ١٩٧٠ يستمر سقوطها الى حين صدور حكم قضائى برد اعتبارى. ولايعبر ذلك فقط عن استمرار محاولات تصفيتى خارج أسوار مستشفيات المجانين بعد أن فشلت محاولات تصفيتى داخل أسوارها، لكن يعبر أيضا - كما تكرر تهديداتهم لى - عن أنهم يحافظون على نفس التبريرات أو الحيثيات المزورة لاعادة ايداعى فى مستشفى المجانين حين يقررون ذلك.

وهذا يوضح خطورة الحكم المنتظر من عدالة المحكمة. فهو لايتعلق بالماضى فقط، لكن يتعلق أيضا

بالحاضر وبالمستقبل. وهو ليس حكم تعويض فقط، لكنه حكم رد اعتبار أيضا. ومعنى ذلك أن المشكلة ليست فقط مشكلة اتهامى تزويرا بالمرض العقلى المسقط للمسئولية القانونية منذ أبريل ١٩٧٠ حتى أول يولية ١٩٨٧، لكنها أيضا مشكلة استمرار اتهامى بذلك حتى اليوم وهاأنذا أمام سيادتكم لتحددوا الحقيقة بالمعاينة المباشرة.

خامسا - الأدلة والمستندات

بخصوص وقائع عملية ايداعى تزويرا فى مستشفى المجانين لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور وماتعرضت له خلالها، يمكن اثبات ذلك بالمرفقات والوسائل التالية :

١- تقرير مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية المرسل مع من استلمونى منها بالقوة فى ٣٠ مارس ١٩٨٧ لنقلى الى مستشفى بهمان .....

٢- أمر الايداع فى مستشفى الأمراض العقلية الصادر من نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١ .....

٣- القضية التى أقيمت باسمى أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة دائرة منازعات الأفراد والهيئات برقم ٥٠٤ لسنة ٣٥ق. ورغم أن تلك القضية أقيمت فى ١٣ ديسمبر ١٩٨٠ بدون اذنى بل وبدون علمى بحيث لم أسمع عنها الا بعد صدور الحكم فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٤، ورغم مايشوبها من قصور بسبب عدم مشاركتى فيها ولو بالأوراق المكتوبة، الا أنها تحتوى أوراقا رسمية هامة من مدير عام منطقة مصر الجديدة الطبية ومن مديرة مستشفى العباسية. ولهذا يجب ضم ملف تلك القضية بناء على أمر المحكمة.

٤- أوراق البلاغات والشكاوى وتسجيلات الوقائع التى كنت أرسلها بانتظام الى النيابة العامة ونيابة أمن الدولة العليا والنيابات والجهات المختصة الأخرى، وكذلك إلى نقابة الصحفيين ونقابة الأطباء، الخ، فضلا عن العديد من رجال الصحافة والثقافة .....

ومرفق بهذه المذكرة، خمس حوافظ مرفقات تتضمن ....

٥- الشهود الذين زارونى، أو الذين تلقوا خطاباتى .....

سادسا - ملحوظة أخيرة

يهمنى أن أشير هنا الى ملاحظة تستحق التفسير، هى سبب سماح المستشفى لى بالكتابة والقراءة وارسال خطاباتى الى مختلف الجهات.

بديهى أن ذلك لم يكن تطوعا أو خدمة انسانية، بدليل أنهم حاولوا أكثر من مرة حرمانى من أوراقي واستولوا عليها فعلا (حدث هذا مثلا بشكل كلى فى أغسطس ١٩٧٣ وفى ٣٠ مارس ١٩٨٧، وبشكل جزئى فى مرات كثيرة). لكن هذه الامكانية التى كانت فاضحة جدا لهم، والتى كانت من ناحية أخرى تفيدنى فى التنفيس وفى التنشيط الذهنى والفكرى لمقاومة ماأتعرض له، كانت ترجع الى عدة أسباب أهمها :

أ - اتفاقات وضغوط سرية من الأجهزة السوفييتية على الأجهزة المصرية منذ عام ١٩٧٠ - بطريقة التعامل مع مختطفى الرهائن - ومنها الوعد بعدم نشر أى شىء رسمى عنى فى حالة عدم تصفيتى. (ذلك أنه لايخفى على سيادتكم أنه توجد وسائل طبية للتحطيم الذهنى الجذرى يستحيل مقاومتها أو الافلات من مفعولها).

ب - ضغوط بعض الصحفيين الديمقراطيين الأجانب، وكذلك بعض الجهات الغربية (ومنها «منظمة العفو الدولية»)، ثم تجاوب بعض الصحفيين المصريين مع هذه الضغوط منذ الثمانينات ....

جـ - أن الأجهزة المصرية كانت تستغل خطاباتى فى تهديد رجال الصحافة والثقافة والسياسة، حيث أن معظمها كان يحتوى على بلاغات عما أتعرض له من ضرب وتحطيم واعتداءات أو محاولات خطيرة. وبذلك جعلونى أمثولة للرعب والتهديد واستعراض القوة الغاشمة التى تتخطى القوانين. ومن ناحية أخرى، كانت أوراقى تستخدم أيضا فى الاستطلاع الذهنى لاستكشاف من يتعاطفون مع الديمقراطية وحقوق الانسان.

وعلى كل حال، فقد استطعت نتيجة الأسباب والضغوط الخارجية المذكورة، أن أحصل على غرفة انفرادية منذ عام ١٩٧٢. واستولوا عليها بعد ذلك أكثر من مرة، لكنهم كانوا يضطرون الى اعادتها لى! وبدون الغرفة الانفرادية وامكانيات الكتابة والقراءة، ثم وقف مايسمى «العلاج الطبى» عنى منذ عام ١٩٧٣ (باستثناء فترة الافراج الاضطرارى المذكورة منذ فبراير ١٩٨٧)، لم يكن يمكن أن تستمر قدراتى العقلية حتى اليوم!

. . . .

١٦ يناير ١٩٨٩

---

(٧)

حول التحكم الذهنى والتلقين الذهنى وصناعة اللاعقل [١]

* ان علوم وتكنولوجيا التحكم الذهنى - وخصوصا بالمؤثرات الاشعاعية - وعلوم وتكنولوجيا التايلورية الذهنية، أى تنميط وتحديد القوالب لمدركات الذهن الفردى والاجتماعى والبرمجة الذهنية والاستطلاع الذهنى بالوسائل التكنولوجية التى لاتقاوم، أصبحت تعتمد على صناعة متخصصة هى صناعة الألم والعذاب والرعب وصناعة الاستنزاف وتحطيم المعنويات أو الكسر والتفكيك التدريجى للمعنويات وصناعة احتقار النفس أو ذل النفس والهم والغم والغيظ، وغير ذلك من التأثيرات الانفعالية الجارفة التى هى مواد ووقود ووسائل عمليات التحكم الذهنى والتلقين الذهنى خصوصا الاشعاعى، فضلا عن أنها تشكل عنصرا جوهريا فى صناعة التدهور واللاعقل واهدار النوع البشرى.

وفى مثل هذه العمليات يهتمون عادة بأن يبيعوا الداء باسم الدواء، وبأن يبيعوا المرض باسم العلاج. فالاجرام الطبى السرى، يعتمد أساسا على استخدام الانسان ضد نفسه، ودفعه الى الجرى وراء الداء باعتباره الدواء، بل وتوريط البعض انزلاقيا فى حلقة مفرغة من المغامرات الاستنزافية التى تتحول الى عجلة أو طاحونة تؤدى الى التدمير الذاتى المستمر بطريقة تسلسل «الشىء لزوم الشىء»!

ومن الخداع الذاتى أن تتصور أن التدهور اللا إنسانى للمجتمعات والأفراد هو تدهور طبيعى وليس

---

(١) الموضوعات التالية التى تشبه المقالات، كتبتها فى مستشفى المجانين بالعباسية فى التواريخ المذكورة. واستمررت فى ارسال منسوخاتها من وراء الأسوار طوال السنوات التالية.

والموضوع أعلاه المكتوب بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٧٦ فى العباسية، نسخته بالكربون حوالى ٣٢ مرة (كل مرة لاتقل عن أصل وثلاث صور كربونية)، أى كتبت منه حوالى ١٣٠ منسوخا أرسلتها الى رجال الصحافة والثقافة والسياسة، الخ. وقد أوردت هنا معظم فقراته الهامة.

مخططا ومدفوعا بواسطة قوى وأجهزة دولية ومحلية عليا، متخصصة فى صناعة المشاكل والأزمات والمصادفات والتلقائيات والطبائع المشوهة. ذلك أنهم - كما قال ايلوار - يبحثون عن العيون التى تبصر فى الظلام لكى يفقأوها. ومهما قال أو كتب المثقف الواعى ومهما فعل ليكسب ثقتهم، فهم يعرفون أعمق مافى أعماقه، ويعرفون بالتحديد وأكثر منه ما الذى لايريدونه فيه - ألا وهى قدراته الابصارية العقلانية، لأنها تتعارض مع أسرار ومخططات صناعة التدهور واللاعقل. ولاجدوى من أى محاولة لاقناعهم بغير ذلك!

ان مشكلة قهر واخضاع الانسان فى الظروف المعاصرة، هى عبارة عن تطبيق تكنولوجى (أعمق وأشمل من الماضى) لميكانيزمات اهدار انسانية الانسان اهدارا متزايدا،ومن ثم استخدامه اراديا أو لا اراديا ضد أخيه الانسان وضد أقرب الناس اليه، بأقصى درجات اللاانسانية واللا احساس. وهذا هو منهج صناعة واستخدام أنواع المحطِّمين المحطَّمين (بالفتح ثم بالكسر). وكما يعلِّمون الكتاكيت الرقص بواسطة وضعها على صفيح ساخن، فهم يصنعون ويروضون المحطَّمين المحطِّمين لاانسانيا بواسطة الرعب والألم والكبت والحاجة والعجز.. الخ.

وكنت قد تعرضت شخصيا فى مستشفى المجانين فى العباسية وفى الخانكة - طبعا بشكل مكشوف وغير عادى - لمحاولات التحطيم والتحكم الذهنى الدقيق والترويض الجذرى. فأتاح لى ذلك أن أضيف الكثير الى الدراسات التى درستها أو نشرتها من قبل عن هذا الموضوع، بعد أن فهمت المزيد عمليا وعلميا عن صناعة سيرك الآدميين على غرار حيوانات السيرك. وعندما توقفت عنى منذ عام ١٩٧٤ الصدمات الكهربائية والعقاقير المعطلة للنشاط الذهنى، بينما انخفضت فاعلية المؤثرات الاشعاعية للتعذيب البدنى والذهنى - وذلك نتيجة زيادة قدرة الأجهزة السوفييتية ازاء الأجهزة المصرية للاجرام الطبى والأجهزة الغربية التى تحركها وتدعمها اشعاعيا - زادت بالتالى قدراتى على أن أعيد دراسة خبراتى فى هذا الموضوع دراسة علمية، بالاستفادة من المعلومات السوفييتية. ومن ثم بدأت أيضا أكتب عن هذا الموضوع الى مختلف الكتاب والمفكرين والصحفيين.

فالسياسى أو رجل الثقافة العقلانى، يجب أن يدرك أن زبانية التكنولوجيا الاشعاعية والاجرام الطبى (زبانية الأجهزة الأكبر فى واشنطن ولندن وباريس وزبانيتهم وصبيانهم الاقليميين والمحليين فى الدول المرتبطة بالغرب)، لايعرفون الرحمة ولايحركهم مبدأ ولا ضمير ولا احساس طبيعى، ولايوقفهم وازع ولا رادع الا احتمالات الافتضاح العام، أو احتمالات المواجهة والمقاومة والفضح ممن يملكون القدرات التى تستطيع التصدى لهم بدرجة أو بأخرى.

* ان تكنولوجيا التحكم الذهنى الاشعاعى بالكمبيوترز التى سأشير الى بعض عناصرها بعد ذلك، تعنى أقصى درجات التدهور واللاانسانية. ذلك أن أصول علوم وتكنولوجيا التحكم الذهنى الاشعاعى وأصول التايلورية الذهنية، أى التنميط الذهنى الآلى والبرمجة الذهنية، تستلزم التعامل فى أذهان وأمخاخ سهلة الانقياد كالآلات، قابلة للتحريك فى أى اتجاه، عاجزة عن التساؤل المتعمق وعاجزة عن الاستهداف المتسق والالتزام المتسق وعن المبدئية والأخلاقيات المتسقة. أى أنها تستلزم بشكل عام التعامل فى أذهان وأمخاخ أوتوماتيكية، ومن ثم سطحية وانفعالية وشبه حيوانية.

ولهذا فإن أصول صناعة التحكم الذهنى الاشعاعى والتايلورية الذهنية، أى التنميط الذهنى الآلى والبرمجة الذهنية، تتضمن بالضرورة المنطقية العداء للثقافة والفكر والعداء للتحرر الذهنى والعداء للارادة العقلانية وللأخلاقيات الواعية وقدرات الاتساق المنطقى. وهى تعنى فى التطبيق صناعة التدهور الذهنى واللافكر واللاارادة، وصناعة الانفعالات اللاعقلية واللاأخلاقية التى تستطيع أن تلغى العقل وأن تلغى الارادة فى أى لحظة. ولهذا تعنى فى التطبيق أيضا ضرورة سحق وتصفية كل من يشحذون أذهان البشر، أى يشحذون عيون أو بصائر البشر، أى كل من يدافعون عن الثقافة والفكر والتنوير والتحرر الذهنى والأخلاق الواعية والاتساق الوجدانى.

فزبانية التحكم الذهنى اللاعقلى، لايهتمون بالشعارات واللافتات والانتماءات والتصنيفات الشائعة،

الا كوسائل لتعميم وترسيخ عمليات التجهيل واللاعقل وصناعة عمى البصيرة والتحطيم الذاتي والتبادلي - في اتجاه وتحت لافتات يسارية أو يمينية ودينية أو عدمية، الخ. واذا كان التحكم الدماغي بالنسبة للوحوش يعني «ترويضها» وتحويلها الى حيوانات سيرك، فإن التحكم الذهني اللاعقلي بالنسبة للبشر يعني «توحيشهم» وتحويلهم الى حيوانات بشرية أو بفيفانات محكومة، وتحويل أذهانهم الى أدوات أوتوماتيكية سطحية أو الى حقول ألغام يمكن تفجير أي نقطة فيها في أي لحظة بأصغر المؤثرات.

* ان السلطة البرجوازية المعاصرة، تتربع اليوم في العالم البرجوازي على تلال من أنقاض مجتمعاتها. وحين يغرق المجتمع في التدهور والفساد بحيث أن الاحتفاظ بموقع مستقر - أي بموقع في السلطة أو في خدمة السلطة - يصبح أشبه بالاحتفاظ بموقع في قارب نجاة وسط الملايين من المشرفين على الغرق والذين يصارعون للافلات من الغرق، فإن مصالح «البقاء» بالنسبة للأقلية التي تمارس السلطة أو خدمة السلطة تصبح متعارضة مع مصالح البقاء لأغلبية المجتمع.

هذه هي المشكلة موضوعيا - مهما كانت مواقف الدولة والمجتمع في مختلف البلاد. فما بالك اذا كان هؤلاء يعانون من حسن الظن الناتج عن عجز الرؤية، بالاضافة الى مايعانونه من حسن النية مع عجز القدرة؟!!

* المثقف العقلاني الذي يعرف طبيعة التحكم الذهني والتشغيل الذهني اللاارادي بالكمبيوترز، يعرف لماذا يعادون القراءة والكتابة الثقافية المتعمقة والمتوسعة، ذات الحصيلة الوفيرة من الأفكار والمعاني والمفردات والتركيبات المرنة والصور الذهنية والأنماط السهلة التوارد. ذلك أن عمق واتساع التسلسلات الفكرية للنشاط الذهني، يتعارض مع مخططات افقار الذهن، التي هي أساس تكنولوجيا التحكم الذهني والتشغيل الذهني الآلي بالمؤثرات الاشعاعية، لأنه يتيح للذهن ثغرات وامكانيات للافلات من قدرات أجهزة الكمبيوترز والتربيط الاشعاعي.

ومخططات الافقار الذهني - كجزء من صناعة التدهور واللاعقل واهدار النوع البشري - لاتقتصر على الافقار الفكري والتسطيح الثقافي والافقار اللغوي التجهيلي أو الجمود اللغوي، الذي يفقر حصيلة الذهن من المدركات اللغوية المرنة أي السهلة في الاستعمال الذهني ويفقر حصيلة المعاني والأفكار والتركيبات الادراكية المفيدة التي تحملها شحنات اللغة المنتشرة في الذهن. لكن المخططات المذكورة تعتمد أيضا على الافقار الانطباعي والتسطيح الانطباعي، بخفض حصيلة الذهن من الخبرات الشخصية المفيدة ومن الانطباعات والمدركات والصور الذهنية المنشطة للتصور الفكري والوجداني، وذلك بوسائل الحصار الشخصي والحصر الذهني والتعقيد والتنفير الادراكي، والحرمان بأقصى درجة من مصادر الانطباعات والصور المنشطة للذهن، والحرمان من وسائل التربية الجمالية والفنية والوجدانية، بل والحرمان من وسائل الترفيه المنشّط ذهنيا (مثل حدائق الحيوان وحدائق الملاهي والمتنزهات والرحلات والسياحات المفيدة)، فضلا عن الحرمان من مصادر الخبرات الشخصية والعلاقات الشخصية المنشطة ذهنيا. ولهذا تهتم أجهزة التحكم اللاعقلي اهتماما كبيرا بصناعة الظروف والأسباب والأزمات التي تقطع «التواصل الذهني» بين الأفراد، والتي تقطع «التواصل الادراكي» بينهم وبين الواقع.

* اذا تذكرنا أن التفكير يتكون رئيسيا من مفردات وتركيبات لفظية، هي التي تحكم وتوجه معظم المدركات الرمزية الانطباعية وغيرها من المدركات غير اللفظية في اللغة الذهنية، يتضح لنا لماذا يهتمون اهتماما خاصا بقتل وتحنيط وتحجير وتجميد وافقار اللغات اللفظية، أو تربيطها تنفيريا وتدهوريا، أو تمييعها وتشتيتها وتسييحها وتفريغها من المعاني والتحديدات.

وفي مصر، نجد أن مخططات التجهيل واللاعقل تستخدم ادعاءات «العصرية» في إلغاء اللغة العربية القديمة أي الفصحى التي هي لغة التراث التاريخي العربي. كذلك نجد أن هذه المخططات تستخدم اهدار واسقاط وتسفيه أو تسفيف الأدب في قتل اللغة العربية الحديثة المتجددة أي لغة الكتابة العربية الأدبية السائدة. وتستخدم التحذلق أو شعارات العروبة والفصاحة في حرمان اللغة العربية المصرية أي

الدارجة أو العامية من حقوق الاعتماد المقدس، ومن ثم حرمان أكبر المجتمعات العربية من أهم وسائله الطبيعية للتفكير والتعبير. هذا بينما تستخدم ادعاءات النعرة الوطنية في محاربة اللغات الأجنبية المتقدمة، ومن ثم حرمان العقل المصرى من استيعاب ماأضافته الحضارة الحديثة من وسائل وصياغات التفكير والتعبير.

فإذا كان العقل البشرى هو جهاز تصنيف لمعطيات الواقع بالاعتماد رئيسيا على تحديدات اللغة اللفظية، فإن صناعة اللاعقل واللاتحديد تعنى بالضرورة قتل وافساد وتعجيز أى وسائل لغوية فى الذهن - سواء بحجة التمسك بالقديم أو بحجة الجرى وراء العصرية أو بحجة القومية العربية أو النعرة الوطنية أو بحجة التفرنج.

وفى أوروبا، بدأ عصر النهضة أساسا من منطلقين لغويين متكاملين هما : احياء اللغات الكلاسيكية القديمة أى اللاتينية والاغريقية، واستكمال تكوين اللغات الدارجة أو العامية التى أصبحت بعد ذلك اللغات الأوروبية الحديثة. وفى مصر، فإن حركة النهضة الجديدة والانبعاث والتنوير الجديد، يجب أن تجمع بطريقة تكاملية بين احياء التراث القديم، وبين تطويع وتنشيط اللغة العربية المتجددة أى اللغة الرسمية الحالية (= اللغة الأدبية السائدة ولغة الصحافة والاعلام والتعامل الحكومى)، مع زيادة تحديد وترقية واغناء اللغة العامية أى العربية المصرية الدارجة، وذلك بتثقيفها وتعميقها وتحويلها الى عامية راقية.

ويكفى لتوضيح مشكلة اللغة فى مصر المقهورة، أن نلاحظ أن المصريين ليس لهم حتى الآن قواميس لتحديد لغتهم الرسمية العصرية، وليس لهم أيضا قواميس لتحديد لغتهم العامية الدارجة!! - مع أن هذه الأنواع من القواميس متوفرة لدى «الخواجات» المتخصصين فى شئون المجتمع المصرى!!

* ان مخططات صناعة التدهور واهدار النوع البشرى، حكمت بانتهاء عصر العقل reason والانتقال الى عصر اللاعقل irreason ، أى عصر الأذهان الأوتوماتيكية automatic minds. واذا كانت الفروق معروفة بين الساعة الذرية والاستوب ووتش والساعة العادية الدقيقة والساعة العادية غير الدقيقة والساعة التخليطية الفاسدة والساعة البلاستيك (التى تحمل شكلا رقميا يلعب به الأطفال بدون آلات ساعة حقيقية!)، فهكذا يجب أن نفهم الفروق الموجودة بين عقول وأذهان البشر. ومن هذا المنظور، يتضح لنا لماذا قرروا فى عصر اللاعقل إلغاء الأنواع الأولى المذكورة من دقة التحديد والتفكير. لكن المدافعين عن تراث العقلانية والفكر البشرى الشامخ، لايزالون مصممين على أن يزقوا عصر التجهيل اللاعقلى الجديد، وأن ينشروا شعلات التنوير العقلانى الجديد، كما استطاع أجدادهم أن يزقوا ظلام العصور الوسطى وأن يستخدموا شعلات الفكر العقلانى القديم فى اشعال حركة النهضة والتنوير التى أضاءت وجه الأرض وصنعت حضارة الانسان العقلانى الحديث.

وأساس نجاح المهمة المطلوبة، هو موقف المعسكر الاشتراكى بجناحيه المتكاملين السوفييتى والصينى. فإذا ساندت قدرات المعسكر الاشتراكى مهمة التنوير العقلانى الجديد، فإن نجاحها سيكون مؤكدا. والا، فلا أمل فى انجاز حقيقى فى المستقبل المنظور. فكل من يدركون مدى قدرات التكنولوجيا الاشعاعية ومدى قدرات التحكم الاشعاعى فى مختلف المجالات، يدركون بوضوح تام أنه مالم يرتكز الصراع التنويرى العقلانى المطلوب على قدرات الكتلة الشيوعية الدولية، فلا أمل فى الأفق المنظور.

* قانون اللاتحديد والخوف اللاعقلى، يفرض على الفرد أن يتوقع التعرض لأى شىء اذا فعل أى شئ أو اذا لم يفعل أى شىء، وألا يتوقع عن الخير خيرا وعن الشر شرا. فعصر اللاعقل يعنى أيضا عصر اللاسبب واللاتعليل واللاتمايز واللاتمييز. وهذا مايعبر عنه الشعور «الحقيقى» الذى له مايبرره لدى الجميع، بأن «أى حاجة زى أى حاجة»، وأن «أى كلام زى أى كلام». ذلك أنه عندما يفقد الانسان القدرة على تحديد ما الذى يجب عمله وما الذى يجب عدم عمله لتجنب الخوف والألم، فإنه يفقد بذلك قدرة تحديد الصواب والخطأ، وتحديد الخير والشر.

ثم ان صناعة اللاعقل لاتعتمد فقط على افساد العقل والذهن البشرى كمدرِك (بكسر الراء)، بل انها

تشمل أيضا الساد الواقع الموضوعى كمدرَك (بفتح الراء)، بحيث تجحت بالفعل فى الساد وتخريب «ماكينة» الأحداث، أى انتظام وتحدد وتمايز الأحداث وترابطها وتسلسلها السببى الصحيح. ووصل الأمر الى درجة انهيار «نظام الحياة» فى نظر الناس بطريقة تشبه انهيار نظام فصول السنة فى مصر الفرعونية نتيجة غلطة الربع يوم (كما عبرت عنها الكلمات التى وصلت الينا على لسان المصرى القديم بخصوص فوضى اختلاف مواعيد فصول السنة).

ولتدعيم عملية الساد وتخريب ماكينة الأحداث والانتظام السببى لوقائع الحياة، يفرضون «الحصر الذهنى» و «العمى العقلى» على المجتمعات والأفراد، ولا يسمحون الا بالحد الأدنى من التفكير الذى لايتيح التأمل فى الأسباب والمسببات، ويربطون عمليات الافقار الذهنى والتسطيح الذهنى بعمليات اغراق الجميع فى طوفانات الخراب والرعب والقلق والحرمان والغيظ والانفعالات الجارفة الأخرى، بحيث يجعلون البشر شبه غرقى لايستطيعون الا أن يمدوا أيديهم ليتعلقوا بأى شىء بدون أن يفكروا فى أى شىء!

* ان الذهن المستقر والمطمئن فكريا، أى العقل الراسخ، لايمكن تحريكه الا بالاقناع الفكرى. لكن الذهن المتناقض والمتعارض والممزق فى تطلعاته، يمكن تحريكه اثاريا وانفعاليا فى أى اتجاه. ولهذا يهتمون بصناعة الأذهان التى تجمع بين المتناقضات أو تتأرجح بين المتناقضات على أساس الميكانيزم الذى يسمى «تكافؤ الضدين» ambivalence . ومعنى ذلك صناعة الأذهان الهوائية المتقلبة التى تفتقد الرسوخ العقلانى وتتأرجح على أكثر من حافة، بحيث يسهل دفعها أو اسقاطها فى أى اتجاه بأقل اثارة.

وفى هذه العمليات، يضعون مخططات لاعقلية مرسومة لاستخدام ميكانيزمات الازدواج التناقضى واللاتحديد أو اهدار قواعد التحديد التناقضى ... [وقد أوضحت تفاصيل ذلك فى كتابى الذى تضمن موضوع فلسفة التناقض]

التحكم الاشعاعى

الأجهزة الكهنوتية الفرعونية، ورثت من العصر العقلانى الذى كان سائدا فى المملكة «الهيراوية» فى شمال مصر، خبرات وتقنيات هائلة، فى الطب والكيمياء واستخدام المواد الاشعاعية، التى[1] لكنهم استطاعوا أن يطمسوا تماما أسرار الاستخدامات الاشعاعية بالذات، لأنها كانت من أهم وسائل صناعة المعجزات المزيفة وصناعة الدمار الفورى. كذلك استطاعوا أن يخفوا أهم حقائق الطب ووسائل استخدام جراثيم العدوى وصناعة الأوبئة، بحيث أصبحت هذه حتى القرن التاسع عشر أسرارا فى صوامع أجهزة السلطة السرية، لايكشفون منها جزءا الا للتغطية على جزء أو أجزاء أهم. ولاشك أن الاستخدام الطبى للمؤثرات الاشعاعية، يعتبر أخطر هذه الأسرار على الاطلاق، خصوصا بعد تطوراته الهائلة فى العصر الحاضر.

والاستخدام الطبى الاشعاعى، هو أهم فروع تكنولوجيا التحكم الاشعاعى من البُعد Technology of remote radiological control . وواضح أن هذا موضوع يختلف عن موضوع الاستخدام الطبى للاشعاعات العادية البسيطة فيما يسمى «العلاج بالاشعاع»، أى بواسطة أجهزة ملاصقة للجسم. وانما

---

(١) مايسمى فى الأسفار القديمة «التابوت»/ التابو/ الطابو Taboo/ اللامساس، كان يعبر فى الحقيقة عن الصناديق الحجرية أو المعدنية التى كانت تستخدم منها المواد المشعة. وهذا التابوت الذى كانت ترتفع منه أحيانا «سحابة» وأحيانا «نار» ، والذى لم يكن يستطيع أن يقترب منه إلا الكهنة وخدم الكهنة، هو الذى كان يتضمن الاخطار للاكتساحات الاسرائيلية . والحقيقة أنه يعبر عما سمى فى الأسفار التالية باسم «روح القدس». أما فى النصوص العبرية القديمة ، فنجد كلمات «تابوت» / «تابو» ، و «لامساس» ، و «عين القطر» (التى تفسر أصل كلمة خطرون / الكترون فى اليونانية القديمة ومعناها الكهرباء).

التحكم الاشعاعي من البعد في مجال الطب أو في غير مجال الطب (أي في الاتصالات والتحريكات والتوجيهات الفضائية مثلا)، يعني توجيه أدق المؤثرات الاشعاعية الفعالة (المحسوسة أو غير المحسوسة) وتوجيه التيارات الاشعاعية المركزة (مثل أشعة الليزر) الى النقطة المطلوبة في أي مكان قريب أو بعيد، وفي الأرض أو الفضاء، بواسطة أجهزة الكمبيوترز ذات الدقة القصوى.

ومثل هذا التأثير الاشعاعي من البعد، يستطيع أن يصنع أيّ دفع أو حركة، وأن يطلق أيّ قوة، وأن يشعل أيّ حريق، الخ. بل يستطيع حتى أن يغير التركيب الكيمياتي لبعض المركّبات أو العناصر الكيميائية. ويستطيع مثلا أن يحدث التأثيرات الصوتية المطلوبة في الهواء مباشرة، بحيث تحقق الصوت المطلوب نتيجة التأثير المباشر في حركة جزيئات الهواء. وهذا نوع من المؤثرات الاشعاعية يختلف تماما عن مؤثرات التلقين الاشعاعي الذهني، الذي يتجه الى نشاط الجهاز العصبي، أو الذي يعتمد على عمليات «تربيط» فسيولوجي عصبي بين المؤثرات الاشعاعية من ناحية، وبين المدركات أو الكلمات والانطباعات الذهنية من ناحية أخرى - كما سأذكر.

ولكي نوضح أن قدرات التحكم الاشعاعي من البعد أخطر وأعلى حتى من قدرات القنابل النووية (التي تستخدم موادها في انتاج المؤثرات الاشعاعية نفسها[1])، نقول ان هذا التحكم الاشعاعي يستطيع أن يعطل أو يفسد أو يغير توجيه اطلاق القنابل النووية من خلال التأثير في أجهزة الكمبيوترز التي تقوم بتلك العمليات الدقيقة، أو من خلال التأثير ذهنيا أو بدنيا في الأشخاص الذين يشتركون في تشغيل تلك الأجهزة وتلك العمليات! ومن هنا، فإن التفوق في قدرات التحكم الاشعاعي من البعد، يعني عمليا إلغاء القدرات النووية نفسها!!

التحكم الطبي الاشعاعي

التحكم الطبي الاشعاعي من البعد، يعني القدرة على التحكم من مراكز التأثير الاشعاعي البعيدة أو القريبة، في أي جزء من أجزاء الجسم، واحداث التأثير المطلوب فيه بشكل فوري أو تدريجي. وهذا يشمل التأثير في نشاطات المخ ومختلف أعضاء الجسم، من حيث أدائها أو افرازاها وتكوينها أو سلامتها، الخ. من ذلك مثلا التحكم في افرازات الغدد والهرمونات، ومن ثم التحكم في تكوين أو شكل الجسم. ومن ذلك أيضا، اصابة القلب أو غيره اصابات مباشرة، بل وأيضا التأثير في المراكز الدماغية الدقيقة (مثل مراكز الجوع والعطش والنوم والتحريك العضلي، الخ). والمؤثرات الاشعاعية من البعد، تستطيع التحكم حتى في سلوك أعضاء وحواس الجسم (بما في ذلك التحكم مثلا في ميكانيزمات القراءة والكتابة والرؤية). وهذا فضلا عن قدرات صناعة الأمراض الوظيفية، مثل الانزلاق الغضروفي والسرطان.

واخفاء واحتكار أسرار القدرات الطبية الحقيقية، هو تقليد قديم من تقاليد وسائل القمع السري التي تحافظ أجهزة الطاغوت على أسرارها منذ أقدم عصور مروّضي الأفاعي وخبراء التحنيط (الذي كانت تستخدم فيه مواد اشعاعية أيضا!)، وخبراء العقاقير الخاصة السرية والتحكم الجنسي وصناعة شعوذة السلطة والسحر الأسود والمعجزات المزيفة. ولعل أشد هذه الأسرار سرية، أي السر الأقصى أو سر الأسرار في التحكم الطبي، هو التحكم الذهني!

ولتوضيح هذه الحقيقة التاريخية، يمكن أن نتأمل أمثلة من «التنبؤات الملفقة» التي تحققت بعد ذلك ووردت أخبارها في النصوص والفولكلوريات القديمة، ودلالات ذلك في مجالات التحكم التاريخي والاجتماعي والفردي. وكذلك يمكن أن نتأمل احدى بقايا التحريف التقليدي القديم التي استمرت حتى

---

(١) هذا واضح مثلا فيما يسمى المفاعلات النووية ومحطات انتاج الطاقة النووية.

العصر الحاضر، فيما يسمى «الباراسيكولوجيا»[1] والترجمة الصريحة لهذا الاسم هي : علم النفس الخداعي أو المخدوع أو الوهمي! فالباراسيكولوجيا (التي تشمل أيضا مايسمى «تحضير الأرواح» و «املاءات الوسيط»!!) تعبر عن الخداع الذي يغطي القدرات الطبية التكنولوجية للتحكم الذهني والنفسي وللتلقين الذهني، والتي تعتمد على «التربيط» الاشعاعي الذهني.

هذه الاشارة الى مختلف أنواع القدرات والأخطار التكنولوجية الاشعاعية الطبية وغير الطبية التي يستحيل على الاطلاق مواجهتها، تكفي لتوضيح أن القدرات التكنولوجية الاشعاعية للمعسكر الاشتراكي بجناحيه المتكاملين السوفييتي والصيني، هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للعقلانيين وذوي البصائر من المثقفين والسياسيين، مهما كانت آراؤهم.

التحكم الذهني والتشغيل أو التلقين الذهني

يمكن تلخيص عناصر التحكم الذهني والتشغيل الذهني اللاارادي (وخصوصا باستخدام الوسائل الاشعاعية بالكمبيوترز)، في النقاط السريعة التالية:

(١) ظاهرة التربيط الفسيولوجي أو الذهني، معروفة منذ عصور الفراعنة، واستخدمت في استئناس وترويض وتشغيل الحيوانات (وخصوصا الكلاب) والأفاعي والتماسيح، قبل استخدامها كهنوتيا في تعبيد وتنكيس الآدميين بالطريقة التي يرمز اليها تمثال أبو الهول. وأبحاث بافلوف الحديثة على الكلاب في هذا الموضوع، هي عبارة عن اخضاع عملية التربيط المحكوم شرطيا Conditionné / Conditioned للقياس الحسابي الدقيق، فضلا عن اعلان ونشر الحقائق الخاصة بها.

وعلى كل حال، فعملية «التربيط» association تعني ببساطة الربط بين أي مؤثر شعوري أو لاشعوري يصل الى الجهاز العصبي، وبين الاستجابة أو رد الفعل السلوكي أو الادراكي المناسب. من ذلك مثلا، ربط أي صوت أو ضوء أو رائحة، بالاثارة الغذائية، أي باستجابة أو رد فعل اللعاب وغيره. ومن ذلك أيضا، الربط في الجهاز العصبي للحيوان أو الانسان، بين كلمة معينة وبين سلوك معين أو صورة ادراكية معينة. واللغة البشرية، ليست الا تربيطات ذهنية بين أسماء لفظية ومسميات ادراكية أو سلوكية.

لكن الجانب غير المعروف وغير المعلن منذ العصور القديمة في هذا الموضوع، هو استخدام المؤثرات الاشعاعية اللاشعورية في عمليات التربيط. فالتأثير الاشعاعي الذي يصل الى أي جزء محدد بدقة من أجزاء الجهاز العصبي الممتد في الجسم، يمكن أن يؤدي في عملية التربيط نفس دور الصوت أو الضوء أو الرائحة أو الكلمة المسموعة أو الكلمة المقروءة، الخ، ومن ثم يتحول ذلك التأثير المحدد الى منبه أو مثير للاستجابات أو ردود الفعل المطلوبة، بدون أن يدرك الذهن مصدر ذلك.

(٢) تعتمد ميكانيزمات التربيط الذهني الاشعاعي على عدة عوامل مساعدة، أهمها الوصول الى أقصى خفض ممكن في حصيلة المفردات والتركيبات اللغوية المرنة، وفي حصيلة المعاني والتشبيهات والانطباعات والصور والأنماط الذهنية القابلة للاستعمال الادراكي السهل. وهذا يعني الوصول الى أقصى افقار ممكن للنشاط اللغوي الذهني اللفظي والانطباعي، لضمان أو تسهيل التحكم في الترابطات والتداعيات اللغوية والادراكية. وتستخدم في هذا المجال أيضا، عمليات مسح أو افساد الذاكرة والتذكر. ومن الوسائل الأخرى الأشد التي تفرض الافقار الذهني العام والحصر الذهني العام بدرجة جذرية، استخدام أشعة الليزر في قطع والغاء بعض الأطراف أو الشعيرات الدموية والألياف العصبية في المناطق الادراكية

---

(١) هذا العلم المزيف المزعوم الذي يدافع عنه الاسلاميون أيضا، يترجمونه باسم «علم الظواهر الخارقة» (أي الظواهر الذهنية الخارقة)!!! انظر ماكتبته عن ذلك مثلا مجلة «العربي» الكويتية في سبتمبر ١٩٨٨، وصحيفة «الوفد» المصرية (على لسان أستاذ جامعي!) في ١٩٨٨/١٢/٢٢!!

للمخ، واصابة شرايين المخ بالتصلب، الخ. وهذا مايسببه أيضا بدرجة أو بأخرى (ومؤقتا أو بدون استرجاع)، استخدام الصدمات الكهربائية واستخدام العقاقير الذهنية المعطلة للنشاط التفكيرى.

(٣) التحكم فى التكوين التصنيفى للتربيطات الرئيسية فى الذهن، أى برمجتها بالشكل المطلوب، وذلك بتكوين مجموعات تربيطية نمطية معينة من المفردات والتركيبات اللغوية اللفظية والانطباعية، ومجموعات تربيطية نمطية معينة من المدركات ومنبهات السلوك، وربط كل مجموعة منها بمؤثرات اشعاعية محددة تستطيع استثارة تداعياتها بالتسلسل الآلى. ومعنى ذلك، برمجة أو توزيع النشاط الذهنى على قوالب ومجموعات تربيطية نمطية للادراك والسلوك والتفكير السطحى، تكون لكل منها مفاتيح تشغيل اشعاعية تجر تسلسلاتها. ويكون هذا التوزيع التصنيفى للمجموعات وللمفاتيح الاشعاعية، بالطريقة التى يمكن تطبيقها جماعيا، لتسهيل استخدام الكمبيوترز فى عمليات التحكم الاشعاعى فى أكبر عدد من الأشخاص.

(٤) استخدام التحكم الذهنى المكشوف بالكبت المباشر عند اللزوم. ويكون ذلك بالكبت الاشعاعى الناتج عن زيادة المؤثرات الاشعاعية الشديدة، أو الناتج عن تلك التى تحدث مجالا كهرومغناطيسيا لايسمح لكهربية المخ الا بالحد الأدنى من النشاط الذهنى. وهذا يشبه تأثير العقاقير الذهنية الشديدة التى لاتسمح الا بالحد الأدنى من نشاط الادراك والسلوك. ومعنى ذلك تعطيل التفكير تماما وتعجيز الذهن عن التصرف الحر، أى شلل التفكير والادراك.

ومن نتائج ذلك مثلا، التعرض لمفاجآت حالات عدم التنبه الغريبة جدا (التى يمكن تسميتها حبسة الذهن - على غرار حبسة الصوت)، مما يسبب الحوادث أو حالات السهو غير المعقولة، الخ. وفى مثل هذه الحالات، يمكن أيضا فرض أى تشغيل أو تلقين ذهنى غير ممكن التنفيذ فى الحالات العادية. لكن حتى بدون تشغيل أو تلقين مباشر، فإن الشخص الذى يتعرض - فى حالات الشلل الفكرى أو الحبسة الذهنية هذه - لظروف ومؤثرات واقعية فى موقف معين، يستجيب لمؤثرات هذا الموقف استجابة آلية أو انفعالية لا ارادية، يمكن حسابها مسبقا من واقع العادات والانفعالات المسيطرة على سلوك ذلك الشخص.

هذه العناصر، توضح كيف يمكن تحويل الذهن البشرى سلوكيا وادراكيا ولغويا، الى مايشبه أجهزة الترنزستور أو أجهزة التيكرز (الآلات الكاتبة اللاسلكية) المحكومة لاسلكيا أو اشعاعيا.

قراءة أسرار الذهن

الأجهزة المتخصصة فى الطب السرى والسحر الأسود وصناعة المعجزات، كانت منذ عصور الكهنوت الفرعونى تمارس التحكم الذهنى والاستطلاع الذهنى وغير ذلك من أنواع التحكم السرى فى الأفراد. فقد كانت تملك وسائل وعملاء أو أدوات الرصد السرى والتصنت السرى والمراقبة الشاملة، وتملك وسائل ومفاتيح واختبارات الاستطلاع الذهنى والسلوكى. وكانت تعتمد فى ذلك على البشر أكثر مما تعتمد على الآلات، بحيث لم تصل الى نفس المستوى الحديث من الاستخدام التكنولوجى العلمى الدقيق للوسائل التسجيلية والاشعاعية القادرة على اختراق أى حواجز أو موانع.

لماذا ؟

لأن كل البشر تقريبا كانوا قد أغرقوا فى التخلف والجهل والخضوع للرقابة البشرية الشاملة، بحيث لم يكونوا يحتاجون الى جهود غير عادية لاستطلاع أفكارهم أو التحكم فيهم، ولأن الحفنة المستنيرة (ان وجدت) لم تكن فى تلك الظروف تحتاج الى اجراءات خاصة للاستطلاع والتحكم. فالظلام الحالك الشامل، كان يسمح بالاكتشاف السهل لأى بصيص ضوء يصدر عن أحد الأفراد. والقوالب النمطية المعدودة والمقننة المفروضة على كل أنواع التفسير والتعبير والسلوك المسموح بها لأى فرد، كانت تسمح بالاكتشاف السهل لأى اختلاف غير مرغوب فيه. ولهذا، لم تحاول أجهزة العصور القديمة والوسطى تطوير وسائلها وجهازاتها التقنية السرية تطويرا جذريا، كما بدأ يحدث بشكل خاص منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفق مخططات «إزالة آثار» عصر النهضة والتنوير.

وعمليات قراءة الأفكار مثلا - أى قراءة وتحديد محتويات وخواطر وميول الذهن - كانت عمليات

سهلة ودقيقة ومضمونة لأجهزة العصور القديمة والوسطى. وكانت تتكامل مع عمليات التربيط الاشعاعى الذهنى، والاستنطاق والاستهيان السلوكى اللا ارادى، ومن ثم مع عمليات التحكم والتلقين الذهنى (بما فى ذلك تلقين الأحلام الذى اعترفت به بعض النصوص الفرعونية). لكن هذه العمليات كلها تطورت تطورات هائلة بعد القرن الثامن عشر فى ظل التكنولوجيا الاشعاعية الأرضية الجديدة (التى حلت محل التقنيات الاشعاعية القديمة فاستخدمت مراكز للارسال اللاسلكى بدلا من استخدام صناديق المواد المشعة من السراديب والكهوف والمرتفعات)، ثم تضاعفت تطوراتها الهائلة منذ القرن العشرين فى ظل التكنولوجيا الاشعاعية الفضائية (باستخدام الأقمار الصناعية). وبذلك اكتسبت عمليات قراءة الأفكار مثلا المزيد من امكانيات الدقة والشمول، حتى وصلت منذ الحرب العالمية الثانية الى عمليات قراءة فعلية بالمعنى الحرفى للكلمة، أى بواسطة الاستقبال الاشعاعى من البعد لتسجيلات كل مايجرى فى كهربية المخ من تأثرات أو أحداث كهربية (أثناء اليقظة أو أثناء النوم)، ثم ترجمتها الى كلمات. وهذا يعنى قراءة الألفاظ والانطباعات، بل وحتى الانتعاشات الادراكية (أى بذور الاتجاهات أو الاحتمالات والميول) التى تكمن فى المخ، قبل أن تصل الى شعور وادراك الفرد نفسه!

ويديهى أن أجهزة التحكم السرى التضليلى وصناعة التلقائيات المحكومة والطبائع المشوهة، التى تخصصت فى تخطيط أعجب مبررات التعامى وادعاءات الجهل أو التجاهل وادعاءات العجز عن التصرف، وتخصصت فى صناعة مصايد التحطيم والابتزاز، لم يكن منطقيا أن تميط اللثام عن هذه الحقائق العلمية الحديثة أو سوابقها القديمة. ولولا الأجهزة السوفييتية، لكان من المستحيل استحالة مطلقة أن تتخطى هذه الحقائق أسوار صوامع الأجهزة البرجوازية العليا. وقد فهمت مثلا من بعض المعلومات، أن الأمريكان بدأوا اطلاق أقمارهم الصناعية فى أواخر الأربعينات سرا ودون علم أحد، بينما لم يسمع العالم عن أول قمر صناعى الا عندما أطلق الاتحاد السوفييتى قمره الأول عام ١٩٥٧!

وهذا هو الفرق منذ أقدم العصور بين الأجهزة العقلانية والأجهزة اللاعقلية. فالأجهزة الأولى تعلن قدراتها وعلومها ومعارفها وتطبيقاتها، بينما الأجهزة الثانية لاتعلن الا التخريفات الكهنوتية والتبريرات الخداعية والنظريات التضليلية. وقد سجل لنا التاريخ على لسان أفلاطون ثم على لسان الاسكندر المقدونى، كيف كان كهنة مصر يلومون مفكرى اليونان القديمة لأنهم يعلنون وينشرون أفكارهم، فيضيعون بذلك «أسرار» العلم! وكانت هذه هى الجريمة الكبرى، التى حقت بسببها اللعنة الكهنوتية (لعنة الفراعنة) على اليونان القديمة وعلى الفكر اليونانى القديم.

٢٣ أبريل ١٩٧٦

---

(٨)

بخصوص الموقف مما أتعرض له (١)

. . . . .

ان المشكلة الجنائية التى ارتبطت بايذاءى تزويرا فى مستشفى المجانين، تتضمن تزويرات وجنايات عديدة ومتنوعة وعجيبة. ومع ذلك، فإن بعض الجرائم والتزويرات التى ارتكبها زبانية الأجهزة المصرية

(١) هذه الفقرات من الخطاب المكتوب فى العباسية الى نقيب الصحفيين آنذاك يوسف السباعى فى ٢٧ أبريل ١٩٧٧، أرسلت منها حوالى ١٥٠ منسوخا الى مختلف الأشخاص. وقد أشرت فى الخطاب أيضا الى استمرار صمت وتجاهل وسائل الاعلام لمشكلة ايذاءى فى مستشفى المجانين وما أتعرض له فيها، رغم اتجاهها الى نشر الكثير عما تعرض له الآخرون ممن أفرج عنهم من سجون ومعتقلات عبد الناصر) هذا ولم تبدأ الاشارات المحدودة التى نشرت صحفيا عن هذه المشكلة الا فى الثمانينات – وبواسطة نفس اليسار الناصرى الذى اشترك فى مسئولية ايذاءى فى مستشفى المجانين منذ ١٩٧٠!!

ضد آخرين كانت أشرس كثيرا جدا. فلماذا استماتت ويستميت زبانية تلك الأجهزة وأسيادهم الغربيون فى التكتم على تلك المشكلة وليس فقط منع التحقيق القانونى فيها - حتى بعد أن بدأت تنتشر فى الصحف وأمام المحاكم فضائح كثيرة عن جرائم أفظع وعن خفايا أعجب لمسئولى هذا النظام!! ولماذا لم يتخلصوا منى أو يرغمونى على الخضوع لهم بالوسائل التى يستحيل مقاومتها؟!

ان تأمل هذا السؤال يكشف الكثير عن حقيقة وضع النظام القائم فى تلك المرحلة التى هى بداية النهاية. ذلك أن فاقد الشىء لايعطيه. والنظام الذى يستميت الى هذه الدرجة فى التكتم ولو على جريمة واحدة، انما يثبت بذلك أنه لايسمح بكشف غيرها الا اضطرارا وللتغطية على جرائم أخطر، وكذلك لتغليب وترويج الاتجاهات المطلوبة. وكما أن المثال السالب - ولو كان واحدا فقط - يكفى ليلغى قانونا علميا أى يثبت خطأه، فإن هذه المشكلة تكفى لتلغى كل تبجحات النظام القائم وأسياده الغربيين عما يسمونه «سيادة القانون» وعما يسمونه «حقوق الانسان»!

ولايخفى على ذوى الادراك أنه لو كان هؤلاء المتبجحون يستطيعون أن يتخلصوا من هذه المشكلة، سواء بالتلفيق والطبخ الكلى أو الجزئى أو بالقضاء على حياتى أو على عقلى، لما انتظروا طوال أكثر من سبع سنوات [حتى تاريخ كتابة الأصل] ، بينما الزمن يجرى ضد مصلحتهم وفى اتجاه انخفاض ثم تلاشى تفوقهم. بل ان التسلسل الزمنى لوقائع هذه المشكلة، هو فى الحقيقة أشبه بخط بيانى يحدده ترمومتر يعبر عن تطور علاقات القوى بين النظامين الدوليين، والتى هى علاقات القوى بين الحق والباطل وبين العدالة والاجرام وبين التحرر والقهر.

وعلى كل حال، فوقائع هذه المشكلة الجنائية توضح مايلى :

أ - أن السلطة المصرية المحلية جزء من السلطة البرجوازية الدولية لاتمارس استقلالها المزعوم الا كنوع من تقسيم العمل ضد مصالح المجتمع وخصوصا قطاعاته المثقفة والمستنيرة.

ب - أن سلطة القهر السرى التى لاتستطيع أن تقيم قدرتها الا على عجز المجتمع ولاتستطيع أن ترسخ قوتها الا على ضعف المجتمع، هى أولا وقبل كل شئ، سلطة تجهيلية «تبحث عن العيون التى تبصر فى الظلام لكى تفقأها»، أى تعادى الثقافة كثقافة وتعادى العقل كعقل، وتعتبر التنوير والتبصير عدوها الأكبر، وتعادى انسانية البشر كهدف مطلوب التحطيم لذاته. ولكنها تستخدم من أجل ذلك مختلف التبريرات السياسية أو غير السياسية - بل وتفرض أحيانا على ضحاياها ممارسة السياسة لتغطية وتبرير تصفيتهم!

جـ - أن السلطة السرية للنظام الناصرى الساداتى القائم، هى سلطة قهر شامل تمارس أى جرائم ضد أى شخص، باستخدام كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وباستخدام العملاء، وكذلك الناس العاديين، وباستخدام حسنى النية وكذلك سيئى النية، وباستخدام الجيران والأصدقاء وأفراد الأسرة، بل وباستخدام الزوجة ضد زوجها والأخ ضد أخيه والأم ضد ابنها، وفق تحكم شامل دقيق تحدد تقسيماته وتنسيقاته وتوقيتاته بالكمبيوترز وأجهزة التحكم التكنولوجى والاشعاعى.

د - أن القهر السرى الشامل المذكور يعتمد اعتمادا رئيسيا على التحكم السرى والذهنى، وعلى التحكم الطبى والاجرام الطبى، بمختلف الوسائل التقليدية والاشعاعية. ومن ثم يستميتون فى تغطية واخفاء والتكتم على دور التحكم الطبى الاجرامى باعتباره «سر الأسرار» فى الطاغوت وصناعة التدهور واللاعقل واللاانسانية واللاأخلاق منذ عصور الفراعنة، وباعتباره صانع ومحرك الخيوط السرية لتشغيل أراجوزات ووحوش التعذيب والاهدار ومختلف أنواع الاجرام المكشوف وغير المكشوف.

هـ - أن تصرفات الأجهزة المحلية المتخصصة فى التحطيم السرى الشامل، هى فى نهاية الأمر محصلة الصراع الدولى بين قوتين لا ثالث لهما هما : قوة المعسكر الاشتراكى، وقوة البرجوازية الدولية. وعندما كانت القوة الثانية هى الأكبر والأكثر تفوقا، كانت الأرواح والعقول والأعراض تستباح وتسترخص فى كل مكان تحميه المظلة الغربية الأنجلو أمريكية سرا أو علنا. أما وقد فقدت تلك القوة الدولية تفوقها نهائيا، فقد بدأت الأجهزة الأعلى فى مصر تطلق دموع التماسيح وترتب كباش الفداء والشماعات، وتكشف

وتنشر الفضائح الأصغر لتستر وتغطى الفضائح الأكبر والأخطر. لكنها تواجه اليوم قوة دولية من نوع جديد.

وبعد ...

فى الأسبوع الأخير من يولية ١٩٧٣ منذ أربع سنوات، كنت قد استكملت كتابة الشكوى الكبيرة الخاصة بموقف نقابة الصحفيين والتى أرفق نسخة جديدة منها الى سيادتكم فى هذا الخطاب، فتلقيت اذذاك علقة يستحيل أن تنسى! ووضعت تحت الضرب والتعذيب البدنى والصدمات الكهربائية والحقن طوال عدة أسابيع كدت أنتهى فيها. واستولوا على تلك الشكوى وعلى بقية أوراقى، ولم يعيدوها لى الا بعد حوالى خمسة شهور (بعد حدوث حرب أكتوبر ووصول القوات الاسرائيلية الى الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس!!)، بحيث لم أبدأ ارسالها الى النقابة وغيرها الا فى شهر ديسمبر ١٩٧٣!!

أما اليوم، فأنا أرسل الى سيادتكم ستة عشر مرفقا تتضمن الشكوى المذكورة، بدون أن أتعرض للضرب أو الصدمات الكهربائية والحقن! -صحيح أننى أتعرض للتعذيب النفسى والاهانة ونفخ المخ والشتائم والتهديدات الخطيرة والحرمان من النوم وغير ذلك مما أشرت اليه فى المرفق التالى (وهو صورة شكواى الأخيرة الى نقيب الأطباء). لكن هذا انما يثبت أيضا أن فاقد الشيء لايعطيه، أى أن ماحصلت عليه من امكانيات كان رغم أنف زبانية النظام القائم وتعبيرا عن عجزهم واضطرارهم وليس تعبيرا عن تغيرهم، بدليل أن شراستهم الاجرامية المكبوتة تزيد ولاتنخفض!

وهكذا تلاحظون - ياسيادة النقيب - أن اليوم غير الأمس، وأن من المؤكد أن الغد سيكون أفضل. ثم ان سيادتكم قد تلاحظون أيضا، أننى وقد فشلت فى أن أحصل منذ أكثر من سبع سنوات ولو على كلمة مواساة أو تشجيع من أى مسئول فى الثقافة أو الصحافة أو نقابة الصحفيين، فأنا لا أرسل هذا الخطاب متعلقا بأى أمل فى عدالة أو انصاف فى ظل النظام القائم. لكنى أرسله من أجل مستقبل قريب تتحقق فيه العدالة لى ولغيرى من المظلومين والمستضعفين، على أنقاض أجهزة الارهاب القائم التى أغرقت المجتمع المصرى والفرد المصرى والأرض المصرية فى خراب وضياع وفساد لم يسبق له مثيل فى أسوأ مراحلها الحديثة .....

٢٧ أبريل ١٩٧٧

---

(٩)

أوهام أصدقاء الغرب[١]

. . . . .

وبمناسبة موضوع المشاكل الوهمية أو المسائل المزيفة فى الرياضيات، سأسمح لنفسى أن أضيف هنا رأيا فى السياسة الدولية، عما يمكن اعتباره تصورات وهمية وأوهاما زائفة. وأهمها وهمان يبنى عليهما أصدقاء الغرب حساباتهم فى السياسة الدولية والمخططات العسكرية، بحيث تصبح حساباتهم قائمة على عمودين من الرمال الخادعة المتلاشية ومن افتعالات الايهام والخداع!

---

(١) هذه فقرات من خطاب كتبته فى العباسية الى الدكتور عبد العظيم أنيس فى ٧ أغسطس ١٩٨٠، ثم أرسلت منها حوالى ٢٥٠ منسوخا الى مختلف الأشخاص.

هذا، وقد أرسلت الى الدكتور المذكور فى مرات أخرى، دراسات ذات أهمية كبيرة فى مجال منطق وحساب الاحتمالات وفلسفة العلوم، الخ، سوف أنشرها فى وقت ما. لكن للأسف أنه استمر مثل غيره فى اتخاذ موقف التجاهل الشخصى المطلق إزائى!

هـذان الوهمـان هنـا :

١- وهم العداء بين الاتحاد السوفييتي والصين واحتمالات الحرب بينهما. وقد تناولت هذا الموضوع في أوراق سابقة أرسلتها اليكم والى الكثيرين. ورغم أن الأجهزة الأعلى في الغرب وخصوصا في أمريكا وبريطانيا تعرف أن القدرات العسكرية والاشعاعية السوفييتية والصينية مجّهزة لتستخدم ضد قواعد الغرب بشكل خاص وضد البرجوازية الدولية بشكل عام، الا أنها تستغل الانقسام الاضطراري التمويهي والمؤقت الذي حدث بين جناحي المعسكر الشيوعي، والذي انزلقت اليه حتى المستويات العليا غير المتخصصة في البلدين، وذلك ليس فقط لزيادة تمزيق وتفريق وتشويه القوى الشيوعية والصديقة، وليس فقط للمحافظة على أوهام التفوق الساحق للغرب على الشرق، بل أيضا وأساسا من أجل تحويل هذا الانقسام الاضطراري التمويهي المؤقت الى انقسام حقيقي كامل أي الى عداء حقيقي وحرب حقيقية بين البلدين.

٢- وهم مايسمى «توازن الرعب النووي»! وهذا الوهم الذي حل بعد الخمسينات محل شعار «حافة الهاوية»، يزعم أنه لايمكن أن تقوم حرب عالمية ثالثة لأنها تؤدي الى استخدام الأسلحة النووية التي تؤدي الى الدمار الشامل للجانبين!!

أما الحقيقة، فهي أن السلاح الحقيقي الأكبر الذي يحدد التوازن وعدم التوازن ويحسم النصر أو الهزيمة، هو سلاح التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد. (وقد بدأت وسائل الاعلام تشير الى هذا الموضوع المطموس بعد عدة سنوات من التاريخ أعلاه، لكن باسم «أسلحة الفضاء»!). فالتفوق في هذا، يعني شل أو تحطيم قدرات العدو بطريقة شاملة، بينما التوازن فيه يعني استخدام القدرات التقليدية للحرب، بل واستخدام الأسلحة النووية المحدودة بدون تدخل الضرب الاشعاعي.

ذلك أن التفوق في التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعُد، يمكن أن يصل الى تشغيل المخزون النووي لأي دولة، بواسطة التحكم فيه من المراكز الاشعاعية للدولة الأخرى المتفوقة، ويمكن أن يصل الى قيام تلك الدولة المتفوقة بتفجير الأسلحة النووية داخل صوامع الدولة الأقل تفوقا! (وهذا هو معنى الاشارة التي أرسلها الأمريكان الى أتباعهم المتخصصين، بتكرار «التلاعب» الغريب في أحد المفاعلات الذرية، ثم في جهاز الانذار النووي).

وهذه الحقيقة التي تخفيها الأجهزة الأعلى في الغرب (وخصوصا الأجهزة الأنجلو أمريكية) عن الرأي العام السياسي، ترجع الى عدة أسباب أهمها :

أ - الاستمرار في سياسة التغطية القصوى والتستر الأقصى على وجود واستخدام وسائل وامكانيات ومؤثرات التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد، التي خاضت الأجهزة الفرعونية ثم الأجهزة الكنسية ثم الأجهزة البريطانية حروب حياة أو موت وأغرقت البشرية في بحار الدماء لضمان الاستمرار في التغطية والتستر على وجودها أصلا واستخدامها أصلا منذ آلاف السنين. تماما كما كانوا يستخدمون الميكروبات خلال آلاف السنين في صناعة الأمراض باللعنات المزعومة، بحيث لم يسمحوا اضطراريا باعلان اكتشافها الا ابتداءً من باستير الفرنسي وكوخ الألماني.

ب - استخدام خطة تخدير القوى الدولية بأوهام الرعب النووي، ليس فقط لتبرير وتدعيم ظهور مايسمى «كتلة الحياد وعدم الانحياز»، بل وأيضا لحماية مخططات التحطيم التدريجي الشامل والتخريب التدريجي الشامل والتدهور التدريجي الشامل، وكذلك الحروب المحدودة والمجازر وعمليات الرعب المحدودة والدمار الدموي المحدود.

جـ - انتظار الوصول الى تفوق ساحق في التكنولوجيا الاشعاعية للبدء في اطلاق الحرب الاشعاعية السرية على المعسكر الاشتراكي. وكان من المخطط أن يتم ذلك بتحطيم القدرات الخاصة للمراكز الاشعاعية بالمعسكر الاشتراكي، تحطيما سريا يتبع تشغيلها من الجانب الآخر بواسطة المراكز الاشعاعية الأنجلو أمريكية والغربية، ثم استخدام الوسائل والمؤثرات الاشعاعية في تعميم التخريب والتدمير وصناعة الكوارث والقتل الجماعي في المعسكر الاشتراكي، على أساس اطلاق وافتعال الحروب بين جناحي ذلك

المعسكر، وكذلك حركات التمرد والانفصال والحروب الأهلية داخل أجزائه، واطلاق الحروب بين الاتحاد السوفييتي والعالم الاسلامي والعربي، مع استخدام ظروف الحروب وعمليات الدمار المتبادل في اطلاق وتشغيل الأسلحة النووية في جحيم الخراب التبادلي الشامل (على غرار مايحدث بين مختلف المجموعات في لبنان).

وبذلك تستطيع الأجهزة الأعلى الأنجلو أمريكية أن تفرض طاغوتها الدولي على عالم من الأنقاض والدماء والخراب - بالطريقة التي استخدمها الأمريكان في فرض احتلالهم لليابان بجزرة هيروشيما ونجازاكي، ولكن بحيث لاتظهر في هذه المرة أيدي وأسلحة الجزارين الحقيقيين!

وان من يتتبع أسرار الحرب العالمية الثانية، يستطيع أن يستنتج أنها لم تبدأ الا بعد أن انتهت التكنولوجيا الاشعاعية الأنجلو أمريكية من سحق المجموعات غير المرغوب فيها في المراكز السرية للتكنولوجيا الاشعاعية الألمانية واليابانية (باستغلال سرية وجود ونشاط وعمليات تلك المراكز). ومن ثم استطاعت أن تمارس التحكم التكاملي في تشغيل الترسانات التدميرية الألمانية واليابانية ضد الاتحاد السوفييتي والصين وبقية العالم لتدمير كافة الأطراف تبادليا.

وأخيرا وفي هذا العام [١٩٨٠] تأكدت الأجهزة الأعلى في الغرب وقيادتها الأنجلو أمريكية من فشل هذه الخطة للحرب العالمية الثالثة، وذلك : أولا، بعد فشل عملية اطلاق ايران ضد الاتحاد السوفييتي. وثانيا، بعد فشل عملية أفغانستان وباكستان في تشغيل طاحونة التدمير بين العالم الاسلامي والاتحاد السوفييتي وجمهورياته الاسلامية. وثالثا، بعد فشل محاولة تغيير النظام السعودي في اتجاه اطلاق السعودية ضد اليمن الجنوبية، ومن ثم ضد الاتحاد السوفييتي. ورابعا، بعد فشل عمليات شرق آسيا في تحويل الانقسام الاضطراري التمويهي المؤقت بين الاتحاد السوفييتي والصين (ثم بين هذه وبين فيتنام) الى حروب حقيقية!

ومع ذلك، فلازالت الأجهزة الأعلى الغربية الأنجلو أمريكية تخفي أن السلاح الحقيقي الأكبر هو توازن أو عدم توازن التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد، وليس التوازن أو عدم التوازن النووي. لماذا بعد أن فشلت الخطة السابقة للحرب العالمية الثالثة وبدأت خطة أو خطط جديدة لن تعتمد على تدبير الانفلاتات النووية؟!

الجواب : ليس فقط استمرارا لتقاليد التغطية القصوى والتستر الأقصى على وجود واستخدام التكنولوجيا الاشعاعية للتحكم من البعد، ولكن أيضا للمحافظة على الوضع القائم أو الوضع القديم للقوى البرجوازية في الغرب وفي العالم الثالث الى آخر مدى ممكن، حتى لو كان ذلك سيؤدي الى زيادة خسائر تلك القوى التابعة عندما تبدأ الاكتساحات والعمليات العسكرية المكشوفة والتغييرات الداخلية الحاسمة. تماما مثل المالك المجرم الذي يكتشف أن المبنى الذي يملكه أصبح آيلا للسقوط وأنه لايستطيع التصرف ازاء ذلك، فيعمد الى اخفاء هذه الحقيقة عن سكانه، ليضمن استمرار سيطرته عليهم واستغلاله لهم الى آخر لحظة قبل انهيار المبنى على رؤوسهم ......

٧ أغسطس ١٩٨٠

(١٠)

ماذا يحدث في المعسكر الاشتراكي؟ (١)

(١) هذه صفحات من خطاب كتبته في المباحية الى عبد الرحمن شاكر المحرر بالهلال في ١١ مارس ١٩٨٥ ، وأرسلت منه حوالي ثلاثين منسوخا الى مختلف الأشخاص.

أرجو أن تسمح لي بالتعليق على مقالك الأخير عن الماركسية والصين والاتحاد السوفييتي، في عدد مارس ١٩٨٩ من مجلة الهلال.

وكما تعلم من خطاباتي وأوراقي الكثيرة جدا اليك والى غيرك في مرافق الصحافة والاعلام والسياسة في مصر، لست أستهدف من مثل هذه التعليقات والمراسلات الا أداء الواجب، ومحاولة التوضيح والتبصير. ومعنى ذلك، صرف النظر عن اعتبارات النجاح أو الفشل بالنسبة لهذا الشخص أو ذاك، وصرف النظر عن مواقف ودوافع واستهدافات من أكتب اليهم. فالتوضيح والتبصير، هو - بتعبير الفلاسفة - واجب مطلق. وحتى اذا لم توجد القوى الخاصة والمجموعات أو الأفراد الذين يمكن أن يفهموا معاني وخلفيات بعض التوضيحات والتبصيرات بما يتيح لهم الاستفادة منها، فالفكرة الصادقة يستحيل أن تخلو من الحقيقة الموضوعية.

وفيما يلي، لن أناقش عناصر رأيك ، لكنني سأقدم أساسا أو قاعدة أو أرضية لما أعتقد أنه الرأي الصحيح. وسأحاول بقدر المستطاع أن أتجنب مايستلزمه هذا الموضوع من تفصيل واستطراد ، وذلك اعتمادا على مئات الصفحات التي كتبتها عن جوانبه المتعددة وعن الموضوعات المكملة له، والتي أرسلت الكثير منها الى مختلف الجهات.

(١) إن مايحدث في الاتحاد السوفييتي وفي الصين وغيرهما من بلاد المعسكر الاشتراكي منذ عام ١٩٧٦، هو عملية حقيقية وتدريجية للتحرر الفكري من الماركسية نظريا وعمليا، باستخدام مختلف المؤثرات الرقابية وردود الفعل العكسية ، وليس فقط من خلال الانبعاث التنويري الثقافي والفلسفي والعلمي، والتنشيط والتصحيح السياسي والإداري. والماركسية المقصودة هنا، تشمل أيضا مايسمى اللينينية والستالينية والماوتستونجية والماركسية الأوروبية ، إلخ إلخ. وهذه العملية الكبرى الحاسمة في تاريخ البشرية ، لم تبدأ ولم يكن يمكن أن تبدأ إلا بعد تفوق قدرات المعسكر الاشتراكي، وكجزء من ثورة عالمية جديدة. ومعنى ذلك أن مايحدث حاليا إزاء الغرب ، هو الاتجاه نحو الاحتواء وليس نحو الالتقاء ، رغم أي مظاهر تمويهية تغطي على ذلك.

(٢) الصين والاتحاد السوفييتي جناحان لمعسكر واحد يقوده عمليا الاتحاد السوفييتي. ومحاولات المراكز البرجوازية الأنجلو أمريكية لتحطيم هذا المعسكر بشق جناحيه ، قد انتهت بالفشل منذ فرار الجيش الأمريكي من فيتنام في منتصف عام ١٩٧٥. ولأن الغرب يدرك جيدا أن فشل محاولاته هذه ورجوع الوحدة بين جناحي المعسكر الشيوعي معناه نهايته كمعسكر وليس فقط نهاية سلطانه على العالم (أي ليس معناه بالتعبير الأبله الذي قاله نيكسون أن الغرب خسر الحرب العالمية الثالثة !! فقط لاغير !!)، اهتمت أجهزة المعسكر الاشتراكي بإخفاء هذه الحقيقة خوفا من أي محاولات عسكرية وتدميرية انتحارية شاملة من القوى العدوانية المتطرفة في الغرب، بينما اهتمت الدوائر القليلة المطلعة على الحقائق في الغرب بتدعيم هذا الاخفاء أو التخفي من أجل الاستمرار في ممارسة السلطان فوق هاوية الخداع والخداع الذاتي الى آخر لحظة ممكنة!

وهذا مع حدوث كثير من تبديلات المواقع بين الجناحين الشيوعيين، أوضحها الموقف التمكيسي الذي اتخذه الطرفان إزاء فيتنام بعد تحررها من الأمريكان، بل وإزاء الحكومات الأنجلو أمريكية خصوصا والغربية عموما منذ ١٩٧٧.

٣ - حلقات مسلسل الحرب العالمية الثالثة ، كان مخططا لها أن تبدأ مع حرب أكتوبر ١٩٧٣: في اتجاه هزيمة مصر وتدخل القوات السوفيتية ، ثم انفجار الدمار التبادلي الشامل بين العرب وإسرائيل ، ثم تصفية قدرات إسرائيل مع التحطيم الترويضي للعرب والمسلمين، وتحريك يهود العالم ضد الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي مع انقلاب مصر والعرب والمسلمين ضده أيضا، ومن ثم تفكيك وتدمير المعسكر الاشتراكي مع تحويل حطام العالم العربي والإسلامي الى مارد أعمى بطريقة الامبراطورية العثمانية الغاشمة - على أنقاض بقايا العقلانية في الشرق والغرب . وفي هذا المخطط ، كانت نظم

كثيرة ومسئولون كثيرون من المرتبطين بالاتحاد السوفييتي، سيلعبون لعبة الشقلباظ التي لعبها سياد برى وروجيه جارودي ، والتي كان السادات قد قام ببعض حركاتها الجزئية منذ عام ١٩٧٣! ومن ثم كانوا سيشاركون في عمليات تفكيك وانهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي!
وهذه لعبة لعبها بعض العسكريين الأتراك مع الثورة البلشفية في بداياتها. لكن كان يمكن ألا يتنبه لها البعض في السبعينات والثمانينات وألا يتصوروا مدى اتساع دورانها الانقلابي، لولا ظهور بعض التجهيزات البرجوازية المسبقة لهذه اللعبة في الأنماط الثلاثة المذكورة في الصومال وفرنسا ومصر- مجمّدة -أي في ظروف تفوق القدرات السوفييتية واجهاض مخطط الحرب العالمية الثالثة ! وهذا يتضح أيضا في أن إيران المقلوبة إسلاميا، اتجهت ضد أعداء آخرين. أما تجهيزات النظم الاسلامية التي كان مقررا لها أن تنقلب في السعودية واليمن الشمالي وأفغانستان وباكستان ، إلخ، فقد تجمدت أو فشلت. ذلك أن ماحدث في أواخر السبعينات بعد سنوات من إطفاء فتيل التفجير العالمي الذي أشعلته عملية حرب أكتوبر، هو نجاح الأجهزة الاشعاعية العليا السوفييتية والصينية في توجيه ضربات قاصمة الى أقوى المراكز الاشعاعية الأطلو أمريكية (ثم الى بعض المراكز الغربية الأخرى في السنوات التالية). وبذلك انقطع مسلسل العمليات التي كانت مجهزة في المخططات السابقة ضد المعسكر الاشتراكي وضد البشرية، وتمكنت الأجهزة الاشعاعية العليا للمعسكر الاشتراكي من أن تبدأ في ركوب مخططات وتجهيزات تلك العمليات وتوجيهها في اتجاه سيناريو اضطراري معدّل - للوصول الى إسدال الستار بأقل مايمكن من خسائر وكوارث ومجازر كانت أجهزة الكمبيوترز في الغرب قد بُرمجت على تنفيذها أوتوماتيكيا قبل تصفية الدوائر المتحكمة فيها. وهذا يشبه محاولات الايقاف التدريجي لقطار مات سائقه بالسكتة القلبية بعد إغلاق غرفة القيادة!!
ولايتسع المجال لأوضح هنا معنى تكنولوجيا التحكم الاشعاعي الشامل ، وكيف بدأت تقنيات التحكم الاشعاعي منذ بداية عصور الفرعونية في مصر، وكيف استخدمت في التدمير الرهيبوتيّ الشامل وفي مطاردة واستئصال الحضارات العقلانية الأولى (التي تسبت الى مايسمى أطلنطا أو مايسمى زوار الكواكب الأخرى!) ، وكيف كانت تستخدم في صناعة تخريفات ومعجزات مجاذيب الكهنة والأولياء وفي تزييف وطمس التاريخ القديم ، وكيف تطورت المراكز الاشعاعية في عصرنا الى مراكز إرسال أرضية ثم فضائية . فقد كتبت عن ذلك كثيرا، كذلك أوضحت في أوراق كثيرة، الفرق بين موقف أجهزة اللاعقل التي تهتم عادة بإخفاء قدراتها وانتصاراتها والتظاهر بالضعف والعجز أطول فترات ممكنة ، وبين موقف أجهزة العقل التي لم تلجأ الى هذا التقليد إلا اضطرارا ومؤقتا: للأسباب المذكورة، ولأسباب إضافية أخرى تتعلق بضرورة إجراء ماتستلزمه الظروف المتغيرة من التعديلات الأساسية والاصلاحات الداخلية وتغيير المخططات والاستراتيجيات السابقة، إلخ.
وبخصوص الموقف اللاعقلي الأول، يكفي أن أشير هنا الى الكلمة التاريخية القديمة التي تعبر رمزيا عن هذا التقليد وعن توسلات الضحايا الذين يبحثون عمن يملك القدرة الأقوى ليلجأوا إليه، ألا وهي صرخة الحكيم المسالم المطيع أيوب في الأسفار القديمة: «من القدير حتى نعبده ونسجد له؟!» - لكن إذا كانت أجهزة اللاعقل تستخدم طريقة الاستضعاف والتظاهر بالعجز في توريط المفكرين والسلماء في التمرد والعصيان أو حتى في التردد، لتبرر بذلك بضربهم وتصفيتهم ، ولتخفي وراء هذه التبريرات حقيقة اتجاهها ودوافعها المبدئية ضدهم، فإن أجهزة العقلانية حين تضطر الى اتباع هذه الطريقة خلال ظروف مؤقتة، إنما تستخدمها على العكس في اثبات مدى الكوارث والمجازر الاجرامية العظمى التي كان أعداء العقلانية والشيوعية سيرتكبونها أو سيتسببون فيها ضد ملايين الأبرياء وضد مستقبل البشرية.
٤ - بخصوص ما أوردته في مقالك من إهانات غريبة للاتحاد السوفييتي وللصين بحجة الدفاع عن ماركس وعن نظريته في الثورة العالمية ، فهذه نقطة تحتاج الى توضيح : ليس أساسا للرد عليك ، ولكن أساسا لاثبات تناقض أفكار ماركس ، ولاثبات أن الكثيرين من أعداء الشيوعية وأعداء الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي - حتى من الاسلاميين والقوميين - يدافعون عن بقاء الماركسية

ويتمسكون ببعض أخطائها ضد اتجاه المعسكر الاشتراكي نفسه! والحقيقة أن موقف ماركس من روسيا القيصرية بالذات ، خصوصا بعد أن تعلم اللغة الروسية لمتابعة تطوراتها....(١)

وكانت الأجهزة البريطانية العليا المسيطرة على العالم (والتي احتضنت ماركس في لندن) قد جهزت خططها لتشعل في روسيا القيصرية ثورة ماركسية - أي ثورة اشتراكية فاشلة ! فقد كان المطلوب توريط روسيا في عملية هدامة فاشلة بطريقة كوميون باريس عام ١٨٧١ - لكن بحيث تمتد وتتسع وتتطور الى حرب أهلية طاحنة ومجاعة ساحقة طويلة المدى ، تحطم تماما قدرات هذا العملاق ولاتترك منه إلا جثة تمزق وتنهش الدول الأخرى أشلاءها! وهذا هو نفس الحلم الاجرامي اللى استهدفته عملية الحرب العالمية الثانية، ثم مخططات الحرب العالمية الثالثة التي أجهضت قبل أن تولد! ذلك أن روسيا القديمة بالذات كانت منذ العصور القديمة والوسطى مهجر الكثير من الشعوب والسلالات البلقانية والأوروبية ذات الفولكلوريات العقلانية وتقاليد المقاومة الصلبة . وعندما اعتنقت المسيحية، أصبحت أورثودوكسيه غير تابعة وغير خاضعة للكنيسة الكاثوليكية البابوية في روما بل منافسة لها، ومن ثم لم تتبع ولم تخضع بعد ذلك للأجهزة الانجليزية والغربية التي حلت محل الأجهزة البابوية.

٥ - بينما نجحت الشعوب الروسية في عهد لينين وستالين في تطويع الماركسية وخفض أخطاء ماركس ، ومن ثم نجحت في الافلات من الدمار والخراب والمجاعة الماركسية، بل ونجحت في إقامة دولة عظمى لادينية جديدة، اتخذ أعداء وأدعياء الماركسية وكذلك الماركسيون الأغبياء غير المستنيرين اتجاها عكسيا إزاء الماركسية، التي كانت قد صنعت في لندن لتستخدم كمذهب تجهيلي للتخريب وللتصفية الذاتية وليس كمذهب حقيقي لدولة كبيرة. هذا الاتجاه العكسي إزاء الماركسية ، هو إبراز السم وإزاحة الدسم، أو إبراز التراب وإزاحة التبر، أو كما قال القدماء عن خنازير البشر: يتجهون الى النفايات ويدوسون على الأحجار الكريمة!

فمثلا ماركس لاديني يرفض الأديان . لكن بسبب جهله الفلسفي مع استخدامه تجهيليا ، يرى عدم مناقشة الأديان فلسفيا، ويقول إن فضح «أرباح» الكنيسة أهم من فضح «أفكار» الكنيسة!! وإزاء ذلك، يتجاهل أعداء وأدعياء ومهابيل الماركسية لادينية ماركس ، ويبرزون كلماته عن تحويل نقد السماء الى نقد الأرض ، وتحويل نقد الأفكار الى نقد الأرباح!

ومثلا ماركس يدعو الى الاشتراكية الجماعية التي تتضمن الملكية العامة لوسائل الانتاج. وإزاء ذلك، وبدلا من أن يركز أعداء وأدعياء ومهابيل الماركسية على التنظيم المجتمعي العلمي وعلى التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العلمي، وبدلا من أن يفرضوا التنظيم والتخطيط والترشيد المركزي وشمولية الاصلاح العقلاني ، واشتراكية الاستثمارات الخاصة المحكومة بالاستثمارات والمراكز العامة، يتجهون الى التركيز على عمليات التأميم وإقامة رأسمالية حكومية «عامة» تضاعف فوضى الانتاج والاستهلاك ، وتضاعف التأزم والإفلاس اقتصاديا واجتماعيا وإداريا ، وتفرض على المجتمع شمولية عسكرية بوليسية تطحنه بالاجرام والافساد واللاعقل!

ومثلا ماركس يدعو الى الأممية التي تتخطى القوميات، مع الدعوة الى المساواة بين الأمم . وإزاء ذلك، يرفض أعداء وأدعياء ومهابيل الماركسية مبادىء الأممية والقيادة الدولية ومبادىء العدالة البشرية التي تتخطى الحدود ، ويركزون على التعصب القومي بحجة مايسمى «المساواة» و«عدم التدخل» - حتى من الدول التي تملك مفاتيح أمخاخهم وأمعائهم!

ومثلا ماركس دافع عن موضوعية قوانين التاريخ والمجتمع . لكن نتيجة الجهل الفلسفي والتجهيل، أخطأ في تفسير ذلك ، فقدم نظرية فارغة عن تطور المجتمع، تعتبر صياغة حديثة لفكرة كهنوتية قديمة (نجدها في أسفار العهد القديم وفي مقدمة ابن خلدون وعند عديد من الكتاب المسيحيين في العصور

---

(١) انظر ما أوردناه عن هذا الموضوع في ص١١٩ - ١٢٠ .

الوسطى وبداية العصر الحديث). فأهمل أعداء وأدعياء ومهابيل الماركسية المبدأ الأساسى المذكور، والتقطوا واجترّوا خرافات المراحل الدورية المصنوعة ودورات التدهور المصنوع وحتميات انهيار الدول والعصور التاريخية وحتمية الرأسمالية والتبرجز وحتمية معاناة المأساة البرجوازية ثم حتمية الاشتراكية وحكم العمال وتطاحن الجميع ضد الجميع، الخ الخ!

ومثلا ماركس أراد أن يركز على أهمية الأساس الاقتصادى، فانحرف الى التخليط عن دور الاقتصاد كعامل رئيسى يحدد ويحسم ظواهر الحياة البشرية! وبدلا من أن يفهم أعداء وأدعياء ومهابيل الماركسية من ذلك ضرورة الاهتمام بالاحتياجات الاقتصادية للانسان على غرار الاهتمام بسلامة الجسم من أجل سلامة العقل، اتخذوا من الخطأ المذكور تبريرا لتحويل الانسان الى حيوان مستهلك وفرض نظام الخبز للجميع، حتى للطفيليين والمتسولين ومحترفى الصياعة والتهرب من العمل، واتخذوه تبريرا لما يسمى «الأمن الغذائى» واعتبار لقمة الخبز أهم من - أو بديلا عن - لقمة الرأى والثقافة والفكر!

ومثلا ماركس (قبل تغيير رأيه فى السنوات الأخيرة) ركّز على خرافة قيادة العمال البروليتاريين للمجتمع، تعبيرا عن يأسه من السادة والمثقفين الذين خضعوا لنظام القهر الحكومى والاجتماعى والعقائدى. وبينما اتجهت بلاد المعسكر الاشتراكى الى تطبيق نظام حكم الخبراء والمتخصصين تحت شكليات القيادة المزعومة للبروليتاريا، اتجه أعداء وأدعياء ومهابيل الماركسية الى التركيز على هذه الخرافة اللاعقلية الدهمائية - تعبيرا عن التزامهم التقليدى بمبادىء أجهزة اللاعقل الكهنوتى والتجهيلى التى كانت تجهل «المعلمين» و «قادة الحكم» فى العالم مخرفين من الرعاة والفلاحين وصبيان الحرفيين، أو من الفراعنة العسكريين الغاشمين (ابتداء من مينا ورمسيس الى قادة الانقلابات فى دويلات العصر الحاضر).

ومثلا ماركس الذى تخصص فى القانون ثم درس الفلسفة بعد ذلك دراسة غير متخصصة، لم يفهم حقيقة فلسفة هيجل وفلسفة فيورباخ، فوضع فلسفة مادية سطحية وخاطئة بحجة تعكيس الهيجلية! لكن أعداء وأدعياء ومهابيل الماركسية بدلا من أن يأخذوا أخطاء الفلسفية من حيث اتجاهها اللاروحانى الصحيح، التقطوا منه جانب المادية الناقصة التى ترفض التحديد الفكرى للمادة وتقول بخرافة اجتماع النقيضين، الخ! بل واستخرجوا من تخليطات ماركس ترليفات مزدوجة لتبرير مايسمى «العلم والايمان» أو «العقل والوجدان»، الخ!

ونتيجة ذلك كله، أنك تجد تخليطات الماركسية متوفرة ومتراكمة فى الكثير من المذاهب البرجوازية غير الاشتراكية، وليس فقط فى المذاهب المتمركسة كالتيتوية والناصرية والبعثية وماشابه ذلك. ومعنى ذلك أن الأفكار الماركسية، أو بالأحرى أخطاء ونفايات وسموم الماركسية، وجدت وتركزت عند أعداء وأدعياء الماركسية أكثر مما وجدت وتركزت عند الشيوعيين العقلانيين والمستنيرين، خصوصا فى مرافق المعسكر الاشتراكى. واذا تأملت بالتحليل الفكرى تصورات وادعاءات أشد المعاندين والسياسيين عداء وديماجوجية ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتى، ستجد فيها عناصر كثيرة ذات طابع ماركسى : أن لم تكن مأخوذة أو مبلوعة لاشعوريا من الماركسية، فسوف تكون مأخوذة من المصادر الكهنوتية و «المرقسية» العريقة التى صنعت التخليطات الغيبية فى مصر والشام فى الماضى كما صنعت «الماركسية» فى لندن فى الحاضر! (ولاحظ هنا «بصمة الفراعنة» فى التشابه بين هذين الاسمين!). ولهذا كنت أكرر فى كتاباتى كثيراً أن الماركسية شيوعية مزيفة pseudo-communism صنعت فى لندن، وأن الشيوعية الصحيحة والراديكالية (أى الجذرية) يجب أن تصنع فى موسكو.

(٦) منذ ١٩٨٣ و ١٩٨٤، بدأت بعض المراكز الجديدة فى الغرب تشكك صراحة فى خرافة مايسمى «توازن الرعب النووى» و «استحالة الحرب العالمية الثالثة»، وبدأوا يعترفون صراحة باحتمالات حدوث حرب بين مراكز التكنولوجيا الاشعاعية - التى أطلقوا عليها أسماء أخرى اثارية ترتبط بما يسمى «حرب الفضاء» أو «حرب الكواكب» أو «أشعة الموت»، الخ!! وهذه ليست فقط عملية دجل وتجهيل لاخفاء التاريخ الفرعونى القديم والمستمر للحروب والتشغيلات غير الحربية التى كانت تستخدم المواد الاشعاعية

من مراكز تحت أرضية أو من مراكز ارسال عالية قبل ظهور الوسائل الفضائية منذ الخمسينات، لكنها أيضا وفى الحقيقة عملية تعبر عن أن الدجالين من الحكام الرسميين والعسكريين لأمريكا (وعلى رأسهم الممثل السينمائى راعى البقر العجوز ريجان!) وقعوا تماما تحت التعمية والتمويه، بحيث أصبحوا يستعدون لخوض حرب اشعاعية انتهت فعلا منذ سنوات!! تماما مثل الجندى اليابانى المهبول اللى ضبطوه فى احدى غابات اندونيسيا يستعد لاستئناف الحرب، بعد استسلام اليابان بثلاثين عاما!!

. . . . .

والحقيقة أن من يملكون قدرات فهم الكليات الصحيحة وراء الجزئيات الخاطئة، يدركون أنه لم تكن مصادفة أن نيتشه اللى مات سنة ١٩٠٠ ثم تبنى هتلر أفكاره بعد ذلك، كان النقيض المكمّل لماركس الذى مات سنة ١٨٨٣ وتبنى لينين وستالين أفكاره بعد ذلك. فقد أفرزتهما امتدادات الأرصدة اللاعقلية فى الثقافة الألمانية، لتنظير شقّى الرحى المعاصرة التى تقرر تشغيلها لسحق بقايا العقلانية التنويرية فى أوروبا عموما، وفى ألمانيا وأقاليم روسيا خصوصا. وكان هذا هو التمهيد الضرورى لمخططات اعادة فرض عصور وسطى غيبية ظلامية جديدة على الشرق والغرب ومابينهما!

١١ مارس ١٩٨٥

---

(١١)

الشعر وحب الحياة (١)

. . . . ومن المصادفات السعيدة انى ماكنتش مشغول بالقراءة أو الكتابة فى وقت اذاعة برنامج الأغانى اللى اتكرمتم بتقديمه اليوم، فقدرت أسمع تعليقاتكم خلال الأغانى. ثم فكرت انى أكتب لك الكلمة السريعة دى، للتعبير عن رأيى فى بعض موضوعات الشعر والفلسفة.

وأبدأ خطابى بأنى أرجو انك لاتصدق حكاية الشاعر اللى قال ان الشعر نوع من الفلسفة وان الفلسفة نوع من الشعر! (وأنا باتكلم هنا عن الفلسفة المتخصصة، مش عن الفلسفة التلقائية اللى بتشتغل كوظيفة من وظائف الذهن عند كل البشر). فالفلسفة والشعر موقعهم على طرفى نقيض بين أنواع وتخصصات التفكير والتعبير. وطبعا فيه فلاسفة مزعومين كتير حاولوا يجعلوا الفلسفة نوع من الشعر، زى ما غيرهم حاولوا ونجحوا فى تحويل قطاعات كتيرة من الفلسفة الى أنواع من التصوف والشعوذة واللاهوت والخطرفة الغيبية. لكن ده كله اهدار للفلسفة وتشويه وإسقاط وإلغاء للفلسفة بالمعنى الصحيح. يعنى زى كده مابيحصل النهارده مثلا فى الاذاعة عندكم فى البرنامج اللى اسمه «قال الفيلسوف» – من خلال شخلعات احدى الأرتيستات وتنعير أو خوار تور بيمثل دور اللاهوت والتصوف باسم الفلسفة!

فمن أيام أرسطو، ظهر التمييز الحاسم القاطع بين أنواع التفكير والتعبير الملتزمة بالمنطق أو «البرهان» (زى الفلسفة والعلوم)، وبين الأنواع الأخرى من التفكير والتعبير اللى لاتلتزم بالمنطق أو التحديد البرهانى : يعنى مثلا الريطوريقا اللى كان العرب بيسموها «الخطابة» (ودى مقصود بيها عموما البلاغة اللى بتلتزم بالتأثير العاطفى)، ثم طبعا البويطيقا/ الشعر (وده بيلتزم باثارة الخيال وانفعالات الحب والنفور)، ثم السوفسطيقا/ المغالطات، الخ.

والمهم أن الفلسفة بالمعنى المتخصص هى عقل يلتزم بالحساب المنطقى والتحديد المنطقى، بينما الشعر المفيد فكريا هو عقل يلتزم بجمال الصور الذهنية والتعبيرية واثارة أكبر قدر من الانطباعات والأفكار والمعانى، اللى بتكون بالضرورة غير محددة أو منخفضة التحديد، وغير خاضعة للحساب المنطقى الواعى

---

(١) هذا الخطاب بالعامية، كتبته الى الشاعر محمد ابراهيم أبو سنة بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٤، وأرسلت منه حوالى١٥ نسخة الى مختلف الأشخاص.

أو ملتزمة بالحد الأدنى من الحساب المنطقي – بسبب اعتبارات الجمال ومراعاة اللفظ على حساب التحديد، وبسبب تعدد وتنوع وتداخل الأفكار والمعاني وارتباطها بالخيال الانفعالي. ده عن الشعر المفيد فكريا – أن وجد! لكن للأسف ان انعدام أو ضعف التحديد والحساب المنطقي في هذا المجال، أدى منذ أقدم العصور ولايزال يؤدى الى اهدار العقلانية في الشعر، وتحويل الشعر الى نوع من اللاعقل غير المفيد فكريا، ثم تحويله بالتالي الى كلام فارغ أو مفرغ من الأفكار والمعاني، يعني كلام تفاهات وبغبغة! زى كده التطور التدهوري اللاعقلي اللى حصل في الفنون التشكيلية، بحيث أصبحت «مجردة» من العقل والفكر والمعنى!

وبالمناسبة دى، يمكن اعتبارى من الدارسين المهتمين بالشعر القديم، مع نفورى الشديد – وده أفضل تعبير مهذب يسمح بيه سياق الكلام هنا – من معظم الشعر غير القديم بمختلف أنواعه! والسبب الأول هو ان الشعر القديم مادة مهمة جدا تاريخيا وفيلولوجيا. وفي التاريخ والفيلولوجيا أو فلسفة اللغة، ممكن التغاضي عن أى اعتبارات أخرى. ثم كمان لأن الشعر القديم – زى ماكانوا بيقولوا زمان – هو «ديوان العرب» (يعني قاموس العرب). وبالتالي يبقى مفيد من حيث مايحتويه من ثروات لغوية عن مفردات وتعبيرات واستعمالات اللغة. وده ممكن نلاقيه برضه بدرجة أو بأخرى في بعض منتجات الشعر التقليدى الحديث – يعني اللى ظهر في العصر الحديث زمنيا لكن على غرار الشعر القديم. زى مثلا شعر أحمد شوقي. ويضاف الى هذه الفائدة اللغوية، فوائد تقليدية أخرى من الفوايد اللى نلاقيها في كل المجالات القديمة والفولكلوريات القديمة وغيرها من وسائل التعبير عن الخبرات الاجتماعية حتى داخل خرافات النصوص القديمة. زى مثلا، الحكم والأمثال، والوصايا والمبادىء الأخلاقية، الخ.

وده كله بيوضح لك مدى فراغ وفشل وتفاهة معظم الأشعار الحديثة زمنيا بمختلف أنواعها. فهى مش بس فارغة من الجمال الفني ومن خصوبة المعاني والتعبيرات والصور، ومش بس فارغة طبعا من المواد التاريخية والفيلولوجية باعتبارها منتجات حديثة، لكن دى كمان فارغة من أى فوائد لغوية بحتة (فصيحة أو عامية)، ومن أى فوائد معنوية زى الحكم والأمثال وحافزات الأخلاق. يبقى ايه دورها وايه جدواها وليه تستمر؟! الجواب، هو ان معظم الأشعار الحديثة بمختلف أنواعها بتتقال النهارده زى مابتتقال وتتعمل تفاهات ولامعقولات وحماقات أو تقليعات الحياة الحاضرة، اللى وصلت في التدهور والانهيار والفساد الى أقصى درجات اللاعقل واللاانسانية.

فمعركة اعادة العقل واعادة المعنى والجمال – أو حتى اعادة بعض الفائدة العملية – الى الشعر الحديث، هي اذن جزء من معركة اعادة العقل والانسانية الى الانسان المعاصر. وأنا أقصد هنا بالافادة العملية الجزئية، حتى الافادة اللغوية الفصيحة أو العامية – ان لم يكن كمان الافادة الفكرية والجمالية وافادة الأخلاق والمعنويات.

ثم أرجو يتسع صدركم كمان لتعليق فلسفي برضه.

فأنا لاحظت أنك كررت الاشارة الى مايسمى «حب الحياة» والاهتمام بتحصيل «حظكم من الحياة»، الخ. واسمح لى أقول لك ان كل الشرور والمفاسد والتدهورات، بتبدأ من الكلمة البسيطة الخادعة دى : حب الحياة! وطبعا مش معنى كده ان الناس تكره الحياة أو تحب الموت! فبديهى ان مثل هذا الاتجاه غير طبيعى علميا ومستحيل التطبيق عمليا! لكن المسألة هي ان يجب التمييز بين اتجاهين رئيسيين في هذا الموضوع ظهروا منذ أقدم العصور، وكان الاتجاه الغلط هو الأقوى وهو اللى انتصر واستمر، بحيث حكم على البشرية بالتدهور والفساد واللا أخلاق! الاتجاهين دول هم : اتجاه العقل أو العقلانية اللى ظهر بدرجة واضحة (ولكن مقهورة) في التراث اليوناني القديم، واتجاه اللاعقل والهوى اللى صنعه وفرضه التراث الكهنوتي الفرعوني القديم (صانع الطفولة اللاعقلية الفاسدة للبشرية). وطبعا كان الاتجاه الأولاني بيرتبط بالتركيز على الفكر والفلسفة والعلم واحترام انسانية الانسان، بينما كان الاتجاه التاني بيرتبط بالتركيز على التخريف والاثارة الحيوانية واللاتفكير واهدار انسانية الانسان.

وهذا الاتجاه اللاعقلي والحيواني اللى كان بيفرضه وبينشره داخل مصر وخارج مصر كهنة وزبانية وأوباش النظام الفرعوني، كان بيتمثل في اغراق الناس في ملذات الحياة وفي عشق الحياة وفي الأهواء والانفعالات الحيوانية الجارفة، مع التخريف والغيبية والعبادة الكهنوتية، الخ.

ليه وازاى ؟!

من خلال اغراقهم فى الآلام وفى الهم والغم والرهبوت وفى كراهية الموت والرعب من الموت، وبالتالى اغراقهم فى عدم التفكير وفى البحث عن وسائل كاسحة لطمس والغاء العقل والاحساس، وعن أى سراب أو خداع ذاتى يعوض وينسى الآلام والهموم والرعب.

والطريقة دى فى التعويض ورد الفعل العكسى بالهروب من الواقع والهروب من العقل، معناها الذهنى والعملى السقوط فى إثارات وأهواء الملذات الحيوانية، مع التعلق بالخرافات الروحانية وأوهام الغيب اللى تخفف آلام الحياة ورعب الموت. وعلشان كده، نلاقى مثلا فى التراث الكهنوتى القديم انهم كانوا بيجمعوا بين اثارات الحزن والبكاء والنحيب أو الندب المحترف، وبين اثارات الجنس والخمر! ونلاقى مثلا فى تقاليد مجاذيب التصوف الوثنى القديم (اللى اتحولت بعد كده الى تبريرات للرمزية الصوفية المزعومة)، تقليد الجمع بين لذات الخمر والجنس وأكل لحوم البشر، مع خطرفات العبادة والتقديس والروحانية!

وبينما نلاقى انهم فى الفلسفة بيقولوا مثلا ان «الانسان التعيس خير من الخنزير السعيد»، نلاقى فى أسفار عشق الحياة المنسوبة الى الملك أو النبى سليمان ابن داود فى القرن العاشر قبل الميلاد (مثلا سفر «الجامعة» فى العهد القديم)، كلمات بتقول ان «الكلب الحى خير من الأسد الميت»، وان «فى كثرة الحكمة كثرة الغم، واللى يزيد علما يزيد حزنا»، وان «قلب الحكماء فى دار النواح وقلب الجهال فى دار الفرح»، وان «كل شىء باطل» و «باطل الأباطيل» و «قبض الريح/ هواء فارغ»، وان الحقائق الوحيدة المضمونة هى «الأكل والشرب» و «اللذة» و «الفرح» ثم انتظار «الدينونة/ حساب الآخرة»!

لكن من ألفين وتلتميت سنة، الفيلسوف العقلانى المادى أبيقور رد على اتجاه اللاعقل الكهنوتى الفرعونى القديم، فقال ان اللذة الحقيقية والأطول مدى والمضمونة أكثر، هى انعدام الألم وحصول السكينة أو «سكن النفس» وطمأنينة الذهن (ودى اسمها عند أبيقور أتاراكسيا، وعند الرواقية أباثيا يعنى التحرر من الهوى)، وان عدم الخوف من الموت لايتأتى الا بخفض التعلق بالحياة، يعنى خفض ملذات الحياة مع زيادة التعلق بالعقل والتفكير.

ولاحظ ان الجهلة والتجهيليين وأعداء الفلسفة والعقل، شقلبوا منذ العصور القديمة هذا المبدأ الأبيقورى الخاص بالسكينة العقلية، فجعلوا أبيقور فيلسوف اللذة الحسية!! والشقلبة التزويرية دى مسجلة فى أسفار العهد القديم!

. وعلى كل حال، فالخلاصة هى ان حب الحياة أو عشق الحياة، معناه عند الناس زيادة ملذات الحياة. وده معناه عمليا زيادة متاعب ومشاق الحياة وزيادة آلام الحياة، نتيجة الأضرار المادية والبدنية والمعنوية والذهنية اللى بتترتب بالضرورة على عمليات الاستغراق فى الملذات، ونتيجة الخوف من فقدان الملذات دى أثناء الحياة، ثم خصوصا عند الموت. يعنى كل الواحد مايتعلق بالحياة أكثر، يخاف عليها أكثر ويخاف من الموت أكثر، ثم كمان يتألم أكثر اذا حصلت له ظروف تحرمه من ملذات الحياة دى اللى اتعلق بيها.

ومن هنا، يبقى المبدأ العقلانى والمنطقى والعلمى والعملى الصحيح فى هذا الموضوع، هو : ممارسة الحياة فى اطار المحافظة على الحياة، يعنى فى اطار خفض آلام الحياة والآم الشيخوخة والآم الموت – من خلال خفض التعلق بالحياة. وبعبارة أخرى، تجميل وتحسين الحياة بأبسط درجة ممكنة، وبالطريقة اللى تدعم الاستعداد لتحمل الحرمان الاضطرارى من أى شئ فى الحياة، ومن الحياة نفسها عند الموت. وده معناه عمليا محاولة تحصيل أطول مايمكن من الحياة البسيطة الصحية المطمئنة بدون أمراض وآلام ومشاكل وهموم وأعباء، ومحاولة تحصيل أطول بقاء ممكن (واقعيا مش تخريفيا) وهو البقاء المعنوى بوسائل التخليد الشخصى والعام.

وهنا نلاقى ان حب الحياة بالمعنى الصحيح، هو حب الصحة الذهنية والصحة البدنية وحب الطمأنينة والصفاء الفكرى وكراهية الآلام والمشاكل والهموم والاستعداد لتحمل الاضطرارات والضرورات (وآخرها الموت). والحياة الناجحة فى هذا الاتجاه، ممكن نسميها حياة راضية، أو طبعاً حياة كريمة، لكن مش ممكن طبعا نسميها حياة لذيذة!

٩ سبتمبر ١٩٨٤

* * *

ثانيا - خطابات وقائع شخصية(١)

* * *

(١) نص «أمر الايداع» فى مستشفى المجانين (٢)

نوفمبر ١٩٧٦

. . . . . .

قبل أن أذكر نص أمر الايداع، أوضح عملية الحصول عليه.

ففى يوم الاثنين الثامن من نوفمبر ١٩٧٦، استدعونى فى ادارة مستشفى المجانين بالعباسية بطريقة الرعب والصريخة واللخبطة كالمعتاد. وفى ادارة المستشفى، لطعونى أكثر من ساعة بحجة أن «النائب العام» يزور المستشفى فى ذلك اليوم ويريد رؤيتى بعد الانتهاء من المرور على المستشفى، ثم بعد الانتهاء من المشاغل الادارية، الخ. وأخيرا أدخلونى اليه فى مكتب مدير المستشفى، حيث حاولت أن أتأكد من شخصيته، فقال لى مشكورا انه ليس النائب العام ولكنه رئيس نيابة فى النيابة العامة اسمه الدكتور على فاضل. وأوضحت له عملية القبض علىّ على ذمة نيابة أمن الدولة العليا بدون سؤال أو تحقيق منذ سبع سنوات [حتى ذلك اليوم فى التاريخ المذكور] ، وأننى أودعت تزويرا فى مستشفى المجانين بحجة أننى عاجز عن الادراك بدون السماح لى أو لولدىّ الاثنين حتى اليوم بالاطلاع على أمر القبض المقبوض علىّ بموجبه. ثم قدمت اليه صورة كربونية لبلاغ تقديم حافظة المرفقات السابعة عشرة الى النائب العام (على يد ولدىّ الاثنين مع والدتى برقم ٤٠٦١/ ١٩٧٦ مكتب فنى فى ٧٦/٦/٢٩). كما قدمت اليه مع البلاغ المذكور الذى يتضمن قائمة مرفقات الحافظة، أوراقا تتضمن قائمة بلاغاتى وأوراقى الى النيابة العامة، وكذلك قائمة بلاغات وأوراق ولدىّ الاثنين الى النيابة وغيرها.

والمهم أننى ألححت عليه أن يتصرف على الأقل ليسمح لى بأن أطلع بأى شكل من الأشكال على أمر القبض المقبوض علىّ بموجبه، لأنى سمعت أنه يحتوى على تزويرات ملفقة ضدى سرا، أو يتضمن اشارة الى تلك التزويرات. ووافق على ذلك، فأمر مدير ووكيل مستشفى المجانين بالعباسية بأن يحضرا الملف الخاص بى وأن يبحثا فيه عن أمر القبض المقبوض علىّ بموجبه ليسمح لى بالاطلاع عليه. وبدأ مسئولو المستشفى يماطلون. لكن السيد رئيس النيابة الذى اسمه كما قلت الدكتور على فاضل كرر عليهم أوامره بحسم، فأسرعوا الى احضار الملف وقدموا لى منه ورقتين لقراءتهما. فشكرت السيد المذكور شكرا شديدا، وتوسلت اليه أن يسمح لى بنقل هاتين الورقتين، فوافق على ذلك أيضا.

وبعد الحاح، سمحوا لى أخيرا بأن أنقل الورقتين المذكورتين بطريقة الصريخة واللخبطة والضغوط الذهنية غير المحتملة، بحيث كنت أنقل كلمات الورقتين نقلا شبه آلى! وعندما أعدت قراءة مانقلته بعد أن أرجعونى الى عنبر ١٢ الذى أوجد فيه، اتضح لى أنه ليس «أمر القبض» كما قالوا لى جميعا، ولكنه «أمر الايداع» فى مستشفى المجانين، ويتضمن تلخيصا مبتسرا عن أمر القبض، الذى سمعت أنه يحتوى على تزويرات ملفقة ضدى، والذى لم أطلع عليه حتى كتابة هذه السطور [وحتى اصدار هذا الكتاب] !

وعلى كل حال، أورد فيما يلى نص مانقلته عن الورقتين المذكورتين :

---

(١) فى الخطابات أو فقرات الخطابات التى سأذكرها فى الصفحات الباقية، سأحاول مراعاة الترتيب الزمنى لتواريخها، لكن فى اطار مراعاة سياق الموضوعات المترابطة. وهى عبارة عن خطابات كتبتها وأرسلتها من داخل مستشفى المجانين بالعباسية، ثم خطابات كتبتها وسلمت منسوخاتها بعد الافراج عنى. وقد حذفت منها الشكليات التى تفرضها الظروف.

(٢) أرسلت من هذا الخطاب الذى يتضمن نص أمر الايداع، حوالى ١٥٠ منسوخا الى مختلف الجهات.

« فى المحضر رقم ٣١٥ سنة ١٩٧٠ حصر أمن الدولة العليا

نحن صهيب حافظ وكيل نيابة أمن الدولة العليا

بعد عرض الأوراق على رئيس النيابة

ومن حيث أن الواقعة تخلص فيما أبلغت به ادارة المباحث العامة بتاريخ ١٩٧٠/٤/٤ من أن المتهم اسماعيل عبد الحليم المهدوى المحرر السابق بجريدة الجمهورية التقى فى القاهرة بالصحفية الأمريكية مارجريت بالاس [1]، حيث سلمها بعض مخطوطاته بالعربية والانجليزية فيها طعن على نظام الحكم القائم وعبارات ماسة بالسيد رئيس الجمهورية، طالبا منها العمل على نشرها بالخارج، فأبلغت ذلك وسلمت المخطوطات آنفة الذكر.

وحيث دعى المتهم اسماعيل المهدوى، رفض ابداء أقواله [!!!] وأخذ فى ترديد بعض العبارات غير المترابطة [!!!]، مما دعا الى فحص حالته العقلية، فأحيل بتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ [الصواب ١٩٧٠/٤/٩ [2]] الى مستشفى الأمراض العقلية والنفسية لبيان مدى مسئوليته عما وقع منه.

ومن حيث أنه وقد تبين أن المتهم اسماعيل عبد الحليم المهدوى سلم بعض المخطوطات التى تتضمن سبًا [!!!!] فى السيد رئيس الجمهورية وتعريضا بالنظام القائم الى صحفية أجنبية، وتحققت العلانية لتلك المخطوطات بتداولها بين أيدى العديد ممن تداولوها - سواء الصحفية المبلغة [3] أو غيرها من المختصين - ويكون المتهم بذلك مرتكبا للجريمتين المنصوص عليهما فى ١٠٢ مكرر و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات، الا أنه وقد اتضح من التقرير الطبى العقلى أنه مصاب بعاهة فى العقل تجعله غير مسئول عما وقع منه [!!!] ، وبذلك تمتنع المسئولية الجنائية عملا بالمادة ٦٢ قانون العقوبات،

لذلك، وبعد الاطلاع على المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية، نأمر :

أولا - بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى : شكوى ادارة المباحث العامة ضد اسماعيل عبد الحليم المهدوى.

---

(١) بعد فصلى التعسفى وحرمانى من العمل، كنت أتصل بالكثيرين من رجال المعسكر الاشتراكى (وكذلك فى أحيان نادرة بأشخاص من بلدان أخرى) وأعطيهم نسخا مما أكتبه عن حرمانى من العمل والرزق ومن التعبير والنشر. ثم كانت هذه الصحفية الأمريكية أول شخص أمريكى أتصل بها! فانتهزوا هذه الفرصة وقرروا القبض علىّ للايحاء بأننى أتصل بجهات غربية وليس بجهات شيوعية!! ويرجع هذا التخطيط الى سببين : الأول، محاولة تغطية عملائهم وأدواتهم وأنصارهم من الماركسيين والمتمركسين المصريين الذين كنت أختلف معهم وأشكك فيهم، وذلك باظهارى بمظهر التابع للغرب!! والثانى - وهو الأخطر - ترتيب قرائن للاستخدام فى التزوير والتزييف فى المستقبل (بعد النجاح فى تصفيتى كما كانوا يحلمون)، وذلك بالقاء مسئولية تصفيتى على السوفييت، بدعوى أنهم كانوا وراء القبض علىّ لاتصالى بالأمريكان!! (وخصوصا أن ايداع الخصوم فى مستشفيات المجانين كان متبعا اذذاك فى الاتحاد السوفييتى!). وقد سمعت مثل هذا التعليق بالفعل من بعض الأشخاص - الذين لم يكونوا يعرفون أننى قابلت تلك الصحفية الأمريكية بعد استغلال السوفييت!! بل إن صلاح منتصر أشار فعلا فى كلمته فى الأهرام فى ٢٥ مارس ١٩٨٧ إلى المسئولية المزعومة للسوفييت وللأنصار المزعومين للسوفييت عن إيداعى فى مستشفى المجانين فى عهد عبد الناصر !!

(٢) الاشارة الى تاريخ اصدار أمر التحويل، مقصود بها هنا المغالطة، لأن الأمر المذكور صدر الى سجن باب الخلق بتحويلى فى صباح اليوم التالى ١٩٧٠/٤/٩ الى العباسية، وذلك بعد أربعة أيام فى سجن باب الخلق، حيث أن القبض علىّ وتقديمى الى وكيل النيابة المذكور حدث فى يوم ١٩٧٠/٤/٥. لكنّ النص أعلاه لم يذكر اطلاقا تاريخ القبض علىّ ، كما أنه لم يذكر فترة حجزى فى السجن!! وهذا فى الحقيقة نوع من التزوير أيضا!!

(٣) لاحظ أن عملية الابلاغ هذه تثبت الارتباط بين الجهات الأمريكية والجهات المصرية فى تدبير عملية القبض علىّ بحجة تلك الصحفية بالذات!!

مادة : بث دعاية مثيرة. وتحفظ اداريا.
ثانيا : بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن نأمر باخلاء سبيله.
القاهرة فى ١٩٧٠/٥/٣١ وكيل نيابة أمن الدولة العليا صهيب حافظ »
[وقد اعتمد هذا النص رئيس نيابة أمن الدولة العليا صلاح نصار ثم النائب العام على نور الدين، واطلعت عليه فى العباسية يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٦]

---

(٢) بخصوص موقف أحمد الخواجة (١)

الثلاثاء التاسع عشر من ديسمبر ١٩٧٨
... أحمد شلبى نقيب فرع القاهرة للمحامين
... أولا، أردت أن يتحمل معكم السيد أحمد الخواجة المسئولية عن التصرف ازاء هذه الأوراق التى يدرك المطلعون على بواطن الأمور أن اهدارها ليس عملية غير محسوبة فى حسابات المستقبل، مهما كانت سهلة وجزافية فى الحاضر. وثانيا، أن السيد أحمد الخواجة قد تورط شخصيا فى هذه المشكلة الجنائية وأصبح طرفا مباشرا فيها، خصوصا يوم التاسع من أبريل عام ١٩٧٠ - كما ذكرت فى المرفق الكبير التالى صفحة ٣٤-٣٥ ...
فالسيد أحمد الخواجة، النقيب الأسبق الذى أعيد توليه نقيبا للمحامين منذ أسابيع، كان على اتصال بهذه المشكلة الجنائية وتزويراتها قبل القبض علىّ، من واقع شكاواى المتعددة اليه والى مجلس نقابة المحامين منذ عام ١٩٦٩ وأوائل عام ١٩٧٠، كما وصل اليه «النداء» المفصل الذى وجهته الى «الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين» أثناء انعقاد مكتبها الدائم فى القاهرة فى أواخر ١٩٦٩، والذى كنت قد سلمت نسخة منه الى المستر شاندرا سكرتير عام الرابطة المذكورة ونسخة أخرى الى العضو الفيتنامى فى مكتبها الدائم.
ولما كان السيد أحمد الخواجة لايستطيع أن يدعى أنه لايعرفنى بشخصى أو لايعرف ماتعرضت له من تزويرات، فإن هذا يفسر أسباب موقفه ازائى عند ظهوره المفاجىء فى وجهى يوم التاسع من أبريل ١٩٧٠ بينما كنت واقفا مع الشرطى المكلف باقتيادى وحراستى، وذلك أمام موظف النيابة العامة فى دار القضاء العالى الذى تولى اعتماد تأشيرة نيابة أمن الدولة عنى (وكنا قد مررنا على مبناها بشارع زكى قبل ذلك مباشرة) - وهى التأشيرة التى تضمنت أمر نيابة أمن الدولة العليا المؤرخ فى اليوم السابق أى الثامن من أبريل ١٩٧٠ بتحويلى الى مستشفى المجانين بالعباسية، نقلا من سجن باب الخلق الذى وضعونى فيه أربعة أيام (من الخامس حتى التاسع من أبريل ١٩٧٠).
ذلك أنه اذا افترضت أن وصول السيد الخواجة الى ذلك المكتب بالذات فى النيابة العامة بدار القضاء العالى صباح التاسع من أبريل ١٩٧٠ كان مصادفة غير مقصودة، فقد كان واجبه الانسانى - إن لم يكن الأخلاقى أو المهنى أو القانونى - يحتم عليه على الأقل أن يرد بكلمة انسانية على توسلى اليه ومناشدتى له أمام موظف المكتب المذكور بأن يتدخل لدى ذلك الموظف ليدعم طلبى بالاطلاع على أمر القبض الذى قبضوا علىّ بموجبه بدون السماح لى بالاطلاع عليه، والذى كانوا يحولوننى بموجبه الى مستشفى المجانين بدون الاطلاع عليه أيضا وبدون سبب لهذا التحويل! لكن بدلا من أن يوجه لى على الأقل ولو كلمة «معلهش» أو «شد حيلك»، أخذ يحملق فى وجهى مستعرضا أثناء كلامى معه مااستطاع استعراضه من حركات استفزازية وهو يضحك ساخرا!
وهذه الواقعة - التى كان يتصورها من يحركون الخيوط السرية عملية شطارة واستهانة - هى بلاشك واقعة ذات خطورة قصوى لدى كل من يتأملها من ذوى الادراك السياسى البعيد النظر. ولاتتمثل خطورتها فيما تعبر عنه من انفضاح مكشوف وثقة عمياء فى أن تحويلى الى مستشفى المجانين كان يعنى

---

(١) هذا الخطاب الذى أوردت فقرات سريعة منه، أرسلت منه أكثر من ٩٠ منسوخا.

فى تصوراتهم الحمقاء القائى فى «بئر» لايمكن أن أخرج منها حيا أو قادرا على الادراك والتذكر، ولكن الأهم هو أن استخدام النقيب العام للمحامين - المثل الأعلى لمهنة الدفاع عن الحق والعدل - فى مثل هذا الموقف، انما هو دليل ثابت يكشف حقيقة الملابسات والاستهدافات والمخططات والحسابات التى ارتبطت بهذه المشكلة الجنائية (التى هى مجرد جزء من مشكلة أو مشاكل أكبر كثيرا). الأمر الذى يكشف أيضا ثقتهم فى استحالة وصول نور العدالة - أو حتى أضواء الفضح الانتهازى - الى جرائمها وخفاياها، ويكشف مدى الضمانات الدولية والمحلية وطبيعة الارتباطات وحسابات علاقات القوى الدولية والمحلية التى كانت تضمن لهم ذلك فى المستقبل أيضا!

وإذا افترضت أن الادراك السياسى لهؤلاء الذى وضعونى فى هذه المواقف لايصل الى التفكير فى مثل هذه الاعتبارات والحسابات البعيدة المدى التى كان يفكر فيها من هم أعلى منهم، فمن المؤكد أنه هو بتفكيره ... وبخبراته فى ... كان مهتما على الأقل بضمان التخلص من أى شكاوى أو بلاغات جديدة قد أرسلها اليه، وذلك بتحويل الواقعة المذكورة الى تبرير «شخصى» يبرر به اهدار شكاواى وبلاغاتى، أى بتحويل موقفه المذكور الى اتهام لى بالوهم أو بالتخيل الجنونى! ...

وقد ظهرت فى بعض مراحل الدولة الاسلامية عاهرات كن يمارسْن الفاحشة بدون حرج،ثم يتمسكن بشروط البيِّنة فى حد الزنا فيطلبن توقيع حد القذف على من كان يشهد جرائمهن ويبلغ عنها بدون الحصول على العدد المنصوص عليه شرعا من الشهود وهو أربعة رجال!! ...

---

(٣)

السبت، الرابع من يونية ١٩٧٧

... صلاح حافظ بمجلة روزاليوسف (١)

... هذه الأوراق بخصوص ماتعرضت له أخيرا فى مستشفى المجانين من ضرب واهانات وتهديدات، رجاء التكرم باتخاذ التصرف الذى يمليه عليكم الضمير والواجب الانسانى إن لم يكن الواجب المهنى والقانونى.

وقد أرسلت إليكم من قبل أوراقا كثيرة بخصوص ... وكانت خطاباتى السابقة إليكم كمايلى ...

وبغض النظر عما أشرتم إليه فى الأسبوع الماضى عن انهيار «الشيوعية الدولية» وانتصار «الشيوعية المحلاوية» ، فان أمامكم موقفا يفرض عليكم أداء واجبكم الأخلاقى والانسانى أو المهنى أو القانونى - حتى لو كان من يشكو إليكم شخصا يستحق الاعدام شنقا أو رميا بالرصاص. ذلك أن أداء الواجب لايخضع لزوايا النظر ولايخضع لمواصفات الضحية. فسواء نظرتم الى الموضوع من زاوية «ثورة يوليه» أو «ثورة مايو» أو «ثورة أكتوبر ورمضان» أو أى «ثورات» بأى أسماء من الشهور العربية أو الافرنجية وبأثر تقدمى أو بأثر رجعى، فان أقل مايمليه عليكم الواجب هو التعاطف مع من يتعرض لاهدار كيانه وحقوقه القانونية والانسانية.

ثم انه يقال ان هناك شيئا اسمه «ميثاق الشرف الصحفى» (ولا أعرف اسم الشهر الذى صدر فيه). ورغم أن بقائى على قيد الحياة متمتعا بالقدرة على التفكير والتعبير فى داخل مستشفى مجانين بأمر النيابة وأجهزة السلطة هو فى حد ذاته دليل ادانة يفضح أكذوبة ذلك الميثاق ويفضح نفاق ودجل من أصدروه، الا أننى أطالب من يصدقون ذلك الميثاق بأن يثبتوا موقفهم عمليا بمحاولة - فقط بمحاولة - التصدى لما تعرضت وأتعرض له مما يتنافى مع أى ميثاق من أى نوع.

وأن من يفعل ذلك، انما يفعله من أجل نفسه للمستقبل وليس من أجل غيره. فمن حسن حظ المستضعفين المهدرين أمثالى أن الأجهزة السوفييتية لاتزال باقية، وتتزايد قدراتها حتى فى مصر واسرائيل وفى يوغسلافيا ورومانيا. فالذى انتهى هو عصر تيتو وشاوشيسكو وهنرى كورييل وعبد

---

(١) أرسلت من هذا الخطاب حوالى ١٤٠ مشروخا. ويعمل المرسل اليه حاليا ومنذ احالته الى المعاش فى صحف أخبار اليوم والجمهورية والمساء، الخ.

الناصر وطواغيت «الأدوات المستقلة» للبرجوازية الدولية الذين كانت تحميهم المظلة التكنولوجية للبرجوازية الدولية وتكفل لهم ضمانات «عدم التدخل» أثناء افتراسهم لشعوبهما ولولا هذا التغير الجذرى للظروف الدولية فى عكس الاتجاه الذى تتصورونه، لما استطعت أن أكتب اليكم هذه الكلمات رغم أنف زبانية «ثورة» يوليه ومايو ورمضان وأعداء الشيوعية الدولية. . .

---

(٤) الجمعية الفلسفية المصرية (١)

الأربعاء أول أغسطس ١٩٧٩

... عزمى اسلام أستاذ الفلسفة بآداب عين شمس والكويت

... وكنت قد أخذت عنوانكم الجديد بالنزهة بمصر الجديدة من بريد القراء من أحد الأعداد التى وصلتنى بالمصادفة من جريدة الجمهورية فى العام الماضى ١٩٧٨. ثم قرأت أخيراً فى جريدة الأهرام عن اختياركم سكرتيرا عاما للجمعية الفلسفية المصرية، فقررت أن أكتب اليكم.

ذلك أنه يهمنى أن أسألكم : أليست هذه «الجمعية الفلسفية المصرية» هى الجمعية الفلسفية القديمة التى كنت أنا قد قمت بتأسيسها وتكوينها مع مجموعة من خريجى دفعتنا وجعلنا مقرها فى نادى المعلمين بميدان الأوبرا عام ١٩٥٨؟!

أليست هذه هى الجمعية التى استصدرت بنفسى ترخيصها بعد أن قمت بتكوين مجلس ادارتها الذى اتفقت معكم على أن تكونوا أحد أعضائه، كما اتفقت مع الأستاذ حسن ظاظا على أن يكون رئيسه؟! وأنتم تعرفون وتتذكرون بلاشك أننى لم أشترك فى ذلك المجلس لمجرد إبعاد الجمعية عن الشبهات السياسية كما تصورت اذذاك! فهل جمعيتكم الفلسفية هى جمعية جديدة بترخيص جديد، أم أنها نفس الجمعية القديمة التى قمت بتكوينها واستصدرت بنفسى ترخيصها أنا وزميلتنا مريم جرجس وزميلنا عيسى جبران؟! وهل تمتم بعد ذلك بتغيير نظامها ومسئوليها؟!

... ان الجمعية الفلسفية كانت كما تذكرون من أهم وأعز ماحاولت انجازه للفلسفة عام ١٩٥٨ - لولا أن توقفت مشروعاتى عن المجلة الفلسفية وسلسلة المطبوعات الفلسفية (التى كنت قد تعاقدت عليها للجمعية مع الناشر لطف الله سليمان)، عندما بدأت مراحل الظلام المكشوف ضد الفكر والفلسفة منذ بداية ١٩٥٩. وفى فترة اختفائى عن البوليس ثم فى فترة السجن بعد ذلك، انقطعت علاقتى طبعا بالجمعية! فهل يمكن أن تفيدونى أى افادة عنها!! ...(٢)

---

(٥)

السبت ١٥ يونية ١٩٨٥

... فتحى رضوان (٣)

... لكن أوراقى السابقة لم تثر اهتمامكم. ثم سمعت منذ أسبوعين أنهم عقدوا مؤتمرا فى القاهرة عما

---

(١) أرسلت من هذا الخطاب حوالى ٤٠ مستنسخا. هذا، والجمعية الفلسفية المذكورة، التى استولوا عليها ثم جعلوا رئيسها ابراهيم بيومى مذكور رئيس المجمع اللغوى، أصبحت اليوم أداة لاعقلية ضد الفلسفة والعقلانية! وواضح أنهم أسقطوا عضويتى منها - وأنا صانعها ومؤسسها - لأنهم قطعوا أى صلة بينى وبين الجمعية ولم يحاولوا الاتصال بى!!

(٢) طبعا لم يهتم المرسل اليه بالرد على خطابى أو بالاتصال بأسرتى التى يعرفها، حتى سمعت بوفاته منذ سنوات! وفى عام ١٩٨٩: قرأت أن سكرتيرها العام الجديد - الذى هو أيضا من أنصار التلفيقية الاسلامية الذين تستخدمهم الحكومة كأساتذة للفلسفة - اسمه حسن حنفى.

(٣) أرسلت من هذا الخطاب حوالى ٥٠ مستنسخا.

يسمونه «حقوق الانسان»! وأضحكني ذلك كثيرا، خصوصا عندما عرفت أنكم توليتم رئاسته!... ويهمني أن أشير هنا أيضا الى أنني أرسلت أوراقا كثيرة الى مايسمى «جمعية أنصار حقوق الانسان»، وخصوصا محمد عبد الشافي اللبان وعبد الحميد عبد الغني والدكتور عبد المحسن حمودة (الذي زارني في العباسية مرتين وأعطيته أوراقا كثيرة)، والى «الجمعية العربية لحقوق الانسان» (د. سعد الدين ابراهيم[1])، الخ. لكن اتضح أنهم جميعا يرون أن حقوق الانسان «امتياز» خاص للاسلاميين!...

(٦)

الأحد العاشر من أغسطس ١٩٨٦

... مرتضى المراغي[2]

... استطعت أن أحصل وراء الأسوار على أعداد مجلة أكتوبر (من فبراير الى يونيه ٨٦) التي نشرتم فيها بعض مذكراتكم أو ذكرياتكم عن النظام الملكي السابق وعن تحضيرات حركة الجيش . وفي أحد الخطابات الدورية الكبيرة التي أكتبها شهريا بعنوان «دردشات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين» (الخطاب رقم ٥٢ المكون من ١٢٤ صفحة)، كتبت عنها تعليقاً في ثماني صفحات ، أشرت في بدايته إلى «موقف الصمت وعدم المناقشة» الذي اتخذ إزاء هذه المذكرات بهدف دفن وقائعها الهامة تاريخيا . لكن لأنني أنظر إلى هذه الوقائع من منظور النقيض ، ولأن تعليقي عليها تضمن الكثير من الملاحظات السياسية المضادة أو الشديدة ، لم أستطع أن أرسل إليكم صورة منها . ورأيت لمجرد التعبير عن اهتمامي بالموضوع – بغض النظر عن اتجاه هذا الاهتمام – أن أكتفي بهذا التنويه عما كتبته في الخطاب المذكور ، الذي أرسلت منه أربع نسخ إلى النائب العام وفؤاد كامل بالاذاعة وحزب التجمع والدكتور مصطفى محمود ......

(٧)

رفض مطلق لعملية النقل الاجباري المزور إلى بهمان

الأحد ٢٩ مارس ١٩٨٧

... محمد عبدالعزيز الجندي النائب العام وإبراهيم نافع وصلاح منتصر: بخصوص مانشره عني الأهرام في ٢٤ و٢٥ مارس ١٩٨٧ منسوبا إلى النائب العام[3]

... نشرت صحيفة الأهرام في الصفحة الأولى يوم ٢٤ مارس ١٩٨٧ خبراً منسوبا إلى السيد النائب

(١) كنت أرسل خطاباتي الى الأستاذ المذكور الذي يعمل بالجامعة الأمريكية وبالأهرام. لكن لم أعرف الا متأخرا أن الأمين العام لتلك المنظمة هو الضابط محمد فائق وزير الاعلام في السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر، والذي أشرف اذذاك على ماتعرضت له من فصل تعسفي من العمل الصحفي وحرمان من النشر ثم ايداع في مستشفى المجانين (كما ذكرت في ص ٤٢).

(٢) أرسلت من هذا الخطاب ١٢ مستوخا.

(٣) لم يسمح الوقت إذ ذاك بأن أرسل أو أعطي من هذا الخطاب إلاعدة منسوخات عن طريق أسرتي ، وكذلك إلى إدارة العباسيه ثم إلى بهمان التي نقلت إليها في اليوم التالي . انظر تفاصيل هذا الموضوع فيما أوردناه من وقائع وتوضيحات في الفصل الثالث من التقديم (من ص ٥٢) .

العام بعنوان «حفظ التحقيق فى قضية الصحفى اسماعيل المهدوى بعد تدخل نقيب الصحفيين» . ثم علق على ذلك فى اليوم التالى الأستاذ صلاح منتصر فى كلمتة اليومية فى صفحة ٧ بعنوان «حكاية زميل»، مشيراً إلى خطاب أرسله ابنى الأصغر طارق إليه وإلى الأستاذ إبراهيم نافع نقيب الصحفيين ورئيس تحرير الأهرام ...لكن مانشر فى اليومين المذكورين يحتاج إلى تصحيحات وتوضيحات كثيرة : أولا ، لأنه يتعلق بما يمكن أن أتعرض له من تطورات أومضاعفات إجرامية على أيدى زبانية الطب المجانينى المسمى بالعقلى أو المسمى بالنفسى ، وسواء فى مستشفيات حكومية أو فى مستشفيات خاصة . وثانيا ، لأنه يرتبط ببعض الأضرار أو المتضمنات القانونية الضارة فى الحاضر أو فى المستقبل الذى لم تتحدد معالمه بعد . ولهذا ، أرجو أن تتسع الصدور للتوضيحات التالية :

١- فى المحضر المذكور ١٩٧٠/٣١٥ حصر أمن دولة عليا الذى أودعت بموجبه فى مستشفى المجانين، حفظ التحقيق إذ ذاك قبل أن يبدأ : حيث ادعت نيابة أمن الدولة العليا أنها لم تستطع إجراء تحقيق معى بسبب عجزى عن التعبير ، ثم أيدتها مستشفى المجانين فى ذلك مؤكدة أننى مصاب بعاهة فى العقل تعجزنى عن الادراك والتعبير ! وهذا مانص عليه «أمر» إيداعى ... فكيف يحفظ النائب العام تحقيقا حفظ بدون أن يحدث أصلا ، وبدون أن يفتح مرة أخرى طوال سبعة عشر عاما ، إلى درجة عدم السماح لى حتى اليوم ولو بالاطلاع على أمر القبض الذى قبض على بموجبه !!

٢- أن ابنى طارق اسماعيل المهدوى ارتكب منذ عام ١٩٧٨ الكثير من التلفيقات ثم التزويرات الضارة بمصالحى كتبت عنها من قبل إلى مختلف الجهات القانونية والصحفية وغيرها (وآخر نسخة من هذه الأوراق أرسلتها منذ أسبوعين فقط إلى الدكتور على لطفى رئيس المجلس الأعلى للصحافة بتاريخ ١٥ مارس ٨٧). وإذن فهو لايتحدث باسمى ولا يعبر عن مصالحى ، بل ولا يكفينى شر أضراره الشخصية أو القانونية - التى يدفعه إليها من يحركونه من أعدائى الشخصيين أو السياسيين أو الاداريين، أو يدفعه إليها طيشه وانعدام خبرته (بالطريقة التى يعبر عنها التعبير الشائع : « الهبالة على الشيطنة »!) . وأكتفى بهذا التوضيح بدون الدخول فى اتهامات ضده .

٣- حكاية اعتبارى « مريضا عاديا » التى تكررت فى الأهرام فى يومى ٢٤ ، ٢٥ مارس ١٩٨٧ منسوبة إلى النائب العام ، هى نكتة غير مفهومة أيضا [1] ... لكن سواء كان المقصود بالمرض «العادى» أنه مرض بدنى (باطنى مثلا أو مرض فى عينى الباقية المصابة فعلا بالانفصال الشبكى الجزئى !)، أو كان المقصود به مرض نفسى بالمعنى الذى ينفى المرض العقلى ، فان تقرير ذلك ينهى علاقتى بمستشفى المجانين وبالجهات المختصة بحجز المرضى العقليين تبع النيابة العامة أو غيرها ، وبالتالى يجب ألا أبقى إجباريا فى مستشفى حكومية أو خاصة ، ويجب على نقابة الصحفيين أن تسعى للافراج عنى من حجز أصبح غير قانونى ، بدلا من أن تسعى لعلاجى من مرض مزعوم لم أطلب علاجى منه !

فسواء كنت مصابا فى بطنى أو فى قدمى أو فى عينى أو مصابا فى نفسى (إصابة غير عقلية) ، فلا تملك نقابه الصحفيين ولا النيابة ولا غيرهما أن تحجزنى إجباريا بحجة علاجى رغم إرادتى من ذلك المرض المزعوم!! فلماذا تفرض نقابة الصحفيين لنفسها سلطة الاعتداء على حقوقى القانونية والمدنية والانسانية بحجة علاجى إجباريا من مرض « عادى » مزعوم !؟ ولماذا تبدد أموال النقابة والأعضاء فى مثل هذا الاعتداء؟!

٤- إن مايسمى المستشفيات أو المصحات " الخاصة " أسوأ وأنكى من مستشفيات المجانين الحكومية . صحيح أنه لاتوجد فيها فى المعتاد اعتداءات من النوع الفاضح المكشوف . لكن السبب هو أنها تركز نشاطها على جريمة أشد وأنكى وعلى اعتداءات أكثر إجراما ، هى ما يسمى « العلاج» الطبى !!

وإذا كنت أنا قد كتبت متنازلا عن طلب التحقيق فى الجنايات والجرائم الحكومية ، ومطالبا بالافراج

---

(١) رغم عدم وضوح مانشرته الأهرام ، فهذا يؤكد أن المطابخ الرسمية للقانون فى مصر استمرت بعد قرار رفع الحجز عنى فى اعتبارى مريضا عقلياً ليس على ذمة النيابة ، بما يعنى الاستمرار فى اسقاط أهليتى وحرمانى من حقوق العمل والتعبير ، ... الخ. كما حدث فعلا حتى الآن !!

عنى إفراجا طبيا كشخص انهزم فى معركة الصراع ضد الاجرام الحكومى الشامل - كل ذلك بسبب حقنة ذهنية تعرضت لها فى العباسية واستنتجت منها أن السوفييت تخلوا عن استخدام ضغوطهم وضرباتهم ومؤثراتهم الاشعاعية فى منع « العلاج » الذهنى عنى كما كانوا يفعلون منذ أكتوبر ١٩٧٣ ! فهل يكون الرد على ذلك هو تحويلى إلى مستشفى أخرى تستخدم جرائم واعتداءات « العلاج» الذهنى أكثر ما تستخدم الضرب ، وتقتل عقول ونفوس الضحايا مع احترامهم كبكرات بدلا من إهانتهم بالشتائم القذرة؟!! كالمستجير من الرمضاء بالنار ؟!!

....

٨- بناء على التصحيحات أعلاه ، أرجو أن تتصرف نقابة الصحفيين للافراج الفورى عنى من المستشفى العقلية أو النفسية بالعباسية ، وأن تمتنع عن أى محاولة لنقلى إلى مستشفى خاصة للاضرار بى ومضاعفة ما أتعرض له من اعتداءات ومشاكل وآلام .

٩- سبق أن أرسلت إلى السيد النائب العام وإلى السيد نقيب الصحفيين وإلى مختلف الجهات والشخصيات العامة، مئات بل آلاف الخطابات التى تحتوى بيانات محددة ومختصرة عنى وعن أسرتى وعما أتعرض له وعما أطلبه أو أرفضه . فأرجو التكرم بالاعتماد على هذه البيانات ، أو الاتصال بى بأى طريقة للحصول على بيانات أخرى - وذلك بدلا من الاعتماد على العناصر غير الممثلة لى وغير المعبرة عن مصالحى (وخصوصا ابنى طارق) ....

---

(٨)

الوفــــــــــــد

تحريرا فى ٥ نوفمبر ١٩٨٨

... مصطفى شردى رئيس تحرير صحيفة الوفد [١]

... وترفض صحافة حزب التجمع (الذى لست عضوا فيه) رفضا مطلقا أى فضح أو حتى نقد للناصرية السوداء ، وكذلك أى نقد للماركسية التى يتحرر منها الاتحاد السوفيتى اليوم . فقد رفضت لى صحيفة الأهالى مقالا صغيرا مؤرخا فى ١٩٨٧/٨/١٨ (فى العام الماضى أيام الأخ حسين عبدالرازق) عن محمد هيكل وخطة الحلف الاسلامى فى المنطقة ، فاضطررت إلى قطع صلتى بالصحيفة منذ ذلك الوقت . ثم حذفوا لى فى مجلة «أدب ونقد» بعض العبارات المخففة عن الماركسية التقليدية ، وبدأوا يتصرفون لقطع علاقتى بالمجلة بطريقة أوبأخرى . لهذا ، رأيت أنه ربما يمكن أن أنشر لديكم بعض ما يتعلق بالمجالين المذكورين ، فى الاطار الذى يسمح به اتجاهكم العام .

وكنت قد كتبت تعليقات دراسية فى مستشفى المجانين عن كتاب محمد هيكل « ملفات السويس»

---

(١) من هذا الخطاب ، تبدأ الملحقات المأخوذة من فترة ما بعد الافراج عنى فى أول يوليه ١٩٨٧ . ومعظم خطابات تلك الفترة ، أكتبها للتبصير والتحديد وتسجيل الوقائع للمستقبل . ولهذا أسلمها أحيانا إلى المرسل إليهم بيدى ، حتى لا تتميع المشاكل فى ظروف المقابلات السريعة والكلمات السريعة . وفى كل الأحوال ، أسلم منها أيضا منسوخات أخرى إلى الأشخاص الملتصقين بتلك الجهة أو المعنيين بالموضوع ، كشهود على الوقائع .

وهذا الخطاب أعلاه ، سلمت منسوخاتة الأخرى إلى بعض محررى الوفد (مدير التحرير جمال بدوى والمحرر سيد عبدالعاطى ثم محمد عصفور المحامى وغيرهم) ، وإلى آخرين أيضا . وكان مصطفى شردى قد رفض الرد على مكالمتى التليفونية وحولنى إلى جمال بدوى ، فبدأت التعامل مع هذا. وبخصوص مناقشة أفكار محمد هيكل المقترحة أعلاه ، و التى رفضت صحيفة الوفد فكرتها أصلا ، ضمنت هذه المناقشة فصول التقديم الكبير الذى أضفته إلى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ .

(تعليقات خاصة لا تصلح للنشر)، ثم استفدت منها في تجهيز الموضوعات والفقرات اللازمة لكتابة دراسة للنشر عن كتابه الجديد « سنوات الغليان » . وفكرت في أنه ربما يمكن أن توافقوا على نشرها في صحيفتكم الغراء .

وهي تعتمد على التحليل المنطقي السياسي لتصورات هيكل وعلى نصوص بعض وثائقه مع بعض الوقائع الأخرى الحاسمة . وتدور حول التمييز بين دور « العميل » ودور «الأداة المستقلة »، والتمييز بين الخطة الانجليزية والخطة الأمريكية إزاء الانقلاب الناصري الذي قام تحت التحكم والموافقة الأنجلو أمريكية. فالخطة الانجليزية كانت تستهدف تأديب مصر بالغزو العسكري المباشر، بينما الخطة الأمريكية كانت تستهدف تأديب مصر بنظام عبد الناصر ، مع استخدامه في توريط الاتحاد السوفييتي ، كمقدمة تدميرية تبادلية للحرب العالمية الثالثة التي بدأت مخططاتها منذ فشلت جيوش المحور في الاستيلاء على موسكو.

ويمكن أن تتكون هذه الدراسة من مجموعة مقالات تبدأ بمجرد انتهاء هيكل من مقالاته في الأهرام ، أو تبدأ قبل ذلك في أي وقت تحددونه (لأنه استهلك مقالاته السبع الأولى في استرجاع وتكرار آرائه عن فترة حرب السويس) . ومن ناحية أخرى ، يمكن الاكتفاء بتلخيص الدراسة كلها في مقالة واحدة مطولة ، إذا رأيتم ذلك، وفي الوقت الذي ترونه. إنما المهم – في حالة موافقتكم المهنية على التعامل معي – أن تتكرموا بافادتي عن الاقتراح الذي توافقون عليه أو عن أي اقتراح آخر ، حتى أراعي ذلك في طريقة الكتابة ...

---

(٩)

الاثنين ٢٨ نوفمبر ١٩٨٨

... مصطفى شردي ... وفؤاد سراج الدين (١)

.. والحقيقة أن من المفهوم ومن غير المستغرب أن ترفض صحيفة الوفد – في ظروف المعارضة المصرية في هذا الزمن – استكتاب كاتب مثلي . لكن من المستغرب ومن غير المفهوم ، أن ترفض الصحيفة نشر خبر ديمقراطي قانوني إنساني ضد الحكومة، عن قضية تعذيب مجانيني ثابت وصارخ وطويل المدى ...

وفيما يلي كلمة مكررة عن هذه القضية ، رجاء التكرم بالاهتمام بنشر خبر عنها.....

---

(١٠)

منظمة العفو الدولية تتقدم كشاهد (٢)

يوم ٢٦ مارس ١٩٨٩ ، تنظر محكمة جنوب القاهرة الجلسة الثالثة للقضية رقم ١٥٦١٧/١٩٨٨ دائرة ٣٠ تعويضات ، التي أقامها اسماعيل المهدوي ضد الحكومة لتعويضه عن إيداعه في مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا سبعة عشر عاما وثلاثة شهور. يدافع في القضية الأساتذة نبيل

---

(١) سلمت منسوخات هذا الخطاب أيضا مع الخطاب السابق إلى محرري الوفد المذكورين وغيرهم، فضلا عن ممثل الوفد في مجلس نقابة الصحفيين واسمه مجدي مهنا.

(٢) سلمت منسوخات هذا الخطاب إلى كثيرين في صحيفة الوفد وغيرها من صحف الحكومة والمعارضة (ومنهم رجل الأمريكان مصطفى أمين بأخبار اليوم) ، لكن أهملوه تماما!

الهلالى وعصمت الهوارى وأحمد رفاعى وفتحى حارس وأحمد قاسم. قدم المهدوى فى الجلسة السابقة مذكرة وحوافظ مستندات . و سيقدم الهلالى فى هذه الجلسة مذكرة أرسلتها منظمة العفو الدولية عن هذه القضية ، لتؤكد فيها أنها قامت بجهودها سنوات مستمرة للافراج عن اسماعيل المهدوى ، وأنها ركزت نداءاتها إلى سلطات الحكومة المصرية لابلاغها بأن التقارير والأبحاث تدل على أنه أودع فى المستشفيات العقلية الى أجل غير مسمى لدوافع سياسية . لكن السلطات أهملت هذه النداءات!

رجاء تكريم أصحاب الأقلام الحرة المدافعة عن حقوق الانسان وعن الحقوق القانونية ، بالاشارة إلى هذا الخبر الذى لا يتعلق فقط بالتعذيب ، لكن أيضا بأخطر جرائم إسقاط الاهلية وإهدار الانسانية والحرمان المدنى العام ، مما يتمثل فى استمرار حرمانى حتى الآن من العمل ومن حق التعبير فى الوسائل المتاحة للآخرين .

---

(١١)

النفـــاق العقـــيم(١)

الأحد ٣٠ أبريل ١٩٨٩

... فريدة النقاش وحلمى سالم ...

بخصوص الكلمة التى تكرمتم بنشرها عنى فى عدد أبريل الحالى من مجلتكم «أدب ونقد» ،أكتب هذه الملاحظة بسرعة لأتركها لكم فى حالة عدم التقائى بكم عند حضورى اليوم الى المجلة.

أولا ، أشكركم على اهتمامكم الانسانى الكريم بى، وعلى أنكم لازلتم تتذكروننى!

وثانيا ، أنا لست فى وضع يسمح لى بأن أثور لكرامتى أو أن أهتم بالاعتبارات الشخصية. فأنا ملقى على قارعة الطريق بدون أى عمل أو وسيلة نشر. فقدت كل إمكانيات التصرف - رغم أننى لم أفقد نفسى ومبادئى . ولهذا لاتوجد أى مشكلة شخصية بينى وبينكم ، فضلا عن أنه لاتوجد مجلة بديلة لى.

ولكن المشكلة هى: كيف أستطيع التعامل معكم بدون صدمات أو إحباطات ترهقنى نفسيا وتعرقلنى ذهنيا عن أعمالى الأخرى، وبدون إهانات واستفزازات يمكن أن تؤدى إلى صدامات؟ هذه هى المشكلة.

كيف أضمن ألا تهددوا مقالاتى كما حدث فى مقالين اثنين؟!

وكيف أضمن ألا يتكرر ماحدث لمقال «الفكر الحر» ؟! بعد إلحاحى ثم اتفاقى مع رئيسة التحرير شخصيا وتليفونيا خلال نوفمبر ١٩٨٨ على نشر المقال المسلم من يوليه ١٩٨٨ ، وبعد أن أحضرته هى من منزلها أمامى وأعطته الى سكرتير التحرير لنشره فى عدد يناير ١٩٨٩، أفاجأ ليس فقط بعدم نشره ، بل وبأن رئيسة التحرير وسكرتير التحرير يقولان لى إنهما لم يسمعا عن ذلك المقال ولا يعرفان عنه أى شئ !!

وكيف أضمن ألاتؤجل وتعلق مقالاتى ؟!

وكيف أضمن ألاتهدر وتشوه المقالات بالاسقاطات والحلوفات وبالأخطاء المطبعية غير المعقولة وغير المعتادة (نتيجة احتقار مقالاتى وتكليف العمال المبتدئين بجمعها ونتيجة أسباب تخريبية أخرى)- وذلك بدون أن تسمحوا لى بتصحيح البرونات كما يحدث فى كل الصحف ؟!

ثم فوق ذلك كله ، كيف أستطيع نفسيا أن أجد الدافع للكتابة للمجلة ، بمثل هذه التثبيطات وهذه

---

(١) كانت المجلة المذكورة قد نشرت فى عددها المذكورص ٨٩، كلمة تكريميه منافقة أوردتها هنا فى الفصل الثالث (ص٥٦). وكان واضحا أنهم لايوجهونها لى، ولكن الى من تساءلوا عن سبب انقطاعى، لأنه كان الأسهل والأسرع لهم أن يستدعونى ويكلمونى شفاهة - خصوصا أننى لم أطلع على مجلتهم التى نشرت هذه الكلمة الا بالمصادفة!! ومع ذلك، أسرعت اليهم وتركت لهم ولحزب التجمع منسوخات من الخطاب أعلاه. لكنهم تجاهلوا ذلك تماما!

المعاملة لكتاباتي ؟!!

هذه كلها عناصر مشكله واحدة أو موقف واحد ، تكلمت معكم كثيرا وكتبت لكم وإلى مسئولي حزبكم كثيرا بخصوصه ، بدون أي جدوى ! (والصور الكربونية لخطاباتي إليكم جميعا موجودة عندي). فموقف صحيفة الأهالي الصريح وموقفكم غير الصريح ، يوضحان أن موقف حزبكم إزائي - كحزب ناصري ذي تعاطف إسلامي - هو على الأقل موقف عدم تشجيعي على النشر في مطبوعاته . فماذا أستطيع من ناحيتي أن أفعل ؟!

إذا وجدتم أي طريقة يمكن الاتفاق عليها للتعامل الصادق واللائق والمنتظم ، فأنا تحت أمركم ورهن إشارتكم . ويمكن استدعائي كالمعتاد في أي وقت .

---

(١٢)

الحكمة لا يؤكل لحمها ولا تصلح لأغراض اللعب (١)

الثلاثاء ٢٩ أغسطس ١٩٨٩

... بصحيفة الأهالي

...فأنت تذكر عندما قابلتك بالمصادفة يوم الأحد ١٨ يونيه من شهرين ونصف ، أنك بشرتني بأن إحدى الصحف الكويتية التي تتصل بها سألوا عني وأظهروا استعدادهم لتكليفي بالترجمة أو التلخيص لصحيفتهم ! والحقيقة أنني - بما هو معروف عني من مبادئ سياسية حاسمة وتخصص فلسفي في اتجاه عقلاني جذري - لم يكن يمكن أن أتوقع لنفسي خيرا من أي بلد ذي نظام إسلامي . لكني من ناحية أخرى ، لم يكن يمكن أن أرفض أملا أو احتمالا في ظروف حرماني من أي مورد رزق ! ولهذا كررت رجائي لك بأن تتابع هذا العرض وتهتم به . ثم تكررت المقابلات والاتصالات التليفونية بيني وبينك ، في انتظار « النجدة » من الكويت ، حتى ثبت أن توقعاتي المنطقية الأولى كانت على صواب ! فهذه الجهات لاتتصرف بدوافع الليبرالية أو سيادة القانون وحرية الرأي والتعبير كما يزعمون ، لكنها جهات « تنتقي » انتقاء دقيقا هؤلاء الذين تشجعهم وتدعمهم ماديا أو معنويا بأي شكل أو وسيلة من أشكال ووسائل التشجيع والدعم المادي والمعنوي (٢).

بل وحدث أيضا يوم ٢٢ يونيه ١٩٨٩ أنني قابلت في نقابة الصحفيين في فترة زيارة وفد اعلامي كويتي لمصر ، صحفيا مصريا يعمل بالكويت (اسمه ك .ي. ويعمل في صحيفة اسمها « الوطن » على ما أتذكر ، وكان قبل ذلك يعمل أيضا عند زميلكم المتمركس الحكومي لطفي الخولي في مجلة «الطليعة»). وكان معه في النقابة صحفي أو ناشر كويتي يبدو أنه غير جامعي . وأصل معرفتي بالمذكور أنه زارني ثلاث مرات في العباسية : في ١١ ثم ٢٠ يناير ١٩٨٥ وفي ١٦ فبراير ١٩٨٦. وكان في المرة الثانية قد حاول أن يربطني بالأديب الصحفي بيومي قنديل في قضية ماركسية تروتسكية قبضوا عليه فيها ومعه أوراق كثيرة مني في اليوم التالي مباشرة لإحضاره لزيارتي في العباسية في ٢٠ يناير ١٩٨٥!!! (وذلك ضمن محاولاتهم المتكررة لاظهاري بأنني أنقد الماركسية اللينينية في غير الاتجاه الذي يريده الاتحاد السوفييتي!)

والمهم أنهما في مقابلة النقابة وعداني بمساعدتي في الحصول على مورد رزق من الترجمة، وأخذا

---

(١) كتبت هذا الخطاب إلى مدحت الزاهد المحرر بالأهالي، وقدمت منه نسخا إلى الآخرين .

(٢) مثلا مجلة «العربي» الكويتية رفضت - منذ خمسة شهور حتى الآن - أن تنشر مجرد خبر أو إشارة عن صدور كتابي الفلسفي الأخير الذي أرسلته إليهم ، رغم اهتمامهم بالنشر عن كثير من كتب «اليساريين» المصريين!

عتوانى ووعدانى بزيارتى! ثم طبعا لم أسمع عنهما شيئا بعد ذلك . ومن الغريب - وباللعجب - أن زميله أو رئيسه الكويتى المذكور، عبر لى عن استياءه الشديد من نقدى للماركسية! فلما سألته كيف يتأتى أن يدافع بهذا الاخلاص عن الماركسية فى بلد يأخذ بالنظام الاسلامى!! قال لى ويا للعجب أيضا - إن الكويت لايأخذ بالنظام الإسلامى !! وواضح أنه يتصور أنهم يشجعونه أو يكفلون له اعتناق الماركسية بدوافع الليبرالية وسيادة القانون وحرية الرأى والتعبير!! وقد اكتفيت بأن أقول له إن موقف التمسك بالماركسية بعد اتجاه الاتحاد السوفييتى إلى التحرر منها، يذكرنى بحديث لابن مسعود، يقول إن قبيلة من العرب كانت تعبد جماعة من الجن ، فأسلمت جماعة الجن هذه لكن القبيلة العربية أصرت على الاستمرار فى عبادتها!!

والخلاصة أن مثلى من أصحاب المبادىء العقلانية والأممية الحاسمة والجذرية، لايمكن أن يحصلوا على أى فائدة مادية أو معنوية من مثل تلك النظم أو مثل هؤلاء الأشخاص ، وذلك لاستحالة استفادتهم منى بشكل مباشر أو غير مباشر فى خدمة مخططاتهم الحقيقية أو اتجاهاتهم. وقد كان القدماء يرمزون إلى الفلسفة أو الحكمة برمز البومة . وبهذا المعنى ، أستخدم هنا المثل الشعبى فأقول إننى بالنسبة لهم كالبومة التى لايؤكل لحمها ولاتصلح لأغراض اللعب أو الترويض(١).

. . . . .

(١٣)

الأحد ١٦ يوليه ١٩٨٩

... إدارة التوزيع بالأهرام

أبلغتكم كتابة وشفاهة منذ أسبوع ، أن كتاب « المبادئ الفلسفية الجديدة » لا يوجد إطلاقا فى فرشات شوارع وسط البلد رغم تواجده فى بعض الضواحى ، راجيا التكرم بالاهتمام بهذا الموضوع فى الأيام الباقية . لكن بدلا من الاهتمام المرجو ، فوجئت بالمصادفة فى يوم الخميس ١٣ يوليه بأن الكتاب قد سحب من الضواحى أيضا (من مدينة نصر ومن الزيتون ، الخ)! ومعنى ذلك أنه - حتى فى الأماكن التى سمح بعرض الكتاب فيها منذ الموعد الرسمى وهو ٣ يوليه - لم تصل مدة عرضه الى عشرة أيام ، رغم أن العقد الصادر من الأهرام يحدد مدة العرض بخمسة عشر يوما !! بل إنكم قد وعدتمونى بأن تمتد المدة إلى أواخر الشهر كما يحدث بالنسبة لبعض الكتب !! ولهذا، وبالاشارة إلى شكواى السابقة ، وبالاشاره إلى رفض قطاع المكتبات بادارة التوزيع بالأهرام الاشتراك فى توزيع الكتاب ، أسجل هنا أن مؤسسة الأهرام التى تشارك فى طبع وتوزيع الوفد والأهالى وغيرهما من صحف وكتب مايسمى «المعارضة » باخلاص معروف يوصف بأنه « تجارى »، قد اتخذت ضد كتابى موقفا سياسيا غير تجارى وغير منصف ... (٢)

---

(١) بالمقارنة بهذا الموقف الذى يحرم العقلانيين الحقيقيين من أى مورد رزق حتى بالترجمة وليس بالتنظير أو التعبير عن الرأى ، يمكن أن يتضح لكل ذى عينين أسباب مواقف تلك البلدان ممن يحجمون أحيانا عن العقلانية المزعومة ، بالمعنى الدينى الاسلامى أو بالمعنى الفلسطينى، الخ! والمقارنة واضحة أيضا فى موقفهم من منظر رسمى مثل فؤاد زكريا ، كانت تستخدمه مصر فى الأمم المتحدة فى عهد عبدالناصر ، ومن ثم أصبح يتمتع برضاء السلطات المصرية والسلطات الاسلامية وكل النقابات والأحزاب والصحف والمجلات وغيرها ! .

(٢) لاحظ أننى تناولت هنا بعض وقائع موقف مؤسسة الأهرام . لكن هناك جوانب أخرى للموضوع تتعلق بهمسات وحركات أو ضغوط عملاء الأجهزة السرية . وهذه لم تظهر فقط فى محاولاتى الفاشلة للاتفاق مع بعض الفرشات أو المكتبات على عرض الكتاب ، بل وظهرت أيضا مع من بدأوا فى توزيع الكتاب فعلا بنجاح ثم رجعوا فانقلبوا ضده - خصوصا بعد الهوجة الارهابية التى حدثت بحجة مايسمى الحزب الماركسى ! فاذا أضفت إلى ذلك أيضا موقف الشبكات الاسلامية ضده ، تجد أن تصرف مؤسسة الأهرام يعتبر مجرد عامل مساعد !

(١٤)

حقوق الأسرى من الأعداء

... صبرى أبو المجد ، أمين عام المجلس الأعلى للصحافة (والمحرر بدار الهلال)

... فصلت من العمل الصحفى عام ١٩٦٨ فصلا تعسفيا أدانه القضاء الابتدائى والقضاء الاستئنافى، ثم أودعت فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور - حيث انتهزت دار التحرير هذه الفرصة فاستصدرت من محكمة النقض الغاء غيابيا ظالما للحكمين المذكورين بدون إبلاغى أوحضور أحد بالنيابة عنى ! وفى أول يوليه ١٩٨٧ ، أفرج عنى. لكن بدلا من رد اعتبارى وتعويضى، استمر قرار إسقاط الأهلية والحرمان المدنى العام فوق رقبتى، بحيث لم يسمح لى حتى اليوم بالرجوع إلى عملى السابق أو الالتحاق بأى عمل آخر صحفى أو ثقافى ، ولم يسمح لى حتى بتحصيل الرزق بالترجمة بالقطعة ! هذا رغم جهودى المتكررة ، ورغم تأكيدات مجلس نقابة الصحفيين ونقيب الدورة السابقة الأستاذ ابراهيم نافع بأنهم قاموا أيضا بجهود مماثلة .

وأرجو أن تسمحوا لى بأن أقول هنا واقعتين للتعبير عن مدى ما أعانيه من حرمان من الرزق . فأولا اضطررت إلى استعمال بذلتين قديمتين وملابس قديمة أخرى حصلت عليها من أخى الأصغر، لأن كل ملابسى ومتعلقاتى بددت أو تلفت خلال تلك الفترة الطويلة جدا فى مستشفى المجانين . وثانيا ، اضطررت إلى الحصول على مساعدة شهرية من حزب التجمع [١] - رغم أننى أرفض العضوية فيه .

إن من غير المستغرب أن ترفض الحكومة أو المرافق الصحفية السماح لى بالتعبير عن آراء أو أفكار مخالفة أو مبادئ مخالفة . لكن الحرمان من الحد الأدنى من إمكانيات الغذاء والكساء وأنا متزوج ومسئول عن منزل ، هو موقف لا يتعلق بالرأى أو الفكر أو المبادئ ، ولكن يتعلق بأبسط حقوق الانسان التى يجب أن تكفل حتى للأسرى من الأعداء . فهذا يعنى استمرار إهدار إنسانيتى خارج الأسوار ، كما كانت مهدرة داخل الأسوار .

أما وقد فشلت كل طلباتى المذكورة حتى الآن ، فانى أرجو أن تتكرموا على الأقل بالتصرف لزيادة إعانتى الشهرية من نقابة الصحفيين إلى مائة وخمسين جنيها ، وكذلك بالتصرف لدى دار التحرير ليصرفوا لى تعويضا أو مكافأة نهاية خدمة مجزية - حيث أننى لم أحصل حتى اليوم على أى مستحقات من أى نوع من دار التحرير ولامن التأمين والادخار، رغم أن العامل فى أى ورشة يحصل على مكافأة نهاية خدمة حين يحرم من العمل ! ... [٢]

---

(١٥)

حتى مستحقات نهاية الخدمة !

السبت الرابع من مارس ١٩٨٩

... رئيس مجلس إدارة دار التحرير [٣]

---

(١) انظر فى ص٥٥-[٦]موضوع هذه المساعدة المهينة التى قطعوها عنى بعد عملية استخدام ابنى فى الاستيلاء على مخطوطة هذا الكتاب . لكن من حسن حظى أنه بعد يومين فقط ، تصرف بعض الأصدقاء الأجانب بحيث حصلت على عمل غير متفرغ فى مجال الترجمة !

(٢) طبعا أهملت هذه الشكوى وهذان الطلبان فى كل الجهات !

(٣) كما هو مبين فى الشكوى التالية (١٦) ، قدمت منسوخات هذه الشكوى الى عديد من المسئولين والمختصين فى مختلف الجهات، فضلا عما قدمته الى الصحف والصحفيين وغيرهم ، لكن بدون أى جدوى كالمعتاد.

... بدأت العمل فى صحيفة المساء عام ١٩٥٦، واستمر عملى فيها حتى حدثت حملات الاعتقال عام ١٩٥٩.

وبعد الافراج عنى من سجن ومعتقل الواحات، تقرر فى يونيه ١٩٦٤ إعادتى مع غيرى من محررى المساء السابق الى صحيفة الجمهورية، على أساس تسوية حالاتنا وضم الفترة السابقة منذ ١٩٥٦ الى مدة الخدمة. واستمر عملى فى الجمهورية حتى عام ١٩٦٧، ثم انتدبت الى صحيفة المساء مع بقائى إداريا تبع الجمهورية. وفى فبراير ١٩٦٨، أوقفت عن النشر فى صحيفة المساء أيضا. وفى أغسطس ١٩٦٨، فصلت فصلا تعسفيا من الدار – بحجة أنهم اعتبرونى مستقيلا لأننى كتبت من باريس استعجالا لطلب الأجازة بدون مرتب المتفق عليها كتابيا، وأن هذا الاستعجال تضمن تلويحا بالاستقالة!! وهذا علما بأننى أسرعت إذ ذاك الى الرد عليهم وتأكيد تصميمى على عدم الاستقالة!

وقد أقمت دعوى قضائية ضد هذا الفصل التعسفى برقم ١٩٦٩/٢٥٦٨ عمال كلى القاهرة، فأصدرت حكمها لصالحى فى أبريل ١٩٧٠ بتعويضى بمبلغ ألفى جنيه مع أرباحها. واستأنفت الدار هذا الحكم بالقضية رقم ١٩٧٠/٢٦٣١ استئناف القاهرة الدائرة ١٦، فأصدر القضاء الاستئنافى أيضا حكمه لصالحى عام ١٩٧١ بتثبيت التعويض المذكور. لكن بسبب القبض علىّ وإيداعى تزويرا فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا منذ أبريل ١٩٧٠ (فى نفس يوم صدور الحكم الابتدائى لصالحى!)، وبسبب عدم وجود وكيل يدافع عنى، استغل بعض المسئولين السابقين فى دار التحرير هذه الظروف المريرة استغلالا غير كريم وغير إنسانى، فاستصدروا ضدى غيابيا من محكمة النقض حكما ظالما بالغاء الحكمين الابتدائى والاستئنافى الصادرين لصالحى!

وحيث أن دار التحرير رفضت جهود مجلس نقابة الصحفيين باعادتى إلى عملى السابق فيها بعد الافراج عنى من مستشفى المجانين، وحيث أننى منذ الافراج عنى فى أول يوليه ١٩٨٧ حتى اليوم لم أستطع الحصول على أى عمل ثابت أو غير ثابت أو أى مورد رزق، وحيث أنه ليس لى أى معاش من الدار أو من أى جهة عمل، لهذا أرجو أن تتكرموا بصرف تعويض إنسانى مجز لى أو مكافأة نهاية خدمة، لأننى لم أحصل على أى مستحقات عن مدة عملى السابق منذ ١٩٥٦ حتى ١٩٦٨ ...

---

(١٦)

لامستحقـــــــــات

الأربعاء ٥ يوليه ١٩٨٩

... مصطفى زهران مدير عام دار التحرير (١)

...حيث اننى أرسلت – طوال السنوات الماضية منذ السبعينات وبدون أى جدوى – عديدا من الشكاوى والطلبات إلى المسئولين فى دار التحرير وإلى غيرهم بخصوص مستحقاتى عن فترة عملى السابق فى جريدة المساء ثم دار الجمهورية والمساء منذ ١٩٥٦ حتى فصلى التعسفى فى ١٩٦٨، وحيث أننى بعد مقابلات فى فترة الانتخابات فى النقابة كتبت الشكوى المرفقة وسلمت نسخا منها منذ مارس ١٩٨٩ إلى السيد رئيس مجلس إدارة دار التحرير السابق محسن محمد، ثم إلى السيد رئيس مجلس

---

(١) سلمت منسوخات هذه أيضا إلى عدة جهات فى النقابة وفى الصحف. وكنت قد تمكنت من مقابلة الصحفى المكرمى سمير رجب فى النقابة ثم فى مكتبه. وبعد أسابيع ثم بعد إهانات واستفزازات من امرأة شقراء تعمل سكرتيرة له، بدأوا يحولوننى من مكتب إلى آخر! وكان مكتب كل مسئول من مسئولى دار الجمهورية يفرض على التردد عليه كل أسبوع أو أسبوعين تقريبا. ثم يحولنى بعد عدة شهور إلى مكتب مسئول آخر. وتعرضت خلال ذلك لمضايقات رجال أمن الدار. وأخيراً حولونى إلى مدير المستخدمين، لينام عنده الموضوع إلى الأبد!

إدارة دار التحرير الحالى سمير رجب (ثم للمرة الثانية يوم ٤ مايو ٨٩)، ثم إلى السيد المستشار القانونى للدار (يوم ١٧ مايو ٨٩) ، وهذا فضلا عن نسخ الشكوى التى قدمتها إلى مجلس نقابة الصحفيين وإلى أمين المجلس الأعلى للصحافة (صبرى أبوالمجد) وإلى غيرهم ، وحيث أن كل هذه الجهات أهملت شكاواى وطلباتى حتى الآن ، ثم أخيرا قالت لى سكرتيرة مجلس النقابة (أمينة شفيق) أن أتقدم طلبا إضافيا إليكم بعد اتصالها بكم ، لهذا أرجو أن تتكرموا ...

---

(١٧)
الاهدار الشامل فى نقابة الصحفيين

الأربعاء الثامن من فبراير ١٩٨٩

... المسئولين عن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين (١)

... قدمت يوم الخميس الماضى طلبا إلى إدارة نقابة الصحفيين برقم ٢/١٠-٢-٨٩ ، وقدمت نسخا منه إلى السيد المدير الادارى للنقابة وإلى بعض أعضاء المجلس وغيرهم ، أطلب مايلى :

أولا - إضافة نقطة فى جدول أعمال الجمعية العمومية المنتظرة عن مشكلتى التى ذكرت بعض جوانبها .

وثانيا - حجز مدة كافية لى للتحدث أمام الجمعية العمومية (مثلا نصف ساعة) .

وحيث أننى لم أحصل حتى الآن على أى رد ولم يتخذ مجلس النقابة أى إجراء ، لهذا أكتب هذا الطلب الثانى : لأكرر التأكيد على نفس الطلبين المذكورين أعلاه ،ولأعرض فيما يلى أهم الطلبات التى سأعرضها على الجمعية العمومية للنقابة عند التحدث أمامها ، وهى :

أولا - تشكيل لجنة للتحقيق فى موقف سكرتير المجلس فيليب جلاب (ومعه أمين الصندوق) فى عملية نقلى بالقوة والاكراه والتزوير من مستشفى العباسية إلى مستشفى بهمان ، باستخدام ابنى العاق عديم الضمير طارق المهدوى الخاضع لحزب التجمع فى دور القيّم غير الشرعى ، وذلك لوضعى تحت التحطيم الطبى الشديد والمكثف بكميات مضاعفة جدا من الحقن والعقاقير الذهنية المسببة للشلل الذهنى وإفساد الذاكرة ، التى دفعوا تكاليفها تبديدا من أموال النقابة مالا يقل عن عشرة آلاف جنيه ، بحجة تحضيرى للافراج عنى بدلا من محاولة الافراج عنى من العباسية مباشرة ، مماسبب لى أضرارا ذهنية خطيرة لم أتعرض لمثلها من قبل ، كادت تؤدى إلى تصفيتى ذهنيا ، واستمر مفعولها فترة طويلة .

ثانيا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطالب مجلس النقابة وما يسمى لجنة الحريات بالنقابة ومختلف الصحف والجهات المعنية ، بالسعى إلى تعديل قوانين الايداع فى مستشفيات المجانين التى تتيح لزبانية التزوير الطبى تنفيذ أوامر السلطات بالايداع بدون رقابة قضائية فعالة ، واستخدام أى شخصين أو أحد الأقارب لايداع أى ضحية لأجل غير مسمى ، مع إسقاط أهليته نهائيا وإعادة إيداعه فى أى وقت بعد الافراج عنه!

ثالثا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطلب من النقيب ومن مجلس النقابة التصرف لاعادتى إلى عملى السابق بجريدة الجمهورية والمساء ، أولالحاقى بأى عمل آخر صحفى أو ثقافى أو غير ذلك ، أو حتى التصرف لضمان مورد رزق لى بالترجمة بالقطعة...

رابعا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطلب من النقيب ومن مجلس النقابة التصرف لدى دار

---

(١) سلمت منسوخات هذه الشكوى إلى إدارة النقابة برقم ٩/١٣٠-٢-٨٩ ، وكذلك إلى مديرها الادارى باسم إبراهيم نافع، وإلى عديد من أعضاء مجلس النقابة والصحفيين وحزبى التجمع والوفد . الخ . وطبعا أهملت تماما ، ولم أحصل على أى رد أو تعليق عليها من أى جهة !

الجمهورية (فى حالة عدم إعادتى إليها) ، لصرف أى مستحقات أو تعويض لى عن عملى الصحفى السابق الذى فصلت منه تعسفيا فى عهد عبد الناصر...

خامسا - بخصوص القضية رقم ١٥٦١٧/١٩٨٨ جنوب القاهرة دائرة ٣٠ تعويضات لتعويضى عن إيداعى تزويرا فى مستشفى المجانين، أناشد الكتاب والصحفين الذين وصلتهم من وراء الأسوار خطابات منى أو وقائع عنى أن يتكرموا بكتابتها باختصار فى شهادات سريعة عن أننى أودعت ظلما بدون أن أكون عاجزا عن الادراك، وذلك لتقديها الى المحكمة المذكورة التى تطلب شهودا.

سادسا - مناشدة الجمعية العمومية أن تطالب صحف المعارضة الرسمية وكذلك أى نصير للديمقراطية وحقوق الانسان فى صحف الحكومة ، بمتابعة وقائع القضية المذكورة، حيث أن صحف المعارضة الرسمية المكملة للظلم الحكومى والمكملة للإهدار الحكومى للحقوق القانونية والإنسانية، ترفض...

---

(١٨)

المجالس متشابهة فى النقابات الصفراء

الاثنين العاشر من أبريل ١٩٨٩

... نقيب ومجلس نقابة الصحفيين [١]

... لأن تقاليد نقابة الصحفيين (حتى نهاية الستينيات على الأقل) كانت تسمح لبعض أعضاء النقابة بالادلاء بأقوالهم فى الجمعية العمومية، وذلك قبل أن يقتسم هذه العملية مع ممثلى الحكومة قبضايات وممثلو مايسمى المعارضة، أي الأحزاب المكملة للحكومة والتى تقتسم مع الحكومة قهر الأفراد والمجموعات غير الخاضعين للقوالب المسموح بها فى النظام العسكرى القائم،

ولأن الجمعية العمومية التى انعقدت يوم ٣ مارس الماضى كانت أول جمعية منذ الافراج عنى بعد سبعة عشر عاما وثلاثة شهور فى مستشفى المجانين،

لهذا طلبت بالحاح متكرر حجز كلمة لى فيها: أولا ... وثانيا .....

وعملية بهمان هذه التى كادت تقضى على عقلى، كلفت النقابة حوالى عشرة آلاف جنيه، بددتها النقابة من أموال الأعضاء لمجرد استرضاء السلطات وتنفيذ أوامرها بمحاولة تصفيتى ذهنيا فى مستشفى خاصة بالكميات الهائلة من عقاقير التحطيم الذهنى التى لاتستخدم فى المستشفيات المجانية. وقد اشترك فى هذه العملية باستخدام ابنى المذكور، الأخ أسامة سرايا أمين صندوق النقابة والأخ فيليب جلاب سكرتير النقابة؛ ثم وصل المجلس السابق الى درجة صارخة من جرأة التزوير والتلفيق، حين ضمن تقريره إلى الجمعية العمومية عبارة تقول : «وبناء على طلب أسرته تقدم به ابنه، قام الزميل أسامه سرايا أمين الصندوق نيابة عن المجلس كله بالاتفاق مع أحد المستشفيات الخاصة لكى يقضى فيها الزميل اسماعيل المهدوى فترة نقاهة [!!] على حساب النقابة قبل أن يعود الى حياته العادية»!!

وهذا التزوير الصارخ الذى يدعى ضمنا أننى كنت مريضا ثم أخذت فترة «نقاهة»، يثبت وبشكل مباشر أن المجلس السابق لم يتدخل للافراج عنى إلابدافع التنفيذ المنافق لتعليمات أجهزة النظام العسكري القائم، نتيجة ضغوط أجنبية وليس نتيجة دوافع إنسانية، أى فى اتجاه محاولة تصفيتى بحجة النقاهة والتجهيز للافراج ، بعد أن فشلت المحاولات الحكومية السابقة للوصول الي ذلك طوال سبعة عشر عاما.

وإلا، فهل من المعقول أن يبدد المجلس في هذه العملية حوالي عشرة آلاف جنيه بدافع إنساني، ثم يرفض اتخاذ أى تصرف لاعادتى الى العمل أو إلحاقى بأى عمل أو مساعدتى على الحصول على أعمال

---

(١) سلمت أصل هذه الشكوى برقم ٣١/١١-٤-٨٩ ، ثم سلمت منسوخاتها باسم النقيب الجديد مكرم محمد أحمد وغيره مثل الشكاوى السابقة.

ترجمة بالقطعة ، أو حتى لصرف مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لى؟!

إزاد ذلك كله ، كررت طلباتى بتكوين لجنة تحقيق و...

لكن فى يوم ٢٨ فبراير ١٩٨٩، تقابلت مع الأخوين أسامة سرايا وفيليب جلاب، واتفقنا على عدم إثارة موضوع مستشفى بهمان فى الجمعية مقابل زيادة إعانتى الشهرية من النقابة الى مائة وخمسين جنيها ، مع إضافة كلمة سريعة الى قرارات الجمعية العمومية بخصوص الموضوعات الأخرى . وفى صباح يوم انعقاد الجمعية فى ٣ مارس ، أكد لى الاثنان هذه الوعود.

لكن فوجئت أولا بأن كلمات الأعضاء ألغيت تماما من الجمعية العمومية فى تقاليدها الجديدة ؛ وبذلك لم أستطع الاشارة الى الاتفاق المذكور لتسجيل الوقائع.

ثم فوجئت ثانيا بأن الأخ أسامه سرايا لم يضف الى القرارات كما وعدنى كلمتى السريعة المكتوبة التى كان قد استلمها منى.

وبقى بعد ذلك وعد زيادة الاعانة الشهرية. فبدأت أكتب وألح فى تنفيذه. وأكدت لى سكرتيرة المجلس الجديد أمينة شفيق هذا الوعد ، وكررت التزامها باقراره من المجلس.

ثم فوجئت يوم ٣٠ مارس بانقلاب غريب فى كلمات سرايا وشفيق معى، نتيجة أسباب غير واضحة!! فلم يكتف الاثنان فقط بابتلاع الوعد المذكور وإبلاغى برفض زيادة إعانتى الشهرية من النقابة، بل إن السيدة شفيق حاولت استفزازى بأن أكدت لى أنها كأمينة صندوق سابقة تتحمل مسئولية اقتطاع ستين جنيها شهريا من إعانتى منذ عام ١٩٨٣ لدفعها تكاليف درجة لمستشفى العباسية : ضد إرادتى وضد مصالحى، ورغم خطاباتى المتكررة لها وللنقابة ضد ذلك، ورغم أن المبلغ المقتطع من إعانتى كان يعتبر اشتراكا وتكريسا من النقابة لعملية إبداعى تزويرا فى مستشفى المجانين!!

إننى أكتب هذه الشكوى كالمعتاد بهدف تسجيل الوقائع ، ومن أجل المستقبل. ومن أجل هذا الهدف، أكرر الطلبات التالية :

١ – تكوين لجنة تحقيق للتحقيق فى عملية مستشفى بهمان ، وكذلك للتحقيق فى عملية الاقتطاع من إعانتى الشهرية رغم إرادتى للدفع لمستشفى العباسية منذ ١٩٨٣.

٢ – التصرف لاعادتى الى عملى الصحفى أو لإلحاقى بأى عمل آخر أو لمساعدتى على الحصول على أعمال ترجمة بالقطعة ، أو التصرف لزيادة إعانتى الشهرية.

٣ – التصرف لدى دار التحرير لصرف أى مستحقات أو تعويضات لى عن مدة عملى السابقة.

٤ – مساعدتى على ممارسة حقى فى التعبير والنشر فى الوسائل المتاحة للآخرين.....

---

(١٩)

تعددت السلالات والنوع واحد

الأربعاء ٥ يوليه ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين(١)

... هذه شكوى ضد سكرتيرة مجلس النقابة أ. ش.

---

(١) سلمت أصل هذه الشكوى إلى إدارة النقابة برقم ٦/٤٩–٧–٨٩ ، كما سلمت منسوخاتها إلى آخرين كالمعتاد.

هذا ويهمنى أن أسجل هنا أنه رغم اختلاف الشخص القمىء عن الشخص المهرج ، فاللون الأصفر واحد. ويلاحظ فى هذا التغيير ، اعتماد الحكومة فى عهد الليبرالية القاصرة أيضا على أتباع أو أنصار حزب التجمع فى المناصب النقابية التنفيذية، على غرار استخدام الأحزاب العمالية والاشتراكية الانتهازية فى الغرب فى تشغيل النقابات والجمعيات : بسبب تخصصها فى الرطان الشعبى واليسارى المزيف، وبسبب خبرتها فى الاثارة المضللة والجعجعة المفرغة من الأفكار وفى المزايدة على المطالب الاستهلاكية، الخ.

فقد اعتادت أن تتعامل معى بطريقة استفزازية مهينة . ورغم أنها اتخذت إزائى نفس الموقف الذى يتخذه مجلس النقابة ، وهو عدم أداء أى خدمة قانونية أو إنسانية لى وعدم الدفاع عن أى حق من حقوقى المهدرة، ورغم أننى منذ مارس ١٩٨٩ لم أحصل منها إزاء كل شكاواى وإلحاحاتى الا على الجمجمات والمكابرات الفارغة، ورغم أنها لاتخدم الا المتيسرين وأصحاب النفوذ والمراكز ولاتتصرف مع المظلومين مثلى الا تصرفات الأداة القميئة للسلطة - رغم ذلك كله، كنت أستمر فى معاملتها بأقصى ماأستطيع من احترام، مثلها مثل غيرها ممن يحتلون مواقع المسئولية فى هذه الأيام السوداء فى ظل النظام العسكرى القائم. لكن يبدو أنها تصورت أن ذلك نتيجة ضعف أو عجز، فاستمرت فى معاملتى - كلما طلبت منها أى طلب - بطريقة استفزازية وهستيرية جدا، وبكلمات وحركات مهينة جدا، آخرها ماحدث اليوم، بل وأمام بعض الزملاء ومنهم الأستاذ س . هـ..

وحيث أننى لاأستطيع أن أتوقف عن تكرار طلباتى من النقابة، ومنها هى باعتبارها المختصة رسميا بذلك (ولو من أجل فضح موقف النقابة ان لم يكن من أجل الحصول على أى حق)، وحيث أننى من ناحية أخرى لاأستطيع احتمال المزيد من معاملاتها الهستيرية المذكورة، لهذا أرجو التكرم بالتنبيه عليها، والا سأضطر الى الرد عليها بشدة وبإهانات مضاعفة جدا.

لقد أشرت من قبل فى شكواى اليكم والى المجلس بتاريخ ٨٩/٤/١٠، الى موقفها ضد مصالحى فى السنوات السابقة وراء أسوار الارهاب الحكومى. وهاأنذا أؤكد هنا أنها تتصرف منذ مارس ١٩٨٩ باستفزاز متعمد لمحاولة منعى من التردد على النقابة.

انها ومن يحركونها يتحملون مسئولية أى مضاعفات اضطرارية لتصرفاتها، التى أسجلها عليكم كتابة. وان هؤلاء الذين فشلوا معى فى الماضى، سيفشلون أكثر فى المستقبل. ذلك أنه رغم استمرار حرمانى من حقوق العمل والرزق والتعبير، الا أننى لست مجرد فرد معزول مستضعف كما يتوهمون...

---

(٢٠)

الحاد فرويدى وجودى صوفى وأجر الكلمة ٦ مليمات - إن وجدت !

الأربعاء ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين ورئيس مجلس إدارة دار الهلال (١)

... أنهيت منذ أيام ترجمة الرواية التى كلفتنى دار الهلال بترجمتها . فرأيت قبل نسخها وتسليمها إلى الدار أن أكتب إليكم عدة طلبات ، وذلك : للسماح لى باضافة تقديم موضوعى إليها (لأن اتجاهها يحتاج إلى توضيح عقلانى) ، ولاعطائى أجرا معقولا عنها (لأنهم اضطرونى إلى الموافقة على حساب الكلمة فى الترجمة بحوالى ستة مليمات !!!). وللتأكيد على طلباتى الأخرى التى أكتب عنها فى شكاواى المتكررة إلى نقابة الصحفيين وغيرها من مرافق النظام العسكرى القائم.

وأرجو أن تسمحوا لى هنا بتوضيح أهم الوقائع فى هذه الموضوعات ، بهدف التسجيل للمستقبل كالمعتاد ، وليس طبعا بسبب أى تعلق بأمل وهمى فى إنصاف أو معاملة عادلة من نقابة الصحفيين أو من دار الهلال أو من النظام التجهيلى القائم عموما ، بعد هذه السنوات الطويلة قبل وبعد الافراج عنى .

---

(١) استلمت النقابة أصل الخطاب برقم ٨٥ قيد ٨٩/٩/٢٣، وأعطيت منسوخاته إلى مصطفى نبيل بالهلال ومجلس النقابة والوفد والتجمع وعادل حسين رئيس تحرير الشعب . الخ .

فهؤلاء الذين نجحوا فى المحافظة على حياتى وعلى عرضى وعلى عقلى داخل جحيم مستشفى المجانين سبعة عشر عاما ، قادرون بلاشك على أن يدبروا لى الحد الأدنى من إمكانيات الحياة والفكر والتعبير رغم أسوار القهر الشامل فى مصر.

إن التاريخ ليذكر ويسجل أن سقراط كان فضيحة مجسدة ودليل إدانة ضد الدهمائية والعداء للفكر فى النظام الذى كان يدعى الديمقراطية فى أثينا . وعلى غرار الاعدام البدنى الذى حكموا به على سقراط، أعتبر حكم الاعدام المدنى الذى شاركتم وتشاركون جميعا فى إصداره ضدى فضيحة مجسدة ودليل إدانة ضد نظامكم العسكرى القومى الاسلامى .

ومعنى ذلك أن الاستمرار فى إسقاط أهليتى ، والاستمرار فى حرمانى من حق النشر والتعبير فى الوسائل المتاحة للآخرين ، والاستمرار فى حرمانى من أى عمل صحفى أو ثقافى أو أى عمل آخر، بل وحرمانى حتى من الترجمة بالقطعة بأجر عادل وبكمية كافية، ثم حرمانى أيضا حتى من مستحقاتى عن عملى الصحفى السابق قبل السبعينات، والأهم من ذلك اشتراك مختلف المجموعات والمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين من «المعارضة الرسمية» المكملة للحكومة اشتراكا إيجابيا أو سلبيا فى هذا الاعدام المدنى العام أو الاهدار والحرمان المدنى الشامل ، ومحاولاتهم المتكاملة لطمس اسمى وقدراتى ، ورفضهم الدفاع عن حقوقى القانونية والانسانية ، ورفضهم السماح لى بأى إمكانيات أو وسائل للدفاع عن حقوقى - هذا كله لم ينجح عمليا إلا فى فضح وإدانة النظام القائم بمختلف أجنحته وطوائفه . فمن الوهم الفاشل أن يتصوروا أنهم يمكن أن يتعاملوا معى بالطريقة التى حطموا بها الفنان نجيب سرور حتى الموت، حيث كانوا يحرمونه من وسائل العيش ومن وسائل التعبير فى فترات الافراج عنه ، لتبرير إعادته إلى مستشفى المجانين من حين لآخر - إلى أن انهار وانتهى !!

وعلى كل حال ، سأبدأ بالحديث عن نقابة الصحفيين قبل الحديث عن دار الهلال :

أولا - موقف نقابة الصحفيين إزائى :

١- رفض مسئولو نقابة الصحفيين بمختلف اتجاهاتهم حتى اليوم طلباتى المتكررة باجراء تحقيق فى قيام المجلس السابق للنقابة (من خلال فيليب جلاب وأسامة سرايا وباستخدام ابنى الفاسد عديم الضمير طارق الذى كان موظفا بمقر حزب التجمع) بايداعى ثلاثة شهور فى مستشفى بهمان كرها وإجباريا رغم إرادتى ، بعد صدور أمر الافراج عنى من مستشفى العباسية . وهذه الشهور الثلاثة تحت التحطيم الطبى المتخصص بالحقن والأقراص المكثفة ، لم تؤد فقط إلى الاضرار بى إضرارا ذهنيا وصحيا شديدا جدا استمر تأثيره عدة شهور ، لكنها أيضا كلفت النقابة مبلغا ضخما بددته من أموال الأعضاء لتحطيم أحد الأعضاء . وقد اتضح لى أن النقابة دفعت فى هذه العملية ما لايقل عن عشرة آلاف جنية (كانت تكفى لاستخدامى فى ترجمة عشرين رواية من روايات الهلال أو غيرها من الأعمال التى تضن علىّ الجهات المختلفة بأجور عادلة عنها !!).

٢- بعد أن رفض المجلس السابق التصرف لاعادتى إلى عملى الصحفى أو إلحاقى بأى عمل آخر من أى نوع ، وافق ابراهيم نافع - أخيرا وبعد إلحاح متكرر - على تكليفى ببعض أعمال الترجمة بالقطعة ، وحولنى فعلا إلى « مركز الأهرام للترجمة والنشر » . لكن هؤلاء الذين يتحكمون فى مثل هذه المواقف ، دفعوه إلى التراجع عن قراره . ونتيجة ذلك ، فوجئت عند ذهابى إلى مركز الأهرام المذكور بأنهم رفضوا تكليفى بأى ترجمة ! بل إن الموظفة المسئولة عن مركز الأهرام (واسمها نوال المحلاوى التى كانت سكرتيرة محمد هيكل ومن ثم كانت شريكة فيما تعرضت له أنا وغيرى فى عهد ناصرية العسكرى الأسود) استحضرت لى أحد مرؤوسيها من الغلمان المتمركسين الذين تقيأتهم أو أفرزتهم فترة الناصرية فى الستينات ، ممن روضهم واستخدمهم لطفى الخولى وأتباعه ، وأجرى الاثنان معى « تحقيقا » إيديولوجيا وسياسيا وحاولا استفزازى - بحجة « ضرورة معرفة » سبب خلافاتى مع لطفى الخولى وسبب اختلاف معاملة النظام القائم لى عن معاملته للآخرين من « اليساريين » !!

وعندما توليتم أنتم منصب نقيب الصحفيين ووعدتموني باعطائي موادا للترجمة بالقطعة (بدلا من إعطائي عملا أو وسيلة تعبير !) ، تفاءلت كثيرا بهذا الوعد المتواضع ! لكن اتضح أنه غير مفيد كما سأذكر .

٣- رفض مجلس النقابة السابق ومجلس النقابة الحالي وأنتم شخصيا ، اتخاذ أي تصرف مناسب ، أو حتى كتابة مذكرة أو خطاب ، لطلب صرف مستحقاتي عن عملي الصحفي السابق ، بعد إسقاط حقوقي في التعويض والمعاش . بل إن السكرتيرة القميئة لنقابة الصحفيين تشاجرت معي أكثر من مرة لارغامي على عدم الالحاح بالمطالبة بذلك !

ثانيا-موضوع الكتاب المترجم لدار الهلال :

(١) عندما وعدتموني أمام جمع كبير من أعضاء النقابة في يوم أول مارس ١٩٨٩ ، بتوفير مورد رزق لي من أعمال الترجمة بالقطعة ، أكدتم أنكم ستعاملونني بالتسعيرة الرسمية للترجمة. وقد نشرت الأهرام أن لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة أوصت منذ أكثر من ثلاث سنوات (أي في حوالي عام ١٩٨٥) بأن يكون أجر الكلمة في الترجمة ستة قروش (لاستة مليمات !!)، وأن المسئولين الرسميين وافقوا على ذلك . ومن الناحية العملية، تدفع بعض الجهات المتخصصة مالايقل عن ٤ أو ٥ قروش للكلمة في الترجمة. أما الجهات المتواضعة (مثل منظمة التضامن) ، فكانت تدفع قرشين ثم رفعت التسعيرة إلى ثلاثة قروش . لكن دار الهلال فرضت عليّ - وبعد متاعب كثيرة - أن أترجم رواية أدبية دقيقة اللغة ، بسعر ستة مليمات للكلمة!!

واليكم ماحدث .

أ - بعد وعدكم المذكور في أول مارس ، استطعت بعد الجري والالحاح على مكتبكم وعلى مكتب مصطفى نبيل أن أحصل يوم الأربعاء ٢٢ مارس على رواية ضخمة للترجمة . ورغم أن الدار رفضت كتابة عقد معي بخصوصها ورفضت أن تحدد لي تسعيرة الترجمة ، فقد بدأت ترجمتها فعلا بعد تشجيعات مصطفى نبيل وبناء على تكرار وعودكم بخصوص التسعيرة. لكن ضخامتها مع بعض الأخبار التي سمعتها عن معاملات الدار، دفعتني إلى الإلحاح عليكم وعلى مصطفى نبيل شفاهة وكتابة لتحديد التسعيرة التي سأعامل بها ولتحرير عقد معي بخصوصها . وهنا اتضح أن الحد الأقصى لأجر الترجمة هو خمسمائة جنيه - مايعني بالنسبة لهذه الرواية الضخمة أن يكون أجر الكلمة أقل من مليمين فقط!! وعرضت أن يكون أجر الكلمة قرشا واحدا فقط، لكن رفضوا وسحبوا الرواية مني يوم ١٧ أبريل ١٩٨٩.

ب - بعد المزيد من الجري والإلحاح ، أعطاني مصطفى نبيل رواية أخرى متوسطة يوم الأربعاء ٢٦ أبريل ١٩٨٩، اسمها «رب الذباب» . ووافقت على ترجمتها وبدأت الترجمة فعلا - رغم أن الحد الأقصى المذكور كان يجعل سعر ترجمة الكلمة فيها أقل من ستة مليمات!! لكن بعد أن ترجمت فصلا كاملا منها ، فاجأني يوم الثالث من مايو بإلغاء تكليف الترجمة، لأنه اكتشف أن الرواية سبق أن ترجمت ونشرت في دار الهلال! ووعدني بأن يدفع لي بتسعيرة دار الهلال (أي بالملاليم) ، أجر ماقمت بترجمته فعلا من هذه الرواية ومن الرواية الأسبق. واستلم بالفعل مسودات هذه الصفحات المترجمة ، التي تساوي بتسعيرته هو حوالي ٧٦ جنيها . لكن بسبب أوامركم وتعليماتكم ، تراجع عن وعده هذا في يوم الخميس ١١ مايو ١٩٨٩، واكتفى باعطائي رواية أخرى أصغر قليلا!

ج- بسبب ذلك كله ، لم أستطع أن أبدأ ترجمة الرواية الجديدة إلا بعد أن استلمت العقد الذي يحمل توقيعكم مؤرخا في ١٧ مايو ١٩٨٩، وبعد تأكيدات نبيل بالموافقة.

والرواية اسمها «الصيف الأخير» للكاتب الألماني هيرمان هيسّه . وعدد كلماتها حوالي ٧٢ ألف كلمة، مما يعني أن أجر ترجمة الكلمة فيها أقل من ٧ مليمات ! فإذا أضفت إلى ذلك الصفحات المترجمة السابقة التي كلفت بترجمتها ثم ألغيت بدون دفع أجر لي عنها ، يكون معنى ذلك أنني ترجمت لكم عملا أدبيا صعبا ودقيقا بتسعيرة ٦ مليمات للكلمة!!

وإذا رجعنا إلى مبلغ العشرة آلاف جنيه التي بددتها النقابة من أموال الأعضاء مقابل محاولات تصفيتي ذهنيا بالحقن والعقاقير في مستشفى خاصة طوال ثلاثة شهور ، نجد أنه مبلغ يساوي بهذه التسعيرة أجر حوالي ٢ مليون كلمة، أي عديداً من القواميس أو الكتب الضخمة!! أما الخمسمائة جنيه المخصصة منكم للترجمة، فلا تساوي إلا تكاليف خمسة أيام فقط في جحيم التحطيم الذهني المتخصص في مستشفى بهمان!!

٢ - نتيجة التثبيطات المتكررة السابقة ، مضافا إليها اتجاه الرواية الذي اتضح أنه يتعارض مع مبادئ العقلانية الجذرية في مجال الفكر والأخلاق وعلم النفس ، لم أستطع استكمال ترجمة الرواية إلا بعد أربعة شهور . بل وأقول بصراحة إنه لولا أنني استلمت عربون الترجمة ، لما أكملتها . ومن ناحية أخرى ، فالمسألة ليست فقط أن عملية الترجمة لدار الهلال التي بدأت محاولاتها من مارس ١٩٨٩ والتي لا أعرف متى أحصل على بقية أجرها، لاتشكل بذلك مورد رزق ذا قيمة من حيث متوسط الدخل في هذه الشهور العديدة ، فضلا عن عدم ضمان أو انتظام تكرارها ، لكن المسألة الأهم هي الاتجاه الفكري والأخلاقي للأعمال التي أكلف بترجمتها.

إنني على استعداد أن أقتطع من لقمة خبزي لأنشر أو أترجم مايخدم مبادئ العقلانية الراديكالية. لكنني لست على استعداد لتبديد وقتي وجهدي من أجل ترجمة اتجاهات لاتخدم العقلانية والفكر الحر. فرغم أن رواية هيرمان هيسّه تعتبر عملا أدبيا ، إلا أنها ذات اتجاه فرويدي وجودي صوفي!! ومع ذلك ، فإن اضطراري إلى الموافقة على ترجمتها بسبب احتياجي إلى مورد رزق ، كان يعني الاضطرار إلى ترجمتها بأقصى مايمكن من دقة وإتقان - احتراما لاسمي وليس احتراما لفكر هيسّه.

ثالثا - الطلبات :

بناء على كل الاعتبارات السابقة، أطلب مايلي، من نقابة الصحفيين ومن دار الهلال :

(١) أطلب من نقابة الصحفيين:

أ - الاهتمام بطلباتي المتكررة إليها والاهتمام بالدفاع عن حقوقي القانونية والانسانية (ومنها رد اعتباري وإعادة أهليتي القانونية وتوفير حق العمل والنشر لي والتصرف لصرف مستحقاتي). ب - الاهتمام بطلبي المتكرر بالتحقيق في موقف النقابة وتهديداتها ضد مصالحي في عملية مستشفى بهمان عام ١٩٨٧. جـ - تحويل هذا الخطاب بعد الاطلاع عليه إلى النشرة أو المجلة الجديدة التي قررت النقابة إصدارها باسم «الصحفيون»، وذلك لنشره فيها. فرغم أنني سأحاول نشره بوسائل خاصة، ورغم أن المسئول الذي تقرر لتلك النشرة هو واحد من جوقة الجعجعة والجهالة في حزب التجمع ذي الاتجاه الناصري العسكري المتمركس والمكمل للحكومة (وهذا تأكيد لموقف التكامل المحكوم بين مختلف أجنحة وطوائف النظام القائم)، فأنا أتقدم هذا الطلب بهدف الفضح والتسجيل كالمعتاد، وليس بأمل الاستجابة أو تكريم اسمي بالنشر في نشرة صفراء.

(٢) وأطلب من دار الهلال:

أ - إسقاط مبلغ العربون الذي صرفه لي مصطفى نبيل يوم ٨٩/٤/٥ (وهو ١٥٠ جنيها) وذلك باعتباره مقابل الترجمات الملغاة من الدار، مما يعني زيادة سعر الترجمة المنفذة حوالي مليم ونصف للكلمة!

ب - السماح لي بكتابة حوالي ست صفحات فولسكاب كتقديم لرواية هيرمان هيسّه المذكورة «الصيف الأخير» . وهذا يعني في الحقيقة أنني أتحمل عبئا إضافيا «مجانيا» على كاهلي. لكن المطلوب هو تبصير القارىء بطريقة موضوعية متوازنة باتجاه الكتاب الذي سيقرأه، حتى لا أتهم بخداعه وتضليله. ففي الكتاب كثير من الأفكار الفرويدية ودعوات المتعة واللذة والجنس والخمر وعشق الحياة ، مع التصورات الوجودية المعروفة عن تلقائية السلوك وتضخيم الرعب من الموت ، ومع الروحانيات والغيبيات والصوفية وأوهام الهلاك المكتوب، إلخ ! وهذه كلها تحتاج إلى مجرد توضيح أو تبصير موضوعي متوازن - من باب الأمانة الفكرية واحترام الضمير وليس لأي اعتبارات أخرى.

جـ - التصرف لرفع تسعيرة الترجمة التي أقوم بها للدار، لأن لي ترجمات معروفة منذ الخمسينات، ولأنني أقدم لكم ترجمة فكرية أدبية دقيقة. كذلك أطلب التصرف لتكليفي بأعمال ترجمة منتظمة كل عدة شهور، بما يكفي متوسطه الشهري كمورد رزق لي ، لأن إعانة النقابة التي رفضوا زيادتها لي لاتكفي حتى ثمن الخبز!

د - مراعاة الاتجاهات غير المرفوضة عقلانيا وفكريا فيما أكلف به من أعمال للترجمة . وأكرر هنا ما ذكرته في طلباتي المتكررة إليكم، عن أن دار الهلال تصدر مطبوعات مترجمة أخرى غير الكتب والروايات ، منها مقالات اقتصادية واشتراكية سوفييتية . فلماذا لاتسمحون لي بالاشتراك في ترجمتها بدلا من إعطاء «احتكار» ترجمتها للمتمركسين المنافقين المعادين للسوفييت - مثل ... (.. من التجمع والأهالي)؟!

وفي الختام ، أشير مرة أخرى إلى سقراط ، مستخدما كلمة كنت قد أوردتها في ترجمتي لكتاب كازانتزاكي عام ١٩٦٧ ، وهي كلمة « شاهد على العصر » (وهذه كلمة التقطها أحد الأبواق الحكوميين في الاذاعة واستخدمها للتعبير عن شهود الزور من أدوات الفكر الرسمي أو المدعوم رسميا ، وليس بمعناها الأصلي وهو التعبير عن فضح الظروف الشاملة للظلم والقهر واللاإنسانية !) . وبذلك المعنى الأصلي الصحيح ، أقول إن قرار الاعدام المدني الذي تواصلون تنفيذه ضدي ، يجعلني شاهدا وقائمها على حقيقة عهدكم هذا ، كما كان قرار الاعدام البدني لسقراط شاهدا على حقيقة ونهاية النظام القديم في أثينا !

---

(٢١)
رفض تعسفي لمقدمة الترجمة

تحريرا في ٢٠ أكتوبر ١٩٨٩

... مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة الهلال ونقيب الصحفيين (١)

... بالاشارة إلى طلباتي وخطاباتي إليكم وإلى مصطفى نبيل وآخرها بتاريخ ٢٠و ٢٣و ٢٥ سبتمبر ٨٩ ، وإلى « مقدمة » الترجمة المسلمة إلى مصطفى نبيل يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ ،

وحيث أن دار الهلال رفضت تعسفا ودون أي مبرر هذه المقدمة الثقافية الموضوعية لترجمة رواية هيرمان هيسه « الصيف الأخير » (بغض النظر هنا عما تعرضت له من ظلم وإجحاف من حيث تقدير مستحقاتي عن الترجمة مما رفضت الدار أيضا طلبي بخصوصه) ،

وحيث أن الرواية المذكورة (التي اضطررت إلى قبولها بعد ثلاث روايات أخرى سحبت مني) هي رواية ذات اتجاه فرويدي وجودي صوفي إلى درجة العدمية ، بحيث يتحتم إضافة نوع من التبصير المتوازن أو التخفيف الثقافي التبريري لاتجاهها ، من أجل القراء إن لم يكن من أجل المحافظة على اسمي والتزاماتي الثقافية ،

وحيث أن السلطات التي ألقتني تزويرا في مستشفى المجانين سبعة عشر عاما وثلاثة شهور ثم حرمتني بعد ذلك من العمل ومن النشر في الوسائل المتاحة للآخرين مستمرة بوسائلها وبأتباعها والمكملين لأتباعها في محاولات تشويه اسمي وطمس مبادئي وقدراتي الفكرية وإظهاري بمظهر العاجز عن الكتابة

(١) سلمت الأصل إلى مكتب مكرم محمد أحمد بدار الهلال ، ثم إلى النقابة وغيرها ، بدون أي جدوى كالمعتاد . وانظر المقدمة «المرفوضة»، في ملحقات المقالات الأولى رقم ٤.

إن لم يكن عن الادراك أيضا .

وحيث أن مجلة الهلال رفضت أن تنشر لى مقالا فى نوفمبر ١٩٨٨ ، ثم اتخذت موقف الرفض العملى لمقالين كلفنى مصطفى نبيل بكتابتهما واستمرا عنده تحت الحذف والتعديل الجذرى من مايو إلى يولية ١٩٨٩ ، بل ورفضت كل مطبوعات دار الهلال أن تنشر مجرد خبر (وليس تعليقا!!) عن كتابى الفلسفى الأخير الصادر منذ أربعة شهور .

وحيث أننى كنت قد ضمّنت - كملحقات فى كتاب عن الديمقراطية - مقالاتى المرفوضة من مختلف المجلات (ومنها دار الهلال) ، ووقائع مواقف دار الهلال وغيرها من الوسائل الحكومية والمكملة للحكومة فيما يسمى «المعارضة» المدعومة ، لكن المباحث العامة استولت بطريقة غير قانونية على الكتاب من المطبعة ، بل وحاولت اعتقالى طبيا أو سياسيا (كما أوضحت لكم فى البيان المسلم إلى النقابة بخصوص ذلك) ، ثم استمرت المباحث فى منع المطابع الأخرى من طبع الكتاب الذى لايمكن الاعتراض عليه قانونيا .

وحيث أننى (رغم استمرارى فى محاولات طبع الكتاب المذكور) لا أملك فى الفترة الحالية وسائل أخرى للدفاع عن اسمى وسمعتى الثقافية من محاولات تشويهى وإظهارى بمظهر الوجودى العدمى ، أو على الأقل المترجم السلبى عديم المبادئ والعاجز فكريا .

وحيث أننى سبق أن استلمت من دار الهلال عربونا للترجمة ١٥٠ جنيها لا أستطيع رده .

لهذا ، يؤسفنى أن أضطر إلى أن أقدم إلى الدار الترجمة العربية لعدد ٦٦ صفحة من أصل الرواية المذكورة (ومع الترجمة نسخة ثانية من المقدمة) . وهذه الصفحات تساوى أكثر من ثلث عدد صفحات الرواية التى تبلغ ١٨٣ صفحة ، أى تزيد مستحقاتها بتسعيرتكم أنتم عن ثلث المبلغ الظالم المجحف المتعاقد عليه وهو خمسمائة جنية - بدون أن أحسب هنا الصفحات الثلاثين التى سبق لى ترجمتها من روايتين سابقتين بناء على تكليف الدار ثم ألغيت الترجمة بدون مقابل !!

ومعنى ذلك أننى من أجل إبراء ذمتى أتحمل خسارة فيما أقدمه إليكم ، فضلا عن الخسارة الجسيمة لجهودى الذى تبددهدرًا فى ترجمة ونسخ بقية الرواية !! هذا بينما تستطيع الدار أن تكلف أى شاب مرتزق بترجمة بقية الرواية بمبلغ أقل ، مما يعنى أنها ستكسب ولن تخسر شيئا .

أما إذا غيرت الدار موقفها فى أى وقت ، ووافقت على أن تضيف إلى الترجمة مقدمتى الثقافية الموضوعية التى لايمكن الاعتراض على اتجاهها ولا على روحها ولا على أى كلمة فيها ، فيمكن استدعائى لتقديم بقية الترجمة على الفور رهن إشارتكم .

لقد بذلت منذ الافراج عنى فى أول يولية ١٩٨٧ محاولات مستمرة وتوسلات بل استجداءات متكررة مع الجهات الحكومية والجهات المسموح بها من الحكومة للحصول على أى حق قانونى للتعبير عن الرأى أو النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين، أو على أى نوع من العمل الثقافى ، لكن ذهبت هذه كلها هباء بدون جدوى، واستحال التعامل مع أى جهة منها فى ظل نظام يفرض مخططات التجهيل الشامل ويحارب العقلانية والتبصير الثقافى ولايعتمد إلا على المؤسسات أو المجموعات أو الأفراد التى تخدم ذلك . وفى مثل هذه الظروف ، لا أملك إلا أن أتبع على مكتبى مدافعا على الأقل عن اسمى ، إلى أن يتمكن من يملكون القدرات الكبرى من فتح ثغرات أوسع فى حواجز هذا الظلام اللاعقلى الشامل ...

---

(٢٢)

التكامل الشامل فى التمييز العقائدى

السبت ٢٨ أكتوبر ١٩٨٩

نقيب ومجلس نقابة الصحفيين [١]

---

(١) سلمت هذا الخطاب إلى إدارة النقابة برقم ١٠٤/٢٨-١٠-٨٩ ، ثم منسوخاته إلى عدة جهات كالمعتاد .

... أكتب هذا الخطاب لتكرار مطالبة النقابة باتخاذ موقف – أىّ موقف – إزاء ماتعرضت له من اعتداء على حقوقى القانونية ومنع بعض المطابع من طبع أحد كتبى الديمقراطية الملتزمة بالقانون ، بل والاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب من إحدى المطابع ، ثم احتجازى فى نقطة شرطة الخازندار وفى قسم شرطة الأزبكية لارغامى على التوقيع على محضر مزور والتنازل عن بلاغى وعن طلب التحقيق فى ذلك . وقد قدمت إلى نقيب وأعضاء المجلس بيانات بهذا الخصوص منذ أوائل هذا الشهر ، ثم إداريا وإلى مايسمى «لجنة الحريات» بالنقابة وغيرها يوم ١٥ أكتوبر ١٩٨٩ .....

ومع ذلك ، استمرت النقابة – مثل مرافق وصحف الحكومة والمعارضة الرسمية المكمّلة للحكومة – فى تجاهل وإهمال هذا الموضوع تماما !

ورغم أن مهابيل الاتجاهات الاسلامية والناصرية المتمركسة والغوغائية القديمة فيما يسمى «لجنة الحريات» (أو الحرياثيات !) وغيرها من لجان النقابة ، يجعجعون كثيرا ويطلقون الفرقعات تجاوبًا مع أى تصرفات إثارية إعلامية للمباحث تستهدف نفخ وتضخيم بعض الأسماء الصغيرة المصنوعة والمدعومة حكوميا ، ورغم أنهم فى ذلك مثلا أطلقوا ونشروا الاحتجاجات فى النقابة وفى الصحف بحجة «تأخير» اثنين من جوقة الجعجعة والجهالة الناصرية المتمركسة فى مطار القاهرة كانا فى إحدى الرحلات الجوية والاجتماعات الرسمية التى يتمتعون بها تحت سيطرة الأجهزة القومية الاسلامية المرتبطة بالغرب التى تحكم اليوم مصر والعالم العربى ، فقد رفض هؤلاء أن يقولوا أى كلمة أو إشارة بخصوص ماتعرض له كتابى الجديد فى المطابع وما تعرضت له شخصيا من احتجاز عدة ساعات فى الشرطة ، مع تزوير محضر شرطة بدون توقيعى ورفض التحقيق فى بلاغى ، الخ ! وهكذا أثبتت مواقف نقابة الصحفيين وغيرها من مرافق وصحف النظام العسكرى القائم بمختلف أجنحته ، التكامل والتنسيق الموحّد ضد العقلانية والحقوق الديمقراطية بين المسئولين والعملاء البوليسيين الحكوميين وبين مهابيل الاسلاميين والمتمركسين والغوغائيين اليساريين (فى التجمع) والغوغائيين اليمينيين (فى الوفد) ، الخ !!

وفضلا عن ذلك ، أهملت نقابة الصحفيين حتى اليوم ، الطلب الذى قدمته منذ حوالى شهر بخصوص موضوع شكلى روتينى لايحتاج إلى مناقشة وتأجيل أو «تمييز عقائدى» ، هو تكليف المستشار القانونى للنقابة بمساندة القضية التى أقمتها منذ شهور للتعويض عما تعرضت له من تعذيب واعتقال فى الخمسينات والستينات .

ومن ناحية أخرى ، رفضت دار الهلال التى يرأسها نقيب الصحفيين أن تسمح لى باضافة مقدمة تبصيرية متوازنة وعادية جدا وموضوعية جدا إلى ترجمتى للرواية التى كلفتنى بترجمتها (وهى رواية وجودية فرويدية صوفية عدمية!!) ، ومن ثم أهدرت مجهودى الذى بذلته فى شهور ، واضطرتنى إلى الاحتفاظ بالترجمة بدون نشر ، احتراما لاسمى ولسمعتى الثقافية !

وفى الختام ، أعبر هنا عن احتجاجى وإدانتى لهذه المواقف الصفراء من نقابة الصحفيين التى بددت حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال الأعضاء لتصفيتى ذهنيا وتحطيمى طبيا فى مستشفى بهمان عام ١٩٨٧ بحجة «علاجى» رغم إرادتى من مرض مزور ! وأؤكد لكم أن حرمانى من دفاعكم النقابى والقانونى ، لن يهدر دمى أو عقلى أو إمكانياتى كما تتوهمون ؛ وإنما يحرمكم أنتم من شرف أداء الواجب . فمن حسن حظى أنه يوجد فى الغابة المعاصرة من دافعوا ويدافعون عنى بقدرات حاسمة ...

---

(٢٣)

نص البيان المطبوع عن الاستيلاء على مخطوطة الكتاب

***

المباحث تتدخل بشكل غير قانونى لمنع طبع كتاب ديمقراطى

بل وتستخدم ابنا عميلا ضد أبيه ، لتستولي على مخطوطة وعربون الكتاب من إحدى المطابع [1]

● بيان من اسماعيل المهدوى كاتب وعضو نقابة الصحفيين

بسبب موقف دور النشر ضد الكتب العقلانية والديمقراطية الحقيقية (أي المستقلة عن الحكومة وعن الأحزاب المكملة لها التي تستخدم في التعمية وفي الاثارة الغوغائية) ، اضطررت الى أن أتحمل عملية طبع كتابي التاسع منذ الخمسينيات - والثاني منذ الافراج عني عام ١٩٨٧ - وعنوانه «معنى الديمقراطية» . وقد عرضت نسخا منه على عدة جهات ، ثم حررت في يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩ عقدا لطبعه في مطبعة بجوار البطرخانة بكلوت بك (تسمى مطبعة الدكتور فيكتور كيرلس أو الدكتور ماهر) . واستلمت المطبعة العربون ثم الكمية الأولى من رزم الورق بموجب إيصالات ، وجمعت بالفعل أربع ملازم من الكتاب خلال أسبوعين . ثم في يوم السبت ٢٣ سبتمبر ١٩٨٩ ، أبلغوني بالتوقف عن جمع الكتاب، وأفهموني أنهم تعرضوا لتهديدات وضغوط من المباحث العامة وتفتيشات سرية ليلا ، مع تأكيدات بأن السلطات ستعيد القبض عليّ للايداع في مستشفى المجانين أو للاعتقال . وفي انتظار تحقق هذا الأمل ، رفضت المطبعة أن تعيد لي المخطوطة والعربون، بينما استمرت في التوقف عن جمع الكتاب تحت ضغط المباحث ، رغم تكرار تأكيداتي لهم شفاهة وكتابة بأن الكتاب ليس فيه أي مساس بالقانون أو بالحكومة ، وبأنني المسئول قانونا عن أي اتهام بهذا الخصوص ، وبأنني سأتحمل وحدي أي تكاليف في حالة قيام المباحث أو أي جهة رسمية أخرى بالاستيلاء على الكتاب أثناء طباعته أو مصادرته بعد طباعته . واضطررت إلى التهديد بالالتجاء إلى القانون لحسم الموضوع - سواء بفسخ العقد واعادة العربون أو باستئناف جمع ثم طبع الكتاب . وهنا حدثت مفاجأة مذهلة !

ففى الموعد المحدد لحسم الموضوع وهو السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩ ، أبلغنى صاحب المطبعة الدكتور فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) ومساعده السيد / عاطف شوقى بشهادة ثلاثة أو أربعة عمال ومعهم آخرون ، أن شخصا أثبت لهم بالبطاقة الشخصية والمستندات أنه ابنى ، واسمه طارق المهدوى ، حضر الى المطبعة يوم الأربعاء السابق ٢٧ سبتمبر ٨٩ وأبلغهم أننى أباه قد صدمتنى سيارة ونقلت الى المستشفى وأننى طلبت منه أن يحصل منهم على المخطوطة والعربون والبروفات !! وهددهم تهديدات شديدة ، بينما كان رجال المباحث يساندونه ويضغطون عليهم للاستجابة له ، فأعطوه كل شئ !! ولم يتصوروا أن أجهزة السلطة يمكن أن تستخدم بهذه الطريقة المكشوفة المفضوحة ابنا ضد أبيه وتعطيه عنوان المطبعة والمواعيد السابقة لترددى عليها !! فأوضحت لهم أن صلتى مقطوعة بهذا الولد تماما ، بسبب تكرار استخدامه بواسطة أجهزة السلطة والجهات والأحزاب المكملة لها ضد مصالحى وعلاقاتى المعيشية وضد حقوقى القانونية والمدنية وضد اسمى .

من وقائع ذلك مثلا ، أن أجهزة السلطة ومجلس نقابة الصحفيين وسكرتيرها السابق (فيليب جلاب) وكذلك حزب التجمع ، استخدموه فى اعتماد إيداعى فى مستشفى بهمان كرهاً ورغم إرادتى (وباسم أسرتى تزويرا) لمدة ثلاثة شهور ، عانيت فيها أشد وأخطر محاولات التحطيم الذهنى والتصفية الطبية المكثفة بالأقراص والحقن المخدرة المعطلة للتفكير والمفسدة للعقل والذاكرة ، وذلك بعد صدور أمر النيابة العامة بالافراج عنى فى آخر مارس ٨٧ - بعد سبعة عشر عاما من الايداع الاجرامى ، كانت رغم ذلك أقل ضررا من الثلاثة شهور فى بهمان تحت التحطيم الطبى المكثف الذى دفعت نقابة الصحفيين تكاليفه

---

(١) وزعت من هذا البيان قبل طبعه ثم بعد طبعه أكثر من مائتى نسخة إلى مختلف الجهات والهيئات والأشخاص والسفارات (وانظر فى آخره المرسل إليهم من محترفى الكلام عن القانون وحقوق الانسان). هذا ويهمنى أن أسجل هنا أنه حدث بعد أن أعطيت البيان لبعض الزملاء فى نقابة الصحفيين يوم ٨ نوفمبر ١٩٨٩ ، أن فوجئت بأحد الأشخاص يهددنى ويحاول التحرش بى قائلا إنه من رجال الشرطة السرية الذين تجمعوا داخل النقابة إذ ذاك بحجة وجود وزير سودانى فيها مع النقيب مكرم محمد أحمد فى ذلك اليوم ! وعندما واجهته بالطريقة المناسبة ، انسحب بعد الحصول على نسخة من البيان ، واكتفوا بأن يرسلوا لى السكرتيرة القديمة للنقابة لمحاولة إبعادى عن الزملاء بحجج أخرى !!

حوالى عشرة آلاف جنيه !! وقد طلبت من النقابة مرارا وتكرارا وبأوراق مسجلة التحقيق فى هذه الوقائع وفى تهديد أموال النقابة للاضرار بأحد أعضائها ، لكن أهملوا شكاواى وطلباتى تماما . وهكذا رفض حزب التجمع أى تحقيق أو مناقشة للموضوع مع ذلك الولد العميل الفاسد الذى كان يعمل موظفا فى مقر الحزب ومسئولا عن الدعاية عندهم !! ورفضت صحيفة الأهالى كما رفضت صحيفة الوفد ، السماح بنشر أى اشارة عن عملية بهمان أو عن دور ذلك الولد فى تلك العملية وغيرها .

وبديهى أنه لو لم تكن المباحث العامة وغيرها من أجهزة السلطة متأكدة تماما من تستر التجمع والأهالى والوفد وغيرها من المنابر المكملة للسلطة على جرائم ذلك الولد ضد أبيه (ومن باب أولى ضد الآخرين) ، لما استطاعت أن تستخدمه بهذه الطريقة المكشوفة المفضوحة فى الاعتداء على القانون . بل الحقيقة أن تستر تلك الجهات يصل الى درجة التواطؤ والتشجيع . وعلى كل حال ، فقد اتصلت على الفور بعدد من المحامين والسياسيين الشرفاء للتصرف إزاء حادث استخدام الولد المذكور فى الاستيلاء على متعلقاتى من المطبعة لمنع طبع كتابى ، بينما قام رجال المطبعة من جانبهم بالاتصال بالولد المذكور (فى الهيئة العامة للاستعلامات وفى صحيفة الحياة التى تديرها الأجهزة السعودية والبريطانية من لندن) ، كما اتصلوا بالمباحث العامة ، وذلك لاسترجاع متعلقاتى لتجنب المشاكل القانونية معى ، فى مقابل التعهد بعدم طبع الكتاب وقيام المطبعة بفسخ العقد وتحمل خسائر ذلك .

لكننى أسرعت فى يوم الثانى من أكتوبر الى تقديم بلاغ الى نقطة الخازندار (قسم شرطة الأزبكية) بوقائع موقف المطبعة وحادث الولد المذكور . وحاولوا التهرب من البلاغ بحجة أن الولد أعاد المسروقات ، لكنى تمسكت بطلب التحقيق لأن اعادة المسروقات لاتلغى الجريمة ، ولأن هذه العملية أدت على الأقل الى قيام المطبعة بفسخ عقد طبع الكتاب . وازاء ذلك ، وبعد الاتصال برئاساتهم ، رفضت نقطة الشرطة التحقيق ، بل حاولت أن تكتب على لسانى أقوالا غير صحيحة، أو أقوالا لاتعبر عن المعنى المطلوب ! ولهذا اضطررت الى رفض التوقيع على الكلمات المزورة المختزلة للمحضر الذى حرره أمين الشرطة فخرى، مؤكدا تمسكى بالوقائع المثبتة فى بلاغى المكتوب . وهنا تضرلوا معى ومع مسئول المطبعة عاطف شوقى كما لو كان قد صدر الأمر بالقبض علينا - بحجة أن الضابط المسئول عن النقطة فى قسم الأزبكية أمر باقتيادنا إليه من مبنى النقطة الى مبنى القسم بعد فترة !! وبعد فترة طويلة فى النقطة ، اقتادونا الى قسم الأزبكية ، حيث قابلنا هناك ضابط برتبة مقدم (قالوا لى إنه رئيس النقطة لكن رفضوا إفادتى عن اسمه) ، هددنى بحجزى بحجة إرسالى إلى النيابة إذا لم أوافق على التوقيع على المحضر المزور المختزل الذى يعبر عن أقوال الشرطة وليس عن أقوالى !! ومن ناحية أخرى هدد ذلك الضابط مساعد صاحب المطبعة عاطف شوقى تهديدات شديدة ، مؤكدا له أن ثبوت جريمة الولد طارق يجعل المطبعة شريكا له يستحقون عقابا أشد لأنهم تعاملوا مع شخص بدون توكيل ! فحاولت تخفيف هذه التهديدات قائلا إننى متنازل عن أى حق ضد المطبعة ومتمسك بحقى ضد الولد المذكور . فأسكتنى مكررا أننى لاأملك أى حق، وأن الحق هو حق الشرطة والعقاب هو عقاب الشرطة ، وأنها ستعاقب المطبعة عقابا شديدا لأن هذه الأقوال تعنى فى الحقيقة اتهام المباحث العامة والإبلاغ والشكوى ضد المباحث العامة وليس ضد الولد !!

وبعد فترة حجز أخرى فى قسم الأزبكية ، أصدر المقدم المذكور أمره الى أمين شرطة الخازندار فخرى بالرجوع بنا إلى النقطة وإخلاء سبيلى واعتبار المحضر منتهيا بدون توقيعى . وأعطونى فى النقطة رقم البلاغ ، وهو ٢٥١ إدارى (٢/١٠/٨٩)، بينما حجزوا مساعد صاحب المطبعة عاطف شوقى لمحاولة الحصول منه على أقوال منافية لما سجلته فى بلاغى من وقائع ، ومنافية لما أبلغه لهم شفاهة فى النقطة وفى القسم !! ورغم جهود المحامين الذين التجأت إليهم ، لم يسمحوا لنا بعد بالاطلاع على ماأضافوه الى ذلك المحضر المرفوض . بل ورفضوا حتى اليوم إعطاءنا رقم المحضر المقيد تبع أرقام القسم ، والذى تتمسك نيابة الأزبكية بطلبه !

ومن ناحية أخرى ، وبسبب موقف صحف الأهالى والوفد وغيرهما من التستر على تصرفات الولد المذكور ضد أبيه - الى درجة التواطؤ والتشجيع كما قلت - حاولت يوم الخميس ٥ أكتوبر ١٩٨٩ أن

بأنشر في إحدى الصحيفتين إعلانا تجاريا مختصرا عن هذا الموضوع . لكن بعض مسئولي المختصين في صحيفة الوفد رفضوا الإعلان بدون تبرير ، بينما لم يكتف المختصون في صحيفة الأهالي والتجمع برفض نشر الإعلان ، بل شتمني أحدهم – واسمه علي ياسين – وهددني (متخذا بلسان السلطات) باعادتي إلى مستشفى المجانين خلال شهر إن لم يكن خلال أيام !! واتخذ مايسمى حزب العمل الاشتراكي أيضا نفس موقف الصمت والتستر !

ويهمني أن أورد في هذا البيان ، نص الاعلان التجاري الذي رفضوا نشره – رغم إبلاغهم باستعدادي لحذف أو تعديل أي كلمة فيه :

«اسماعيل المهدوي يتبرأ ويحذر من ابنه : كما سبق أن سجلت بالوسائل المتاحة لي ، أعلن أن ابني طارق المهدوي استخدمته الجهات المعادية للديمقراطية في اعتماد إبداعي في بهمان بهدف التحطيم الطبي الذهني ثلاثة شهور بعد إفراج النيابة عني من العباسية عام ١٩٨٧ ، ثم استخدموه أخيرا يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ في الاستيلاء على مخطوطة وعربون كتابي عن «الديمقراطية» من إحدى المطابع لمنع طبعه منعا غير قانوني بسبب مايحتويه من وقائع تصرفات تلك الجهات ومكملاتها ضد حقوقي في العمل والتعبير – كما هو مسجل في بلاغي رقم ٢٥١ إداري نقطة الخازندار» .

هذا وقد حاولت طبع الكتاب في مطابع أخرى : لكن بعض المطابع رفضت نتيجة الاعتراض السري غير القانوني للمباحث ، وبعض المطابع الأخرى (مثل مطبعة سجل العرب بجوار شارع الألفي ومطبعة وهدان بالظاهر) قالوا إنهم على استعداد لتجاهل أي اعتراضات غير قانونية من المباحث أو غيرها إذا كان الكتاب يخدم اتجاههم الاسلامي ، بينما يطلبون إذنا مسبقا من المباحث بالنسبة لأي اتجاه آخر !!

* * *

●(الاسم وأهم من استلموا البيان قبل طبعه، حيث كانت قد وصلت منسوخات هذا البيان منذ ٨ أكتوبر ١٩٨٩ ، الى نقيب ووكيل وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين ومايسمى «لجنة الحريات» في نقابة الصحفيين وأيضا في نقابة المحامين ، وعديد من المحامين والسياسيين والصحفيين ومنهم فؤاد سراج الدين وخالد محيي الدين ومحمد عصفور وعادل حسين وغيرهم) .

---

(٢٤)
إذا رأى أحدكم منكرا فليسجله

السبت ١١ نوفمبر ١٩٨٩

الأخ العزيز ....

... أكتب هذا التعليق بهدف ترتيب وتثبيت الأفكار في الرد على بعض اعتراضاتك التي لم تسمح المناقشة الشفهية السريعة ببلورة وتحديد الرد عليها. فأنت ترى بعد اطلاعك على مخطوطة هذا الكتاب (وخصوصا فيما يتعلق بالفصل الثالث فقط الذي جعلك تنسى عشرات الصفحات والفصول الأخرى للكتاب!) ، أنه بدلا من «نقد الجميع» يجب محاولة الاتفاق وتكوين الجبهات مع البعض لاستخدامهم ضد البعض الآخر! وهذا الرأي سمعته من آخرين ، يقولون أيضا إنه يجب نقد الأفكار وليس نقد أصحاب الأفكار!

وسأحاول أن أرد على هذا الموضوع، من خلال العناصر التالية :

(١) من المعروف أن الخلاف النظري يختلف عن أعمال المقاومة والحرب وما إلى ذلك من مجالات الجبهات والتحالفات، فالنقد هو موقف التحديد والتسجيل الموضوعي لأي خطأ يصدر من أي جهة أو من

أى شخص - فى الحدود التى تسمح بها الامكانيات، وبالطريقة التى تتناسب مع نوعية الخطأ وتوعية مصدره .

(٢) ماتقول أنت وغيرك أنه «الجميع» ، ليس فى الحقيقة إلا «جميع» الديكورات التى صنعها أو سمح بها النظام العسكرى القائم فى مصر . وفى الاحصائيات المعلنة أن مجموع «المعارضة» المعروفة - أى المجموع الذى يشمل الأعضاء والأنصار والمتعاطفين من مختلف الطوائف والاتجاهات القانونية والسرية ممن لاتعرف أحداً منهم - يصل عددهم إلى ٢٪ من «الجميع» . فما بالك بعدد العناصر البارزة فقط من قيادات تلك الطوائف المعارضة الذين لم تنقد إلا أقل القليل منهم، مما لايتجاوز عددهم أصابع اليدين (أو على الأكثر اليدين والقدمين) !! وما بالك بأن العقلانية الأمية تفهم كلمة «جميع» بالمعنى الانسانى العام وليس بالمعنى المحلى، وبالمعنى العقلانى الخاص وليس بالمعنى الدهمائى العددى!!

إن من يتحدث باسم الحقيقة والعقل والمنطق، يتحدث باسم «الجميع» - حتى لو لم يقبل كلماته فى البداية إلا أفراد قلائل. وإذا كان هذا يحدث بالنسبة للحقائق العلمية غير المعروفة ، فهو أحرى بأن يحدث بالنسبة للحقائق السياسية غير الشائعة .

(٣) لا يمكن نقد وتفنيد الأفكار والمواقف الخاطئة، بدون توضيح أسبابها ومكوناتها وسوابقها لدى أبرز أصحاب وأنصار هذه الأفكار والمواقف. فالفكرة ليست معنى مجرداً فى فراغ، ولكنها تصدر عن أشخاص ومجموعات بمواصفات معينة فى ظروف معينة وفى ظل نظام معين . ومن ناحية أخرى أشرت إليها فى بداية هذا الكتاب، إذا كانت المبادئ العقلانية والديمقراطية تستلزم كشف حقيقة النظام العسكرى القائم والعداء البرجوازى الشامل للعقلانية وللديمقراطية ، فان هذا يستلزم بالضرورة المنطقية كشف أبرز الأدوات والديكورات الذين يستخدمهم أو يسمح لهم هذا النظام بالاشتراك فى تكوين الجو اللاعقلى والتجهيلى الشامل.

(٤) رغم أن التحالف أو تكوين الجبهات ينطبق كما قلت على مجال المقاومة المادية أو الحروب وليس على مجال الفكر والبحث والعلم ، إلا أنه يجب أيضا ألا ننسى أن مثل هذه الاتفاقات لاتكون من جانب واحد ولكن تكون متبادلة بين الجانبين. وقد كان هدفى الأول مما أوردته من وقائع فى الكتاب ، هو أن أثبت أننى فى تصرفاتى ومواقفى العملية حاولت بأقصى الجهود الممكنة أن أصل إلى نوع من التوافق أو التعاون معهم ، لكن فشلت تماما كل جهودى ومحاولاتى. لماذا؟ الجواب كان يستلزم أن أشير إلى السوابق والحسابات القديمة التى حاولت أن أنساها وأن أتنازل عنها ، لكنهم هم لم يكن يمكن أن ينسوها أو يتنازلوا عنها ؛ لأنها تدخل فى صميم مسئولياتهم فى هذا النظام وفى صميم أسباب اختيارهم ودعمهم فى هذا النظام وفى صميم تخصصهم العقائدى ضد العقلانية والشيوعية . ولأن بعضهم منافقون يحاولون تغطية حقيقة موقفهم العقائدى والفكرى ، كان لابد من الاشارة إلى بعض الوقائع التى تكشف سوابقهم وتوضح الاتجاهات والدوافع والنيات وراء حركاتهم المزدوجة. أقول «بعض» الوقائع فقط ، لأن بقية الوقائع تحتاج إلى مذكرات تفصيلية.

وفى الفولكلوريات القديمة، أن «الشيطان» كان يقوم أحيانا ببعض أعمال «الخير» - التى لم يكن يمكن فهم حقيقة هدفها واتجاهها إلا من خلال فهم طبيعة مصدرها. وفى العصر الحديث ، نجد مثلا شركات أسلحة فرنسية تنشر إعلانات فى مجلة متمركسة ، ونجد أن معظم محررى صحف «المعارضة» يقبضون أيضا من الصحف الحكومية ، ونجد مثلا شركات ومؤسسات حكومية تنشر إعلانات بآلاف الجنيهات فى صحيفة «الأهالى» - التى تتسع أيضا فى المناسبات المتكررة لنشر الصفحات الكاملة بآلاف الجنيهات عن أمراء ومنشآت الكويت والدول الاسلامية المشابهة!

(٥) يوجد نوع من المواقف أقل درجة من الاتفاق أو التحالف ، هو «التغاضى» ، أى التجنب السلبى للخصام . لكن حتى هذا الموقف السلبى، يحتاج إلى شروط مواتية من الجانب الآخر. ومن الأمثال المعروفة، أنه لايمكن الحديث عن استفزاز النمر لأن النمر مستفز - أى مفترس - بالطبيعة. طبعا إذا استطعت أن تفر من النمر ، أو حتى أن تسجد له ليرحمك، فيجب أن تفعل . لكن ماذا إذا هجم عليك

النمر فلم تستطع الفرار منه ولم يقبل سجودك له؟! كان العقلاتيون القدماء يقولون (انظر مثلا قصة «الغربان والبوم» فى «البنجاتنترا» - ولاحظ أن الغراب يرمز إلى الكاهن والبومة ترمز إلى الفلسفة) : «عندما يتعرض المرء لهجوم من قوة أكبر، لايكون أمامه إلا أن يخضع لها أو أن يغادر البلاد». لكن هذه النصيحة ذات الأصل القديم جدا، تعتبر بالية وعقيمة وفاشلة فى ظروف زيادة التحكم الشامل وتصفية ثغرات المجاهل والمهاجر . فالطاغوت اللاعقلى الواعى لايسمح للعقلاتيين بالخضوع ولابالهجرة!

وقد حكيت لك عن م.ق فى دار الهلال الذى عاب علىّ أننى أعامل مسئولى الدار بدرجة كبيرة من التبجيل وأنحنى لهم ، فقلت له إنك تتنازل فى أفكارك ومعتقداتك بينما أنا أتنازل فى شكليات التعامل. وفى «كليلة ودمنة» أن الفيلسوف أو العقلاتى كان «يسجد» للملك الغاشم - من أجل الحصول منه على إذن بنشر الحكمة العقلاتية وليس لغرض شخصى . وعلى كل حال ، فقد ثبت أن تبجيلاتى المذكورة لم تحقق فى الواقع أى جدوى مع أدوات وعملاء الأجهزة المعاصرة للتجهيل اللاعقلى الشامل والقائم على التخطيط العلمى والتحكم التكنولوجى الدقيق . فمثل هذه القوى الغاشمة الجديدة ، لم يعد يمكن الافلات منها أو التصرف إزاءها إلا بواسطة أجهزة عقلاتية قادرة على مواجهتها .

(٦) موقف الخصومة أو العداء ضد العقلاتية أو الفكر الحر ، ليس موقفا ضد نشاط معين أو تصرفات معينة، أى ليس ردا على أفعال ، لكنه موقف ضد «طبع» العقلاتية أو الابصار أصلا. فاذا كنت تملك طباعا أو قدرات إبصارية حادة ، فانك تصبح من حيث منطق وطبائع الأمور عدواً يهدد القوى التى ترتكب فى الخفاء جرائم لايراها العميان أو ضعاف ومتوسطو البصر. والنتيجة أن النظام الذى تفرضه هذه القوى ، وعملاء وأدوات وديكورات ذلك النظام ، سيصبحون عمليا فى حرب ضدك حتى لو رفعت يديك أو رجليك إلى أعلى! وفى الفولكلوريات الكهنوتية القديمة ، نجد أنهم كانوا يقتلون الأطفال الذين يتوسمون فيهم قدرات النبوغ والذكاء العقلاتى، أو يستولون عليهم ويجعلونهم فى خدمة الكهنوت. وفى قصة الخضر وموسى، أنه يجب ذبح الطفل الذى يتوسمون فيه أنه سيصبح عند الكبر كافرا. وكانوا يعبرون عن ذلك فى النصوص القديمة بقولهم أيضا «إنه طُبِع كافرا» (بضم الطاء - أى فُطر أو وُلد بطبع عقلاتى). وهذا جزاؤه عندهم القتل. وخلاصة ذلك أنه مهما حاول العقلاتى أن يغمض عينيه ، فانهم لن يسمحوا له بالبقاء إلا إذا كان قد تعرض للتعمية قبل أن يبدأ ممارسة الابصار. فما بالك بمن يحاول ممارسة التبصير والتنوير؟! .

(٧) الموقف العقلاتى كموقف اضطرارى للدفاع عن النفس قبل أن يكون للدفاع عن المبادئ (عملا بالمثل القائل «مكره أخاك لابطل») ، لايعنى إطلاقا المقاومة العنيفة أو التمرد الغوغائى أو الاثارة الانفعالية والصدام البشرى. فهذه تدخل فى مهام الأجهزة والقوى القادرة ولايمكن أن يقوم بها أفراد. وإنما الموقف المطلوب منا هو موقف التحديد والتوضيح والتسجيل والتبصير بالوسائل والامكانيات القانونية.

وبهذه المناسبة، حكيت لك أن صاحب المطبعة المذكورة حاول أن يبرر اضطراره إلى فسخ العقد قائلا إن عقيدته المسيحية تأمره بالخضوع للسلطات حتى لو كانت تهدر القانون! فرد عليه محامى شاب كان معى، بأن عقيدته الاسلامية تقول على العكس إنه إذا رأى أحدكم منكرا فليغيره . فقلت لهما إن تقاليد العقلاتية القديمة التى دونت ماوصل إلينا من كنوز الحقائق والوقائع منذ أقدم العصور ، لاتقول بالخضوع السلبى ولاتقول بالقتال غير المضمون النتائج ، ولكن تقول بضرورة تحديد وتسجيل أى واقعة «منكرة» لافادة الآخرين عنها. (والواقعة المنكرة لاتقتصر هنا على المعنى الانسانى الأخلاقى للانكار، لكن تشمل أيضا وأساسا المعنى المعرفى، الذى يمكن أن يصل حتى إلى الوقائع الغنوصية والسحرية الغريبة التى سجلها وأفادنا عنها القدماء بدون أن يدركوا تفسيرها الصحيح). وعلى سبيل المثال، بمجرد أن انتهيت من تجهيز هذا الكتاب للطبع وتأكدت من التزامه بالقانون، أسرعت بتقديم نسخة كربونية منه إلى إحدى السفارات، تحسبًا لأى اعتداءات أو ادعاءات غير قانونية قد تحدث ضده أو ضدى. وأعتقد أن هذا ساعد كثيرا على حماية الكتاب، رغم ما سببه من هياج شديد، خصوصا لليساريين المزيفين وللأدعياء المنافقين فى حزب التجمع إذ ذاك.

(٨) فى الباب الحادي عشر من «كليلة ودمنة» ، يتحدث الفيلسوف الفولكلورى عن الاضطرار إلى «موالاة ومصالحة بعض الأعداء» للنجاة من بقية الأعداء. ويضرب مثلا على ذلك باضطرار الفأر والقط البرى إلى التفاهم حين «جمعتهم الحالة الواحدة وإن فرقتهم الطباع المختلفة». فالقط البرى وقع فى شبكة الصياد، بينما الفأر أحدقت به حيوانات أخرى تريد افتراسه، فوافق على أن يهرب منها إلى جانب القط مقابل قطع حبال شبكته. وبمجرد أن انتهت تلك العملية، أفلت الفأر من جانب القط قائلا: «لقد ذهب الأمر الذى احتجت إلىّ واحتجت إليك فيه»، و «لا أعلم لك حاجة منى إلا أن تكون تريد أكلى»، ومن ثم «فلا سبيل إلى اجتماعنا». هذا المنهج العقلانى القديم، يوضح حقيقة العلاقات عند اختلاف الطبائع أو الاتجاهات ، ويوضح أن الأقوى لايعطى السماح للخصم الأضعف إلا فى حالة الحاجة الاضطرارية إليه (ولو من أجل الخداع والتمويه والتضليل). وبدون هذا الاضطرار ، لايمكن أن نتصور أن يكون الطرف الأضعف فى وضع الرافض أو المنعزل، ولا حتى فى وضع المرفوض أو المعزول.لكن الصحيح أنه يكون فى وضع الضحية أى المطلوب للافتراس، ومن ثم يجب أن يدافع عن نفسه ضد الافتراس (ولو بمجرد التوضيح والتسجيل).

(٩) أنت تعرف موقفى مثلا من أحد المحامين الذين أتعامل معهم. إن هذا المحامى الذى يحمل توكيلى منذ عام ١٩٦٩، رفض أن يقوم بأى تصرف حتى للحصول لى على أمر القبض الصادر ضدى عند إيداعى فى مستشفى المجانين! ورفض أن يقوم بأى تصرف للدفاع عن حقوقى القانونية إذ ذاك، أو حتى أن يحاول تسجيل آثار الضرب التى رآها على وجهى عندما زارنى فى أحد الأيام! بل إنه كتب لى بصراحة فى حوالى عام ١٩٧٢ أنه يجب أن أعترف رسميا بسقوط أهليتى وأن أختار شخصا لتولى مسئولية القيمّ على مصالحى!! بل وكان يشيع أن نيابة أمن الدولة سمعت أقوالى!! وهذا فضلا عن اهتمامه بعد ذلك باحتضان وتشجيع ابنى العاق الفاسد طارق رغم تحذيراتى المتكررة. ولهذا اضطررت إلى الكتابة ضده من وراء الأسوار وتكرار المطالبة بسحب أو إلغاء توكيلى الذى استمر يحتفظ به رغم إرادتى، والذى لم يستخدمه حتى فى حضور قضية محكمة النقض التى تعللت بعدم حضور وكيل عنى فقررت إلغاء التعويض المحكوم لى به ابتدائيا واستئنافيا عن فصلى التعسفى من دار الجمهورية! ومع ذلك، وبعد الافراج عنى، وبسبب انتهاء الثغرات والفلتات فى مجال المحامين كما هو الحال فى مجال الثقافة والصحافة، ناهيك عن عجزى المالى عن دفع أتعاب مسبقة لمحامى عادى إذا وافق أصلا على التعامل معى، استجبت على الفور لبعض تصرفاته «الخيرية»، وحاولت أن أرد عليها وأشجعها بالتكريمات المضاعفة. لكن بحجة استغراقه فى الكفاح ضد إسرائيل وفى الدفاع عن فلسطين وعن «حريات» الارهابيين الناصريين فى التنظيم المسمى بثورة مصر وعن ديدان الحركة الماركسية المصرية بل وعن بعض الاسلاميين وأمثالهم، فمن المؤسف أننى لم أحصل منه عمليا إلا على أقل القليل من الاهتمام القانونى المهنى، رغم استمرار جهودى وتوسلاتى والحاحاتى عليه منذ عام ١٩٨٧ حتى اليوم.

وبعد أن تكالب ضدى الأعداء خصوصا فى الشهور الأخيرة، وبعد المشكلة الخاصة بهذا الكتاب، زادت درجة تباعده عنى وإهماله لقضاياى، ورفض القيام بواجبه القانونى الديمقراطى إزاء المحضر المحرر باسمى فى عملية الاستيلاء على مخطوطة هذا الكتاب. ومن المرجح أن ينقلب علىّ هو أيضا فى المستقبل القريب انقلابا صريحا مثل انقلاب كوادر حزب «التجمع» وغيرهم من المتمركسين الناصريين.

فماذا يكون ذنبى فى هذه الحالة؟! وهل يمكن إذا حدث ذلك أن أمتنع عن توضيح وتسجيل الوقائع بالوسائل المتاحة لى؟! وهل أكون فى هذه الحالة أنا الرافض أم المرفوض؟! وهل أكون أنا الذى أنتقد «الجميع» من أمثال هؤلاء الذين لايزيد عددهم على أصابع اليدين والرجلين ، أم أنهم هم الذين يضطروننى إلى ذلك حين يدوسون على اسمى وعلى مصالحى لاسترضاء السلطات أو لاسترضاء القوى المكمّلة للسلطات دفاعا عن التكامل العقائدى الشامل ضد العقلانية والأممية وضد القيادة السوفيتية للبشرية؟!

ثم قارن هذا أيضا بموقف أمثال لطفى الخولى. إن يوسف السباعى استلم منى بيده فى مارس ١٩٧-

طلبا للانضمام إلى «اتحاد الكتاب» الذى كان يقوم بتشكيله إذ ذاك. لكنه أسقط ذلك الطلب وألغاه بعد إيداعى فى مستشفى المجانين! ورغم طلباتى المتكررة إلى ثروت أباظة وأتباعه بعد ذلك ، استمروا فى حرمانى من صفة «الكاتب». ثم قام لطفى الخولى بتشكيل اتحاد لكتاب أفريقيا وآسيا، فلم يحاول هو أو أحد من أتباعه حتى أن يفهمونى عن مكان ذلك الاتحاد الجديد الذى يريدون أن يجعلوه بوقا للهستيريا الفلسطينية! ومع ذلك، سأبحث عنه وسأطلب عضويته أيضا. فاذا رفضوا بطريقة أو بأخرى كما رفض السباعى وأباظة ، ألا يكون من واجبى فى هذه الحالة - وليس فقط من حقى - أن أكشف وأوضح الوقائع بخصوص ذلك وبخصوص من يشاركون فى هذه المواقف؟!

إن كشف التمويهات والتبريرات الخادعة ومناورات النفاق والجعجعات الزائفة، واجب مطلق ......

■■■

فهرس الكتاب

مقدمة الكتب الثلاثة للايديولوجية الجديدة

الايديولوجية وأجهزة السلطة

الصفحة

(٣) ملحقـــــات

عـن شمـول الاهـدار والعــداء للثقــافة

تحت الطبع : الكتاب الثانى من الثلاثية :
الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

(١) تقديم الكتاب الثانى : علم الاقتصاد والاشتراكية

الفصل الأول : علم الاقتصاد. الفصل الثانى : الاتجاهات التى أسست علم الاقتصاد. الفصل الثالث : الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى.

(٢) الفصول الأصلية : الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

الفصل الأول : صناعة الحتميات الاقتصادية. الفصل الثانى : «فائض القيمة» بدون «قيمة». الفصل الثالث : تصور جديد للقيمة الاقتصادية. الفصل الرابع : الاستغلال الرأسمالى والانسلاخ الاقتصادى . الفصل الخامس : لا اقتصاد بدون سوق. الفصل السادس : الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة. الفصل السابع : الانفاق الانتاجى والانفاق غير الانتاجى. الفصل الثامن : نوعان من الملكية الخاصة للأموال. الفصل التاسع : النظم الاقتصادية.

* * *

الكتاب الثالث بعد ذلك :
نظرية فى فلسفة التاريخ

تقديم الكتاب الثالث : ويناقش تاريخ صناعة التاريخ والتحكم السرى الشامل ومخططات الحرب العالمية الثالثة والناصرية وسفسطات محمد هيكل مؤرخ الوثائق المختارة لأجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية.

الفصول الأصلية : وتناقش منهجية البحث فى التاريخ وميكانيزمات التدهور وميكانيزمات الارتقاء فى التاريخ.

عن المؤلف

* **كتب مترجمة عن الانجليزية والفرنسية مع تعليقات ودراسات تقديمية:** طبعاتها الأولى كما يلي : المبادىء الأساسية للفلسفة (١٩٥٧). كارل ماركس (١٩٥٧). المادية والمثالية (١٩٥٨). المجانين (١٩٦٧). الاخوة الأعداء (١٩٦٧). جرائم الحرب الأمريكية فى فيتنام (١٩٦٧).

* **دراسة فلسفية مع آخرين** بعنوان «سارتر مفكرا» (١٩٦٧). وهذا فضلا عن مجموع المقالات الثقافية والفكرية (فى فترتى ١٩٥٦ - ١٩٥٨ و ١٩٦٤ - ١٩٦٨) فى صحف ومجلات : المساء والجمهورية والكاتب والمجلة والفكر المعاصر والآداب البيروتية، الخ.

* كتاب **«المبادىء الفلسفية الجديدة** (فلسفة التناقض والأساس الفلسفى للعلوم)» : أول يولية ١٩٨٩ .

* * * *

* **تحت الطبع** : الكتابان التاليان من ثلاثية «الايديولوجية الجديدة» : الكتاب الثانى «الاشتراكية والاستثمارات الخاصة». والكتاب الثالث «نظرية فى فلسفة التاريخ».

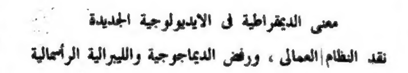
* **تحت التجهيز** : «دراسات نصوصية عن مقدمة ابن خلدون» (كتبت أصولها الأولى وأرسلت منسوخات فصولها المتوالية الى رجال الثقافة من مستشفى العباسية فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٥ الى مارس ١٩٨٦).

* **دراسات مخطوطة فى عدة آلاف من الصفحات**، كتبت وأرسلت فصولها المتوالية من مستشفى العباسية منذ عام ١٩٧٨، عن :

المشكلة اليهودية فى تاريخ الأديان. دراسات فلسفية فيلولوجية «حرة» فى النصوص الفرنسية والانجليزية والعربية (المصرية والبيروتية) الكاملة لأسفار العهد القديم ثم لأسفار العهد الجديد. ثم دراسات فلسفية وفيلولوجية «حرة» فى النصوص الكاملة للقرآن والحديث (البخارى) والسيرة (ابن هشام). وهذا فضلا عن الدراسات فى فلسفة اللغة عموما. ثم دراسات نصوصية لكتاب «تهافت الفلاسفة» للغزالى مع كتاب «تهافت التهافت» لابن رشد. الخ.

* **مقالات ومناقشات لمختلف الموضوعات** : فى السياسة والفكر والفلسفة والعلم، وعن حقائق وجرائم الطب النفسى ومستشفيات المجانين. وأهمها، تلك التى بدأت كتابتها وارسالها كل شهر بانتظام - منذ عام ١٩٨٢ - فى خطابات ضخمة بعنوان «دردشات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين». ومنها دراسات نقدية لعديد من الكتب (مثل كتاب هونكه عن الحضارة الاسلامية)، ودراسات نصوصية مقارنة لكتاب «كليلة ودمنة» الفارسى و «الأسفار الخمسة» الهندى (مع تقديم عن الأ... اليونانى القديم للفولكلوريات العقلانية فى آسيا).

الإيداع / ٢١٨٨ / ١٩٩٠



معنى الديمقراطية فى الايديولوجية الجديدة

نقد النظام العمالى ، ورفض الديماجوجية والليبرالية الرأسمالية

● تطورات معنى الايديولوجية ، وتنوع وتدرج موقف أجهزة السلطة والتحكم السرى الشامل إزاء : الأفكار غير الرسمية المقبولة . والأفكار المعارضة لكن المكملة . والأفكار المرفوضة التى تلعب دور الاحتياطي العقائدى البديل . ثم فى مقابل ذلك ، الأفكار التى لا يسمح لها أصلا بالتواجد الاجتماعي .

١ ـ الديمقراطية ليست حكم الأغلبية الجاهلة ولكنها الحكم العقلانى الذي يخدم مصالح الأغلبية . الفرق بين الليبرالية البرجوازية ، والديمقراطية العقلانية التى انطلقت شرارتها فى المعسكر الاشتراكى . الموقف المنتظر من الدهمائية المتخلفة فى العالم الثالث . الأحزاب والمعارضة الرسمية فى مصر . شمول الموقف الحكومى وغير الحكومى ضد العقلانية . وقائع شخصية مباشرة عن التكامل بين الحكومة والمعارضة الرسمية .

٢ ـ ديمقراطية أثينا وأرستقراطية اسبرطه . التناقض بين المساواة والارتقاء . العقل صانع الارتقاء . الديمقراطية وحرية الفرد . الليبرالية والدكتاتورية . الشمولية والدولة . الطبقية والصراع الطبقى .

٣ ـ اعرف بنفسك من هذه الملحقات : رواية عن الغيبيات . ابن خلدون واكتشاف أمريكا . الحركة الماركسية المصرية . الطب الذهنى والقانون . التحكم الذهنى والتلقين الذهنى . ماذا يحدث فى المعسكر الاشتراكى . الجمعية الفلسفية . خطابات إلى الوفد وإلى التجمع وإلى نقابة الصحفيين ، الخ .

الثمن ٥ جنيهات